بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدا ا

فتحُ اللطيف في أرجُوزة المَكودي في التصريف

تأليف :

عبد الكَريم بن محمد الفكُون القَسنْطيني (988 – 1073هـ)

- ودراسة و تحقيق-

مذكّرة معدة لنيل شهادة دكتوراه الدولة

في تخّصص: اللّغة

من إعداد الطّالب :
ابن ابراهيم السعيد

إشراف الأستاذ:
د. عبد الله بوخلخال

السنة الجامعية : 2004-2005م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدا ا

فَتحُ اللطيف في أُرجُوزة المَكودي في التصريف

تأليف

عبد الكريم بن محمّد الفكُون القسَنطيني (988–**1073هـ)**

- تحقيق ودراسة -

مذكرة معدة لنيل شهادة دكتوراه الدولة

في **تخصص : اللغة**

من إعداد الطالب: ابن ابراهيم السعيد إشراف الأستاذ: الدكتور/عبد الله بوخلخال

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ . د /	**رئيساً**
الأستاذ . د /	**مقرراً**
الأستاذ . د /	**عضواً**
الأستاذ . د /	**عضواً**

شكْــر و تقْدِيــر

إلى أستاذي الفَاضل الدّكتور : عبد الله بوخلخال أسمى آيات الشكر والتقــدير، عرفَاناً مني على توجيه نصائحه الصائبة ، وجلده وصبره على رعايته هذَا البحثَ حتــى استوى واستقَام على سوقه .

وإلى الأستاذ الكَريم الحفناوي أمقران الذي أمدني بالنّسخة الثانية من المَخطوطة ، بعد أن يئست من الحُصول عليها .

وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العملَ خالص الشكــر.

فأســألُ اللهَ لهم جميعــاً المثوبةَ والأجْر، وأنْ يجعــلَ ذلك في موازين أعمالهم ، يوم لا ينفع مــالٌ ولا بنــونُ إلا من أتى الله بقَلب سليم .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـة :

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاةُ والسّلام على خاتم النّبيين والمُرسلين أشرف خلق الله محمّد ، صلى الله عليه وسلم تسليماً، وعلى آله وصحبه والتابعين ، وبعد:

يرجع الكثير من الناس عزوفَه عن التّقرب من ميدان تحقيق التـراث إلـى أن الدراسات التي تمُسّ التراثَ ، تتطلب آليات علمّية خاصة،يتزود بها الدارسُ، ويحـسن اصطناعها وتوظيفِها والإفادةَ منها ، فضلاً عن الثقافةِ الواسـعةِ ، والنظـر الثاقـب ، والذكاءِ المُتميز،ليوظف ذلك كلّه في تحليل النصوص المُحققة، ودراستِها دراسةً تكـونُ أقرب إلى ما أراده مؤلف النص.

وحين من الله بِفضلهِ علي ، ويسرلي أمْري ، فأتاح لي فرصةَ العثور على نـسخةٍ من مخطُوطةٍ (كتاب فَتح اللطيف) لعبد الكَريم الفكُون (988–1073هـ) مـن المَكتبة المَركزية بجامعة قَسنطينة كنت متردداً في الإقبال على إخـراج هـذَا العمـل لسببْين:

1 – عزوف الناس عن التأليف في علْم الصرف ، وقلة مصادره المُتخصـصة ، ولد في نفسي شعوراً بعدم القُدرةِ على مواجهةِ هذَا النص .

2 – عدم توفّر نسخةٍ أخرى للمخطُوطة ، تساعدني في إنجَاز العمل .

إلا أن العزيمةَ على إحياء هذا النص القَديم، وإخراجه منْ ظُلمات جدران المكتبة كانتْ أقوى من تلك الأسباب، فواصلت البحثَ عن نسخ أخرى للمخطوطة، ورحت أسألُ رجالَ تحقيق التراث ، وأستشير أهلَ العلم والاختصاص في موضوع هذا الكتاب ومادّته، ومدى صلاحية النّص للتّحقيق .

وفعلاً فقد تمّ الاّتصالُ بجملة من الأساتذة الكرام - طيب الله ذكرهم - منـهم على سبيل المثَال : أستاذي الدّكتور خليل العطية في جامعة باتنة والدّكتور رمضان عبد التواب في جامعة عين شمس - رحمهما الله - وهما عالمان جليلان لهما الباع الطّويل في ميدان تحقيق التّراث، فباركَا العملَ وهنآني على الحُصول على هذَا الكَنز التراثي - على حد تعبير الدكتور رمضان عبد التواب - فكانَ ذلك تشجيعاً معنويا على مباشرةِ التحقِيق .

وبعد استشارةِ الأستاذِ المُشرف الدكتور: عبد الله بوخلخال وموافقته على رعايـة هذا البحثَ ، عقدت العزم على إخراج الكتاب ِبنسخةٍ واحدةٍ يـستفيد منـه الطـلاب والباحثون على السواء .

تزودت للعمل بصبْر كَبير، لا يعرف حقيقته إلامنْ كانَ له اتـصال بميـدان علْـم الصرف ومباحثه العويصة، لكثرة أبنيتِهِ، وأمثلِته الغريبةِ في كَثير من الأحِيان ، مما جعل ابـن جني قديماً يلفت الإنتباه إلى عزوف بعضهم عن درْس علم الصرف، وأنه لمّا كـان صـعب المرتقى بدئ بمعرفة النحو[1]

وحين أشرفت على إنجاز التحقيق ، أُتيحتْ لي فرصةُ لقاء بالأستاذ الـدكتور أبـو القاسم سعد الله-حفظه اللهُ - وكان قد ألف كتاب: (شيخ الإسلام :عبد الكريم الفكـون داعية السلفية)سنة 1986م، وحقق كتاب (منشور الهدايةِ في كشف حال من ادعى العلم والولاية) لعبد الكريم الفكون سنة 1987م ، فأخْبرني بأنه اطلع على نسخةٍ أخرى لكتـاب (فَتح اللطيف) يملكُها المرحوم الأستاذ علي أمقران السحنوني، وكانَ حينئذٍ مديراً لثَانويـةٍ في الجَزائر العاصمة ، ويسر الله لي فرصةً للاتصال به في تلك الثّانويةِ ، فاستقبلني وأكد لي وجود النسخةِ عنده ، ولم يمانعْ منْ إعارتي إياها في الأيام القادمـةِ حـين يـسافر؛ لأن المَخطوطةَ موجودةٌ في مكتبةِ الأسرةِ بقَريةِ : (غزر أمقران) في منطقَةِ بجاية ، وفي النهايـة كانت الظروف حائلاً بيني وبين الوصول إلى تلك النسخة، فلمْ أتمكّنْ منها .

وحين سعيت مرةً أخرى للحصول علَى تلك المَخطوطة، فُوجئت بخبر وفَاة الأستاذ علي أمقران– رحمه الله- ولمْ أفقد الأملَ، فاتصلت مرةً أخرى بأَخيه الأسـتاذ الحَفنـاوي أمقران-أطال الله عمره– وأخبرته بالمَوضوع ، والتمست منه السماح لي بـالإطّلاع علـى تلك النسخة المَحفوظة، لَمست في الرجل التواضع والطيبةَ، والتقدير للعلْم والعلماء؛ فرحت أُأكد له صوني ومحافظتي على النسخة والتزامي بالوقت المُحدد للإعارة وتوقفـتْ أنفَاسـي وتملكني الفزع خوفاً من رفضه طَلبي ، وفُوجئت بأن الرجلَ يجيبني بـالحَرف الواحـد: ستكُون المَخطوطةُ بين يديك - إنْ شاءَ الله - في غُضون الأسبوع القَادم وقد وفى بما وعد فلَه ولأسْرتِهِ الكَريمة جزيلَ الشكر.

وحين تحَصلت على النسخةِ الثانيةِ، اضطَررت مرةً أخرى لإعادة قراءَ ا ومقابلَتـها بالنسخة الأولى خدمةً لإيضاح ما كان مبهماً في المَتن ، أوْ تكميل نقص أوْ إظهار طَمسٍ ،

---

[1] المنصف : 1/4- 5

حتى يستوي البحثُ على سوقه ، ويعجب الطالب والباحثَ ، وتجنى منه ثمرته ، فيكـونُ كتاباً غنيا بمادِته ، سهلاً في فَهمه ، ولبنةً جديدةً في إثراء المَكتبة العربيِة .

كما أُتيحت لي فرصةُ الحُصول على مخطُوطة تضم أرجوزة المكّودي كلها ، فكانتْ النسخة الثالثة التي أسهمتْ في تسهيل قراءة أبيات المنظُومة .

فالكتابٌ -إذن هو: (**فَتْح اللطِيف ِفي أرْجوزة المَكودِي ِفي التصْريف**) كتابٌ في علم تصريف العربية ، لعبد الكريم بن محمد الفكُون الجَزائري ، أحدِ العلمـاء الـذين لم يْنصفهم التاريخ ، في التعريف بجهودهم اللغوية ، ونشر أعمالهم الفكْرية ، كما عرف عـن أقرانم ، وقد بذلت جهداً متواضعاً لتحقيق هذا الكتابِ ، وإخراجِه للمكتبة العربية ، بعـد أنْ ظل فترةً زمنيةً كبيرةً حبيس المَكتبات وعرضةً للتآكل والضياع .

ولعل عزوف المُحققين عن دراسةِ هذا الكتابِ ، يكمن في وعورةِ مـسلك علـم التصريف، وقلةِ السير فيهِ ، كما هو معروفٌ بين أهل اللغةِ ، صحيحٌ أن هنـاك مؤلفَـات عديدةٌ في علم الصرف ، إلا أنها قليلةٌ في مقابل ما أُلف من كُتب ِفي علم النحو ، وبذلك لمْ ينلْ علم الصرف حظا وافراً من العنايةِ والدرس علَى مدى التاريخ اللغوي العربي ، يذكر ابن عصفور ِفي مقدمةِ كتابه: المُمْتِع ِفي التصريفِ أن سبب تأليفِه كتاب المُمتع في التصريف هو ترك النحويين التأليف والتصنيف في هذا العِلْم، قالَ: (فِإني لَما رأْيت النحْويين قَدْ هابوا ،ِلغموضِهِ، علْم التصريف، فَتركُوا التأليف ِفيِه والتصْنِيفِ ، إلا القَليلَ مْنهم فَإنهمْ قَدْ وضعوا ِفيِه ما لا يْبرد غَليلاٌ، ولا يحصل لطَالِبِه مأمولا، لاخْتِلاَل ترْتِيبه، وتداخل تْبوِيبِه ، ووضْعت في ذلك كِتاباً رفَعت فيه منْ علم التصريف شرائعه، وملكْته عاصيه وطائعه، وذللْتـه للفَهْـمِ ِبحسْن الترِتيبِ ، وكثْرِة التهذيبِ لأَلفاظِه والتقريبِ ، حتى صار معناه إلى القَلْبِ أسْرع من لفظه إلَى السمْع ...)[1].

كما أدرك ابن جني مكانةَ علم الصرف فجعل تعلمه في المرتبة الأولى قبل علم النحو قال: (كَانَ من الواجبِ علَى منْ أراد معرفَة النحو أنْ يبدأَ ِبمعْرفَة الصرف ؛ لأن معرفَـةَ ذَات الشيْء الثاَّبتِةِ ينبغي أنْ يكونَ أصْلاً لمعرفَة حالِه المتنقلَة) [2] .

---

(1) **الممتع** في **التصريف : 22/1 .**
(2) **المنصف :4/1 .**

ولمْ أتحدثْ في هذه المقدمة عن علْم التصريف أو الصرف ، ولا الحَديث عن مصادره وأعلامه؛ لأن ذلك أصبح مستهلكاً ومن فُضول القَول ، ولنافيما كتبه اللغويونَ القدماءُ والمُحدثونَ – على السواء – علمٌ كثيرٌ، فلينظر ذلك في مواطنه[1].

وإني أخْلصت النيةَ في تحقيق هذا الكتاب، فلمْ أدخرْ جهداً في سبيل خِدمةِ النص وتقديمه للقَارئ في أقْرب صورة ، كما أراده صاحبه ، وأسأل اللهَ التوفيق والسداد .

وجاءت خطةُ البحثِ على النحو التالي :

- **القسم الأول : الدّراسة .**
- **القسم الثاني : التحقيق .**

أولاً : **قسم الدراسة**

جاءَ في ثَلاثةِ فُصول :

في **الفصلُ الأول** عرفت **بالمؤلف:** فتحدثت عن نسبِه، ولَقبِه، ومولِدِه ونَشأتِه، وعصره، وأخْلاقِه وصفَاتِه، وأساتذِته، وشيوخِه، وتلاميذِه، وثَقافَتِه ومؤلفَاتِه، ومكانتِه العلميةِ ، ووفَاتِه .

وفي **الفصل الثاني** تحدثت عن كتاب : **(فتْح اللطيف** في **أرْجوزةِ المكودِي فِي التصريفِ)** ، ويشملُ عدةَ مباحث ، يسبقُها حديثٌ مختصرٌ عن المَنظومات التعليمية ، وحياة المَكودِي وأُرجوزته، وجاءت هذه المباحثُ على النحو التالي :

المبحثُ الأول : توثيق نسبة كتاب فَتح اللطيف.

المبحثُ الثاني : منهج عبد الكَريم الفكُّون .

المبحثُ الثالث : مصادره وشواهده

المبحثُ الرابع : سمات بارزةٌ في الكتاب

المبحث الخامس : السماع والقياس

المبحثُ السادس : قيمةُ الكتاب العلمية ومآخذه

أما **الفصلُ الثالثُ:** فوصفت فيه نسختيْ التحقيق، وبينت فيه المَنهج المُتبع فِي التحقيقِ .

ثانياً : قسم التحقيق

و تضمن النص المحقق ، والفهارس الفَنية.

واللهَ أسألُ الإخلاص في العمل ، والتوفيق في خدمة تراثِنا وإحْيائِهِ .

---

(1) **ينظر على سبيل المثال : التصريف للمازني ، والمنصف لابن جني، والممتع لابن عصفور، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، وشرح الشافية للرضي الإستراباذي من القدماء . والتصريف: موضوعاته ومؤلفاته ، للدكتور مختار بوعناني من المحدثين .**

القســم الأول : الــدراســة

1 - الفَصــل الأوّل : عبد الكَريم الفكُّون

2 - الفَصــل الثاني : كتاب فَتح اللطيف

3 - الفصل الثالث : وصف نسخ التحقيق

الفصلُ الأول

عبد الكَريم بن محمد الفَكُّــون

- التعريف بالمؤلف .
- صفَــاته .
- شيــوخه .
- تلامــذَته .
- مراسلاته .
- وفَــــاته .
- آثــــاره .

التعريف بالمؤلف :

مؤلف كتابنا هو واحدٌ من أبناء مدينةِ قسنطينة [1]، المدينةُ التي تضرب بجذورها في أعماق التاريخ ، فهو: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الفَكون[2] التميمي القَسنطيني (988 – 1073 هـ)[3]، من أسرة اشتهرت بالعلْم والصلاح ، فنالتْ احتراماً واسعاً ، لمَا لها من نفوذٍ دِيني واجْتماعي وسياسي في مدينة قَسنطينةَ ، و نظراً للمناصب الهامة التي شغلَها أبناؤها في المُجتمع .

تعلم عبد الكريم على يد والده[4] في زاوية العائلة[5] ، حيثُ شب ونما على حب العلم والسعي في تحصيله وسطَ جو ثَقافي عام ، أحدثَه توافد العلماء من تونس والمَغرب على هذه الزاوية في مدينة قسنطينة ، فكان لبعض شيوخه تأثيرهم عليه ، فمنهم أخذَ مبادئ العلُوم ، وبأخلاَقهم اقتدى ، فحفظَ القرآنَ الكريم ، وتعلم النحو ، وعلوم الشريعةِ .

ولم يذكَرْ أنْ سافر أو تنقل لطلَب العِلْم ، فقدْ كانتْ ثقافته محليةً في زاويةِ الأسرةِ ومن خالطَه من العلماء الوافدين على مدينةِ قسنطينة[6] .

وهكَذا ، فبعد وفَاة والده عام: 1045هـ، تولىعبد الكَريم الفكُون وظائف عديدة مباشرة، حيثُ أُسندتْ له إمارةُ ركْبِ الحَج، وهي وظيفةٌ لا ينالُها إلا منْ كانَ جديراً بها كما نالَ لقب مشيخة الإسلام والإمامة و التدريس في الجَامع الكَبير (الأعظم) في قَسنطينة وهو الجَامع الذي يقع في البطحاء قرب دار الفَكون[7].

ويذكر أنه من العلماء المُنتفعين بِعلمهم، فقدْ حصلَ طرفاً من العلوم والفُنون المختلفة، وألف فيها كُتباً ودرسها لطَلبته، ثم ألقَى الله في قَلبه تركَها والعكوف على حضرته بالقَلبِ، وكانَ يقولُ إذَا ذُكر له شيٌء من هذه العلُوم:قرأناها لله وتركنَاها لله[8].

ومن تلك العلُوم التي اشتغل بها: علم النحو، فما هو الدافع له للإشتغال بهذا العلم ؟

---

(1) كتبت (قسمطينة) في نفح الطيب : 480/2 ، وهو نطق عامة الجزائريين.

(2) في تاريخ الخلف :168/1 نقلا عن صفوة من انتشر: (البكون) وهو تصحيف. وقيل : إن كلمة (الفكون) نسبة إلى (فكونة) بالأوراس. ينظر تاريخ الجزائر الثقافي : 349/2 .

(3) وقد قدم الدكتور أبو القاسم سعد الله –أطال الله عمره – للمكتبة العربية كتابين تناول فيهما بإسهاب تحليل كل ما يتناول حياة هذا المؤلف ، الأول بعنوان: شيخ الإسلام ،عبد الكريم الفكون داعية السلفية(تأليف) والثاني موسوم بـ: منشور الهداية في كشف من ادعى العلم والولاية لعبد الكريم الفكون (تحقيق) ، وعليه فإنني سأوجز الحديث في كل ما يتعلق بحياة الرجل وأحيل على الكتابين: شيخ لإسلام ص : 57 وما بعدها ومنشور الهداية : 7-17. وينظر: رحلة العياشي: 390/2 وما بعدها ، وتعريف الخلف برجال السلف : 166/1-169، والأعلام: 56/4، وتاريخ الجزائر الثقافي: 519/1 .

(4) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية : 309 –310 .

(5) زاوية تحمل اسم عائلة الفكون . منشور الهداية : 8 .

(6) شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون : 63 .

(7) المصدر السابق : 69 .

(8) تعريف الخلف : 166/1 .

هناك جملةٌ من الدوافع ينقُلها عبد الكريم الفَكون بنفسه ضمن صفحات مؤلفاته ، أوجزها في الآتي :

1 - الرؤيا التي رآها في منامه مع جده عبد الكَريم ، وهي تعد في نظر الدكتورسعد الله أقرب للخيال منها للحقيقة [1] ؛ لأنها تعود إلى تأثير معنوي صوفي[2] .

قال : (رأيت الجد - رضي الله عنه - في النوم مرتين أوْ أكثَر، وفي إحداها كـأني بمدرسة دفْنه قَاصداً نحَو بيت الصلاة مْنها ، وكأنه يخاطبني من قَبره ، يقُولُ : اقرأْ ، وناولَني قْرطَاساً مكتوباً فيه بالأصفَر ، فتأملْته ، فإذَا فيه : (قَالَ) : ِفْعلٌ ماضٍ ، أوْ كلاَماً هذَا معناه لطُول عهدي بالرؤيا ، فاْنتبهْت، ووقَع ببالي أنه إذْنٌ مْنه في الاشْتغال بعلْم الّنحو، فاشتغلت به فحصلتْ لي فيه ملكةٌ والحَمد لله ، وذَلك من بركَته رضي الله عنه)[3].

وهذه الرؤيا شبيهةٌ بالقصة التي يرويها اللغويون والنحاة إشارةً لأوليات علْم النحو والباعث علَى التأليف فيه ، وما حدثَ بين علي بن أبي طَالب - رضـي الله عنـه - وأبى الأسْود الدؤلي[4].

2 - الواقعةُ التي وقَعتْ بينه وبين الفَقيه أبي إسحاق إبراهيم الفَلاري[5] الذي قَـدم مدينةَ قَسنطينةَ من بلده تونس ، وكَان يدعى معرفةَ علم النحو ، وأنه له فيه اليد الطـولَى حتى استطَالَ به علَى أهل البلد، قَسنطينة، فقد تحداه الفَلاري ذَات يوم بسؤال في الّنحـو وأربكه أمام المَجلس الذي كانَ يضم أصحاب هذا الأخير، وكان السؤالُ: (ما الجَامع بـين قَوله تعـالى: [**ِفيـهِ آياتٌ ِبيناتٌ مقام إْبراهِيـم ومنْ دخـله كَانَ آِمنـاً**][6]، وقَول الشاعر:

كَانتْ حِنيفَةُ أْثلاثـاً فَثلُثُهـم ِمن الْعِبيدِ وثـُلثٌ ِمن موالِيهـا[7]

قالَ عبد الكريم الفكُون : فَسكَت واشْتد ِبي الخَجلُ أَكْثر ِمن الذِي نالَِني قْبل ِهـنْ دعائِهِ ِلي ومروري على جمعِهم ، وصار يؤنبني بمشْهدٍ ممن ذُكر ، وأنا أصغر وأتضاءلُ أمامه

---

(1) **شيخ الإسلام : 118 .**
(2) **منشور الهداية : 11 .**
(3) **المصدر نفسه : 53،52 .**
(4) **الفهرست : 59 ، والأشباه والنظائر: 10/1.**
(5) **أحد علماء تونس،كان منشغلا بالنحو، تولى التدريس بجامع الزيتونة ، (ت: 1039هـ) .منشور الهداية:110.**
(6) **آل عمران ، الآية : 97 .**
(7) **البيت لجرير، ديوانه: 315 ، ويروى:(صارتْ حْنيفَةُ ...)، وقد شرح الزمخشري في الكشاف:447/1 قولـه تعـالى: (مقـام إبراهيم) على أنه عطف بيان لقوله : آيات بّينات ، وجعل ذلك مما يطوى ذكره في الكلام لدلالة الآتي عليه.**

لعجْزي إذْ ذَاك ، وقلّة معرفِتي ... فلمْ أخلصْ من بين يديهِ إلا بجهدٍ ومشقةٍ ، فأخذني من الكآبة والحُـزن ما لا أقدر على دفعه ولمْ أجدْ له جواباً .

ثم إنني أُلهمت إلى تصفّح مغني اللبيب ، فرأيت فيه بيت شعْر هو :

إن هِنْـد المَليحةُ الحَسْناءَ وأيَ منْ أضْمرتْ لخِل وفَـاءُ

وفسرها ابن هشام وأوضح مقفلَ معناها وإعرابها[1]، وترصدت له حتى حضر بالنادي المَذكور ...فلما رآني سارع بالاستطَالة علي وإراءَة التبحـر في الفَـن المَـذكور وناداني: مالك يا فُلان لم تجبْ ، فإنك لا تعرف شيئاً ، أو كلاماً هذا معناه يقتضي السخريةَ والاستهْزاء ، فقلت له : أخْبِرني أنت عن قَول الشاعر:

إن هِنـْد المَليحةُ الحَسْناءَ وأيَ منْ أضْمرتْ لخِل وفَـاءُ

ما إعرابه وما معناه[2] ؟ فوالله ما هو إلا كمن أُلجِم بلجام ، واصفر تارةً ، واحمـر أخرى ، وسقطَ في يده وبهت من ساعته ، ولم يرد لي جواباً، ولا اسـتفتح كلامـاً ولا خطَاباً ، فلما رأيته كذلك زدت في تهْييجه ، وهو يتضاءلُ ويرمقُني من طَرف خفي حتى فَطن له الجَمع ...)[3].

وهذه القصةُ واحدةٌ من كثيرمن القصص التي رواها عبد الكَريم الفكُـون ، وفيهـا اجتاز اختباراً صعباً أمام أحد العلماء ، واسْتطَاع أنْ يتفَوق، ويلجم خصمه السـكوت ، وبذلك يثبت قدرته في علم النحو.

ويروي لنا حادثةً أخرى لمْ يتمكنْ فيها من إجابة سائله إجابةً كاملةً لـصغر سـنه ولقلة معرفَته ، فقدْ سأله الفَقيه أبو العباس أحمد بن خليفَة إعراب : (عرفت زيداً أبو مـنْ هو) ، فقَال عبد الكريم الفكُون : (فَخجلْت مِنْ ذَلِك وأَعْربْت بعْضه ولَقنِني صاحِبنا ابْن راشد بعْضه)[4].

3 - ولعل الباعثَ الأول لمعرفَةِ علم النحو، وفهم دقَائِقه، هو ملازمةُ الشيخ محمد بن رشد الزواوي ، يقولُ الفكُون: (ولما أراد الله فَتح البصيرة في النحو لازمته لإقْراء الكتاب له

---

(1) البيت مجهول القائل . مغني اللبيب : 27/1 ، 59/1 .
(2) يقالُ : كيف رفع اسم (إن) وصفته الأولى؟ والجواب: (أن) ، الهمزةُ فعلُ أمْر، والنونُ للتوكيد، والأصلُ: (إِينّ) بهمزة مكسورة ، وياء ساكنة للمخاطَبة ، ونون مشددة للتوكيد ، ثمّ حذفت الياءُ لالتقائها ساكنةً مع النون المُدغمة ، و(هِنْد) : منادى و(المَليحةُ) : نعت لهَا على اللفظ ، و(الحسْناءُ) : إما نعت لهَا على المَوضع ، وإما بتقدير: أمدح ، وإما نعتٌ لمَفعول به محذوف ، أيْ عدي يا هِنْد الخِلةَ الحَسْناءَ ، وعلى الوجهين الأولين فيكون إنما أمرها بإيقَاع الوعْد الوفي منْ غَير أنْ يعين لهَا المَوعود ، وقوله (وأي) مصدرٌ نوعي منصوبٌ بفعْل الأمر ، والأصلُ : (وأياً) مثلَ : (وأي) . مغني اللبيب : 27/1-28
(3) منشور الهداية : 110-111 .
(4) المصدر السابق : 109-110 .

ولِمَن يناظر عليه، فكنت أسْتحسنُ ذلك وأصْغي لأشعار شواهد الفن، فما هـو إلا وقـد حصلَ لي ذوقٌ ما ...)[1].

وكذلك الحُضور الدائم لمَجلس إقراء الشيخ التواتي بتوجيه من ابن راشد ، يقـولُ عبد الكَريم الفكُون: (فقدْ كان يحثني علَى الحضور معه في درس شيخنا التواتي، وكنت قبلَ ذلك لا أحضره ، بل لا أُبغيه، ولا أعرفُه كل المَعرفَة، ومنْ جهل شيئاً عاداه ، ظنا مني بأن النحو هو ما قرأته من الأجرومية ، قَام : فعلٌ ماض ، وزيدٌ : فَاعلٌ ، فصرت أحضر معـه مجلس الدرس المذكُور..)[2] .

وقد لازم شيخه التواتي فَترةً من الزمن، يقرأعليه كتب النحو، والتفسير والفقْه ، مما جعله يتمثلُ آراؤه ويستدل ا على كَثير من القَضايا في مؤلفاته ، وخاصةً كتابه فَتح اللطيف عدة مرات ، كما يتبين ذلك لاحقاً .

صفَاتـه :

لم تذكرْ لنا كتب التراجم من أخلاق عبد الكَريم الفَكّون وصفَاتِه الشيءَ الكـثير ، فقد وصفَه صاحب كتاب تعريف الخلَف برجال السلف بأنه (كَانَ إماماً يقتدى بِه) ، وأنه (كَانَ في غَايةِ الانزواء عن الخَلْق)[3]، وخاصةً في آخرحياتِه حين ترك الاشتغال بـالعلُوم ، والعكوف على حضرته، والتردد على الحرمين الشريفين .

وشهد هو على نفسه بالفَهم وفَصاحة اللسان، والخِبْرة في الخَـط، فقد فضله الشيخ التواتي على أقرانه، وكلفه بإمساك الكتاب وقراءَة ما يطلب منه ليناظر به الشيخ غيره مـن العلماء، قال: (وكنت لفصاحةِ لساني أُمسك الكتاب وأقرأُه عليهِ للْمناظَرة)[4] ، ويضيف: (فلما أخذت الكتاب وقرأته عليهِ، بسطَ الله لسانِي بِقراءَتِهِ ، فَكَأنني إذْ ذَاك كَاتبه أوْ مؤلفُه في سرعةِ القِراءةِ ومتانةِ ضبطِ الكَلمات واتساقِ نظَامِها ..)[5].

---

[1] منشور الهداية : 106
[2] المصدر نفسه : 107 .
[3] تعريف الخلف : 167/1 .
[4] منشور الهداية: 106 .
[5] المصدر نفسه: 108 .

وينقل عبد الكريم الفكون أن ابن راشد الزواوي[1] يشهد له بالفصاحة والفَهم عند الشيخ التواتي من أجل تمكينه من قراءة الكتاب الذي يدرس منه الشيخ في أثناء غياب مَنْ كان ممسكاً للكتاب ، بقوله : (ويذكر لَه مالِي من الفَهم وفَصاحةِ اللسان)[2] .

كما أنه يشهد علَى نفسه بِخْبرته في الخطّ ، فيقول: (.. وأقْرأه عليهِ للمناظرةِ لسرعةِ إخْراجِي الخط وعدم توقفِي فيهِ)[3] .

- شيوخه :

في كتاب منشور الهدايةِ قائمةٌ طويلةٌ من أسماء شيوخِه الذين أخَذَ عنهم شتى المَعارف ، ومنْ أبرزهم :

1 - محمد التواتي المَغربي: الذي أخذَ عنه النحو والصرف[4] ذَكره عبد الكَريم الفكُون عدة مرات في كتابه شرح اللطيف ، مستشهدا بآرائه على جملة من القَضايا اللغوية[5] ، وقد ترجم له في كتاب منشور الهداية ووصفَه بقَوله: (الشيخ ، الأستاذُ النحرير، آخر المتكلمين، لسانُ حجةِ المُسلمين، أبوعبد الله محمد بن مزيان التواتي لقباً، أصلُه من المَغرب، انتقلَ إلى جبل الزواوة عالمٌ بالنحو، لُقب بسيبويه زمانِه، ذَاع صيته وانتشر علمه بين الطلاب، درس في مدينة نقَاوس، وكذلك في قَسنطينة، وفيها نال شهرةً)[6].

ويروي المؤلف بلسانه ما قرأه على هذا الشيخ، فيقولُ : قَرأت عليه المُرادي[7] سنةَ إحدى وثَلاثين وألف مراراً ، وعقائد السنوسي[8] بِشروحِها، وابن الحَاجب[9] بمطالعة

---

(1) تأتي ترجمنه لاحقاً .

(2) منشور الهداية : 108 .

(3) المصدر نفسه : 106 .

(4) تاريخ الجزائر الثقافي : 522/1 .

(5) كما نتبين ذلك في قسم التحقيق .

(6) منشور الهداية : 58-59 .

(7) ربما يقصد كتاب توضيح المقَاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أو شرح التسهيل .
والمرادي هو: الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المعروف بابن أم قاسم وهي جدته أم أبيه، نحوي بارع، أخذ عن أبي حيان وغيره،من مصنفاته: تفسير القرآن في عشر مجلدات، وإعراب القرآن، وشرح الشاطبية في القراءات، وشرح المفصل، والجنى الداني في حروف المعاني، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، توفي سنة 749هـ. بغية الوعاة: 226،و الأعلام :211/2 .

(8) محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي ، عالم تلمسان في عصره ،له تصانيف كثيرة منها : شرح صحيح البخاري ، وعقيدة أهل التوحيد وتسمى العقيدة الكبرى ، وأم البراهين وتسمى العقيدة الصغرى، توفي سنة :895 هـ . الأعلام : 154/7 ، و تاريخ الجزائر الثقافي: 95/1-98 .

(9) عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب ، عالم بالعربية ، له من مصنفاته في النحو الكافية وشرحها ، ونظمها الوافية وشرحها ، وفي التصريف الشافية وشرحها ، كما شرح المفصل وسماه الإيضاح ، وله الأمالي في النحو ، وغيرذلك ، توفي سنة: 645هـ . البلغة :143 ، و بغية الوعاة : 323

التوضيح عليه والتذكرةَ للقرطبي، وحضرته للتفسير نحو العشرة أحزاب، وكتاب مسلم بن الحجاج بمطالعة الأبي[1] وغير ذلك من التواليف ، وقرأت عليه حاشيةَ جمع التكسير، علَى المرادي لَه من خطه إلا نزراً منها ، وكانَ – رحمه الله – يسر بمباحثي معه[2] .

2 - الفَقيه الفُهيم النحوي أبوعبـد الله محمد بن راشـد الزواوي : قَدِم من زواوة ونزلَ طالباً عند أهل الزاوية المَشهورة بأولاد الفَكون ، وكان عبد الكريم آنـذاك حـديثَ السن لمْ يجمع بعد القرآنَ الكَريم، وكغيره من الطلبة الوافدين، حضر حلقات الشيخ التواتي وقرأَ عليه المُرادي ، يقولُ عنه الفكُون : (كان هو السبب في تعلق قلْبي بعلم النحو)[3].

3 - الشيخ إبراهيم الفلاري من الذين دفعوه للأخْذ منْ علم النحو ، حين تحداه وأ خجله أمام جمع من العلماء والطلبة ، ويعلق على هذه الحادثَة بقَوله : (كنت ذا نفس أبية ومع صغر سني لا أرضى أنْ أكونَ خلي المَعرفَة مما عرفَه غيري) ، ويعني بِهِ الفَلاري .

4 - أبو الربيع سليمان بن أحمد القَشي ، أصلُه من بلدةِ نقَاوس قرأ عليـه: شـرح الصغرى، والقَطر، والأجرومية بشرحِها جِبريل ، وبعض أوائل الألفية[4] ومع هذا الشيخ لمْ يحصلْ إلا على رفع الفَاعل ونصب المفعول وخفض المَجرو كما أنه لمْ يحسن الفرق بـين ذلك وما لاَ بسه من جهةِ المعنى[5] .

5 – محمد الفَاسي المَغربي: قَرأَ عليه بعض مسائلَ الاصْطرلاَب والفَرائض[6]

6 - أبو فَارس عبد العزيز النفاتي: قَرأ عليه الحساب وبعض الفَرائض[7]

- **تلامذته**[1] : ومنهم :

---

(1) محمد بن خِلْفَة بن عمر الوشتاتي المالكي ، عالم بالحديث من أهل تونس ، نسبته إلى (أبة) من قراها من مصنفاته : إكمال إكمال المعلم لفوائد كتاب مسلم ، مات بتونس سنة : 828 هـ . الأعلام : 115/6 .

(2) منشور الهداية : 59 .

(3) شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون : 62 ، ومنشور الهداية : 106 .

(4) المصدران السابقان : 61 ، 60 على الترتيب

(5) المصدران السابقان : 61 ، 106 على الترتيب .

(6) المصدران السابقان : 61 ،61 على الترتيب .

(7) المصدران السابقان: 61 ، 60 على الترتيب .

1 - أبو مهدي عيسى الثّعالبي: وهو أشهر تلاميذ الفَكون وأبعدهم صيتاً وقد ذكــر مؤلفَات شيخه في كتاب: (كـ الرواة)،قرأ عليه المُوطأ للإمام مالك والصحيحين ، والسنن الأربع ، والشفاء للقَاضي عياض وغيرها[2] .

2 - أبوسالم العياشي المَغربي :حج معه عام 1064هـ، ولازمه فترة مـن الـزمن، أخذَعنه بعض العلُوم ولاسيما الحَديث ، ويعد كتابه (رحْلَة العياشي) مصدراً هاما لتآليف شيْخِه عبد الكريم الفكون ، فقد ذكَر شرحه على أرجوزة المَكودي واصفاً إيـاه بـالجُودة والشمول، وذكر ديوانه في مدح النبي (ص)[3] ومحدد السنان في نحور إخوان الدخان[4].

3 - بركات بن باديس (تـ : 1107 هـ)، أخذَعن الفَكون بعـض الأجوبـة في مسائل وألغاز نحوية[5] .

4 - أبو عمران موسى الفكيرين : أحد تلامذة الشيخ التواتي من علماء قَسنطينة ، قرأ على الشيخ عبد الكريم الفَكون كتاب المُرادي في النحو وغيره [6].

5 – الشيخ مخلـوف : حضر مجلس عبد الكريم الفكون مراراً ، وقرأ عليه النحـو وغير[7] .

6 - عاشور الفْكيرين: وهو ابن موسى الفْكرين ، قرأ على الفَكُـون المُـرادي في النحو، وشرح المَكودي على الألفية[8] .

7 - عاشور القَسنطيني: كان يقرأُ النحو على الشيخ عبد الكَريم ويسْتفسره مسائلَ كثيرةً في النحو والفقْه والكَلام ، مشافَهةً وكتابةً ، ذَكر ذلك بقوله: (ولمْ يزل يسْتـشكلُ كَثيرا من المَسائل، نحواً وفقهاً وكلاماً ، ويأتيني ا مرةً ببطَاقَة، ومرةً بالكتاب نفسه ، ومرةً مشافهةً، فافتح عليه ما فتح الله به)[9].

---

(1) **شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون : 89 وما بعدها .**
(2) **المصدر نفسه : 90 - 91 .**
(3) **رحلة العياشي : 319/2 .**
(4) **المصدر نفسه : 396/2 .**
(5) **شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون : 93 ، وتاريخ الجزائر الثقافي : 268/2-269 .**
(6) **منشور الهداية : 93-94 . وشيخ الإسلام : 96**
(7) شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون : 97 .
(8) **المصدر نفسه .**
(9) **منشور الهداية : 94 .**

8 - أبو عبد الله محمد البوقلمامي : قالَ عنه الفَكون : (إنه من أصحابنا وتلامذَتنا، كان ذَا عقل جيد وفكْر رصين، بطئَ الفَهم، ثقةٌ فيما يفهمه... ملازماً للقراءة علي... توفي بالطاعون[1].

9 - أحمد الميلي: قرأ على الجد محمد عبد الكَريم الفَكون، وقرأ على الشيخ أبي عبد الله محمد التواتي، يصفُه عبد الكَريم الفَكون بقوله: (وكَانَ إذَا رأَيته حسبْته فَطناً، وإذَا باحثْته تجدْه بليداً، يحفظُ مسائل غراب ومشكلات صعاب؛ ليقطع بها منْ يريد معارضته ويظهر بها أنه عارف بغيرها ، حتى أنه كانَ يدعى بمجلس الشيخ التواتي : كُبْيش النطّاح سماه هو بذلك لمَا رأى منْ كَثرة معارضته ..) ، ورغم أن أحمد الميلي كان يكبر عبد الكَريم الفَكون سنا، فلمْ يمنَعه ذلك من حضور مجلس هذا الأخير لإقراء المُرادي، وكانَ آخر عمره يستوضح مشكلات منه[2] .

10 - علي بن داود الصنهاجي :من أهل قسنطينة، وممن تعاطى الفتوى فيها ، يقول عنه عبد الكريم الفكون : (إنه يدعي الفَصاحةَ وتقويم الشعر، وليس كما يدعي، يحفظُ بعض المسائل المشهورة من الطهارة وبعض العبادات، وبعض المُعاملات التي لاتجهل في الغالب ولا بحثَ معه ولا تدقيق ولا نظر) ، قرأ على الفكُون في آخر عمره تواليف من النحو كالقَطر ونحوه[3] .

11 – أبو عبدالله محمد بن أبي زكرياء يحي بن باديس: أحد تلامذة الشيخ التواتي استقل بالقراءة على عبد الكَريم الفكُون حين توفي الشيخ[4] .

- مراسلاته[5] :

إن كثرةَ تلاميذ عبد الكَريم ، وصِلاَته العِلْمية ، كانتْ سبباً في كَثرةِ مراسلاَته ومكاتباِته، ومحاوراِته العِلمية والدينية، ومساجلاَته الشعرية مع العديدِ من رجال العِلمي في مختلفِ فُنون المعرفِة ، أذكر منها :

---

(1) شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون : 96 ، ومنشور الهداية : 209 .
(2) المصدران السابقان: 96 و 95 -96 على الترتيب .
(3) المصدران السابقان: 96 و 92-93 على الترتيب .
(4) منشور الهداية : 209 .
(5) ينظر شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون : 97 – 109 .

1 - سؤالَ ابن باديس[1] للمؤلف عن إعرابِ الآيةِ : [ولأُتِم ِنعمتِي علَـيْكم][2] لابن عطية ، وقد كان السؤال من قبل أبي العباس المُقري ، ونصه :

(بعد الحَمد لله ،سيدي ، بلغكم الله الآمالَ ، ونفعكم بصالح الأعمال... المَقـصود منكم الإفادةَ فيما عرض لنا من الإشكال في مسألِةٍ ، وهي : ما أعربه الشيخ ابن عطية[3] في قوله تعالى : [ولأُتِم ِنعمتِي علَيْكمْ] ، ونصه : ولأُتم : عطفٌ على قوله "لئلا "، وقيلَ هو مقطوعٌ في موضعٍ رفع بالابتداء ، والخبر مضمرٌ بعد ذلك ، التقدير : لأُتم ِنعمتِي علـيكُم : عرفتكم قبلَتي ونحوه ، وتبعه عليه صاحب الجواهر ...)[4] .

قالَ عبد الكريم الفكُون ونص ما أجبت عنه: (وعليكم السلام ورحمةُ الله الحمد لله ، وصلى الله علَى سيدِنا محمدٍ رسول الله وآله وسلم تسليماً ، تأملت سؤالَكم، أصـلح الله بالتقوى حالي وحالَكم،فاعلمْ أن ظاهر ما نقلتموه عن ابنِ عطية وتابِعِه مقتضٍ لمَا فهمتموه، وهو غير جارٍ على القواعِدِ، إذ المبتدأُ هو الاسم ، أو ما في تأويله ، معرىعن العوامل اللفظية غير الزائدة الخ .. ما رسموه به ، وهذا وإنْ صحتْ اسميته بالتأويل فهو معمولٌ لعامِلٍ لفظِي، وادعاءُ زيادِته غير صحيح، ثم تقدير الخبرعنه بما قدره لا يلائِم المبتدأ بعد السبك ؛ لنبوه عنه والظن بابن عطية أنه لم يردْ هذا الظاهر من الكلام، وإنما التأويل فيه أنه قصد بالابتـداء ، ابتداءَ الكلام على معنى أنه لا تعلق له لمَا قبلَه، كما هو في الإعراب الأول ، وقصد بـالخبر خبر الكلام في المَعنى، بمعنى أن تمام فائدِته هو ذاك، والتقدير فيه : أن الواو للاستئناف ومـا بعده كلامٌ مستأنفٌ وجملةُ عرفتكم سماها خبراً ؛ لأنه تمتْ به فائدةُ المَجرور الذي هـو (لأِتم) وبفعِلِها يتعلق ، إذْ لَمْ تتضحْ فائدةُ معناه عند السبك وقبلَه إذنْ إلا بالمقدر ...)[5] .

وللفكون مراسلاتٌ أخرى مع أحمد المقري ، صاحبِ كتابٍ نفْح الطيب[6] ، ومع

---

(1) وهوالمار ذكُره آنفا قبل قليل .
(2) البقرة ، الآية : 150 .
(3) عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية، مفسروفقيه أندلسي،له المحرر الوجيز في تفسيرالكتاب العزيز،توفي سنة:542 هـ . بغية الوعاة : 295 ، الأعلام :282/3.
(4) صاحب الجواهر الحسان في تفسير القرآن هو : الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري ، مفسر، من مصنفاته : الجواهر الحسان في أربع مجلدات ،والذهب الإبريز في غريب القرآن العزيـز وغيرهـا . تـوفي سـنة 875هـ . الأعـلام: 331/3وتاريخ الجزائر الثقافي 91/1-93 .
وقال صاحب الجواهر الحسان 119/1: [ولأُتم ِنعمتِي علَيْكمْ] عطف بيان على قوله : [لَئلاً] ، وقيلَ : هو في موضع رفـع بالإبتداء ، والخبر مضمرٌ تقديره : ولأُتم ِنعمتِي علَيْكمْ عرفتكمْ قبلتي ونحوه .
(5) ينظر المراسلة كاملة في منشور الهداية : 227-230 .
(6) شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون : 104 ، منشور الهداية : 223 وما بعدها .

الشيخ سعيد قَدورة، خطيب الجَامع الأعظم بالعاصمة[1]، ومع محمد تاج العارفين العثماني[2] والفَقيه أبو عبد الله محمد السوسي[3]، وأحمد بن الحَاجة، وهو من أحبائه وأصحابه[4].

ولم تقتصرْ تلك المُراسلات على النثر فَقط ، بلْ فيها كثيرٌ من الشعر الذي كان يرد به عبد الكريم الفكون علَى مراسليه ، ذلك أنه كانَ ينظم الشعر ، وله ديوان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم[5] .

فحين راسلَ أحمد المُقري عبد الكريم الفكون، أثنى عليهِ وعلَى أُسرتِه بقوله : (.. هو العالمُ الذي ورثَ المجد لا عن كَلاَلَةٍ، وتحقق الكُل أن بيته شهير الجلاَلةِ ، بيت بِني الفكُون هِضاب العِلم والوقَار والسكون ، لازالَ الخلَف منهم يحيون مآثر السلف ، ثم ذيلَ ذلك بِأبياتٍ من المدْح ، بقَوله[6] :

ودَامَ عبدُ الكريم فرداً   في العِلْمِ والزهْدِ والولاَيَةْ

فَهو الذي حاز خصْلَ سبْقٍ   وصار في ذَا الزمان آيَةْ

والله يبقيه ذا سُمُوّ   مُخلَدَ الفَضْل والدرَايَةْ

بِجاه خيْر الورى المُرجى   مَنْ خصه الله بِالعِنايةْ

عليْهِ أزْكَي الصلاَةِ تتْرى   لَدى ابْتِداءٍ وفِي نِهايةْ

رد عليه عبد الكريم الفكون بقَوله[7] :

يا نخْبةَ الدهْر فْي الدرايةْ   عِلْماً تعاضده الروايةْ

لاَ زِلت بحْراً بِكُل فَن   يرْوِي بك الطالبونَ غَايَهْ

لَقَدْ تصدرْت فِي المَعالي   كَما تعاليْت في العِنايةْ

مِنْ فِيك تنتظِم اللآلىء   بلغْت فِي حسْنِها النهايةْ

---

(1) **المصدران السابقان : 103 ، 213 على الترتيب .**
(2) **المصدران السابقان : 105 ، 215 على الترتيب .**
(3) **المصدران السابقان : 98 ، 72 على الترتيب .**
(4) **المصدران السابقان : 102 ، 213 على الترتيب .**
(5) **رحلة العياشي : 391/2 ، وشجرة النور الزكية : 310 .**
(6) **منشور الهداية : 231.**
(7) **المصدر نفسه : 237 .**

رقاك مولاك كل مرقى   تحوي به القرب والولايه
أعجوبة لا له نظير   في الحفظ والفهم والهدايه
يا أحمد المقري دامت   بشراك تصحبها الرعايه
بجاه خير العباد طرا   والآل و الصحب والنقايه
صلى الإله عليه تترى   نكفى بها الشر و الغوايه

- وفاته :

بعد حياة طويلة دامت ما يقرب من خمسة وثمانين سنةً (988-1073هـ) زاخرة بالجدِ والاجتهاد والمثابرة في سبيل تحصيل العِلْم والمَعرفة، والجُلوس للإقراء والتعليم ، وإمارة الوفود المُتوجه للبقَاع المُقدسة ، وبذَلك كانَ إماماً يقتدى به بشهادة أهل عصره[1]،مات عبد الكريم عن سنة عالية في ذي الحجة من سنة 1073 هـ[2]، تاركاً وراءه جملةً من المُصنفات في شتى المُعارف ، نذكرها في النقطة التالية .

- آثاره :

يذكر العياشي[3] أن مرويات عبد الكريم الفكّون مستوفاةٌ في فَهرسةِ الشيخ عيسى الثعالبي في كِتابِهِ : (كَنز الرواة) ، وقد سرد الدكتور أبو القَاسم سعد الله قائمةً تضم جملةً من تلك المؤلفات ، أذكر منها :

1 - فتح اللطيف[4]: هو موضوع مشروع البحث ، وسأتناوله بالدراسة والتحليل في الفَصل القَادم .

2 – منشور الهداية في كَشف حال من ادعى العلم والولاَية[5] :هو كتاب في التراجم يكشف عن أحوال الناس في عصرالمؤلف ، بأسلوب سهل يوحي بالنقد الاجتماعي والديني ، والسياسي .

---

(1) تعريف الخلف : 168/1 .
(2) رحلة العياشي : 390/2 ، وشجرة النور الزكية : 310 .
(3) رحلة العياشي : 391/2 ، والأعلام : 56/4.
(4) رحلة العياشي : 391/2 ، و تعريف الخلف : 168/1 ، وشيخ الإسلام عبد الكريم الفكون : 150 ، 181 .
(5) شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون : 146 ، 167، وفتح اللطيف : 109

3 - ديوانَ في مدح النبي - صلى الله عليه وسلم - مرتبٌ على حروف المعجم[1].

4 – محدد السنان ِفي نحور إخْوان الدخان : يحتوي جملةً منْ أجوبةِ الأئمة حولَ تحريم الدخان ، وهو ِفي عدة كَراريس[2].

5 - الدرر في شرح المُختصر : وهو شرحٌ على مختصر عبد الرحمن الأخضري[3].

6 - فَتح المَولى بشواهد ابن يعلى[4] : ذكر الدكتور أبو القَاسم سعد الله أنه توجـد منه نسخةٌ في مخْطُوطات المَكتبة العباسية في البصرة بالعراق رقم : ج/64 ، مذكورة في قسم الآداب والشعر، إعداد: علي الخَاقَاني ، طَبع المَجمع العلْمي العراقي 1961م ، القـسم الأول عدد صفحا ا 324 ، مبتورة الآخر[5].

7 - شرح شواهد الشريف علَى الآجرومية : التزم فيه عقب كل شـاهد ذكـر حديثٍ مناسبٍ للشاهدِ[6] .

8 - حوادثَ فقراء الوقت[7] .

9 - سِربالَ الردةِ في جعل السبعين لرواة الإقْراء عدة : في القراءات[8]

10 - فتح الهادي في شرح جمل المَجرادي : في النحو[9]

11 - شرح مخارج الحروف من الشاطبية[10] .

12 – فتح المالك على لامية ابن مالك : كتاب في شرح لامية ابن مالك ، أشار إليه عدة مرات في شرح اللطيف[11] .

13 – تقييداً أورد ذكره في كتابه فتح اللطيف ، ولم يشرْ إلى نوع هذا التقييد ففي شرحِه للفظَةِ (الصلاة) ،قال : (بينا ذَلك ِفي تقِييدِنا على الأسئلةِ الواردة ..)[12].

---

(1) رحلة العياشي : 391/2 ، تعريف الخلف : 168/1 ، وشيخ الإسلام : 146 .

(2) رحلة العياشي : 2 /396 ، وتعريف الخلف : 168/1 ، وشيخ الإسلام: 146 ، ومنشور الهداية : 79 .

(3) شيخ الإسلام عبد الكريم : 147 .

(4) هو مشروع بحث لنيل دكتوراه الدولة في جامعة الجزائر.

(5) تاريخ الجزائر الثقافي : 160/2 .

(6) رحلة العياشي:392/2، وشجرة النورالزكية :310،والأعلام: 56/4، وشيخ الإسلام عبد الكريم الفكون:151،وتاريخ الجزائر الثقافي:160/2 . ولعل هذا الكتاب هو هو نفسه: كتاب فتح المولى السابق ، كما ذهب إلى ذلك الدكتو أبو القاسم سعد الله .

(7) شجرة النور الزكية : 310 ، الأعلام :56/4 .

(8) شيخ الإسلام : 147 .

(9) شجرة النور الزكية:310،وشيخ الإسلام :151،وفي تاريخ الجزائر الثقافي 160/2 (فتح الهادي بشرح الرادي).

(10) شجرة النور الزكية : 310 ، شيخ الإسلام عبد الكريم : 150 .

(11) مخطوط خاص ، يحقق في جامعة الجزائر.

(12) فتح اللطيف ص : 90. وينظر شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون : 146 ، 147 .

الفَصـل الثـاني:
كتاب فَتح اللطيف في أُرجوزة المَكُودي في التصْريف

ميـد : المَنظومات التعليمية – المَكودي–أُرجوزته – مقارنة

المبحـث الأول : توثيق نسبة الكتاب وعنوانه

المبحـثُ الثاني : منهج عبد الكَريم الفَكُون

حـثُ الثالث : مصادره

حث الرابـع : شواهده

المبحثُ الخَامس : موقفُه من آرَاء النحاة

حث السادس : السماع والقياس

حث السابـع : أحكَام بارزةٌ في الكتاب

حث الثامـن : قيمةُ الكتاب العلمية و مآخذه

تمهيـد :

تأليف المَنظُومـات

يزخر التراث اللغوي العربي بجملة غير يسيرة من المَنظومات التعليمية في مختلف أنواع علوم العربية، كالقراءات، والنحو، والصرف والعروض، والخَط، وغَيرها، أنشأها أصحابها بغرض حفْظ واستيعاب كم كَبير من المَعرفة والعلوم في جملة من أبيات الشعر ولعلهم لهذا العمل كانوا يستظهرون القولَ : من قَرأ المُتونَ حاز الفُنونَ .

وتبرز تلك المَنظومات قدرةَ صاحبها علَى الإنشاء والتأليف ، وضغط الضوابط والتعاريف في أبيات من الشعر، يتيسر غرسها في الذاكرة ويسهل استظهارها عند الحَاجة، مما دعا العلماءَ إلى الإقبال عليها شرحاً، و تدريساً وتعليقاً ، وتذييلاً ، حتى أصبحتْ عنواناً على المَعرفة والتفوق .

ويجهلُ معرفةُ بداية التأليف في المَنظومات؛ لكونها لمْ تنشأ دفعةً واحدةً شأنها شأنَ الكَثير من المَعارف القَريبة منْها ، وما يفترض أن هذه المَنظُومات قد نشأتْ - أولَ الأمر – بسيطةً في أهدافها وعددها علَى أيدي علماء أدركُوا بوعي متميز مدى جدية التعليم عن طَريق التعليم بالمَنظومات ، ثم تدرجت نحو الكَمال إلى أنْ وصلَ عددها أحياناً آلاف الأبيات.

ولعل أولَ أثر مطبوع وصلنا في هذا المَجال يعود إلى القَرن الثاني الهجرى متمثلاً في المَنظومة النحوية المَنسوبة للخليل بن أحمد الفَراهيدي (ت : 170هـ) التي ضمنها الكثير من أبواب النحو العربي ، ونظمها علَى البحر الكَامل في مئَتين وثَلاثة وتسعين بيتاً[1] وهي نظمٌ مستوف لشرائط المَنهج التعليمي المَتين ، مما يدل على أنه حلقةٌ في سلسلَة متقدمة بدليل أن كتب التراجم نقلتْ لنا كثيراً من الأخبار تؤكد هذا الزعم .

فالأصمعي(ت : 216هـ) كان يقول: أَحفظُ ستةَ عشر ألف أُرجوزةٍ[2].

والشاعر أبو تمام ، حبيب بن أوس الطائي (ت : 231هـ) ،كانَ يحفظُ أربعةَ عشر ألف أرجوزة من أراجيز العرب[3].

---

(1) **المنظومة النحوية، للخليل بن أحمد الفراهيدي، التعريف بها وتحقق نسبتها،الدكتور:أحمد عفيفي.بحث منشور على الأنترنات .**
(2) **شذرات الذهب ، 37/1 . وسير أعلام النبلاء : 177/10 . والأعلام : 162/4 .**
(3) **البلغة : 79/1 ، والأعلام : 165/2 .**

ولأحْمد بن المنصور بن الأغر اليشْكري ، مؤدب الأمير أبي محمد الحَسن بن عيسى بن المُقتدر بالله ، أرجوزةٌ في النحو والصرف تنيف على ألف بيت ، نظمها سهلٌ ، وعِلْمها عَزيزٌ ، مات سنة (370 هـ)[1] .

كما ذكَرتْ تلك الكُتب عدداً من المَنظومات في مختلف العلوم ، أذكر منها على سبيل المثَال لا الحَصر :

- قصيدةً في غَريب اللغة : لأبي عبد الله إبراهيم بن محمد الشهير بنفْطويه النحوي المتوفى سنة : (323 هـ)[2].

- ملحةَ الإعراب :منظومة في النحو لأبي محمد قَاسم بن علي الحَريري المُتوفى سنة: (516 هـ)[3] .

- قصيدة في الظاء : للشيخ الإمام على بن عبد الله بن المُبارك المروزي ، توفى سنة : (519هـ) ، أنشأها على حرف الظاء وجمع فيها الظّاآت وشرحها ، أولُها:

أيا طَالباً للْعِلْم ِإنْ كُنت ذَا حظ وواقَقك التوفِيق ِفِي الْبحْث والْحِفْظِ[4]

- الدرة الألفية في علم العربية ليحي بن معط عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوي الجزائري ، توفي سنة (628هـ)[5].

- الكَافية الشافية : للعلاّمة جمال الدين بن عبد الله بن مالك (ت : 672هـ) : منظومةٌ طويلةٌ تصلُ إلى ما يقرب من سبعة وخمسين وألفَين من الأبيات ، تضم النحو والصرف معاً[6].

- الخلاصةُ : المشهورةُ بالألفية لابن مالك أيضاً، وهي منظومةٌ في نحو ألف بيت ، أودع فيها مؤلفُها خلاصةَ ما في الكَافية الشافية[7] .

- الألفية في الألغاز الخَفية ، ألف لُغز في ألف اسْم : منظومةٌ لأبي بكْر بن محمد بن إبراهيم الأربلي ، الشاعر، المتوفّى سنة: (679 هـ)[8] .

---

(1) **البلغة** : 56/1 .
(2) **كشف الظنون** : 1343/2 .
(3) **المصدر نفسه** : 1817/2 .
(4) **المصدر نفسه** : 1343/2 .
(5) **بغية الوعاة** :416 .
(6) **كشف الظنون** : 1369/2 .
(7) **المصدر نفسه** : 151/1 .
(8) **المصدر نفسه** : 157/1.

- عروض الخَزرجية: قصيدةٌ معروفةٌ بالرامزة في العروض والقَوافي قصيدة منظومة على البحر الطّويل للإمام ضياء الدين أبي محمد الخَزرجي عبد الله بن محمـد المَـالكي الأندلسي، مات سنة: (808 هـ)[1] .

- الألفيةُ في المَعاني والبيان : للشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد القبـاقبي الحلـبي المتوفى في حدود : (850 هـ)[2] .

ومن ذلك أيضا أراجيز ومنظومات في علم التصريف أذكر منها[3] :

- لاميةَ الأفعال : لابن مالك، وضمنها صاحبها أحوالَ أبنية الأفعال في العربيـة[4] ولها شروحٌ كثيرة أذكر منها : شرح لامية الإفعال لبدر الدين ابن الناظم ، وشرح العلامـة محمد بن عمر المَعروف ببحْرق ، الشرح الكَبير والشرح الصغير، وشـرح عبـد الكَـريم الفَكون[5] وغيرها من الشروح ، وهي كَثيرةٌ .

- نَاية الأعراب في التصريف والإعراب : للشيخ أثير الدين أبي حيان محمـد بـن يوسف الأندلسي (ت:745هـ)، وهي أرجوزة في علم التصريف لم يكملْها[6].

- أرجـوزة في التصريف : لمحمد بن عيسى عبـ ـد الله الـسكيكي النحـ ـوي (ت:760هـ)[7].

- الإعلام في أحكام الإدغام : لشمس الدين محمد بن محمد الجَزري (ت:833هـ ـ) شرح فيها أرجوزةَ أحمد المَقري[8] .

- فَتح اللطيف في أسرار التصريف : للشيـخ علوان علي بن عطية الحمـ ـ ـوي (ت : 936هـ)[9].

- تحفةَ الأحباب : أرجوزةٌ في التصريف للشيخ عبد العزيـز بـن عبـد الواحـد المَكناسي، شرحها إبراهيم بن أحمد بن المَلا الحَلبي، وسماها : شرح الألبـاب ، فرغَ منـها (سنة 993هـ)[10].

---

(1) المصدر نفسه: 1135/1 .
(2) المصدر نفسه: 157/1 .
(3) ينظر ذلك بالتفصيل : التصريف موضوعاته ومؤلفاته ، الدكتور مختار بوعناني .
(4) كشف الظنون : 1536/2 .
(5) مشروع بحث لنيل شهاد دكتوره في جامعة الجزائر للطالبة : وردة مسيلي
(6) كشف الظنون:1986/2 .
(7) شذرات الذهب : 189/3 .
(8) كشف الظنون : 128/1 .
(9) المصدرنفسه : 1234/2 .
(10) المصدرنفسه : 361/1 .

- البسطُ والتعريف في نظم ما جل من التصريف : وهي الأرجوزةُ التي قـام عبـد الكَريم الفكُون بشرحها ، ألفها صاحبها علىغرارمنظُومات منْ سبقَه من العلماءِ ، ومنـهم أفاد ، ومن نِبعهم استقى ، وعلى منْهجهم سار، ضبطَ فيها كل ما جل ومـا حقـق مـن مصنفَاتِ العلماء ، فجاءتْ سهلةَ الفَهم ، كثيرةَ العلْم ، كما ذَكرذلك فِي مقدمة أُرجوزته .

ورغم ذلك فإن الرجلَ لمْ ينلْ حظه من التعريف به في كُتب الأقدمين ولمْ يـشتهرْ كثيراً - وإنْ عرف بشرح ألفية ابن مالك - إلا أنه بقي مجهولاً بالنسبةِ لـمنظومةِ (البسط والتعريف) التي لم تأخذْ حقهافي الظهور ولمْ تشْتهرْ على الساحة اللغوية شهرةَ غيرها مـن الأعمال اللغوية الأخرى ، وأعني الصرفيةَ منها . فما السر في ذلك ؟

لقد جار التاريخ على هذه المنْظومةِ ، فلمْ يهيأْ لهَا شراحاً من أمثال شراح ألفية ابـن مالك في النحو، كبدر الدين بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم، (تـ : 686هـ)، وابن هشام (تـ :761هـ) ، والمرادي (تـ : 749هـ) ، والأشموني (تـ : 929هـ ـ) ، وغيرهم ممن لهم القدرة على إيصالـها للنـاس - تدريساً وشرحاً وتفسيراً - فظلتْ حبيسةً بين رفوف المَكتباتِ تنتظرمنْ يحنو عليها لينشرها، إلى أن جاء العالمَان : عبد الكَريم الفَكون، و أبو بكر الدلائي[1] في القَرن الحَادي عشر الهجري ، فالتفتا لها وبعثَـاها من مرقَدها ، لينبها النـاس لهذا العمل المغمور بعد مرور ما يقـرب منْ ثلاثةِ قُرون على تـاريخ تأليفهـا في أواخـر القَـرن الثّامن الهجري .

أمْ أن هناك من اقترب من هذا العملَ ـ قراءةً وإقْراءً ، وشرحاً وتدريـساً ـ إلاّ أنّ أيدي الزمان لم تكنْ أمينةً ، فلم تمكنا من الإطّلاع على تلك الأعمال ، وضاعتْ كغيرهـا من الأعمال التراثية الكثيرة ؟

وأُرجح أنْ تكونَ هناك شروحٌ أُخرى لمَنظومة المَكودي في الفَترة ما بـين تـاريخ تأليفها ، وتاريخ تأليف شرحي الفَكُون والدلائي، لأسباب منها :

1 – إن المكودي ـ عالمُ فَاس ونحويهاـ يشهد له أنه درس كتاب سيبويه ، فقـد ركِب البحر ونجَا من أخطَاره ، فكيف يعقلُ أنْ تجْهلَ أعمالُ مثلَ هذا العالم ؟ خاصةً وأنه اشتهر بشرحين لألفية ابن مالك ، ودرس الشرح الصغير في الديار المَصرية[2] .

---

[1] **محمد بن محمد بن أبي بكر الدّلائي ، أديب ، من علماء المالكية ، من بيت إمارة في المغرب ، من مصنفاته : فتح اللطيف في علـم التّصريف ، ونتائج التحصيل في شرح التسهيل وغيرهما ، توفي بفاس سنة : 1089هـ . الأعلام : 64/7.**

[2] الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : 97/2 .

2 – لاشك أن هناك حلقة مفقودة ما بين تاريخ تأليف المنظُومة في القَـرن الثـامن الهجري ، وتاريخ أول شرح وصلَنا في القرن الحَادي عشر، وهي فَترةٌ طويلةٌ جداً ، فهـل يقبلُ ألا يتنبه واحـد من تلامذة المكّودي أو أحد مريـده ، أو أحد الدارسين لهذَا العمل فيقوم بشرحه والتعليق عليه ؟

ومما يستغرب له – حقّا – أن هناك من أرخ لحياة المكودي ولم يذكُرْ أن له أرجوزة في علم التصريف، وإن أشار إليه ، فإشارته مقتضبة لا تفي بحق الرجل، فقد وصفَه صاحب كتاب الاستقَصا لأخبار دول المغرب الأقصى بأنه : (عالمُ فاس وأديبها ونحويها وصاحب المقصورة ، وشرح الخلاصة وغير ذَلك من التآليف) [1].

ومن الإنصاف أن نجد ونجتهد لبعث مثْل هذه الإعمال التراثية وإخْراجها ووضْعها أمام الدارسين بما لهَا وما علَيها ؛ لنسهم بما استطعنا في إزالَة الغبار الجَـاثم علـى كـثيرمن الأعمال التراثية ، التي مازالت مهملة في رفُوف المكتبات العامة والخّاصة على السواء ، ولعل هذا ما دفعن لعرض تلك المَنظومةِ ، وتحليِلها بقَليل من الإيجاز ، والتعريـف بـصاحبها في المَبحث التالي :

أولاً- المَكّـودي :

مؤلف الأرجوزة هو: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي عـالمُ فـاس وأديبها ونحويها ، ، نسبته إلى بني مكود – قبيلةٌ قرب فاس ، وهو آخر من درس كتـاب سيبويه بفَاس ، و ا مات سنةَ 807 هـ [2].

- مؤلفـاته :

ذَكرتْ له كُتب التراجم مجموعةً من المُصنفات أهمّها :

1 - شرح ألفيةِ ابن مالك - شرح كبير، وآخر صغير- قيل : إن الأولَ لمْ يصلْ إلى الديار المصرية ، والمُتداول بين الطلبة هو الأصغر[3].

2 - شرح مقدمةِ ابن آجْروم[4] .

---

(1) **ينظر على سبيل المثال: تاريخ النور السـافر عن أخبار القرن العـاشر: 15/1 ، و شذرات الذهب في أخبار من ذهـب: 4/4 و كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى : 2/100-101 .**

(2) **بغية الوعاة : 300 ، والأعلام: 3 /318 .**

(3) **كشف الظنون :152/1 .**

(4) شذرات الذهب :4/4 ، والنور السافر : 15/1 .

3 - شرح المقصور والمَمدودِ لابن مالك[1] .

4 - البسطُ والتعريف في عِلم التصريفِ[2] ولها ثلاثةُ شروح :

أ - شرح عبد الكَريم الفكُون(1073هـ) – موضوع البحث –

ب - شرح أبي بكر الدلائي(ت: 1089هـ) وسماه : فتح اللّطيف في علْم التصريف طبع طباعة حجرية 1316هـ .

ج - شرح العلامة عمر بن أبي حفص الزموري(ت: 1998م) ، سماه : فَتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1991هـ .

ثانياً : منظومةُ البسط والتعريف : وصفٌ تحليلي

البسْطُ والتعْريف : منظومةٌ تعليميةٌ ، تعالجُ مباحثَ علم الصرف العربي عددها : تسْعةُ أبيات وأربعمائَة ، كما نص عليها الناظم :

وما أردْنا جمْعه قدْ كملا   على فُصولِ جمةٍ مشْتمِلا

أبياته إنْ كنْت عدّاً محْصِيهْ   تِسْعةُ أبيات وأرْبعمايهْ[3]

بدأ المكودي منظُومته بمقدمة في ستة وعِشرين بيتا - تمهيداً للقَارئ - وعلَى غرار من سبقَه في هذا الميدان ، ضمنها الحمد لله على نعمةِ المَعرفةِ بأسلُوبِ العرب نظماً ونثراً ،ثم الصلاةَ على النبي صلى الله عليه وسلم ، لينص بعد ذلك على الهَدف من تصنيفِه، والمتمثل في نظم ضوابطِ علمِ التصريف؛ لأنه علمٌ جليلُ القَدر وجاء هذا النظم على بحر الرجْز، كما هي عادةُ الكثير منْ ناظمِي القَصائد التعليمية ؛ نظراً لكَون هذا البحر عذباً وخفيفاً كما قال المصنف :

وبعد فالقَصْد بذَا التصْنيفِ   نظم قَواعد من التصْريف

لأنه علْمٌ عظِيم القَدْر   لمْ يزل الدهْر جليلَ الخَطر

جمعْته فِي رجْزٍ مشْطُور   لكَوْنه مِنْ أعْظَم البحور[4]

---

(1) كتاب الاستقصى لأخبار دول المغرب الأقصى : 2/100-101 .
(2) **بغية الوعاة : 300 ، والأعلام: 3 /318 .**
(3) **ص : 479 من التحقيق أ .**
(4) **ص : 101،103،104 من التحقيق .**

وقد بنى المكودي أرجوزته على طريقةِ النظم السائدة منْ جعل كل بيـت بقافيـةٍ مستقلة ، متطابقةً في الصدر والعجز.

ثم بين بعد ذلك ما احْتواه هذا النظم – رغْم صغر حجمهِ – من غُررٍ وفَوائد جمةٍ وآراءٍ لأهلِ الصنعةِ والاختِصاصِ :

ضبطْت فيهِ كُل ما جل و ما حققْت مِنْ مصنفَاتِ الْعلما

حررْت مِنْ أصولهِ وغـُررهِ ما يحْمد الوارد عنْد صدْره[1]

وأما عنوانها فيستمد مما ذكره صاحبها نفسه ، حيثُ قالَ :

سميته بالبسْـطِ والتعْريـف في نظْمِ ما جل مِن التصْريف[2]

لكن الصفحةَ الأولى من مخطوطة الأرجوزة[3] كُتب عليها العنوانُ التالي : (كتاب البسْط والتعريف في عِلم ما جل مِن التصريفِ) ، حيث يلاحظُ وجود كلمة (نظْم) بدلَ كلمة (علْم).

ونقف في هذه المقدمة على صورة واضحة ، تبرز لنا قيمةَ المؤلف ومكانته في عصرهِ وبْين أقرانه ، ونظرته لهؤلاء الأقران وكيف صنفهم إلى: ناقدٍ متعسف ، وعالم غَير منـصفٍ في الحُكم على منظومته، التي تعد في نظر- كبار أهْل هذَا العلْم - من أفْضل الأعمال اللغوية.

وبين المقدمة والنهاية ، جمع المَكّودي معظم المَوضوعات الصرفيةِ المَعروفةِ في كُتـبِ الأقدمين ، بدايةً بمبحثِ التعريف بعِلم الصرف إلَى مبحث الإدغَام ، بأسلُوبٍ سهل، حسن السبكِ ، يدرك معه القارئ الأحكام والضوابطَ الصرفيةَ بيسر ودونَ عناء ، فهي منظومـةٌ شاملةً لكل ماله صلةٌ بالموضوعات الصرفيةِ التي تناولها أهلُ هذا العلم ، وبالتالي فَهي مثـالٌ للجهدٌ الطيبٌ الموفق في حفظِ التراث الصرفي.

ووظف المكودي في عرض تلك المباحث الصرفية في منظومته لفظتي : (القَـوْلُ في ...) أحياناً ، و: (فَصْلٌ ..) أحيانا أخرى ، كقوله: (القَولُ في أبنيةِ الأسماء)[4]، و(القَولُ فيما لاق من إدغَام ..)[5]، و(فَصلٌ وإنْ فَاء افتعال..)[6]، و(فصلٌ وحذف الـواو..)[7].

---

(1) **ص : 105 من التحقيق .**
(2) **ص : 106 من التحقيق .**
(3) **مخطوطة ضمت أرجوزة المكودي كاملة ، سيأتي الحديث عنها لاحقاً .**
(4) ص : 126 من التحقيق .
(5) ص : 452 من التحقيق . .
(6) ص : 371 من التحقيق .
(7) ص : 379 من التحقيق .

وقد علّل الشارح سبب استعمال المكودي لذلك ، فقال : (إن ما كان من أصول المسائل يجعلُه ترجمةً ، فيعبر عنه بالقَول ، وما كانَ من أبحاث الباب يجعلُه فصلاً ، ولا مـشاحةً في الاصْطلاح ، فتأملْه)[1] .

ومعروفٌ أن المكودي ـ رحمه الله ـ قد شرح ألفيةَ ابن مالك مرتين: شرحٌ كـبيرٌ وآخر صغيرٌ، فلا شك أنه لمْ يجدْ في قِسم الصرف عند ابن مالك ما أراده ، فأنشأ أرجوزته المُطولَة لتكونَ أعم وأشملَ مما ورد في الألفية ، أو في الكافية الشافيةِ على السواء ، وفعلاً كان له ما أراد في منظومتِه .

ومنْ خلال القراءَةِ المُتأنية للعملين - عملَ ابن مالك ، وعملَ المَكودي - تبـين لي جملةُ من المُلاحظات ، قد تـ ه المكودي وتبعدعنه صفةَ التقليد والنقل ، وتـصف عملَـه بالجدية والأصالَة ، وهذه الملاحظات هي :

1 – لعلّ الدافع لإنشاء مْنظُومةٍ شاملَةٍ لعلْم الصرف العربي ، وربما التفوق على من أسلف من العلماء في هذا الميذان ، جعل المَكودي يصلُ في أرجوزته إلى أربعمئـةٍ وتـسعةِ أبيات ، بينما لمْ يتجاوزْ قسم التصريف في شرح الكافية الشافيةِ مِئتْين وأربعين بيتاً ، واقتصر في الألفية على أقلّ من مئة بْيت .

2 – الإلمام بالمَوضوع عند المكودي ، والإيجاز المفرطُ عند ابـن مالـك في تقريـر الأحْكام ، وهي ظاهرةٌ تكاد تكون عامةً في عمل الرجلين ، ولنا في المثَالين التـاليْين دليـلٌ على ذلك :

أ - قال ابن مالك في الاعتماد على الاشتقَاق كدليل من أدلة الزيادةِ :

والاشْتِقَاق فَاصِلٌ فَإنْ عـدِمْ   فَكَثْرةُ النظِير حكْمٌ فِي الْكَلِمْ[2]

وقال المَكودي في ذلك :

فَصْلٌ وخـذْ أَدِلـةَ الزيادهْ   فَستـةٌ تلْفـي بِلا زِيـادهْ

أولُهـا دِليلُ الاشْتِقـاق   وهو أقْواهـا لَدى الحُـذاق

[1] ص : 146 من التحقيق .
[2] **شرح الكافية الشافية : 2045/4 .**

كحسْن إذْ دل على الإحْسان ... بأنــه زيــد بــه حرْفــان

والثاني مِنْها أيضاً التصــرف ... كمثــل ما في ثقُــل تصرفُوا

إذْ جاءَ فــيه ثقــل بالضم ... وفعْلــل يوجــد في ذَ العلــم

لكن أبــانَ فــتحه في ثقــل ... زيــادةَ التــاء لعــدْمِ فعْلــل

الثالثُ الكثْــرةُ مثْلُ أيــدع ... إذْ جــاءَ لمدعــي أنْ يدعــي

بأنــه كصيْــرفٍ وجيْــئل ... لا أنــه كأعْــيدٍ وأحْــول

لكنْ يجاب أن بــاب أفْعــل ... أكثَــر منْ كلامِهمْ منْ فيعــل

والرابــع العــديم للنظيــر ... وهْو جــلي غايــة الظهــور

وذاك مثْلُ قوْلهمْ فــي إمعــهْ ... وهْو الذي يقُولُ منْ أمشي معهْ

بأن وزْنــه لديْهــمْ فعــلهْ ... إذْ ليس في الصفاتِ وزْنُ إفعلهْ

الخامس الأحْكام نحْو احْنككا ... ومــهْــددٍ كوْنهمــا قدْ فككا

فــقدْ دل أن أحــد المضعفيْــن ... قدْ زيد في أشْبــاهِ تين اللفْظتيْن

وســادسٌ لزوم حــرْفِ للبنا ... فزائد القنــدأو قطعــاً علِما[1]

ب - قال ابن مالك في موضوع زيادة الياء والواو:

واليا كذَا و الواو إنْ لمْ يصدرا ... مكمليْــن لثنــاء كــررا[2]

وقالَ المكودي في المَبحثِ نفْسِهِ :

فالياءُ زيــدتْ أولاً وكثــرا ... قبْلَ ثلاثــةٍ بــدتْ فأكثــرا

كياءِ يرْبوعٍ ويــاءِ يرْمــع ... وزيد في مضــارعٍ كيدعى

وقدْ تزاد ثانيــاً كخيْعــل ... وكصيْهمٍ وكمثْــل جيْئــل

ومع واوٍ زيــد كالقيْصــوم ... وزيد في القيومِ و الديــوم

---

(1) ص: 150-158 من التحقيق .

(2) شرح الكافية الشافية : 2038/4 .

وفي بعيدٍ ثالثاً قد زيدا   وعثيرٍ ولحقت سعيدا
ورابعًا تزاد مثل عفرية   ومثل عفريتٍ ومثل نفرية
و خامسًا تزاد كالبلهنية   والخنفقيق وكذا البلنسية
وزيد واو أولاً حتماً نفي   وهو إذاً في ذلك مثل الألفِ
لأجل هذا جعلوا ورنتلاً   على الأصح عندهم فعنللاً
وقد أتت في الثاني كالكوألل   وثالثًا كخروع وجدول
وقد أتت رابعةً كترقوة   وزيد في الخامس كالقمحدوة
وليس في الرباعي واو أصلا   من دون تضعيفٍ عدا الورنتلا[1]

3- التوسع في التمثيل عند المكودي والإيجاز عند ابن مالك :

قال ابن مالك في الكافية الشافية في مبحث زيادة الهاء واللام :

والهاء وقفاً كلمهْ ولم يره   واللام في الإشارة المشتهرهْ[2]

وقال المكّودي في الموضوع نفسه :

وفي الإشارة تزاد اللام   ولهم بذلك اهتمام
كاللام في تلك ولام ذاك   أولالكم ومثله هنالك
وزيد أيضاً آخرًا كزيدل   فيشلةٍ وحسدلٍ وعبدل
والهاء في الوقف تزاد كلمه   فهي لسكتٍ لا كمثل هائمه
فكونها تسقط حال الوصل   دل بأن ليس بحرفٍ أصلي
وقيل في الأمات أمهات   فزيدها هنا له ثبات[3]

---

(1) ص : 179-184 ، و192-194 من التحقيق .
(2) شرح الكافية الشافية : 2055/4 .
(3) ص : 229-230 ، و 232-233 من التحقيق .

4 - وفي كثير من الأحيان يفتقد عنصر التمثيل عند ابن مالك نائيـا ، كقولـه في زيادة الهمزة والميم معاً :

وكـذا همْـزٌ وميـمٌ سبقـا ثلاثـةً تأصيلـهـا تحققـا

كذاك همـْزٌ آخـرٌ بعْد ألف أكْثَرِ مِنْ حرْفين لفْظُها ردِف[1]

بينما يقولُ المكودي في زيادةِ الهمزةِ :

و الهمْـز كاليـاءِ يـزاد أولاً بِكثْرةٍ فكُـنْ له محصـلاً

كالهمْزةِ فِي الأحْوِر و الأبْنيـَم واصْبِع وإثْمِـدٍ وأبلُـم

وهمْز أرْطى عِنْدهمْ ذُو وجْهين إذ اشْتِقاقه يرى مِنْ أصْليـن

منْ قالَ مـأروطٌ فهو أصْلـي وزائـدٌ إنْ قيلَ ذَا مرْطِـي

ومنْ يقُلْ فَي أوْلـقٍ مألـوقٌ فهمْـزه أصْـلٌ وذَا يليـق

وقيـلَ زائدٌ وهـذَا قدْ يحِـق بقوْلهِ عـنسٌ مِن الشامِ تلِـق

والهمْـز في إمعـهْ وأيصـر مؤصلٌ مِنْ غيْر خلْفٍ فَاشْعـر

وزيـد ثانيـا كمِثْل شأمـل وزيـد ثالثاً كمِثْـل شمْـأل

ورابِعًـا فِي ضهْيـإ ويكْثُـر في آخِرٍ بعْد ثـلاثٍ تذْكـر

كمِثْل حمْراءَ وَقا صِعـاءَ ومِثل صحْراءَ وخنْفُسـاءَ[2]

وكقول ابن مالك في إبدال الهمزة من واو وياء

منْ حرْف لين آخر بعْدَ ألـفْ مزيد ابْدلْ همْزةً وَذَ ألـفْ

مع عارض التأنيث بالهَا وبـذَا في عين فاعل الفعل أخـذَا[3]

وقول المكودي في المبحث نفسه :

فالهمْز مِنْ واوٍ وياء بعْد ألـفْ مزيدٍ ابْدِلْ آخِراً حيْثُ أُلِفْ

إنْ لمْ يكُن التأنيثُ بالتا لـزما له كيا دِرْحايةٍ إذْ سلمـا

وذَاك كالكِساءِ والعِلبـاء وكالعبـاءةِ وكالـرداء[4]

---

[1] شرح الكافية الشافية : 2039/4-2040 .

[2] ص : 196-202 من التحقيق .

[3] شرح الكافية الشافية : 2080/4 .

[4] ص : 259-261 من التحقيق .

5- حرص المكودي على تحديد موضع زيادة الحَرف في كل مبحث ، بينما يفتقد ذلك في كثير من الأحيان عند ابن مالك ، كما هو واضحٌ من خلال الأمثلةِ السالفةِ الذكر.

إلىَ جانب هذا التمايز في عرض المَباحث عند الرجلين ، يمكن ملاحـظةُ أوجـه أخرى للتشابه ، تظهر تأثر المَكودي في أرجوزتـه بابن مالك ، ويتجلى هـذا التـأثر في أمـور منها :

1 – وجود أبيات تتضمن االعبارات نفسها في المنظُومتين :

قال ابن مالك في الكافية الشافية :

تغْيِيرُ بنيـةٍ لمعْنًى قُصـدا   تصْرِيفُها كَجعْل جودٍ أجْودا[1]

وقال المَكّودي بعده :

حقِيقَةُ التصْريفِ أنْ تغيـرا   بنـاءَ كلِمةٍ لمعْنى ظهـرا

كمِثْل تصْيِيرك فَضْلاً أفْضـلا   وجعْل عدْل عادلاً وعـدلا[2]

2 – وجود أبيات تتضمن ألفاظَ التمثيل نفسها في الأرجوزتين :

يقولُ ابن مالك في مبحث : الاسْم لاَ يكونُ أقل من ثلاثة أحرف إلا بحذف :

ونقصه عن الثلاثَةِ اجْتنِـبْ   إلا بحذْفٍ كيدٍ وكُلْ وطِبْ[3]

ويقولُ المَكّودي :

وقَدْ يكُونـان مغـيريْـن   إذْ يحْذِفُـون الحرْف والحرْفيْن

مِثْلُ : يدٍ مغيراً عنْ أصـلِه   وفا وكُل، وطِبْ، وزنه، وإلـهِ[4]

ويقولُ ابن مالك في إبدال الهَمزة من الياء :

كذَاك ثَاني لينين اكتنفَـا   مدا كما في **جمْع شخْص نيفَـا**[5]

ويقولُ المكودي :

إلا إذَا اكْتنف مدّ الجَمع   لينان لاسْتِثْقَالِها فِي الطبْـع

---

(1) **شرح الكافية الشافية : 2012/4 .**
(2) **ص : 114-117 من التحقيق .**
(3) **شرح الكافية الشافية : 2013/4 .**
(4) **ص : 121 من التحقيق .**
(5) شرح الكافية الشافية : 2048/4 .

ثَانِيهما متصلٌ بالطـرف مثْلُ نيائف ِبجمْع نيـ ـف[1]

ومنه أيضا قولُ ابن مالك في الكافية الشافية عند حديثه عن الميزان الصرفي :

فَزنْ ِلهذَا جَعْفَـراً بفَعْلَـل وزِبْرِجاً وجِـرْهِـ لاً ِبفِعْلل[2]

وقال المكودي في المبحث نفسه :

وِفي ِمِثَال جَعْفَر قُلْ : فَعْلَل كَذَاك ِفي سفَـرْجل فَعلل[3]

وقال ابن مالك في إبدال الواو ياء لغير موجب تصريفي :

والحَيلُ في الـحوْل روَوْا وقَدْ صبا صبْياً إذ الصبْيانَ ساوى لَعبـا

وريح رْيحاً الغـ ـ ـ ـدير وقَفـَا قَفْياً وعشْياً قَدْعشْيت منْ عفَا[4]

ومثل المكودي للموضوع بقوله :

كَذاك ِفي نحْو صبـوْت صبْيا وأحْيل وقَدْ قَفَوْت قَفْيا

وكَعشا عشْيًا وكَالدعايهْ ومِثْلُ ما جا ِمنْ شكَا شِكَايه[5]

3 – وجود أبيات تتضمن قافيةً متماثلة :

قال ابن مالك :

وجمْع ذي عيْن أعل أوْ سكَنْ فاحكُمْ بذي الإعْلال فيه حيْثُ عنْ[6]

وقال المَكُودي :

والواو إنْ جا إثْر كَسْر وسكَنْ فياءً لأقْلْبه كَعيد حيثُ عنْ[7]

قال ابن مالك :

وإنْ يك الزائِد ضِعْف أصْلِي فَاجْعلْ لَه ِفي الْوزْن ما للأَصْل[8]

وقال المَكودي :

[1] ص : 268 من التحقيق .
[2] **شرح الكافية الشافية : 2028/4 .**
[3] **ص : 148 من التحقيق .**
[4] شرح الكافية الشافية : 2150/4-2151 .
[5] ص : 368 من التحقيق .
[6] شرح الكافية الشافية : 2113/4 .
[7] **ص :303 من التحقيق .**
[8] **ألفية ابن مالك : 122 .**

إلا إذا كان بضعف أصـــل   فحكمه في الوزن حكم الأصل[1]

وكقول ابن مالك في إبدال الهمزة من الواو المكسورة :

كـ أقتتْ ومع كسْـر ذا وردْ   كالإرْث وهو عنْد قوم اطـردْ[2]

ويقول المكودي في الموضوع نفسه :

وإنْ تكُنْ مكْسورةً فقَـدْ وردْ   إبدالُها وعِنْد قـَوْم اطـــردْ[3]

4 – الإستشهاد بالشعر في النظم :

قال ابن مالك في فك بعض الألفاظ للضرورة الشعرية في باب الإدغام :

وفي اخْتيارٍ شذ مفْكُوكاً ألل   ونحْوه منْ وارد على فَعل

عن اختيار غَير ذا بمعْـــزل   كـ (الْحمْد لله المليك الأجْلل)[4]

وقال المكودي في المبحث نفسه :

العذْر في قوْل أبي النجْم جـلي   في الحَمْـد لله العـلي الأجْلل[5]

وقال ابن مالك مستشهداً على إثبات همزة (أفْعل) في المُضارع شذوذاً :

وحذْف همْز أفْعل اسْتمـَر في   مضـَارع وبنْيتي متصـف

و(إنه أهْلٌ لأنْ يؤكْرمـَا)   ونحْوه للإضْطررار تمـما[6]

وقال المكّودي أيضاً :

وحذِفَتْ أيضاً مِنْ اسْمِ الفَاعِـل   وفي اسْم مفْعول وقَوْلُ القَائِل

لأنـه أهْـلٌ لأنْ يؤكْـرمـا   وشِبْهه إلى الضرورةِ انتـمى[7]

---

(1) ص : 146 من التحقيق . .
(2) شرح الكافية الشافية : 2090/4 .
(3) ص :279 من التحقيق .
(4) شرح الكافية الشافية : 2180 .
(5) ص : 462 من التحقيق .
(6) شرح الكافية الشافية : 2165/4 .
(7) ص : 385 من التحقيق .

ولا يشك أحدٌ في إمامة ابن مالك في النحو والصرف ، وتأثيره فيمن جاءَ بعده من العلماء في المَشرق والمَغرب عامة ، ومن بْين هؤلاء الذين حملُوا بصمات ابن مالك: العلامة علي ابن صالح أبو زيد المَكودي، بدليل أنه قد شرح ألفيته ، شرحاً كبيراً وآخـر صـغيراً والشرح يقتضي التعاملَ مع النص بطُرق متنوعة، وفي هذه الحَالة فمن الطبيعي جدا أن يكونَ المَكودي قد أقرأ طلابه ألفيةَ ابن مالك ، وشرح لهم غامضها ، وخاض م لججها ، وفـتح لهم مغلقَها ، وذلك كله يرجح القولَ بتأثّر المكودي بابن مالك في نظمه .

ومع التسليم بذلك فإن للعلامة المَكودي منهجه في إنشاء منظومته وتناوله للمباحث الصرفية التي عالَجها ، وفي الآراء التي يعرضها ضمْن أبيات الأرجوزة ، ومناقشتها وموافقته أوْ رفْضه لهَا بحجج وأدلة تكاد لا تحيد عن الآراءَ البصرية في أغلَب الأحيان ، وغير ذلك مما سيتضح من خلال دراسة الكتاب المُحقّق في المَبحث التالي :

المبحـثُ الأول

توثيق نسبة كتاب فَتْح اللطِيفِ وعنوانه :

يصنف هذا الكتاب ضمن الكُتب الصرفية الشاملة لمادة علم الصرف ؛ نظـراً لمَـا احتواه من مباحث مختلفة تخص هذا العلم ، كما أنه يعد من الآثار التراثية اللغوية الـتي لمْ يكنْ لها حظ وافرٌ لدى النحاة والصرفيين - على السواء - لدراسته وتدريسه ، شأنه شأنَ الكثيرمن الآثار الأخْرى التي ما زالت تحت رحمة الأرضة والتآكـل في مختلـف الزوايـا المُنتشرة عبر أرجاء هذا الوطَن الواسع.

وليس لمدع أنْ يدعي التجديد في مثل هذه الموضوعات ، والوقوف على نتـائج في نَاية بحثه ، عدا إحياء نص من النصوص القَديمة وبعثه إلى الوجود ، وما العملُ الذي أقوم به سوى جهْد متواضع لإخراج هذا الكتاب ، ودراسته دراسةً وافيةً قدر المستطاع ، تـسمح بالتقرب منه والإطّلاع عليه، وبالتالي إنقَاذ ما يمكن إنقَاذه من هذا التراث .

ويقتضي مني منهج البحث ، أنْ أبدأ بتوضيح جملَة من النقَاط تعد أساسيةً في كل دراسة تصب في ميدان تحقيق التراث ، وأعْني بذلك :

أ- نسبةَ الكتاب وصحة عنوانه :

فنسبةُ الكتاب لمُصنفه وصحة عنْوانه ، هما من المَسائل الدقيقة التي تتطلب من الباحث التبصر والتأني ؛ لتجنب الأحكام العشوائية، حتى تنسب الأعمالُ لأصحابها، خاصة ونحن نعلم أن عدداً غير يسير من أسماء المُؤلّفين والمُؤلفات- في ميدان تحقيق التراث - قد تشا بـتْ أسماؤها على الناسخين والمُحقّقين والدارسين على السواء ، مما سبب خلطاً كـبيراً صعب إلى حد كبيرالتيقن من الحَقيقة العلمية في هذا المَيدان.

ولتفَادي هذا الخَلط ، حاولت أن أتتبع ما وردعن الكتاب وصاحبه في جملة مـن الروايات والنصوص، كما ذكرها أصحابها ، وخلصت إلى أن نسبةَ الكتاب لعبد الكَريم بن محمد الفَكون صحيحةٌ ، ولا يتطرق إليها شك بدليل :

1- أن المصادر التي ترجمتْ لعبد الكَريم الفَكون ـ على قلتها ـ ذكرتْ له كتابـاً شرح فيه متناً في علم التصري[1] .

---

[1] رحلة العياشي : 391/2 ، وتعريف الخلف برجال السلف ، 166/1-169 ، والأعلام : 56/4 .

2-ما جاء في مقدمة الكتاب على لسان مؤلفه : (يقُول العبد الفقير ، لابس ثـوبِ التقْصِير ، الراجي منْ موْلاه المغْفرةَ علَى النقيرِ والقطمير: عبد الكريم بن محمد الفكون، غفر الله له ، وأصلح عملَه ، آمِين ، بِجاه سيد الأنبياءِ والمُرسلين) .

3- إحالات الشارح إلى بعض مؤلفَاته في كتاب فتح اللطيف في كثير من الأحيان. ففي حديثه عن فائدة علم التصريف قال : (وقد ذكرنا نبذةً من محاسن علمِهِ في فَتح المَالك فانظُرْه منه ، فإن بعض هذا الشرح كالاختصـار لبعضِه مع زيادة بعض أبحاثٍ وفَوائـد إنْ شاءَ الله تعالى)[1]. وذكر المصدر نفسه في حديثه عن معنى (أما) ، فقال : (وفيها أبحاثٌ ذكرتها في شرحِنا فَتح المَالِك على لاَميةِ ابنِ مالك)[2].

ويحيل إلى مؤلف آخر من مؤلفاته ، حين الحديث عن الجاهلين الذين يدعون العلـم والمعرفة في زمانه بقوله : (وقد ذكرْنا في تأليفِنا : مْنشور الْهدايةِ فِي كَشْفِ حال من ادعى الْعِلْم والْوِلاَية ، من حال الصنفين ودعوى الفريقين ما يكتحلُ بإثمده أهلُ الكمال ، ويروى من عذْب فُراتِـه أهلُ الفَضل والإفْضال)[3]

وأما العْنوانُ فقد تباينت الآراء في تحْديده ، على النّحو التالي :

1-نص المؤلف في مقدمة شرحه على العنوان ، فقالَ : (سمْيته فَـتْح اللطِيـفِ في شرْحِ أُرْجوزةِ الْمكودِي فِي التصْريفِ)[4] .

2 - تحدث أبو سالم العياشي المغربي(1037-1090هـ)[5] عن شيخه الفَكـون في رحلَته ، ومدح الكتاب وأثنى على صاحبه ، وإجادته في عرضـه، ولمْ يـذكِرْعنواناً لهـذا الكتاب ، مكتفياً بالقول : إن للفكُون شرحاً على أرجوزة المَكودي في التصريف[6].

3 - ونقرأُ في (كْنز الرواة) للثّعالبي (1020-1080هـ)[7] نصا صريحاً يخبرنا مـن خلاله أنّ : (منْ تصانيف الفكُون: شرحه على المَكودي في التصريف الذي سماه : البـسْط والتعريف ..)[8] .

---

[1] ص : 103 من التحقيق .

[2] ص : 102 من التحقيق .

[3] ص : 109 من التحقيق .

[4] ص : 87 من التحقيق .

[5] عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي أبو سالم ، من أهل فارس ، تلميذ الفكون ، قام برحلة دونها في كتابه (الرحلة العياشية) وسماها (ماء الموائد) . الأعلام : 129/4 .

[6] رحلة العياشي : 391/2 ، وكذلك نقله صاحب كتاب : تعريف الخلف برجال السلف: 167/1. وينظر: شيخ الإسلام : 184

[7] أبو مهدي عيسى بن محمد الثعالبي (1020-1080هـ) ، ولد ونشأ في زواوة ، واحد من تلامذة الفكون، له جملة من المصنفات منها : (كـ الرواة) ، تناول فيه أسماء شيوخه والتعريف م ومؤلفا م . الأعلام : 108/5 . وشـذرات الـذهب : 297/8 ورحلة العياشي : 126/2 .

[8] نقلا عن كتاب شيخ الإسلام :185 .

4 - ويذكر صاحب كتاب الأعلام عنواناً مغايراً ، هو (شرح نظْم المَكُودي)[1].

5 - ويشير الشيخ (مهري المولود)[2] في تصديره لكتاب (فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف) ، للعلامة عمر بن أبي حفص -رحمه الله - إلىَ أن للشيخ عبد الكريم الفكون شرحاً وجيزاً مخطوطاً لا يعرفه الناس قال : (ولم يكن لهذا المتن[3] النفيس شرحٌ فيما نعلم ،سوى شرح وجيز مخطوطٍ للعلامة الجليل عبد الكريم بن الفكُون القسنطيني، فَرغَ منْ تأليفِهِ أوائل صفرمنْ عام ثَمانيةٍ وأربعين وألفٍ ، فبقِي هذَا المتن النفيس غير معروف لكثير منْ أهل العِلم ، وإنما يسمع عنه في الكُتب فقَط...)[4]. فقدْ وصفَه بالشرح الوجيز، وغَير المَعروف بين أهل العِلم ، ولمْ يذكرْ له عنواناً .

6 – كما أشار الدكتور بوعناني مختار في كتابه : المصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون إلى أن لعبد الكريم الفكون (شرح على البسط والتعريف في التصريف للمكودي)[5]، ولم يحدد عنواناً واضحاً لهذا الشرح.

ولعل المتتبع لهذه النصوص وغيرها ، يدرك للوهْلة الأولَى مدى التباين الحَاصل في محاولةِ تحديدِ عنوان واحدٍ للكتاب والاتفاق علَيه ، وهوما يفتح أمام الباحثين مجالاتٍ واسعةً للبحث والتنقيب في خبايا تراثنا ، بغيةَ تحقيق القَليل من الإجماع على الكثير من القَضايا المتعلقةِ بالتراث .

ومع كل هذه الاخْتلافات في تحديد العنوان ،فإنّ في تصريح عبد الكَريم الفَكون في مقدمة كتابه الخبر اليقين ، فالنص صريحٌ ولا يحتملُ التأويلَ ، ولا يسمح بفتح باب الشك في ناسخ المخْطوطِ مثلًا، بقيامه بتحوير في العنوان -زيادةً أو نقصاناً .

ولكن متى **ألف هذا الكتاب** ؟

لم أجدْ في كتب التراجم القَليلة الواقعة بين يدي ، والّتي ترجمتْ لحياة عبد الكَريم الفَكون إشارةً واضحةَ تفيد القارئ تاريخ تأليف هذا المُصنف وقد أجتهد الدكتور أبو القَاسم سعد الله -جزاه الله خيراً- في تحليل جملة من الأحْداث التاريخية في عصرعَبْد الكَريم الفَكون ؛ توصل من خلالهَا إلى أن سنة 1048هـ هو تاريخ تأليف هذا

[1] **الأعلام : 56/4**
[2] **الشيخ المولود مهري العطوي ، كان إمام المسجد العتيق** في **مدينة وادي الزنانتي .**
[3] **ويقصد بالمتن : منظومة المكودي**
[4] **ص: 31 .**
[5] ص : 89 .

المُصنف، وهو التاريخ نفسه الذي وجده الدكتور مدوناً على آخر صفحة من النسخة (م)[1] لمَالكها علي أمقْران السحنوني - رحمه الله .

ويسند هذا الرأي ما وجدْته مكتوباً- أيضاً- في الصفحة الأخيرة مـن المَخطوطـة (ق)، والنص هو : (...قالَ مؤلفُه : وقد فَرغت منْ مسودته غير مراجع لها ، ولاَ ناظِر في مرقُومها في يوم الأحد أوائل صفر الخَير من عام ثمانية وأربعين وألف ...)[2]

ب ـ موضوع الكتاب :

فموضوع الكتاب- كما صرح به مؤلفه- يتناولُ أبواب علم التصريف الذي يعـد (مِنْ أعْظَمِ ما ينْطَوِ علَيْهِ الجَنانُ ، ويتعـاهده اللسان ، ويشْـرف بِمعْرِفَتِهِ الإنْسانُ .)[3].

ج - سبب التّأليفِ :

ويعود سبب تأليف كتاب (فْتح اللطيف) إلى رغبةُ بعض طلَبة عبد الكريم الفكُون ولم يذكُر المؤلف اسماً ما ، أو يصف لنا هذا (البعْض) وصفاً ، يمكننا من معرفـة بعـض الجوانب الغامضة مما كَان يحيطُ بالمُؤلّف وعصره ، كأسماء من كَان يحضر حلقَاته ، أو اسم أخ عزيز، أو رفيع مرتبة استجاب لطَلبه في وضْع هذَا الكتاب ، فقـد اكتفَـى بـالقَول : (رغِب مِني بعْض الطلبةِ أنْ أجْعلَ لَـهمْ تقْيِيداً عِلى منْظُومةِ الشيْخ العالم العلَم النحْـوِي اللغوِي أبِي زيْد عبْد الرحْمان بنْ عِلي المَكودي...)[4].

د- الغايةُ من المؤلف :

أما الغايـةُ من المؤلف ، فهو كشف خفايا تـلك المَنظـومة الصرفيـة وتبسيطه للطلبة ، بشرح (يحل ألْفَاظَها ، ويعِين علَى فَهْمِها حفاظَها ...)[5] ، وعليه فقـدْ ألـزم الشارح نفسه الابتعاد عن التفصيلات وكثرة الخلاَفَات التى تشعب القَضايا ، وتفوت على الطالـب فرصـةَ الفَهم والإدراكِ ، (مقْتصِراً علَى فَك اللفْظِ وإِبانـة المَعنـى، مجانِبـاً التطْوِيلَ في النقْل والبحْثِ ، وتفَاصِيل الحشي ، إلا ما عسى أنْ يعْرِض إِراده ، أوْ ما لا بد مـما لاَ يسعِني ترْكُه ...)[6] .

---

(1) **م : 200 .**
(2) ق : 232 .
(3) **ص : 86 من التحقيق .**
(4) **ص : 86-87 من التحقيق .**
(5) ص : 87 من التحقيق .
(6) **المصدر نفسه .**

المبحث الثّاني

منهجه في الكتاب :

حاولَ عبد الكريم الفكُون تجسيد ما صرح به في مقدمة كتابه في أثناء تناوله لشرح أبيات الأرجوزة ، وكان يذكر القارئ في كل مرة بأنه ملتزمٌ بما رسمه لتبليغ مقاصده الّتي توخاها ، والغايات التي سعى لتحصيلها من شرحه ، وتتلخص تلك المَقاصد في :

1- تعريف المبتدئين بعلم الصرف ، وتدريبهم علَى مسائله ، فكل شرح لا يكون إلا (تدريباً للمتعلم ، وتدريباً للطالب ، وتنبيهاًله على كَيفة أخْذ الأحكام الغامضةِ من الألفَاظ التي هي غير واضحة في تأد ية المُراد)[1]، وكل تفصيل هو إرْشادٌ منه للطالب وحث له علَى ضبط المَسائل و حِفْظِها ، مع إتقَان لقَواعدِها و أصولِها .

2 - تجنب الاسْتطراد والتطويل في عرض المَسائل وشرحها ، كقَوله : (والمَسألةُ تحتملُ غير هذا ، ولكن هذا كَافٍ في مقدم الاختصار)[2] ، وقوله : (وأدلتهم مذكورةٌ في غَيره ، وجلبها يخرج عن المَقصودِ)[3]

3 - لم يخالف - في أغلب الأحيان- منْ سبقه من شراح المَنظومات التعليمية في كيفية تقديمه الأبيات وطَريقة شرحها ، فهو يذكر البيت أوْ الأبيات من الأرجوزة مستعملاً الحرف (ص) ، بديلاً لـ (قالَ المُصنف)، أوما في معناه ، والحرف (ش) لمعنى (قالَ الشارح) ، وهذا نجه في كل الأرجوزة ، ليبدأ بعد ذلك بشرح تلك الأبيات ، فيفُك رموزها ، ويوضح غَامضها للقَارئ ، متدرجاً في عرض القَضايا الصرفية ، فيستعرض آراءَ النحاة فيها ، مبيناً صحة المَذهب الذي يوافقُه ، معارضاً منْ يخالفُه ، مدعِماً ذلك بالأدلة والحُجج بشواهد من القُرآن الكَريم، والحَديث النبوي الشريف، والشعر العربي، وأحياناً من مأثُور كَلام العرب، غير غَافل شرح ما يقدمه كشاهد ، مما جعله يستطرد أحيانا ، فيطيل الحديث في جلب الأمثلة وتنويعها في المبحث دون الحاجة لذلك ، يقول في نهاية حديثه عن ما كانت زيادة التضعيف فيه في موضع العين أو اللام : (وأفادك جلْبنا لهذا الكلام زائداً على مثال الناظم مما كان على وزنه ، فاعرفْه ، فقدْ طالَ بنا الكلام حتى خرجنا به عن المقصودِ ، وهو مغتفرٌ هنا لِما أُبدينا ، والله المستعانُ)[4].

---

[1] ص : 148 من التحقيق .
[2] ص: 158 من التحقيق .
[3] ص : 170 من التحقيق .
[4] ص : 165 من التحقيق .

ولعل تقديم الأبيات بهذه الطريقة قبلَ الشرح قد حفظَ لنا هذه المَنظومةَ من الضياع كما ضاع جزءٌ غير يسير من تراثنا اللغوي ، مما يمكننا القول : إن كتاب فَتح اللطيف هو نسخةٌ أُخرى لأرجوزة المُكّودي .

فكيف عرض عبد الكَريم الفَكون هذه الأبيات وكيف شرحها :

إن تباين الموضوعات الصرفية التي تضمنْتها أبيات الأرجوزة ، كانتْ سبباً في عــدم التزام المصنف طريقةً واحدةً في عرضِهِ للأبيات التي يشرحها ، فهولمْ يلتزمْ بمنهج معــينٍ في شرحه وتفسيره لأبيات الأرجوزة، فقد أورد نصف البيت ، والبيت الواحــدَ ، والبيتــيْن والثلاثَة، بلْ سبعةَ أبيات مرةً واحدةً .

إلا أنّ هذا التفاوت في عرض الأبيات من ناحية ، وشرحها وتفسيرما احتوْته مــن ضوابط صرفية من ناحية أخرى ، فداختل منهجه ، وكاد يغيب ، بدليل أن شرح البيــت الواحد قد يشغلُ نصف صفحة[1] ، أوصفَحة واحدة[2] ، أو صفَحتين أو ثَلاث[3] ، في حين يشرح ثلاثةَ أبيات في صفحة واحدة ، بلْ سبعةَ أبيات في صفحة ونصف[4] .

وهذا التفاوت في الشرح ، يعود لمَا يتطلبه كل مبحث صرفي على حــدة أويرجــع لانسياق الشارح ــ أحياناً ــ للإستطْرادات التي قد تكون القاعدةُ الصرفية في غنى عنها ، وهو ما أشار إليه الشارح في كل مرة .

وتظهر الطريقةُ التى سار عليها الشارح لأبيات المنظومة على النحو التالي :

1- التصدير بشرح الضوابط الصرفية التي تتضمنها الأبيات مباشرةً مثل ما يصادفُنا في مبحث الاسْم المُجرد والمَزيد ، فبعد تقديم البيتين (38-39)[5] قالَ : (اعلْم أن الاســم ينقسم قسمين : قسمٌ تجرد من الأحرف الزائدة ، وقسمٌ مزيدٌ فيه...)[6].

ومن ذلك حديثه على زيادة الهاء في البيتين : (157-158) ، قال : (تكلّم الناظم على زيادة الهاء ، وذكر محال زيادتها ، ولم تطرد زيادتهــا إلا في الوقــف علــى (مــا) الاستفهامية مجرورة كما مثل به من قَوله "لمَه" ، وعلى الفعل المحذوف اللــلام جزمــا ، أو وقفا...)[7].

[1] ينظر على سبيل المثال الأبيات رقم : 93-94 ، و 201 ، و218-219-220 ...
[2] الأبيات رقم : 107، و 207 ، و 213...
[3] الأبيات رقم : 28 ، و360-362 . ..
[4] الأبيات رقم : 132-138 .
[5] ص : 122 من التحقيق .
[6] ص : 132 من التحقيق .
[7] ص : 232 من التحقيق ..

ومنه ما ذكره في مبحث قَلب الياء واواً في البيتين : (233-234) ، قالَ : (يعـني أن الياءَ الساكنةَ المفردةَ في غَير جمع ، يجب إبدالُها واواً إذَا انضم ما قبلَها ، نحو : "موقِن" أصلُه : "مُيْقِنٌ "؛ لأنه من " أَيقَن " ، فقُلبت الياءُ واواً لانضمام ما قبلَها ..)[1] .

2 - البدْأُ بشرح بعض المُفردات التي تضمنَتْها الأبيات لغةً واصطلاحاً :

مثل ما يصادفُنا في مبحث : كيفية الوزن ، في البيت رقم : (54) ، قال : (الفصلُ لُغةً : هو القَطع ، وفي الاصْطلاَح : قَطع بحْث سابق عن بحث لاَحق ...)[2].

3- البدأ بشرح معاني الألفَاظ اللغوية :

فَفي البيت رقم : (1) بدأ مباشرةً بشرح جملة من الألفَاظ ، لينتقل بعدها لـشرح ما اشتمل عليه ذلك البيت بقَوله :

(الْحمْد : هو الثناءُ الجَميلُ ، الإخْتياري منْ نعْمة أوْغيْرها....) .

و(خولَنا : أيْ ملكَنا نعمه، بمعنى: أَعْطَانا إياها...)

و(الحجا : هو العقلُ ....) [3]

ومنه أيضاً بداية شرحه للبيت رقم (375) : (السلْهب هو الطويلُ، وهذَا المثـالُ ذكره الناظم لمَا وقع فيه الإبدالُ والقلب ...)[4].

ومنه قولُه في بداية شرحه للبيتين رقم : (378-379) : (الآَ ةُ : شجرٌ ، والجمع : آءٌ ، قالَه الزبيدِي...)[5] .

4 - البدأُ بإعْراب بعض كَلمات الأرْجوزة :

ففي البيت رقم : (27) بدأ بقوله : (القَولُ هو علَى حذف مضاف هـو الْخبـر المَحْذُوف هو ومبتدأه ، والتقدير : هذَا باب القول ...)[6]

5 – إشراك القَارئ :

---

(1) ص : 314 من التحقيق .

(2) **ص : 143 من التحقيق.**

(3) ص : 91 –92 من التحقيق .

(4) ص :441 من التحقيق .

(5) ص : 443 من التحقيق .

(6) ص : 114 من التحقيق .

كثيراً ما يلاحظُ على عبد الكَريم الفَكون محاولةُ إشْراك القَـارئ ، مخاطبـاً إيـاه بطَريقة ألفناها في شرح المُتون والمَنظومات ، تعتمد علَى السؤال والجَواب على النحو التالي :

فإن قلت: لِم اختصتْ هذه الحروف بالزيادةِ دونَ غيرها من الحُروف ؟

قلت : أولَى ما يزاد أحرف المد واللين ، لأنها أخف الحُروف ، وأقلُها كلفةً...[1]

ومنه أيضا : فإن قلت : هلاّ جعلت المثال المذكور: (فُعليةً) بتضعيف اللام ، فإن له نظيراً و هو(سلَحْفِية) بكثرة ، و(فُعلْنية) معدوم النظير ؟

قلت : قُدم في هذا الوزْن الاشتقَاق علَىعدم النظير، فإنه يقالُ عَيْشٌ أَبلَـه : قَلِيـلُ الْغموم ، ويقالُ : فلانٌ في بلَهٍ من العَيْشِ، أي : في سعةٍ ....[2].

وقد كان أسلوب عبد الكَريم الفَكون في هذَا الشرح حسنٌ ، سـهلٌ بـسيطٌ في متناول القَارئ في أغلَب الأحيان ، فلمْ يكنْ سهلاً مملا ، ولا موجزاً مخلا ، بـرزتْ فيـه جملة من المُصطلحات اللّغوية في النحو والصرف والبلاغة والعروض بشكل لافت للانتبـاه يدفعه لذلك استقصاءُ الحَقائق في عدد غير يسير من آثار القُدماء ، بدءً بالخَليل وسيبويه إلى شيوخه الذين أخذَ عنهم علمه.

6 - النص علَى ضبْط الأبنية ولأمثلَة :

لم يلتزم الشارح طَريقةً واحدةً في تقديمه للأمثلَة وأوزانها ، فأحياناً يـذكر الأمثلـةَ والأوزانَ مضبوطةً بالشكْل وينص على ذلك ، وأخرى يأتي ا دون ضبط ، فمـن الأول حديثُه عن أوزان الاسم الثلاثي المُجرد ، قال :

(فُعل) : بضم الفاء والعي، ويكون : اسماً كما مثـل به من لفظ (عنق) ونحوه: (طُنب) بالطّاء المهملة والنون والباء الموحدة ، و(جمد) بالجيم والميم والدال المُهملة..[3].

ومنه ما جاء في باب مسائل التمارين: (إذَاقيلَ لك: اْبنِ لي مثالَ ملَكُوت من بنى، فإنك تقولُ: بنوتٌ بفَتح الباء والنون وواو بعده ثمّ تاء ...)[4].

---

(1) **ص: 172 من التحقيق .**
(2) **ص: 185 من التحقيق.**
(3) ص : 128 من التحقيق .
(4) ص : 439 من التحقيق .

ومن الثاني : قولُه في مبحث مسائل التمارين أيضاً : (وإنْ بنيت من ضرب ، و قَتلَ مضعفين مثلَ جعْفَر، قُلت : ضرْببٌ ، و قْتلَلٌ ...)[1] دونَ ضْبط للأمثلة .

والملاحظُ أن الشارح في باب أْبنية الأسماء لمْ يراع الترتيب بين الوزن والبناء ، فمرة يذكر الوزنَ مضبوطاً بالشكل أولاً ثم يمثل له ، وأخْرىينص على المثَال قبلَ الوزن . فمـن الأول حديثه عن الخُماسي المُجرد، قال : (الأول : فَعلـل بفْتح الأول والثـاني والرابـع ويكون اسما كما ذكر من لفْظِ : (سفَرْجل) ...الثاني: فِعْـلـل بكَسْر الأول ، وسكُونُ الثاني وفْتح الثالث ويكونُ اسما كما مثل به من (قِرْطَعْب...)[2] .

ومنه أيضاً قولُه في زيادة الألف: (.. إن الألف وردتْ زائدةً ، وهـي سادسـةٌ في أوزان منها وزنُ فِعيلّي بكَسْر الفَاءِ و تشْديد العين مقصوراً ...)[3].

ومن الثاني حديثُه عن مسائل علْم التصريف، وتقْديمه لأمثلَة عليها، قالَ: (هذَا تمثيلٌ من الناظم ببعض مسائل هذا الفن، فذكر أن : تغييرك للأصلِ الذي هو المَصدر، وهـو: " فَضْلٌ" إلى" أَفْضل" ، وهو أفْعل تفضيل لإرادتك به الزيادة في الفَضل، وكذلك تـصْييرك "عدْلاً " الذي هو مصدر أيضاً "عادِلاً " اسم فَاعل لإرادة معناه ، وإلى "عـدلَ " فعْـل ماض؛ لإرادة الحَدث المَاضي[4].

وأحياناً يذكر الكلمةَ ووزنها دونَ ضبطها بالشكل ، أوضبط جزءمْنها وإهمَال الجزء الآخر، كالأمثلة التالية :

- (سِرْبال ، و وزنه : فِعْلاَل)[5] .

- ومنه حديثُه عن زيادة الألف أيضاً : (وقَدْ جاءتْ زيادته ثانياً ، نحو: "طَابق "، و "خاتم " بفَتح الباء والتاء ، و وزنه: " فَاعل " بفَتح العين)[6].

- وقولُه في مبحث الأبنية: (ومثل للربـاعي بـجعْفَر، ووزنـه: " فعْـلَل " وللخماسي بـ " فَعـلل " بتضعيف اللام الأول، ومثله بـسفَرْجل ..)[7].

---

[1] ص : 444 من التحقيق .
[2] ص : 135-136 من التحقيق .
[3] ص : 189 من التحقيق .
[4] **ص : 117-118** من التحقيق **.**
[5] ص : 176 من التحقيق .
[6] ص : 186-187: من التحقيق
[7] ص : 148 من التحقيق .

ولعل العذر الذي نلتمسه للشارح في عدم التزامه بمنهج معين في التمثيل يكمن في كثرة أبيات الأرجوزة من ناحية ، وكم الأوزان والأمثلة التي احتوى عليها الشرح منْ ناحية أُخرى .

غير أنه أحيانا يشعر برغبة الطالب في قراءة الألفاظ وأبنيتها مضبوطة بالشكل ، فينص على ذلك ، مثل ما ذكر حينما كان يتحدث عن زيادة التاء بقوله :

رابع الأمثلة التي ذكرها (ترْتب) ، و ينْبغي أنْ يضبطَ بضم التاء وسكون الراء و فتح التاء الثانية ، ووزنه : (تفْعل) بضم التاء و فْتح العين[1].

6 - إحالة القارئ إلى المصنفات :

وهي سمةٌ بارزةٌ في الشرح ، ركز عليها عبد الكريم في كثير من الأحيان ، في نهاية كل مبحث تقريباً ، وهي نوعان :

أ-إحالاتٌ لمؤلفَاته :

لهذا الكتاب قيمته العلميةُ ، فهو مصدرٌ لمُؤلفَات الشارح المَوجودة والمَفقُودة على السواء ، فهو يحيلُ القارئ في كل مرة لأحد مؤلّفاته من أجل استقصاء الحقَائق والاستفَادة في الموضوع أكثر .

ففي أثناء حديثه عن اشتقاق (الاسْم) ، أحال القارئ إلى كتابه (شرح لامية الأفعال) ، بقوله: (واشتقاقُه من السمو، وهو الارتفَاع والعلُو كما هو مذهب البصريين ، لاَ من العلاَمةِ ، فيكونُ أصلُه : وسْماً، كما هو مذهبث الكُوفيين ، وحجةُ الفَريقين ذكرها يوجب التطويلَ ، وقد ذكرنا ذلك في شرحِنا على لاَمية ابنِ مالك ، فلينظرْ هناك)[2] .

ومنه أيضاً حديثُه عن معنى (أما بعد) ، قال : (وفيها أبحاثٌ ذكرتها في شرحنا فَتح المَالك على لاَمية ابن مالك)[3]، وهو الُعنوان الكَاملُ للكتاب.

ومنه إحالته للكتاب نفسه في أثناء حديثه عن (فَعلَ) المضموم العين بقوله : (ومنْ أراده مع ما فيه من البحث ، فلينْظرْه في شرحنا : فَتح المَالك) [4].

---

[1] ص : 221 من التحقيق .
[2] ص : 88 من التحقيق .
[3] ص : 102 من التحقيق .
[4] شرح لامية الأفعال للشارح ، ورقة : 20ب .

ومنه أيضاً إحالته لكتابه (مْنشور الهداية) في أثناء شرحه للبيـتين (19، 20) ، وتصنيفه للعلماء في عصره ، قالَ : (وقد ذكرْنا في تأْليفنا مْنشور الْهدايةِ فِي كَشْفِ حـال من ادعى الْعِلْم والْولاَيةمنْ حال الصنفين ، ودعْوى الفَريقين ما يكتحلُ بإثْمده أهلُ الكَمال ويروى من عذْب فُراتِـه أهلُ الفَضل والإفْضال)[1].

وقولُه حين شرحه لمَعنى (البسْملة) : (وأما جواب المُجيب أولاً وتنظيره بالـشاة فغير صحيح، وقد ذكرناه في تأليفنا في شرح طَالِعة المَكودِي على الألفية ، فيما قيدناه عليه فلينْظرْ هناك ، وقصدنا الاختصار) .

وفي حديثه عن الفَرق بين (النبي) ، و(والرسول) في مقدمة الكتـاب ، إحالـةٌ لـمؤلفه : (شرح المَكودي) ،قالَ : (والخُلف في ذلك شهير، فلا نطيلُ فيه ، وقد ذَكرنـا بعضه في شرحنا للمكودي)[2] .

ولم أجْد منْ أشار لهذَا الشرح في المَصادر والمَراجع التي بحثت فيها ، وبالتالي صـعب علي تحديده ،هلْ هو شرحٌ على أحد شروح المَكودي ، كشرحه لألفية ابن مالك الـسابق الذكر ، أو شرح لمُقدمة آجروم ، أوْ للمقصور والمَمْدود ، أو غيرها .

ومن إحالاته أيضاً حين كان يتحدثُ عن معنى (صلى الله عليه وسلم تسليماً)، قالَ: (وقد بينا ذلك في تقييدِنا في الأسئلَةِ الو اردةِ ، وأوضحناه إيضاحاً تاما والله المستعانُ)[3] .

ويعد هذا التقييد ضمن آثار عبد الكَريم الفَكُون المفقودة .

2- إحالاتٌ لمَصادر غَيره :

وهي كثيرةٌ متنوعة المعارف، لغوية ، وأدبية ، وفقهية ، اعتمد عليها عبـد الكَـريم لإثراء مباحث كتابه من ناحية، ودفْع الطالب للتعمق في البحث ، والأخْذ منْ مناهل العلماء على اختلاَف مشار م من ناحية أخرى، وسأقتصر على ذكْر أمْثلَة من ذلك في ما يلي :

منها إحالاته لكتاب سيبويه: وهي كثيرة ،كحديثه عن لحاق التـضعيف في بنـات الثلاث، قال : (قد قدمنا أن الواقع في كتاب سيبويه أصالتها ، فقد قـالَ سـيبويه: هـذا بـابٌ لِحاق التضْعِيفِ فِيهِ لاَزمٌ ، كما ذَكَرْت لَك فِي بنات الثلاَثة، فيكون على مثـال: "فِعـل" في الصفةِ، نحو: "الْعِلكْـد" وهو الغليظُ الشديد العنـق ، و "الهِلقْـس " وهـو الغليـظُ الشديد و" شنغْم " وقع في كتابه -رحمه الله- بالعين والغِين كما ذكرنا لَك[4] .

---

(1) ص : 109 من التحقيق .
(2) ص : 99 من التحقيق .
(3) ص : 90 من التحقيق .
(4) ص : 165 من التحقيق . .

كما أحال للكتاب أيضاً حين حديثه عن لفظة " حَنْزقْرة" من الخُماسي المجرد في قوله : (ويكونُ صفةً ، نحو: "جردحْل "، وهو الضخم من الإبل ، وقيل فيه غيرهذا، ومثله: "حِنْزقْر " ووقع في كتاب سيبويه من غير تاء)[1].

وقد يحيل إلى رأي سيويه دون ذكر لفظة (كتاب) ، كقوله : (وقدْ ذَكر سيبويه في اليائي أن بعض العرب يخرجه على الأصل فيقولُ مخْيوط، ومْبيوع)[2]

وذكر كتاب المقرب في حديثه عن الّتغيير الواقع في بْنية الكَلمة لغرض لَفظي أو معنوي ،قالَ: (ذكر ابن عصفُور في مقربه وغَيره أن التغيير نوعان ..)[3] .

ومن ذلك إحالته القارئ على كتاب شرح التسهيل للدماميني في أثناء حديثه عن لفظة (الآل) ،قال : (والمشهور عندناً وعند الشافعي، أنهم بنو هاشم وبنو عبدِ المطلب ، وقيل: عِتْرته وأهلُ بيته ، وقيلَ : جميع أمته ، وهو قول يْنقَلُ عن الإمام مالك[4] رضي الله عنه ، قاله الدمامين في شرح التسهيل[5] .

ومنه أيضاً إحالته لكتاب شرح الكافية الشافية لابن مالك حين حديثه عن المبني لما يسم فاعلُه : (..وهو بناءٌ أصلي ، وهو مذهب ابن الطراوة والكُوفيين ، ونقلَه ابن مالك في شرح الكاَفية عن سيبويه و المَازني..)[6] .

كما أحال القارئ إلى كتاب شرح التسهيل للمرادي في حديثه عن الواو إذَا وقعتْ قبلَ الألف والنون الزائدتين في مثال فَعلان ،قال : (مثله المُرادي في شرح الألفية والتسهيل وغيره بشجِيان ،قالَ في شرح الألفية : شجيان مثل ظَرِبان من الشجْوِ ، وأصلُه : شجِوان ، فقُلبتِ الواو ياءً ؛ لأن الألف والنونَ في حكم الانفصال أيضاً مثل تاء التأنيث)[7] .

ونظراً لكثرة إحالاته ، فإنني خصصْت المبحثَ التالي للحديث عن مصادره المختلفة التى استقى منها حججه وأدلته في أثناء عرضه للمباحث الصرفية المتنوعة.

---

(1) **ص : 136 من التحقيق ..**

(2) ص : 358-359 .

(3) **ص : 115 من التحقيق .**

(4) **الإمام مالك بن أنس بن مالك أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وإليه تنسب المالكية ، له جملة من المصنفات منها الموطأ ، مات بالمدينة سنة : 179هـ . طبقات الحفاظ :96/1 ، والأعلام : 257/5 .**

(5) ص : 99-100 من التحقيق .

(6) **ص : 141 من التحقيق .**

(7) ص : 305 من التحقيق .

المبحث الثالث

- مصادره :

تشير المَصادر التي اعتمدها عبد الكريم الفَكون إلى ثَراء وتنوع في زاده المَعرفي في العلوم اللغوية ، والأدبية، وكذا العلوم الشرعية، فهي كثيرة ومتنوعة، و يمكن تصنيفها إلى نوعين :

1 – مصدر القُرآن الكَريم والحديثُ النبوي الشريف : وسأتحدثُ عن هذه النقطة في مبحثٍ لاحقٍ .

2- مصادرٌ تمثّلُ كتب الأقدمين من العلماء في شتى أنواع العلوم من نحو:كتاب سيبويه ، ومعاني القُرآن للأخفَش ، ومعاني القُرآن للفراء ، وكُتبِ الغريب والمعاجم ، وغيرها ، وأخرى تمثل بعض مؤلفَاته ومؤلّفات منْ عاصروه ، وجاء ذكر هذه المَصادر على النحو التالي :

- يورد اسم المَصدر مع ذكْر صاحبه ، كقَوله : (وكَذا وقع في كتاب سيبويه)[1] ، ومثله : (قالَ ابن جني في الخَصائص : رأيت أبا علي غير مسْتوْحِشٍ مِن لابْتداءِ بالساكن في لُغةِ العجمِ) [2] ، وكذلك قولُه : (ذَكر ابن عصفور في مقربه) [3] .

- يورد اسم صاحب المَصدر دونَ ذكر اسم المَصدر، مما يصعب اهتداءَ القَارئ إلى موطن النص المَنقول ، كقَوله : (وزاد الأخفَش بلْز..)[4] ، ومثلُه: (وقالَ ابن جني إنه من أسماء الضب..)[5]، و قوله: (وحكَى ابن دريد فيه: جلْعْلُع بضم اللامين)[6]، أو كقَوله: (حكاها الفَراء عن بعض العرب ..)[7] .

يورد المصدر دونَ ذكْر اسم صاحبه ، مما يسبب اشكالاً-أحيانا-للقارئ في تحديد أصحاب بعض المصادر، يقُول مثلا: (ونحَا في المَشارق منحى آخر في الأعْرابي وأنه البدوي وإن لمْ يكن من العرب)[8]، وقوله : (نقلَ عن بعضهم الإجماع على أن هلُم

(1) ص : 185 من التحقيق
(2) ص : 238 من التحقيق
(3) ص : 115 من التحقيق
(4) **ص : 129 من التحقيق .**
(5) **ص : 165 من التحقيق**
(6) ص : 165 من التحقيق .
(7) **ص : 245 من التحقيق**
(8) ص : 94 من التحقيق

مركبةٌ، ونقلُ الإجماع في البسيط بنقلِه عن بعضِهم أنها ليستْ مركبـةً، وعلـى القَـول بالتركيب اختلفُوا في كيفيّته ([1]).

-يورد أقوالاً ووجهات نظر مختلفَة ، دونَ الإشارة إلى المَصادر الّتي استقى منـها ذلك، ولا إلى أصحا ا ، وهو ما يجعلُ الباحثَ في حيرة أمام حقيقة هذه الآراء ، فهلْ هي للشارح ، أم لغيره ؟

ويندرج ضمن هذا ما يذكُره من قَوله : (وذَهب بعض النحويين)[2]، (وذَهـب بعْضهم)[3] ، و(نقلَ بعضهم)[4] ، و(قالوا...)[5] ، و(قِيـلَ ...)[6] ، وغـير ذلـك وأذكر نماذج من ذلك على النحو التالي :

(وقالَ بعضهم :شذ من ذلك لفظَةٌ واحدةٌ، وهو قولُهم طَغْيـا لولـدِ البقـرةِ ، فجاءتْ بالياء، وكان القياس: طَغْوى بالواو)[7]، ومنه قولُه : (وقيلَ فيها: معوشةً)[8]،ومنه أيضاً : (وقالُوا في إِن : عِن)[9].

ومنه تلك النقول التي يوردها في أثناء الشرح دون الإلماح لإصحا ا أيـضاً ، وفـق مايصادفنا من نقول من لسان العرب ، ففي تفسيره لمعنى (الحجا) ، قالَ : (...لأن العقلَ يمنع الإنسانَ من الفسادِ فيحفظُه من التعرضِ للمهالكِ فشبه السْتر الذي يكونُ على السطح المانع للإنسان من التردى...)[10].

ويبقى أن نشير إلى أن أهم المَصادر التي اعتمد عليها عبد الكريم الفَكـون في هـذَا الشرح بصورة لافتة للإنتباه هوكتاب : توضيح المَقاصد والمَسالك بشرح ألْفيةِ ابن مالـك للمرادي ، وهو الكتاب الذي قرأه على شيخِه التواتي ، ودرسه لطلبتـه الوافـدين علـى قسنطينة ، ومما يلاحظُ على عبد الكريم أنه لم يذكرْ اسم المَصدر إلا قليلاً ، والأمثلةُ كـثيرةٌ يمكن العودة إليها في النص المُحقق .

كما لازمه كتاب سيبويه في جل المباحث التي عالجها في شرحه ، يـستقي منـه حججه واستدلالاته في كل قَضية تقريباً .

---

(1) ص : 476 من التحقيق .
(2) **ص : 267 من التحقيق .**
(3) **ص : 137،147 من التحقيق.**
(4) ص : 275،474... من التحقيق .
(5) **ص : 261،295 ...من التحقيق .**
(6) **ص : 295،301... من التحقيق**
(7) **ص : 322 من التحقيق .**
(8) **ص : 326 من التحقيق .**
(9) **ص : 334 من التحقيق .**
(10) **ص: 93 من التحقيق .**

المبحث الرابع

شواهــده :

1 - **القرآن الكريم :**

يعد القُرآن الكُريم أعْلَى درجات الفَصاحة ، فهو خير حجةٍ لمن أراد حجةً لإثبات رأي أو نفيه ، أو الاسْتشهاد لدعم حكم أو رفضه ، ولمْ يعرفْ أن اختلف اثنان في ذَلك .

وقد استشهد عبد الكَريم الفَكون بالقُرآن الكَريم ، فبلغت عدد الآيات أربعةً وسبعين آيةً ذكر وجْه القَراءة في عدد منها، ونسب بعضها لقرائها، وترك البعض الآخر دونَ نسبةٍ .

وقد نالتْ مقدمةُ الكتاب الحظّ الأوفرمن هذا العدد ، إذْ بلَغت الآيات التى استشْهد ا في هذا الجزء تسْع آيات ، ووزع الباقي على مباحث الكتاب .

ففي البيت (26)[1] حين شرح معنى (الاستهداء) ، أشار إلى أن الفعلَ (هـدَى) ورد في القرآن الكريم باعتبار التعدي على ثَلاثة أوجه : معدى بنفسه نحو: [**اهْدِنا الصراط المُسْتقيم**][2] ، وباللام نحو: [**الْحمْد للهِ الذي هدانا لِهذَا**][3] وبـ (إلى) نحو: [**واهْـدِنا إلى سواءِ الصراطِ**][4].

واستدل على تحقيق الهمز بالآية [**براءَةٌ**] [5]

واستدل على اتباع حركة الراء لحركة الهمزة في (أمرئ) بقوله تعالى: [**ما كَـانَ أبوك امْرأ سوء**] [6]، وقوله : [**إن امْرؤٌ هلك**] [7] ، و[**لِكُل امْرئ مِنْهمْ**] [8]

ودعم لغة أهل الحجاز في فك صيغة الأمر المضاعف بآيات من القرآن الكريم ؛ لأنا اللغـة التي جاء ا القرآن غالباً ، فذكر[9] قولَه تعـالى : [**واغْضضْ من صـوْتك**] [10] و[**ومنْ يحْلِلْ علَيْه غَضبِي**] [11]، و[**ولاتمْننْ**] [12].

---

[1] ص: 113 من التحقيق .
[2] الفاتحة ، الآية : 6 .
[3] الأعراف ، الآية : 13 .
[4] ص الآية : 22 .
[5] التوبة ، الآية : 1 . والقمر ، الآية : 295 .
[6] مريم ، الآية : 28 .
[7] النساء ، الآية : 176 .
[8] النور ، الآية : 15 . ينظر ص : 245 من التحقيق .
[9] ص : 474 من التحقيق .
[10] الحزاب ، الآية 33 .
[11] طه ، الآية : 81 .

واستدل بقراءة نافع في الآية [**لا تقَدموا بْين يدي اللهِ ورسولِهِ**] [1]على معنى لفظة (مقَدمة) بالكسر والفتح[2] .

والتمس المُصنف دليلاً على فَتـح المكوي هاءَ كَلمة (نهر) من قراءة الجَمـهورفي قولِه تعالى : [**جنات ونهر**][3]

2 - **الحديث النبوي الشريف والأثر :**

إنّ الاستشهاد بالحَديث واعتباره مصدراً من مصادر الاحتجاج ، قضيةٌ أثارتْ كثيراً من الجَدل بين النحويين ، فتشعبوا إلى مؤيد ومعارض ، ولكل حجته ودليلُه .

فالمُعارضون استندوا في رفْضِهم إلى سببين ، أحدهما : أن الرواة جوزوا النقلَ بالمعنى والثاني : أنه وقع اللّحن كثيراً فيما روى من الحَديث ؛ لأن عدداً غير قَليل من الرواة كانوا غير عرب بالطبع[4] ، ويؤيد هذا الرأي ما قاله سفيان الثوري : (إنْ قُلت لكمْ أني أُحدثكم بما سمعت فلا تصدقوني ، إنما هو المعْنى)[5] .

ورد المُؤيدون هذَا القولَ بأن الروايةَ بالمَعنى كانتْ قبلَ التدوين، وقبل فساد اللّغة [5].

واستناداً لعدد الآحاديث النبوية شريفة الواردة في كتاب فتح اللطيـف ، يمكـن القولُ: إن الاستشهاد بالحديث الشريف ، يعد سمةً بارزةً في شرح عبد الكريم الفَكون، فهو يستند إلى الحديث يستمد منه الشاهد لدعم رأي ، أو لتعليل مسألة ، أو لتوضيح غَامض في مجمل الظّواهر النحوية أو الصرفية أو اللّغوية التي تمر معه ، وهو بهذَا العملَ قد وافق الفريق المؤيد للاستشهاد بالحَديث ، وأكثر من الاستدْلال به ، و لا يستغرب ذلك منه ؛ خاصة إذا علمنا أنه ألّف كتاباً عنوانه : (شرح شواهد الشريف على الأجرومية) ، والتزم فيه عقب كلّ شاهد ذكر حديث مناسب للشاهد .

---

[12] المدثر ، الآية : 6 .

[1] الحجرات ، الآية :1 .

[2] **ص: 114 من التحقيق .**

[3] **القمر ، الآية : 54 .ينظر ص : 96 من التحقيق .**

[4] **الاقتراح: 53 ، والرأي لأبي حيان .**

[5] **المصدر نفسه . من المعارضين للاستشهاد بالحديث : ابن الضائع (ت:680هـ) ، وأبـو حيـان النحـوي (ت:745هـ ـ)، والسيوطي (ت:911هـ)**

[5] **ممن أكثر بالاستشهاد بالحديث : ابن الطراوة (ت:438هـ) ، وابن مالك (ت:672هـ) .**

وقد بلغتْ شواهد الحَديث في الكتاب ثلاثين حديثاً) ، منها (تسعةَ عشر حديثا) جاءت في مقدمة الكتاب لبيان المَعاني اللّغوية ، أما الباقية فكانتْ للإستشهاد على القَضايا الصرفية المتنوعة .

أذكر منها على سبيل المثال ماستدل المصنف به على ضرورة الإبتداء بالبسملة في كل أمْر بقَوله صلى الله عليه وسلّم: ((**كُل أمْرٍ ذِي بالٍ لا يبتدأ فِيهِ بِبِسْمِ الله فَهو أبْتر**))[1] و قوله : ((**كُل أمْرٍ ذِي بالٍ لا يُبْتدأ فيه بالحَمْد لله فَهو أجْذَم**))[2].

كما استدل على شرح معنى لفظتي (ماهر) ، و(باهر) بحديثين في قوله: (الْماهِر هو الحاذِقُ ، وقد مهر يمْهر مهارةً ، وفي الحديث: ((**المَاهِر بالقُرآن مع السفَرةِ**))[3]، و الباهِر هو الغالب هنا، ومنه حديث: ((**صلاةُ الضحى إذَا بهرت الشمْس الأرْض**)) ، أي : غلَبها نورها وضياؤها ، وابْهار اللّيلُ إذا انتصف ، وبهْرةُ كل شيء : وسطُه[4] .

ومثلُه الاستشهاد على معنى (التعسف) ، بالحديث : ((**لا تبْلُغ شفاعتي إماماً عسوفاً**))[5].

كما يستدل أحيانا بالحديث مشيرا لمصدره ، كقوله : (قد وقع الحِجا بمعنى : الساتر، ومنه ما رواه الخطابي في معالم السنن : ((**منْ بات على ظَهْر بيْتٍ ليْس عليْهِ حِجا فَقَدْ برئَتْ منْه الذمة**)) ، برواية كسْر الحَاء ، فأطلق الحِجا على الساتر[6]

وكما استدل عبد الكريم الفكون بالاحاديث النبيوية الشريفة على بيان المَعاني اللّغوية استدلّ بها أيضاً على بعض المسائل الصرفية ، نذكر منها على سبيل المثال :

استدلاله على زيادة الياء رابعة في كلمة (نفْرية) بقوله صلى الله عليه وسلم : ((**إن الله يبْغِض الْعِفْرِيةَ النفْرِيةَ**))[7] .

واستشهاده على زيادة الهمزة أولا في كلمة (إثْمد) بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم : ((**أنه أمر بالإثْمِد المروح ، وقالَ : لِيتقِهِ الصائم**))[8] .

كما استشهد بالأثر في كلمة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه عند الحديث عن أدلة الزيادة، وهو قوله: ((**لا تكُنْ إمعةً إنْ آمن الناس ءَامنْت، وإنْ كَفَر الناس كَفَرْت**)) [9].

---

[1] ص : 87 من التحقيق .
[2] ص : 91 من التحقيق
[3] ص : 111 من التحقيق .
[4] ص : 111 من التحقيق .
[5] ص : 110 من التحقيق .
[6] ص : 92 من التحقيق .
[7] ص : 184 من التحقيق .
[8] ص : 197 من التحقيق .
[9] ص : 156 من التحقيق .

واستشهد على حذف همزة (أيمن) بقول الفقيه عروة بن الـزبير (**لَيمنــك لَـئِنْ ابتلْيت لَقَدْ عافيْت)**[10] .

المبحث الخامس

- موقفُه من الخلاف بين العلماء :

من خلال تتبع القَضايا الصرفية التي عرضها الشارح، والتي كانت موضع خلاف بين البصريين والكُوفيين أو غَيرهم من المدارس الأخرى، يتضح جليا أن مذهب عبـد الكـريم الفَكون بصري ، شأنه شأنَ الكثير من العلماء المغاربة .

ومما يؤكد ذلك هو قراءته وتدريسه لكتابي شرح التسهيل وشرح الألفية للمرادي وقتاً طويلاً، حسب ما أورده في كتابه : منشور الهداية كما مر ذكره[1]، فقد تأثّر به وتمثل أقواله في شرحه واستشهد ا في أغلَب الأحيان ، حتى ليخيل للقَارئ أحياناً أنه أمام كتاب المرادي: شرح ألفية ابن مالك المسمى توضيح المقَاصد والمسالك ، بسبب كثرة النـصوص الكاملة والآراء التي ينْقلُها من هذا الكتاب – خاصة - في كـل مبحث صـرفي يتعـرض لشرحه ، ولعل القَارئ للنص المحقق يتنبه لذَلك .

ونتيجةً لهذا التأثير الملاحظ ، والسير في فلك آراء المرادي ، والورود مـن منهلـه صعب الوقوف على آراء واضحة لعبد الكَريم الفُكون ، فلم يستشف له رأيٌ متفردٌ يتميز به عدا القَليل، فقد كان يأخذ بالرأي البصري من خلال رأي المُرادي ، فيستعرض كُل ما قيل في المسألَة من آراء ، قد تكونُ مخالفةً للرأي البصري ليحكم في النهاية ببطلانـا مرجحـاً رأي سيبويه أو المازني أو ابن جني أو ابن مالك أو المرادي أو غَيرهم ، بلْ كان ينص-أحيانا -على عرض الآراء كما وردت عند أصحا ا دون ترجيح ، وإنْ رجـح فلايبـدي رأيـه وأحياناً أخرى يشير إلى الرأي المَشهور والغالب، وسأورد بعض النماذج مما ذكرت في الآتي:

فمن الآراء القليلَة التي أشار بأسبقيته لها حديثُه عن عدم فَتْح حرف المُضارعة في مثل (يكْرم) وغيره ، بقوله : (فإنْ قلت : إذا كان ما زاد على الأربعةِ ، روعي فيـه جانـب الأصول، ملحقٌ في فَتح حرف مضارعِته بالثلاثي ، فهلا عومِلَ نحو "يكْرِم"، و" يعلم " و" يخاصم " هذه المُعاملةَ لأن أُصولَه ثلاثةٌ أيضاً ؟

---

[10] **ص : 147 من التحقيق .**

[1] ينظر الصفحة : 15 .

قلت : الثلاثي لما استبد بالفَتح لأنه السابق ، فأُعطِي أخف الحَركات ، روعي في الرباعي جانب التمييز ، ففرق في المُضارع منه بالضم ، ولما كان المبدوء بهمزة "أكْرم " والمضعف العين ، وما كان على (فَاعل) جاريا على الرباعي في حركاتِه وسكناتِه ، عومِلَ معاملته في مضارعه ، فضم أولُه كما ضم أولَ مضارعِ الرباعي الأصول ، فاعرفْه ، فإني لم أره مسطُوراً ، وفي ظني أني لم أُسبقْ إليه)[1] .

ومنه ايضاً تعليلُه لُزوم ضم عين المضارع المضاعف المتعدي بقوله : (والذي يظهر لي في تعليلهما أنْ يراعى فيهما جانب القوة والضعف، ولاشك في قوة المتعدي لطَلبه أمراً زائداً على فَاعله ، وفي ضعف اللازم لقصوره في نفْسِه ، فجعلُوا الضم للقوي ، وهو المُتعدي لتحمله ذلك ، والكسر للضعيفِ لخفّته ، فأعطُوا كلاً ما يستحقه ، فاعْرفْه فإنه في ظني شيٌّءٌ لم أُسبقْ إليه)[2] .

أما تأثره بآراء المرادي ، ونقوله من كتابَيه المشار إليهما ، فهو أمرٌ واضحٌ يتبين من خلاَل الإطلاع على النص المُحقّق .

ومن الآراء التي أكّد فيها صحةَ مذهب سيبويه : إبدال الياء والواو همزةً في مثل (أوائل) ، (ونيائف) قوله : (والصحيح مذهب سيبويه للقياس والسماع)[3].

ومن موافقته لآراء ابن جني في مسألة : همز الوصْل وضع أولاً همزةً بقوله : (وهذا هو الصحيح ، وهو قَولُ ابن جنى)[4]

ومن الآراء التي ذكرها دون ترجيح ، حديثه عن بناء ما لم يسم فَاعله ، قال : (...وزِدْ نحْو " فُهِمْ " هو الوزن الرابع للثلاثي المجرد وهو المبني لَما لمْ يسم فاعلُه ، وهو بناءٌ أصلي ، وهو مذهب ابن الطّراوة والكُوفيين ، ونقله ابن مالك في شرح الكَافية عن سيبويه و المَازني ، وذَهب أكثر البصريين إلى أنها فرعٌ مغيرة عن صيغةِ الفَاعل ، وهذاهو الذي استظهره بعضهم من القَولين ، ونقَله غير ابن مالك عن سيبويه ، وأدلتهم مذكُورة في غيره وجلبها يخرج عن المَقصود)[5] .

---

(1) ص : 421 من التحقيق .
(2) ص : 425 من التحقيق .
(3) ص : 269 من التحقيق .
(4) ص : 238 من التحقيق .
(5) **ص : 141 من التحقيق .**

ومنه حديثُه عن أصل اشتقَاق الاسم ، والخِلاف فيه ، قال : (واشتقاقُه من السمو وهو الارتفَاع والعلُو كما هو مذهب البصريين، لاَ من العلاَمةِ ، فيكونُ أصلُه : وسْماً كما هو مذهب الكُوفيين ، وحجةُ الفَريقين ذكرها يوجد التطويل)[6].

فقد اكتفى بترجيح رأي البصريين، والدعوةُ للبحث عن الحُجة في مظان الكُتب .

المَبحث السادس

- القياسً والسماع :

القياس (هو الُجمع بين أول وثاَن يقَتضيه ، في صحة الأول صحةُ الثاني ، وفي فَساد الثاني فَساد الأول)[1]، فهو علمٌ بمقاييس مستنبطَة من كَلام العرب[2] .

والسماع ما ثبت في كلاَم منْ يوثق بفصاحته[3] ، وأعلَى درجات الفصاحة القرآنُ الكريم ، تليه أحاديثُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ما أُثرعن الصحابة رضْـوان الله عليهم ، وأخيراً ما ورد عن العرب الفُصحاء قبل تسرب اللّحن ، وفساد اللغة من شعْر ونثر.

والقياس والسماع أصلان من أصول اللغة ، اعتمدهما عبد الكريم الفَكون في كَـثير من الأحيان لتفسير بعض التغييرات الطارئة على بنية الكَلمة ، فتراه يجعلُ السماع وحـده دليلاً على قوله ، أو يعتمد على السماع والقياس معاً للغرض نفسه .

فمن الأول : (..وسمع مثلُه من العرب في "غَدٍ " ، فَقَالُوا : " غَدوِي ")[4]

ومنه حديثُه عن زيادة اللام ، قال :

(" وعْبدلَ " ، هو مثالٌ آخر لزيادة اللام في المسموع ، و (وحسْدل) ، هذا مثالُ ثالثٌ لزياد ا بالسماع)[5].

وعند كلام الشارح على وزن (فُعْلَل) بفتح اللام ، قال :

---

(6) ص : 88 من التحقيق

(1) كتاب الحدود : 66/1 .

(2) الاقتراح : 95 .

(3) المصدر السابق : 48 .

(4) ص : 242 من التحقيق .

(5) ص : 231 من التحقيق .

(واستدل الكوفيون بأن الأخفش حكى: " جؤْذَر " بالفتح ولم يسمعْ فيه الضم ورد بأنه مسموع)[6] .

ويفسر الشارح بعض التغيرات الأخْرى اعتماداً على أن الشاذ مسموعٌ وغير مطّرد ويتضح ذلك من حديثه عما يصيب بعض البني من تغييرات ، كا لحذِف والإبدال .

ومنه قوله :(.. فإن قلت : قد جاء التغيير في بعض الأسماء التي شبهت بالحروف نحو: " ذَا " ، و" الذي " ، فإنما قد صغرا ، وقد جاءَ الحذف في : " سوْف " ، و" إنْ " وجاء الحذف والإبدالُ في " لعل " ، قُلت : أُجيب عنه بأن هذَا كله شاذ يوقف عند ما سمع منه)[1] .

وكثيرا ما يفهم السماع ويتضح بتوظيف الشارح عبارات من مثل :
(لَيس في كَلامهمْ ما حذف عينه إلا هذَا ، يعِني قولَهم :" سِهٍ " ، و" مذْ ")[2]
أو: (ووزنه مستعملٌ في كلامهم ، موجودٌ في لغِتهم)[3] .
أما اعتماده على القياس والسماع معاً ، ففي مثل قوِله :

(..اعلمْ أن التاءَ تزاد أولاً ، وحشواً، وآخراً . فأما زيادتها أولاً، فمنه مطردٌ ، وقد تقدم ، ومنه مقصورٌ على السماع كما ذكره في " تَنْضب " ، و" تـُتفُل " ونحوها، وأما زيادتها آخراً ، فكذلك منه مطردٌ كما تقدم ، ومنه مقصورٌ على السماع كما ذكره من " ملَكُوت " ، وهو اسْم طَاِئر، و" عَنْكَبوت " ، ونحوهما .

وقد يوظف عبارات أخرى للتعبير عن الأصلين السابقين ، نحو: و(الدليل قولُ العرب) ، أو(قولُ بعضِهم)، أوهو (منْ كلاَم العرِب) ، أوْ (واردٌ عن العرب) ، أوْ (ثَابتٌ بالنقل عن العرب) ، وغيرها من العبارات ، التي أذكر منها :

- (والدليلُ على ذلك قولُ العرب: أُمهات ، وقولُ بعضهم: أُمهةٌ ..)[4].

- (والصحيح جواز إضافِته إلى الضمير كما عبر به المُصنف ، وهو منْ كلاَم العربِ ، خلافاً لمن جعلَه من لحْن العامة ..)[5] .

-(قَزْيدها هنا لَه ثَبات أيْ: أن زيادتها في هذا الحَرف ثابتٌ بالنقل عن العرب..)[6]

---

(6) **ص : 134 من التحقيق .**

(1) **ص : 120 من التحقيق .**
(2) **ص : 246 من التحقيق .**
(3) **ص : 195 من التحقيق .**
(4) ص : 133 من التحقيق
(5) ص : 100 من التحقيق

- (ومراده أن تكونَ عين الكَلمة ولامها من حرفين متماثلين كقَولك : صمحْمح وهو الشديد ، ونحوه : دمكْمك ، وهذَا واردٌعن العرب كَثيراً)[7].

وهذه النماذج وغيرها ، توحي بالتزام الشارح نظرةَ منْ سبقَه من علماء العربية في تفسير التغيرات التي تقع في بنيةِ الكَلمة .

المبحث السابع

- أحكامٌ واردةٌ في الكتاب :

هناك جملةٌ من الأحكَام ترددتْ كثيراً في كتاب فتح اللطيف ، كان الشارح يلجـأ إليها لتفسير التغيرات التى تطرأُ علَى الألفَاظ ؛ ليستمد منها الموجب لحصول ذلك التغيير ، وسأذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

1 - المستعملُ والموجود :

في حديثه عن واو (ورْنتل) ، قال : (إذا جعلتْ زائدةً كان الوزنُ مفقوداً ، و هو مهملٌ ، لمْ تنطق العرب بِهِ ، و إذا جعلتْ أصيلةً كانَ المثالُ فَقطْ هو الذي لاَ نظير لـه ، و وزنه مستعملٌ في كلامهم ، موجودٌ في لغِتهم ، فتأملْه)[1] .

2 - الأكثر استعمالا :

ففي حديثه عن الخلاف في كون الهمزة زائدة ، أوأصلية في لفظة (ضهْيأ) يقـول: (و أيضاً ، فإن "ضاهْيت " أكْثر استعمالاً من " ضاهأت ")[2].

وجاء في شرحه لمعنى (أْينع) : (يقالُ : أْينع الثمر يونع ، وينع يْينع ، فهو مونِـعٌ ويانع ، إذَا أْدرك ونضِج ، و" أْينع " أكثر استعمالاً)[3] .

3 – المختـار:

نبه الشارح القارئ للرأي المُختار في مواضع متفرقة ،منها حديثُه عن همزة الوصل :

قال : (... تكلم الناظم عنْ جِنْس الحَركَةِ ، و ظَاهره أن أصـلَ همـز الوصـل التحريك ، و قدِ اخْتلف ِفي ذَلك ، ومذهب سيبويه أن أصلَها الحَركَةُ ، وأنهـا اجتلبـتْ متحركَةً ، وهذَا هو الظاهر. و ذَهب الفَارسي و اخْتاره الشلَوبين إلَى أنها اجتلبت ساكنةً ، ثُم حركتْ بالكَسر الذي يجب للالْتقَاء الساكنين)[4] .

---

(6) ص : 234 من التحقيق

(7) ص : 162 من التحقيق

(1) **ص : 195 من التحقيق .**

(2) **ص : 202 من التحقيق .**

(3) **ص : 95 من التحقيق .**

(4) **ص : 253 من التحقيق**

ومنه حديثه عن بْنيِة كلمة (ورْنتل) ، قال : (واختلف في لامِهِ ، فقالَ الفَارسي: زائدةٌ ، و اختاره ابن مالك، و وزنه على هذا " فَعْنَلٌ ")[5] .

4 - الراجح ، الأرْجح :

كقوله يتحدث عن همَزة الوصل مع لام التعريف :

(...بخِلاف لاَم التعريفِ إذَا نقلتْ حركةُ الهمزة إليها في نحو: " الأحْمر" فالأرْجح إثبات الهَمزة ، فَتقولُ: " اَلحْمر ")[1] .

ومنه حديثُه عن الاسم المَزيد إلى سبعة أحرف ، قال : (إذْ ليس مثالُ سبعةٍ أوْلى منْ غَيرِهِ ، والترجيح بلفْظِهِ ، ولفظُه الواقع للسداسي فلا يتعداه لغيرِهِ كما ذكر)[2].

5 - الأوْلى :

فمنه ما ذكره في مبحث بناء الفْعْل ،قال :(فإن قلت : قد يتجاوز بناءُ الفعل الستةَ أحرف بحرف التْنفيسِ ، أو تـاءِ التأنيث ، أو نون التوكيدِ ، فكانَ من حقه أن ينبه علـى ذلك كما فعلَه ابن مالك في التسهيل . قلت : عدم التنبيه عليه أوْلَى كما فعلَه في الألفيـة ؛ لأن هذه أمورٌ منفصلةٌ عن بنيِة الكلمةِ ، وتقدم مثلُه في الاسم ، فراجعْه)[3].

ومنه كذلك قولُه: (وكان الأوْلى التمثيلُ بِميم "مِرْجل")[4].

6 - المَشهور:

فمنه حديثه عن أبنية الإسم الثلاثي في قوله : (إنّ ما كانَ على وزن " فُعِـل" بضم الفَاء وكَسر العين شاذ ؛ لأنّ هذا البناء مختص بالفِعل ، وهو صيغةُ ما لمْ يسم فاعلُـه مـن الثلاثي ، وفي هذا الوزن خلافٌ : المشهور ما ذكره)[5]

وقول هفي زيادة التاء:(وبقى عليهِ أيضاً زيادتها في"أنت" وفُروعه على المَشهور)[6].

7 – المطـرد :

هو الجاري على النظائر[7]، وقد استعملَ هذا المصطلح في الشرح كثيراً ، منه علـى سبيل المثَال الحَديثُ عن زيادة النون من قوله: (أخْبر الناظم أن زيادةَ النون قليلةٌ في غير ما

---

[5] **ص : 193 من التحقيق**
[1] **ص : 254 التحقيق.**
[2] **ص : 123 التحقيق.**
[3] **ص : 125 التحقيق.**
[4] **ص : 207 التحقيق.**
[5] ص : 130 من التحقيق .
[6] **ص : 223 من التحقيق**
[7] **كتاب الحدود 73/1 .**

تقدم ذكره ؛ لأنها خلتْ مِما قُيد به اطرادها ، وهو مخْصوصٌ بما ذكرناه من نون الرفـع في الأمثلة مما بعدها ؛ لأنها من المطّرد زيادته)[8].

وقوله : و(" الافْتِعالُ " ، هو من محال الزيادةِ المطردة في التاء أيضاً و هـو تـاء " الافْتِعال " كـ " الافْتِدار " ، و" الاقْتِراب " ، و" الاصْطِبار " ، فـإن أصْـلَه: " اصْـتِبار " فقُلبت التاءُ طاءً على ما يأتي ذكره في الإبدال[9] .

8 – الأكثر:

كقوله في مبحث جواز الفك والإدغام في مثل (حيي) : (وهذا الذِي ذكره مـن التسويةِ بخلاف الأكثَر فيما نص عليه النحويون أنّ الفك هو الأكثر، وإنْ كانَ كلا الوجهين صحيحٌ ، قُرئ ما في المُتواتر)[1] .

وكقوله : (فالحمْلُ علَ الأكْثَر أوْلى)[2].

9 – القَلـيلُ :

كقوله : ("كَوأْلَل " ، ووزنه : " فَوعْلَل " بفتح الفَاءِ ، و فَتح الـواو، و سـكُون العين ، و هو قَليل ، و هو صفةُ القَصير من الناس)[3].

وقولُه: ("الْقَمحْدوةُ ": مؤخر الرأس ، وهذا البناء قليلٌ، و الهاءُ فيه لازمةٌ) [4].

ومنه ايضاً قولُه : (وقدْ قُرئ [طِيبى لَهمْ][5] وهو قليل)[6].

10 – المَفْقُـود :

استعملَ الشارح مصطلح (مفْقُود) كثيراً لإقناع القَارئ بعدم وجود بعْض الأبنيـة في كلاَم العرب ، ومن ذَلك ما أورده في أثناء حديثه عن الواو في لفظَة " ورْنتل "، قالَ : (فإنْ قلت ما المانع من أنْ تكونَ الواو زائدةً على سبيل الندور، كما وقع في غيره مما زِيـد نادراً ؟ قلت: المانع منه ما يؤدي إليه من بناء "وفْنعل" وهو مفْقُودٌ. و"الورْنتلُ"هو: الـشر وعبر عْنه بالداهيةِ ، والأمر في ذلك قريبٌ)[7] .

---

(8) **ص : 216 التحقيق.**
(9) **ص : 219 التحقيق.**
(1) ص : 466 من التحقيق .
(2) ص : 154 من التحقيق .
(3) ص : 193 من التحقيق .
(4) ص : 194 من التحقيق .
(5) **يعني الآية 29 من سورة الرعد.**
(6) ص : 317 من التحقيق .
(7) **ص : 193: من التحقيق .**

وتحدث عن نون لفظة (كَنَهْبـل) ، وهو اسم شجر ، قال : (إنه علـى تقـدير أصالة نونه ، وزنه : "فَعْلل " بفتح الفَاء وضم اللام الثّانية المدْغَم فيها ، وهو مفقُودٌ، وعلى تقدير زياد ا وزنه : (فَنْعَلُلٌ) ، وهو مفقود أيضا)[8].

ويلاَحظ أن الشارح قد وظف مصطلحاً آخر هو (معدوم ، أو معـدوم الـنظير) قريب المَعنى من مصطلح (مفقُود) ، ليستدل به على عدم وجود مثَال لذلك البناء في لُغة العرب ، ومن ذلك قوله : (..فإن قلت : هلاّ جعلت المثال المـذكور: " فُعليـةً " بتضعيف اللام ، فإن له نظيراً و هو" سلَحْفِية " بكثرة ، و" فُعلْنية " معدوم النظير)[9] .

ومنه حديثُه عن زيادة النون ، قالَ : (..كـ" نرْجِس " ؛ لما يلزم من بناء " فَعْلِل " بفَتح الفَاء و كسْر اللام ، وهو معدومٌ)[1] .

11- الندور :

فإذا كان النادر هو الخَارج عن النظائر إلى قلّة في بابه[2] ، أي غير المُطّرد ، فهو ما نجده عند عبد الكَريم الفَكون ، كقوله في مبحثِ زيادةِ التاء : (يعني أن التاءَ مـن محـال زيادتِها النادرةِ ، أنْ تكونَ مع واو زائدة ، أوْ ياء مثلها ومثل للأول بتـاء "عَنْكبـُـوت" ومثل للثاني بتاء "التّنبيـت")[3].

ومنه قوله : (وهذا نادرٌ أيضاً فلا يقاس عليه)[4]

12- الجَـواز :

كقوله يتحدث عن زيادة زيادة اللاّم : (...وأجاز ابن جني في "فِيشلَة " أنْ تكونَ اللام أصليةً ، ويكون "فِيشة " معه من مادتين ، كـ" سِبطَ " ، و" سبطر")[5] .

ومنه قوله : (قَالوا " مطَاوى " في " مطِيةٍ " ، و أجاز الأخفش القياس على هـذاَ وهو ضعيفٌ ، إذْ لمْ ينقلْ منه إلا هذه اللفظة)[6]

13 – مطلق الجَواز :

---

[8] ص : 156 من التحقيق .
[9] **ص : 184: من التحقيق.**
[1] **ص: 212 من التحقيق.**
[2] **كتاب الحدود : 73/1 .**
[3] ص : 222 من التحقيق .
[4] ص : 392 .
[5] **ص : 230 من التحقيق.**
[6] ص : 275 من التحقيق .

كقوله يتحدثُ عن الفَك والإدغَام عند الحجازيين والتميين في صيغةِ الأمر المُضاعف وكذَا ما كَان من المُضارع مجزوماً : (وفُهم من كَلام الناظم نسبةُ الفك إلى الحِجازيين أنه هو الفَصيح ، فهو يشير به إلى أن ما ذكره من الوجهْين إنما هو في مطلق الجَواز)[7] .

14- المُوجب :

فمنه حديثُه عن دليل التصريف كدليل للزيادة ، قالَ : (وهذه التسمية أدق وأوْلى لأن الموجب للزيادة هو : عدم النظير بتقدير الأصالة ، واعتباره في التسمية أولى من غيره)[8]

ومنه أيضاً قولُه : (فإن قلت : ما المُوجِب في " سِبِطَ " ، و"سِبطْرى" ، و"دِمَـثَ" و" دِمثْرى " أنهما بناء أَصْليان ؟ قلت : المُوجِب هو أن الراء ليستْ من حروف الزيادة فلمْ يمكن إلا أنهما بناءان أصليان)[9] .

15 – الشـاذ :

هو ما فارق ما عليه بقيةُ بابه وانفرد عن ذلك إلى غَيره[1]، وقد اعتمده عبد الكَـريم الفكُون في تفسير جملَةٍ من الظواهر الصرفية ، كقوله يتحدث عن أبنية الاسم الثّلاثي :

(... إنّ ما كانَ على وزن (فُعِـل) بضم الفَاء وكَسر العين شاذ ؛ لأنّ هذا البناء مختص بالفِعل ، وهو صيغةُ ما لمْ يسم فاعلُه من الثلاثي ، وفي هذا الوزن خلافٌ : المشهور ما ذكره من الشذوذ)[2] .

ومثله حديثُه عن زيادة النون في (نرْجس): (وأما على لغةِ فَتح النون، فإن له نظيراً ، إلا أنه شاذ، وذلك نحو: "طَحْرِبة"، والحُكم بالزيادة يدخلُ الكلمةَ في بناءٍ معْدوم)[3] .

ومنه حديثه عن الحذف والإبدال في (لعل): (وأُجيب عنه بأن هذا كلـه شـاذ يوقَف عند منْ سمِع منه)[4] .

16 – الغالـب :

ومنه حديثه عن الأصل في كلمة (اْبن) هو (بنو) ، أي أن لامه واوٌ، قالَ :

(ودليلُ كَون لامِهِ واواً ، أُمورٌ ثلاثةٌ ، أَحدها: أن الغالب علَى ما حذفتْ لامه الواو دونَ الياء ...)[5] .

17 – الضعيـف :

---

[7] ص : 474 من التحقيق .
[8] ص : 152 من التحقيق .
[9] **ص : 210 من التحقيق.**
[1] **الخصائص : 97/1 .**
[2] **ص : 130 من التحقيق.**
[3] **ص : 217 من التحقيق.**
[4] **ص : 120 من التحقيق.**
[5] **ص : 243 من التحقيق.**

من ذلك حديثه في باب الإدغام ، قال : (وقَد روي عـن ورش إدغامـه في: [مالـيهْ هلِك][6] ، وهو ضعيفٌ من جهةِ القياس والقياس عدم الإدغَام وهو وجه مـن لمْ يدغم من القـراءُ)[7]

ومنه حديثه عن الإبدال والإدغام بقوله : (وقاس بعضهم عارض الـسكون علـى عارض البدلية، فقال في (قوْى) مخفف (قوِى): (قيّ) بالإدغَام وهو ضعيف)[8] .

18- لـيس في الكَلام :

كقوله: (ليس في الكَلام فَاعل بضم العيْن ، قاله في كتابِ سيبويه)[9] .

المَبحث الثامـن

- قيمة الكتاب العلمية ومآخذه :

من المؤكد أن كتاب (شرْح اللطِيف ـِفي أُرْجوزةِ المَكودي ـِفي التصْريف) للـشيخ عبد الكَريم الفكون ، ليس الكتاب الوحيد الذي أُلف في موضوع علم التصريف ، بل سبقه إلى ذلك علماءٌ ، كان لهم الباع الطويل ـِفي معالجةِ قضايا هذَا العلم ، كما أنـه لمْ ينقطـع التأليف في هذا الموضوع منْ بعدِه ، فما القيمة العلمية لهذا الكتاب ؟ وهل نجنِي ثمرة مـن إعادة نشر مثل هذه الكتب ؟ .

قال العياشي واصفاً الكتاب : (هو مجلدٌ أجاد ـِفيهِ غَايةَ الإجادة ، وأحْـسن كـل الإحْسان، وأعْطَى النقْلَ والبحْثَ ـِفيه حقهما ، ولَمْ يهْملْ شيْئاً مِما يقْتضيه لَفظُ المَـشْروح ومعْناه إلا تكلم عليْهِ وأجاد ، كَما هو شأنه ـِفي تآلِيفِهِ)[1]، وهي شـهادةُ لواحـد مـنْ تلامذَته، فهلْ كانتْ هذه الشهادةُ حقيقةً ؟ أمْ تصنف ضمْن مجاملة الطلاب لشيوخِهم ؟

من المسلم بِهِ أن مؤلف الكتاب قد نقلَ عن علماءِ العربية قبلَه ، واجتهد في البحْث وتوسع في الشرح ، وقارنَ النتائج ، ليقدم هذا الشرح بين يدِي طلابه ، ولم يكنْ ليتحقّق له ذلك إلا بعد صبر ومثابرة ، وتزود بزادٍ لُغوي قلما نجده عند غيره ، وقدْ تحقّق لعبد الكـريم الفكون ذلك ، وهو ما يتجلّى لنا حين مناقشته للقَضايا اللّغوية عامة والصرفية خاصة ، فهو الرجل المطلع ، العارف بآراء العلماء ، المدرك لخلافَاتهم ، والموافق للـبعض منـها أحيانـاً

---

[6] **الحاقة ، الآيتان : 28، 29 .**
[7] ص : 455 من التحقيق .
[8] ص : 347 من التحقيق
[9] **ص : 187 من التحقيق .**
[1] **رحلة العياشي : 391/2 . و شيخ الإسلام :184 .**

والرافض للبعض الآخر أحيانا أخرى . ومن هنا استمد الكتاب قيمته ، لكونه (أَوْسع نقْلاً وأكْثر بحْثاً ، وأتم تحْريراً)[2]من غيره في هذا الميدان .

أضفْ إلى أن هذا الكتاب جديرٌ بالدراسةِ لأسباب أخرى ، تتلخص في كونه مرجعاً فريداً كشف للقَارئ عن بعض مؤلفات عبد الكَريم الفكُون ، ومنها على سـبيل المثـال : شرح المكودي ، أو طالعة المكّودي كما ذكر ذلك بنفسه ، وشرح لامية الأفعال المـسمى فتح المالك كما سماها صاحبها ، ومنشور الهداية .

كما أنه سجل حي (لحياةِ المؤلف، وظروفه النفسية ، والوظيفية ، وتاريخ تأليف منشور الهداية ، وردودِ فِعل أهل العصْر نحو هذا الكتاب)[3].

كما أن كتاب (فتح اللطيفِ) يزيل بعض اللبس حولَ كتاب آخر للمؤلف هـو: (فَتح المَالك) ، الذي يعتقد أنه كتابٌ فِي النحو[1]، فَقد ذكره المؤلف عدةَ مرات في كتابِهِ (فتْح اللطيفِ) ، ونص على أنه : كتابٌ شرح فيه لاَمية الأفعال لأبن مالك ، سماه : (فتْح المَالك على لاَمِية أْبن مالك)[2]، ويختصِره أحياناً بقولِهِ (فتْح المَالك)[3]، أو(شرْح اللامِية - فتح المالك -)[4] .

كما أن كتاب شرح اللطيف يعد وثيقةً علميةً هامةً ، حفظَ لنا بعـض النـصوص المفقُودة خاصة لشيخه التواتي من كتابه الموسوم بـ (التمام) المفقود أيضاً -فيما أعلـم- والنص الذي نقله هو: (و"فَعْلاَن" في كَلامِ الناظِمِ بكَسر العين ، وسكنه ضرورةٌ ، كذا قال شيخنا في كتابِه **التمام** عند قَول ابن مالك : " أَوْ زائِديْ فَعْلاَن " ، وهو غير لازم)[5].

ويبقى أن أشير إلى أن الكتاب بماله وما عليه ، فهو معينٌ لغوي ، وزادٌ للطالب؛ نظرا للطريقة التي اتبعها عبد الكَريم الفَكون في تقديم الألفَاظ التي كَانت محل بحْث وتفسير مـن ناحية ، والأبيات الشعرية المستشهد ا من ناحية أُخرى .

ففي شرحه للألفَاظ - في أغلَب الأحيان - يحس بأنّ القَارئ يطلب منـه إجـلاء غامِضها وتوضيح مبهمها ، فيسرع لتحقيق تلك الرغبة، وهو الذي أخذَ على نفسه في بداية

---

(2) **المصدر السابق .**
(3) **شيخ الإسلام : 181 .**
(1) **ذهب إلى ذلك الدكتور : أبو القاسم سعد الله** في **كتاب ه شيخ الإسلام ، عبد الكريم الفكون :185 .**
(2) **ص : 102 من التحقيق**
(3) **ص : 103،117،411،423،428،430 مخطوطٌ خاص .**
(4) **ص : 125 من التحقيق .**
(5) ص : 305 من التحقيق .

كتابه حين طلب منه بعض الطلبة أنْ يجْعلَ لهم : (تقييداً على منظومة الشيخ العالِم الْعلـم النحوي اللغوي ، أبي زيد عبدِ الرحمن ابنِ علي ابن صالح المَكودِي، يحل ألفاظَهـا ويعـين على فَهْمِها حفاظَها ...مقتصراً على فك اللفظ وإبانة المعنى)[6] ، فكان ملتزماً بالمنهج الذي رسمه ولم يحد عنه إلا القليل ، ولنأخذ على ذلك أمثلة :

ففي بحث زيادة الياء قال : (إنها تزاد ثانيا كـ(خَيْعل) بالخاء المُعجمـة والعـيْن مهملة، بينهما الياءُ الزائدةُ، وهو من أسماء الذئبِ، وهو أيضاً: اسمٌ لثَوْب غير مخِيط، يكونُ من الجِلدِ والثيابِ، ومثله:(الْخَيْلَع) بتقديم اللام على العين ، وهو بمعناه ، وقيل في (الْخَيْعل): إنه قميصٌ لاَ كُميْ له)[7].

ومنه قوله : ("تِحْلِىء" ، و وزنه: تِفْعِل، وهو اسم القِشْر الذي فيه الشعْر فَوْق الجِلْدِ و يقالُ: حلأْت الأَدِيم إذَا قشرْته، وأَخْرجْت تِحْلِئَه، عن أبي زيد)[1].

وقد اتبع الطّريقةَ نفسها في الشرح لجملةٍ من الأبيات الشعرية ، ففي البيت :

هو الْجواد الذِي يعْطِيك نائِلَه   عفْواً ويظْلَم أحْياناً فَيظلِم

قال : (ومعنى البيت أنه يعْطي مالَه عفواً ، أيْ : بسهولَةٍ ، ولا يمـن ولا يماطـلُ سائلَه ويظلَم أحياناً أن يطلب منه في غير موضع الطّلبِ ، فيتحملُ ذلك لمن سألَه ، ولا يرد من استجاده في الأوقات التي يطلب فيها ، وفي الأوقَات التي مثله لا يطلب فيها)[2].

وفي قول الشاعر :

لَطَالَما جررْتكُـن جرا   حتى نوى الأَعْجف واسْتمر

قال : و (الأعْجف) : هو الهزيل و(وى): صار له نيٍ بفَتح النون وتشديدِ اليـاء: وهو الشحم ، وأما (النيئُ) بكَسر النون وبالهمزة: فهو اللحم الذي لم ينضج، و(اسْتمر) كأنه (اسْتفْعلَ) من المِرة، وهو: القوةُ ، ومنه قولُه تعالى : [ذُو مِرةٍ][3] .

مآخذٌ على الكتاب :

[6] ص : 87 من التحقيق .
[7] ص : 180 من التحقيق
[1] ص : 221 من التحقيق .
[2] ص : 394 من التحقيق .
[3] ص : 477 من التحقيق .

لكل عمل إذا ما تمّ نقصان ، وفتح اللطيف كتابٌ له مزايا حسنة كما أنّ له هنات قد لا تقلل من قيمته وشأنه ، وأذكر من ذلك :

1 - الاضْطراب في عزو الآراء :

كما في حديثه عن وزن الاسم الخُماسي (فُعْلِلٍـل)، قال: (.. كما زاد السيرافي " فُعْـلِلِل" بضم الفَاء وسكُون العين وفَتح الثالث وكسْر الرابع ، نحو: هُنْـدِلِع اسم بقلة)[4] والصحيح أنه ابن السراج .

2- النقص في التّمثيل :

كما ورد في حديثه عن زيادة النون ، قال : (إن النونَ في ذلك وقعتْ موقـع مـا تيقنتْ زيادته ،كياء سمْيدع وواو قَدوْكَس ، و السمْيدع : الكـريم ، و القَـدوْكَس : الأسد)[1]، وما تيقنت زيادته هو : الألف ، والياء ، والواو) ، إلا أن الشارح مثل لليـاء والواو وأهملَ الألف .

6 - عدم الدقـة في التمثيل :

كتمثيله لوزن (فْيعلاَن) بـ(فْيقَبان) ، و(سْيسبان) في قولـه : (وضـْيمرانَ ، هومثالٌ ثان لمّا كانت الألف فيه خامسةً ، مخالفاً للـوزن الأول ، ووزنـه: (فَـْيعلاَن) ، ويكون في الاسم و الصفة ، فالاسم ما ذكره من ضْيمران ، وهو: نبت ، ومثله : فْيقَبان ، و سْيسبان ، و هما شجر، و الصفة: الْهيبان ، والتيحان: الكثير الحَركة ، و الهَيبان : الرجلُ الجَبانُ الهَيوب)[2] .

ومنه أيضا حديثه عن حكم الألف والياء في الزيادة في قوله : (و إنْ صحبتْ أكثر من أصلْين محكومٌ بأصالِتها ، فَيتعين الحكم بزياد ا ،كألف (كِتابٍ ، و(سِرْداح، ونحـو: يرْمع ، وهي حجارةٌ ِبيضٌ ، وضْيغم للأسد....)[3] ولم يشرحْ معنى (سرداح) .

7 - سمة التطويل والتكرار:

كان الشارح قد التزم في مقدمة شرحه للقَارئ بالابتعاد عن التطويـل والتكـرار وبذلك يكونُ عملُه ، كما قال : (مقتصراً على فك اللفظ وإبانةِ المَعنى، مجانباً التطويـلَ في

---

(4) **ص :137 من التحقيق .**
(1) ص : 211 من التحقيق .
(2) **ص : 189 من التحقيق .**
(3) **ص : 154 من التحقيق .**

النقْل والبحْث وتفَاصيل الحُشي، إلا ما عسى أنْ يعرض إراده، أوْ ما لابد مما لا يسعني تركُه وإبعاده)[4].

ولم يلتزم الشارح ذا النهج في كثير من المَرات ، فقد يستطرد في الحَديث في جملة من القَضايا اللغوية والنحوية[5] والبلاغية[6] وعلم العروض وغيرها ، واكتفي بمثالين دليلاً على ذلك :

أولا : حين استعرض جملةًمن آراء العلماء في لفظَة (الشنْغم) ، وفي قَولهم : (رغْماً شنْغماً) في باب الزيادة للتضعيف ، ثم قالَ : (طالَ بنا الكلاَم حتى خرجنا به عن المَقصود وهو مغتفرٌ هنا لمَا أبدينا ، والله المُستعانُ)[7].

وقد أحس الشارح بمخالفته لمَا التزم به ثم خالفه ، فقَال في أثناء حديثه لشرح ما ورد في تعريف ابن مالك لعلْم التَصريف في كتاب التَسهيل : (وقد أطلنا النفس هنا، فربما ينتقد علينا بمخالفَة ماشرطْنا ، إلا أنه يدخلُ في استثنائنا ما لابد من إيراده)[1].

وحين يتنبه الشارح لهذا التّطويل ، يحاولُ تقديم تبرير للقَارئ بقوله : (وقد أطَلنا البحثَ في هذا ، لمَزيد الحَاجة إليه) .

كما أنه يعرض أحياناًعن هذَا التكرير ؛ لأن المَعنى بين ، والقصد الاختصار[2] ، أو لأن المعني قد تقدم[3] ، أو سيأتي ذكره ، كقوله حين الحديث عن زيادة حرف اللام : (..إنما يذكر من حروف الزيادة ما جعلَ في الكلمةِ كالجزء منها ، و قدْ أشرنا فيما تقدم لنحو من هذا ، وسيأتي قريباً مثلُه إنْ شاءَ اللّه)[4].

---

(4) ص : 87 التحقيق .
(5) ينظر على سبيل المثال ص: 298،297،271 من التحقيق .
(6) ص : 95 من التحقيق .
(7) ص : 165 من التحقيق .
(1) ص : 117 التحقيق .
(2) ص : 88 التحقيق .
(3) ص : 222، 159 من التحقيق .
(4) ص : 230 من التحقيق .

الفَصـلُ الثالثُ

وصف نسخ التحقيـق

منهج التحقيـق

وصف النّسخ :

اعتمدت في تحقيق كتاب : (فَتح اللطيف في أرجوزةِ المكودي في التصريف) لعبد الكريم الفكُون على ثَلاث نسخ مخطُوطة كَاملة ، لم تمسها الرطوبةُ ولا الأرضةُ ، ولم تلحقْها خروم أو نقص ، نسخةٌ تضم منظومةَ المكودي ، ونسختان لشرح المَنْظومة ، وهما النسختان الوحيدتان اللتان تحصلت عليهما ، وسميت المنظومة (الأرجوزةَ) ، ورمزت لنسخة الشرح لأولى بـ (ق) ، وللثانية بـ (م) .

1 – فالأرجوزة هي مصورةُ مكتبة الخزانة الملكية بالمملكَة المَغربية تحت رقم : 125ل عدد أوراقها 12 ورقة ، وهي كاملةٌ ليس ا نقْص ، مكتوبةٌ بخط مغربي مقـروء ، تـاريخ نسخها 7رمضان 1923م .

2 – أما نسخةُ المخطُوطة الأولى لشرح الأرجوزة فهي نسخةُ المَكتبة المركزية لجَامعة قَسنطينة، ذات الرقم 8 ب، وهي أقدم نسخة، إذْ يرجع تاريخ نسْخِها إلى سنة 1319 هـ وناسخها هو : عبيد بن محمد[1] الطاهر، نسبه الدراجي .

وتقع هذه النسخةُ في 232 صفحـةً من الحَجم المُتوسط ، مرقمـة ترقيمـاً يبـدو حديثـاً عدد السطور في كل صفحةٍ 28 سطراً تقريباً ، بمعدل 13 كلمةً في السطر الواحد ، وقد كُتبتْ بخط مغربي واضحٍ مقروءٍ ، و ا نظام التعقيبة ، ضبطت كـثيرٌ مـن كلما ـا بالشكل ، كما كُتبتْ أبيات المنظومةِ جميعاً ، و بعض الكلماتِ من مثل (قلـ ـت) ، و(قلـت) ، والرمز (ص) و(المص) ، ورؤوس الفقرات بمداد أحمر مغاير لمداد المتن .

وتكاد النسخةُ تخلو من التعليقات والهَوامش ، عدا بعض الكلمات أو التراكيب التي تسقطُ سهواً من المَتن ، فيشير لها الكَاتب على يمين الصفحةِ أو يسارها علَى السواء بإشارة ( ) مما يعني أن النسخةَ قد تمتْ مراجعتها من قبل الناسخ نفسِه أو ممن قرأها وقابلَها بغيرها

جاء في بداية المخطوطة (ق) :

(بِسْمِ اللهِ الرحْمن الرحِيمِ وصلى الله علَى سيدِنا محمدٍ وعلَى آلهِ وسلم تسْليماً .

---

(1) كرر اسم (محمد) ، ولعله خطأ من الناسخ .

يقول العبد الفقير ، لابس ثوبِ التقْصِير ، الراجي منْ موْلاه المغْفـرةَ علـى الـنقير والقطمير: عبد الكريم بن محمد الفكون ، غفر الله له ، وأصلح عملَه، آمِين، بجـاه سـيد الأنبياءِ والمُرسلين).

وجاء في نهايتها :

(تم بحمْد الله ذِي الآلاءِ والإنعام ، على عباده والفضْل والإكرام ، المُوفق لمَنْ شـاء هدايته لصراط السعادةِ باتباع إمام الأنبياء ، وسيد السادةِ ، عليه وعلى آلِهِ أزكى الـصلاة والسلام .... كتاب فتْح اللطيف على منظومةِ العالِم العلم ذي المعارف والفتحِ الودودي ، أبي زيد عبد الرحمان بن علي بن صالح المكودي ، لمؤلفِهِ العالم العلامة النحرير سيدي عبد الكريم الفكُون ذي المَواهبِ والفَضل الشهير ، رقمه بأنامِله الفَانيةِ ، ذو التقصِير في مأمورات اللطيف الخَبير، الفَقير اللاجئُ من ذَنبِه إليه ، وهو العالمُ بما لديْه ، ذُو الزلاّت والذْنب الظاهر : عبيد بن محمد الطاهر نسبه الدراجي ، كان الله له فيما يناجي ، آمين .

وكان الفراغُ من كتابته ضحوة يوم الاثنين بمعون رب الخَافقين في ذي الحجة الحَرام ، بعد انصرام اثني عشر يوماً رفقنا اللهُ التوفيق إلى أقوم طريق دوماً ، إنه سبحانه وتعالى ولي الإنعام سنةَ تسعة عشر وثَلاثمئة وألف) .

3 – أما نسخةُ المَخطوطة الثانية فهي نسخةُ مكتبة أُسرة أمقـران ، ورمـزت لهـا بـالرمز (م) ، ولم تحملْ رقماً ، يرجع تاريخها إلى سنة 1353 هـ كما هو مـدون في نهاية المَخطُوطة وهي حديثة بالنسبة للنسخة (ق) ، ناسخها هو محمد الطاهر بن محمـد السعيد بن إسماعيل ، الزواوي أصلاً ، البجائي داراً .

وتقع هذه النسخةُ في 99 ورقةً من الحَجم الكبير، و قد أشرت في التحقيـق لكـل صفحة ب(أ) ، و(ب) ، ويلاحظ أن هذه النسخةَ كُتبتْ على كُراس مسجل به أسماءُ كَثير من الأشخاص ، شطب عليهم في أثناء نسخ النص المَشروح ، وقد رقم الكراس ابتداء مـن اليسار إلى اليمين ، مما جعل الصفحة الأولى من النص تحملُ رقم :(99أ) .

ولمْ تنفردْ هذه النسخةُ (م) بميزات عن نسخة مكتبة قَسنطينة (ق) ، فخطهـا مغربي جميلٌ واضحٌ مقروءٌ ، لمْ يظبطْ من كَلما ا بالشكل إلاّ القَليل ، كما كُتبتْ أبيـات المنظُومةِ جميعاً ، و بعض الكلماتِ من مثل (فإنْ قلت) ، و(قلت) ، و(قولُه) ، والرمز

(ص) ، و (المص) ، و(تنبيه) ، و(تنبيهان) ، ورؤوس الفقرات بمداد أحمر مغاير لمداد المتن . كما أن تعليقا ا وهوامشها قليلة جدا ، و ا نظام التعقيبة في كل وصفحة .

وأرجح أنْ تكُونَ نسخةُ (م) منقولةً ومـصححةً عـن النـسخةِ (ق) نتيجـةً لملاحظَات عنتْ لي في أثناء مقارنة النسختين ، أذكر منها :

1 – لم أتبينْ فروقاً واضحةً بين النسختين .

2 – كل الأخطَاء الكتابية في النسختين متشا ة تماماً .

3 – كل ما صحح في هامش النسخة (ق) ، صحح في هامش النسخةِ (م) أيضاً وبالطريقة نفْسها ، دونَ زيادة أو نقصان .

4 – ما وجد من عبارات أوْ تراكيب غَير مفهومةِ المَعنى ؛ نتيجةً لسقطٍ ما في النسخة (ق) هو بعينه في النسخةِ (م) .

وعليه فقدْ جعلت النسخةَ (ق) الأصلَ الذي اعتمدت عليه في التحقيق .

وقد جاء في بداية المخطوطة (م) :

(بِسْمِ اللهِ الرحْمن الرحِيمِ وصلى الله علَى سيدِنا محمدٍ وآلِهِ وصحْبِهِ .

يقول العبد الفقير، لابس ثوبِ التقْصِير، الراجي منْ موْلاه المَغْفـرةَ علَـى الـنقير والقطمير: عبد الكريم بن محمد الفكون ، غفر الله له، وأصلح عملَه، آمِين ، بِجـاه سـيد الأنبياءِ والمُرسلين).

وجاء في نايتها :

(قدْ تم بحمْد الله ذِي الآلاءِ والإنعام ، على عباده والفضْل والإكرام ، المُوفق لمَنْ شاء هدايته لصراط السعادةِ باتباع إمام الأنبياء ، وسيد السادةِ ، عليه وعلَى آلِهِ أزكى الـصلاة والسلام .... كتاب فَتح اللطيف على منظومةِ العالِم العلم ذي المعارف والفتحِ الودودي ، أبي زيد عبد الرحمان بن علي بن صالح المكودي لمؤلفِهِ العالم العلامة النحرير سيدي عبـد الكريم الفكون ذي المواهبِ والفضل الشهير ، قدْ تم بحمدِ الله المالكِ الوهاب على يدِ العبـد الفَقير ، الراجي عفو ربهِ القَدير ، محمد الطاهر بن محمد السعيد بن إسماعيل، الزواوي أصلاً، البجائي داراً ، غفر الله له ولوالديه ولمشائخه ولأحبته ولجَميـع المُـسلمين والمـسلمات والمؤْمنين والمؤْمنات الأحياء منهم والأموات ، آميـ ـن يارب العالمين .

وكانَ الفَراغُ منه صباح يوم الأحد الخَامس عشر جماد الأولى عام 1353هـ ثلاث وخمسون وثلاثمائة وألْف من الهجْرة النبوية ، عليه أفضلُ السلام ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين) .

- منهج التحقيق :

الهدف من تحقيق النصوص وإخْراجِها هو تقديم الكتاب المُحقق للقَارئ مضبوطاً دقيقاً كما أراده صاحبه، وقدْ نهجت في تحقيق هذا الكتاب النهج الذي يقْفوه كل محقق أمين والْتزمت بخدمة النص وفك غَامضِهِ ، وتوضيح مبهمهِ ، لَعلني بذلك أَقترب قَليلاً من الأصْل الذي أراده المُصنف ، فَجاءَ ذلك العملُ علَى النحو التالي :

1 - حاولت ضبطَ النص ضبطاً صحيحاً بالشكل .

2 - التزمت بتقديم النص المُحقق كما أورده صاحبه ، ومن خلال المقَابلة بين النسختين ، وقفت على ما في النص من تكرار، أو نقص ، أو غُموض ، فصححت ذلك وأكملته معتمداً على إحدى النسختَيْن أَوْ المصادر والمَراجع الِتي وظفتها في التحقيق .

3 - خرجت الآيات الكَريمةِ بِذكر سورها وأرقَامِها ، كما خرجت القراءات من كُتب القراءات وكُتب معاني القُرآن .

4 - خرجت الشعر من الدواوين ، ومصادر اللّغة ، وكُتب النحو والصرف .

5 - وثقت أقوالَ العلماء وآراءَهم ، وأقوالَ المصنف من مختلف كُتب النحو والصرف ، وذَكرت مصادرها ، مثل الكتاب لسيبويه ، والتصريف للمازني ، والمُنصف ، وسر صناعة الإعراب ، والخَصائص لابن جني ، والمُمتع لابن عصفور، والشافية لابن الحَاجب ، وشرح الكافية الشافية ، والتسهيل لابن مالك ، وتوضيح المَقاصد للمرادي وغَيرها ، وقد أفدت من هذه المصادرفي إنجَاز الحَواشي الشارحة للنص .

6 - شرحتث الألفاظَ الغريبةَ الواردةَ في المْتن ، وأقوالَ العرب بالرجوع إلى المعجمات وخاصة لسانَ العرب.

7 - حاولت التعريف بالأعلاَم الواردة في الكتاب ، وأشرت إلى مصدر أو مصدرين من كُتب التراجم على سبيل الاختصار.

8 – وضعتث فَهارس فنية مفصلةً احت[وت على : الآيات القُرآنية ، والآحاديـث النبوية الشريفة ، والألفَاظ ، والشعر ، وأقوال العرب، والأعلاَم، والكُتب الواردة في الشرح ، ومصادر التحقيق ، وموضوعات الكتاب .

وقد استعملت الأقواس والعلامات على الشكل التالي :

1 – [ ] للآيات القرآنية .

2 - (( )) للأحاديث النبوية

3 - () للأقوال المَأثورة ، ولأمثَال ، والعبارت والألفَاظ .

4 -[ ] لكل إضافَة أو زيادة سقطَت من إحدى النسختين ، أو لسد نقص يقتضيه السياق .

القسْــم الثــاني

1 - النّــص المُحقـ ـق

2 - الفَهـارس الفّنيـ ـة

صُور من النّسَخ المخْطُوطة

1 – الأرجوزة .

2 – نسخة مكتبة جامعة قسنطينة.

3 – نسخة مكتبة أُسرة أمقران.

صفحة العنوان من الأرجوزة

الصفحة الأولى من الأرجوزة

الصفحة الأخيرة من الأرجوزة

الصفحة الأولى من النسخة (ق)

الصفحة الأخيرة من النسخة (ق)

الصفحة الأولى من النسخة (أ)

الصفحة الأولى من النسخة (أ)

الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

النّـص المُحقـــق

بِسْمِ اللهِ الرحْمن الرحِيمِ

وصلى الله علَى سيدِنا محمدٍ وعلَى آلِهِ وسلم تسْليماً[1]

يقـولُ العبد الفقير ، لابس ثَوبِ التقْصِير، الراجي منْ موْلاه المغْفرةَ علَـى الـنقير والقطمير[2]: عبد الكريم بن محمد الفكون، غفر الله له وأصلح عملَه ، آمِـين ، بِجاه سيد الأنبياءِ والمُرسلين :

الحمد لله الذي أجرى تصاريف المقادير بواسطة أمثلةِ الأفعـال ، وأوضـح مبـاني افتقارِها إليهِ بتغيير حالاتِها من حركةٍ، وصحةٍ، وإعلال[3]، ونوع أشكالَ عين وجودِها إلى ضم الانضمام إليهِ، وكسْر الانكسار لديهِ، وفَتْح الانفتاح في مشاهدة العظَمـة والجـلاَل ، فسبحانه من إِلَهٍ، سبحتْ له السماوات السبع والأرض ومنْ فيهن و[فِي بيوتٍ أَذِنَ الله أنْ ترْفَع ويذكر فيها اسْمه[4] يسبح له فيها بالغدو والآصال رجالٌ][5]، وإنْ مـن شـيء إلا يسبح بحمدِه نطقاً وبلسان الحَال .

أحمده فهو الكَبير المُتعالي، وأشكُره علَى ما أوْلَى وأسْدى من النـوال والافْـضال، وأشهد أنْ لاَ إله إلا الله وحده لا شريك له، ولاَ ضِد ولاَ نِد ولاَ مِثَال ،شهادةً نجدها عـدة لبغتات الكَرب وعظيم الأهْوال، وأشْهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسولُه المِفْـضال، تاج الأصفياء، وسيد الأنبياء والإرسال، صلى الله عليهِ وعلَى آلِهِ والصحابةِ والآل، وسـلم تسليماً .

أما بعد: فلما كان العلم من أسْنى المَطالب، وأعْلَى المكاسِب، والمبلـغَ في الـدارين أرفع المراتب، وكان علم التصريف من أعظَم ما ينطَوي عليه الجَنانُ، ويتعاهـده اللـسانُ، ويشْرف بمعرفَتِه الإنسانُ ، رغِب مِني بعض الطلبةِ أنْ أجْعلَ[6]لهم تقييداً على منظومةِ الشيخ

---

(1) م : سيدنا محمد وآله وصحبه .

(2) النقِير:أصل خشبة ينْقَر فَيْنتبذ فيه فَيشْتد نبيذه، وهو الذي ورد النهي عنه.اللسان (نقر): 228/5. و(القِطْمِير) : شق النواة ، وما أصبت منه قطميراً أي : شيئا . اللسان (قطمر) : 108/5 .

(3) م : والإعلال .

(4) سقط (ويذكر فيها اسْمه) من ق .

(5) النور ، الآية : 36 .

(6) ق ، م : نجعل .

العالِمِ العلاّمة ، النحوي اللغوي ، أبي زيد عبدِ الرحمن ابنِ علي ابن صالح المَكودِي[1]، يحل ألفاظَها ، ويعين على فَهْمِها حفاظَها ، فَوجدني زمان حثهمْ علَى ذَلك ، وطلابهمْ بحال تشتتِ بال ، ومنابذَةِ القراءة والإقْراء - خصوصاً - وعلَى كل حال ، جامعاً هِمتِي لأخذِ أسباب السفر والارتحال إلَى العودة لزيارة حرم الله، وأفضل منْ يشد إلى زيارته الرحال ، فلمْ يمكنني مع ذلك إلا إسعافُهم ، وموافَقتهم على ما اقترحوه وإتحافُهم، حِرْصٌ مني على اغتنام صالح الدعاءِ، وادخار ما يفتح الله علي من ذلك عده ليوم[1] العرْض والجزاء ، مقتصراً على فك اللفظ وإبانةِ المَعنى، مجانباً التطويلَ في النقْل والبحْث، وتفَاصيل المْبنى ، إلا ما عسى أنْ يعرض إراده، أوْ ما لابد مما لا يسعني تركُه وإبعاده، وأرجو من المْولى الكريم، والرب الرحيم أنْ ينيلَني منْ أجلهِ حسن الثواب ، وجزيلَ الأجْر يوم المَرجع والمآب ، وأنْ ينفع به منْ قرأه من الطلاب، وسميته: (فتْح اللطِيفِ فِي شرْح أُرْجوزةِ المْكودِي فِي التصْريفِ) .

قالَ رحمه الله : (بِسْمِ الله الرحْمن الرحِيم).

ش : ابتدأ كتابه بالبسملةِ، اقتداء بالكتاب العزيز، وامتثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم : (كُل أمْرٍ ذِي[2] بالٍ لاَ يبتدأُ فِيهِ بِبِسْمِ الله فَهو أبْتر) [3]، أي مقطوع البركةِ ومعنى ذِي بال : صاحب شرف وحال يهتم بِهِ.

فإن قلت : البسملةُ نفسها مما هو ذُو بال، فيلزم أنْ يكونَ للبسْملةِ بسْملةٌ لدخولها في عموم مماله بالٌ، قلت: أجاب بعضهم عن ذلك بأن البسملةَ تكفِي عن نفْسِها وعن غيْرها كالشاة المُخْرجة عن أربعين تجزي عن نفسِها وعن غيرها اهـ[4] قلت: وهذا كما ترى[5]

[1] أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، عالم بالعربية، ولد ومات في فاس، نسبته إلى بني مكود، قبيلة قرب فاس، من مؤلفاته:
شرح ألفية ابن مالك، وشرح المقصور والممدود لابن مالك، والبسط والتعريف في علم التصريف ،أرجوزة ، توفي سنة: 807 هـ.
بغية الوعاة:300 ، والأعلام: 3 /318 .
[2] م : كل أمر في .
[3] في مسند أحمد ، رقم الحديث : 15189 : (عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كُل كَلاَمٍ أوْ أمْرٍ ذي بالٍ لاَ يفْتح بِذكْرِ اللّه عز وجل ، فهو أبْتر ، أو قال : أقْطَع) ، وفي سنن ابن ماجة ، رقم الحديث : 1884: (كُل أمْر ذِي بال لاَ يبْدأُ فِيهِ بالحَمْدِ أقْطَع) .
[4] حواشي الشرواني على تحفة المحتاج : 4 .
[5] كتب على الهامش : قفْ تسْتفدْ .

أما أولاً فلأن ورود السؤال هنا غير ظاه؛ لأن البدايةَ بالبسملة شرعي ، فما قرره فيه وجب اتباعه وقَبولُه، وما لاَ فلاَ، وقد قررها في غير البسْملِةِ، فيقتصر عليه ، لا يقال البسملةُ داخلةٌ في العموم المذكور[1] ؛ لأنا نقول : دخولُها يمنع الابتداءُ ا من أصْله وما أدى ثبوته إلى نفْيِه أمتنع من أصْله، بيانُ ذلك أن البسملَة لا يصح الابتداءُ ا ما لمْ يبتدأ ا فيها، وهي لا يمكن الابتداءُ ا لمَا يلزم فيها من التسلسل ، فلا يصح إذَنْ الابتداءُ ا في غيرها.

وأما ثانياً فلأن البدايةَ بالبسملِةِ في البسملِةِ لا يسمى بداية ؛ لأنها معادةٌ بلفظها وإنمَا هو تكريرٌ، والشرع إنما طلب البدايةَ لا التكرير، فيوقف حيث حد ولا يتعداه لما فيه مـن التسور والافْتـئَات[2] على صاحب الشرع ، فتأملْه .

وأما جواب الـيب أولاً وتنظيره بالشاة فغير صحيح، وقد ذكرناه في تأليِفنا في شرح طَالِعة المَكودِي على الألفية[3] ، فيما قيدناه عليه فلْينْظرْ هناك ، وقصدنا الاختصار.

و(الْباُءُ) في (ِبسْمِ اللهِ) تتعلق بمحذُوف ، وهو إما فعلٌ أو اسمٌ علـى اخـتلاف المذهبين[4] ، ويقدر متأخراً للاهتمام باسْم الله تعالى ، وهو[5] مما حـذف آخـره تخفيفـاً وعوض عنه همزةُ الوصل أولَه ، واشتقاقُه من السمو، وهو الارتفَاع والعلُو كما هو مذهب البصريين، لاَ من العلاَمِةِ ، فيكونُ أصلُه : وسْماً، كما هو مذهب الكوفيين[2] ، وحجـةُ الفريقين ذكرها يوجد التطويلَ[6]، وقد ذكرنا ذلك في شرحِنا على لآمية ابنِ مالك[7] فلينظرْ هناك .

و(الله)[8] : علمٌ على الذات العلي ، الواجب الوجودِ ، المستحِق لجَميع المَحامدِ[9] وأصله: (الإلَه)ِفيما ِقيل[10] ؛ لأن الهمزةَ موجودةٌ في تصاريِفه، منْ (أَِله) و(تأله) إلَـى

---

(1) م : المذكورة .
(2) م : الإفتيات . والتسور: الاعتلاء ، والتسلق . والافتئات : اختلاق القول الباطل . اللسان (سور):386/4. و(فأت):64/2.
(3) كتاب للشارح ، ورد ذكره عدة مرات في هذا المصنف . ويبدو أنه مفقود .
(4) والتقدير عند البصريين : ابتدائي ، وعند الكوفيين : أبدأ . ينظر : شرح المفصل : 90/1 .
(5) أي : الاسم .
(6) مسائل خلافية في النحو :59/1 ، والإنصاف في مسائل الخلاف: 6/1 ، مسألة : 1 .
(7) كتاب مخطوط للمؤلف ص : .
(8) ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى : 25/1 .
(9) تفسير الفخر الرازي : 162/1 . والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 102/1 .
(10) وهو رأي سيبويه . الكتاب : 195/2 .

غير ذَلك ، والألف واللام عوضٌ[1] من الهمزةِ المحذُوفة[2]، وإلا لمَا جمع بينها وبين حـرف النداء في قولِهم: (ياالله) ، كما لا يقال: (يالرجلُ)[3].

(الرحْمن) : هو (فَعْلاَنُ) صفةٌ مشبهة من (رحِم) ، إما بعد تحويلـه إلى (فَعلَ) بضم العين ، أوْ تـ يلاً للمتعدي مـ لةَ اللازم ، كقولهم : فُلاَنٌ يعْطِي ويمْنع . وذكـر بعضهم أنه علمٌ علَى الذات العلى[4] ، وفيه نظرٌ ؛ لظهور الاشتقاق فيه، إلا أنْ يريد أنه علمٌ بالغلَبةِ ، إلا أنه لا ينافي ما ذكَرناه .

(الرحِيم): هو (فَعِيلٌ)، صفةٌ مشبهةٌ أيضاً من (رحِم)، كـ(مـريض) مـن(مرض) والوصف بالأول أبلغُ فيما قاله بعضهم، قال: ولـذا يقولـون: رحْمـن الـدّنيا والآخِرة[5]، والوصفَان جاريان على اسْم الله كلاهما للمدح، ومعنى(الرحْمة) في الشاهد : رِقةُ الطّبع، وهو محالٌ في حقه سبحانه ، فتحمل على الغاية في ذلك وهو: إرادةُ الإنعـام فيكونُ منْ أوصاف الذات، أوْ نفْس الإنْعام، فتكونُ صفةَ فعْلٍ[6] والأول مذهب الشيخ أبي الحسن[7]، والثاني[8] مذهب القاضي أبي بكر[9].

ص : صلى الله علَى سيدِنا ومولاَنا محمد .

ش : لفظ (صلى) خبرٌ، والـمراد به : الطلب، والصلاَةُ من الله على نبيه زيـادةُ تشريفٍ ورفْعة وإنعام، ومن الملائكة دعاءٌ، ومن المؤمنين عبادة ، تعبـدهم المـولى ـا[10] فقـال: (يا أيهـا الّـذين آمنـوا صلـوا عليه وسلمـُوا تسْليماً)[11]، وفي نـهاية ابن

---

(1) ق ، م : عوضا .

(2) ينقل ابن يعيش في شرح المفصل: 3/1 قولاً ثانياً ينسبه لسيبويه ، بعد أن ذكر القولَ الأولَ السابق قال:(والقولُ الثاني من قولي سيبويه أنَ أصله : لاَه ..واشتقاقه من لاهٍ يلِيه إذا تستر، كأنه سبحانه يسمى بذلك لاستتاره واحتجابه عن إدراك الأبصار).

(3) وحروف النداء لا تجتمع مع الألف واللام للتعريف ، لكن قولنا : ياالله دليل على أن الألف واللام من بنية الاسم ، ولم يدخلا للتعريف. ينظر: الجامع لأحكام القرآن :103/1 .

(4) وقيل: سبب تقديم (الرحمن) على (الرحِيم) أنه اسمٌ خاص بالله تعالى كلفظ (الله).فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن 17

(5) الكشاف :41/1 .

(6) الكشاف : 44/1-45 . والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 60/1.

(7) علي بن إسماعيل بن إسحاق أبو الحسن الأشعري من الأئمة المتكليمن ، فاقت مصنفاته ثلاثمئة مصنف توفي ببغداد سنة : 324هـ سير أعلام النبلاء 85/15-90 ، والأعلام : 4/ 263 .

(8) الجامع لأحكام القرآن :109/1-110 .

(9) محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن العربي ، الإشبيلي المالكي، من حفاظ الحديث ، برع في الأدب، له عدة مصنفات كثيرة ، توفي سنة : 543هـ . الأعلام : 230/6 .

(10) في كتاب المستطرف من كل فن مستظرف:18/1 : (فهي من الله رحمةٌ ، ومن الملائكة استغفارٌ ومن الناس دعاءٌ) .

(11) الأحزاب ، الآية : 56 .

الأثير[1] قولنا : اللهم صل على محمد معناه : عظمْه في الدنْيا بإعْلاءِ ذكْرِه وإظْهار دعْوته وإبْقَاء شريعتِهِ، وفي الآخرة بشفَاعته في أُمتِهِ وتضْعيف أجْرِه ومثُوبته اهـ[2]. قلت: وفي الدعاء له بإبقاء الشريعة والشفاعة نظرٌ لا يخْفى لتحققها لَه، إلا أن يراد بـ(عظمْه):زِدْه تعْظِيماً، وتكون المعمولات بياناً لما تقرر وثَبت فتأملْه .

تنبيه: إذَا عرفت أن الصلاةَ عليه - صلى الله عليه وسلم تسليماً - عبادةٌ منا، صح فيها ما في غيرها من القَبول والرد ، فهي كسائر العبادات معرضة لذلك ولا يتوهم من قولهم: إن كل الدعاء مقبولٌ ومردودٌ ، إلا ما كان من الصلاة على سيدِنا محمد صلى الله عليه وسلم تسليماً، إن الصلاةَ بالنسبة إلينا مقبولةٌ ، فذلك اغترارٌ من جهة المشاركة في اللفظ [3]، وقد بينا ذلك في تقييدِنا في الأسئلَةِ الواردةِ ، وأوضحناه إيضاحاً تاماً والله المستعانُ .

قوله : (سيدنا) ، أصلُ (سيد): (سيْود)من (ساد يسود)، فقُلبت الواو ياءً لسبقها بالسكون-على ما اقتضاه التصْريف-وأُدْغِمتْ في الأخرى، ومثله: (هين)[3]. و(السيد):من له السؤْدد، وهو الشرف الكاملُ، والمشهور جواز إطلاقِه على الله وعلى غيره، وقيلَ ممنوعٌ والثالثُ جواز إطلاقِه على الله فَقط[4].

قوله : (محمد) هوعلمٌ له- صلى الله عليه وسلم تسليماً - وهو من (حمد) مضعفاً ، اسم مفْعول ، سمي بهِ لكثرة محامدِه[5]، ورد بأنه قيلَ لعبد المطلب:لِم سميت ابنك محمداً ، وليس لأحدٍ من آبائِك وقومِك ؟ ، فقال : أرجو أنْ يحمده أهلُ الأرْض كلهم ، وكانَ قدْ رأى رؤْيا دالةً على ما كانَ الحاملُ له على ذلك[6]، ولمْ يقعْ في النسخة التي وقعتْ بأيدينا من هذه الأرْجوزة ذكر السلام عليه -صلّى الله عليه وسلّم تسليماً - والظن بمؤلفها أنه لمْ يخْل رجزه منها ، خصوصاً مع ذكرهِم كراهةَ إفْرادِهمَا ، وبوجودِه فمعناه واضحٌ ، فلا نطيلُ بذكره .

---

(1) **المبارك بن محمد الشيباني الجزري ، محدث لغوي ، له تصانيف كثيرة منها النهاية في غَريب الحديث .والبديع في النحو. توفي سنة : 606 هـ . بغية الوعاة : 385-386 ، والأعلام :272/5 .**

(2) **في كتاب النهاية 50/3 : (بإظهار دعوته، وإبقاء شريعته، وفي الآخرة بتشفيعه في أمته...) .**

(3) **شرح الملوكي في التصريف : 461 وما بعدها ، والممتع : 334/1 .**

(4) **النهاية في غريب الحديث : 418/2 ، واللسان (سود) : 229/3 .**

(5) **اللسان (حمد) : 157/3 .**

(6) **السيرة الحلبية :128/1 . ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج :94/1 .**

1- ص : الْحمْد لِلهِ الذي خولَنا ِنعمه وبِالْحِجـا فَضلَنا[1]

ش : (الْحمْد) :هو الثناءُ على الجميل الاخْتياري من نعمةٍ أو غيرها[2] ، واحترزْنا بالاختياري من (الْمدْح)، فإنه الثناءُ على الجميل مطلقاً[3] ، فقد اشتركا في الثنـاء وهـو الذكر بالخَير مطلقاً ، ولذا قال صاحب الكشاف : إنما أخوان[4] ، أي في الاشتقاق الكبير ، لأنما مترادفان، وذلك أنما لما اشتركا في المعنى والتركيب، أُطْلق عليهما أنما أخوان ، (والشكْر) : على النعمةِ خاصةً ، لكن له موارد ثلاث: القلب واللسانُ والجوارح ، فبينـه وبين الحمدِ والمدْح عمومٌ من وجهٍ ، و(الْمدْح) أعم من (الْحمدِ)ِلما قررناه ؛ أنه يكون للأفعال الاختياريةِ وغيرها ، و(الْحمْد) لا يكون إلا على الأفعال الاختيارية من الإحسان والفضائل ، تقولُ: حمِدْت زيْداً على عِلْمِهِ وكَرمِهِ ولا تقول : حمِدْته على صباحةِ وجْههِ ورشاقَةِ قَدهِ ، بلْ مدحْته ، فكل حمْدٍ مدحٌ، وليس كل مدحٍ حمداً[5]، وبـدأ المؤلــف بالحمد لله، اقتداء بكتابِ الله العزيز، ولقوله صلى الله عليه وسلم: ((كُــل أمـرٍ[6] ذِي بـالٍ لاَ يبْتدأ فيه بالحَمْـد لله فَهو أجْذَم))[7] بالذال المُعجمة ، رواه أبـو هريـرة ، وفي رواية (بذكر الله)[8]، وبِهِ يجمع بين حديثي البسملةِ والحَمدلَةِ أوْ يحملُ حديثَ البسمـلة على الابتداء الحقِيقي ، وحديثَ الحمـدلَة على الإضافي .

فإنْ قلت : هلْ لطلب الابتداء الحَقيقي بالحَمدِ دونَ المَدح والـشكر[4]سـر مـع اشتراكِهما في الدلالة على التعظيم ؟

قلت:خص الحمْد هنا ليؤذن بالفعل الاختياري ، بِخلاف المدْح، ولـيعم الفـضائلَ والفواضلَ ، بخلاَف الشكر؛ ولأن الحَمد أكثر إشاعةً وإظهاراً للنعمة، وعمل الجوارح محتملٌ لغير الشكر، لأن الأفعالَ لمْ توضعْ بإزاء المَعاني، بِخلاف الألفَاظ، فهي أدل على المعاني منها،

(1) ق : 4 ، م : 98 ، الأرجوزة : 2أ
(2) التعريفات :125/1 .
(3) المصدر السابق :265/1 .
(4) الكشاف : 46/1 .
(5) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 63/1 .
(6) أ : كل إمري .
(7) في سنن أبي داود ، الحديث رقم 4200 : (كُل كَلام لاَ يبْدأ ِفيهِ ...) .
(8) ينظر الهامش 3 من الصفحة :87.

ألاَ ترى إذَا دخلَ رجلُ في محْفَل، وقام صاحبه فمجرد ذلك القيام لا يدل على أنه كـان لأجلِه واحترامِه ، إذْ ربما كانَ لمصلحةٍ أخْرى فاعْرفْه .

فإن قلت لَهج كثيرٌ من الناس بإيراد لزوم تكرار الحمدِ من لفظة الثناء في حده؛ لأنه مشتق من التثنية، فلا يكونُ الحمد حمداً إلا مع التكرار، وربما امتد م الحالُ إلى سد باب الجواب عنْه ، فيقولون: وهذا لا جواب عنه .

قلت : لا نسلم أن الثناءَ هنا مأخوذٌ من التثنيةِ ، وإنما هو الذكر الجميلُ. وذكر أهلُ اللغة أنم يقولون : أثْنيت عليْهِ إذَا مدحته[1]، والاسم منه (الثناءُ) ، ولا يدل الاشتراك في الحروف على الاشتراك في المَعنى ، سلمنا ذلك إلا أنه نقل إلى الْمدح وتنوسي فيـه المعـنى الأصلي ، وأمثالُه في عرف اللغة كثيرة ، فصار حقيقةً عرفيةً في ذلك ، ويدل لعدم التكـرار حديـثُ : ((منْ أثْنيتمْ عليْهِ خيْراً وجبتْ له الْجنةُ)) [2] ، ويصدق بكل فرْدٍ فرْدٍ ، على أن لفظَ الْمُورد لمَا ذكَر لاَ يلزم منه إلا أن يكونَ ما زاد في الثناء على الاثْنين حمداً ، كمـا لا يكونُ إفْراده حمداً ، مع أن للتثنيةِ حقيقةٌ غير حقيقةِ الجمْع .

وقولُه: (الذي خولنَا) ، استعمل (الْحمْد) هنا في مقابلةِ النعمةِ ؛ لأن المَقام مقام الشكر، وليأتيَ بوظيفةِ الاثنين ، مع ما فيه من الاعتناء بإظْهـار الاحتيـاج والافتقـار إلى المَحمودِ وبث مالَه عليه من النعم ؛ طلباً للمزيد بوعْدِ [ولئنْ شـكَرْتمْ لأزيـدنكُمْ][3]. و(التخْويلُ) :هو التمليك[4]، ومنه حديث : ((إخْوانكُمْ خولُكُمْ جعلَهمْ الله تحْت أيْدِيكمْ))[5]، فقولـه : (خولَنا) أيْ ملكنا نعمه، بمعنى أعطانا إياها.

و(الحِجا):هو العقل[6]، وسمي العقلُ عقلاً؛ لأنه يعقِل صاحبه عن التورط في المهالك ، أي: يحبِسه، ويقال : عقلْت البعير أعْقِلُه عقْلاً وكأنه تسميةٌ بالمصْدر، فإنْ قلت: قد وقع (الحِجا) بمعنى : الساتر، ومنه ما رواه الخطابي[7] في معالم السنن: (منْ بات[8] على ظَهْر بيْتٍ ليْس عليْهِ حِجا فَقَدْ برِئَتْ منْه الذمة)[9]، برواية كسْر الحَاء ، فأطلق (الحِجا) على الـساتر

[1] في اللسان (ثنى) 124/14: (الثناء ما تصِف بِهِ الإنسانَ من مدْح أوْ ذَم ، وخص بعضهم به المدح)
[2] صحيح مسلم ، الحديث رقم : 1578 .
[3] إبراهيم ، الآية : 7 .
[4] اللسان (خول) : 225/11 .
[5] صحيح البخاري ، الحديث رقم : 29 .
[6] اللسان (حجا) : 166/14 .
[7] حـمْد بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب البستي، فقيه محدث، من مصنفاته : معالم السنن، مجلدان في شرح سنن أبي داود ، وبيـان إعجاز القرآن، وغريب الحديث ، وإصلاح خطأ المحدثين . سير أعلام النبلاء : 26/17 . والأعلام : 273/2 .
[8] ق ، م : يأت .
[9] معالم السنن: 315/7 الحديث رقم : 4876 . وفي سنن أبي داود الحديث رقم 4884 : (ليس عليه حِجار).

فما المناسبةُ بينهما ؟ قلت :هو علَى معنى تشبيهِ الحِجا بالعقل[1]؛ لأن العقلَ يمنع الإنسانَ من الفسادِ فيحفظُه من التعرضِ للمهالكِ [5] فشبه السِّتر الذي يكونُ على السطح ، المانع للإنسان من التردى والسقوطِ بالعقْل المَانع له من أفعال السوء المؤدية إلى الردى .

وقولُه : (فَضلْنا) أشار به إلى تفضيل الآدمي بالعقْل، وأنه الفَارق بينه وبين البهيمة ، وإنْ اجتمعا في الحيوانية ، إلا أن أرباب العقول أيضاً متفاوتة بحسب مراتب العقول ، ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم تسليماً: ((أفْضلُ الناسِ أعْقَلُ الناسِ))[2]، وروي أنه قال لأبي الدرداء[3]: ((ازْددْ عقْلاً، تزْددْ مِنْ ربك قُرْباً ، قُلت: بِأبي أنت وأمي منْ لي بالعقْل ؟ فقال: أجْتنِبْ محارِم الله وادِ فَرائضه[4] ، تكُنْ عاقلاً، ثم تنفلْ صالِح الأعْمال تزْددْ في الدنْيا عقْلاً، وتزددْ منْ ربك قُرْباً وعلْيهِ عِزا))[5].

2 - ص : وخصنا بِفَهْمِ أسْلُوب الْعربْ   نظْما ونثْراً فَهو مِنْ أسْنى الأربْ[6]

ش : هذا من النعم التي يجب الشكر عليها ، وأسلوب العربِ هو طريقتهم والمُراد به معرفةُ لُغاتِهم ، وكيفيةُ النطق بها إعْراباً وتصريفاً ، فـ(الفَهْم) المراد به العلم ، والظاهر أنّ مراده بالضمير في(خصنا) : هو وغيره ممنْ لله عليهِ نعمةٌ في معرفةِ قوانين كلام العرب ، ويدل عليه سياق الكلام، ويحتمل أنْ يريد[7] به نفسه، وجاز له ذلك ؛ لأنه قد بلغَ مبلغاً لا يمتنع في حقه التعريف بهذه النعمة التي أفاض المولى سجلها عليه، والأولُ أسْلم وأجْرى على نمط الكلام .

و(العرب) جيلٌ من الناس ، سكانُ الأمْصار، و(الأعراب) منْهم : سكانُ البوادِي والنسبةُ إلى العرب : عربِي بين العروبةِ، والعرب العاربةُ: هم الخلص منهم، ذَكَر ذلك

---

(1) ق ، م : التشبيه بالحجا العقل .
(2) كتاب المصنوع في معرفة الحديث الموضوع :256/1 .
(3) عويمر بن مالك بن قيس ، أبو الدرداء ، صحابي، أحد الذين جمعوا القرآن ،وروي عنه مجموعة من الأحاديث. الطبقات الكبرى:
391/7 . والأعلام : 98/5 .
(4) ق ، م : فرائض الله .
(5) في كتاب فيض القدير، شرح الجامع الصغير 86/1 : (روى الحكيم التّرمذي عن أبي الدرداء ،قالَ قالَ لي رسولُ الله صلى عليه وآله وسلم: يا عويمر ازْددْ عقْلاً تزْددْ مِنْ ربك قُرْباً ، قُلْت منْ لي بالعقل قالَ اجْتنبْ مساخِطَ الله ، وأد فَرائضه ، تكنْ عاقلاً ، ثم تنفلْ بِصالحَات الأعمال تزددْ في الدنيا عقلاً ومنْ ربك قُرْباً وعَلَبةً وعِزا) .
(6) ق : 6 ، م : 97أ ، الأرجوزة : 2أ .
(7) م : يكون .

الجَوهري[1] ، وهو خلاف ما ذكره غيره ، من أن العرب: لهذَا الجيل المعْروفِ من الناس ، سواءٌ أقام بالباديةِ أو بالمُدن ، ولا واحد له منْ لفظِهِ و(الأعراُب) : ساكنو الباديةِ من العرب الذين لاَ يقيمون بالأمصار ولا يدخلونا إلا لحَاجةٍ ، والنسب إليهما: (أعْرابي)، و(عربِي)[2]، ونحَا في (المَشارق)[3] منحى آخر في (الأعْرابي) وأنه البدوي وإن لمْ يكن من العرب ، قالَ : فإن كانَ يتكلم بالعربية وهو من العجم، قلت فيه ، عرْباني اهـ[4]. و(العرب العاربةُ) هم[5] الذين تكلموا بلسان يعْرب ابن قحطَان ، وهو اللسانُ القديم ، و(العرب المُستعْربةُ) هم الذين تكلموا بلسان إسْماعيل بن إبراهيم عليهما الصلاةُ والسلام ، وهي لغات أهل الحِجاز وما والاَها[6] .

قوله : (نظْماً ونثْراً) هوبيانٌ للأسلوب، وهو منصوبٌ على إسقاطِ الخافض أو تمييزٌ ويحتملُ الحاليةَ ، فهو مصدرٌ في موضع الحَال [6].

وقوله : (وهو مِنْ أسْنى الأرب) ، الضمير راجعٌ إلى قوله : (فَهْم) ، فالعلم بقوانين كلام العرب ، ومعرفةُ طريقتهم في ذلك ، وكيفيةُ نطقِهم به هو مِنْ أرْفَعِ ما يحتاجه المـرْءُ ويطلبه ، فـ(أسْنى) من: سنِى يسْنى سناء[7] ، أي: ارْتفع ، وسنو الرجلُ في حسبِهِ يسْنو سناءً[8] وفي الحَديث: (بشر أُمتِي بالسناء)[9] ، أي: بارتفاع المـ لة والقَدر عنـد الله ، و(السنا) بالقصر: الضوءُ[10] ، و(الإرْب):هو الحاجةُ[11]، ويحتملُ أنْ يعود الضمير علـى الأسلوبِ نفسِه ، فيكونُ كالعلة للشكر على مِنة الفَهْمِ .

3 - ص : حتى اقْتطَفْنا يانِعاتِ[12] ثَمرِهْ وورويتْ نفُوسنا مِنْ نهرهْ[13]

ش: هذَا البيت منْ ثَمرات ما قَبلَه، فأخْبر أنه حصل لَه من الفَهم في كلام العرب

---

(1) الصحاح (عرب) : 296/1 . والجوهري هو: إسماعيل بن حماد الجوهري ، أول من حاول الطيران ومات في سـبيله ، لغـوي معروف
من مصنفاته : الصحاح ، قاموس لغوي ، ومقدمة في النحو ، وكتاب في العروض . توفي سنة : 393هـ . بغية الوعاة : 195 . والأعلام : 313/1 .

(2) اللسان (عرب) : 587/1 .

(3) مشارق الأنوارعلى صحاح الآثار، كتابٌ في غريب الحديث للقاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي البستي (تـ 544هـ).

(4) غريب الحديث للخطابي : 257/2 ، ونسب القول للفراء .

(5) م : هو .

(6) اللسان (عرب) : 586/1-587 .

(7) ق ، م : سنى .

(8) ق ، م : سناية .

(9) في مسند أحمد ، رقم الحديث : 20273 (بشرْ هذه الأمةَ) .

(10) اللسان (سنا) : 403/14 .

(11) اللسان (أرب) : 208/1 .

(12) ق ، م : ينعات ، وقد صححها الشارح .

(13) ق : 7 ، م : 97ب ، الأرجوزة : 2أ .

وكيفيةِ تراكيبِه في محاوراتِهم[1]، ما انتج له اقتطاف يانع ثمَاره، وارْتواءِ النفسِ مـِنْ كـريم أنَاره وقولُه : (يانعات)[2] ، يقالُ : أينع الثمر يونع ، وينع ينع ، فهو مونعٌ ويـانع ، إذَا أدْرك ونضِج ، و(أينع) أكثر استعمالاً ، كذَا قَاله ابن الأثير[3]، وفي النسخةِ (ينعـات) بغيرألف ، وصوابه (يانعات) بالألِف ؛ لأنه جمع مؤنث (يانع) وفي حديث خباب[4] : (ومِنا منْ أينعتْ لَه ثَمرته ، فهو يهْدِبها[5])[6]، وشبه الناظم الأسلوب بالأشجار، وأثبت له وصفاً من أوصاف المشبه به ، وهو إيناع الثمار، فتشبيه الأسـلوب بالأشْـجار اسـتعارةٌ بالكناية ، وإثبات يانِعات الثمر استعارةٌ تخْييليةٌ، ويصح أنْ تكونَ الاستعارةُ في الثمار، وأراد ا مسائلَ أسلوب العرب،فأطلق عليها الثمار؛ لأن كلا منْهما مسْتفادٌ من غيرِه ، و(اقْتطَفْنا) : ترشيحٌ ، وتكون استعارةً تجريديةً ؛ لذكْره معها بعض أوصاف المشبه وهو قولـه: (يعلِّل...الخ)[7]، وباعتباره تكون الاستعارةُ في قوله: (اقتطَفْنا) مما اجتـمع فيه التجريـد والترشيح، وتحقيق ذلك في فنـه فاعْرفه منه.

وفي قوْله: (اقْتطَفْنا) استعارةٌ تبعيةٌ بأنْ شبه تناولَه لمسائل العلم بالاقْتطَاف[8] فأدخلـه في جنْسه واستعار له لفظَ الاقتطاف فأطلقَه عليه، واتبع ذلك في الفِعل، فقَال:(حتى اقْتطَفْنـا) وذكْر (يانعات ثَمره) ترشيحٌ، ويقَرر مثلُ هذا بوجهيه في قوله:(ورويتْ نفُوسنا مِنْ نهرِه) وفتح هاءَ (نهْر)،وقد قرأ به الجمهور[9]في قوله تعالى:[في جناتٍ ونهر][10] وأسند (الـري) إلَى النفوس،لأنه يقومها وبِهِ حياتها، فإن الأغذيةَ والمياه قوام الأبدان، والعلم قِـوام الأرْواح والنفوس، وفي قَوله:(يانعات) إشارةٌ إلى أن أخذَه لهذا العلم عنْ إتقَـان وإحكَـام لمبانيـهِ وتحريرٍ لقواعدِه ومباحِثه[7] لأنه بذلك تحصلُ فائدته وتحْلُو ثمرته كما أن ناضج الثمار إنما يكون عن تمَام الخلقة واستحكَام الأصْل ورعايتِهِ بالسقي والتنقيةِ والأبان ونحو ذَلك مما يكونُ سبباً لكمال الثمرة وصلاحِها ويحتملُ أنْ يكونَ أشار بِهِ إلى ما هو الفَصيح المشهور من محاوراتِهم والبليغ من مخاطبِتهم فإنه الذي يعظم نفعه وينْبلُ حاملُه لا غيره من الشواذ وذِي الهُجونـة مـن

---

(1) ق ، أ : كيفية تراكيبها في محاورا ا .
(2) ق ، أ : ينعات .
(3) النهاية في غريب الحديث : 302/5-303 . وينظراللسان (ينع) : 415/8 .
(4) خبّاب بن الأرتّ بن جندلة بن سعد التميمي ، صحابي ، أول من أظهر إسلامه ، روىله البخاري ومسلم وغيرهما اثنين وثلاثين حديثا . توفي سنة 37هـ . الإصابة : 416/1 . والأعلام : 301/2.
(5) ق ، أ : يهذِبها . ويهْدِبها : يجْنيها ويقْطِفُها .
(6) النهاية في غريب الحديث :302/5 .
(7) في الشطر الآتي .
(8) أ : إقتطاف .
(9) الكشاف : 42/4 .
(10) القمر، الآية : 54 .

الألفاظ والمركبات،فإن مالا ينضج من الثمار لا فائدةَ فيه ، وضرره أكثر من نفعِهِ ، والأول أدق ، والثاني أسعد بمقتضى العبارة .

4 - ص : بِعِلَلٍ جليلَـة تَـرِق وبِـمعانٍ صَعْبةٍ تَـدِق[1]

ش : (الباءُ) للمصاحبة، وأشار إلى أن ما حصلَ له من ذلك العلْم مصحوباً بالتعاليل التي ترِق في الأفهام، ومصحوبا بالمعاني التي تدِق، إلا على ثاقب الذهن من الأعـلام، وأراد الناظم بالعِلل: التوجيهات التي يتمكن الحكم بها حتى لا يعتريـه تزلـزلٌ ولا اضـطِرابٌ، ووصفَها بالجَليلةِ لعظَمِها في النفوس، من (جل) إذَا عظُم، والوصف به يحتمـلُ أنْ يكـونَ للتخصيص ، ويكونُ الناظم أراد منْ التوجيهاتِ أعظَمها، لا مطلق التوجيهِ الذي لا رسوخ له عند ضربه في محْك البحث ، ويحتملُ أنْ يريد إيضاح وصفِ التعليل من حيثُ هو ، فإنه عظيم النفع ، يقضِي برسوخ قام صاحبه فيما هو له وبصدده، وهو شأنُ التعليل فلا يكـونُ إلا كذلك ، وما سواه مما لا يكونُ كذلك ليس هو منْ وادِ التعليـل في شـيءٍ ، فهـو في معْرض العدم والتلاشي ، وإطلاق التعليل عليه تقريبٌ أو مسامحةٌ .

فإن قلت : يظهر ببادي الرأي أن بيْن قول الناظم : (جليـلةٌ)، وبيْن قوله: (ترِق) تنافيا ؛ لأن جملةَ (ترِق) صفةٌ أيضاً للعِلَل ، والرقةُ من شأنها الخفاءُ ، وقد وصف العلـلَ بكونِها عظيمةً، ومن شأنِ العظيم الظهور وعدم الخفَاء ، قلت:مراده بكونهـا عظيمـةً في النفس، أنْ تقع في النفس موقعاً لا يتطرق بسببها لمَا استفاده مـن الأحكـام انخـرامٌ ولا اضْمحلالٌ، ورقتها باعتبار قلة الوقوع عليها، والعثُور على معناها في الأفراد، ويحتمـلُ أنْ تكونَ (جلِيلَة) بمعنى: دقيقةً ؛ لأن (جل) من الأضْداد[2]، وعليه فيتناسب الوصفَان، إلا أنه فيه نوعٌ من التكرا،والأولُ أوْلى وأرْشق، و(المَعاني) جمع (معْنى)، وهو ما دل عليه اللفظُ ، إذِ الألفاظُ قوالب المعاني ، ووصفُها بالصعبة إشارةٌ إلى مشكلاتِها، وأنه حاز قصب السبق في إيضاح مبانِيها، وفك معضِلاتِها، فلمْ يتْركْ شاذة ولا فاذة من ذلك إلاّ وقد وقع على محلها وقام بعرضِها ونقلها وأشار بالوصفِ بـ(تدِق) إلى غُموض ذلـك المعْـنى واعتياصـه ونبو[8] الذهن عنْه، إلا منْ له قريحةٌ جيدةٌ وفطنةٌ بالغةٌ .فإن قلت:هلْ لوصفِ الناظم العللَ بالرقة، والمعاني بالدقة سر ، أو هو تفننٌ في العبارة ؟

---

(1) ق : 8 ، م: 96أ ، الأرجوزة : 2أ .
(2) كتاب الأضداد للسجستاني : 167-168 . (ضمن مجموع) ، واللسان(جلل) : 117/11 .

قلت : يظهر لي أن الناظم عاملَ العللَ معاملةَ الأعْراضِ القائمةِ بالذات من حيـثُ أنها تقويها وتصحح مبناها ، فوصفَها بوصف العرض من الأصْوات ونحوها ، فيقال: صوتٌ رقيقٌ وسوادٌ رقيقٌ ، وشبهه، وعاملَ المعاني معاملةَ الذوات فوصفَها بما توصف بِهِ، إذْ يقال: جِسْمٌ دِقِيقٌ ونحوه، ولهذَا وصفَها بالصعوبةِ التي هي منْ أوصافِها، يقالُ: رجـلٌ صـعْبٌ، وطَريقٌ صعْبٌ ونحوه، وهذا ذيبٌ للذهن، وإلا فيصح وصف أحدِهما بما وصف به الآخر، فتأمله .

5 - ص : وفك ما يعْتاص منْ تصْريفِ بِفِطْنـةٍ ونـظَرٍ لَطِيفِ[1]

ش : هو معطوفٌ على قوله : (يعِلِّ) ، فهو منْ جملة ما صاحب اقتطاف يانعـات ثمرِ أسلُوبِ العربِ، وخص التصريف بالذكر لاهتمامِهِ بِهِ، ولأنه المقصود عنده ، وفي طالعِتِه هذه براعةُ الاستهْلال، وهو أن يذكر في طالعةِ الكتاب ونحوه ما يدل على المُرادِ منه ، و ذا البيت يتبين لك أن مراده بأسلوب العرب هو كلامها إعراباً وتصريفاً. و(يعْتـاص) : (يفْتِعِلُ) في الأصل من (عصى) ، فقُلبتْ ياؤه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلَها[2]، وأراد به ما يصعب منْ مسائِله. و(الْفِطْنةُ) هي: الفَهم[3]، و(الـتفطن): (الـتفَهم) ، و (النظَـر): المشهور أنه مرادف للفكر[4]، وقيل : الفكر حركةُ الإنسان نحو المبادئ والرجوع عنها إلى المطَالب[5]، و(النظَر): ملاحظةُ المَعقُولات في ضمْن تلك الحَركة، والظاهر من عبارة الناظم إرادةُ هذا المعنى ؛ لوصفِهِ باللطَافة التي هي الدقة من (لَطُف) بالضم فهو لَطيفٌ ، فتأملْه .

6 - ص : أَحْمده علَى جمِيعِ نعمِهِ حمْداً يلِيق بِجزِيل كَرمِه[6]

ش: لَما قدم الحمد لله بالجملةِ الاسمية الدالة على الثبوت، وقابلَ به بعض النعم وهو نعمةُ معرفةِ الأسلوب العربي، رأى من نفسِه تقصيراً من جهةِ عدم تولي ذلك بنفسِه إظهاراً للعبودية والافتقار منْ جهةِ قصدِ الحمدِ على نعمةٍ خاصةٍ فأتى به بصيغةِ الفعل الصادر مـن

---

(1) **الأرجوزة : 2أ .**
(2) **إذا كان الفعل من (عصيْت)،أما إذا كان من (عصوْت)، فَلامه واوٌ. ينظر المخصص : 159/15.**
(3) **اللسان (فطن) : 323/13 .**
(4) **اللسان (نظر) : 217/5 .**
(5) **التعريفات : 112/1 .**
(6) **ق : 9 ، م : 96ب ، الأرجوزة : 2أ .**

نفسِهِ، دالا على التجددِ والاسْتمرار، كما هو مقرر في إفادة المضارع ذلك[1]، وعم به جميع النعم، واعترف بالقصور اللازم لأصل الخِلقة الإنسانية، فأوضحه بأنه الحمد اللائق بجزيـل كرمِه ، فإن نعمه لا تحصى، [وإنْ تعدوا ِنعْمةَ الله لاَ تحْصوها] [2]، حصولاً ودفعاً، فـلا يكونُ في طوقِهِ مكافأتها بمثْلِها شكراً، فلجأ إلى حِصْنِ العجْز في ذلك، فقال:(كما[3] يليـق ِبجزيل كَرمِهِ (، ولذا قالَ سيد العارفين: ((لاَ أُحْصي ثناءً عليك أنت [10]كما أثْنيت على نفْسِك))[4].

فإن قلت : حمده هنا ظاهرٌ في إنشائه الحمد، وأما الحمد الأولُ فهو خبرٌ عن الحمدِ لله ، والخبر عن الشيء غير ذلك الشيء حتى ذكر الفخر[5] أن حمده تعالى عبارةٌ عن كـل فعل يشعِر بكونِهِ منعماً، سواءٌ كان من فعل القلْب أو اللسان والجوارح[6]، وإذا كانَ هـذا فيمكن أنْ يكونَ الناظم أتى بصيغةِ الفعل تحاميا من أن يكون ذلك غير محـصل للحمـدِ المطلوب ، وقصاراه أنْ يكونَ أتى به على تلك الصفة اقتداء بكتاب الله كما مر ، قلـت : هذا نظرٌ واهٍ ، به المصنف أتى بنوع الحمدِ الدال على الثبوت والدال على التجدد، ولفـظُ الإخبار بثبوتِ الحمدِ هو عين الحمدِ، كما أنَ قولَك الله واحِدٌ هو عين التوحيـدِ، كمـا ذكره في شرح ما شيت المطول لابن الرومي، علَى أنا نقولُ هو غير خارج عما قدمناه من كلام الفَخْر؛ لأن هذا من فعل اللسان، وقد تقرر أن فعلَ اللسان أنْ يذكر ألفاظاً دالةً عـن كونِهِ موصوفاً بصفة الجلال والكمال[7]، ولاشك أن قولَه : الحمد لله ، لفظٌ أفـاد بـهِ أن الحمد ثابتٌله سبحانه وهو غايةٌ في الحمدِ، فتأملْه .

7 - ص : ثُم صلاته مدى الدهْر علَى محمدٍ خيْر نِبي أُرْسِلاَ[8]

ش : لَما أثْنى الناظم على الله تعالى، أعقبه بالصلاة على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم تسليماً ، وهو خبرٌ ومعناه الإنشاءُ كما تقرر قبلَه ، والصلاةُ عليه صلى الله عليه وسلم تسليماً من أعظم العبادات ، وأرفع الطاعات ، وقد جعلها الله سبباً لنيل الدرجات ، وسلماً يرتقَى ا إلى أعلى المقامات، حتى أنا قائمةٌ مقام الشيخ المربي ومبلغةٌ إلى ما يبلغه منْ، أجل

---

(1) شرح المفصل : 6/7 .
(2) إبراهيم ، الآية : 34 . والنحل ، الآية : 18 .
(3) لا توجد لفظة (كما) في البيت السابق.
(4) صحيح مسلم ، الحديث رقم : 751 .
(5) محمد بن عمر بن الحسن التيمي البكري، أبوعبد الله ، فخر الدين الرازي، الإمام المفسر، من مصنفاته : التفسيرالكبير، وشرح المفصل للزمخشري، وشرح سقط الزند لأبي العلاء المعري وغيرها. توفي سنة: 606هـ. طبقات المفسرين : 115، والأعـلام: 313/6 .
(6) النص في التفسير الكبير ومفاتيح الغيب :232/1: (حمْد المنعم عبارةٌ عن كل فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعماً، وذلك الفعل إمّا أنْ يكون فعلَ القلب، أو فعلَ اللسان، أو فعلَ الجوارح).
(7) المصدر السابق .
(8) ق : 10 ، م : 95أ ، الأرجوزة : 2أ .

جاهِ صاحِبها، صلى الله عليه وسلم تسليماً، وفضائلُها شهيرةٌ، وأنوار المواظبةِ عليها واضحةٌ وليس طلبنا إياها له مِن الله شفَاعةً منا له ، فإن مثلَنا لا يشفع لمثْله، ولكن الله سبحانه لمـا أمرنا بمكافأة منْ أنعم علينا، وأحسن إلينا، فإنْ عجزْنا عن مكافأتِهِ دعونا له أنْ يكافئه المَولى عنا، ولما عجزْنا عن مكافأةِ سيدِ المرسلين ، وأكرم الأولين والآخرين، أمرنا رب العالمين أن نرْغَب إليه أنْ يصلي عليه ، فقالَ : [ياأيها الذِين آمنوا صلوا علَيْهِ وسـلموا تـسْلِيما][1]، وذلك لتكونَ صلاته عليه مكافأة بإحسانِه إلَينا ، وإفضالِه علَينا ، إذْ لا إحسان أفضلُ مـن إحسانِه - صلى الله عليه وسلم تسليماً[2] .

وقولُه: (مدى الدهْرِ) أي: غايته، ومنه حديث: ((لا يسْمع مدى صوْتِ المُؤذن))[3].

وقوله : (خيْر نبِي أُرْسِلا)، يبين به أفضليته صلى الله عليه وسلم تسليماً على كـل المخلوقات [10] ؛ لأنه إذا كان خير الأنبياء المرسلين كانَ أفضلَ من الأنبيـاء الـذين لم يرسلوا؛ لأن الرسولَ أفضلُ من النبي، وأحْرى غيرهم منْ بشر وجـن وملـك ، والنبـي: (فَعِيلٌ)، إما من النبإ وهو الخَبَر، أو مِن النُبوةُ وهو ما ارتفع[4] وكلاَ الوصفَين حازهما مـن ثبتتْ له النبوةُ ، وحقيقته: أنه إنسانٌ أُوحِي إلَيهِ [بشرع][5] ولمْ يؤْمرْ بتبليـغ ، والرسـولُ شخصٌ أُوحِي إليهِ[بشرع] وأُمِر بالتبليغ، والمشهور أن الرسولَ أخص من النبي فكل رسول نبي ولا ينعكس إلا جزئيا[6]، والخُلْف في ذلك شهيرٌ فلا نطيلُ فيِه ، وقد ذكرنا بعـضه في شرحِنا للمكودِي.

وقوله: (خيْر) هو أفعلُ تفْضيل محذوف الهمزةِ في الأكثَر.

8 - ص : وآلِهِ وصحْبِهِ أُوْلي الشرف وتابِعِيهمْ خلَفاً بعْد خلَف[7]

ش : (الْأولُ) : مختلفٌ في معناه، والمشهور عندنا وعند الشافعي[8]، أنهم بنو هاشم وبنو عبدِ المطلب ، وقيل: عِتْرته وأهلُ بيته، وقيل: جميع أمته[9]، وهو قول ينْقَلُ عن الإمـام

---

(1) لأحزاب ، الآية : 56 .

(2) سقط (تسليما) من م .

(3) صحيح البخاري الحديث رقم : 584 ، 3122 ، 7109 ، و الحديث في مسند حنبل رقم : 10966 (لاَ يسْمع مدى صوْتِ المؤذن جِنةٌ ولاَ إنسٌ ولا شيْء إلا شهد له يوْم القِيامة) .

(4) اللسان (نبأ) : 163/1،162 .

(5) زيادة يقتضيها السياق من الإقناع للشربيني : 10/1 .

(6) المصدر نفسه :10/1 .

(7) ق : 8 ، م : 95أ ، الأرجوزة : 2أ .

(8) محمد بن إدريس بن العباس ، أحد الأئمة الأربعة توفي سنة :204هـ. تاريخ بغداد :56/2، و الأعلام : 26/6 .

(9) الإقناع : 10/1 .

مالك[1] رضي الله عنه ، قاله الدماميني[2] في شرح التسهيل[3] .

وأصلُ (آل) : (أول) ،من (آلَ يؤولُ) إذا رجع[4]، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها[5]، وقيل: أصلُه (أهْلٌ)، فقلبت الهاءُ همزةً ، كمـا قـالوا: (أراق) في (هراق)[6] ورجح هذا بمجئ التصغير عليه، فقالوا : (أُهَيْل) [7]، ورده الـدماميني بمجـيء تصغِيره على (أُوَيْل)[8]، والصحيح جواز إضافِته إلى الضمير كما عبر به المصنف، وهـو منْ كلام العربِ خلافاً لمن جعلَه من لحْن العامة[9].

و(صحْبِهِ) هو اسم جَمْع لصاحِب كـ(ركْبٍ) و(راكِبٍ)، و(الصحابِي) في القول الصحيح:هو من اجتمع بالنبي ـ صلى الله عليه وسلم تسليماً ـ مسْلِماً ومات علـى ذلك، وإنْ لمْ تطلْ مجالسته معه ، وإنْ لم[10] يروعنه ، والخلاف في ذلك مقررٌ في فنـه[11]، وبْين (الصحْب) ، و(الآل) عمومٌ وخصوصٌ من وجه ، فـ(عِلي) ـ رضي الله عنـه ـ ثبت فيه الوصفان : صحابي ، ومن الآل و(سلْمان)[12] صحابي فقط ، و(التابِعي): الذي هو من بني هاشم وبني عبد المطلب من الأول فقط .

وقوله : (أُوْلِي الشرف) معناه : أصحاب الشرف، وهو لفظٌ أُلحق بالْجمع المذكر السالم[13] ، ولاشك في شرفِهم ورضوان الله عليهم ، وقد حصلَ لهم من القـرب لـسيد الوجودِ والصحبةِ له،ما جعلَهم بدوراً تتراءى إليهم العيونُ وملاذاً للأمة وبجاهِهم يتعلقُـون، والأحاديثُ كثيرةٌ في فضلهم وتْبيينٍ لشرفِهم فلا نطيلُ بجلْبِها[14].

---

(1) الإمام مالك بن أنس بن مالك أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وإليه تنسب المالكية ، له جملة من المصنفات منها الموطأ ، مات بالمدينة سنة : 179هـ . طبقات الحفاظ :96/1 ، والأعلام : 257/5 .

(2) محمد بن أبي بكر بن عمر بدر الدين،المعروف بابن الدماميني المالكي،عالم بالشريعة والنحو و الأدب،ولد في الإسـكندرية ، درس العربية في الأزهر، من مصنفاته: شرح البخاري،وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، وتحفة الغريب، وغيرها، مـات في الهنـد سـنة : 827هـ . بغية الوعاة : 27-28 ، والأعلام : 57/6 .

(3) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : مخطوط ورقة 3 .

(4) التبيان في إعراب القرآن :61/1 ، واللسان (أول) : 32/11 .

(5) ينسب الرأي للكسائي ، ينظر: شرح الأشموني : 103/1 .

(6) الكتاب 238/4 . والممتع : 171/1 .

(7) وهو رأي سيبويه . شرح الملوكي 278 ، والممتع : 348/1-349 .

(8) ينسب الرأي ليونس بن حبيب . شرح الملوكي : 278 .

(9) اختلف فـي جواز إضافته إلـى الـمضمر فمنعه الكسائي والنـحاس، وزعم أبو بكر الزبـيدي أنه مـن لـحن العـوام والصحيح جوازه . ينظر الممتع :349/1 . وشرح الأشموني : 104/1

(10) سقط (لم) من م .

(11) الإصابة في تمييز الصحابة : 7/1 .

(12) سلْمان الخير الفارسي، أبو عبد الله بن الإسلام، أصله من إصبهان، أسلم عند قدوم النبي(ص) المدينةَ، (تـ: 36هـ). تهذيب التهذيـب :121/4 ، والأعلام : 111/3-112 .

(13) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 52/1 .

(14) ينظر: تهذيب الأسماء : 43/1 .

وقولُه (وتابِعيهم)، هذا لقوله صلى الله عليه وسلم تسليماً: ((خيْركُمْ قرْنِـي ثم الذين يلُونهمْ ثُم الذِين يلُونهمْ))[1] ، وهلْ هذه الخيْريةُ عامةٌ تنْسحب إلى آخر الـدهْر، أوْ هي خاصةٌ بالقَرْنين بعد الصحابة، خلافٌ، أنظرْه[2]، وظاهر عبارةِ الناظم : الأولُ ؛ لقولـه : (خلَفاً بعْد خلَفٍ) وأعقب -رضي الله عنه - [11] ذكر (الآل) والصحابة والتابعين ؛ لأنهم الواسطةُ بيننا وبيْن هذا النبي الشريف في إبلاغ ما جاء بِهِ مـن الهُـدى والـصراطِ المُستقيم، فلَهم المِنةُ والْيد الطولَى ، فتعين شكرهم والدعاءُ لهم، والصلاةُ عليهم، تبعاً لمنْ لَه المنةُ العظمى والمكانةُ العليا، عروس المَمْلكةِ وتاجها ، اللهم صل وسلّم عليهِ وعلَيهم أجمعين يارب العالمين .

وقوله:(خلَفاً بعْد خلَفٍ) ، (الخَلَفُ) بالتحريك والسكون: كل منْ يجيءُ بعد منْ مضى، وهم القُرنُ من الناس، إلا أنه بالتحريك في الخَير، وبالسكون في الشر، يقال: خلَف صِدْقٍ، وخلْف سوءٍ[3] ، ومن الأول : ((يحمِلُ هذا الدين من كل خلَف عدولُه ينْفُون عنْه تحْريف الغالِين وانْتِحالَ المُبطِلين))[4] ، ومن الثاني حديثُ : ((سيكُونُ بعْد سـتين سـنةً خلْفٌ أضاعوا الصلاةَ))[5]، [وقوله تعالى][6]: [فَخلَف مِنْ بعْدِهِمْ خلْـفٌ][7]، الآيـة ، فاعْرفه.

9 - ص : وبعْد فالْقَصْد بِذَا التصْنِيفِ   نظْم قَواعِد مِن التصْرِيفِ[8]

ش : (بعْد) ظرف زمان كثيراً ومكان قليلاً، وهي هنا صالحةٌ لهما باعتبار اللفظ ، والرقم مقطوعٌ عن الإضافة لفظاً لا معنى[9]، ولهذا كان بناؤها من أجل مـشابـهتها بتلـك الحالة ، حروف الجواب في الاستغناء بها عن ما بعده ، وزاد أبو العباس مع ما فيه من شـبه الحرف في الجمود والافتقار اهـ .

قلت: وهو منقوصٌ بتصغيره ،قالوا: (بعيْد العصْر)، وبأن الافتقار الموجب للبناء هو الافتقار المتأصلُ وافتقار المضاف للمضاف إليه ليس كذلك، وكانَ بناؤه على حركةٍ؛ لأن له

---

(1) صحيح البخاري ، رقم الحديث : 6201 .
(2) معرفة علوم الحديث : 42/1 .
(3) قال الفراء في حديثه عن الآية : (الخلْف يذهب به إلى الذم ، والخَلَف الصالح ، وقد يكون في الرديء خلَف ، وفي الصالح خلْف؛ لأنم قد يذهبون بالخَلْف إلى القرْن بعد القرن) . معاني القرآن 170/2 .
(4) النهاية في غريب الحديث 65/2 : (يحمل هذا العلم .....وانتحال المُبطلين ، وتأول الجَاهلين) .
(5) المصدر السابق : 66/2 .
(6) زيادة يقتضيها السياق .
(7) الأعراف ، الآية : 169 . ومريم ، الآية : 59 .
(8) ق : 12 ، م : 95ب ، الأرجوزة : 2 أ .
(9) الهمع : 194/2 ، و التصريح على التوضيح : 12/1-13

أصلاً في التمكن ، وخصت بالضمة ليستكملَ في حالةِ البناء والإعرابِ جميـع حركـاتِ الإعرابِ إذِ الضمةُ لا تكون له حالةَ إعرابِه .

فإن قلت: (بْعد) ظرف كما قررته ، والظروف لا بد لها من عامل فما العاملُ هنا فيه ؟

قلت: العاملُ فيه هو الفعلُ المحذوف؛ لأن معناه معنى (أما بْعد) ، فكأن (أمـا) مذكورةٌ معه ومعنى (أما) : (مهْما يكُنْ) ، فيكونُ العاملُ فيها (يكُن) المقدرة ، وفيها أبحاثٌ ذكرتها في شرحِنا : فتح المالِك على لاميةِ ابنِ مالك[1] ، وذكر بعـضهم أن الـواو عوضٌ عنْ (أما) أُتى ا بعد حذفِها ، ولذا تدخلُ الفاءُ في جوا ا هذا إن لم يجمعْ بينهما ، وإلا فتتمحض فيها العطفية ، كما جمع بينهما صاحب المفتاح في آخر فن البيان قائلا: (وأما بْعد)[2]، وتممت الكلام في ذلك في شرحنا المذكور.

و(التصْنِيف) : (تفْعِيلٌ) من صنف الشيءَ إذا جعله أصنافاً والتأليف كذلك ؛ لأن فيه مسائلَ ذلك العلم مصنفةً.

و(النظْم) هو بالظاء المشالة ، لا كما[12] يكتبه كثٌير من الناس بالـضاد، وهـو خلاف النثْر، وهو في اللغة : التأليف[3]، وفي الاصطلاح : هو الكلام الموزونُ الذي قُـصِد وزنه، فارتبطَ بمعنى وقَافيةٍ[4]، والكلام عليه يوجب طولاً وغرضنا تركُه.

و(القَواعد): جمع قاعدة[5]، وهي ما يبنى عليه الشيُءُ ويؤسس، وفي الاصـطلاح: حكمٌ كلي ينطبق على جزئيات موضوعِها لتستفاد أحكامها منْه.

و(التصريف) : (تفْعِيل) من الصرف ، وماضيه : صرف، يقال: صرفْت الـشيءَ إذا غيرْته من حال إلى حال[6]، وأما حده اصطلاحا فسيأتي ذكره من كلام الناظم إنْ شـاء الله.

واعلَمْ أنه يطلب ممن أراد الكلام في فن من الفنون أن يبـين حـده وموضـوعه وفائدته، أما معنى العلم فتقدم معناه لغةً، وأما اصطلاحاً فيتبين عند ذكرِ الناظم له بعـد إن شاء الله كما وعدنا آنفاً .

---

(1) كتاب للشارح – مخطوط – خاص، ورقة : 18 .
(2) مفتاح العلوم للسكاكي : 414 .
(3) اللسان (نظم) : 578/12 .
(4) التعريفات 310/1 ، 703 .
(5) م : قاعة .
(6) اللسان (صرف) : 189/9 .

وأما موضوعه: فهي الأسماءُ المتمكنةُ والأفعالُ المتصرفةُ لأن ما عداهما يلـزم حالـةً واحدةً ، فلا تقَلب لِبْنيتِهِ من حال إلى حال .

وأما فائدته : فصونُ اللسان عن الخَطإ في تأديةِ جوهر اللفظ، مع ما في معرفِته مـن فائدةِ كيفيةِ أداءِ الأحاديث النبوية على الهيئة العربيةِ والأسلوب اللغوي ، وناهِيك شرفاً بمـا يوصل إلى التعلّق بكتاب الله وسنةِ رسول الله صلى الله عليهِ وسلم تسليماً ، وقد ذكَرنا نبذةً من محاسن علمِهِ في فتح المالك ، فانظرْه منه، فإن بعض هذا الشرح كالاختصـار لبعـضِه مع زيادة بعض أبحاثٍ وفوائد إنْ شاءَ الله تعالى .

10 - ص : لأنه عِلْمٌ عظِيم الْقَدْرِ   لَمْ يزل الدهْر جِليلَ الخَطْرِ[1]

ش: هذا البيت كالعلة الغائيةِ ، فهي منْ وادِ فائدةِ هذَا العلْم؛ لأنه إذَا عِلم الطالـبِ أنه جليلُ القدْر وعظيم الخَطْر، صرف إليه همته، وتوجه إلى طلب معرفِته كل التوجه ، وذكر المراكشي[2] أن مما يبين شرف هذا العلم، أنه لا يتوصلُ إلى معرفةِ الاشتقاق إلا بِهِ، قالَ: ألاَ ترى أن جماعةً من المتكلمين امتنعوا منْ وصفِ الله بـ(حنان)؛ لأنه من الِحنِينِ و(الحنةُ)من صفَات البشر الخاصة م تعالى الله عن ذلك وكذلك امتنعوا أيضاً من وصفِه بـ(سـخي) لأن أصلَه من الأرض السخاوية وهي الرخْوةُ، بلْ وصفُوه بـ(جواد) لأنه أوسع في معنـى العطَاء، وأدخلُ في صفاتِ الْعلاء ، وامتنعوا أيضاً من وصفه بـ(الداري)، وإنْ كـان مـن العِلْم لأن أصلَه من(الدرْية)[3]، وهي شيءٌ يضعه الصائد لضربٍ من الحيلَة والخُدع اهـ[4].

قلتُ :هذَا مْبني على مذْهب منْ لا يتوقف في التسمية على سماعٍ من الشارع ، وإلا فقدْ ورد (حنان) فيتبع ، ويحملُ في معناه على غايته كما هو الشأن فيما ورد مـن مثْـل ذلك كـ(الرحْمن الرحِيم)[5]، ونحوهما [13] وما لمْ يرد فلا يهجم على الوصـفِ بـه للمولى جل وعلاَ، فلا يحتاج إذاً لمَا ذكَره .

وقولُه : (لَمْ يزل الدهْر جِلِيلَ الْخطْرِ)[6]، إشارةٌ إلى أنه محمودٌ فيما تقدم وما تأخر فلمْ تنلْه فيما تأخر مذمةٌ ولا انتقاصٌ كغيره من العلومِ التي كانتْ في الزمان القَديم ، وجـاءَ النهي عْنها وعن تعلمِها .

---

(1) ق : 13 ، م : 94أ ، الأرجوزة : 2 أ .

(2) أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلَلْبخْت الجزولي البربري المراكشي كان إماما في اللغة العربية ، تصدر للإقراء بالمرية ، لـه المقدمة المشهورة ، وهي حواش على الجمل للزجاجي ، وشرح أصول ابن السراج ، وشرح قصيدة بانت سـعاد ، والأمـالي في النحو ، ومختصر شرح ابن جني لديوان المتنبي ، توف سنة :607 هـ . سير أعلام النبلاء : 497/21 . وبغية الوعاة :369 ، والأعلام : 104/5 .

(3) اللسان (دري) : 254/14 –255 .

(4) النص في كتاب الممتع : 28/1 .

(5) ينظر ص: 89.

(6) لم يزل ، أي: علم الصرف ، والدهر : مفعول فيه ، والخطر : من خطُر، أي شرف وعلا قدره .

11 - ص : جمعْته في رجْز مشْطُور   لكوْنه منْ أعْذَب الْبحور[1]

ش: أراد أنه جمع ما ذكر في هذا الرجزِ المَشطُور، والرجز[2]هو البحر السابع من الأبحر الخمسةَ عشر، وهو الخارج من الدائرةِ الثالثةِ ، دائرةِ المشتبه، على رأي الْخزرجي[3] في تسميتها بذلك ، وحروفُها اثنان وأربعونَ حرفاً ، المتحركةُ أربعةٌ وعشرونَ، والسواكن ثمانيةَ عشر، وأوتادها ستةُ مجموعاتٍ ، وأسبابها اثنا عشر سبباً خفيفاً ، ويبتدأُ فيهم من أول السببْين منها، وهو من مكرر(مسْتفْعِلُن) ست مرات، وفي كونه شعراً -وأنشده[4]صلى الله عليه وسلم تسليما على أنه تمثيل ، والمَنفي عنه المْنشأُ، أوْ ليس بشعر فيهِ كلامٌ أضْربْنا عنه خوف الإطالة بجلِيه[5] .

وقوله : (مشْطُور) أراد أنه من النوع المشطُورمنه، لاَ من التام أو الوافي، والْمشطُور هو ما حذف شطره والْمجْزو[6]، هوماحذِف جزؤه والْمنْهوك هو ما حذِف ثُلُثَاه، لا يكونُ منها تام ولا وافٍ، والكلام عليها يعرف من فنه ، وقولُه: (لِكوْنِهِ مِنْ أعذِب الْبحور)بين أن الحاملَ له على جمعِه في هذا البحْر عذوبته و(عذُب) بمعنى:طَاب وفيهِ إشارةٌ إلى أنه سهْلٌ على الأسماع كما أنه حلْوٌ فيها لأن ما حلاَ في الأسماع سهل سماعه ومنْ أجل سهولتِه اتسعوا فيه، فاستعملُوه على خمسةِ أوجهٍ:التمام، والوفَاءُ، والجْزْء بفْتح الجيم والشطْروالنهْك.

فإن قلت : قد ذكر الضمير في قوله: (جمعْته) ، ومقتضى الظاهر تأنيثُه لعوده على القواعد، وهي جمعٌ ، فَهي المجموعةُ لاَ غيرها.

قلت : هوعائدٌ على التأليف على دخن[7] فيه ، ويصح عوده على القواعد ، ويراد به المذكور، ويصح عوده على النظم وهو الظاهر، وإنْ كانَ فيه نبو من حيثُ أن النظم هو الرجز ولا يجمع الشيءُ في نفسِه إلا أنْ يريد بالنظم معناه لغةً ، ويكونُ بمعنى المنظُوم ، أوْ يضمن (جمعْت) معنى: جعلْت ، فيسْهلُ الخَطْب .

فإن قلت : الرجز علمٌ على هذا البحر والألف واللام فيه للْغلَبةِ ، فكانَ الأولَى أنْ يقولَ : في الرجز، لكيْ يأتِي به على أصْلِهِ وقد استعملَه الناظم هنا منكراً .

قلت : ما عبر بِهِ هو الألْيق والأحق؛ لأنه جمعه في رجز[14] خاص، ولذَا وصفَه بما يخصصه فهو فردٌ من أفرادِهِ ، وليس هو جميعه فتأملْه .

---

(1) **ق : 14 ، م : 94ب ، الأرجوزة : 2 أ .**

(2) **النهاية في غريب الحديث : 199/2 .**

(3) **ضياء الدين أبو محمد عبد الله الخزرجي ، توفي سنة : كشف الظنون 830/1، 1337/2 .**

(4) **قال الخليل:الرجز المَشطُور والمْنهوك ليْسا من الشعْر،وقيلَ له:ما هما؟قال:أنصافٌ مسجعةٌ.العين (باب الجيم والزاي والراء معهما)**

(5) **ينظر تفسير القرطبي : 52/15 .**

(6) **ق ، م : وهو والمجزو .**

(7) **الدخن : لون الكُدورة إلى السواد ، ويعني به في النص : عدم الصفا والوضوح . اللسان (دخن) : 150/13 .**

12- ص : ضبطْت فِيهِ كُل ما جل وما   حققْت مِنْ مصنفَاتِ الْعلَما[1]

ش : أخبر أنه ضبطَ فيه جميع ما عظُم من مسائلَ هذا العلْم ، وجميع ما حققه مـنْ تواليف علماءِ هذا الفن ، و(جل) هنا بمعنى : عظُم ؛ لأنه اللائق بالمقَام ، فكأنه أخبر أنـه مفصلٌ في هذا الرجز ما هو عظيم النفع من مهمات هذا الفن .

فإن قلت: ما فائدةُ قوله بعد : (...وما   حققْت مِنْ مصنفَات[2] العلَماء) ؟.

قلت: أفاد أن جمعه له عنْ تحقِيق وإتْقان، لا جمع كتابةٍ وتدْوينٍ، إذْ ما كان هـذِه المثابةِ ليس فيهِ سِوى تسْويدِ الصحفِ، كما هو شأنُ كثير ممن يتعاطى التأليف في هذا الزمان وقبيلِهِ، وما عِلموا أنه منْ صنف اسْتهْدف، فإنْ أَحْسن فَقَدِ اسْتعْطف، وإنْ أَساءَ اسْتقْذف، مع ما فيهِ من فضيحةِ العاجل والآجل، فهي مصيبةٌ ليس تقابل إلا بأن لله و إنا إليه راجعون، والألف واللام في (الْعلَماءِ) هي للْعهدِ الذهْني أو الذكْرِي المَفهوم منْ قوله: (قَواعِـد مِـن التصْريفِ)[3] وهم علماءُ فنه .

13 - ص : حررْت مِنْ أُصولِهِ وغُررِهِ   ما يحْمد الْوارِد عِنْد صدرِهِ[4]

ش: (التحْرِير) هو تهذيب الكلام، وقد يطلق على بيان المعنى بالكتابـة، كمـا أن التقرير بيانه بالعبارة[5].

و(الْأصولُ):جمع أصْل، وهو ما بنى عليه غيره[6]، كأصْل الجِدار، أيْ: أساسه وأصلُ الشجرة، وقيلَ هو ما مِنْه الشيءُ ، ورده بعضهم بأن الواحد من العشرة ، والعشرةُ ليـستْ أصلاً له، قلت: وفيه نظرٌ، فإن العشرةَ أصلٌ لوا حِدِها لاَ لمطلَقِ الواحدِ ، وقد أوضـحْناه في غيرهذَا[7].

و(الغرر): جمع (غُرة)، وهو في الأصل بياضٌ في جبهةِ الفرسِ فَوْق الـدرْهمِ[8]، اسْتعير لكل واضحٍ معلُـومٍ.

---

(1) ق : 15 ، م : 94ب ، الأرجوزة : 2أ .
(2) ق ، م : تواليف .
(3) في شطر سابق .
(4) ق : 15 ، م : 93أ ، الأرجوزة : 2أ .
(5) التعريفات :89/1 .
(6) المصدر السابق :45/1 ، وينظر: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة : 66/1 .
(7) فتح المالك ورقة: 56 .
(8) اللسان (غرر) : 14/5 .

و(الوارد) هو من يرد الماءَ للشرب ، و(الصدر) بالتحريك : رجوع المُسافر منْ مقصِده والشاربةِ من الوِرْدِ ، يقال : صدر يصْدر صدوراً وصدراً[1]،.

وأراد الناظم أنه هذب منْ أُصول هذا الفن وأوضحه ، الشيءُ الذي يشكره الـوارد ويرضاه عندما يرجع منْ ورودِه على المَنهل ، واستعار لفظَ (الْوارِد) للطالبِ ، و(الصدر) : ترشيحٌ وقد شتت الناظـم الضمائر في هذا البيت والذي قبلَه،فإن ضمير (ِفيِه) في البيتِ الذي قبلَه يعود على الرجز ، وفي هذا البيتِ ضمائره تعود على فن التصريفِ .

14 - ص : سلَكْت ِفيِه مسْلَكاً مهذباً بسْطاً وتعْرِيفاً فَجاءَ معْجِباً[2]

ش : أخبر أنه ذهب في هذا التأليف مذهباً حسناً، بأن نقحه وطهره مـن المعايـب والزوائد التي لا فائدةَ فيها، فإن (السلوك): هو الذهاب ، و(التهْذِيب) : هـو تنقـيح الشيءِ وتطهيره من الأمورِ[15] التي تشِينه وتعيبه ، والضمير في قوله : (ِفيِه) يعـود إلى الرجز وهو المراد بالتأليفِ ، و(الْبسْطُ) : هو التمْهيد والتوطئَةُ و(الْمِهـاد) : الفِـراش والجمع : أمْهدةٌ ومهدٌ[3] بضمتين، ونبه به علَى أن سلوكه ذا التأليف المَسْلك المنقح هـو في بسْطِه وتعريفِه، فهما منصوبان على إسقاطِ الخافض وقوله : (فَجاءَ معْجبا) أي : فَمِنْ أجل ثبوتِ هذه الأوصاف له، جاءَ معْجباً لناظِرِه ، ومستحسناً في عين متأملِه ، فـ(معْجِباً) : اسم فاعل (أعْجب) فهو ِبكسر الجِيم .

15 - ص : سمْيته ِبالْبسْطِ والتعْرِيفِ ِفي نظْمِ ما جل من التصريف[4]

ش : جعلَ الناظم تسميةَ هذا التأليف مناسبةً لمعناه ؛ لاحْتوائه على ما ذكـره مـن تْنقيح وتبيين ، وقولُه: (ِفي نظْمِ ما جل ِمن التصْرِيف)، قدْ قدمنا أن المراد ما عظُـم مـن مهمات هذا لفن ومقَاصده، وإلا فمسائلُه كثيرةٌ لا يحتويها هذا الرجز ولا أكثر منْه .

---

(1) اللسان (صدر) : 448/4 .
(2) ق : 15 ، م : 93أ ، الأرجوزة : 2أ .
(3) اللسان (مهـد) : 410/3 .
(4) ق : 16 ، م : 39ا ، الأرجوزة : 2ب .

16- ص : فَجاءَ تأْليفاً صغير الحَجْم   لَكنه سهْلٌ كَثير الْعِلْـم[1]

ش : أراد ـ رحمه الله ـ أن يرغبك في العكُوف على هذا الرجز ـ حفظاً ودرايـةً ـ فأعْلمك أن هذا التأليف صغير الحجم كثير العلْمِ، ولا شك أن حجمه في غايـة القلـة بالنسبة إلى ما احْتوى عليه من كَثرة الفَوائد . وقوله: (لَكِنه سهْلٌ) اسْتدراكٌ لِما يوهمُـه صغر الحجم باعتبار المألوفِ المتعارفِ، أنْ يكونَ قليلَ الفوائد صعب المرتقى فأخبر بما يرفع ذلك الوهم ، وأنه مع صِغرِ حجمِه، بسيطُ اللفظ كثير العلْم ، وهذه كالدعْوى من الناظم ، إلا أن شاهدها معها يعرف ذلك مِنْ تأملِه حق التأمل ، ونظره بعين الإجلاَل والتعظِيم ، والرضى عنْ مؤلِفه ، وكيف وهو العالِم النحْرير، ثَاقِب الفَهْمِ وذُو العلم الغزير، وكتبه دالةٌ على صدْقِهِ ورشاقةِ لفظِه قَاضِيةٌ بِحِذْقهِ .

17 - ص : يبصر الْبادِي بِفي الْعِلْمِ كَما   يذَكر الشادِي ما تعلما[2]

ش: هذا أيضاً مما يرغب في اقتناءِ هذا التأليفِ، ويحث على الاعتناء بِهِ فإن الطالـب إذَا سمع من أوصافه ما ذُكر، صرف الوجهةَ لتعاطِيه ، ولازم قراءته والتفهم فيهِ ، و(البادي) :هو المتعلم ، و(الشادِي)بالدال المهملة ، من قولهم : شدا شيْئًا مِن الْعِلْمِ والْغِناءِ وغيْرِهِما ، يشْدو شدْواً ، إِذَا أَحْسن مِنْهما شيْئًا[3]، فذكر أن هذا الرجز يبصر البادي ، أي المبتدئ ، بأنْ يجعلَه بصيراً في هذا العلم ، فهو له كالمرآة تبصر الناظر ما خفي عن بصره مما لا يتوصلُ إليه[4] إلا بها ، أوْ هو كالتكَاحِل المركبة من الأدويةِ تجلو ظلام العـين وتـصقُل نـاظره ، فيتقوى بصره بها ويبصِر[16] ما كان خفيا عنه قبلَ استعماله ، فاسْتعار الأبصار لهدايته ، وأتبع ذلك في الفعْل وأراد الناظم بـ (الشادي) : المنْتهي في عِلمِهِ المتقن لأصولِهِ ، فأخبر أن هذا الرجز يذكره ما غفَلَ عنه ونسيه ، مِما كان تعلمه وحصل في علمه .

18 - ص : فَهو جدِيرٌ أنْ تلَبى دعْوته   وتتلَقى بِالْقَبول حجته[5]

ش : هذا نتيجةُ ما أوضح وبين من الثنـاء على هذا الرجز، فهو مسبب على

---

(1) ق : 16 ، م : 93ب ، الأرجوزة : 2ب .
(2) ق : 16 ، م : 93ب ، الأرجوزة : 2ب
(3) اللسان (شدا) : 425/14 .
(4) سقط (إليه) من م .
(5) ق : 17 ، م : 93ب ، الأرجوزة : 2 ب .

حصـول الأوصاف المذكورة له ، و(الْجدِير) : الْخليق[2]، و(التلْبِيةُ)عبارةٌ عـن قـول المدعو: لَبْيك وذلك إشارةٌ إلى المسارعة إلى الاشتغال بقراءته والنظر فيه ، و(دعْوته) :هي ما أفهمه لسانُ حالِهِ من الدعاء إلى جماعة الطلاب : هلُموا هلُموا فإني كفيلٌ بمطالـِبكم ، وزعيمٌ بأملكم ، لمَا اشتمل عليه من كَثرة الفَوائد ، وبسط اللفظ ، وإبانة التعريفِ لمقاصـد هذا العلْم ، و(الْقَبول) بالفْتح في القاف: المحبةُ والرضى بالشيء ، وميلُ النفس إليـه ، و(الْحجةُ) بضم[3] الحاء :هو الدليلُ والبرهانُ ، يقال : حاججْته محاجةً وحِجاجـاً، فأنـا محاجه[4] ، وحجِيج[5]: (فَعِيلٌ) بمعنى (فَاعل)[6] وأرد الناظم أن مسائلَه لا طعن فيهـا لطاعِنٍ ، ولا مقالَ لقَائل ، بلْ هو الثقَةُ في نقِله والعالمُ بتوجيهاِته وعلِله ، والضمائر في هذا البيت راجعةٌ إلى الرجز المذْكور .

19 - ص : هذَا مع الْجهْدِ وشغْل الْبال والاضْطِرار واضْطِرابِ الْحال

20 - وقِلةِ الْمسْعِـ ـدِ والْمعِين وحسدِ التلْمِيـذِ والْقَرِيـن[7]

ش : نبه الناظم بهذه الأبيات على ما اتصف به من الأوصـاف المنافيـة للإقـراء والتصنيفِ ، فكانتْ له كالعذر لِما عسى أنْ يكونَ من نقص وخلَلٍ ، فقولُه (هذَا) : مبتدأٌ خبره محذوف بقرينةِ الحال ، وتقديره : هذَا الوصف المقرر موجودٌ ، أوْ حاصلٌ لهذا التأليفِ مع هذه الأمور المنافيةِ ، و(الْجهْدُ) بالفتح لا غير هو: المـَشقةُ والحـَالةُ الشاقةُ[1] ومنه حديـث : ((أعوذُ بِك مِنْ جهْدِ الْبلاَء))[2] ، و(البَالُ) هنا: الْقَلْب ، وشغْلُه هو التفَاته إلى ما ينافِي الفكر والتأملَ في المسائل التي هو بصددِها ، و(الاضْطِرار) هو في الأصل : (افْتِعالٌ) من الضرورة فقُلبتِ التاءُ طاءً ، على ما يأتي بيانه أنْ شاءَ الله تعالى ، ومراده : ما اتصف به من الضرورة التي تشتت الفكر وتسد موارد الأبحاث والنظر، ولله در القائل[3] :

إِذَا الْمرْءُ اشْترى بصلْهْ فَلاَ تسْأَلْه عنْ مسْئَلَهْ
شـروطُ الْعِلْمِ أَرْبعهْ فأولُها التفرغ لَـهْ
وحِفْظُه ثُم فَهْـ ـ ـمٌ ثُم حملُكَهْ عن الحَملَهْ

---

[2] ق : حقيق . اللسان (جدر) : 119/4 .
[3] ق : بظم .
[4] اللسان (حجج) : 228/2 .
[5] ق : حجيجه .
[6] ق : مفاعل .
[7] ق : 17 ، م : 92ا ، الأرجوزة : 2ب
[1] اللسان (جهد) : 134/3 .
[2] في صحيح البخاري ، الحديث رقم : 6242 (تعوذوا منْ جهْد البلاء ودرك الشّقاء وسوءِ القَضاء وشماتةِ الأعداء) .
[3] مجهول .

و(الاضْطِراب) هو:(افْتِعالٌ) أيضاً من الضرْب ، فُعِلَ به ما فُعِلَ بالـذي قبلـه ومعناه: عدم ثَباتِ حالِهِ ، وعدم استقراره في طريقة واحدة ، والحالةُ والحـالُ واحـدة[1]: أحول الشيء وطرائقه[2] .

و (المُسْعِد) [17] من (أسْعد) إذا وافقه على ما يريد[3] .

و(المِعين) من أعان أيضاً ، و(الحسد) هو تمني زوالَ النعمة على الغْير[4] وهـو من أكبر الكبائر.

و(التلْمِيذُ) هو بحسبِ العرفِ: المتعلم الملازم للشيخ للأخْذ عنْه[5] .

و(القَرِين) هو النظير، وأراد به العالمَ المناظرله ، وهذه أوصاف تنافي بعضها فكيف باجتماعِها كلها ، إلا من ساعده التوفيق وفاضت عليه بحار التحقيق ، وإذا كان هـذا في زمنه ومنار العلم منصوب ، وعن آراء الجاهلين برشْق نِبال البراهين محجوب ، فكيف بزماننا الذي فاض فيه عباب الجَهل والدعوى وطلعتْ كواكب البِدع والأهْواء[6] فـلا تـرى إلا مدعيا في العلْم أعلى منصته ومرتقيا في شامخ التربية أرفع قُنته[7] ، جعلُوا الطريقتين شـباكاً لتحصِيل الدنيا منصوبة وحِبالات لجمْعها بأوتاد حبها مضروبةٌ، وما نظَروا إلى عاقبةِ الأمر وعقَابِه، والوقُوفِ بين يدي العالِم بالخَفيات ودقةِ حسابه ، وأسأل الله العافيةَ وصلاح حال الأمة ، والنجاةِ في يوم عظيم الحسراتِ من ظلمةِ الأوزار المُدلهمة ، وقد ذكرْنا في تأليفنـا (مْنشور الْهدايةِ فِي كَشْفِ حال من ادعى الْعِلْم والْولاَية)[8] من حال الـصنفين ودعـوى الفريقين ما يكتحلُ بإثمده أهلُ الكمال ، ويروى من عذْب فُراتِـه أهلُ الفَضل والإفْضال ، والبِر بتأليفه أردت ، وإرشاد الأمة ونصحها قصدت ، والله المطلع على الضمائر، والخبير بما في السرائر ، وهو، وإن رمقْتني من أجله العيونُ ، وانعقدتْ على بغضي القلوب وأُكثـرت الشؤونُ ، فذاك ولله الحمد مما يسرني في الحَال والمَال ، ويقوي رجائي أن يكونَ لي عدةٌ في عظيم الأهْوال ، لوعْدِ رب العالمين ، [والذِين جاهدوا فِينا لَنهْدِينهمْ سـبلَنا وإن اللهَ مـع الْمحْسِنين][9] .

---

(1) سقط (والحالةُ والحالُ واحدة) من م .
(2) اللسان (حول): 190/11 .
(3) اللسان (سعد) : 214/3 .
(4) اللسان (حسد): 148/3 .
(5) في اللسان (تلمذ) 478/3 : التلاميذُ الخَدم والأتباع، واحدهم تِلْميذ .
(6) ق ، م : الأهوى .
(7) القنةُ : الجبل ، وقُنةُ كل شيء : أعلاه .اللسان (قنن) : 348/13 .
(8) حققه الدكتور أبو القاسم سعد الله ، ط : 1 ، دار الغرب الإسلامي .1987م .
(9) العنكبوت ، الآية : 69 .

21 - ص : فَجاهِلٌ فِي نقْدِهِ تعسف   وعالِمٌ فِي بحْثِهِ لا ينْصِف[1]

ش : قسم الناظم حالَ أهلِ عصرِه قسمين : إما جاهلٌ لا يعرف مرمى أنبالِه ، وإما عالمٌ لا يقصد طريق الحق في مقالِه ، و(النقْد) هو من نقدْت الشيءَ بإصبعي واحدا بعد واحدٍ نقْد الدراهِم[2]، وفي حديث أبي الدرداء : (إِنْ نقَدْت الناس نقَدوك)[3]، أيْ إِنْ عِبْتهمْ أوْ اغْتبتهمْ ، قَابلوك بمثْلِهِ ، فأطلق المصنف -على اختبار الجَاهل للمسائل هلْ هـي صحيحةٌ أو عليلةٌ -النقْد ، كاخْتبار الصيرفي الدراهم ، هلْ هي جيادٌ أوْ زائفةٌ .

و(التعسف) هو (التفَعل)[4]من العسف وهو الجور ، وفي الحَديث: ((لاَ تبْلُـغ شفاعتي إماماً عسوفاً))[5] ، أيْ : جائراً ظَلُوماً ، و(العسف) في الأصل أن يأخذ المـسافِر علَى غَير طَريق ولاَ جادة ولاَ عِلم ، وقِيلَ هو ركوب الأمْر من غير روية ، فنقِلَ إلى الظلـمِ والجُورِ[6] وعدم النصْفَة في[18] البحث هي من عدم تقْوى العالم ، ودليلُه على عدم أمانتِه وثُبوتِ خيانِته ، والمكابرةُ في العلم ربما كَانتْ سبباً لإنالَة الغم ، وفقرة النفس بالهَم والكظم ، ولذا قيلَ أعظم الناس شجواً، عالمٌ هضم [ ][7] والغبن في العلْم أشجر محنـة علمـت وأعظَم ، وقد نالَ الإمام سيبويه[8] ـ رحمه اللهُ تعالَى ـ منْ ذلك ما أُورثَ له السكونَ في المَقابِر والهُدوءَ في مهاد الأجْداثِ إلى غَابر...؟[9]

22 - ص : ولَوْ نهوْا عنِ الْهوى النفُوسا   وجانبوا التمْويه والتلْبِيسا

23 - لَسلموا أني فِيهمْ ماهـر   ونور فَهْمِي فِي الْعلُوم باهِر[10]

ش: هذَا إرشادٌ من الناظم لمنْ ذكر من أوصافهم ما تقرر، بأنهم لو تركُوا ما همْ عليه من المعاندة والمكَابرة والحسـد، بأنْ كفوا عنانَ أنِفسهم عن ارتكَاب هذه المنكرات وامتطَاءِ ما

---

(1) ق : 18 ، م : 92ب ، الأرجوزة : 2ب .

(2) اللسان (نقد) : 426/3 .

(3) في الموطأ لابن مالك ، الحديث رقم : 978 (كان الناس ورقاً لاشوْك فيه ، وهم اليوْم شوكٌ لاَ ورق فيه ، إنْ تركْتهمْ لمْ يتركُوك ، وإنْ نقدْتهمْ نقدوك) .

(4) ق ، م: تفعّل .

(5) النهاية في غريب الحديث : 237/3 .

(6) النهاية في غريب الحديث : 237/3 ، واللسان (عسف) : 246/9 .

(7) فراغ بقدر كلمة غير واضح .

(8) عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين ، يلقب سيبويه ، ومعناه : رائحة التفاح ، نشأ بالبصرة ، وأخذ عـن الخليـل ويـونس وغيرهما، برع في العربية وعلومها ، ينسب إليه(الكتاب)، وهو أول أثر باق في النحو، ويذكر أن المبرد كان يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه : هل ركبت البحر؟ تعظيما واستصعابا لما فيه . توفي سنة : 180 هـ على اختلاف . ينظر : طبقات النحويين: 66-72. وبغية الوعاة : 366-367 . والأعلام : 5 /81.

(9) هكذا .

(10) ق : 19 ، م : 92ب ، الأرجوزة : 2ب .

لدْيهم من المحْظورات، وباينوا مع ذلك تلك الحالَ التي ارتضوها صـفةً مـن الـصفَات، وانفصلُوا عن مذمتها في الحَركات والسكنات، لتحققوا أن المصنف بْين أظْهرهم من أكابر العلماء الأعلام، وأن بإشراق شمسِ علومِه تْنشرح الأفهام وي اح عنها الشك والأوهام.

و(التمْويه) هو: التغطيةُ، ومنه إناءٌ مموهٌ وهو نحاسٌ ونحوه غُطـي بـذَهب أوْ فضة[1]، فأشار به الناظم إلى تغطيتهم الحق بالشبه الباطلة والألفَاظِ المُزخرفَةِ التي يحْـسِبها [الظمآنُ ماءً حتى إذَا جاءَ ه لمْ يجدْه شيئًا][2] .

(والتلْبيس) هو (تفْعِيلٌ) من اللْبس بفَتح اللام ، وهو الخلط[3] وهو قريبٌ مـن الأول ويحتملُ أن يريد بالتمويه ما كان من الشبْهة ؛ لأنها في صورة البرهان وبالتلبيس ما كانَ في غيره، بأنْ تختلطَ عليه الألفاظُ في معانيها فلا يهتدي إلْيها وعلى هذا فيكون الإتيانُ ما من باب اللف والنشر المعْكوس، إذِالتمويه راجعٌ لمن لا ينصِف في بحثه ، والتلبيس راجعٌ لمن في نقده تعسفٌ ، والأمر في ذلك قريبٌ. وقوله: (ماهِرٌ)، الْماهِر هو الحاذِق، وقد مهـر يمْهر مهارةً ، وفي الحديـث: ((المَاهِر بالْقُرآن مع السفَرةِ)) [4]، و(الباهِر) هو الغالـب هنا، ومنه حديـث: ((صلاةُ الضحى إذَا بهرتِ[5] الشمْس الأرْض))[6] ، أي: غلَبهـا نورها وضياؤها وأبهار اللْيلُ إذا انتصف ، وبهْرةُ كل شيء : وسطُه[7] .

24 - ص : لكِنْ كِبار أهْلِ هذَا العِلْمِ   يدْرون تحْقِيقي له وفَهْمِي[8]

ش : هذا استدراكٌ لما أُجملَ في الأول، فأعلم أن رؤساءَ علْم التصريفِ وأكـابرهم يعلمون ماله[9] في هذَا العلْم من اليد الطولى، والباع المُستطِيل، وإذا كان كذلك فلاَ عـبرةَ بمنْ تعسف ، ولا بمنْ مِنْ نفسِه ما أُنصف.

فإنْ قلت : هذا مع من[10] ذَكر من الحَملة ، صحيحٌ ويلائم المعنى، وأما مع منْ ذكر من العلماء ، وخصوصاً منْ تسميته قريناً له ، كالمتنافي فلا يلتِئم معه كلامه.

---

(1) اللسان (موه) : 544/13 .
(2) النور ، الآية : 39 .
(3) اللسان (لبس) : 204/6 .
(4) ق ، م : مثل السفرة ، والحديث في صحيح البخاري رقم : 4653 (مع السفرة الكرام البررة).
(5) ق: أ رت .
(6) النهاية في غريب الحديث والأثر : (ر) 165/1.
(7) اللسان (ر) : 81/4 .
(8) ق : 19 ، م : 91أ ، الأرجوزة : 2 ب .
(9) ق ، م : مالي
(10) سقط (من) من م .

قلت : يحتملُ أن يكونَ أراد بالعالِم العالمَ بغير [19] هذا الفن ، وله في هذا الفن باعٌ قصيرٌ، ووصفُه بالعلْم من الحيْثيَة الأخرى، ويحتملُ أنْ يكونَ أراد أنه عالمٌ في هذا الفن أيضاً، إلا أنه مع معرفِتِه ودرايتِه بما للناظم من القوة والحِذْق في العِلم المذكُور، لا يقر بذلك في الظاهر ولا يعترف به وهو مكابرٌ في هضْم جِنابِه ورفْعةِ نفسِه هو علَيه، وكأنه يقولُ: لا ضير علي في عدم إنصافِه، إذ قلبه مشحونٌ بالاعترافِ والانقيادِ، ولذا علقه على درايته، والأول أظهر، ولذا علقه على كبار أهل العِلم لا على مطلَقه والثاني أحْذَق، ويدل عليه وصف العالم بعدم الإنصاف[1] في البحث، وهذا لا يتجه مع الجَهل وعدم الدرايةِ ، فتأمله .

25- ص : ومع ذا فَهذِهِ الْموانِع لَمْ يمْنعِ المَقْصود مِنْها مانِع[2]

ش: أشار الناظم إلىما اعتراه من الموانع المذكورة وتظافر عليهِ من المنافيات لما هو بصددِه ، فهي عنده في طي العدمِ ،ولمْ تقطعْه عما رامه ، ولم تدفعْه عما أراده بل امتطى معها جواد العزْم ، وحملَ نفسه على شدائد آلامِها ، فما ونى ولا انْثَنى حتى أتى بهذا الرجز في غَاية التحرير والإتقَان ، وكمالِ الحُسن والتعريفِ والبيانِ ، فهو أعجوبةٌ في هذا الشأن ، وليس ممن يقَعْقَع له فيه بالشنانِ[3] -رحمه الله وغفر له- فما أعلَى في الحزم مناره ، وما أجلد صبره واصطباره ، وهكذا شيمةُ العلَماءِ العامِلين وطريقةُ الفُضلاءِ العارفين .

فإن قلت: إذا لمْ يمنع المقصود من هذه الموانع مانعٌ ، فكيف سماها موانع ؟

قلت :هي من شأنِها أن تمنع في مجرى العادة ، وهذا الشيخ لما ساعده التوفيق الإلهي وحرستْ ساحته بحصن التقوى ، انزاحتْ عنه تلك الموانع واضمحلت آثارها ، مِنْ فضل منْ إذا أعْطى فلا مانع

26 - ص : والله أَسْتهْدِي وأسْتِعين فهو حسْبِي وهو الْمعِين[4]

ش : لجَأ الناظم في هذا البيت إلى طَلب الهداية والاستعانةِ من المَولى الكَريمِ ورغِب في إمدادِه من الفتوحات الإلهية ما يكون به- فيما هو قصده وإرادته على الصراطِ المُستقيم

---

(1) م : الأنصف .
(2) ق : 20 ، م : 91ب ، الأرجوزة : 2 ب .
(3) يقال في المثل : فُلانٌ لاَ يقَعْقَع لَه بالشنان، أي لا يخدع ولا يروع، وأصله: من تحريك الجلد اليابس للبعير ليفْزع فيسرع . ينظر: مجمع الأمثال للميداني :261/2. والمستقصي من أمثال العرب للزمخشري: 274/2.
(4) ق : 20 ، م : 91أ ، الأرجوزة : 2 ب .

مع ما فيه من إظهار التذلل والافتقَار إلى باب من تعنو له الوجوه ، وترفع إليه أكف المَسكَنة والضراعة .

و(الاستهْداء): (اسْتِفْعالٌ) من (هدى) ، فالسين والتاء فيه للطلب ، و(الهُدي) : الإرْشاد والدلالةُ ، وقدهداه اللهُ الدين ، يهديِه هدى وهدْياً وهِدايةً ،فتهـدى واهْتـدى، وورد في القرآن باعتبار التعدي على ثلاثةِ أوجهٍ: معدى بنفسِه نحو: [اهْـدِنا الـصـراطَ المُسْتقيم][1]، وباللام نحو[2]: [الْحمْد للهِ الذي هدانا لِهذَا][3] وبـ(إلى) نحو: [واهْـدِنا إلى سواءِ الصراطِ][4] وفرق(السعْد)[5] وغيره بينهما بما لم يتم لورود النقض فيه ،فا نظره ، فلسنا بصدده[6] .

و(الاستِعانةُ) [20] هي طلب الإعانة ، فقوله : (اسْتِعينُ) : (اسْتفْعِلُ) وعين الكلمة واوٌ لظهورها في (الْعوْنِ) ، فقلبت في (أَسْتِعِينُ) ياءاً بعد النقل إلى فَاء الكَلمـة ، كما يتضح في هذا العلم إنْ شاءَ الله .

وقولُه : (حسْبِي) ، الْحسب[7] بمعن ى: الْمحْسِب ، أي كَافِيني ، وإضافته غـير محضة بدليل وصف النكرة به ، فيقالُ: هذَا رجلٌ حسْبك[8]، وفي الصحـاح : حـ ـسْبك دِرْهمٌ : كَفاك[9] .

و(المُعِين) : اسم فَاعل من أعان ، فنقلت حركةُ العين إلى الفَاء ، وقُلبت الواو يـاءا كما مر ، وهذا الاسم لمْ يردْ في التسعةِ والتسعين فيما رواه كَثيرون[10] ، فإنْ ورد مصرحاً به فذَاك ، وإلا فقدْ ورد معناه قُرآنا وسنةً ، وجرى في لِسان الْأمةِ .

---

(1) الفاتحة ، الآية : 6 .
(2) سقط (نحو) من م .
(3) الأعراف ، الآية : 43 .
(4) ص ، الآية : 22 .
(5) مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني من أئمة العربية والبيان والمنطق ، ولد بتفتازان من بلا خرسان ، له مؤلفات كثيرة منها : شرح تلخيص المفتاح ، إرشاد الهادي في النحو ، شرح التصريف العزي في الصرف وغيرها .توفي سنة : 793 هـ بغية الوعاة : 391 ، والأعلام : 219/7 .
(6) إللامات : 143 ، والتبيان في إعراب القرآن : 8/1 .
(7) أ : الحسيب .
(8) اللسان (حسب) 312/1 : هذّا رجلٌ حسْبك مِنْ رجلٍ .
(9) الصحاح (حسب) : 110/1.يراجع.
(10) تفسير أسماء الله الحسنى : 26/1-27 .

[علم التصريف]

27 - ص : الْقَوْلُ فِي مقَدماتٍ جامِعهْ فِي صَنْعةِ التصْريفِ فاعْلَمْ نافِعهْ[1]

ش : هذا الباب عقده الناظم لبيان أُمور يتوقف عليها معرفةُ هذَا العلْم .

فقولُه: (الْقَوْلُ) هو علَى حذفِ مضاف ، هو الخَبر المحذوف هو ومبتدأه والتقدير: هذَا باب القَول في كذَا ، فحذف المبتدأ والخبر الذي هو مضافٌ وأقـام المضاف إليه مقامه وهو(القولُ) ، وهذا يجْرى لك في ما هو بعده من الأبواب مما كان على شكْله .

و(المُقَدمات) : جمع مقدمة ، مأخوذةٌ من مقدمةِ الجَيش[2] ، إما على جهـةِ النقل والاستعانة[3] ، وهي بفتح الدال وكسْرها، فما كانَ منها بالفْتح ، فهو من قدمْت[4] الشي إذا جعلته أولاً فهو من المتعدي ، وأما ما كان بالكسر فهو من اللازم من قولهـم: قَـدِم بمعنى : تقَدم ، ومنه قراءة نافع[5] : [لاَ تقدموا بيْـن يدي اللهِ ورسولِهِ][6] .

فإن قلت :ما توجيه معناها على الوجهين؟ قلت: أما على كونا من (قَدم) المتعدي فلأن هذه الطائفةَ لما اشتملتْ على سبب التقديم ، فكأنا قدمتْ نفسها، وأما على كونا من اللازم فلأنها لما أفادت البصيرة تقدم من عرفَها على منْ لا يعرفُـها وهي تكونُ للعِلْـم أو للكتاب، والمراد ها هنا الأولُ لأن مقدمةَ الفن بيانُ تعريفِه وموضوعِه وغايته، وقد ذَكرهـا هنا، ومعنى (المقدمة) هوما يتوقف عليه الشروع في الفن كما سبقتِ الإشارةُ إليـه أولاً وقولُه : (جامِعة) ، أيْ : حاويةٌ لمقاصدِ الفن .

و(صنعة التصْريفِ) هي حرفته ، و(الصناعةُ) بالكسْر للصاد هو العلم الحاصـلُ بالتمرن على العمل ، وقوله: (نافِعةٌ) أيْ: مفيدةٌ لذلك، وذَكَر في هذا الباب حد التصريفِ وموضوعه وفائدته ، وأقل ما يْبنى عليه الاسم والفعلُ ، وأكثر ما يبلغان إلْيه ، وسيتضح لك ذلك إنْ شاءَ اللهُ .

---

(1) ق : 21 ، م : 91ب ، الأرجوزة : 2 ب .
(2) اللسان (قدم) : 468/12 .
(3) م : الاستعانة .
(4) م : مقدمة .
(5) نافع بن عبد الرحمان بن أبي نعيم ، أحد القراء السبعة المشهورين،توفي سنة : 169 هـ . مشاهير علماء الأمصار: 141/1 ، والأعلام : 5/8 .
(6) الحجرات ، الآية : 1 .

28- ص : حقيقةُ التصْريفِ أنْ تغيرا ـِبناءَ كِلْمةٍ ـِلمعْنى ظَاهِرا[1]

ش : هذا البيت ذكره الناظم لبيان حد علمِ التصريفِ ، وقد وعدنا بالكلامِ عليـه عند تعرضه[2] له .

فقولُه : (أنْ تغيرا) هو مسبوكٌ بالمَصدرِ في تقدير: تغييرك بناءَ كلمـة لمعنى ظَاهر.

وقولُه[3] : (تغْيير) جنسٌ في الحد يشملُ كل تغييرٍ.

وقولُه : (ـِبناءُ كِلمة) جنسٌ أخرج به تغيير الحركاتِ الذي هو الإعـراب فإنـه وإنْ كان تغِييراً ، إلاّ أنه ليس في نفْسِ البِنيةِ .

وقولـُه : (ـِلمعْنى) احترزيهِ مـن التغْيير في الكلمـةِ لا لمعـنى ، كحـذفِ لامِ (يـدٍ)[4]، و(دم)[5].

وقولُه : (ظَاهِراً) أيْ : آتياً ، فعبر عن إرادةِ ذلك المَعنى ، وقصده بالظهور وإلاّ فلا يفيد في المَعنى مفهوما ، على أن لام التعليل تؤدي المُراد .

فإنْ قلت : منْ أي شيءٍ احْترز بذلك ؟ قلت : ذكر ابن عصفُور في مقربه وغَيره[6] أن التغيير نوعان :

أحدهـما : مـا دل على معنى ، والآخـر: مالا دلالةَ فيه[7]، كتغـيير(قَـالَ) مِـنْ (قَولَ) ؛ لأنهم لم يجعلُوه دالاّ على معنى غير الأول.

و(المعْنى) : مصدرٌ ميمي في الأصل ، من العناية ، نقل إلى معْنى المَفعول وهو مـا يراد من اللفظ ، فكأنه يقولُ : حقيقةُ التصريف هو تغييرك بنيةِ الكلمةِ لمعنى أتى وعرض.

---

(1) ق : 21 ، م : 91ب ، في الأرجوزة 2 ب : ظهرا .

(2) ق ، م : تعرض الناظم له .

(3) ق ، م : فقوله .

(4) حذفت الياء من (يد) ، وأصله: (يدْيٌ) لقولك : يدْيت إليه يداً ، وأيْديْت عنده يدًا ، أي : أهديت إليه معروفا ، واتخـذت عنده نعمة . قال الشاعر:

يديان بيضاوان عند مُحَلِمٍ قد تمنعانك أن تُضام وتُضهدا

ينظر: الكتاب : 451/3 ، و شرح المفصل : 151/4-152 ، 5/6 . والممتع : 3/2 ، 624/2 .

(5) حذفت الياء من (دم) ، وأصله : (دمْيٌ) لقولهم : (دميانِ) . قال الشاعر:

فَلَوْ أنا عَلى حَجَر ذُبِحْنَا جَرَى الد مَيَان بالخَبَرِ اليَقِين

ومنهم من يقول: دموان وهو قليل، وقال بعضهم : (دمان). ينظر:المقتضب: 230/1، والمنصف: 86/3 ، وشرح المفصـل : 151/4-152. و5/6 ، والممتع : 624/2 .

(6) في المقرب 434 -433: (التصريف ينقسم قسمين أحدهما: جعل حروف الكلمة على صيغ مختلف من المعاني ، نحو: ضرب ، وضارب ، وتضارب ، واضْطَرب... والآخر: تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاّ على معنى طارئ على الكلمة ، نحو تغييرهم : قَول إلى قَالَ ، ألا ترى أنهم لم يجعلوا ذلك دليلا على معنى، خلاف المعنى الذي كان يعطيه: قَولَ الذي هو الأصل)، وينظر: الممتع : 31/1-32 .

(7) سقط (فيه) من أ .

واختار الناظم عبارةَ (التصْريف) دونَ عبارةِ (الصرف) لمَا في عبارةِ (التصْريف) مـن إفهامِ التكثير[1]، فقابلَ ا ما في (الصرف) من كثرةِ التغييراتِ .

وفي حده رحمه الله مؤاخذاتٌ :

- أحدها : أن حده كما ذَكر، هو حد التصْريفِ الاصْطِلاحي وليس حدا لعلْـمِ التصريفِ الذي هو بصددِ الكلامِ عليه ، وهو معرفةُ تغيير بنيةِ ...الخ ، سـلمنا بـذلك - فليس العلم هو قوله : تغييرك[2]، بلْ ذلك فردٌ من أفراده .

- ثانيها : أن تغيير البنيةِ ، إما أنْ يريد ا تغيير الجوهرية ، أعني مـادةَ الكلمةِ، أو ما هو أعم من البنية، فإن أراد الأولَ خرج عنه أحكام الإدغامِ، والتقاءِ الساكنين ونحوهمـا وإن أراد الثاني دخلَ فيه علم الإعرابِ .

ثالثها : أن التغيير في الحد جنسٌ ، فهو أعم من أن يكون بتحويـل وانتقـالٍ أوْلاً والمقصود الثاني ، ولذلك تنكّب ابن الحَاجب[3] وغيره هذه العبارة ، وحدوه بقولهـم : علمٌ تعْرف به أحْوالُ أبنيةِ الكلم[4] ، على أن لابن الحاجبِ أوراقاً تنسب إليه في التصريفِ - في غير شافيته- فيها حده بقوله : تحويلُ الأصل الواحدِ لمعانٍ مختلفةٍ لا تحصل إلاّ ا[5].

وحد ه في التسهيل: علمٌ يتعلق ببنية الكلمةِ ، وما لحُروفها مـن أصـالةٍ وزيـادةٍ وصحةٍ ، وإعلالٍ، وشبهه[6].

فقوله[7] : (علم) ، جنسٌ يشملُ سائر العلوم .

وقولُه : (يتعلق ببنيةِ الكلمةِ...الخ) ، فصلٌ أخرج به سِوى المحدود وأُورد عليـه خروج (اِضْرب بكراً) بالإدغَام ، و(اضْربِ الرجلَ) بالكسر والوقْـف بالسكون والروم وهو من التصريف[8]. وأُجيب عنه بأن الوقف ليس من التصريف ولهذا أفرده المصنف ببابٍ آخر الكتابِ ، كما فعل في الإمالةِ والإدغَام ، والتقاءِ الساكنين[9] ، ومن ذكرهـا مـن

---

(1) التصريف العزي : 24 .

(2) المصدر المسبوك من قوله : (أن تغيّرا) .

(3) عثمان بن عمربن الحاجب الكردي ، نحوي بارع ، صاحب التصانيف الكثيرة في النحو والصرف، منـها : الكافيـة وشـرحها والشافية وشرحها، وشرح المفصل المسمى: الإيضاح، والأمالي في النحو وغرها ، توفي سنة: 646هـ. معرفة القـراء الكبـار: 648/2 ، والبلغة : 143 ، 144 ، وبغية الوعاة : 323 .

(4) في شرح الشافية : 1/1 : (التصريف علم بأصول تعرف ا أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ..)

(5) في كتاب عزي من مجموعة رسائل في علم الصرف ص 32 : (التصريف في اللغة : التغيير، وفي الصناعة : تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا ا) . وفي شرح الكافية الشافية 2012/4 : (التصريف : تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي).

(6) في التسهيل 290 : (وشبه ذلك).

(7) يقصد ابن مالك في التسهيل .

(8) شرح التصريح : 353/2.

(9) التسهيل : 259-320-325

التصريف فقد توسع باعتبار أن معظم أحوالها يتعلق بالإفراد فأشبهتْ ما يتعلق بالِبنيةِ . وقدْ بحثنا فيه في شرحِنا: (فَتْح المَالك) وأجْبنا عن كلام صاحبِ التسهيل، فلينظرْ من هناك[1].

فإن قلت : هل عندك ما يجاب به علَى الناظمِ هنا ؟.

قلت يمكن أن يقال : هو علَى حذفِ مضافٍ ، أيْ : هو معرفةُ تغـيير، أو علـم [22] تغيير الخ.. و ذكْر حد التصريف هنا يفهم منه العلم المراد ؛ لأن تلك الحقيقة إنمـا تتضح وتتبين بالعلْم والمعرفَةِ .

- والجواب عن إيراد (تغْييرك) : أن معناه العموم ، أيْ تغْيير الْمغيـر، لاَ أنه أراد مغيراً خاصا .

- وعن الثاني: إنما أراد التغيير الراجع إلى جوهر الكلمةِ، فيخرج النحو وغيره ممـا أوردوه؛ لأننا حالات تعرض مع التركيب، والمقصود من تغيير بنية الكلمة مع إفرادها، و بذا يمكن أن يجاب عما أوردوه على عبارةِ التسهيل في الإدغَام من كلمتين وشبهـه[2].

وغايةُ ما يستدرك على الناظم أنه أخل بنقْصِ فصولِ الفنِ كاسْمِ الفَاعلِ والمفعـول ونحوهما ، وهو كذلك اتكالاً على ما تصدى إليه النحويون من تعريفهم لذلك وبيانِه ، فلمْ يتعرضْ لبيانِه في رجزه .

- وعن الثالث: إن القيود التي معه، تخصصه بأنه التغيير الذي مع تحـول وانتقَـالٍ لأنها لا تكونُ إلا معه .

وقُصارى الأمرِ أنه أتى في الحد بالجْنس البعيد ـ والله أعلَم ـ وقد تبـع في هـذه العبارة ابن مالك في كافيته[3]، وقد أطلنا النفس هنا، فربما ينتقد علينا بمخالفَة ما شرطْنا إلا أنه يدخلُ في استثنائِنا ما لابد من إيرادِه .

29 - ص : كَمثْل تصْييرك فَضْلاً أَفْضلاَ وجعْـل عدْلٍ عادِلاً وعدلاَ[4]

ش : هذا تمثيلٌ من الناظم ببعض مسائل هذاَ الفن ، فذكر أن : تغييرك للأصل الذي هو المصدر، وهو: (فَضْلٌ) إلى (أفْضل)، وهو أفعلُ تفضيل لإرادتـك بـه الزيـادة في

(1) **ورقة : 4 .**
(2) **شرح الشافية للجاربردي :1/9-10.**
(3) **شرح الكافية الشافية : 4/2012**
(4) **ق : 23 ، م : 90ب ، الأرجوزة : 2ب .**

الفَضل ، وكذلك تصيِيرك (عَدْلاً)، الذي هو مصدرٌ أيضاً ، (عادِلاً) اسْم فَاعـل ؛ لإرادة معناه ، وإلى (عدلَ) فِعل ماض ؛ لإرادة الحَدث المَاضي، فهذه كلهـا تغـييرات في بِنيـةِ الكلمةِ لتلك المعاني المُرادة من المغير في تلك الأبنية .

فإن قلت : ظاهر عبارةِ الناظم أن المغير ليس هو الواضع ، لقولـهِ : (تـصْيِيرك) وقوله : (أنْ تغيرا) .

قلت : الذي اسْتظهره (السعْد) في شرح ما ينسب لابن الحَاجب: أنه كـل مـنْ يصلح لذلك[1]، قَال : كما يقال في العرف: صرفت الكلمةَ ، لكنه في التحقيق هو الواضع ؛ لأنه[2] الذي حول الأصلَ الواحد إلى الأمثلَةِ[3] اهـ .

وظـاهرعبارة الناظم أيضاً أن الأمثلةَ التي ذَكـرها كلها مشتقةٌ مـن المَـصـدر وهـو كذلك[4].

وقد أورد (السعْد) مثلَ ذلك قائلاً[5] : نحن نجد بعض الأمثلة مشتقًا مـن الفعـل كالاسم ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، ونحوهما ، وأجاب بأن يرجع الجميع إلى المصدر، والكل مشتقٌ منه ،إما بواسطةٍ أوْ بِلاَ واسِطةِ الفعلِ .

[فائدةُ علم التصريف]

30 - ص : وفَائِد[6] التصريفِ للنحْوي مـعْرِفَـةُ الزائِـدِ والأصْلِي

31 - وعِلْم ما سـمى بِالإبدال كالْقَلْبِ والتصحِيح والإعْـلاَل[7]

ش: ذَكر الناظم –رحمه الله- أن فائدةَ هذا العلمِ هو معرفةُ الزائدِ مـن الحـروفِ والأصلي منها ، ومعرفةُ الإبدالِ من القلبِ ، والتصحيح ، والإعْلال .

و في ذكْرِ: (النحوي) ، إما باعتبار الأعم الأغلبِ ؛ لأن الغالب إنما يطلبـه من له معرفةٌ بالنحوِ، أومن هو طالبه ، أو لأن كثيراً من أبوابِه تذكر في علمِ النحوِ كاسمِ الفَاعل ، واسْمِ المفعول [23] ونحوهمَا.

---

(1) ق ، م : أ ن كل ما يصلح لذلك ، والتصحيح من شرح مختصر التصريف ص:26.
(2) ق ، م : لأنه هو.
(3) شرح مختصر التصريف العزي : 26-27 .
(4) على رأي البصريين. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :235/1-245 ، المسألة رقم: 28 .
(5) شرح مختصر التصريف العزي : 27 .
(6) م : فائدة ، الأرجوزة : فوائد ، و(فائد) بمعنى : فائدة ، حذف منها علم التأنيث .
(7) ق : 23 ، م : 90ب ، الأرجوزة : 2 ب .

وفي ذكْره - أن فائدةَ التصريف ما ذكره - نظرٌ لا يخفى ، لأن ما ذكـــره هو من أنواعِ التصريفِ ، فكيف يكون فائدةً لذلك الشيء ، فإن فائدةَ الشيءِ هي مــا ينــتج عنه ، فهو علةٌ غائيةٌ ، وقد قدمنا ذكر فائدِته ، فراجعْه[1].

32- ص : وكُلها يعـُمها التصْريف   هذَا اصْطِلاحٌ عِنْدهمْ معْروف[2]

ش :هذَا رفعٌ لِما خشي أنْ يرد عليه مما ذكرنا آنفــاً ، وهــو: أن ما ذكـــره - فائدةُ علمِ التصريفِ -هو منْ علمِ التصْريفِ ، فأوضح أن الجميــع يعمــه التــصريف في المعروفِ بين علماءِ الفن من اصطلاحِهم .

فإنْ قلت : إذَا كانَ الجميع يعمه التصريف، فكيف ساغَ أن يجعلَ مــا ذكره فائدةً.

قلت : كأنه تبِع في حده للتصريفِ ابن مالك في كافيِته حيثُ قالَ: (تغْيِيــرِ بِنْيــةٍ لَمعْنى قُصِدا)[3]، فظاهره أنه أخرج بقوله: (معنى قُصِدا) تغيير الكلمةِ لغير معنى طَــارئ عليها لا لِغرضٍ آخر ينحصر في: الزيادةِ، والحذْفِ، والقَلبِ، والإبدال، والإدغَام، إلاّ أن ابن مالك رفع هذا الإبهام بِما فسرَيهِ كلامه في الشرح بقوله: (لغرض لَفظِي أوْ معْنــوي)[4] فشملَ النوعين من نوعيْ التصريفِ، أعْني هذا النوع، والنوع الذي قصده الناظم في الحــد وهو جعلُ الكلمةِ على صيغ مختلفةٍ لضــروبٍ من المعاني كاسْم الفَاعل ، واسْــم المَفعــول والتصغير، والتكبير، ونحوها ، فراعى الناظم هنا في حده هذا النوع ، وجعل النوع الثــاني فائدةً ، فتأملْه .

والتحقيق خلافُه ، وهو الذي عليه الناس، ويعكر على جوابِنا عنه[5] بما ذكرناه أنه لمْ يذكرْ من النوع الأول الذي حد به إلاّ مالا طائلَ تحته ، فانْظره .

---

(1) ص : 103 .
(2) ق : 24 ، م : 90ب ، الأرجوزة : 2ب .
(3) شرح الكافية الشافية : 2012/4
(4) في المصدر السابق : (التصريف : تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي).
(5) سقط (عنه) من م .

[مَوضوع علْم الصرف]

33- ص: والْحرْف لا يذْكَر فِي التصْرِيفِ   ولاَ الّذي شبـهـ بِالْحروف

34 -   وإنمـا مـحلـه ٱلأفْـعالُ   كذاك في الأسْماءِ لَه مجالُ[1]

ش : هذَان البيتان ذَكر فيهما موضوع هذا العلْمِ، وموضوعٌ الشيءِ ما يْبحثُ فيـه عن عوارضهِ الذاتيةِله ، وأراد الناظم : أن موضوع هذا العلم هو: الأسماءُ المتمكنةُ ، والأفعالُ ، فلا يدخلُ التصريف في الحُروفِ ، ولا فيما أشبهها من الأسماء المْبنيةِ ، ولا الأفعال غـير المتصرفَة ، كـ (نِعْم) ، و(عسى) ونحوهما ، إذْ لا حظ لهما في ذلك للزومهمـا طريقـةً واحدةً[2] كما ذكرناه .

فإن قلت : قد جاءَ التغيير في بعض الأسماء التِي شبهت بالحروف نحـو: (ذَا)[3] و(الذِي)[4] ، فإنما قد صغـرا ، وقد جاء الحـذف في : (سـوْف)[5] و(إنْ)[6] وجاءَ الحذف والإبدالُ في :(لَعل)[7].

قلت : أُجيب عنه بأن هذا كله شاذ يوقَف عند منْ سمِع منه[8] .

وعْندي في الجَواب عنه أنه يخْرج[9]من قوله: (لمعنى مقصود)[10] وهذه تغييرها لاَ لمعنى، بلْ هي ألفاظٌ موضوعةٌ مصوغةٌ لمَا جعلت له، فتأمله منصفـاً.

وأفاد قول الناظم : (وإنمـا مـحله الأفْـعال... البيت)، التصريح بالحَـصر في النوعين ، وإلاّ فقد فُهم معناه من الذي قبلَه.

فإنْ قلت : هلْ لذكر الناظم : (الْمجالُ) للتصْريف سر، أو تفننٌ ، في العبارة ؟

قلت : أفاد به أن[11] التصريف - وإنْ كانَ محله النوعين - فَهو في الِفعل أصـلٌ لظهور الاشتقَاق فيه ، ولذا قالَ : (في الأسْماءِ لَه مجالُ...) ، ولم يذكرْ هذا المعنى فـي الِفعل ، بلْ أطلق [24] الحكم فيه ، فتأمله .

---

(1) ق : 24 ، م : 89أ ، الأرجوزة : 2ب ، 3أ .

(2) المنصف : 7/1- 8 . وشرح التصريح : 353 .

(3) قالوا في تحقير(ذا) : (ذَيّا) . ينظر: الإنصاف:669/2 وما بعدها، مسألة : 95 ، و الممتع:400/1.

(4) قالوا في تصغير(الذي) : (اللذيا) . ينظر: الإنصاف :669/2 وما بعدها ، مسألة : 95.

(5) حذفوا الفاء من (سوف) فقالوا : (سوْ أفْعل) ، وحذفوا الواو فقالوا : (سف أفْعل) . الإنصاف : 646/2 مسألة :92 . والممتع :2/ 628 .

(6) م : له . أبدلت همزة (إن) هاء فقالوا : هِن . كما قالوا : (لَهنك قائم) والأصل: (لإنك) فأبدلوا الهاء من همزة (ـإن). سر صناعة الإعراب : 552/2 . و شرح الأشموني : والتصريح : 354 .

(7) أبدلت النون من اللام في (لعل)، فقالوا: (لَعن) ، كما حذفت النون فقالوا: (عل). الكتاب:332/3. والممتع :395/1.

(8) توضيح المقاصد والمسالك :210/5-211 ، وشرح التصريح : 354 .

(9) م : مخرج .

(10) يعني قول ابن مالك : (لمعنى قصدا) .

(11) سقط (أن) من م .

و(الْمجالُ : مفْعلٌ ، من(جالَ) ، يقال : (جالَ) ، و(اجْتـالَ) : إذا ذَهـب وجاءَ ، ومنه الجولانُ في الحربِ[1] ، وفى الحديث : ((لِلْباطـل جوْلةٌ ثم يضْمحِل))[2] .

35- ص : ولا يكُونانِ على أقل مِـنْ ثَلاَثةٍ مِن الْحروفِ[3] كأَمِنْ[4]

ش : هذَا تبيينٌ من الناظم لبعض أحكام النوعين ، فذكر: أنهما لا يكونان ناقصْينعن ثلاثةِ أحرفٍ بأصل الوضع ، بلْ لابد أنْ يكونا على ثلاثةِ أحرف فما فوق ، وسيبين منتهى زيادتِهما على الثلاثة ، فما كان منهما على حرفٍ أو حرفين فإنما هو مغير عن أصلِهِ وليس بطريق الأصالة [5].

فالضمير في قوله : (يكُونانِ) راجعٌ إلى الأسماء المتمكنـة والأفعـال المتـصرفةِ لا لمطلقِهما ؛ لأن ما سوى النوعين هو ما شابه الحرف ، ولا يمتنع وجود الاسم فيهِ على أقـلّ من ثلاثةٍ ، وقولُه : (كأَمِن) هو مثالٌ للفِعلِ .

36 - ص : وقَدْ يكُونـانِ مغـيريْـنِ إذْ يحْذِفُون الْحرْف والْحرْفَيْنِ

37 - مِثْلُ : يدٍ مغيراً عنْ أصلِه وفا وكُل وطِبْ وزِنْه، ولـهِ[6]

ش : هذا كالاستثناء من عموم ما تقدم له ، من أنهما لا يكونان إلاّ علـى ثلاثـةِ أحرف فما فَوق ، فذكر هنا : أن الحكم المذكور حاصلٌ لهما ، إلاّ إذا كانَ فيهمـا تغـييرٌ فيكونان على أقل من ثلاثة أحرف .

فقولُه : (إذْ يحْذِفـونَ الْحرْف والْحرْفَين ِ) عِلةٌ لكونهما مغيرْين ، فمثالُ مـا إذا كانَ الاسم على حرفين : (يدٌ) ، و(دمٌ) ، فإن أصلَهما على ثلاثَةِ أحرف ، فـ (دمٌ) و(يدٌ) مما حذف لامه[7] ، ومما حذف عينه : (سهْ)[8] ، ومما حذف فاؤه : (عِدة)[9].

---

(1) اللسان (جول) : 130/11 .

(2) النهاية في غريب الحديث : 317/1 ، واللسان (جول) :131/11.

(3) الأرجوزة : الأصول .

(4) ق : 25 ، م : 89أ ، الأرجوزة : 3أ .

(5) المقتضب : 1/ 42 ، وشرح الأشموني : 543/4

(6) ق : 25 ، م : 89أ ، الأرجوزة : 3أ .

(7) الكتاب : 451/3 . وشرح الشافية الكافية : 2013/4 . وينظر ص : 1

(8) ينظر: الكتاب : 450/3 ،451 . والمقتضب : 33/1 ، 232-233. وفي المنصف :61/1 أن هذا من الشاذ ، وأنه لم يأت من الأسماء ما حذفت عينه إلا هذا الحرف .

(9) الكتاب : 449/3 . والمقتضب : 156/3 . وشرح الشافية الكافية :2162/4 : 2163 .

ومثالُ ما إذَا بقي الاسم على حرف واحدٍ، ما مثّل به من قوله : (ـِفا)[1]، ونحـو: (ـمُ الله)[2] عند منْ يجعلُه بقيةَ (أيمن) ، وكذلك قولك : (شربت ما)[3] ، وذلك قليـلٌ أعني وجود اسمٍ على حرف واحد وصلاً وابتداءً[4].

ومثالُ ما حذف[5] من الفعل حرفان ، ما مثل به من قوله : (ـلِهِ) من: (وِلي ،يلي) ، والأمر منه (ـلْه) ، ونحوه : (ـقِهْ) ، و(عِهْ)[6].

ومثالُ ما إذَا حذف منه حرفٌ واحدٌ ما مثل به من:(كُلْ) ، و(طِـبْ) و(زِنْ) إلا أن (كُلْ) حذفتْ فاؤه ، و(طِبْ) حذِفتْ عينه ، و(زِنْ) حذفت فاؤه[7] [أيضاً][8] ونحوه : (قُل) ، و(بِعْ) ، و(عِدْ) .

[الاسم المجرد والمَزيد]

38 - ص : ومُنْتهى ٱلأسْماءِ بالأصالة   خمْسٌ مِن الْحروفِ لاَ محالـَهْ

39 - وبالزيادةِ لِسـبْعـةٍ تصِلْ   كَقَوْلِك :احْمِرار ثوبِ الْمحتفِلْ[9]

ش : اعلم أن الاسم ينقسم قسمْين : قسمٌ تجردَ من الأحرف الزائدة[10] ، وقسمٌ مزيدٌ فيه.

فذكر أن ما تجرد من الزوائد يكون ثلاثياً ، ورباعياً ، وخماسياً ، ولا يكـونُ على أكثر من ذلك ، إذْ ذَاك منتهى المجرد من الأسماء[11].

وقولُـه : (لاَ محالَهْ) ، أيْ : لا تحول عن ذلك فهو: (مفْعلَه) من حالَ ، يحولُ إذَا تحرك ، قُلبت عينه ألفاً بعد نقل حركتها إلى الحَاء قبلها .

فإنْ قلت : لأي شيء كانت الأسماءُ بحكم الأصالة لا تنقص عن الثلاثة أحرف ؟

قلت : ذَكروا [12] أن الثلاثةَ أعدلُ الأبنية لتوسطِها بين الخفة والثقَل ؛ لأن المبدوءَ به لابد أن يكونَ متحركاً، والموقوف عليه ساكناً ، فجِيءَ بالحَرف الثالث حيلولةً بينهما ولما كان ذلك الحرف جائزاً عليه الحَركة والسكون لمْ يتحققْ فيه التنافي[13] .

---

(1) (فا) أمر من (وفى) ، والألف لإقامة الوزن . .

(2) يقولون : أيمن الله ، وأيم الله، وم الله ، ومِ الله ، يريدون أيمن الله. المنصف : 61/1.

(3) بالقصر منوناً ليكون على حرف واحد .

(4) توضيح المقاصد والمسالك : 211/6، وشرح الأشموني : 544/4 .

(5) ق ، أ : ما إذا حذف .

(6) وزيدت هاء السكت في الوقف .

(7) الكتاب : 449/3 - 450 ، وشرح الكافية الشافية : 2013/4 ، التصريح على التوضيح :2 /354 .

(8) زيادة يقتضيها السياق .

(9) ق : 25 ، م : 89ب ، الأرجوزة : 3أ . وفيها : (احْميرار) .

(10) م : الزيادة .

(11) المقتضب : 42/1 ، 53 .

(12) شرح الشافية للجاربردي : 14/1. وشرح التصريح : 354/2.

(13) المقتضب : 53/1 . وشرح الشافية للجاربردي : 13/1 ، 14. شرح التصريح : 354/2 .

فإن قلت : إذا كان الثلاثي أعدلَ الأبنية ، فلم تجاوزوا به الرباعي والخماسي حتى كانَ منتهاه خمسةَ أحْرف ؟ .

قلت: أُجيب بأنه للتوسع بتكثير[25] الأبنية ، وإنما لمْ يزدْ على الخمسةِ ؛ لأنهم جعلُوا زيادته بقدْر نقصانِهِ ؛ ولأنهم لوْ بلغوا به الستةَ لتوهم أنه كلمتان[1].

وقولُه : (وبالزيادةِ لِسبْعةٍ تصِلْ) معناه : أن الاسم المزيد فيه لا يتعدى السبعةَ أحرف ثم مثله بقوله : (كاحْمِرارِ ثوْبِ المُحْتفلْ) ، فإن (احْمِرار) من: (احمر) وهو ثلاثي الأصول ، فبلغ بالزيادة إلى ستةِ أحرف ، وأصولُه : الحَاءُ ، والميم ، والراءُ . ومزيده : الهَمزةُ ، والألف ، والراءُ المُكررةُ .

فإن قلت : لِما حملت المثالَ على ما فيه ستةُ أحرف ، وإنما المناسب حملُه على ما فيه سبعةُ أحرف ليوافق ما يليه ، ويكون الناظم مثل به (احْميرار) بالياء ؟ وغاية الأمر أن الناسخ أسقط الياءَ من (احْميرار) المبدلةَ من ألف (احْمار) ، فهو مصدر: (احْمار) بالألف، لا مصدر(احمر) بإسقاطِها.

قلت المانع من ذلك أمران : لَفظِي ، ومعنوي .

- أما اللفظي : فالنسخة التي وقفت عليها- وكانتْ عندي بمثابة الرواية - بإسقَاطِ الياءِ ، فلا يجوز تبديلُها بغيرها من غير سند من المؤلف ، وادعاءُ التصْحيف فيها إساءةُ ظن بالكاتبِ فيما يصح معه الكَلام لفظاً ومعنى ، وإنما يدعى التصحيف فيما يفسد معه معنى الكلام ، ولا يصح تأويلُه ، وأما هاهنا فما وقع عليه قولُه : (وبالزيادة لسْبعة تصِل) كلامه صالحٌ للمثُل من أربعةٍ إلى سبعةٍ ، فمثّل الناظم لواحدٍ مما دل عليه الكلام بشاهد اللفظ الصريح ، ولا حِجْر عليه ، فلا يعدلُ عنْه ، إذْ ليس مثالُ سبعةٍ أوْلى منْ غَيرِهِ ، والترجيح بلفْظِهِ ، ولفظُه الواقع للسداسي فلا يتعداه لغيرِهِ كما ذكر.

- وأما المعنوي : فهو كالنص من المؤلف في إرادة السداسي ، وهو إضافةُ (احْمِرار) إلى ثوبِ المحتفِل ، فإن المحتفلَ هو: المتزين ، وإنما يمدح تزيينه بثوبٍ دائم الحُمْرةِ الذي احتفل به ، لاَ بثوب لاَ تدوم حمرته ولا تثبت ، فشاهد اللغةِ أن إفهام العروضِ مع الألف كثيرٌ، وبدونها قليلٌ ، يقالُ : (اصْفَار) ،و(احْمار) ، إذا كانتْ صفرته وحمرته لا تثبت ، و(اصْفَر) ، و(احْمر) إذا كانت ثابتة[2]. فتأمل ذلك واعْرفْه.

---

(1) شرح الشافية للجاربردي : 14/1 ، وشرح التصريح: 354/2 .

(2) ويقال: احْمر الشيءُ احْمِراراً إذا لزم لَوْنه فلم يتغير من حال إلى حال، واحْمار يحْمار احْمِيراراً إذا كان عرضاً حادثاً لا يثبت ، كقولك: جعلَ يحْمار مرة ويصْفار أخرى، و(احمر) للمبالغة ولا يكون إلا لازما ،واختص بالألوان والعيوب ..و(احمارّ) حكمه حكم (احمر) إلا أن المبالغة فيه زائدة. كتاب العين : (باب الحاء والراء والميم معهما). واللسان(حمر):208/4.

وما ذكره الناظم من بلوغ سبعةٍ ، يعني : أنه لا يجاوزها إلا اء التأنيث ، أو زيادتي التثنية ، أو التصحيح ، أو النسب ، وإنما لمْ يسْتثنِها الناظم ؛ لأنها في تقدير الانفصال، ومع ما علم أنا غير معتد ا.

فإن قلت : الضمير في قوله : (تصِل) ، يرجع إلى الأسماء التي ذكر أنها بالأصـالةِ تنتهي إلى خمسٍ ، وذلك غير سديدٍ لفسادِ المعنى معه .

قلت : هو راجعٌ إلى الأسماء لا بقيد ، فإن الاسم الثلاثي هو الذي يكـونُ رباعيـاً بالزيادةِ ، وخماسياً ، وسداسياً ، وسباعياً[1] .

فالأولُ : نحو (ضارِبٍ (، و(أفْكَلٍ)[2] .

والثّاني : نحو (مْنطَلقٌ) و (حبارى)[3].

والثّالث : ما مثل به ، ونحو (قَاصِعاء)[4] .

والرابع : كـ (اشْهيْـباب)[5].

وأما الرباعي الأصول[6] فيكون :

خماسياً بالزيادة ، نحو: (دحْراج) ، و(غَضْنفَر)[7] .

وسداسياً : نحو (عقْربـاء)[8] ، و(متدحْرِجٌ) .

وسباعيا :نحو (احْرِنْـجام) مـصدر: احْرنْجمـتِ الإبِـلُ، أي : اجتمعـت[9] و(عبوْثَرانٍ) : لنْبت طيب[26] الرائحة[10].

وأما خماسي الأصول[11] فإنه لا يزاد فيه إلاّ حرف مد قبلَ الآخر، أو بعـده مجرداً أو مشفوعاً اء التأنيث ، نحو: (عضْرفُوط) ، وهو ذكر العظاء[12] (وقَبْعْثَرى) : وهـو البعير أو الفَصيلُ المهزولُ[13]، ومثالُ المشفُوع اءِ التأنيـث : (قَبعْثَراة) ، وأما ما ورد منْ (قَرعْبلاَنة) [14]- وهو دوْيبةٌ عريضةٌ عظيمةُ الْبطْنِ[15] لأنه زيد فيه حرفان أحدهما نونٌ ،

---

(1) الممتع : 72/1 . و شرح الشافية : 9/1 .
(2) الأفكل : الرعدة . اللسان (فكل) : 529/11 .
(3) الحُبارى : طائر. اللسان (حبر) : 157/4 .
(4) القَاصِعاءُ : فم جحر الضب ، وقيل باب جحره . اللسان (قصع) : 274/8 .
(5) اشهيباب : من الشهب ، لون بياض يصدعه سواد . اللسان (شهب) : 508/1 .
(6) شرح الشافية : 9/1 .
(7) الغضنفر: الغليظ ، وقيل الأسد . اللسان (غضفر) : 25/5 .
(8) العقْرباء : من الهوام ، يكون للذكر والأنثى. اللسان (عقرب) : 624/1 .
(9) اللسان (حرجم) : 130/12 .
(10) والعبيْثران كذلك .اللسان (عبثر) : 533/4 .
(11) الكتاب : 303/4 . والمنصف : 51/1 . وشرح الشافية : 9/1 .
(12) وقيل : دويبة بيضاء ناعمة . اللسان (عضرفط) : 351/7 .
(13) وقيل : الجمل العظيم . اللسان (قبعثر) : 70/5 .
(14) في الخصائص 208/3 : (وقرعبلانة كأنا :قَرعْبل ولا اعتداد بالألف والنون وما بعدهما). وقيل:هذه اللفظة لم تسمع إلاّ من كتاب العين فلا ينبغي أن يلتفت إليها. وفي كتاب العين: (القَرعْبلانةُ: دوّيبةٌ عريضةٌ محْبنْطِئةٌ.
وما زاد على قَرعْبلٍ فهو فضلٌ ليس من حروفها الأصلية.ولم يأتِ شيءٌ من كلام العرب يزيد على خمسة أحرف إلاّ أن تلحقها زيادات ليست من أصلها). ينظرالممتع :165/1.
(15) اللسان (قرعبل) : 555/11 .

وكذلك ما ذكره بعضهم من (مِغْناطِيس)[1]، فإنه زيد فيه حرفًا مد قبلَ الآخـر ، فهمـا نادران أو في ثبو ما دخنٌ .

و(المُحْتِفِل) في كلام الناظم: المتزين، ومنه العروس تكتحلُ وتحتفلُ أيْ: تتزين.

[الفعلُ الـ ـرد والمَزيـ ـد]

40 - ص : ومُنتهى الْفِعْل ِأ صلِ أرْبع وبِالزيـا دةِ لِستٍ يرْقَـع[2]

ش : الفعلُ ينقضسم إلى : مجردٍ ، ومزيدٍ ، كانقسام الإسْم .

فالمُجرد : ثُلاثي ورباعي ، ولا يكونُ خماسيا[3]. والعلةُ في ذلك أن الفعلَ لما كـان أكثر تصرفاً من الاسم ، لمْ يحتملْ من عدة الحروف ما احْتمله الاسم فلهذا لمْ يجاوز الـرد منه أربعةَ أحرف ، ولا المزيد ستةَ أحرف، والتتبع والاستقراءُ يقضِي بأنـه لا يـ ْبنى منـه الخُماسي ولا الثنائي ، والمحافَظةُ على الاعتدال تشهد لذلك ؛ لئـلا يـؤدى الخماسـي إلى الثقل ، والثنائي إلى الضعف عن قبول ما يتطرق إليه من التغيرات.

ولم يمنع الخُماسي في الاسم حطا[4] لرتبة الفعْل عن رتبة الاسم ولكَونـه أثقلَ من الاسْم ، لدلاَلتِهِ على الحَدث والزمان والفَاعل[5] ، وتقدمت الإشارة إلى هذا المعنى قبل هذا ، وفي شرح اللامية – فتح المالك - أ بحاثٌ فاعرفْها مْنه[6].

فإن قلت :قد يتجاوز بناءُ الفعل الستةَ أحرف[7] بحرف التّنفيسِ ، أو تـاءِ التأنيث أو نون التوكيدِ ، فكانَ من حقه أن ينبه على ذلك كما فعلَه ابن مالك في التسهيل[8].

قلت : عدم التنبيه عليه أوْلَى كما فعلَه في الألفية ؛ لأن هذه أمورٌ منفصلةٌ عن بنيـةِ الكلمةِ ، وتقدم مثلُه في الاسم ، فراجعْه.

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك : 214/6 .
(2) ق : 27 ، م : 88أ ، الأرجوزة : 3أ .
(3) المنصف :18/1 ، والتسهيل: 290 . والممتع : 166/1 ، و شرح الشافية :9/1 .
(4) ق ، أ : حفظا .
(5) شرح مختصر التصريف العزي : 28 .
(6) ورقة: 4 .
(7) ق ، م : الأحرف .
(8) التسهيل : 290 .

[أبنيةُ الأسمـاء]

41- ص : الْقَوْلُ فِي أَبنيةِ الأَسْماء   دونَ مزيدٍ لاَحِقِ الْبِناء[1]

ش : تقدم الكلام على إعراب مثل هذه الترجمة ، وعقد-هنا-الناظم هـذه الترجمة لبيان أبنيةِ الثلاثي المجردِ ، والرباعي المجرد ، والخُماسي المجردِ[2] .

والأبنيةُ : جمع بناءٍ ، والمراد ببناء الكلمةِ : لفظُها باعتبار حروفِهـا ، وحركاتِهـا وسكناتِها المرتبةِ باعتبار كونِها مادةً للكلمة[3] ، وعبر بعضهم عن البناء بأنه الصيغة[4] .

والأَسْماءُ : جمع اسم ، وتقدم بعض الكلام على أصله ، وأما معنـاه اصـطلاحاً: فهوما قالَه في التسهيل : كلمةٌ يسند ما لمعناها إلى نفْسِها أو نظيرِها[5].

وقولُـه : (دونَ مزيدٍ... الخ) .

احترز به من أبنيةِ الأسماءِ المصحوبة بالأحرف المَزيدةِ ، وسيتكلم عليها، وبدأ الناظم بالكَلام على أبنيةِ الأسماءِ لِما لَها من الشرف ورعايةِ التقدم .

فإن قلت : قد قدمت أن الأفعالَ هي أحق بالتصريف لِظُهور الاشـتقَاق فيهـا[6] فكَان الجَاري على هذا النظر تقديمها ؛ لأن الاسم دخيلٌ في هذا المعنى .

قلت: النظر هنا في جوهر لَفظِ [27] الاسم، لا باعتبار عوارضِه التي تغيره عن أصل ما وضع عليه من الحُروفِ ، فناسب تقديمه من هذه الحَيْثِيَة ، فتأملْه.

[أبنيةُ الاسم الثـلاثي]

42 - ص : فَفِي الثلاثِي جاءَ : فَلْـسٌ وذَهبْ   كَذَلِك قُفْلٌ جاءَ وعِدْلٌ وعِنبْ

43 -   وعُـنُـقٌ وإبِـلٌ وعَـضُـد   وفُعـُل كَصـَردٍ وكَـبِد[7]

ش : أراد الناظم بهذين البيتين[8] أن يبين أوزانَ الثلاثي المُجردِ[9]، وبدأ به لأنه أخف من سواه[10]، ولكثرة أوزانه اهتم بتقديمه ، والقسمةُ العقليةُ تقتضي أنْ تكونَ أوزانه اثـني عشر وزْناً ؛ لأن : أولَه إما مفتوحٌ ، أو مضمومٌ، أو مكسو، ولا يكون ساكناً لعدم إمكان

---

(1) ق : 27 ، م : 88أ ، الأرجوزة : 3أ .
(2) توضيح المقاصد والمسالك : 213/6 .
(3) شرح الشافية للإستراباذي : 2/1 .
(4) شرح التصريح : 352 .
(5) التسهيل : 3 .
(6) ص : 120 .
(7) ق : 28 ، م : 88ب ، الأرجوزة : 3أ .
(8) م : الأبيتين .
(9) الكتاب : 242/4 - 244 . والمقتضب : 53/1-54 . و المنصف : 17-20 .
(10) شرح الشافية للجاربردي : 29/1 .

الابتداء معه ، وثانيه إما مفتوحٌ أيضاً أوْ مضمومٌ ، أوْ مكسورٌ، أوْ مسكنٌ ، والأربعةُ في الثلاثة باثني عشر، وأما آخره فلا يعتبر في الوزن لأنه عرضةٌ لتغيير العوامل[1] .

ويعلم مما ذكرنا أن ذلك يكون في الحرفين ، إما بتخالف أو توافق فلتوافق ثلاثةُ أوزان ، وللتخالف ستةُ أوزان ، وثلاثةُ أوزان لمّا سكّن وسطُه فهي أثني عشر بناءً ، العشرةُ التي ذكرها ، و وزْنان سيتكلم عليهما بعد ، أحدهما قليلٌ ، والآخر مهمل.

فبدأ الناظم بوزن :

فَعْلٌ : بفَتح الفَاء وسكون العْين[2]، وقدمه لخفته ، ويقَع اسماً كما مثل به من (فَلْس) ، ونحوه : (كَلْب) ، و(كَعْب) ، ويكونُ صفةً، نحو: (ضخْم) ، و(سهْل) و(صعْب) .

فإن قلت : لأي شيءٍ مثّل الناظم بالمَوزون دونَ الوزن ، مع أن ذكر الوزن أعم وأكثر فائدةً ؟

قلت : تقريباً على المُبتدئ ، وإرشاداً للوقوف[3] على الأمثلة ، إذْ لا يهتدى إليها أولاً ِبعسْر، مع أنه يلزم من ذكر الموزون معرفةُ الوزن ، فتأمله[4].

الثاني : قولُه (ذَهب) ووزنه : (فَعل) بفَتح الفَاء والعين[5]، ويكون : اسماً كما ذكَره ، ونحوه: (حجر)، و(فَرس)، وصفة نحو: (حسن) ، و(بطَلٍ) ، و(عزبٍ)[6].

الثالث : (قُفْل) بضم القَاف وسكون الفَاء ، ووزنه : (فُعْل) بضم الفَاء وسكون العين المهملة[7] ، هذا هو الصواب فيه جرياً على سنن الناظم ، إذ لم يتعرض إلاّ إلى ذكر الموزون كما ذكرناه آنفاً ، لا ما وقع في النسخة من لفظ (فْعل) بضم[8] الفَاء والعين المُهملة ، وهو وإنْ كان مع ضم الفاء وزناً لـ(قُفْل) ، إلاّ أن طريقة الناظم تأباه ، فاعْرفه ، هذا مع عدم الرواية عنه ، ومعها يتعين المرْوي عنه.

ويكون : اسماً كما ذَكر، ونحوه : (برْد) ، و(قُرْط) ، وصفة : نحو(مر) و(حلْو) ، و(حر).

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك : 214/5 .
(2) الكتاب : 242/4 . والمنصف : 18/1 . والممتع : 61/1 .
(3) ق : على الوقوف .
(4) وقد مثل الناظم للموزون والوزن معا في البيتين، ولعل مراعاة الوزن يمنعه من ذكر جميع الأوزان .
(5) الكتاب : 243/4 . والمنصف : 18/1 . و الممتع : 62/1.
(6) رجلُ عزبٌ ومعْزابةٌ : لا أهْلَ له . اللسان (عزب) : 595/1 .
(7) الكتاب : 242/4-243 . والمنصف : 19/1 . والممتع : 61/1 .
(8) ق : فْعل بالفاء .

الرابع : (عِدْل) بكسر العين المهملة ، وسكون الدال المهملة ، ووزنه : (فِـعْل) بكسر الفَاء وسكون العين[1]. ونحوه : (جِذْع)[2] بالذال المُعجمة و(حِبْر)[3] بكسر الحاء ، وهو: المداد ، ويقال للعالم أيضاً[4]. وصفةٌ : نحو: (نِكْس) وهو الضعيف[5]، و(نِقْـض) بالنون والقَاف والضاد ، وهو الجَمل المَهْزول[6] ، و(صِنْع) وهو الحَاذِق بيدْيِهِ[7].

الخَامس : (فِـعل) بكسر الفَاء وفْتح العين[8] ، ويكونُ: اسماً كما مثل بـهِ مـن نحو: (عِنب) ، ونحو: (ضِلَع) ، و(إرم): وهو علم من حجارة تجعل بالطريق[9] .

ويكونُ صفةً في حرف واحدٍ [28] وهو: (عِدًى) ، وزاد بعضهم[10] : (زِيما) بمعنى: متفرق[11] .قال سيبويه : ولا نعلمه جاء صفةً إلاّ في حرف [من][12] المعتل يوصف به الجماع[13] ، وذلك قولهم : (عِدى)[14]، ولم يكسر على (عِدى) واحدٌ ولكنه بمنزلة : السفْر والركْب ، اهـ[15] .

قلت : وما استدرك عليهِ في غير(زِيم) متأول[16].

السادس : (فُعـل) : بضم الفاء والعين[17]، ويكون : اسماً كما مثـل به من لفظ (عنق) ، ونحوه: (طُنب)[18]بالطّاء المهملة والنون والباء الموحدة ، و(جمـد) بـالجيم والميم والدال المُهملة، وهو: جبيل[19]. وصفةً :وهو قليلٌ، وقد حفظ منـه (جنـب) ، و (شلُل) وهو السريع[20]، و(سرح) بالحَاء المهملة ، ويقالُ : (ناقـةُ سـرحٌ) أي :

---

(1) **الكتاب : 242/1 . والمنصف : 18/1 . والممتع : 61/1-62**
(2) **ق ، م : الجذع .**
(3) **ق ، م : الحبر**
(4) **اللسان (حبر) : 157/4 .**
(5) **اللسان (نكس) : 241/6 .**
(6) **اللسان (نقض) : 242/7 .**
(7) **اللسان (صنع) : 208/8 .**
(8) **الكتاب : 244/4 . والمنصف : 19/1 . والممتع : 62/1-63 .**
(9) **اللسان (أرم) :13/12 .**
(10) **الممتع : 63/1 .**
(11) **اللسان (زيم) : 280/12**
(12) **سقط من ق ، أ ، والتصحيح من الكتاب .**
(13) **ق ، م : الجمع .**
(14) **في الكتاب : قومٌ عِدًى .**
(15) **الكتاب : 244/4 .**
(16) **ومنه:(سِوى)، و(قِيم). ينظر الممتع: 63/1-65 ، وشرح المقاصد والمسالك : 218/5-219 ، وشرح الأشموني : 547/4 .**
(17) **الكتاب : 243/4-244 . والمنصف : 19/1 . و الممتع : 62/1 .**
(18) **طُنب وطُنب : حبل الخِباء والسرادق ونحوهما . اللسان (طنب) : 560/1 .**
(19) **اللسان (جمد) : 131/3 .**
(20) **اللسان (شلُل) : 362/11 .**

سريعـَة[1]، وألفاظ أُخر[2] منع من ذكرها خوف التطويل ، والمقصودمن هذه العجالةِ فك كلام الناظم وتتميمِه بما تيسر.

السابع : (فِعِـل) بكسر الفَاء والعين[3] ، ويكونُ : اسماً كما مثّل به من قولـه: (إِبِلٌ) ، ونحو: (عِبِل)[4]: اسم بلَدٍ ، و(بِلِص) : اسم لطَائر يقالُ له البلْصوص[5] .

وصفةً نحو: (بِلِز) ، يقالُ : أتانٌ بِلِزٌ، أيْ : سمينةٌ[6].

فإن قلت: هذا المثالُ لم يذكر فيه سيبـويه إلاّ لفظَ (إِبِل)[7] ، وزاد الأخفَـش[8] (بِلِز)[9]، فكيف ذكرت المثَالين ؟

قلت: استدركت مع ما ذكرناه ألفاظاً أخر[10]، وتأولت كما تؤول (بِلِز) أنْ يكونَ مخففاًمن (بلز) بتشديد الزاي، إذْ حكى فيـه التشديد للزاي[11]، ولسـنا بصددِ جلبِـه خوفاً من الخُروج عما اشترطنا ، وذكرنا المثالين- زيادةً على ما في الأصل- توسعةً للمثـل وتنبيهاً على ما فيها من الكَلام ليرجع إلى مظانها.

الثامن : (فَعـل)[12] بفَتح الفَاء وضم العين[13] ، ويكون: اسماً كما مثل به مـن لفظ (عضد) ، ونحوه: (سبع) ، و(رجل) . وصفة نحو: (يقُظ) ، و(حدث) : وهو حسن الحَديث ، و(خلُط) : لحَسن المُخالطة.

التاسع : (فُعـل) بضم الفَاء وفْتح العْين[14] ، ويكونُ: اسماً كما مثل به من لفظ (صرد) ، ونحو: (نغر) ، وهما طائران[15]، و(ربع)، وهو ما ولد فـي الربيع، و(هبـع)

---

(1) اللسان (سرح) : 278/2 .
(2) ووجود هذه الألفاظ يناقض قوله : (قليل) . ولم يرد هذا الحكم عند أئمة العربية .
(3) الكتاب : 244/2 . والمنصف : 18/1 . والممتع : 65/1 .
(4) في اللسان (عبل) 420/11 : (رجلٌ عَبْل الذراعين أي : ضخمها) . ولم يمثل ب(عِبِل) ما وقع بين يدي من المصادر.
(5) اللسان (بلص) : 8/7 .
(6) اللسان (بلز) : 313/5 . وقد ذكر سيبويه أن (فِعِل) مثل (إِبِل) في الإسم قليل ، قال : ولا نعلم في لأسماء والصفات غيره الكتاب : 244/4 . وقد ذكر ابن خالويه في : ليس من كلام العرب ص13 ثمانية أسماء :إِبِل ، إِطِل ، وحِبِر، أي : صفرة ، ولِعِب الصبيان ، وجِلِع، وخِلِب ، ووِتِد ، عن أبي عمرو ، ولا أفعل ذلك أبد الإِبِد حكاه ابن دريد .
(7) في الكتاب 244/4: (ويكون فِعِلاً في الإسم ، نحو: إِبِل ، وهو قليل، ولا نعلم في الأسماء والصفات غيره).
(8) سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، قرأ النحو على سيبويه ، له من المصنفات: معاني القرآن ، المقاييس في النحـو : والاشتقاق . توفي سنة 221 هـ على الأرجح . طبقات النحويينواللغويين72-74 ، والأعلام : 101/3-102 .
(9) اللباب : 213/2 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 219/5 .
(10) ذكر ابن خالويه في ليس من كلام العرب ص 13 ثمانية أسماء : إِبِل ، وإِطِل ، وحِبِر ، أي صفرة ، ولِعِب الـصبيان ، وجِلِـع ، وخِلِب ، ووِتِد عن أبي عمرو ، ولا أفعل ذلك أبد الإِبِد ، حكاه ابن دريد ، والبلص ، وبلز ، ورجل خِطِب نِكِح ..وينظر: توضيح المقاصد والمسالك : 219/5 .
(11) الممتع : 65/1 .
(12) الكتاب : 243/4 . والمنصف :18/1 . والممتع : 62/1 .
(13) ق ، أ : بضم العين وفتح الفاء .
(14) الكتاب : 243/4 . والمنصف : 19/1 . و الممتع : 62/1 .
(15) اللسان : (صرد) : 249/3 ، و (نغر) : 223/5 .

للذي ولد آخر النتاج[1]. وصفةً نحو: (حطَم) : وهو الذي يأتي على الزاد أكلاً[2] و(لُبَد) : وهو الكثير، وهو أيضاً من الرجال الذي لا يبرح[3] مكانه[4] (سكَع) : وهو الماشي متعسفاً[5].

العاشر: (فَعِل) بفْتح الفَاء وكَسْر العين[6] ، ويكونُ : اسماً كما مثل به من لفظ (كَبِد)، ونحوه : (فَخِذ) ، و(كَتِف). وصفةً نحو: (حذِر) ، و(حصِر)، وهو البخيل وهو الحصورأيضا [7].

44 - ص: ولاخْتِصاصِ الْفِعْلِ قَدْ شذ دِئِلْ وعكْس ذَا لَمْ يأْتِ عَنْهمْ لِلثقَل[8]

ش : هذا البيت تمم به الناظم[9] باقي الأوزان التي أنتجتها القسمةُ العقليةُ من الأثني عشر بناء ، ونبه فيه على ما هو السبب في ترك العرب لهما: إما شذوذاً ، أوْ إهمالاً ، فذكر:

أنّ ما كانَ على وزن (فُعِل) بضم الفَاء وكَسر العين شاذ ؛ لأنّ هذا البناء مختص بالفِعل ، وهو صيغةُ ما لمْ يسم فاعلُه من الثلاثي ، وفي هذا الوزن خلافٌ : المشهور ما ذكره من الشذوذ ، والقولُ الآخر أنه مهملٌ كعكْسه [10][29] لما فيه أيضاً من الثقل من الانتقَال من ضم إلى كَسر، وإن كانَ عكسه أكثر ثقلاً . ورد هذا القولُ بوجوده في نحو: (الدئل) اسم دابة[11] ، و(الرئم) : اسم للأست[12]، وأجيب عنه بقلته ، ورد بإثبات وزن (فِعِل) بكَسر الفَاء والعين ، بثبوت لفْظ واحدٍ هو: (إِبِلٌ) . وجلْب الكلامِ فيه يخرج عن المقصودِ[13] .

وأما وزنُ : (فِعُل) بكَسر الفَاء وضم العين ، فهو مهملٌ تنكبته العرب لاستثقَال الانتقَال من كَسر إلى ضم[14]، ولما فيه من تشويه العضو، وأمَا قراءة من قَرأ

---

(1) اللسان : (ربع) : 105/8 ، و (هبع) : 366/8 .
(2) اللسان : (حطم) : 138/12 .
(3) ق ، م : لا يبرح من مكانه .
(4) اللسان : (لبد) : 385/3، 387 .
(5) رجل سكَعٌ : متحير . اللسان : (سكع) : 159/8 .
(6) الكتاب :244/4 . والمنصف : 18/1 . والممتع : 62/1 .
(7) والحصور : الذي لاإربة له في النساء . اللسان : (حصر) : 194/4 .
(8) ق : 29 ، م : 87ب ، الأرجوزة : 3أ.
(9) سقط (الناظم) من أ .
(10) الكتاب : 244/4 . والمنصف : 20/1 . وأوضح المسالك : 361/4 .
(11) اللسان : (دأل) : 233/11 .
(12) اللسان : (رأم) : 224/12 .
(13) المنصف :20/1 ، وشرح الكافية الشافية : 2021/4 ، والممتع :60/1-61 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 217/5.
(14) المنصف : 20/1 .

[والسمـاء ذَاتِ الحِبـك][1]، فأُولت على أنها من تداخل اللغتين[2]، إذ فيها لغتـان : (حبك) بضم الحَاء والباء ، و (حِبك) بكسر الحَاء والباء ، فركب القارئ منهمـا هـذه اللغةَ التي قَرأ ا، وفيه بحثٌ لا تحتمِلُه هذه العجالة.

وفي بيتِ الناظم من عيوبِ القَافية: السناد، وهو سناد التوجيهِ، وهو أقـل الـسنادِ قُبحاً ولذا فشا في كلامهم[3]، ولو قالَ[4] الناظم بدلَ ذلك:

واستُثْقِلَ الْعَكْسُ مُهملاً جُعِل

لَوفى بالمُراد ، وسِلم من السنادِ .

[أبنية الاسم الرباعي المجرد]

45- ص : وللرباعِي: جعْفَر وجرْهم   ومعْ قِمطْر زبْرجٌ ودِرْهم[5]

ش : لما فرغَ الناظم من ذكر المجرد من الثلاثي، شرع في المجرد من الرباعي فذكر له في هذا البيت خمسةَ أوزان :

الأولُ منها : (فَعْلَـل) بفْتح الفَاء وسكُون العين وفتْـح اللام[6]، ويكـونُ : اسماً كما مثل به من لفظ (جعْفَر) وهو النهر الصغير[7]، ومثلُه: (جنْدل)[8]. وصـفةً: ويكـونُ بالتاء وبغيرها ، فالثاني في نحو: (شجْعم) وهو الجريء[9] و(سلْهب) وهو الطويل[10]، وقد قِيل فيهما : إن الهَاء والميم زائدتان[11]، فيكون من المزيدِ للإلحاق بـ (جعْفَـر) والأولُ قالوا : (عجوزٌ شهْبرةٌ و شهْربةٌ) للكبيرة[12] و(بهْكَنةٌ) : للضخمِةِ الحَسنِةِ[13].

---

(1) الذاريات ، آية : 7 . والحبك : طرائق النجوم . ونسبت القراءة في المحتسب : 286/2 لأبي الحسن البصري ، ولأبي مالك الغفاري ونسبها ابن هشام في أوضح المسالك لأبي السمال. وينظر اعتراض ابن مالك على توجيه القراءة الشاذة في شرح الكافية الشافية 2021/4-2022 .

(2) شرح الشافية للإستراباذي : 39/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك :215/5 ، وأوضح المسالك : 361/4 .

(3) السناد : اختلاف في الحركات قبل حرف الروي ، والسناد الواقع في بيت الناظم هو أن الهمزة من كلمة (دِئـل) مكسورة ، والقاف من كلمة (الثقَل) مفتوحة .

(4) م : كان .

(5) ق : 30 ، م : 87ب ، الأرجوزة : 3أ .

(6) الكتاب : 288/4 . والمنصف : 25/1 . والممتع : 66/1 .

(7) اللسان (جعفر) : 142/4 .

(8) الجندل : الحجارة . اللسان (جندل) : 128/11 .

(9) يقال حية شجعم : شديدة غليظة . اللسان (شجعم) : 319/12 .

(10) اللسان (سلهب) : 474/1 .

(11) الممتع : 66/1 ، و240/1-241 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 225/5 .

(12) اللسان (شهبر) : 433/4 ، وهذا المثال مما جاء فيه (فَعْلل) بالتاء .

(13) امرأة كنة وبهاكِنة : تارة غضة ، وهي ذات شباب . اللسان (كن) : 60/13 .

الثاني: (فُعْلُـل) بضم الأول والثالث[1]، ويكونُ : اسماً كما مثل بـه مـن لفـظِ (جُرْهم)[2]، ومثلُه : (بُرْثُن) وهو واحد براثن السباع، وهو كالمخلب من الطير[3].وصفةً نحو: (جُرْشع)[4] للعظيم من الجمال ، و(صُنْتع) وهو الشاب الشديد[5] .

الثالث : (فِعـل)[6] بكسر الأول وفتْح الثاني وسكُون الثالث[7]، ويكـونُ : اسماً كما مثل به من لفظِ (قِمطْـر)[8] ، وهو وعاءُ الكِتاب ، ومثلُه : (فِطَحْـ ـل) وذكـر الجَوهري فيه أنه على وزن (هِزَبْـر): زمان لم يخلق[9] [الناس فيه][10] بعد و(الهِزَبْـر) من أوصاف الأسد ، وقِيل : [الفطحل][11]: زمانُ خروج نوح عليه السلام مـن الـسفينة وقيلَ غير هذا[12]. ويكون صفةً نحو: (سبطـر)[13] للطويل .

الرابع :(فِعْلِـل) بكسر الأول وسكون الثاني وكَسْر الثالث[14] ، ويكونُ : اسمـاً كما مثل به من نحو: (زِبْرِج) وهو: السحاب الرقيق أوْ الأحْمر، وهو مـن أسماء الذهب أيضاً[15] ، ومثلُه : (الزئْبِر) وهو ما يكونُ على الثياب الجَديـدة عنـد اللبـاس[16] ، و(الضئْبِلُ) وهو الداهية[17]. ويكونُ صفةً نحو: (خِرْمِل)[18] وفـسره الجَـوهري بـالمَرأة الحَمْقَى[19]، و(عِنْفِص) وهي القليلةُ الحَياء من [30] النساء[20].

الخامس : (فِعْلَـل) بكسر الأول وفتْح الثالث[21] ، ويكونُ : اسماً كما ذكـ ـره من مثل : (دِرْهـَم) ، ومثلُه : (قِلْعـَم) ، ذكره سيبويه[22]، وهو اسم جبل بعْينـه[23]

---

(1) الكتاب : 288/4-289 . والمنصف :25/1 . والممتع : 66/1 .
(2) الجرهم : الجرئ في الحرب وغيرها . وجُرْهم : حي من اليمن اللسان (جرهم): 97/12 .
(3) البُرْثن: مِخلب الأسد، وقيل: هو للسبع كالإصبع للإنسان، وقيل البرثن: الكف بكمالها مع الأصابع. اللسان(برثن):50/13.
(4) الجرشع : العظيم الصدر ، وقيل : الطويل . اللسان (جرشع) : 47/8 .
(5) اللسان : 213/8 .
(6) م: فِعللٌ .
(7) الكتاب : 289/4 . والمنصف : 27/1 . والممتع : 67/1 .
(8) القِمْطر : الجمل القوي السريع ، وقيل : القصير الصخم . اللسان (قمطر) : 116/5 .
(9) ق ، أ : لم يخله بعد .
(10) زيادة من الصحاح (فطحل) : 1792/5 .
(11) زيادة يقتضيها السياق .
(12) اللسان : 527/11 . وينظر : توضيح المقاصد والمسالك : 227/5 .
(13) اللسان : (سبطر) : 342/4.
(14) الكتاب : 289/4 والمنصف : 25/1. والممتع : 66/1 .
(15) اللسان (زبرج) : 285/2 .
(16) اللسان (زأبر) : 314/4 .
(17) اللسان (ضئبل) : 389/11 .
(18) م : خربل.
(19) الصحاح (خرمل) : 1684/4.
(20) اللسان (عفص) : 55/7 .
(21) الكتاب : 289/4 . والمنصف : 25/1 . والممتع : 66/1 .
(22) الكتاب : 289/4 .
(23) وهو الشيخ الكبير المسن الهرم أيضا . اللسان (قلعم) : 492/12 .

وصفةً نحو: (هِبْلَــع) ، وهو الأكُول، وذكر ابن الأعرابي: هو الذي لا يُعْرف أبواه أو[لا يعرف أحدهما[1]، و(هِجْرِع) : وهو الطويل[2] مما قيلَ فيه .

تنبيــه : اعترض بعضهم وزنَ (فِعْلَــل)[3] كـ (دِرْهم)، بأن (دِرْهماً) معربٌ وليس هو عربي الأصْل ، فلا يثبت فيه البناءُ، و(هِبْلَع) يحتملُ زيادةَ الهاءِ من البلع[4]، ورد بأن هذا إنما يتم إنْ لمْ يكنْ لهذَا الوزن غَير هذين المِثالين ، وقدْ ورد منــه أمثلــةٌ منــها : (زِئْبِــر) لغةٌ في الزِئْبِر ، وما ذكرناه من نحو: (قِلْعَــم)[5] .

فإن قلت: كانَ من حق الناظم ألاّ يمثل بالمعرب ، إذْ لا يثبت به بناءٌ مع أن قاعدتــه في أرجوزته إفادةُ الأوزان من الأمثلةِ، فالــلائق به ذكر ما لا احْتمالَ فيه .

قلت : ذكر بعضهم أن الأسماءَ الأعجمية على ثلاثةِ أقسام[6] :

- قسمٌ : غيرتْه العرب وألحقتْه بكلامِها ، فحكم أبنيته ــ باعتبار الأصلي والزائدِ ــ حكم أبنيةِ الأسماء العربيةِ الوضْع كـ (دِرْهَــم) .

- وقسمٌ :غيرته ولمْ تلحقْه بأبنيةِ كلامِها، فلا يعتبر فيه ما يعتبر في الــذي قبلَــه نحــو: (آجُــر)[7].

- وقسمٌ : تركُوه غير مغير، فما ألحقوه بأبنيةِ كلامِهم [عد منها ، نحو: خُــرم ، ألحقوه بسلم ، وما لمْ يلحقُوه بأبنيةِ كلاَمهم][8] ، لم يعد منها نحو: (خراسان)[9]، فــلا يثبــت به بناءُ (فُعالان) ، فـ (دِرْهم) له ما لأبنيةِ الأسماءِ العربيةِ الوضع ، فلهذا مثل بِهِ

وفيه مع هذا نظرٌ؛ لأن إلحاقَهم إياه بالأبنيــةِ فرعٌ عن ثبوتِها وتقررهــا فالعــبرةُ بالأصل لا بالفَرع المماِثل للأصْل ، على أن الناظم في مقام التبيين فلم يذكر الوزن وإنمــا أحالَ على المَوزون ، والمَوزون قد عِلم ما فيه ، فتأملْه منصفاً ، ودعْ عنك التعسف .

---

(1) اللسان (هبلع) : 367/8 .
(2) اللسان (هجرع) : 368/3 .
(3) شرح الشافية للجاربردي:34/1 . وتوضيح المقاصد والمسالك :228/5.
(4) المنصف : 25/1 . و الممتع : 219/1 . وشرح الشافية للجاربردي : 34/1 . وتوضيح المقاصد والمسالك : 228/5 .
(5) توضيح المقاصد والمسالك :228/5 .
(6) المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم : 56-196، وارتشاف الضرب:72، وتوضيح المقاصد والمسالك: 229/5.
(7) المعرب : 69 .
(8) سقط ما بين القوسين من ق ، أ ، والزيادة من توضيح المقاصد والمسالك :229/5 .
(9) المعرب : 56 ، 183 .

46 - ص : ولَمْ يرِ الْبِصْرِي فيها فُعْـلَلاَ   والْكُوفِي والأَخْفَش ذَلِك نِقلاَ

47 -   لَكِنه أجاب عَنْه الْمُنْـكِر   بِأنَّـه مِـنْ فُعْلـُل مغـير[1]

ش : هذا وزنٌ سادسٌ للرباعي المجرد، وهو وزنُ: (فُعْــلَل)[2] بـضـم الأول وفتـح الثالث ويكونُ: اسماً نحو: (جُخْدب) وهو ذكر الجراد[3]، وصفـةً نحو: (جُرْشع) لغةٌ في (جُرْشُع) بالضـم ، وتقدم معناه[4] .

وهذا الـوزنُ مختلَفٌ فيه ، أنكره البصريون سـوى الأخفش ، وأثبته الكُوفيـون والأخفُش وهو عند البصريين ليس ببناء أصلي، وإنما مخففٌ من المضموم، قالُوا : لأن جميع ما سمع فيه الـفتح سمع فيه الضم[5]، نحو: (جُخْدب) ، و(طُحْلُب)[6]، و(بُرْقُـع) في الأسماء ، و(جُرْشع) في الصفات[7]، وبعض ما سمع فيها الضم لم يسمع فيه الفتـح نحو: (بُرْثُن) للمخلب، و(عُرْفُط) لشجر بالبادية[8]، و(بُرْجد) لكساء مخطط[9] فدل علـى أن المفتوح الثالث مغيرٌ من المضموم ، وهذا معنى قول الناظم : (بِأنه مِنْ فُعلُل مغير).

واستدل الكُوفيون بأن الأخفش حكى: (جُؤْذَر) بالفتح ولم يسمع فيه الضم ورد بأنه مسموع[10] .

واستدلوا أيضاً بأنهم ألحقُوه به ، فقالُوا : (عُنْدد)، يقال: (مالِي منه عُنْـددٌ)[11]، أي: بد[12]، و(عاطَتِ الناقةُ عوطَطاً) : إذا اشتهت الفحل[13]، ففكوا الإدغام للإلحـاق والإلحاق لا يكونُ إلاّ بالأَصْلي.

وأجيب : بأنهم ألحقُوا بالمزيد في نحو: (اقْعَنْسس) ألحقوه بـ(احْرَنْجم) وبـأن الفك في[31] (فُعْلَل) من أجل أنه من الأبنية المختصة ،فقياسه الفك كما في (جدد) ، و(ظُلَل)[14] .

---

(1) ق : 31 ، م : 86أ ، الأرجوزة : 3أ . وفيها : ...مِنْه فُعْللا .
(2) المنصف : 27/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك :227/5 .
(3) والجخدب ، والجخدب : الغليظ من الرجال والجمال . اللسان (جخدب) :254/1 .
(4) ص : 132 .
(5) المنصف : 27/1 . و الممتع : 67/1 .
(6) الطحْلُب ، والطحْلِب ، والطحْلَب : خضرة تعلو الماء المُزْمن . اللسان (طحلب) : 566/1 .
(7) وافق ابن يعيش أبا الحسن مستدلاً بما رواه الفراء من (برْقُع)، و(برْقَع)، و(طُحْلُب)،و(طُحْلَب)،و(قُعْدد) و(قُعْـدد و(دخْلُـل) (دخْلَل)،قال: وإن كان المشهور فيه الضم إلا أن الفتح قد جاء عن الثقة ولا سبيل إلى ردّه .شرح المفصل : 136/6 .
(8) اللسان : 350/7 .
(9) اللسان (برجد) : 89/3 .
(10) في الممتع 67/1 : إن جؤْذراً أعجمي فلا حجة فيه ، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك :227/5. وشرح الأشموني : 553/4 .
(11) في اللسان (عند) 310/3 : (ومالي عنه عُنْـددٌ وعُنْددٌ ، أيّ بد) .
(12) م : يد .
(13) في اللسان (عوط) : 357/7 : (إذا حمِلَ عليها الفحل فلم تحمِلْ) .
(14) توضيح المقاصد والمسالك : 228/5 ، وشرح الأشموني : 553/4- 554 .

48 - ص : ومنْ يزِدْ علِبطاً فَعَالِطْ   فِي زَيْدِهِ إذْ أَصْلُه علاَبِطْ[1]

ش : نبه الناظم في هذا البيت أن (فُعِلل) بضم الأول وفتح الثاني وكسر الثالث ليس بناء أصليا ، وإنمَا هو مفرعٌ على (فُعَالِل) ، فحذفتْ ألفُه فصار إلى ما ذكر، ومثله بـ (علِبط) : وهو العظِيم من الرجال ، الضخم[2]، ومثْله : (عكمِس) و(عكَامِسٌ)، يقالُ : ليْلٌ عكَامِسٌ ، أيْ : شديد الظّلمة[3] ، وإنما قُلنا إن أصلـه ذلك من أجل أنهم قـالوه فيه[4].

وقولـه: (فِي زَيْدِهِ) أيْ : في زيادِته بناء أصليا للرباعي، فهو مصـدر (زاد).

فإن قلت : ظاهر كلامِهم أنه ليس للرباعي سوى ما ذكر باتفاق أو اختلاف ؟

قلت : ذكروا أبنيةً أخرى، ولكن لما لم يصحْ منها واحدٌ ، تركها وتكلـم على هذا المثال ، تنبيها على غيره مما قيلَ في ذلك ، ومن أرادها ، فلينظرْها من غيرِه[5] .

تنبيه: قد علم بالاستقراء أن الرباعي لابد من إسكان ثانيه أو ثالثه، ولا يتوالى أربع حركات في كلمة، ومن ثم لمْ يثبتْ ما وجد فيه ذلك، كـ (علِبط) ، و(عرتن) وهو نبتٌ يصبغُ به[6]، بل جعل فرعا على (عرْتن)، وهو موزون: (فَعْلُلٌ)، وكـذَا غيره فانْظره[7].

[أبنيةُ الاسم الخُماسي المُجرد]

49 - ص: وفي الخماسي أتى سفَرْجلُ   ومع قِرْطَعْـبٍ أتى قُذَعْـمِـلُ

47 - وزِدْ لَها جحْمرِشا ولاَ مزِيد   علَى الذِي ذَكَرْت إلا في الْمزِيد[8]

ش: لمافرغَ من الكلام على الرباعي المجرد، تكلم علَى الخماسي المجرد وذكرله أربعةَ أبنية :

الأولُ : (فَعلـل) بفتح الأول ، والثاني ، والرابع[9] ، ويكون اسما كما ذكر مـن لفْظِ : (سفَرْجل) ، ومثلُه في الأسماء : (فَرَزْدق)[10] ، و(زبرْجد[11]) ويكونُ صفةً نحو

---

(1) ق : 32 ، م: 86أ ، الأرجوزة : 3أ .
(2) اللسان (علبط) : 355/7 .
(3) اللسان (عكمس) : 145/6 .
(4) الكتاب : 289/4 . والمنصف : 27/1 . والممتع : 68/1 . وشرح الأشموني : 325/4 .
(5) من هذه الأبنية : (فِعْلُل مثل ضِنْبل من أسماء الداهية) ، و(فُعَل مثل خبَعْثٌ) ، و(فَعِلِلٌ مثل طَحْربةٌ) ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان ، ينظر توضيح المقاصد والمسالك : 213/5-232، وشرح الأشموني : 554/4 .
(6) اللسان (عرتن) : 284/13 .
(7) الكتاب : 289/4 ، والممتع : 68/1 . و توضيح المقاصد والمسالك : 230/5 ، وشرح الأشموني : 325/4 .
(8) ق : 32 ، م : 86ب ، الأرجوزة : 3أ . وفيها : وبالخُماسِي أتى ...
(9) الكتاب : 301/4 . والمنصف : 30/1 . والممتع : 70/1 .
(10) الفَرَزْدق: الرغيف، وقـيل: فُتات الـخبز، وقـيل: قِطَع العجين. واحدته : فَرَزْدقَة ،وبه سمّي الرجل الفَرَزْدق ، شبه بالعجين الذي يسوى منه الرغيف . اللسان (فرزدق) : 307/10 .
(11) الزبرْجد والزبرْدج الزمرد . اللسان (زبرجد) : 194/3 .

(شمرْدل) للطويل ، وفسره ابن عقيل بالسريع من الإبــل وغيرها ، وفسـره غـيره بخلافه[1]، ونظيره من الصفات : (همرْجل) ، وهو السريع[2]، و(جنْعدل) وهو الضخم من الإبل القَوي[3].

الثاني: (فِعْـلَـل) بكسر الأول ، وسكون الثاني ، وفتح الثالث[4] ، ويكونُ اسما كما مثل به من (قِرْطعْب) ، وهو الشيءُ الحقير، واستشكلَ شيخنا أبو عبد الله التـواتي[5] التعبير بذلك ؛ لأنا توهم الوصفيةَ ، قائلاً: لوصفِه بالحَقير، وأتى بعبارة الخضراوي[6] أنه هو ما عليه قِرْطَعبة ، أي : شيء[7]، وعندي أنه لا إشكــالَ فيـه لأنه اسمٌ للشيء الحَقير لاَ أنه وصفٌ بالحقَارة ، وفرقٌ بين كون الشيء اسما وكونه صفةً ، فتأمله منصفاً ، وهو نحوٌ مما قاله غيره : إن (الْقِرْطعْب) : القليلُ من السحابِ . ونحوه من الأسماء (حِنْبْـتـر) بالحَـاء المُهملة بعدها نونٌ ساكنةٌ ، وبعدهـا باءٌ موحدةٌ ، ثم تاءٌ مثناةٌ من فوق ، فراءٌ ، ولم يحفظْ الزبيدي تفسـيره ، وفسره غيره بالشدة[8] ، وأما منْ فسره بالشديد فهو من أمثلة الصفَة .

ويكونُ صفةً ، نحو: (جردحْل)، وهو الضخم من الإِبل ، وقيل فيه غيرهذا[9] .

ومثله : (حِنْزقْر) ، ووقع في كتاب سيبويه من غير تـاء[10]، وفي كتـاب ابـن خـروف[11] (حِنْزقْرةٌ) بالتاء ، وهو القصير من الرجال والنساء[12].

الثالث : (فُعلـل) بضمِ الأول وفتحِ الثاني وسـكون[32] الثالـث وكَـسْر الرابع[13] ، ويكونُ اسما نحو: (خبعْثِـن) للأسد[14]، و(خزعْبِـل) للباطل والأحاديث المستطرفة[15]. وصفةً كما ذكره من قول: (قُذَعْمِل) ، وهو صفةٌ يقالُ للبعير الضخم[16].

---

(1) الشمرْدل : الجمل الضخم ، وقيل اسم رجل . اللسان (شمردل) :11/371-372 ، و المساعد على تسهيل الفوائد :17/4
(2) اللسان (همرجل) : 711/11 .
(3) اللسان (جنعدل) : 113/11 .
(4) الكتاب : 302/4 . و المنصف : 30/1 . والممتع : 68/1 .
(5) هو أحد شيوخ عبد الكريم الفكون ، ترجم له في منشور الهاية : 57-58 ، فقال : أبو عبد الله محمد بن مزيان التـواتي لقبـا ، أصله من المغرب من قبيلة الرواشد ، انتقل إلى جبل الزواوة ، كانت له دراية بالنحو حتى لقب بسيبويه زمانه ، انتقل لنقاوس ودرس ا ، كما انتقل إلى قسنطينة ، وفيها نال شهرته ، فأقبل عليه الطلاب وانتفعوا بعلمه . توفي سنة 1031 هـ .
(6) محمد بن يحي بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي المعروف با بن البرذعي ، من الجزيرة الخضراء ولد سنة 575 هـ ، كان عالما بالعربية ، أخذ عن ابن خروف وغيره من مصنفاته : فصل المقال في أبنية الأفعال،والإفصاح بفوائد الإيـضاح، والاقتـراح في تلخيص الإيضاح، والنقض على الممتع لابن عصفور ، توفي بتونس سنة 646 هـ . بغية الوعاة : 115،والأعلام : 138/7.
(7) في اللسان(قرطعب)671/1 :ما عليه قِرْطَعْبة أي: قطعةُ خِرْقة،وما عليه قُرْطَعْبة ، أي ماله شيء.
(8) سيبويه في الكتاب 302/4 . و اللسان (حنبتر) : 216/4 .
(9) وقيل : الوادي . اللسان (جردحل) : 109/11 .
(10) الكتاب : 302/4 . والمنصف : 30/1 .
(11) أبو الحسن علي بن محمد الحضرمي ، كان إماماً في العربية من أهل إشبيلية بالأندلس ، له جملة من المصنفات منها تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وشرح الجمل للزجاجي،وردوده على السهيلي، وابن الطراوة . توفي سنة :605 هـ على اخـتلاف . ينظر: بغية الوعاة : 354. وكتاب الوفيات : 304. والأعلام : 330/4 .
(12) الحِنْزقْر والحِنْزقْرةُ : القصير الدميم من الناس . و اللسان (حـ قر) :216/4 .
(13) الكتاب : 302/4 . والمنصف : 30/1 . والممتع : 70/1 .
(14) الخُبعْثِن من الرجال:القوي الشديد ، وقيل : العظيم الشديد من الأسْد . اللسان (خبعثن) : 137/13
(15) اللسان (خزعبل) : 205/11 .
(16) القُذَعْمِل ، والقُذَعْمِلة : القصير الضخم من الإبل . اللسان (قذعمل) : 554/11 .

الرابع: (فَعْلَـلِل) بفتح الأول وسـكون الثاني وفَـتْح الثالث وكَـسْرالرابع[1] قالُوا : ولم يأت إلاّ صفة[2] كما مثل به الناظم من : (جحْمرِش) للعظيمة من الأفَـاعي، وقيلَ: هي العجوز المُسنةُ[3] ، ومثلُه : (قَهْبلـِسٌ) للمرأة العظيمة ، وقالَ بعضهم : هـو اسم لحَشفَةِ الذكَر[4]، فَعليه يكونُ اسماً .

فإن قلت هلْ في ذِكْر الناظم :

وَلاَ مَزِيدَ عَلَى الذِي ذَكَرْتُ إلا فِي المَزِيدِ

فائدةٌ أمْ لاَ ؟

قلت : فيه إشارةٌ إلى أن ما زاده بعضهم من أوزان الخُماسي ، غير ذلك لمْ يثبتْ ولمْ يصح ، فلا يعتني بذكْره ، كما زاد ابن السراج[5] (فُعْـلَلِـل)[6] بضم الفَاء وسـكون العين وفَتح الثالث وكسْر الرابع، نحو: (هُنْـدِلع) اسم بقلـة[7] ، ولم يثْبتْـه سـيبويه ، والصحيح أن نونه زائدةٌ[8] .

---

(1) الكتاب : 302/4 و المنصف : 30/1- 31 . والممتع : 70/1 .
(2) الكتاب : 302/4 ، والمقتضب : 68/1 ، والممتع : 70/1 .
(3) اللسان (جخمرش) : 272/6 .
(4) اللسان (قهبلس) : 185/6 .
(5) ق ، م : السيرافي . أبو بكر بن السراج محمد بن السري النحوي البغدادي ، يقال مازال النحو مجنونا حتى عقله ابـن الـسراج بأصوله ، أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي وغيرهم ، صنف : جمل الأصول ، شرح سيبويه ، احتجاج القراءة ، الجمل . توفي سنة : 316 هـ . بغية الوعاة : 44 ، و الأعلام : 136/6 .
(6) اللباب في علل البناء والإعراب: 187/3 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 231/5، و شرح الأشموني : 555/4 .
(7) الللسان (هندلع) 369/8 .
(8) الخصائص 203/3 ، والممتع : 71/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك :231/5.

[أبنيةُ الأفعـال الثّلاثية]

51- ص : الْقَوْلُ فِي أَبِنِيةِ الأفْعـال دونَ زِيادة ولاَ إِهْمـال[1]

ش: هذا الباب عقده الناظم لبيان أبنية الأفعال، والأفعالُ قسمان: مجردٌ، ومزيدٌ.

والمجرد قسمان: ثُلاثي ورباعي، ولا يكونُ خماسيا ، وقد تقدم تعليلـه وأراد الناظم الكلام على الأفعال المجردة : ثلاثيها و رباعيها[2] .

فإنْ قلت أما قولُه : (دونَ زِيادةٍ ...)، فقيْدٌ معتبرٌ أخرج به ما لمْ يردْ إدخالَه وهو الأفعالُ المزيدةُ ـ ، وأما قيْد الإهمَال ، فما فائدةُ ذكره ؟ ولمْ يكنْ في أبنيـةِ الأفعال ما هو مهملٌ ، وهذا إنما يكونُ في الأسماء ، لِما اقتضتِ القسمةُ الممكنـةُ - باعتبـار حركـاتِ الكلمةِ- أنْ يكونَ فيها مالاَ يوجد مستعملاً في كلاَمِ العربِ ، كما تقدم من بناءِ :(فِعل) بِكَسْر الفَاء وضم العْين ، وقد سبق الكلام فيه[3] .

قلت : يمكن أن يريد بالمهمل في أبنيةِ الأفعال ، ما[4] اعتبر مثلُه مهملاً فـي أبنيـةِ الأسماء ، لأن القسمةَ الممكنةَ باعتبار وجودِ الحَركَات في لفظِ الاسْم ، يمكن وجود مثِلها في الفِعل ، فما وجد مستعملاً منها فهو ذَاك ، وما لاَ ، فهو مهملٌ .

فإنْ قلت لعله أراد بالمُهمل باب[5] : (شهْـد) ، فإنه يجوز فيه لغـاتٌ أُخـَرغير الأصلية[6] .

قلت : وإنْ[7]كانَ كَذلك ، إلا أنا ليستْ بِناءات أصليةٍ، وإنما هي للتخفيف مـن أصْل اللغةِ ، علَى أنها ليستْ مهملةً لاسْتعمالهَا بينهم[8] .

فإن قلت : وما المانـع منْ أنْ يريد باب: (نِعْم)، و(بِئْس) ، و(لْيس) فإنـا أفعالٌ وبناءاتها مهملةٌ ، إذْ لم يعتبروها من بناءِ الثلاثي ؟

قلت : يمنع حملُه على ذلك ما تقدم ذكره من أن التصريف لا يكونُ إلا في الأفعال المتصرفةِ ، فلمْ تدخلْ حتى يخرجها ، ولا يقالُ إن في أبنيةِ الأفعال المزيدةِ ما هو مختلفٌ فيـه

---

(1) ق : 33 ، م : 85أ ، الأرجوزة : 3أ .
(2) توضيح المقاصد والمسالك :224/5 .
(3) ص : 130-131 .
(4) ق : هو ما .
(5) ق ، م : هو باب .
(6) جاء (شهد) بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين على غير الأصل ، لضرب من الخفة ، والأصل (شهد) بكسر العين. ينظر : شرح الشافية للجاربردي:38/1 . وشرح التصريح 357/2 . وشرح الأشموني: 549/4
(7) ق ، م : هو وإنْ .
(8) توضيح المقاصد والمسالك :223/5.

وما هو غير مشهور؛ لأنا نقولُ - وإن كان كذلك - فَهو لا يخـرج عن المزيدِ والمُلحق ، فاعْرفه منْ محاله .

وبالجُملةِ فإسقاطُ هذه النقطة أولى من ذِكرها ، نعمْ يمكن أنْ يريد بالإهمَال: هو ما نقُص من حروفِ أصولِه حرفٌ واحدٌ ، أوْ حرفَانِ ، وكأنه يقولُ: هذا الباب للكلام [33] على أبنيةِ الأفعال المجردة من الزيادةِ ، والتي لمْ ينقصْ منها شيءٌ ؛ لأن المزيدةَ سيذكر مـا تعرف به بعد ، والمحذوف منها سينبه على كيفية زنتِه ، وهذا أولى ما يقرر بِهِ ، فتأملْه .

52- ص : ذَهب جاءَ فِي الثلاثِي وعَلِمْ وسهلَ الأمر وزِدْ نحْو فُهِمْ[1]

ش : بدأ الناظم بذكر الثلاثي ، فذكر له ثلاثةَ أبنيةٍ[2] :

- مفْتوح العيْن: ومثله بـ(ذَهب)، ونحوه: (خرج)، و(قَعد) ، و(ضرب).

- ومكْسور العيْن : ومثله بـ(عِلم) ، ونحوه : (فَرِح) ، و(أَسِف) ، و(فَهم)

- ومضموم العيْن : ومثله بـ (سهلَ) ، ونحوه : (شرف) ، و(كرم) و(لؤم)

وقوله : (... وزِدْ نحْـو فُهِمْ) ، أراد به بنيةَ المَبني للمفعول ، ومثالُه غير صـريحٍ فِي مرادِهِ ؛ لاحتمال أنْ يتوهم متوهمٌ أنه مثالٌ لمَا هو مكسور العينِ، وقدْ مثلنا نحن بـه في أمثلة المكسورِ، ولا يستدل على مطلُوبه إلاّ بتوفيـق ، وهو لا يحسن في مقام التعريف .

فإن قلت : في كلامِه ما يرشد إلى مقصدِه ؛ لأن مثالَ المَكسور العيْن والمَضموم أتى بِهِ ، كما أتى بمثاليْ المَفتوح العيْن : الصحيح والأجوف ، فلمْ يبق إلاّ بنيةَ ما لمْ يسم فاعلُه ؟

قلـت : يمكن أن يذهب الوهم إلى مثَال المَكْسورِ العيْنِ مما عينه حرف حلقِي والمثالُ الأولُ لمَا عينه من غير حرف الحَلـق ، كما أتى بمثَال الصحيح العيـن والمُعتلهـا في بنـاء مفْتوح العيْن .

وذكر الناظم الأمثلةَ غير مصرحٍ بِضبْطها اتكالاً على المشهورِ الـمتعارفِ فيها .

فإن قلت :ما السر في لُـزومِ فَاءِ الفِعل طريقةَ الفَتح ، ولزوم عيْنِ الثلاثي الحركةَ ؟

قلت : لما كانَ الفعلُ ثقيلاً للعلة التي قدمنا ، ناسب أن يخفف ، والسكون يتعـذر الابتداءُ به ، والفتح أخف الثلاثةِ ، أعْني الحَركات ، فأُعطِي أولُه الفتحةَ ، ولمْ تسكنْ عين الثلاثي ؛ لئلاّ يجتمع الساكنان عند سكون الآخر لضمير الرفع[3].

---

[1] ق : 34 ، م : 85أ ، الأرجوزة : 3أ .
[2] الكتاب : 6/4 . والمقتضب : 71/1 . والمنصف : 20/1-21 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 221/5-223 .
[3] شرح الشافية للجاربردي : 38/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك :222/5-223 .

واعلم أن (فَعلَ) مفتوح العين يكونُ لازما كما مثّل به من (ذَهب)، و(جـاءَ) ويكون متعديا ، نحو: (ضرب) ، ويرد لمعانٍ كثيرةٍ ، ويختص بباب المُغالبةِ وقـدْ يجـيءُ (فَعلَ) مطاوعا لـ (فعل) بالفَتح فيهما[1]، كما قالَ القَائل :

قد جبر الدين الإله فَجبره[2]

وأن (فَعِلَ) مكْسور العيْن يكونُ متعديا ، نحـو : (شرِب)، ولازماً ، نحـو: (فَرِح)، ومثلُ ما ذكرنا من المُتعدي: (عِلم) الذي مثل به ، ولزوم هذا البناء أكثر مـن تعديه، ومن أجـل ذلك غلُب فيما لزم من النعوت[3]، كقولهـم : (حمِر) ، (وشهلَ) و(حولَ) ، و(عوِر) ، وكذَا في الأعْراض اللازمةِ، كـ (فَرِح) و(حزِنَ)، ونحوهما وقد يطاوع (فَعلَ) بالفْتح نحو: (جذَعه فجذِع)[4]، و(صلَمه فصلِم)[5]، و(ثَلمه فثَلِم)[6].

وأما (فعل) المَضموم العيْن ، فلاَ يكونُ إلاّ لازما[7] كما مثل به من (سهل)، ولا يكونُ متعديا إلاّ بتضمينٍ أو تحويل ، فمثالُ التضمين قـولهم: رحبـتْكُم الـدار، بمعـنى: وسعتْكُم[8]، و قولُ علي: (إن ِبشْراً طَلُع اليمن) على معنى: بلَغَ[9]، وقيلَ فيه غير هذا.

والتحويلُ نحو باب : (سدته) ، فإنه حول من (فَعلَ) بفْتح العيـن ؛ لأن أصلَه : (سودته) إلى (فعل) بضم [34] العيْن لأجْل الدلاَلة على أنه واوي العين عنـد حذفِها لالتقاء الساكنين ، وقيل غير هذَا مما لا يحتملُه هذَا التقييـد[10] .

ولا يرد (فَعل) المَضْموم العيْن إلاّ لمَعنى مطبوع عليه سجية له كـ (كَرم)، و (لَؤم) أو كالمَطبوع عليه نحو: (فَقُه)، و(خطُب) ؛ لأنه وإن كان متجـدداً إلاّ أنه لما ثبت لمَن قَام به بعد حصوله ، صار كالسجايا، ويكونُ أيضاً لشِبيه بالمَطبوع عليه كـ (جنب)، و(خبثَ) فإنه وإنْ كانَ متجدداً زائلاً، إلاّ أنه شبيهٌ بما هو ثابتٌ لازمٌ، وهو: نجس في المَعنى[11].

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك : 221/5، وشرح الأشموني 548/4 .
(2) الرجز للعجاج كما في ديوانه : 15 . والخصائص : 263/2 ، واللسان (جبر) : 115/4 ، وشرح الأشموني : 548/4 .
(3) شرح الشافية للإستراباذي : 72/1، 160/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 221/5 ، وشرح الأشموني 548:/4 .
(4) جّذَع الشيْءَ يجْذّعه جذْعاً : عفسه ودلَكه ، وجذع الرجلَ : حبسه . اللسان (جذع) : 45/8 .
(5) صلَم الشيء صلْماً : قطعه من أصله . اللسان (صلم) :340/12 .
(6) ثَلم الإناءَ والسّيف ونحوه : كسر حرْفَه .اللسان (ثلم) : 28/12 .
(7) المنصف : 21/1 .
(8) في كتاب العين (باب الحاء والراء والباء معهما): (وقال نصْر بن سّيارأرحبكُم الدخول في طاعة الكِرْمانيّ، أي: أوسِعكُمْ، هذه كلمة شاذّة على فَعلَ مجاوِز،وفَعْلَ لا يجاوز أبدا وينظر: شرح الشافية للإستراباذي :75/1.
(9) مغني اللبيب : 674/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 221/5، وشرح الأشموني : 548/4 .
(10) توضيح المقاصد والمسالك : 222/5 ، وشرح الأشموني : 548/4 .
(11) المنصف : 21/1 ، وشرح الشافية للإستراباذي : 74/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 222/5 ، وشرح الأشموني : 548/4

فإن قلت : تمثيلُ الناظمِ بما ذكره قاصرٌ على[1] إيضـاح ما للأمثلة من تعدٍ ولُزومٍ؟

قلت : يمكن أخذُه إشارةً من تمثيله لـ(فَعِلَ) بالكَسْر بـ (عِلم) وهو متعـدٍ ومِنْ تمَثيله بـ(ذَهب) ، و(جاءَ) لـ(فَعلَ) بالفَتْح ، وهمَا لازمـان ، فيكـونُ أثبـت لأحدِهما ما للآخر في مقام الاختِصار، و يؤيد هذا أن الفعلَ المُتعدي مثل به لمَا هو الأغلـب عليه اللزوم ، وهو من باب (فَعِلَ) بالكَسْر، والفِعلُ اللازم مثل به لباب (فَعلَ) بـالفتح وتعديه كثيرٌ فافْهمْه .

وأما (فَعلَ) بالضم ، فشهرةُ لُزومِه اِقتضى الاقتصار على التمثيل .

وقولُه : (... وزِدْ نحْو ضُمْ) ،هو الوزنُ الرابع للثلاثي المجرد وهو المبـنـي لمَـا لمْ يسم فاعلُه ، وهو بناءٌ أصلي ، وهو مذهب ابن الطراوة والكُوفيين[2]، ونقلَه ابن مالـك في شرح الكافية[3]عن سيبويه[4] و المازني[5] ، وذَهب أكثر البصريين إلى أنها فرعٌ مغيرةٌ عـن صيغةِ الفَاعل ، وهذَا هو الذي اسْتظهره بعضهم من القَولين ، ونقلَه غير ابن مالـك عـن سيبويه ، وأدلتهم مذكورةٌ في غيره[6] ، وجلبها يخرج عن المَقصودِ .

[الفعلُ الرباعي المُجرد]

53 - ص: وليْس في الرباعي غيْر دحْرجا وبِنْيةُ المفْعول نحْو دحْرجا[7]

ش : ذكر الناظم في هذا البيت حكم الرباعي المجرد ، وأنه ليس له إلاّ بناءان :

-بنيةُ الفَاعل كما مثل به من لفظ (دحْرج) ، ويكون متعدياً كهـذا المثـال ، ولازماً نحو:(دربخ) بالدال المُهملة بمعنى ذلّ[8].

- وبنيةُ المبني لمَا لمْ يسم فاعلُه نحو: (دحْرِج الشيءُ) إذا دوره .

---

[1] ق : من .

[2] توضيح المقاصد والمسالك : 222/5 ، وشرح الأشموني: 549/4 ، وشرح التصريح : 357/2.

[3] شرح الكافية الشافية :2014/4 .

[4] في الكتاب 12/1: (فأما بناء ما مضى، فذَهب ، وسمِع ، ومكُثَ ، وحمِد ...). وينظر أيضاً 41/1-42-43.

[5] هو أبو عثمان بكر بن محمّد بن بقّية من أهل البصرة ، أحد الأئمة في النحو، من تصانيفه : كتاب التصريف، توفي سنة 249 هـ على الأشهر .يطبقات النحويين واللغويين : 87-93 ، و بغية الوعاة : 202-203 و الأعلام 69/2 .
وفي المنصف 17/1 : (فأقل الأصول في الأسماء عدداً الثلاثة ، نحو زيْدٍ ، وعمْرو ....والأفعال ، نحو : ضرب ، وعِلم ، وضرب ، وظرف) . وينظر ص : 23 .

[6] توضيح المقاصد والمسالك : 222/5 .

[7] ق : 35 ، م : 84أ ، الأرجوزة : 3أ .

[8] دربح الرجل : حنى ظهره ، ودربح : تذلل . والخاء أعْرف . اللسان (دربح) :434/2 .

وهذا الذي ذكره الناظم لا يأتِي على مذهب البصريين الذين يقُولون : إن صيغةَ الأمر أصلٌ بنفسِها[1]، وليستْ مقتطعةً من المُضارع كما هو مذهب الكُوفيين[2]، وإلاّ فعلَى مذهبِ البصريين يكونُ للرباعي المُجرد ثلاثةُ أبنيةٍ : بناءٌ للماضي المَبني للفَاعل ، وبناءٌ له مبني للمفعول، وبناءُ الأَمر مِنْه، وقد صرح بذلك بدر الدين ابن مالك[3] وغيره[4].

فإن قلت : لعل الناظم استغنى بذكْر المَاضي عن ذِكره[5] لجَريانه معه على طَريقةٍ واحدةٍ ؟

قلت : لوْ أراد هذا لمَا أقتصر على ذكْره ، دونَ أنْ يذكر صيغةَ المَبني للمفعول ولا يجاب بأن ذكرها[6] لِما فيها من الخِلاف ؛ لأنا نقولُ : الخلاف واقعٌ في صيغةِ الأَمر أيضاً ، فتأمله ، علَى أن ما ذكره من الحَصر في عبارِته كفيلٌ بعدمِ إرادِتهِ .

---

(1) شرح الكافية الشافية : 2014/4 .

(2) شرح الأشموني : 350/4 .

(3) محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك ، أبو عبد الله ، بدر الدين المعروف بابن الناظم من أهل دمشق ، من مؤلفاته النحوية : شرح ألفية ابن مالك ، شرح لامية الأفعال، شرح غريب تصريف ابن الحاجب وغير ذلك توفي سنة 686 هـ .بغية الوعاة:96-97 والأعلام :31/7 .

(4) شرح الكافية الشافية 2014/4-2015 ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : 339 ، توضيح المقاصد والمسالك :223/5 وشرح الأشموني : 550/4 .

(5) فعل الأمر .

(6) صيغة المبني للمفعول .

[الميـزان الصرفي]

54 - ص : فَصْلٌ وقَابِل الأصولَ بِالْفَا   بِالْعَيْنِ واللام توافِ[1]عُرْفا[2]

ش : الفصلُ لغةً هو[3]: القطع[4][35] ، وفي الاصطلاح قطع بحثٍ سابقٍ عن بحثٍ لاحقٍ ، وعبر الناظم به هنا دونَ أن يعبر بالقول كما فعلَ في تراجمـه ، اصطلاحاً منه أن ما كان من أصول المسائل يجعلُه ترجمةً ، فيعبر عنه بالقول ، وما كان من أبحاث البابِ يجعلُـه فصلاً ، ولا مشاحةَ في الاصْطلاح ، فتأملْه .

ولما كان غرض أهل التصريف معرفةَ المَوزونات ، وهي لا تكاد تَنْضبطُ جعلُوا لهـا مثالاً يعرف به حكمها[5] ، فهي أعلامٌ على ذلك؛ ولأن في الكلام ما حروفُه بعضها أصلي وبعضها زائدٌ، فلوْ أخذُوا في بيان كل مثال تصريحاً لطالَ الأمر فكرهوا ذلك ، وانتخبوا لـه هذا اللفظ[6] الدال على الأصول ، فيفهم منه الزائد في الكلمة[7].

فإن قلت: لمَ اختاروا هذا الأوزنَ المركبةَ من الفَاء والعَيْن والـلام ؟ قلـت: إنمـا وضعوه[8] لأنه أعم الأفعال معنى، قال الجَاربردي[7]: ويصح استعمالُهفي معنى كل فِعْـلٍ نحو: فَعلَ الضرْب ، وفَعلَ التصرف[9]، وقال تعـالى : [والذِين همْ لِلزكَاةِ فَـاعِلُونَ][10] أي : مزكون .

فقولُ الناظم : (الأصول)[11]، أي : أجعل الفاءَ لأول الأصول ، والعين لأصـلِي وسطِها ، واللام للأصلي في آخِرها[12].

وقولُه : (بالْعَيْن) هو علَى حذفِ العاطِف ، وتقديره : وبالْعَيْن .

---

(1) الأرجوزة : توافق.
(2) ق :35 ، م : 84أ ، الأرجوزة : 3ب .
(3) سقط (هو) من م .
(4) اللسان (فصل): 521/11 .
(5) يرجح أن يكون الخليل بن أحمد هو أول من ابتكر الميزان الصرفي فقد ذكر له بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العـربي132/2 كتاباً اسمه (جواب عن سؤال: لِم استعمل اللغويون مثال (فَعلَ). وقد سمى الصرفيون الميزان الصرفي في كتبهم: (باب المثال) أي: الوزن، فيقولون: ما مثال كذا ؟ أي ما وزن كذا؟. وفي الممتع : 308/1 سمي باب التمثيل .
(6) ق ، أ : هذه الألفاظ الدالة.
(7) في الممتع310/1 : (فإن قيل وما الفائدة من وزن الكلمة بالفعل ؟ فالجواب : أن المراد بذلك الإعلام بمعرفة الزائد من الأصلي على طريق الاختصار ، ألا ترى أنك إذا وزنت(أحمد) بـ(أفْعل) غَني ذلك عن قولك : الهمزة من (أحمد) زائدة ، وسائر حروفـه أصول ، وكان أخصر منه).
(8) والمقصود : لفظ (فَعلَ).
(7) هو أحمد بن الحسن فخر الدين المعروف بالجار بردي ، فقيه شافعي له شرح شافية ابن الحاجب ، وحاشية على الكشاف ، وشرح منهاج البيضاوي، توفى سنة 746هـ . بغية الوعاة :131 ، والأعلام :111/1 .
(9) في شرح الشافية للجاربردي 15/1 : (وفعل النصر) .
(10) المؤمنون ، الآية : 4.
(11) قال ابن جني في التصريف الملوكي ص5:(الأصل عبارة عند أهل هذه الصناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها، إلاّ أن يحذف شيء من الأصول تخفيفاً أو لعلة عارضة، فإنه لذلك في تقدير الثبات). ينظرشرح الكافية الشافية: 2029/4
(12) المنصف :11/1 . والممتع : 308/1 . وشرح الكافية الشافية :2029/4 .

وقولُه : (تواف ِ) مضارع (وافَى) بوزن : فَاعل ، تحركت اللام وانْفتح ما قبلَها فَقُلبت ألفاً ، وهو من المُوافَاةِ .

و(العرْف) بضم العين: ضد المُنكر، وكأنه يقولُ لك : إذا فعلت ما أمرتك به من مقابلةِ الأصول بالفَاءِ والعيْنِ واللامِ، تجدْ معروفًا غير منكرٍ.

55 - ص : وضاعِفِ اللامَ إذَا كَانَ علَى أَكْثَر منْ أَرْبعةٍ كَحسْبلاَ[1]

ش : أراد أن يبين بهذا البيت حكم الرباعي المجرد ؛ لأن ما تقدم له يفهم منه حكم ما إذا كانت الأصولُ ثلاثةً ، بمقدار الفَاء والعين واللام ، وكأن قائلاً يقولُ لـه : وما حكم ما إذا زادت الأصولُ على ثلاثةٍ ؟ فأوضح له حكمها بأن يكرر[2] اللام في مقابلـةِ ذلـك الحرف الذي بقي من الحُروف[3] ، ثم مثله بـ (حسْبلاَ) ، فإنك إذا وزنته فزنْه بقَولـك : (فَعْلَلاَ) ، فتقابل اللام الأخيرةَ بتكرير اللام التي جعلت للزنة ، فـإذا قلت في (حسْبلَ): (فَعْلَلَ) ، فاللام في(فَعْلَلَ) هي لام الزنة ؛ لأنـها لام الموزون؛ ولأن حروفَه هنا كلـها أصولٌ ، ولذا كانَ ينبغِي له أن يمثلَ بنحو:(جعْفَر) مما لا يتوهم فيه الزيادةُ ، إذ هو في مقام التعريف ، و(حسْبلَ)[4] من الألفاظ التي صيغتْ من المركبات لاختصار الحكاية ، نحـو: (بسْملَ) إذا قالَ :بِسْـمِ الله ، و(سبْحلَ)[5] إذا قالَ : سبْحان الله ، و (حسْبلَ)[6] إذا قالَ : حسْبِي الله ، فاعرفْه[7].

56- ص : فَإِنْ يكُنْ حذِف مِنْه حرْف فاحْذِفْ نظِيره فَذَاك عرِف[8]

ش:مراده – رحمه الله – أن الكلمةَ إذا حذِف منها بعض الأصول فإنك تزنها علـى لفظِها ، فتحذف الحرف الذي يقابل المحذوف ، فإن كان فاءاً حذفت الفاءَ التي تقابلُه ، وإن كان عينا حذفت العين التي تقابلُه ، وإن كان لاما حذفت [36] اللام الـذي يقابلـه[9] وسنبين أمثلته بعد .

---

[1] ق : 36 ، م : 84أ ، الأرجوزة : 3ب .
[2] ق ، م : بأنك تكرر.
[3] الممتع : 308/1 . وشرح الشافية للإستراباذي : 13/1 . وشرح التصريح : 358/1 .
[4] ق ، م : هذا هو.
[5] م : سحبل .
[6] ق ، م : وهذا حسبل .
[7] يقال : بسملَ وهللَ وحمْدلَ وسبْحلَ وحوْلق إذا قالَ بسْم الله ولاَ إله إلا الله وسبحانَ الله والحمد لله ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله . ينظر : أسرار العربية 192/1 .
[8] ق : 36 ، م : 84ب ، الأرجوزة : 3ب . وفيها : وإنْ يكُنْ .
[9] شرح الشافية للإستراباذي :31/1.

فقولُه : (فَذَاك عرْف) ، أي : المتعارف بين أهل الفن والمصطلح عندهم وهذا الذي ذكره ما لمْ تردْ بيانَ الأصل ، [فإن أردت بيانَ الأصل][1]، فإنك تقولُ فيه أصلُه كذَا ، فتزنه على أصلِهِ[2].

تنبيه : إذا كانَ في الكلمة قَلْبٌ بأن قُدم بعض حروفها الأصول على بعض فإنك تقلب الزنةَ أيضاً كما هي في المَوزون ، فتقُول في: (ءَادر) مقلوب (أَدْؤر) : (أَعْفُل) ، وأصلُه : (أَفْعل) ، فَقدمت العين على الفاء فصار: (ءَادر) فوزن بيئتِهِ الحَاصلةِ ، وهذا لَما كان الغرض من الوزن التنبيه على الأصول والزوائد على ترتيبِها ، قلبت الزنةَ وحذفت منها ما يقابلُ الموزونَ ، وبينت الزائد في الموزون[3].

فإن قلت : ما ذكره التصريفيون في مقابلةِ الأصول بالفَاء ، والعين ، واللام لمعرفةِ الزائدِ من الأصلي ، يلزم منه الدور، وذلك لأن مقابلَتها بتلك الأحرف فرع العلمِ بأصالِتها ، وأصالُتها لا تعرف ما لم توزن بتلك الأحرف ؟

قلت : مقابلةُ الأصول بالفَاء ، والعين ، واللام ، موقوفةٌ على معرفةِ الأصول لا محالةَ ، وأما معرفةُ كونِها أصولاً من غيره ، فلا تتوقف على الزنة بما ذُكر، وإنما تتوقف على معرفة الأصلي من الزائدِ بطريق من الطرق التي ذكروها مما يأتي ، إن شاء الله ، التنبيه عليه في معرفةِ أدلة الزيادة ، كما تقولُ : الحرف الأصلي ما ثبت في تصاريف الكلمة لفظاً ، كبقاءِ حروف (رجل) ، و(فِلْس) في كل متصرفاتهما[4] ، أوتقديراً كعْين (قُلْت) ، و(بِعْت)[5]، والزائد ما سقطَ في بعضها كواو (قُعود) ، فإنه فُقِد في (قَعد) ونحوه .

والطريق أنْ يقال: إذا وزِن لفظٌ فما كان في مقابلةِ الفَاءِ والعين واللام ، فهو أصلي ، وما ليس كذلك فزائدٌ ، وما زاد من الأصول على الثلاثة يعبر عنه بلام ثَانيةٍ وثالثةٍ كزنة : (جعْفَر) ، و(جحْمرِش)[6].

---

(1) زيادة يقتضيها السياق.
(2) فوزن (قاضٍ): (فَاعٍ)، فإن أردت بيانَ أصله ، قلت : أصل (قاض) : (فَاعِل) .
(3) في شرح التصريح 358/2: (وفائدة الوزن بيان أحوال أبنية الكلم في ثمانية أمور: الحركات ، والسكنات ، والأصول ، والزوائد ، والتقديم ، والتأخير، والحذف ، وعدمه) .
(4) ق ، م : متصرفاته .
(5) وأجاز عبد القاهر الجرجاني أن يقال في (قَالَ) أنه على وزن: (فال) ، وتبعه بعض الباحثين المعاصرين في ذلك ، ومنهم د/عبد الصبور شاهين في كتابه المنهج الصوتي ص: 48 . ينظر: شرح الشافية للإستراباذي : 18/1 .
(6) الممتع : 308/1 ، وشرح الشافية للجاربردي :16/1 .

57 - ص: وانْطِقْ بِزائِدٍ على حِيالِهِ   ولا تغيّره لَدى أمْثالِهِ

58 – ص : إلا إذَا كان بِضعْفِ أَصْلِ   فحكْمه في الوزْنِ حكْم الأَصْلِ[1]

ش : الزائد قسمان[2]:

- قسمٌ : يكونُ بتكرير أصل للإلحَاق أو غيره ، فلا يختص بأحرف الزيادة وهو إما تكرير عْين نحو: (قَطع) بالتشديد في العين، أو لام[3] نحو: (جلْبب) ، أو فاء وعين مع مباينة اللام نحو: ((مْرمرِيس)من أسماء الداهية[4] ، وهو قليل[5] أوعين ولام مع مبانية الفاء[6] ، نحو: (صمحْمح) وهو الشديد[7].

- والقسم الآخر: ألا يكونَ تكرار أصل للإلحاق أو غيره ، فلا يكون إلا أحد الحروفِ العشرة التي يأتي ذكرها .

وذكر الناظم أن الزائد الذي لا يكون تضعيف أصلٍ، ينطق به بلفظِه من غير تغيير له ، فتقولُ في وزن (ضارِب): (فَاعِل) ، فتنطق بالألف كما هي، وكذا في نحو: (قُعود) مصدر(قَعد) : (فُعول) ، فتنطق بالواو كما هي ، وهذا معنى قوله : (وانْطِقْ بِزائِدٍ علَى حِيالِه) ، أيْ : بلفظه ، مأخوذٌ من (الحْيل) وهو القوة[8] ؛ لأن الشيءَ إذا كانَ على هضيئتِهِ من غَير تغيير له ،كانَ في قوته، ومنه الحَديثُ: ((اللهم يا ذَا الْحيْلِ الشدِيدِ))[9] [37] أيْ: القوة ، ويحتملُ أنْ يريد بـ(الحِيال) : الجهةَ ، فيكونُ أشار به إلى أن ينطق به على جهتِهِ ، أي من الزيادة لا الأصالة ومنْ هذا حديثُ : ((فَصلى كُل مِنا علَى حِيالِهِ))[10] ، أي تلقَاء وجهِه، والمعنى في ذلك متقَاربٌ ، والأمر في ذلك قريبٌ .

وقولُه : (ولا تغيرْه لَدى أمْثَالِهْ) ، أيْ : أن الزائد لا تحوله من حالِهِ ، ولا تخرجْه عن لفظِه ، إلا إذا كان ضعف الأصل ، فانطقْ به كما تنطق بذلك الأصل فإنْ كان فاءً نطقت به فاءً كما تقدم من مثال : (مْرمِريس) ، وإن كان عيناً فانطقْ به عيناً كما تقدم من مثال (قَطع) ، وإن كان لاما فانطقْ به لاما كما تقدم من مثال (جلْبب).

---

(1) ق : 37 ، م : 84ب ، الأرجوزة : 3ب .
(2) شرح الشافية للإستراباذي :13/1-14.وشرح التصريح : 359/2.
(3) م : لا .
(4) وكذلك الأرض التى لاتنبت . اللسان (مرس) : 217/6 .
(5) في الممتع : 300/1 : (وذلك قليل جدا لا يحفظ منه إلاّ مرْمرِيس، ومرْمريت بمعناه). وينظر:المنصف :12/1-13-48.
(6) خ: اللام.
(7) اللسان (صمح) :519/2 .
(8) اللسان (حيل) : 196/11 .
(9) في سنن الترمذي ، الحديث رقم : 3341 (اللهم ذّا الحْبل ...).
(10) المصدر السابق ، الحديث رقم : 315 ، 2882 (فصلى كل رّجل...) .

وقولُـه: (...لَدى أَمْثَالِه) ، أيْ :عند أمثَاله[1]، ومعناه : تخص بالتغيير على أمثالِه من الحُروف الزوائد التي ينطق بها على لفظها .

و(الباءُ) في قوله : (بضَعْفِ أصْل) [2] تحتملُ السببيةَ أيْ : إلا بسبب تضعيف الأصل ، وتحتملُ الظرفية أي في تضعيفِ الأصْل .

تنبيهـات :

- الأول : ما ذكره من أن الزائد إذا كانَ تكريراً يقابل به الأصل هو الصحيح وبه قالَ الأكثر ون[3] . وذهب بعضهم إلى أن الزائد يقابل بلفظه مطلقًا ، ولو كان تكريـراً ، فتقولُ : في وزْن : (جلْبب) : (فعلب)[4].

- الثاني : كلام الناظم مخصوصٌ في الزائد بما أبدلَ من تاء الافتعال، فإنه يعبر عنـه بلفظِه كـ(اصْطِبار) ، فإن أصلَه: (اصْتِبار) بالتاء ، فأبدلت طاء على ما يأتي-إن شاء الله- بيانه ، فإذا وزْنت قَاتِ بها على الأصْل ولا تنطقْ بلفظِ البـدل ، وإنْ كانَ زائداً[5] .

- الثالث :في تمثيل البدل في نحو(كِساء) قولان: فمْنهم من يقابلُه بلفْظِه ، ومنهم من يقابلُه بأصْلِه ، فيقولُون فيه: (فِعاء) بالهمزة ، و(فِعال) باللام على القولَين[6] ، وظـاهر كلام الناظم هنا زنته بأصلِه ؛ لأنه حكَم بأن الذي ينطق به على حِيالِه هو الزائد ، ففُهم منه أن ما ليس بزائد لا يتعين فيه هذا الحكم . فتأمله بتمهل لا عن طيشٍ . ويؤيد هذا قوةُ كلامِـهِ أولَ الفَصل حيثُ قالَ :

فَصْلٌ وقَابِل الأُصولَ بِالْفَاء... الخ[7] .

فعم الحكم في الأصلي ، سواءٌ كانَ مبدلاً أم لاَ .

---

(1) أي عند أوزانه.

(2) ق ، م : الأصل .

(3) شرح الشافية للإستراباذي : 13/1-14 . توضيح المقاصد والمسالك :240/5.

(4) في التصريح 358/2 : (وما ذكره الموضح في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه ، وما ذكره في غيره اختلف فيـه علـى مـذهبين، أحدهما : ما ذكر ، وهو قول البصريين بناء على أن الجميع أصول، وهو الصحيح. والثاني : أن ما زاد على الثلاثـة زائـدٌ ، قالـه الكوفيون بناءً على قولهم أن منتهى الأصول ثلاثةٌ كما تقدم عنهم ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب :
-أحدها : أنه لا يوزن لأنه لا يدرى كيفية وزنه .
-والثاني: أنه يوزن ويقابل آخره بلفظه.
-والثالث : أنه يوزن ويقابل الذي قبل آخره بلفظه ، وهو مبني على أن الزائد هو الآخر وما قبله، فالفراء على الأول ، والكسائي على الثاني، فهل (جعْفَر) : (فَعْلَل كما يقول البصريون ، أو(فَعْلَر) بزيادة الراء ، أو (فَعْفَل) بزيادة الفاء ، أو لا يدرى ما هو، أقوال أربعة) . وينظر الممتع: 309/1-310 . وشرح الكافية الشافية : 2030/4-2031 .

(5) شرح الشافية : 18/1 .

(6) توضيح المقاصد والمسالك :240/5.

(7) ص : 143 .

فإن قلتَ :هلا ذكرتَ هذا التنبيهَ هناك ؟

قلت : أخرْته تدريباً للمتعلم ، وتدريباً للطالب، وتنبيهاًله على كيفية أخذ الأحكام الغامضةِ من الألفَاظ التي هي غير واضحة في تأديـة المُرادِ .

59- ص: فَقُلْ إذَنْ فِي وزْن عمْرو: فَعْل كَذَاكَ فِي مِثَال عِدْل : فِعْل

60- وفِي مِثَال جعْفَرٍ قُـلْ : فَعْلـل كَذَاكَ فِي سفَـرْجل فَعلل

61 - وفِي يدٍ : فَع وفِي سه : فلْ [1] ....

ش : هذه أمثلةُ ما ذكر الناظم الحكم فيه .

فـ(عمْرو) مثالٌ لـ(فَعْـل) بفتْح الفَاءِ وسكُون العيْن ، ومثلُـه مـن أسمـاء الأجناس: (ضرْب) ، و(قتْل) .

و(عِدْل)[2] مثال لـ(فِعْـل) بكَسْر الفَاء وسكُون العين ، ومثلُه (عِكْمٌ) زنـةٌ ومعنى[3]، و(عِـذْق)[4] وهو الكِباسة[5] .

ومثل للرباعي بـ(جعْفَر) ووزنه : (فَعْـلَل) ، و[للخماسي][6] بـ(فَعـلل) بتضعيف اللام الأول ، ومثله بـ(سفَرْجل) ، و(يدٌ) مثالٌ : لمَا حذف منـه حـرفٌ أصلي ، وأصلُه (يدْي)[7]، ووزنه : (فَعٌ) بحذف لامِه ، و(سهْ) لمـا حـذفت عينـه وأصلُه: (سته)[8] [38] ، ووزنه (فَلْ) ، ولمْ يمثل لمَا حـُذفت فاؤه ، ومثاله: (عِدة) و(زِنة) ، و(رقَة) ، فأصلُها : (وعْد) ، و(وزْنٌ) ، و(وِرقٌ)[9]، فحذفـتْ فاءَاتهـا وعوض عنها هاءُ التأنيث .

وما ذكره الناظم من أن وزنَ (سفَرْجل): (فَعلل) ، و(جعْفَر): (فَعْلَل) يعبر عن الرابع والخَامس باللام ، هو مذهب البصريين وهو المعتمد عليه ، وللكُوفيين في ذلـك خلاف واضطرابٌ اعرفه من محله[10].

---

(1) ق : 38 ، م : 83ب ، الأرجوزة : 3ب .

(2) العِدْل : نصف الحمل يكون على أحد جنبي البعير . اللسان (عدل) : 432/11 .

(3) اللسان (عكم) : 415/12 .

(4) ق ، م : غذْق .

(5) العِذْق بالكسر: العرجون بما فيه من الشماريخ ، اللسان (عذق) : 239/10 . و(الكِباسة) بالكسر : العِذق التامّ بـشماريخه وبسْره . اللسان (كبس) : 191/6 .

(6) زيادة يقتضيها السياق .

(7) ينظر ص: 115 ، الهامش : 4 .

(8) وفيه ثلاث لغات: (أست) ، (وست) ، و(سه) ، وأصلها : ستْه ، بدليل تصغيره على: (ستْيه) ، وجمعه عل: (أستاه). فالذي قال: (أست) ، و(ست) ، حذف اللام وهو الهاء ، والذي قال : (سه) ، حذف عين الفعل وهو التاء . ينظرالكتـاب : 450/3-451 وسر صناعة الإعراب: 170/1 ، وشرح المفصل : 4/6-5 .

(9) الورق ، والوِرْق ، والورْق ، والرقَةُ : الدراهم ، وقيل : الفضة . اللسان (ورق) :375/10 .

(10) ينظر على سبيل المثال شرح التصريح : 358/2 .

61 - ص :..................   وإنْ وزنْت جوْهرا فقُلْ: فَوْعَــل

62 -   واجْعلْ مِثَالَ جَعْفَـرٍ لمهْددِ   فِي اللفْظِ لاَ التقْدِيرِ وابْحثْ تهْتدِ[1]

ش: تكلم الناظم على وزن ما فيه زيادةٌ للإلحاق من الرباعي ، وذكر له مثالين، مثالٌ لِما حرف إلحَاقِهِ من حروف الزيادة ، ومثالٌ لما حـرف إلحَاقه من غيرها ، فمثل لـلأول بـ(جوْهر) ، ونحوه : (كوْثر) ، و(حوْقل) ، ومثل للثاني بـ(مهْدد)[2]، ونحـوه : (قرْدد)[3] ، و(جلْبب) .

وأشار بقوله: (في اللفظ لا التقْدير) إلى أنهما مشتركان في لفظ الزنة ، فكلٌ منهما يوزن بـ(فـعْلَلَ)، والتقدير مختلفٌ ؛ لأن (جعْفَرا) حروفُه كلها أُصـولٌ ، و(مهْدد) أحد المضعفين زائدٌ للإلحاق .

وقولُـه: (... وابْحـثْ تـهْتدِ) إشارةٌ إلى ما وقع في نحـو (مهْـدد) مـن الاحتمال ؛ لأن (مهْددا) فيه حرفٌ[4] يصلح للزيادة ، وهو الميم ؛ لأنه من حروف الزيادة ، وفي لفظِه حرفٌ آخر يصلح للتكرير، فوزنه على الأول: (مفْعل) ، ووزنه على الثّـاني: (فعْلَل)، لكنْ يتعين الثاني؛ لأنه لوْ كانَ (مفْعلاً) للزم إدغامه، فكانَ يجيءُ على:(مهد)[5] فلما جاء مفكوكاً تبين واتضح أنه مما وزنه (فعْلَلَ) كـ(جلْبب) ، و(قرْدد) مما يـتعين فيه ذلك ولهذا قال : (...وابْحثْ تهْتدِ)، أيْ: اطلبْ معرفته تهتدِي إليها ، ففيه الحـث على التعلم وطَلبِه ؛ لأنه المرْآةُ التي توضح لك ما خفِي ، والطريق التي تِبين لك المعالمَ الـتي تزيلُ عنك ظمأَ الجَهل وغمته .

---

[1] **ق : 39 ، م : 83ب ،الأرجوزة : 3ب . وفيها : قُلْ .**
[2] **اسم امرأة . اللسان (مهد) :411/3 . .**
[3] **القردد : ما ارتفع من الأرض . اللسان (قرد): 351/3 .**
[4] **ق ، م : فيه لفظ .**
[5] **مثل مقَر ، ومقَر ، ومرد . ينظر الكتاب :309/4 . والممتع : 252/1 .**

[أدلّة الزيـادة]

63 - ص : فَصْلٌ وخـذْ أَدِلةَ الزيادهْ فَسِتتةٌ تلْفي بِلاَ زِيـادهْ[1]

ش: هذا الفصلُ كالمُسببِ عما قبلَه، وهومن لواحِقِه، ولذا عقـده فـصـلاً؛ لأن الذي قبله ذكر فيه حكم المزيد، فتوقف على معرفته، فبين ما يعرف به الزائد مـن غـيره وذكر[2] أن أدلةَ الزيادة ستةٌ من غير زيادة عليها، وهو مخالفٌ لما ذكره غيره من أن أدلتهـا تسعةٌ كابن عصفور وغيره[3]، أوْ عشرةٌ[4]، وسيأتي الكلام علـى ما وقع له من مخالفة من تقدم في ذلك ، وفي الاصطلاح إنْ شاءَ الله ، ولمْ يتعرض الناظم لفائد ا[5] ، [وهي]:

-أولُها : الإلحاق كما تقدم تمثيلُه.

-الثاني: بيانُ معنى كَحروفِ المضارعة .

-الثالثُ: المد ، كـ (كِتاب) .

-الرابع: التوصلُ إلى الابتداء بالساكن ، نحو: همز الوصل[6].

-الخامس: التعويض، كتاء (زنادِقَة) ، فالهاءُ عوضٌ من الياء الواقعة في (زنادِ يق).

- السادس: التكثير[7]، نحو: (قَبْعَثَرى)[8] .

64- ص: أَولُهَـا دَلِيلُ الاشْتِقَـاق وَهُوَ أَقْوَاهَا لَدَى الحُذاق

65 - كحسْنٍ إذْ دل علَى الإِحْسان بِأنه زِيـدَ بِهِ حرْفَان[9]

---

(1) ق : 39 ، م : 83ب ، الأرجوزة : 3ب .

(2) كُرر (وذكر أن أدلة ..... كابن عصفور وغيره) في أ .

(3) في الممتع 39/1-40 : (أما الأدلة التي يعرف ا الزائد من الأصلي ، فهي : الاشتقاق ، والتصريف ، والكثرة ، واللـزوم ، ولزوم حرف الزيادة البناء ، وكون الزيادة لمعنى ، والنظير ، والخروج عن النظير ، والدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير).

(4) شرح الأشموني : 558/4 .

(5) ينظر الممتع : 204/1-206 ، توضيح المقاصد والمسالك : 235/5 .

(6) ونحو الهاء المزيدة فيما كان من الأفعال على حرف واحد في الوقف ، نحو : (فِهْ) و (عِهْ) فإنه لا يمكن النطق بحرف واحد إذْ لا أقل من حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه. ينظر الممتع : 205/1.

(7) وكميـم : (ستْهم) ، و(زرْقُم) ، و(أبنم) ، زيدت لتفخيم المعنى وتكثـيره

(8) القبعثرى : الجمل الضخم . اللسان (قبعثرى) : 70/5 .

وأضاف ابن عصفور فائدة أخرى،هي:(بيان الحركة)، كقوله تعالى:(سلْطَانِيهْ).الآية:29 ، سورة الحاقة.

(9) ق : 39 ، م : 82أ ، الأرجوزة : 3ب .

ش : هذا أولُ الأدلةِ ، وقدمه لقوته عند أهل التصريف[1][39] ، وهو: الاستدلالُ بسقوطِ الحرفِ من الأصل[2] ، كسقوط ألف (ضارِبٍ) من أصله الذي هو المصدر، وهو: (الضرْب)، فإنه يستدل به على زيادة حرف الألف، بكونِهِ غير موجودٍ في لفظ (ضرْب) ومثله الناظم بـ(حسْن) مع (إحْسان) ، فإن (إحْسان) ، الهمزةُ والألف فيه زائدتان ، والدليلُ على ذلك عدم وجودِهما في أصلِه الذي هو (حسْن)، إذْ مصدر الثلاثي المجرد هو أصلٌ لغيره[3]. وهذا معنى قوله : (بأنه زيد بِهِ حرْفَان) ، يعني بهما الهمزةَ والألف.

فإن قلت : ذكر الناظم الاشتقاق ، ولم يبينْ حقيقته حتى يعلم ما هو.

قلت : الاشتقاق ضربان : أكبرٌ، وأصغرٌ[4].

-والأكبر: عقد تراكيبِ الكلمة كيفما كانتْ على معنى واحدٍ[5]، كعقدِ تراكيبِ : (ق و ل) على معنى السرعة والخفة ، وعقدِ (ك ل م) على معنى الشدة[6] وذكره هنا يوجب السآمةَ ، مع أنه غير متفق على اعتبارِهِ .

-والأصغر، هو المعتبر في التصريف ، وهو: إنشاءُ مركب من مادةٍ يدل عليها وعلى معناها، كـ(احمر)، و(الحُمْرة)، فإن (احمر) أنشأته من مادة : (ح م ر) ويدل على (الحُمْرة) وعلى معناها ، وهو الذات القائمةُ بها تلك الحُمرة ، وتقرير أبي حيان لهذَا الحد على خلافِ ما قررناه ، ونحن نذكره ، وإليك النظر أيها الناظر :

قالَ أبو حيان : هو إنشاءُ مركب من مادةٍ يتناول : (احْمر) ، و(يضْرِب) و(رجالٌ) ؛ لأنه مصوغٌ من المُفرد ، وقالَ بالنسبة إلى (قَوْل) : وقولُنا يدل عليها يخرج الجمع ، فإنه لا يدل على المفردِ ، وإنما هو مصوغٌ للجمع وعلى معناه به (قَالَ) : فإن مدلولَه ومدلولَ (قَوْل) واحدٌ ، وليس لـ(قَالَ) مدلولان بخِلاف (أَحْمر)، و(يضْرِب) فإن (أَحْمر) يدل على (الحُمْرة) وعلى الذات المتصفَة بالحُمْرةِ ، و(يضْرِب) يدل على (الضرْبِ) وعلى زمان ذلك الضرْب اهـ[7] .

إلا أن عنده في النسخة : (معناه)[8] ، بضمير التذكير ، وما قررناه بضمير المؤنث والأمر قريبٌ ، فتأملْه ، واكْتفَى الناظم بالمثال عن ذكر الحَقيقة في مقام الاختصار.

---

(1) الممتع :52/1 .
(2) الهمع : 234/6 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 235/5 ، وشرح الأشموني : 558/4
(3) على رأي البصريين . ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : 235/1 ، و مسائل خلافية في النحو : 73 .
(4) الخصائص : 133/2 ، والممتع :40/1 .
(5) في الممتع 40/1 : (فالاشتقاق الأكبر هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد) ، وينظر الخصائص: 134/2 .
(6) قال به ابن جني . ينظر الخصائص:5/1-17، والممتع :40/1-41.
(7) ارتشاف الضرب : 13-14 .
(8) من قوله : مصوغ للجمع وعلى معناه .

66- ص: والثانِي مِنْهَا أيضاً التصَرفُ   كمِثل مَا فِي تَتْفُل تَصَرفُوا

67 -   إِذْ جاءَ فِيهِ تُتْفُل بالضمِ   وتَفْعُل يوجد في ذَ العِلْمِ

68-   لكن أبانَ فَتْحه في تَتْفُلِ   زِيادةَ التاء لعَدْمِ تَفْعُلِ[1]

ش: هذا دليلٌ ثانٍ ذكره الناظم من أدلةِ الاشتقاق ، وسماه : دليلَ التصرفِ وقرره بمسألة : (تُتْفُل) بفتح التاء ، وهو: ولد الثعلب[2] ، فإن العرب تصرفتْ في هذه اللفظة ، فذكروها بالضم في تائِها ، كما ذكروه بالفتح فيها ، وهي بالضم موجودٌ نظيرها في كلامهم نحو: (بُرْثُن) ، وبالفتح لا يوجد لها نظير في كلا مهم ، إذْ لم يكن في كلامِهم (فَعْلُل) بفتح الفاء وضم اللام[3] ، فحكمنا على (تَتْفُل) -بالفتح- بزيادة التاء ؛ لأنه يوقع في عدم النظير إذا قلنا بأصالتها ، وهذا معنى قوله : (لَكِنْ أبانَ فَتْحه فِي تَتفل) ، أيْ : فتح حرف التاء فـ(فَتْح) في كلامه[40] فاعلُ (أبانَ) ، و(زيادةَ التاءِ) مفعولٌ.

وقوله : (لعدم فَعْلُل) ، أيْ : بفَتْح الفَاء وضم اللام كما سبق .

وهذا الذي ذكره الناظم- دليلَ التصْريف – هو عند من تقدم يسميه دليلَ عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكَلمة [4] ، وهذه التسمية أدق وأوْلَى ؛ لأن الموجب للزيادة هو: عدم النظير بتقدير الأصالة ، واعتباره في التسمية أولى من غيره ، كما ذكر من التصريف ؛ لعمومه في معناه ، وما ذكره من دليل التصْريف هو عندهم المسمى بشبه الاشتقَاق ، وهو الاستدْلالُ بالفَرع على الأصل[5] ،هذا هو الفَارق بين دليل الاشتقَاق وشبهه المسمى بالتصريف ، كالاستدلال على زيادة ألف (كتاب) بسقوطه من لَفظ (كُتب) ، و(كُتبٌ) : جمْعٌ ، وهو فرعٌ من مفرده الذي هو(كِتاب) وبهذا تعلم أن الناظم خالف منْ تقدمه في الاصطلاح ، وقد وعدنا التنبيه عليه ، فإنه سمي دليلَ التصريف دليلَ مخَالفةِ النظير ، فقد اصطلح على أنْ خالف في التسميتين لكل واحد من الدليلين .

فإن قلت : قد ظهر ما ذكرته من المخالفةِ ، ففي أي دليل يدخلُ هذا الدليلُ ؟ قلت: يدخلُ له في دليل الاشتقاق ؛ لأن الاشتقاق وشبهه من وادٍ واحدٍ ، ويدل على هذا تعليلُه في قوله :

...إذْ يدل على الإحْسان   فَإنه زِيد فِيهِ حرْفَان

---

(1) ق : 40ا ، م : 82ب ، لأرجوزة : 3ب . وفيها : والثانِي أيضاً منْهما التصرف .
(2) وقيل : الثعلب . اللسان (تفل) : 77/11 .
(3) الممتع : 57/1 .
(4) توضيح المقاصد والمسالك : 237/5 ، وشرح الأشمونى : 558/4-559 .
(5) الممتع : 52/1 ، توضيح المقاصد والمسالك : 236/5 ، والهمع :234/6 .

لأنه قامَ مقامَ دلالةِ الشيء بوقوع الزّيادة ، وهذا شاملٌ لدلالة الأصل علـى الفَرع ودلالةُ الفرع على الأصل ، فافْهمهُ .

ويدخلُ في دليل الاشتقاق دليلُ السقوط من نظير[1] ، كسقوط ياء (أَيْطَـل) من (إِطِل) ، و(الأَيطَلُ) : الخاصرة[2] .

تنبيـه : لم يتعرض الناظم لبيان شرط اعتبار الاستِدلال بسقوط الحَرف[3] ، وشرطُه أنْ يكونَ سقوطُه لغير علة ، وأما ما كان سقوطُه لعلةٍ ، فلا يدل على زيادته سقوطُه ، ألاَ ترى أن (واو) (وعد) سقطَ في (عِدة) ، ولا يدل سقوطُـه على أن ذلك الواو زائـدةٌ بل هو أصلِي ، وهو فَاءُ الكلمة ، وإنمَا سقطَ لعلة معروفةٍ عندهم ، وسيأتي بيانها .

69 - ص : الثالِثُ الكَثْرةُ مِثْلُ أَيْـدَعِ إذْ جائِزٌ لِمدعِي أنْ يدعِـي

70 - بأنه كَصْيرفٍ وجَيْـئَـلِ لاَ أَنـَّه كَأَغْـيدٍ وأَحْـوَل

71 - لَكِنْ يجاب أن باب أَفْعل أكْثَـرمِنْ كَلاَمِهِمْ منْ فَيْعل[4]

ش :هذا الدليلُ سماه دليلَ الكَثْرة ، ونحوه لابن عصفُور في مقربه[5]، وسماه غـيره بدليل كون الحَرف مع عدم الاشتقاق في موضع تكثُر[6] فيه زيادته مع الاشتقاق والأمر في التسمية قريبٌ .

و حاصلُه : أن يكونَ الحرف في موضع ما قد كثُر وجوده زائداً فيما عـرف لـه اشتقَاقٌ ، أو تصريفٌ ، ويقل وجوده أصلياً فيه ، فينبغي أن يجعلَ زائداً إذا وقَع فـي ذلك المَوضع فيما لا يعرف له اشتقَاقٌ ولا تصريفٌ، حملاً على الأكثر ، نحو: الهمزة إذا وقعـتْ أولاً وبعدها ثلاثةُ أحرف ، فإنها زائدة فيما عرف له اشتقاق، نحو: (أَحْمر) و(أَصْـفَر) ، إلا ألفاظاً يسيرةً منها (أَرْطَى) [7] في لغة[41] منْ يقول: (أَدِيمٌ مأْروطٌ) فيثبـت الهمـزةَ، و(أَرْطَى) :شجرٌ يد بغ به[8].

(1) في شرح الأشموني : 558/4 (دليل السقوط من نظير) هو واحد من عشرة أدلة .
(2) اللسان (اطل) : 18/11 .
(3) شرح الأشموني : 558/4 .
(4) ق : 41 ، م : 82ب-83أ ، الأرجوزة : 3ب .
(5) المقرب : 501-502. والممتع:54/1.
(6) توضيح المقاصد والمسالك : 236/5 ، وشرح الأشموني : 558/4 .
(7) ومنها : (أَيطَل) ، و(أَيصر) ، و(أَوْلق) ، وإمعة) . ينظر الممتع: 55/1 ، 232/1 وما بعدها.
(8) اللسان (أرط) : 254/7 ، و (رطا) : 325/14

فإذا جاءتِ الهمزةُ فيما لا اشتقاق له ولا تصريف ، نحو: (أَفْكَل) وهو الرعـدة[1] جعلتْ زائدةً حملاً على الأكثر[2].

وقـولُ الناظم نحو: (أَيدع) ، هو مثالٌ لِما يحكم فيه بزيادة الهمزة لكثرةِ أمثالِهـا في نحوه[3]. و(الأَيدع) هو: دم الأخوين ، وفسره بعضهم بالزعفران[4] .

وقولُـه : (إِذْ جائز...الخ) ، هذا ذَكره الناظم إيراداً على من ادعى زيادتها وهو شُبهة من قال بأصالتها ، وذلك أنْ يقولَ : ما المانع أنْ يكونَ (أَيدع) وزنه (فَيْعل) والياءُ فيه زائدةٌ ، والهمزةُ أصليةٌ ؟ لأن هذه الكلمة وقَع فيها حرفان أَصْليان وهما : الدالُ والعين ، وفيها حرفان من حروف الزيادة ، وهما الهمزةُ والياءُ ، فإنْ جعلت الهمـزةُ أصليةً واليـاءُ زائدةٌ ، كان له نظيرٌ ، وهو: (صَيْرف) في أن وزن كل واحد منهما: (فَيْعـل) ، وإنْ جعلتِ الهمزةُ زائدةً والياءُ أَصْليةً ، كان لـه نظير وهو(أَغْيَـد) ، و(أَحْـ ـول) في أن وزنما : (أَفْعـل)[5] ، و(الأَغْيَـد) المائلُ العنق في نِعمةٍ[6].

وأجاب المانعون لأصالتها - أعني الهمزةَ -بأن الاستقـراء والتتبع دلا على أن وزنَ (أَفْعل) أكثَر من وزْن : (فَيْعل) ، فالحملُ على الأكْثر أولى[7] .

تنبيـه :هذا المثالُ الذي[8] ذكره الناظم ، هوما تقدمتْ فيه الهمزةُ على ثلاثة أحرف أحدها محتملٌ للزيادة ، ويدخلُ فيه : ما تقدمتْ الهمـزةُ فيه أكثر من حرفين كلها متحقق الأصالةِ ، كالمثال الأول من نحو: (أَحْمـر) ، و(أَفْكَل) ، ويدخلُ في هـذا الدليل الذي ذكره الناظم من أدلة الزيادة التي ذكرها غيره ، دليلُ كون الحَرف مع عدم الاشـتقَاق في موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقَاق بالأَحْروية ، وذلك أنه إذا حكم بزيادته لأجل الكَثرة ، فأَحْرى أنْ يحكم بزيادته لأجل اللزوم ، ومثالُه النون التي إذَا وقعتْ ثالثةً ساكنةً غير مدغمةٍ وبعدها حرفَان ، نحو: (عَبَنْقَس)[9] وهو السيئ الخلق[10] فإن النونَ فيه محكومٌ بزيادتـها ، مع أنه لا يعرف له اشتقاقٌ ؛ لأن نونه في موضع لا تكونُ فيه مع الاشتقاق إلا زائـدةً[11]

---

(1) اللسان (فكل) :529/11 .
(2) الممتع : 55/1 ، 232 .
(3) الممتع : 233/1 .
(4) اللسان (يدع) . 412/8 .
(5) الكتاب : 245/4 ، 307 .
(6) اللسان (غيد) : 327/3 .
(7) المنصف : 100/1 .
(8) سقط (الذي) من ق .
(9) ق : عَقَنْقَس .
(10) وقيل الناعم الطويل من الرجال . اللسان (عبقس) : 130/6 .
(11) الممتع : 263/1 .

كنون (جحْنَل) من الجَحْفَلِة ، وهي لِذِي الحَافِر كشفَةِ الإنـسان ، و(الْجحْنَفَـلُ) : العظيم الشفَة[1] .

وسكن الناظم ياء (يدعِي) ضرورةً ، وإلا فهو منقوص على حد قوله :

ما أقْدر الله أنْ يدْنى علَى شحطٍ   منْ داره الْحزْنُ مِمنْ داره صولُ[2]

وكذلك صرف (أفعـل)مع ما فيه من العلمية ووزن الِفعل ، فإنه ضرورةٌ ووقع في كلاَمِه من عيوبِ القَوافي سوءُ التضمين ، وهو عندهم أن تكونَ القافيـةُ تتضمن ما بعدها بحيثُ لا يتم [المعنى] إلابه[3] ، كقول المتنبي:

ولم يعْظُمْ لِنقْصٍ كَانَ فِيهِ   ولَمْ يزل الأَمِير ولَنْ يـزالاَ

بِلاَ مِثْل وَإنْ أَبْصَرْتَ فِيهِ   لِكُلِّ مُغَيبٍ حَسَـن مِثَـالاَ[4]

72- ص: والرابـع الْعـديم للنظِيـر   وهْـو جلِـي غَايـةَ الظهـور

73 - وذَاك مِثْلُ قَوْلِهمْ فِي إمعهْ   وهْو الذِي يقُولُ منْ أمشِي[42] معهْ

74- بِأن وزْنه لَديْهـمْ فِعـلَّهْ[5]   إذْ لَيس فِي الصفَـاتِ وزْنُ إفْعلَـهْ[6]

ش : هذا الدليلُ هو دليلُ عدم النظير ، وكان من حقه أنْ يذكُر فيه ما تقدم له من مثال (تْتـفُل) إذْ سبق التنبيه على أنه خالف اصطلاح القَوم فيه .

ومعني هذا الدليل : أنْ تكونَ الكلمةُ على تقدير زيادةِ الحَرفِ ، بوزنٍ لا يوجد في كلاَم العرب مثلُه[7] ، ومن أمثلِته ما ذَكَره من مثَال (إمعة) ، فإنه يحتملُ بحسب اللّفظ أن يكونَ وزنه (إفْعلَـة) ، فتكونُ الهمزةُ زائدةً ، والميم المُدْغم فيهـا هي عين الكلمة، وعين (إمعة) هو اللام . ويحتملُ أنْ يكون وزنها : (فِعلَّةٌ) ، فتكـون الهمزةُ أصـليةً والعـين مضعفةً ، فالزيادة فيها على الأول لغير التضعيف، وعلى الثاني للتضعيف ، لكن الثاني أوْلى ؛

---

(1) اللسان (جحفل) 103/11 : الغليظ الشفتين .
(2) الشحط : البعد . والحَزْن : موضع ببلاد العرب . صول : ضيعة من ضِياع جرجان ، نسب في معجم البلدان : 435/3 لحنـدج المري ، وروى الشطر الثاني في المصدر نفسه 353/2 : (سكان دجلةَ منْ سكان سَيْحانا) منسوبا للعباس بن الأحنـف ، وينظـر: الإنصاف في مسائل الخلاف : 128/1 ، وشرح الأشموني :101/1 ، ونفح الطيب : 393/6 .
(3) كتاب الصناعتين : 36 .
(4) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، لأبي العلاء المعري : 147/2 .
(5) ق ، م : فِعْلَلة .
(6) ق : 42-43 ، م : 81ب ، الأرجوزة : 3أ-4أ .
(7) توضيح المقاصد والمسالك :237/5 .

لأن (ِفعلّة) في الصفات موجود[1]، يقال : (ِدنبةٌ)، و(الدنبة) بالدال المُهملة: القَصير[2] و(الدنمةُ) مثله[3]، و(ِإفْعلّـة) معدوم[4] ، ولأن (ِفعلّـة) تكـرير عين وهو كثيرٌ و(ِإفْعلّة) تماثلتْ فيه الفَاءُ والعين وهو قليل[5].

والناظم مثل[6] بالأول كما قدمنا ، وهذا الـرأي - أعني أن وزنها (ِفعلّة) بكسر الفَاء وتشديدِ العين مع فَتْحِها ، هو الذي أخذَ به الناظم ، وهو الذي أشـار إليه بقـوله : (وهْو الذي يقولُ منْ أَمشِي معْه) ، أيْ :هو قَولُ منْ أُصاحبه وأقولُ بقوله ، فكنى بالمَشي على موافقة الرأي، (والإمعـةُ) هو الذي لا رأي لـه[7] ، ومنه قولُ علي رضي الله عنه : (لا تكُنْ ِإمعةً ِإنْ آمن الناس ءَامنْت ، وإِنْ كَفَر الناس كَفَرْت) ، أو كما قالَ[8]، فإن اللفظَ قد طالَ عهدي بِهِ .

تنبيـه : يدخلُ في عموم قول الناظم : العدِيم للنظير[9] على الوجهين ، أعنـي في الأصالة أو الزيادة ، وذلك (كَنهْبل) ، وهو اسم شجر[10]، فإنه على تقدير أصالة نونـه ووزنه : (فَعْلل) بفتح الفَاء وضم اللام الثانية المُدغم فيها ، وهو مفقـود[11] وعلى تقدير زياد ا وزنه : (فَنعْلَلٌ) ، وهو مفقود أيضا[12] ، فيحكم بزيادة النون دخـولاً في أوسـع البابين[13] ؛ لأن باب المزيد أوسع ، وهذا سماه بعضهم بدليل الدخول في أوسع البـابين ، وعده منْ بلغها إلى ِتسْع عاشراً[14] ، ورده بعض الحذاق إلى دليل عدم النظير بتقدير الأصالة قائِلاً : إذا عدم النظير على تقدير الأصالة ، حكم بالزيادة ، سواءٌ وجد النظير علَى تقـدير الزيادةِ ، أو لمْ يوجدْ[15] .

---

(1) الكتاب : 308/4 ، والممتع : 234/1 ، و وشرح الشافية : 396/2 .
(2) يقال: رجل ِدنبة ودّنبة ، ودّنابة ، كله : القصير. اللسان(دنب) ، 377/1 .
(3) اللسان (دنم) : 209/12 .
(4) الكتاب : 308/4 ، وشرح المفصل 145/9 ، والممتع : 234/1 .
(5) المنصف :1/ 116 . وشرح المفصل 145/9 . وشرح الشافية للإستلاباذي : 396/2 .
(6) م : علل .
(7) اللسان (أمع) : 3/8 .
(8) في المنصف 18/3 : (يروى عن علي عليه السلام أنه قال : الإمعةُ الذي يقولُ منْ يذهبْ أذهب معه) ، وفي مجمـع الأمثـال : يروى عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه بيتان في هذا المعنى، وهما:

ولَسْت بإِمعةٍ في الخَطُوبِ * أسائِلُ هذا وذَا ما الخَبرْ
ولَكِنني ِمدْره الأَصْغريـ * ـن جلاب خيرٍ وذَا وفَراج شر

(9) ق ، أ : العادم النظير .
(10) الكنهبل : بفتح الباء وضمها شجر عظام معروفة . اللسان (كهبل) :603/11 .
(11) الممتع: 59/1 ، 268 .
(12) الممتع : 59/1 .
(13) الكتاب : 324/4 . والممتع : 58/1 - 59 .
(14) الممتع : 58/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 238/5، وشرح الأشموني : 559/4 .
(15) توضيح المقاصد والمسالك :238/5 .

75 - ص : الخَامِس الأحْكَام نحْو اسْحَنْكَكَا ومهْدِدٍ كَوْنهمـا قَدْ فُككَـا

76 - قَدْ دل أن أحـد المُضعفَيـْنِ قَدْ زِيد فِي أشْباهِ تَيْنِ اللفْظَتَيْنِ[1]

ش : هذا الخامس من الأدلة التي ذكرها الناظم ، وهوعنده دليل الفـك وذلك أن (اسْحَنْكَك) ، و(مهْدداً) دل فكهما وعدم الإدغامِ في مِثْلَيهما على أن أحد المـضعفين زائدٌ ، والميم في (مهْدِدِ) أصليةٌ ، وكذا السين في (اسْحَنْكَك)، فتكون مادة (مهْـدد) من (مهد)[2]، و(اسْحَنْكَك)من (سحك)[43] ، يكون (مهْدد) ملحقاً بـ(جعْفَر) و(اِسْحَنْكَك) ملحقا[3]بـ(احْرَنْجم)، ولهذا فُك المضاعف فيهما لبيان زنةِ الملحق، ولولا الفك لصح أنْ يقالَ : إن (مهْدداً) مِيمه زائدةٌ من حروف الزيادة ومادته مـن (هـد) المضاعف ، ووزنه : (مفْعل) ، وصح أنْ يقال: إن (اسْحَنْكَك) مادته مـن (حـك) والسين والنونُ زائدتان ، ووزنه : (اسْفَنْعلَ) .

وقولُه : (فِي أَشْباه هاتَيْن اللفْظَتَيْن) ، يعني نحو: (قَرْدد) ، و(جلْبب) مما كان أحد المضعفين فيه للإلحاق ويحتملُ أن يريد بـ(أشباه[4] تَيْن اللفْظَتَيْن): هما ، وما شا بهما من نحو: (ياجج) ، و(يأجج) ، ويكون دل عليهما بالكناية ، كقولك : مثْلَ فُلان يجود ولا يبْخل ، أيْ هو. و(يأجج) بكَسْر الجِيم وفَتْحِها: اسم موضع على ثَمانية أميال مـن مكة[5]، فوزنهما: (فَعْلِل)، و(فَعْلَل) بكَسْر اللام وفَتْحِها، وقيلَ في (يأجج) اسم قبيلة[6] ونحوهما : (مأجِـج) بالمِيم ، فرجح فـي هذه الأمثلة حالةَ الفَـك ، وحكـم بـأن وزنهـا (فَعْلَل) ؛ لئلا تنخرم قاعدةُ الإدْغام في المثلين[7] ، ولم يراعوا وجود المـادة ، إذْ مادةُ (أج) موجودةٌ ، ولم تكنْ عندهم مـادةُ (يأج) ولا (مأج) .

فقولُه: (في أَشْباه هاتَيْن اللفْظَتَيْن) ، يحتملُ أنْ يتعلق بـ(دل)، أو بقوله: (زِيد) على الاحتمالين ، فتأملْه .

و(المُسْحَنْكَكُ) : هو الشديد السواد، يقالُ: اسْحَنْكَك اللّيلُ إذَا اسْودتْ ظُلْمته[8].

و(مهْدد) اسم امرأة[9] .

---

(1) ق : 43 ، م : 81ب ، الأرجوزة : 4أ .

(2) سقط (مهد) من م .

(3) ق ، م : ملحق .

(4) م : اشتباه .

(5) معجم البلدان : 424/5 .

(6) شرح الشافية للجاربردي : 234/1 .

(7) لأن الإدغام يزيل الغرض المطلوب من تكرير الحرف وهو الإلحاق ، ينظر : الممتع 252/1 .

(8) اللسان (سحك) : 438/10 .

(9) اللسان (مهد) : 410/3 .

وهذا الذي ذكره الناظم صحيحٌ في: (مهْدد) ، وأما (اسْحنْكك) فيوقع ادعـاء أصضالةِ المُضعفَين في عدم النظير؛ لعدم وجودِ (اسْفنْعل) .

إنْ قلت :هذا المثالُ يلزم فكه على الوجْهين : إما على كون أحدِ المضعفَين للإلحاق كما قدمناه ، إذِ الإدغَام يفوت الإلحاق ، وإما على كونهما أصلين ، فيلزم أيـضاً الفـك لالتقاء الساكنين .

قلت : هذا غير لازم لاحتمال أنْ تحـرك النونُ ويشدد المثال ، فيكون على مثـال (افْشعر) في أحدِ القولين فيه أنه ملحقٌ ، ويتبين الإلحاق وعدمه بالإسنادِ إلى الضمير فتقولُ على الإلحاق فيه: (افْشعْررْت) فترده إلى أصلِـه علَى وزْن (احْرنْجمْت) وتقولُ علـى عدمِه : (افْشعررْت) بفتح الراء الأول للتخلص من الساكنين ، فتأمـلْ ذلك واعرفْه .

فإن قلت هذا الدليلُ الذي ذكر الناظم ، في أي الأدلة يدخلُ عند غيره ؟

قلت: يدخلُ في دليل الاشتقَاق لسقوط أحدِ المضعفين في (مهد) ، و (سـحك) وأمـا (يأجج) و (مأجج) ، فيمكن أن يجاب عنهما بما قالـه الجـاربردي في شـرح الشافية لابن الحَاجب : إن الإطلاع على كل كلام العربِ متعذرٌ[1] فعلى هذا دل الفـك علـى زيادة أحدِ المضعفين كما ثبت في نظائرها ، ويمكن أن يكونَ لها مادةٌ ، إلا أنا لـم نطلعْ عليها ، ففي هذا المثَال رجح فيه جانب الفك على ظهور الاشتقَاق ، والمسألةُ تحتملُ غير هذا ، ولكنْ هذا كافٍ في مقدم الاختصار[44] .

77 - ص : وسادِسٌ لُزوم حرْفٍ لِلْبنا   فَزائد[2] الْقِنْدأْوِ قَطْعاً عِلما[3]

ش : هذا دليلٌ سادسٌ ذكره الناظم ، وهو: لزوم الحرفِ لِلِبْنيةِ ، ويعني أن الحـرف يلزم موضعاً لا يقع فيه إلا حرفٌ من حروف الزيادة[4]، كما مثـل به مـن (قِنْـدأو) ، ونحوه : (كِنْتأو) بالتاء والثاء ، وهو الوافِر اللحْيةِ[5]، و(سِنْـدأو) ، فإن النونَ فيها زائدة إذْ لا يقع في موضعِها ما لا يصلح للزيادة، و(الْقِنـْدأو) هو الخَفِيف و(السْنـدأو) مثله[6] وقيلَ: (الْقِـنْدأو) هو السيئُ الخُلُق ، وقيلَ : هو الجَرئ المِقْدام[7].

---

(1) شرح الشافية للجاربردي : 235/1 .
(2) م : زائدا .
(3) ق : 45 ، م : 80أ ، الأرجوزة : 4أ ، وفيها : (قطعاً زكنا).
(4) الممتع : 56/1 ،توضيح المقاصد والمسالك :237/5 .
(5) اللسان (كون) : 363/13.
(6) اللسان (سند) : 95/1 .
(7) اللسان (قدأ) : 128/1 ، و (قند) : 396/3 .

وقولُه : (قَزائِد الْقِنْدأْو) ، يعِني: النونَ والواو في (قِنْـدأْو) .

وقولُه : (قَطْعاً عِلما) ، أيْ : علم زيادتهما بالقَطع ، وهذا بالنسبةِ إلى النون صحيحٌ ، إذْ لَوْ لمْ تكنْ زائدةً ، لجاء في موضعِها ما لا يصلح للزيادة ، كأنْ يقال مثلاً: (سِرْدأْو)[1]، وأما الواو فلا تعلم قطعيةُ زيادتِه من هذه الحَيْثيةِ ؛ لمَجئ الواو في[2] مثل هذا أصليةً ، فقالُوا في (سِنْـدأو) : إن وزنه (فِنْعأْلٌ) من (السدْو) مصدر سدتِ الإبلُ في سيرها : مدتْ يديْها[3]، فيمكن أن يقالَ في (قِنْـدأو) مثلُ ذلك ، فلا تكونُ الواو زائدةً إلا ما عارضه من الاشتقَاق ، فقد ذكره الزبيدي[4] في مادة : القَاف والدال والهمزة[5] ، وإذا كانَ العلم به من هذه الجهة فلا يدخلُ فيما ذكر من الدليل من تلك الحَيثية ، نعم الواقع في كلام سيبويه أن وزنَ (سِنْدأو) : (فِنْعلْو) كأخواته[6] ، فتجري كلها على سنن واحدٍ ، فيقرب الحالُ ، فتامله .

تنبيه : عد التصريفيون أدلةَ الزيادة تسعةً كما قدمناه :

- أولُها : سقوطُ الحرف من أصْل ، وهو دليلُ الاشتقَاق .
- وثانيها : سقوطُه من فرْع ، وهو دليلُ التصريف .
- وثالثُها : سقوطُه من نظير ، وقد تقدم ذكرنا له .
- ورابعها:كونُ الحرف مع عدم الاشتقَاق في موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقَاق.
- وخامسها : كونه مع عدم الاشتقَاق في موضِع تكثُر فيه زيادته مع الاشتقَاق .
- وسادسها : اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرفٌ من حروف الزيادة .
- وسابعها : لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة .
- وثامنها:لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها.
- وتاسعها : دلالةُ الحرف على معني : كحروف المضارعة .

---

[1] الممتع : 56/1 .
[2] سقط (في) من م .
[3] اللسان (سدا) : 374/14 ، 375 . وقد فسره من قبل بالخفيف ، فيكون وزنه : (فِنْعلْواً) .
[4] محمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي ، نسبة لزبيد في اليمن ، يلقب بالمرتضي ، علامة باللغة والحديث والرجال والأنساب ، من مؤلفاته : تاج العروس في شرح القاموس ، وشرح إحياء العلوم للغزالي ، ومختصر العين في اللغة وغيرها . توفي : 1205 هـ . الأعلام : 70/7 .
[5] تاج العروس (قندأ) :362/1-363 .
[6] الكتاب :322/4 . وينظر الممتع : 112/1 .

وزاد بعضهم في الدلائل عاشراً، وهو الدخولُ في أوسـع البابين[1]، وقـد قـدمنا اشتمال كلامِ الناظمِ عليها .

فإن قلت : بقي دلالةُ الحرف على معنى[2] ، قلت: ترك ذكره لوضوحهِ، إذْ لا يتوهم فيه الأصالةُ ؛ لأن دلالته على مـعنى ، قاضٍ عليه بالزيادة ، والكلام في أحـرف البنيـة وأحرفها غير دالة على معنى ، على أنا نقولُ : يمكن إدخالُه في دليل الاشـتقاق ، كمـا دخلَ سقوط ألف (ضارب) من (ضرب) ، مع أنه دال على معنى فمن ذلك ، يقال: إن همزةَ التكلم: أو ياء الغيبة، ونحوهما زائدان لسقوطِهما في (ضرب) ، و(ضرْب) وأمثالهما فتأمله ، وقد أطلنا البحثَ في هذا ، لمزيد الحَاجة إليه .

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك : 238/5، وشرح الأشموني : 558/4 ، 559 . وقد ذكر ابن عصفور في الممتع 39/1-40 أدلـة الزيادة وعددها تسعةٌ ، فلم يذكر دليلَ السقوط من نظير.

(2) توضيح المقاصد والمسالك : 2237/5 . .

[حُروف الزيـادة]

78 – ص : الْقَوْلُ[45]في زوائِدِ الْحروف   مَعْنى ومَوْضِعاً بِلاَ تحْرِيف[1]

ش : لما فرغَ الناظم من الكلام على أدلة الزيادةِ ، شرع في الكـلام علـى تلـك الأحرف الزائدة ، وكأن هذا الباب مسبب عن الأول ، فلذَا أخره عنه، وأعقبه له ؛ لأنـك إذا عرفْت بتلك الأدلةِ - الزائدِ من الأحرف وغير الزائدِ - اتضح لك ما هو زائـدٌ مـن الحروف واطلعت على جوهره .

فقولُه: (مَعْنى ومَوْضِعاً)، أيْ: في المعني وفي الموضِع، فهما منصوبان علـى إسـقاطِ الخَافض

وقولُه : (بِلاَ تحْرِيف ٍ(، أي : بلاَ مَيْل ، يقالُ : انْحـرف الرجـلُ ، وتحـرف واحْرَوْرف إذا مالَ عن الشيءِ[2] .

79- ص : وهْي على قِسْمَيْن:قِسْمٌ يعْرف   بِزائِدِ التضْعِيفِ فِيما عرفوا

80- وقِسْـمٌ أيضاً بِحروفٍ زائِدة   تزاد في نفْسِ الْبِنا لِفَائِـدة[3]

ش : قسم الناظم أحرف الزوائد إلى ما هو للتضعيف في الأصول ، وإلى ما هو لغير التضعيفِ في الأصول ، وإنما هو لزيادة في نفس بناء الكلمة .

فإن قلت : بقي عليه زيادةُ الإلحاق ، قلت : هوغير خارج عن القسمين ؛ لأنـه إذا كان الإلحاق بالتكرير فقـدْ دخلَ في التضـعيف[4] ، وإلا فقد دخلَ في القسم الآخر.

(1) ق : 45-46 ، م : 80ب ، لأرجوزة :4أ .
(2) اللسان (حرف) : 43/9 .
(3) ق : 46 ، م : 80ب ، الأرجوزة : 4أ .
(4) توضيح المقاصد والمسالك : 234/5 .

وقولُه: (لفَائِدة) يريد أن زيادتها في نفس البناء ، ليس سدى بغير فَائـدةٍ ، بل:

- لإفَادةِ معنى في ذَلك البناء[5]، كهمزة (أُنصر) ، و(أَذَهْبت) ، وألفِ (ضارب) وياءِ التصغير.

- وإما للعوض[1] كتاء (زنادقَـة)[2]، ومِيم (اللهـم)[3] .

- وإما لتفخيم المعنى[4] ، كميم (زرْقـُم)[5] .

- وإما للمد كإلف (حِمار) ، و واو (عمود) ، وياء (قَضِيب)[6] .

- وإما لإمْكَان التوصل إلى النطق باللفظِ ، كألف الوصل،ونحو ذلك من الحروف[7].

81 - ص: فَزائد التضْعِيفِ في اللامات يلْفَى كَما يوجد فِي الْعِينات

82- وقَدْ يجِئُ فِيهمـا بِكثْرا كَما أتى فِي الْعيْن والْفَا نزْرا[8]

ش : هذا القسم الأولُ من القسمين ، وهو قسم زيادةِ التضعيف، وذكر الناظم هنا موضعه ، فأخبر بأنْ يكونَ في موضِع اللام ، ويكونَ في موضِع العين ومثالُـه في الـلام (جلْبب) ، ومثالُه في العين (قَطع)[9] ، وسيأتي تمثيلُه من كلامِه

وقولُـه : (وقَدْ يكُونُ فِيهما بِكَثْرة) ، يعني أن التضعيف كما يكونُ في الـلام وحدها أو في العين وحدها -كما سبق تمثيلُه - يكونُ في العين واللام معاً ، فالضميـر في قولِه : (فِيهما) راجعٌ إلى العين واللام ، ومراده أن تكونَ عين الكلمة ولامها من حـرفين متماثلين كقولك : (صمحْمح) ، وهو الشديد[10]، ونحـوه : (دمكْمـك)[11] وهـذا

---

[5] المنصف : 15/1 ، والممتع : 205/1 وتوضيح المقاصد والمسالك :235/5
[1] الممتع : 205/1 ، 206 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 1527 .
[2] التاء عوض من ياء زنادبق . الكتاب : 38/2 .
[3] فالميم المشددة عوض من حرف النداء (يا) . الكتاب : 196/2 .
[4] شرح الأشموني : 557/4 .
[5] من الزرقة . اللسان (زرقم) : 264/12 .
[6] المنصف : 14/1 ، والممتع : 205/1 .
[7] الممتع : 205/1 ، وشرح الشافية للجاربردي : 194/1 .
[8] ق : 46 ، م : 79أ ، الأرجوزة : 4أ .
[9] توضيح المقاصد والمسالك : 234/5 ، وشرح الأشموني : 557/4 .
[10] اللسان (صمح) : 519/2 .
[11] الدمكمك : القوي الشديد . اللسان (دمك) : 428/10 .

واردعن العرب كثيرا[12]، وإليه أشار بقوله : (بكُثْرا) ، أي بكُثرة ، فهو (فُعْل) بـضم الفَاء من الكثرة[13] .

وقولُه: (كما أتى في الْعْين والْفَا نزْرا) ، أراد الناظم أن مجئَ العين والفَاء من حرفين متماثلين قليلٌ[1]، وذلك نحو: (مرْمريس) وهو الداهية[2]، وسيأتي الكلام عند تمثيلِهِ عليها .

تنبيـه : أطلق الناظم في التضعيف فشملَ ما كان تضعيفُه للإلحاق وغيره ، أما غير الإلحاق فنحو ما مثلناه من نحو (قَطع)، و(مرْمريس)، وأما الإلحاق[46] فنحو: (جلْبب) و(قَرْدد) كما مثل به بعد .

والإلحاق كما قاله الجَاربردي تقريباً - وإنْ كانتْ عبارةُ التسهيل[3] أوفَى بـالحُكم تركناها اختصاراً - قالَ الجَاربردِي : هو جعلُ مِثَالٍ علَى مِثَال أَزْيد مْنه ليعامـلَ معاملتـه فيجْعل ذلك الحرْف الزائد في المزيدِ فيه مقابلاً للحرْف الأصلي في الملحق به ليعاملَ معاملته في التصغير والتكْسير وغيرِهما ، فنحو: (قَرْدد) وهو المَكان الغليظ ملحقٌ بـ (جعْفَر) ، ولذلك قالُوا : (قُرادِدٌ) ، و(قُرَيْدِدٌ) كما قالُوا (جعافر) و(جعَيْفر)، ونحو: (مقْتل) غير ملحق ، وإنْ صح فيه (مقَاتِل) ، و(مقَيْتل) ؛ لأن زيادةَ الميم قياسٌ فـي أنها لغير معنـى الإلحَاق ، وهو الدلالة على المصدر والزمان والمَكان[4].

ودليلُ الإلحاق وجهان[5] :

أحدهمـا : أن حرف الإلحاق هو الذي ليس لمعنى وضعتِ الكلمةُ بسبـبِ ذلـك الحرف لذلك المعنى .

والثّاني : موافقةُ المصدر ، واعتمد الزمخشري[6] على الثاني[7] ، كمـا في (بْيطَـر بْيطَرةً) فإنه كـ(دحْرج دحْرجةً)[8]، والاعتماد على الوجه الأول هو التحقيق ؛ لأنـه جارٍفي الأسماءِ والأفعال [والثاني مقيد با لأفعال][9] ، لأن الأسماءَ لا مصادر لهَا.

---

(12) الممتع : 264/1 ، و283/1 .
(13) في كتاب العين (باب الكاف والثاء والراء معهما) : (كَثُر الشيْءُ كَثْرةً فهو كثير) . وفي اللسان (كثر) 131/5 : (يقـال: كَثُر الشيْءُ يكْثُر كَثْرةً) بفتح الفاء .

(1) الممتع : 300/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك :234/5.
(2) اللسان (مرس) : 217/6 .
(3) في التسهيل 298 : (الإلحاق ما قُصد به جعْلُ ثلاثيٍ أو رباعِي موازناً لِما فوقَه ، محْكُوماً له بحكْم مقَابله غَالباً ومساويا له مطْلَقاً في تجردِهِ منْ غْير ما يحْصلُ بِهِ الإلْحاق وفي تضمن زيادته إنْ كان مزيداً فيه ، وفي حكْمِه ووزْن مصْدره الشائع إنْ كانَ فعْلاً ...) .
(4) شرح الشافية للجاربردي 194/1 - 195 .
(5) ارتشاف الضرب : 113 .

وأحكام الإلحاق كثيرةٌ منع استقَاؤها خوف السآمة ، وفيما ذكرناه كفايةٌ للمبتدئ وتذكيراً للمنتهي .

83- ص : فَـأولٌ كَمهْـدِدِ وقَـرْدِدِ والثانِي كالشنْغمِ فَاحْفَظْ ترْشدِ

84 - وثَالِثٌ ما أشْبه الْجلْعلَـا ورابِعٌ في مرْمرِيس سمِعـا[1]

ش : هذه أمثلةُ ما سبق له من مواضع الزيادة للتضعيف ، فـ (مهْدد)، و(قرْدد) مثالٌ لما كان زيادةُ التضعيف فيه في مواضع اللام[2]، وتقـدم معنـى اللفظـتين، وأمـا مثالُـه بـ (الشنْغم) فهو مثالٌ لما وقعتْ زيادةُ التضعيف فيه في موضِع العين ، ووقـع في نـسخة الناظم التي وقعتْ بيدِي (شِنْعر) بالراء وهو تصحيفٌ، وإنما هو (شِنْغم) بـالميم وهـذا المثالُ وزنه: (فِعل) بكسر الفَاء وتشديدِ العين واللام، ولم يجئ إلاّ في الصفة[3] ووقع بالعين المُهملة والغِين المُعجمة[4]، وذكر أبو الفتـح فيه أنه الطويل[5]، وأما مـنْ جعلَـه مـن الشناعة ورواه بالعين المُهملة ، فذَكر أن ميمه زائدةٌ كما زيدت في (زرْقُم)[6] ومـذهب سيبويه خلافُه وأنها أصلٌ[7] .

وفي قول الناظم : (احْفَـظْ ترْشد) ، إشارةٌ إلى ما وقع في هذا الحـرْف مـن الكلاَم فقد قالَ أبو العباس[8]: هو بالعين مهلةٌ، من (الشناعة)، وهو القبيح الوجهِ والمـيم زائدة[9]، وفي كتاب سيبويه هي أصل ، وبالغين المعجمة اتبـاعٌ، وهي أصـلٌ. وحكـى اللحياني[10]: رغْماً شنغْماً ، وفَعلْته علَى رغْمِهِ وشنْغمِهِ[11]. وقال أبو علي القالي[12]: رغْماً

---

(6) محمود بن محمد بن أحمد الزمخشري ، جار الله ، أبو القاسم ، ولد في زمخشر من قرى خوارزم، واسع العلـم في الأدب والـدين والتفسيرواللغة ، له من التصانيف : الكشاف في التفسير ، والفائق في غريب الحديث ، والمفصل في النحو ، وأساس البلاغة ، وشرح أبيات الكتاب ، وغيرها ، توفي سنة : 538هـ . بغية الوعاة : 388 . والأعلام :178/7 .

(7) ق ، م : هذا الثاني .

(8) شرح المفصل : 47/6 .

(9) زيادة من شرح الشافية للجاربردي :195/1

(1) ق : 47 ، م : 79أ ، الأرجوزة : 4أ .

(2) الكتاب : 277/4 .

(3) الكتاب : 298/4 .

(4) اللسان (شعم) ، (شغم) :323/12 .

(5) ذيب اللغة : (باب العين والشين مع الميم) : ونسب ذلك للحياني . واللسان (شعم) : 323/12 .

(6) الكتاب : 273/4 ، واللباب : 254/2 .

(7) الكتاب : 298/4 .

(8) أبو العباس أحمد بن يحي المعروف بثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة ، صنف جملة من المؤلفات منها : اخـتلاف النحـويين ، ومعاني القرآن ، ومعاني الشعر ، والقراءات ، والأمالي ، وغريب القرآن والفصيح وغيرها . مات سنة : 291هـ . طبقات النحويين واللغويين : 141-150 . وبغية الوعاة : 172-174.

(9) اللسان (شنغم) : 328/12

(10) علي بن المبارك، وقيل: ابن حازم أبو الحسن اللحياني من بني لحيان بن هذيل ، وقيل سمي به لعظم لحيته أخذ عن الكسائي وأبي زيد والأصمعي، له النوادر المشهورة. طبقات النحويين واللغويين :195. وبغية الوعاة :346 .

(11) في اللسان (شنغم) 328/12 : قال اللـحيانـي: فعل ذلك علـى رغْمِه وشِنغْمِهِ ، ذهب إلـى أنه إتباع ، والإتباع فـي غالب الأمر لا يكون بالواو، وحكى غيره : رغْماً له ودغْماً شِنغْماً، وكل ذلك إتباع .

(12) إسماعيل بن القاسم أبو علي المعروف بالبغدادي، قيل: كان أعلم الناس بنحو البصريين، وأحفظ أهل زمانه للغة، وأرواهم للشعر

دغْماً شنغْماً، (الدغْم): السواد[13]، وأما (الشنغْم) فلا أعرفُه اشتقاقاً، قـال: وسألت عنه جميع شيوخنا فلم أجدْ أحداً يعرفُه، وقد وقع في الأبنية ، وكان شيوخنـا يزعمون أن كثيراً من النحويين صحف هذا الحرف في كتاب سيبويه ، فقالَ : (شِنغْم) بالعين غير معجمة ، ويحتملُ أن يكونَ[47] جعلَه من الشناعة ، والميم زائدة كـ(زرْقُم) و(سْتهم)[1] اهـ .

قلت : قد قدمنا أن الواقع في كتاب سيبويه أصالتها، فقد قالَ سيبويه[2]: هذا بـابٌ لِحاق التضْعِيفِ فِيهِ لازِمٌ ، كما ذَكَرْت لَكَ فِي بنات الثلاثَة، فيكون على مثال : (فِعـل) في الصفةِ، نحو: (الْعِلكْـد) وهو الغليظُ الشديد العنقِ[3]، و(الهِلقْس) وهـو الغليـظُ الشديد[4] و(شنغْم) وقع في كتابه -رحمه الله- بالعين والغِين كما ذكرنا لَكَ[5] .

وأفادك جلْبنا لهذا الكلام زائداً على مثال الناظم مما كان على وزنه ، فاعرفْه، فقـدْ طالَ بنا الكلام حتى خرجنا به عن المقصودِ ، وهو مغتفرٌ هنا لِما أُبدينا ، والله المستعانُ .

وقولُه : (وثَالثٌ أَشْبه الجُلَعْلَعـا)، هذا مثالٌ لَمَا كانتْ عينه ولامه من حرفٍ واحدٍ ومثله بـ(جلَعْلَع) وهو بضم الجيم وفَتح اللامْين: (الْجعلُ)[6] وقال ابن جني[7]: إنه مـن أسماء الضب[8] ، وحكَى ابن دريد[9] فيه: (جلَعْلُع) بضم اللامين، وأنكر سيبويه أن يكونَ في الكلام (فُعلْعل) بضم اللامين[10]، وذكر أبو حاتم[11]عن الأصمعي[12]: أن أعرابيا عطَس

الجاهلي وأحفظهم له، من مؤلفاته: الأمالي والنوادر، والمقصور والممدود، البارع في اللغة ، فعلت وأفعلت وغيرها توفي سنة 356هـ بغية الوعاة : 198 ، والأعلام : 321/1 .

(13) **اللسان(دغم) : 202/12-203 .**

(1) **الأمالي : 216/2 .**

(2) في **الكتاب 298/4 : (هذا بابٌ لِحاق التضْعِيفِ فِيهِ لازِمٌ كما ذَكَرْت لَكَ فِي بنات الثلاثَة ، فإذا ألحقْت منْ موْضع الحـرْفِ الثاني كانَ على مثَال (فِعل) في الصفة ، وذلك : (الْعِلكْد) ، و (الْهِلقْس) ، و(الشنغْم) ولا نعلمه جاء إلا صفة) .**

(3) **اللسان (علكد) : 302/3 .**

(4) **اللسان (هلقس) : 250/6 .**

(5) في **الكتاب : 298/4 (شنغم) بالغين فقط .**

(6) **ق ، م : وهو الحعل .**

(7) **أبو الفتح عثمان بن جني ، أحد أئمة الأدب ، واللغة - نحوها وصرفها - صنف : الخصائص ، وسر صناعة الإعراب ، وشرح تصريف المازني ، اللمع في النحو ، الملوكي ، المحتسب في إعراب الشواذ ،وغير ذلك من المصنفات . توفي سنة : 392 هـ . بغية الوعاة : 322 . و الأعلام : 204/4 .**

(8) **ق ، م : الضبع ، ولم يرد هذا عند ابن جني ينظر المنصف : 31/3 . والـجلَعْلَع : الـجمل الشديد النفْس. والـجلَعْلَع** والـجلَعْلَع كلاهما : الـجعلُ . والـجلَعْلَعةُ: الـخنفساء. وقال ابن بري: الـجلَعْلَع الضب ، قال : والـجلَعْلَع ، بضم الـجيم ،خُنفساء **نصفها طين . اللسان (جلع) : 52/8 .**

(9) **محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية بن حنتم ، كان أعلم الناس في زمانه باللغة والشعر وأيام العرب وأنسابها ، تصدر للعلم ستين سنة وكان يقال : ابن دريد أشعر العلماء ، وأعلم الشعراء ، له مصنفات كثيرة منها : الجمهرة في اللغة ، والأمالي ، واشتقاق أسمـاء القبائل والملاحن ،وغريب القرآن ، وفعلت وأفعلت ، إلى غير ذلك. توفي سنة : 312هـ . طبقات النحويين واللغـويين : 183-184 . بغية الوعاة : 30-33 .**

(10) **الكتاب : 278/4 .**

(11) **سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجُشْمي السجستاني من ساكني البصرة ، كان إماما في علوم القرآن واللغة والشعر ، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين ، روى عن أبي عبيدة ،وأبي زيد ، والأصمعي ،له جملة من المصنفات اللغوية ، منها : إعراب القرآن ، ولحن العامة ، وخلق الإنسان ، والإدغام وغيرها . توفي سنة : 255 هـ على اختلاف . طبقات النحويين واللغوين : 94-96 .**

- وكان يأكلُ التراب كثيراً - فخرج من أنِفه خنْفُساءٌ ، نصفُها طينٌ ، ونصفُها خِلق فقال رجلٌ منهم : خرج منْ أنفه جلْعْلَعة ، قال : فلا أُنسى فَرحي ذه الكلمة[1] .

وقولُه: (ورابِعٌ الخ...) هذا مثالٌ ذكره لمَا تكررتْ فيه الفاءُ والعـين مـع مباينـةِ اللام[2] وهو(مرْمريس)، و نحوه: (مرْمريت) وهو القفر، ولا يحفظ غيرهما، ووزنهـا: (فَعْفَعِيل)[3] ودليلُ الزيادة : الاشتقاق ، فـ(المْرْت) المَفَازةُ التِى لا نبات فيها ، يقـالُ : مكانٌ مرْتٌ بين المُروتِة[4]، و(المِراس) : الممارسةُ والمعالجةُ ، يقـالُ : رجلٌ مرِسٌ شدِيد العِلاَجِ[5]

85- ص : وأحْرف التضْعِيفِ فِي يلَمْلَمِ مؤصلاَتٌ وكَذَا فِي سِمْسِمِ[6]

ش : أحرف التضعيف في المثال الأول هي: اللام والميم ، وفي الثاني هي السين والميم أما تأصيلُ الأحرف في المِثال الثّاني فصحيحٌ ؛ لأن تلك الكلمة تكرر فيهـا الحَرفـان ولا أصلٌ لها غيرهما ، فتعمهما الأصالـةُ ، سواءٌ كان المعني يفهم مع سقوط الثالـث كـ (لَمْلِمْ) أمرٌ من (لَم) بمعنى : (لَممْت) ، يقال : لَم الله شعثَه ، أي : أصلحه[7]، أوْ كانَ المعنى لا يفهم من إسقاطِ الثالث كمثَالِهِ في (سِمْسِم) ووزنه: (فِعْلِل) بكسر الفَاء واللام .

وظاهر كلام ابنِ مالك أن هذا القسم لاخلاف فيِه[8]،وفي كلام بعـضِهمْ مـا يـوهم الخلاف، ونقل عن الخليل[9] وعن بعض الكوفيين أن وزنه:(فَعْفِل) تكررتْ فاؤه وهو بعيدٌ[10].

وبغية الوعاة : 256 .

(12) عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع البصري اللغوي، أحد أ ئمة اللغة والغريب والأخبار والنوادر، صنف غريـب القـرآن، وخلق الإنسان،والهمز،والأنواء،والإبل،والخيل،وما اتفق لفظه واختلف معناه،وغيرها من المصنفات توفي سنة: 215 هـ ـ علـى اختلاف طبقات النحويين واللغويين: 167-174. وبغية الوعاة :313-314

(1) المنصف : 31/3 (فما أنسى قوله جلْعْلعة) .

(2) الكتاب : 327/4 .

(3) الكتاب : 269/4 . والممتع :139/1 ، 300 .

(4) اللسان (مرت) : 89/2 .

(5) اللسان (مرس) : 215/6 .

(6) ق : 48 ، م : 79ب ، الأرجوزة : 4أ .

(7) اللسان (لمم) : 547/12-548 .

(8) شرح الكافية الشافية : 2035/4 .

(9) أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي نحوي بصري، أستاذ سيبويه ، استنبط من العروض ومن علل النحـو مـا لم يستنبطه أحد قبله ، له معجم العين . توفي: 170هـ أو:175 هـ على اختلاف . ينظر : طبقات النحويين واللغويين 47-51 . وبغية الوعاة : 243-245 .

(10) توضيح المقاصد والمسالك : 1531 ، وشرح الأشموني : 562/4 .

وأما القسم الأولُ فمذهب البصريين إلا الزجاج[11]، أن حروفَـه كلهـا محكـومٌ بأصالتها؛لأن أصالةَ اثنين متعينة، ولابد من ثالث مكمل للأصول،وليس أحد الباقيين بأولى من الآخر، فحكم بأصالتهما ، ووزنه على هذا : (فَعْلِل)[1] ، فإنْ أراد الناظم بمثالِهِ [48] الأول نحو هذا ، فصحيحٌ على مذهبِ البصريين إلا من ذكرناه مخالفـاً لهـم، ويكـون في النسخة التي وقعتْ بيدِي تصحيفٌ (يلْمْلم)بـ(كَلْمْلم) ، فأوقع حرف الياءِ موقع الكاف ، وإنْ كانت الروايةُ عن الناظم بالياء - وما أظنه يكونُ كما هو في هذه النسخة التى ذكرنا - فهو غير صحيحٌ ، بل هو سْبق قَلَمٍ ؛ لأن (يلَمْلَم) ليس من هذا الباب ، وإنما هو مـن باب ما تكرر فيه حرفان ، وللكلمةِ أصلٌ غيرهما ، وذلك كما تقدم من : (صـمحْمح) ، وما مثل به سابقاً من نحو: (جلَعْلَع) ونحو هذا النوع : (مرْمرِيس) ، ففي هـذا البـاب يحكم بزيادة المُضعفَيْن[2]

وفي تعيين الزائدِ منهما خلافٌ[3] :

ذكر ابن مالك في التسهيل[4] : أنه يحكم [بزيادة][5] ثاني المتماثلات وثالثهـا في نحو:(صمحْمح) ، يعني الحاءَ الأولى والميم الثانية ، وبزيادةِ ثالِثهـا ورابِعهـا في نحـو:(مرْمريس) ، يعني الميم الثانية والراءَ التي تليها .

واستدل بعضهم على زيادة الحَاءِ الأولى والميم الثانية بالتصغير ، فإنهم حذفُوا ذلك فقالوا : (صمْيمِح) ، و(مرْيريس) [6] .

وقولُه : مؤصلاَت ، أي كلها أصولٌ .

86- ص : والْخلْف ِفي أَمْثَال لَمْلَم وفِي كَبْكَبٍ وشِبْهه كَـكَفْكَفِ

87- لأنه جاءَ ثُلاَثِياً كمـــا جاءَ رباعِيا كَكُف فَاعْلما[7]

ش : هذَان البيتان قَاضيان على أن الواقع في النسخة تصحيفٌ، وقد سبق مني شرح البيتِ الأول قبلَ التأمل لهذين البيتين، وبعدهما لم يمْكني إزالةُ ما قُرر فيهما ومحْوِهِ لاشتمالِهِ

---

[11] أبو اسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، عالم بالنحو واللغة ، ولد ومات في بغداد ، لزم المبرد فتـرة ، وكـان يعلـم بالأجرة ، من مصنفاته : معاني القرآن ، والاشتقاق ، وخلق الإنسان ، وفعلت وأفعلت ، وشرح أبيات سـيبويه . تـوفي سـنة : 311هـ على خلاف . طبقات النحويين واللغويين : 111-112 . وبغية الوعاة : 179-180 . والأعلام : 40/1 .

[1] الممتع : 299/1-300 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 241/5 ، وشرح الأشموني : 562/4 .

[2] الممتع : 302/1 .

[3] ينظر: الممتع : 303/1-307 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 241/5 ، وشرح الأشموني : 562/4-563 .

[4] التسهيل : 297 .

[5] زيادة يقتضيها السياق من التسهيل : 297 .

[6] الممتع : 306/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 242/5 ، وشرح الأشموني : 563/4 .

[7] ق :49 ، م : 78أ ، الأرجوزة : 4أ .

على فضائدِةِ القسمِ الثاني، الذي هو:ما تكرر من حرفْين وله أصلٌ سواهما، مع حِرْصِي علَى الاسْتعجال في هذه العجالة ، ولا يضر ذلك مع التعرضِ للتنبيه على ذلك ، خصوصاً مـع عدم صحةِ الروايةِ .

فإن قلت إذا أصلحته بقولك : (ِفي كَلْمْلَم) ، بأنْ تكونَ الكاف في موضع الياءِ، ناقَى قولَه : (وكَذا ِفي سِمْسِمِ) ، إذْ ليس إلا قسمان في نوعِهما ، فما فائدةُ الكَاف إذن ، فهذا ما يقرب إلى ما ادعيت بطلانه من ثُبوت الياء ؟

قلت : تكونُ الكاف لعدم الحَصر في مثال (لَمْلَم) ، وهو نوع ما يفهم منه المعنى مع إسقاطِ الثالث .

فإنْ قلت : من أي وجهٍ جعلت البيتْين قاضيْين بصحةِ الكَاف وفَسادِ الياءِ في البيتِ السابق عليهما ، ولعل الناظم أفاد ـذين مسألةَ : (لَمْلَم) وما فيها من الخِلاف بعد أن ذكر النوعين في البيت قبلَهما ؟

قلت : يدل عليه أمران :

-أحدهما : أن كلامه في البيتِ الأول فيما كان الأحرف المكررةُ كلها أصـولٌ لقوله فيه : (مؤصلاَت) ، ومسألةُ (يلَمْلَم) كما وقع في البيتِ ليستْ كلها أصولاً كمـا قررنا ، بلْ حرفَان محكومٌ لهما بالزيادة ، وفي تعيين الزائد منهما خلافٌ.

- والثاني: في أن البيتين أفادا الخلاف في نحو: (يلَمْلَم) مما لا أصْل ثالث غيرهمَا فأحْرى أنْ يكونَ الخلاف فيما فيه أصلٌ غيرهما ، وحاصلُ[49] الأمر أن المسائلَ ثلاث :

- مسألةُ (لَمْلَم) ، وهو ما تكرر[فيها][1] حرفَان ولا أصلٌ غيرهما ، ويفهـم المعنى مع سقوطِ الثالثِ .

- ومسألةُ (سِمْسِمِ) ، مما تكرر فيها الحرفان ولا أصلٌ لهما سواهما ، إلا أنه لا يفهم مع سقوط الثالث معنى منها .

- ومسألةُ (يلَمْلَمِ) ، و(صمحْمح) ، و(مرْمريس) ، وهي ما إذا كَان مـع حرفِ التضعيفِ أصلٌ غيرهما ، فتكلم الناظم في البيت الأول على النوعين الأولين ، وأعطَى

[1] **زيادة يقتضيها السياق .**

الحكم فيهما بصحةِ كل الحروف ، ولما كان كلامه ذلك يوهم استواءَ النوعين في عدمِ الخِلافِ ، أوفي راجِحيته ، أوضح في البيتين أنهما ليسا متساويين في ذلك .

- ففي مسألة (سِمْسِم) ، الاتفاق هو الصحيح على صحة كل الحروف ، وفي مسألة (لَمْلِم) المشْهور مذهب[2]البصريين[3] .

- والمسألة الثالثة لم يتعرضْ لذكرها إلا في قوله (مرْمريس)[1] .

واعلمْ أن الخلاف الذي أشار إليه في نحو: (لَمْلِم) ، هو ما تقدم من مذهب البصريين إلا الزجاج في الحكم على الحروف بالأصالة .

والثّاني مذهب الزجاج : أن الصالح للسقوط زائدٌ ، فتكونُ اللاّم الثانيةُ من (لملم) زائدة[2] .

والثالثُ : مذهب الكوفيين أن الصالح للسقُوط بدلٌ من التضعيف في العين ، فأصلُ (لَمْلِم) على قولهم : (لَمم) ، فاستثقل توالي ثلاثة أمثال ، فأبدل من أحدهما حرفٌ يماثلُ الفاءَ ، ورد مذهب الكوفيين بأنم قالوا في مصدره : (فَعْلَلَة) ، ولو كان مضاعفاً في الأصل لجاءَ على (التفْعِيل)[3] .

وقول الناظم :

......فِي أمْثَالِ لَمْلَم وفِي كَبْكَبةٍ وشبهه كَكَفْكَفِ

قَلَقٌ لأنه يوهم أن مسألةَ (كَبْكَبة) ، و(كَفْكَف) ، ليستْ هي مسألةُ (لَمْلم) لعطفِها عليها؛ وليس كذلك ، بل المسألةُ واحدةٌ ، ونظيرهن : (حثْحثَ) و(خلْخل)

وقولُه : لأنه جاءَ ثُلاَثِيا كَما جاءَ رباعِيا هو ما قدمناه من أن معناه :مع سقوطِ الحَرف مفهومٌ، فثلاثي (لَمْلَم): (لَم) ؛ لأنه في معناه ؛ كما أن (كَبْكَب) في معنى (كَب)[4] و كَفْكَف) في معنى (كَف) ، و(حثْحثَ) في معنى (حث)[5]، و(خلْخلَ) في معنى (خل)[6].

---

(2) ق ، م : هو مشهور مذهب .
(3) الممتع : 299/1 . وشرح الأشموني : 562/4 .
(1) كون الكلمة تحتوي على أصل غير الأربعة ، فيحكم فيها بزيادة الضعفين الأخيرين ؛ لأن أقل الأصول محفوظ
(2) وتوضيح المقاصد والمسالك : 241/5 ، وشرح الأشموني : 562/4 .
(3) المصدران نفسهما .
(4) كَب الشيءَ يكُبه، وكَبْكَبه : قَلبه . اللسان (كبب) : 695/1 .
(5) والحثْحثَةُ: الاضطراب؛ وخص بعضهم به اضطراب البرْق في السحاب، وانْتِخالَ المطر والبرد والثلج من غير انْهمار. اللسان (حثث) : 130/2 .
(6) خلْخلَ العظم : أخذ ما عليه من اللحم ، اللسان (خلل) : 221/11 .

فقولُـه : (جاءَ ثُلاَثِيا كَما جاءَ رباعِيا) ، يعني : في المعنى وأراد أن مـا يفهمه مع كونه ثلاثيا ، هو ما يفهمه مع كونه رباعيا .

وقولُه : (فاعْلما) ، أي تحققْ من ذلك ، واعْرفْه.

تنبيـه : اختلف النحويون في الزائد في التضعيف، فذهب الخليل[1] إلى أن الزائد هو الأولُ في كل مضاعف ، نحو: (علم) ، و(ِبلز) بالتشديد ، وهي الناقةُ السمينةُ ، وتقدم ذكرها مخففاً ، و(جلْبب)، و(شمْلَل) ؛ لوقُوعه موقع أمهاتِ الزوائدِ ، وهـي الألـف والواو والياءُ ، نحو: (كَاهِل) ، و(جوْهر) ، و(كِتاب) و(عجوز) ، و(قَضِيب)، فإذا جعلنا الأول من (علم)، و(بلز) هو الزائد ، كان واقعاً موقع هذه الحـروف في كونـا زائدةً ساكنةً ، ثانيةً وثالثةً، وإذا ثبت في هذا ثبت [50] في (قرْدد) ، و(شـمْلَل)، و(جلْبب) بالحمل عليها، وكذَا ما أشبه ذلك.

وذهب يونس[2] إلى أن الزائد هو الثاني[3]، واحتـج بأن الثاني في (علم) كاليـاء في (عثْير) وهو الغبار[4] ، والواو في (جهْور) ، وهو الرجل الجرئ[5]، والثاني من (بلـز) كالواو في: (كَنهْوِر)، وهو العظيم من السحاب[6] ، والياء في (عِفْرِيةٍ)[7]، فقدْ وقـع الثاني موقع أُمهات الزوائد ، وهي : الواو ، والْياءُ ، والأِلف ، وغير ذلك مـن المكـررات المزيدة .

وقال سيبويه[8]: إن الثاني هو الزائد ، ثم قالَ : وكلا المذهبين[9] صوابٌ ومذهبٌ ، والخلاف بين النحويين في الصحيح من القَولين شهيرٌ، والذي صححه الفارسـي[10]هـو مذهب يونس ، وأدلته مذكورةٌ في المطولات[11]، وجلبها يخرج عن المقصودِ ، وهذَا بسطٌ نبهْناك علَى أوائِلِه .

---

(1) الكتاب : 329/4 . والممتع : 303/1 .
(2) يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري ، بارع في النحو ، من أصحاب عمرو بن العلاء ، كانت له حلقة بالبصرة ينتا ـا أهـل العلم . توفي سنة 182هـ . طبقات لنحويين واللغويين :51-53 . وبغية الوعاة :426 .
(3) الكتاب : 329/4 . والممتع : 304/1 . وشرح الشافية للإسترباذي : 365/2-366 .
(4) اللسان(عثر) : 540/4 .
(5) كتاب العين : باب الهاء والجيم والراء معهما .
(6) ق : السحابة . اللسان (كنهر) : 153/5 .
(7) رجلٌ عِفْرِيةٌ : خبِيثٌ منْكر داهٍ . اللسان (عفر) : 586/4 .
(8) الكتاب : 329/4 .
(9) في الكتاب : 329/4 (وكلا الوجهين) .
(10) أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي الفسوي ، نسبة إلى (فَسا) ، موطن مولده ، مدينة قريبة من شيراز عاصمة فارس ، أحد أئمة زمانه في علم العربية ، أخذ عن الزجاج وابن السراج ، من تلامذته :ابن جني ،وعلي بن عيسى الربعـي ، مـن مـصنفاته : الإيضاح في النحو ، والتكملة فيا لتصريف ، والحجة ، والتذكرة ، وغيرها . توفي سنة : 377هـ . بغية الوعاة : 216-217 .
(11) عرض ابن عصفور في الممتع 305/1-306 رأي الفارسي ، ثم عارضه بقوله : والصحيح عندي ما ذهب إليه الخليلُ .

88 - ص : وأحْرف الزيـادةِ المذْكُـورْ عشـَرةٌ ِفي كُتبـِهِمْ مسْطُـورْ

89 - يجْمعها سألت منْ يهْوى فَقَطْ كالْياءِ ِفي يدْعو وكالتا ِفي اشْترطْ[(1)]

ش : تقدم أن الزائد قسمان: قسمٌ يعرف بزائدِ التضعيفِ، وقـسمٌ يعـرفُ بحروف زائدةٍ في بنيةِ الكلمةِ، وقدْ فرغَ من الكلام على القِسم الأول وشـرع في الثـاني، وذكر:

أنّ حروف الزيادة محصورةٌ في عضشرةٍ أحرف كما هي مقررةٌ وموضوعةٌ في كُتب القوم[(2)]، وجمعت في كلمات، منها ما ذكره الناظم ، وهي قولُه: (سألْت منْ يهْوى..) ، فقد جمع هذا الكلام العشرةَ أحرف ، وهي: السين ، والهَمزةُ ، واللام ، والتاءُ ، والمـيم ، والنونُ ، والياءُ ، والهَاءُ[(3)] ، والواو ، والألف ، وهو في مثالِهِ هنا المقلُوب من لام (يهْوى) ، وستعرفُها إنْ شاءَ اللهُ في مواضِعِها .

وقولُـه : (فَقَط) ، هو اسم بمعنى : حسْب ، راجعٌ إلى مجموع حـروفِ الزيادةِ ، أيْ : أحرف الزيادة هي : ما تضمنته هذه الكلمةُ فقط ، من غير زيادة على ذلك، وليس قولُه : (فَقَط) من تتمةِ الأحرف الزائدة ، بأن تكونَ الفاءُ والقاف والطاءُ منها .

ومن التراكيبِ ا لـموعةِ فيها، قولُ أبي عثمان المَازني حين سأله أبو العباس المبرد[(4)] عنها

هوْيت السمانَ فَشيّبنِني   وما كْنت ِقدْماً هوْيت السمانا

فأعاد السؤالَ عليه ، فقالَ : إني قد أجبتك مرتين[(5)] .

---

(1) ق : 51 ، م : 77أ ،الأرجوزة : 4أ .
(2) الكتاب : 235/4 . والمقتضب :56/1 . و المنصف :98/1 و. وشرح المفصل : 141/9 . وشـرح الـشافية للجـاربردي 193/1 .
(3) أجمع جملة من النحويين على القول بأن المبرد أخرج الهاء من حروف الزيادة ، منهم: ابن جني في سر صناعة الإعراب: 563/2 . قال: (أما أبو العباس فكان يخرج الهاء من حروف الزيادة ، ويذهب إلى أنا إنما تلحق للوقف ..).وابن يعـيش في شـرح المفـصل 143/9 والأشموني في شرحه : 305/3 ، رغم أن المبرد يذكرها ضمن الحروف العشرة في المقتضب :56/1 .
(4) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد ، إمام العربية ببغداد في زمانـه ، مـن أهـل العلـم في الأدب والأخبار، مولده في البصرة ، صاحب كتاب المقتضب ، والكامل،والمذكر والمؤنث الخ... توفي في بغداد سنة : 286هـ. طبقـات النحويين 101 - 110 . و الأعلام : 144/7 .
(5) المصنف 98/1 :

إلاّ أن ابن مالك عابه من جهة عدم تلفظه بالهمزة[6] ، ولابد من التلفظِ بها ، وقد جمعها بعضهم في قوله : (ياأوْس هلْ نِمْت) ، وقولهم : (لَمْ يأتِنا سهْوٌ) ، وكذلك (أليوم تْنساه) وجمعها بعضهم في بيتٍ ، فقال :

ياأوْس هلْ نِمْت ولَمْ يأتِنا   سهْوٌ فَقَالَ الْيوْم تْنساه

إلى غير ذلك من التراكيبِ[1] .

فإن قلت : لِم اختصتْ هذه الحروف بالزيادةِ دونَ غيرها من الحروف ؟

قلت : أولى ما يزاد أحرف المد واللينِ ، لأنها أخف الحروف ، وأقلُها كلفةً ، قالَ الجاربردي : وأما قول النحويين الواو والياء ثقيلتان ، فبالنسبة للألف ، وأما بالنسبة إلى غيرهما من الحروف ، فخفيفتان[2] اهـ .

قلت : فيه نظرٌ ، وذلك لأن نحو: (عِدة) ، و (زِنة) أصلهما: (وِعْدةٌ) و(وِزْنةٌ) من(الوعْدِ) ، و(الْوزْن)، فذكروا في حذف أولهما أن [51] سببه ثقلُ الكسرة على الواو[3] وهذه الكسرةُ مع غير حرف الواو لا تكونُ سبباً لحذفِهِ ، كـ (دِرْية) ، فإن وزنها كوزنها و(قِرْيةٍ) و أشباههما .

وفي كلام النحويين في الإبدال والقَلبِ ما يؤذنُ بِثقل الحَرفين عموماً لا خصوصاً يعرفُه من تتبع ذلك وأمعن الفكر ، فلينظرْ من محاله، إلا أن يتأولَ كلامه على خصوصيتِهِ: حرفي المد واللين لا حرفي العلة ، ويكون قولُه: وأما بالنسبة إلى غيرهما من الحُروف فخفيفتان شاملاً للواو والياء اللذْين ليسا بحرفيْ لين، فيصحٌ الكلام ، وينتظم المعنى فاعرفْه.

ثم نقولُ : إن غير حرفي المد واللينِ من الحُروف العشرة مشبهةٌ بها.

فالهمزةُ مجاورةٌ للألف في المخرج، وترجع إلى حروفِ اللين عند التخفيف[4].

---

(6) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية 2032/4 : (وهذا الجمع معيب من وجهين ، أحدهما : إدخال حروف أجنبية بين الجملتين المتضمنتْين الحروف المقصودة ، والثاني : أن الهمزةَ واللام لم ينْطق بهما ، والاعتماد في تضمين كلامٍ حروفاً مقصوداً حفْظُها أنْ يكونَ صريحاً لفظُها) .

(1) وقد جمع ابن خروف منها نيفا وعشرين تركيبا محكيا و غير محكي ، قال: وأحسنها لفظا ومعنى :

سألْت الْحروف الزائِداتِ عن اسْمِها   فَقَالَتْ و لَمْ تبْخلْ : أمانٍ و تسْهيلُ

وقيل: همْ يتساءَلُونَ ، و ما سألْت يهونُ، والْتمسْن هوايا ، وسألْتهمْ هوانِي،وغير ذلك. ينظر شرح الشافية للإستراباذي : 331/2 ، وشرح الشافية للجاربردي 193/1 .

(2) شرح الشافية للجاربردي 193/1 .

(3) الممتع : 426/2 .

(4) الممتع : 208/1

والهاءُ أيضاً مجاورةٌ للألف في المخرج[5]،وأبو الحسن يدعي أن مخرجهمـا واحـد[6] وهي خفيةٌ،قالَ الجَاربردي:وقدْ أُبدلتْ من الواوِفي (يا هناه)[7]،ومن الياء في(هذِهِ)[8] اهـ .

قلت : إنْ كانَ ما ذكَره منْ تمام قول أبي علي[1] ،فالعهدةُ فيه عليـه ، وإنْ كـانَ اختياراً له ، فالأولى أنْ يمثلَ بـ(هِياك) في : (إِياك) فتكون الهاءُ مبدلةً مـن الهمـزة[2]، والهمزةُ لها مجاورةٌ بالألف كما مر ، فتكتسب القرب منه بحرف العلة . وأما ما مثل به ففيه خلافٌ بْين أهل التصريفِ ، وليس ذلك بمتفق عليه ففي(هناه) أقوالٌ مشهورةٌ ، أحدها ما ذكره ، وإنْ كان مذهب البصريين[3] وقولُ أبِي علي ، وكذا ما ذَكروه في : (هذِهِ) ، فإنه على أحد الوجهين ، وما فيه احتمالٌ لا يصلح للاستدْلاَل .

وأما الميم فهي من مخرج الواو، وهو الشفة، وفيه غُنةٌ مناسبةٌ للين حروف اللين[4].

والنونُ فيها أيضاً غنةٌ[5] ، وتمتد في الخيشوم امتداد الألف في الحَلق .

والتاءُ حرفٌ مهموسٌ ، وأُبدلتْ من الواو في : (تجَاه) ، و(تراث)[6] .

والسين حرفٌ مهموسٌ فيه صفيرٌ، مناسبٌ همسِهِ لين حروف اللين، ويقرب مخرجه من مخرج التاء[7]، ولذلك أبدلوها منها، فقالوا : (اسْتخذَ) و(اتخذَ)، وعكسه (سِت) وأصلـُه : (سِدْسٌ) .

واللام ، وإن كان مجهوراً ، لكنه يشبه النونَ ، وقريـبٌ منْـه في المخـرج ،ولذلك يدغم فيه النون ، نحو: (مِن لدْنه)[8] .

---

(5) الكتاب : 433/4 .والمقتضب : 192/1 . والممتع : 668/2 .

(6) سر صناعة الإعراب:46/1-47. والممتع:668/2.وشرح الشافية:251/3. وشرح الجار بردي:335/1.

(7) قال امرؤ القيس :

وقدْ رَابَنِي قَوْلُهَا : يَا هَنَا ... هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرا بِشَر

فـ(هناه) أصله (هناوٌ) ، فأبدلت الواو هاء ، فقالوا (هناهُ) . قال ابن جني في سر صناعة الإعراب 561/2 : هكـذا قـال أصحابنا ويعني البصريين .

(8) شرح الشافية للجاربردي 194/1 . قالوا : (هذِهِ هِنْد) في : (هذِي هِنْد) ، فالهاء في (هذِهِ) بـدلٌ مـن يـاء (هـذِي). وينظـر : سر صناعة الإعراب : 556/2 .

(1) أجاز أبو علي الفارسي أن تكون لام (هناه) تارة هاء ، وأخرى واوا . ينظر المسائل البغداديات : 504-505 .

(2) سر صناعة الإعراب : 551/2 .

(3) والقول الثاني إن الهاء في (هناه) إنما هي بدل من الألف المنقلبة من الواو الواقعة بعد ألقف (هناه ، إذْ أصلُه (هناوٌ) ثم صار (هناا)

كما أن أصل (عطاءٍ): (عطاوٌ) ، ثم صار بعد القلب (عطاا). ينظر سر صناعة الإعراب : 561/2 .

(4) الممتع : 208/1-209 .

(5) المصدر تفسه : 209/1 .

(6) المصدر نفسه : 208/1 .

(7) المصدر نفسه : 209/1 .

(8) المصدر نفسه : 209/1 ، 694-695 .

90- ص : وأُمها تها إذَا ما تأْتِلفْ   جمِيعها واوٌ وياءٌ وأِلفْ[9]

ش : أراد الناظم أن يبين لك أن أصولَ هذه الأحرف الزائدةِ عند ائتلاف جميعِها هي أحرف المد واللين ، والائتلاف هو النظر إلى ما بينها من الأُلفة والمناسبة .

فقولُه : (تأْتِلف) : (تفْتعِل) من الأُلفة ، و هي مقاربةُ الشيء من الشيء واجتماعه به وهو ضد المناكرة ، و يقالُ : أَلِفَتِ الطّير مكانها وألفْت الشيءَ : جمعْته[1] ، وقد تقدم إيضاح ائتلاف هذه الأحرف ودخولها في سمْطِ أحرف المد واللين ، فلا معنى لإعادته ،

إلا أن قوله : واوٌ وياءٌ وأِلفٌ ، ليس كما ينبغِي من التحْرير؛ لأن المطلوب أحرف المد واللين، وهي أخص من الواو والياءِ والألف [52] التي ذكر ، وقد قدمنا البحثَ في ذلك والعذر له أن أحرف المد واللين يطلق عليها ما ذكر.

91- ص : وهْي كما تزاد للْمعَاني   تزاد للإلْحاق بالْمبانِي
92- إذْ ألْحقُوا الْقِنْدأْو بالْجِرْدحْل   كذَاك أُخْتٌ ملْحقٌ بقُفْل[2]

ش : أراد الناظم أن يبين لك أن زيادةَ هذه الأحرف ضربان :

- ضربٌ تزاد فيه للإلحاق في الأبنيةِ ، وهو مراده بالمباني : جمع مبني مرادٌ به البناء بمعنى أنها تلحق بناءً ببناءٍ ، فتلحق الثلاثي بالرباعي في مثل (جعْفَر) ، و(قِرْدد) من الأسماء ، و(دحْرج) ، و(جلْبب) من الأفعال ، وتلحق الرباعي بالخُماسي في الأسماءِ في (سفَرْجل) ، و(شمرْدل) ، وتقدم بعض أمثلة ذلك .

- والضرب الآخر: أنْ تكونَ زائدةً في نفس البناء للدلالة على المعنى .

فإن قلت : ظاهر عبارته أن هذه الأحرف لا تكونُ إلا زائدةً وليس كذلك بلْ كما تكونُ زائدةً تكونُ أصليةً .

قلت : هو كذلك ، وإنما مرادهم بكونها أحرف الزيادةِ : أنْ الحرف الزائد لغير الإلحَاق والتضعيف لا يكون إلا منها[3]، لا أنها تكون أبدا زائدة ، كيف والكلمةُ تكونُ أصولُها منها : كـ(سألَ) و(نام) ، ونحوهما[4] .

---

(9) ق :52 ، م : 77ب ، الأرجوزة : 4أ .
(1) اللسان (ألف) : 10/9 .
(2) ق : 53 ، م : 77 ب ، الأرجوزة : 4أ ، وفيها : بالقُفْل .
(3) الممتع : 204/1 .
(4) المنصف : 98/1-99 ، والممتع : 201/1 .

وقولُه : (إذْ أَلْحقُوا الخ...) هو تمثيلٌ لما كان فيه من تلك الحروف للإلحاق وذلك : (الْقِنْدأْو)[5] ألحقوه بـ (جِرْدحْل) ، فالنونُ والواو من أحرف الزيادة أَلْحقَا هذا البناءَ الثلاثي الأُصول بالخُماسي الأصول ، وهو (جِرْدحْل) : صفةٌ للضخم من الإبل[6].

وقولُه: (كَذَاكَ أُخْتٌ الخ...) هذا مثالٌ ثان أُلحق فيه بناءُ (أُخْتٍ) بـ (قُفْـلٍ) ، وهذا الإلحاق الذي ذكره الناظم هنا في (أُخْتٍ) ، ليس كالإلحَاق المتقدم ، فإن (أُخْتاً)[1] أصلُه : (أَخَوٌ) على وزن (فَعَل) بفتح الفاء والعين ،فنقلوه إلى (فُعْـل) بـضم الفَـاءِ وسكُون العين ، فقد حصلَ الإلحاق بتغيير الصيغةِ كما يتغير في الإلحاق بزيادة الحرف ، وإلا فالتاءُ بدلٌ من لام الكلمة لا أنها زائدةٌ ، بلْ هي بدلٌ من أصلٍ[2] .

فإن قلت : لَوْ كانتْ بدلاً من أصل لَمَا فُهم التأنيثُ من الكلمة ، بلْ هي للتأنيـث ألحق ا الكلمةُ .

قلت : التأنيثُ فُهم من لفظ البنية ، لأن هذه البنية مختصةٌ بالتأنيث فهي مما أُنـثَ بالصيغة لا بالعلامة ، وهذا البدلُ فيها على هذا الشكل يختص بالأسماء المؤنثة ، ولو كانـت التاءُ للتأنيث لفُتح ما قبلَها[3] ، والكلام في هذه الكلمةِ وشبهها يحتملُ أكثر من هذا ، وفيما ذكرناه كفايةٌ .

فإن قلت : ظاهر كلام الناظم أن التاءَ في (أُخْتٍ) هي التي للإلحـاق ؛ لأنـه في معرض ذكْر حروف الزيادةِ الذي يكونُ للإلحاق ، وعلى ما قررت ، تغيير الكلمةِ من صيغةٍ إلى أخرى هو الذي وقع بِهِ الإلحَاق .

قلت : لما تغيرتْ صيغةُ البناء[4] إلى صيغةٍ أخرى، بنيت على التاء التي لم تكـنْ في الكلمةِ قبلَ التحويل ، صارتِ التاءُ كأن الإلحاق إنَّما وقع ا ، فأُطلق عليها أنها للإلحَاق .

وأفاد بذكر هذا النوع ، التنبيه[5] [53] على أن الإلحاق كما يقع بـالحَرف يقـع بتحويل الصيغةِ ، والإتيانُ بحرف من حروف الزيادةِ في تلك الـصيغةِ ، وهـذا كَـافٍ في

---

(5) القِنْدأو: السيئُ الـخـلُق والغِذاءِ، وقـيل الـخفِـيف ، وقيل : القَصِير من الرجال . اللسان (قدأ) : 128/1.
(6) اللسان : (جردحل) : 109/11 .
(1) ق ، م : أَخت .
(2) المنصف : 149/1 . والممتع : 385/1 .
(3) الكتاب : 221/3 .
(4) ق ، م : لما كان البناءُ تغيرتْ صيغته
(5) م : الشبيه .

الاعتذار للناظـم- خصوصاً- مع تسمية سيبويه في بعض كلامه أن التـاءَ في (أُخْـتٍ) للإلحاق[6] ، وإلا فقد أوضحنا لك المراد ، وبينا ما تسلُك به في المسألةِ طريق الرشاد .

93 - ص : وقَدْ يزاد بَعْـضها لِلْمد   وذَلِك الْبَعْـض حروف الْمد

94 - كمد سِرْبال وياقِـنْدِيلِ   والْواوِفي الْعجوزِ والرسول[1]

ش: هذا كشفٌ عنْ معاني بعضِ الحروفِ العشرةِ الزوائدِ ، و ذكر أنـها تـزاد في الكلمة لإفادة المد ، وهذا المعنى لا يوجد إلاّ لحروف المد و اللـين ، وهـي: الـواو ، والألـف واليـاءُ ولهذا قـالَ :

وذَلِك الْبَعْض حروف الْمد [2]

ومثّل لوقُوع المَد في الكلمـاتِ التي صاحبْتها تلك الأحرف بـ (سِـرْبال) ، و وزنـه: (فِعْلاَل)، والألف فيه تفيد المد في الكلمة، و (قِنْدِيل) ، الياءُ فِيهِ أفادتْ المد في كلمتـهِ و(عجوزٌ) ، و (رسولٌ) مِثالان لِما كانتْ الواو فيه مفيدةً للمد .

و أدخلَ الناظم الألف و اللام على (بعْض) ، و فيهِ قَلَقٌ ، وإنْ كانَ كـثيرا مـا يجري في كلام الفُقهاءِ ، ويأتي على منْ يقولُ بتنْكيرهِ[3] ، وليس في كلامِ الناظم ما يتوهم فيه من الإيطاءِ[4] لما بينهما من التخالف في العامل ، فاعْرفْه.

95- ص : واعـلمْ بِأن الْواو والألِـفْ   خصتْ بِأحْكَامٍ علـيْها ستقِفْ

---

(6) **الكتاب : 317/4 .**

(1) **ق : 54 ، م : 76أ ، الأرجوزة : 4أ ، 4ب .**

(2) **ق ، م : حروف اللين .**

(3) **جاء في حاشية الخضري على ابن عقيل 215/2 : (وإدخال [أل] على كل وبعض خطأ لملازمتهما الإضافة لفظاً أو نية كقبـل وبعد وأي. لكن جوزه بعضهم لعدم ملاحظة إضافةٍ أصلاً) .**

(4) **الإيطاء إعادة الكلمة التي فيها الروي إعادة بلفظها ومعناها في القصيدة ، نحو (رجل)، و(رجل) فإنه إيطاء باتفاق، بخـلاف:(رجل) و(الرجل) . مفتاح العلوم : 240 ، وسر الفصاحة : 85/1 ، 135/1**

96 لم تلف أصلاً في بناتِ الأربعْ إلاّ مع التضْعيفِ نحْو وعْوعْ[5]

ش: شرع الناظم في بيان مواضع أحرفِ الزيادةِ ، وما لها منْ أحْكام ، و بدأ بحروف العلة ؛ لأنها أصولُ الأحرف الزائدة كما تقدم بيانه .

فقالَ: إن هذه الأحرف خصت بأحْكام ذكرها في أُرجوزته،و تلك الأحكام لا توجد لغيرها من سائر الأحرف الزوائدِ،وهي أنها لا تكون حروفاً أصْليةً في الكلمات الرباعية إلاّ مع التضعيف، وقد مثّل للواوِ بقوله: (نحْو وعْوعْ) فوزْنه (فَعْلَلْ)، وإنما حكم بأصالِتها في هذا المثَال و شبهه؛ لأن ثلاثةَ أحْرف لابد منها في أصول الكَلمةِ، و الرابع مماثل لما حكِم بأصالِتهِ ، فالحكم بزيادتِه من غْير دليلٍ تحكّمٌ ، و قد تقدم في دليل الأصالة غير هذا ، فراجعْه ، فهو أقرب. و(الْوعْوعةُ) هي الصوت ، يقال: وعْوع إذا صوت[1]

فإن قلت : يجب أنْ يفيد كلام الناظم : (لم تلف أصلاً في بناتِ الأرْبعْ) مما إذَا كانت الواو مع ثلاثةٍ محكومٌ بأصالِتها، و أما إذا كانتْ مع اثنين محكومٌ بأصالِتهما ، والثالثُ محتملٌ للأصالةِ و الزيادةِ، فَفي الحُكْم بأصالتها تفصيلٌ .

قلت : هو الذي أراد لما علم و تقرر: أن ثالثَ الأصول لابد منه في كمال البنيةِ و تحقيق القول في هذا ، أن الواو لها ثلاث[2] أحوال :

- حالٌ تصحب فيه أصلْين فقطْ ، فهي أصلٌ ، تكميلاً لأصول البنيةِ .

- وحالٌ تصْحب فيه ثلاثةَ أحرف محكومٌ بأصالِتها [54]، ففي هذه الحالُ هي زائدةٌ إلاّ فيما كانَ ثُنائيا مكرراً ، كما مثل من نحو: (وعْوع) .

- و الحالُ الثالثةُ : أنْ تكونَ مع حرفْين محكومٌ بأصالِتهما ، و الثالثُ محتملٌ للأصالةِ والزيادةِ ، فإنْ كانَ همزةً ، أوْ ميماً مصدرتْين ، حكِم بزيادتهما و أصالةِ الواو، نحو: (أوْتكى) و هو ضربٌ من التمر[3]، و(مِرْود): (مِفْعل) بكسر الميم، فترجح زيادةُ الهمزةِ في: (أوْتكي) على الواو بالتصدر، و ترجح[4] زيادةُ الميم على الواو في: (مِرْود) لذلك ، فهي من: (راد يرود)؛ لأنه: (مِفْعل)[5]، و(الْمِرْود) هو: الميلُ،

---

[5] ق : 54 ، م : 76أ ، الأجوزة : 4ب .

[1] اللسان (وعع) : 401/8 .
[2] ق ، م : ثلاثة .
[3] اللسان (وتك) : 509/10 .
[4] ق ، م : تترجح .
[5] ق / : فعول .

وهو أيضاً الحديدةُ في اللجامِ[6] إلاّ أنْ يدل دليلٌ على زيادة الواو ، وأصالةِ الهمزةِ و الميم ، نحو: (أَوْلَق) وهو الجنون[7]، فيمن قالَ : (أُلِق) و(موجز): (فَوْعل) من مجز إذا صلُب.

تنبيهان:

- الأولُ : فُهم من قول الناظم : ِفي بناتِ الأَرْبعة ، أن الواو إذَا كانت في بنات الثلاثةِ يحْكم بأصالتها تْتميماً ِلكمال البْنيةِ كما قد منا ذكره .

- الثاني: مثّل الناظم بالواو و ترك مثالَ الألف و الياءِ ، وحكم الألف و الياءِ أيضا حكم الواو، فإنْ صحبا أصلْين فقطْ ، حكم بأصالتهما ، أما الياءُ فواضحٌ ، وأما الألف فلا تكون أصلاً بنفسها ألاّ في حرف و شبهِهِ ، بلْ تكونُ مبدلَةً منْ واو أو ياء إن كانت في اسْم متمكّن ، أو ِفعْلٍ[1]، وذلك نحو:(رحا)، و(قَفَا)[2]، و نحو:(يوم)، و (يحْى)، و شبهما.

و إنْ صحبتْ أكثر من أصلْين محكومٌ بأصالِتها ، تعين الحكم بزيادتها، كألف (كِتابٍ) ، و(سِرْداح)[3]، ونحو: (يرْمع)، وهي حجارةٌ ِبيضٌ[4]، و(ضْيغم) للأسد، إلا في المضاعف[5] ، نحو: (حاحى) ، و(ضوْضى) و(يؤْيؤ) ، و (الْيُؤْيؤ) : طَائِرٌ ذُو مخْلبٍ[6] ، و(اليْعيعةُ): هي قولُ الصبي للآخر إذَا رمي إليه ِبشيْء : (يعْ يعْ)[7] ، و(الضوْضاَةُ)[8] : أصوات الناس وجلبتهم[9].

وإن صحبتا أصيلْين و الثالثُ محمتلٌ [للأصالة والزيادة] ، فإنْ كانَ همزةً أوْ ميماً مصدرتين[10] ، أو نوناً ثالثةً ساكنةً في خماسي- في ذات الألف- حكم عليهما[11] بالزيادة ، و على الألف بأنا منقلبة عن أصل نحو : (أَفْعى) ، و(موسى) ، و(عقَنْقَي) إنْ وجد في كلامِهم ، ما لم يدلْ دليلٌ على الأصالِة ، كما هو في: (أرْطى) ، و هو شجر يدبغُ به[12]، فيمن قالَ : (أَدِيمٌ مأْروطٌ) ، و(ِمعْزى) ، لقولهم في معناه : (معْز)[13]

---

(6) الِمرْود : الِميلُ الذي يكتحل به ، وحديدةٌ تدور في اللجام . اللسان (رود) :191/3-192.
(7) اللسان (ولق) ، 384/10 .
(1) المنصف : 118/1-128 . والممتع : 279/1 .
(2) فهي مبدلة من الياء في الأول ، ومن الواو في الثانية ؛ لقولهم : (رحيان)، و(قَفَوان). المقتضب : 253/1 .
(3) السرْداح ، بالكسر: الناقةُ الطويلةُ . اللسان (سردح) : 482/2 .
(4) في اللسان (رمع) 134/8 : الحصى البيض تلألأ في الشمس .
(5) الممتع : 284/1 .
(6) اللسان : (يأيأ) 202/1 .
(7) اللسان (يعع) : 414/8 .
(8) ق ، أ : الضوضوة .
(9) اللسان(ضوأ) : 488/14 .
(10) ق ، م : مصدرة .
(11) ق ، م : عليه .
(12) اللسان (أرط) : 254/7 ، و (رطا) : 325/14 .
(13) الممتع : 249/1-250 .

وإن كان المصدر في اليائي همزةً ، أو ميماً مصدرةً ، حكم بزياد ما و أصالةِ الحَرف نحو : (أُيدع) ، وهو الزعفران[15] ، و (مِعين) ، و(مسِيل) من(الْعـيْن) و(الـسَّيل)[16] ما لَمْ يدل دليلٌ على أَصالةِ الهَمزةِ و الِميم ، و زيادةِ الياءِ ، نحو: (أُيصر) ، فهـو: (فْيعل) ؛ لقولهم : (إِصارٌ)[17] ، و (مْيرد) من: (مرد يمْرد) فهو (أُمرد) .

وإن كان غيرهما، حكم بأصالتِه، وزيادةِ الياء، نحو:(تْيقُـور)[18] و(تـوْلَج)[19] في الواوي.

[زيادة اليـاء]

97- ص : فالْياءُ زِيدتْ أولاً وكثُـرا قْبلَ ثَلاثَـةٍ بدتْ فَأكْثَـرا

98- كَياءِ يرْبوعٍ وياءِ يرْمعِ وزيد في مضارعٍ كَيدعِى[1]

ش : هذا من محال زيادةِ الياءِ[2] ، فّذكر الناظم أنها :

تزاد أولاً في اسْم و في فِعلٍ فمثالُ الاسْـم : (يرْبـوع)[3]، و(يرْمـع) ، و في المضارع كياء : (يدعِى)، و هو مضارع (ادعى) : (افْتعلَ)، منْ (دعـا)، وأُدْغـم الدالُ في التاء بعد قلِبها[55] دالاً على ما سيأتي إنْ شاءَ الله .

وقولُـه : (........وكثُرا قْبلَ ثَلاثَةٍ بدتْ فَأكْثَرا)

أراد : أن زيادتها إذا كانتْ قبلَ ثلاثةِ أحرف فصاعداً ، كما مثل به .

وقولُه : (بدتْ) ، أيْ : ظَهرتْ ، لا كما وقَع في النسخةِ ؛ لأنـه تـصحيفٌ[4]، فمثالُ : (يرْبوع)ِلما فَاق الثلاثَةَ ، و مثالُ (يرْمع) لَما كانَ مع ثَلاثةٍ ، واحترز بذلك مما

---

(15) أو صبغ أحمر. اللسان (يدع) : 412/8 .
(16) ق ، أ : من السيل والعين.
(17) الأيصر : حبيلٌ صغيرٌ قصيرٌ يشد به أسْفلَ الخباء إلى وتدٍ . وإصار: جمع أُيصر. اللسان (أصر): 22/4. وينظر الممتع : 234/1
(18) التـيْقور: فَـيعول . والتـيقور: الوقار وأصله : ويْقور، قلبت الواو تاء .ينظر: الكتاب: 356/4-357 . والمنصف:227/1 والممتع : 384/1 . واللسان (وقر) : 290/5 .
(19) الممتع : 383/1-384 . والتوْلـج : كِناس الظبْـي أو الوحش الذي يلج فيه . اللسان (ولج) : 400/2 .
(1) ق : 55 ، م : 75أ ، الأرجوزة : 4ب .
(2) الكتاب : 236/4 ، 4 /265 وما بعدها. والمنصف: 101/1 - 111. وشرح المفصل: 148/9 ومـا بعـدها. والممتـع : 286/12 .
(3) اليربوع : دابة . اللسان (ربع) : 111/8 .
(4) ولم يشر إلى ما وقع في النسخة .

إذا لم تكن الياءُ قبلَ ثلاثةٍ ، فإنها تزاد إلا أنها بدون كَثْرة ، وإليه أشار بعد بقوله : (وقـد تزد) ، إلاّ أن مفهوم قوله : (...وكَثُرا قبْلَ ثَلاثَةٍ...) ، أنها تزاد قبلَ حرفَين إلاّ أنـه غير كَثيرٍ، وهو لا يصح لأنها معهما أصليةٌ كما مر تقريره وهذا المفهوم يعطله[5] ما سـبق له ، فتأَملْه

تنبيـه : أطلق الناظم في زيادةِ الياءِ أولاً، و هو مقيدٌ بغير ياء (يسْتعورٍ) : شجرٌ له شوك[6]، فإن الياءَ فيه أصيلةٌ كما مـر[7] ؛ لأن القولَ بزيادتها مخالفٌ للقواعدِ من وجهين :

أولهما : بناءُ (يفْعلُول)[1]، وهو مفقودٌ .

و الثاني : [لحاق] الزيادة من أوائل الأسماءِ الرباعيةِ غير الجَارية على أفعالها و ذلـك كله مخالفٌ لمَا تقرر[2].

والقولُ بأصالتِها خروجٌ عن القَواعد ؛ لأن حرف اللينِ لا يكون أصليا في بنـات الأربعةِ إلا مع التضعيف كما تقدم ، إلاّ أن البقاءَ مع الأصل أوْلى ، و الأصلُ عدم الزيادةِ[3] ، و الكَلام فيه بأبلغَ منْ هذا ، ولَه نظيرٌ بـ(ورْنتل) ، و سيأتي الكلام عليـه في تـرجيح الأصالةِ .

99- ص : وقَدْ تزاد ثَانِيـاً كـَخَيْعلِ وكصِيهْمٍ وكَمِثْل جَيْئَـلِ

100- ومع واوٍ زيد كالْقَيْصـومِ وزيد في الْقَيومِ و الديومِ[4]

ش : هذا قسيم زيادتها بكَثْرة ، فذكر هنا : أنها تزاد ثانيا[5] كـ (خَيْعل) بالخاء المُعجمة والعْين المهملة ، بينهما الياءُ الزائدةُ ، وهو من أسماء الذئبِ، وهو أيضاً: اسمٌ لثَوْب غير مخِيط[6]، يكونُ من الجِلدِ والثيابِ ، ومثله : (الْخَيْلَع) بتقديم اللاّم على العين ، وهو

---

(5) م : يعطيه .
(6) وقيل : موضع ، معجم البلدان 436/5 .
(7) ولم يمر ذكْ لهذه الكلمة .الكتاب 313/4 ، 318 ، والممتع : 288/1 .

(1) ق : يفعول .
(2) الممتع :288/1 .
(3) وذهب ثعلب وابن دريد إلى أن (يسْتعور) : (يفْتعول) . ينظر : الخصائص :215/3 ، 340 .
(4) ق : 56 ، م : 75أ ، الأرجوزة : 4ب .
(5) الكتاب : 266/4 .
(6) ق ، م : مخبوط ، ذكر اسم المفعول على الأصل .

بمعناه ، وقيلَ في (الْخَيْعل) : إنه قميصٌ لاَ كُميْ له[7]. فوزنُ هذا المثَال : (فَيـ ـْعل) و الياءُ فيه زيدتْ ثانيةً .

وقوله : (صِيهْم) هو بالصاد المهملة المكسورة و تحريك الياء بعدها هـاءٌ ، هـو مثالٌ ثانٍ لمَا كانتْ فِيهِ الياءُ الزائدةُ ثَانيةً ، وأفاد به أن زيادتها كما تكونُ سـاكنةً تكـونُ متحركةً ومثْله : (حِيـفْس)[8]. و هو الجيد البضْعةِ[9] ، وقيـلَ الغلـيظُ القـصير مـن الرجال[10]، ومثْلـه:

(صِيهْم) ، وقيلَ في (الصيهْم) : إنه الجملُ الغليظُ[1] .

و قوله : (وكَمِثْل جيْئَل) ، هومثالٌ ثالثٌ لمَا كانتِ الياءُ زائدةً في ثانية و(الْجيْئَلُ) هو الضبع[2] .

فإنْ قُلت : ما فائدةُ تكرير هذا المثَال ؟

قلت : أما تكرير مثال : (صِيهْم) ، فقد تقدم أن ذكْره له لإِفَادةِ أن هذه اليـاء ، كما تكونُ ساكنةً تكونُ متحركةً ، و أما فائدةُ (جيْئَل) ، فإنه مع (خيْعـل) سـواءٌ في الزنة ، إلاّ أنه ربما يتلمح فيه أنه أتى به لإفادة أن حركةَ الياءِ بالفَتحِ قد تكونُ أصلاً، وقـد تكونُ عارضةً كما إذَا حركتْ ياءُ (جيْئَل) بحركةِ الهمزةِ التي هي عين الكلمةِ[56] بعد النقل وأُسقطتِ الهمزةُ ، ويحتملُ أنْ يكونَ أشار بتكرير المثال إلى أنه مثال متسعٌ ، كمـا يكونُ اسمـ ـاً يكونُ صفةً ، فالاسم ما تقدم ، و الصفةُ نحو: (صيْرف) ، و(خيْفَـق) وهي السريعة من الخيل[3]، أخذًا من خفقَان الريح ويدل على هذا ذكره (صِيهْم) بمثـال واحدٍ؛ لأنه إنما جاء صفةً ولا يعرف اسما[4].

و قولُه : (ومع واوٍ زيد كالْقيْصوم)

---

(7) ق ، م : لا كمّ له ، ينظر اللسان : (خلع) : 29/8 .
(8) في اللسان (حفس) 54/6 : رجلٌ حِيفْس : قصيرٌ سمينٌ ، وقيل : لئيم الخلقة ، قصيرٌ ضخْمٌ لا خير فيه.
(9) ويعود هذا المعنى على(صيهم) . اللسان (صهم) : 349/12 .
(10) ويعود هذا المعني على (حِيفْس) .

(1) اللسان (صهم) : 349/12 .
(2) اللسان (جأل) : 96/11 .
(3) اللسان (خفق) : 81/10 .
(4) الكتاب : 267/4 ، والممتع : 82/1 .

هذَا مثالٌ لَمَا كانتْ الياءُ فيه زائدةً ثانيةً مع واو أيضاً زائدةٍ[5] ، ونبه عليهِ بقولــه: (زِيد) ، فهي جملةٌ في موضع الصفة لـ (واوٍ) ، ومثله بـ (الْقَيْصوم) ، فوزنه: (فَيْعول) وهو اسم نَبْتٍ[6]، و مثلُه : (الْخَيْشوم) ، و(الْحَيْزوم) وهو الصدر[7].

و قولُه : (وزِيد فِي الْقَيوم وفِي الديوم)

أشار به إلى أن هذا الوزنَ يكون في الاسم، كما يكونُ في الصفة[8] ومثالُه في الاسْم ما تقدم ، ومثالُه في الصفة ما ذُكر هنا، و مثله في الصفة بـ (عَيْثُوم)[9]وهو الجملُ العظـيم الخف ، وقيل الأنثى من الفيلة[1]، و(القيوم) : فَيْعولُ وأصله: (قَيْووم) ، فاجتمع الـواو والياءُ وسبقتْ إحداهما بالسكون ، فقُلبت الواو ياءً ، وأُدغمتْ فيها الياءُ[2] ، وفي أسمائِــه تعالى المعدودة : (الْقَيوم) ، وبِهِ ورد القرآنُ ، و هو من صفَات الله تعالى، ومعناها : القائم بأمور الضخلق ، و مدبر العالم في جميع أحواله[3] . و(الديوم) صفةٌ أيضاً من الدوام ، إلا أن الميم مبدلةٌ من أحدِ الضعفين ، يقالُ : دام الشيءُ دواماً و دَيْمومةً[4] .

101- ص : وفِي بعِيــدٍ ثَالِثاً قَدْ زِيــدا وعِثْيَــرٍ ولَحِقَــتْ سعِيــدا

102- ومِثْلُه الْكِدْيَوْنُ والْخفَيْــدِد كَذَلِك الْعِذْيَــوْطُ والْخفَيْفَد[5]

ش: هذا الكلام فيما إذَا زيدتِ الياءُ ثالثةً[6] ، و ذكر لها مُثُلاً ، أحدها: (بعِيدٌ) ، وهو صفةٌ عن البعد ، ضد القرب ، ووزنه : فَعِيلٌ ، ومثلُه : (سعِيدٌ) و(شدِيدٌ) ، وهذه أوصافٌ وفي الأسماءِ كـ (قَضِيب) ، و (بعِيرٍ) .

---

(5) الكتاب : 266/4 .
(6) اللسان (قصم) : 486/12 .
(7) اللسان (حزم) : 132/12 .
(8) الكتاب : 266/4 ، والممتع : 97/1 .
(9) ق ، م : حيثوم .
(1) اللسان (عثم) : 384/12 .
(2) المنصف : 17/2-18 . والممتع : 506/2 ، 602 .
(3) تفسير أسماء الله الحسنى : 56/1
(4) الدَيْموم والدَيْمومةُ: الفلاة يدوم السير فـيها لبعدها . اللسان (دوم) : 214/12
(5) ق : 57 ، م : 75ب ، الأرجوزة : 4ب .
(6) الكتاب : 267/4 .

و قوله: (وِعِثْير) ، هو أيضاً مثالٌ ثانٍ لمَا وقعتْ فيه الياءُ ثالثةً زائدةً ووزنه : (فِعْيل) بكسْر الفَـاءِ ، و سكون المثَلثَة ، وفَتح الياء، و هو الغبـار[7] و مثلُـه في الـوزن : (حِـمْير)[8] و(حِثْيل) بالمثلثة، اسم نَبت[9] ، وهذا في الاسم ، وقدْ جاءَ في الـصفة[10] قالوا: (رجلٌ طِرْيمٌ) أيْ : طويل[11].

و قولُه: (ولَحقتْ سعيداً) يَنبغي أنْ يكونَ (سعِيداً) ، المراد به هنا العلَم ، لأنـه سبق له تمثيلُ الصفة بـ (بعِيدٍ) ، وهو مثالٌ ووزنه ، أوْ[1] يكون كـرر المثـالَ إشـعاراً بالتوسع في وزنِه ، اسماً و صفةً على ما تقدم البحثُ فيه.

و قولُه: (ومِثْلُه الْكِدْيون) ، أيْ: فِي مثل زيادةِ الياء ثالثاً، وإلاّ فـ (كِدْيون) مما فيه زيادتان ، الواو والياءُ ، و هو درْدِي[2] الزيت[3]، ويكون اسماً كهذا[4] ، و مثله : (ذِهْيوطٌ) بالذال المعجمة : موضعٌ[5]، و يكون صفةً، نحو: (عذْيوط) كما ذكره[6]، وهو الـذي يْحدثُ عند الجِماع[7] .

و قوله : (الْخفْيدد)، وهو مثالٌ لمَا كانتْ فيه زيادةُ الياء ثالثةً مع زيادة التضعيفِ ، و مثلَه بـ (الخَفْيدد) ، ووزنه : (فَعْيَلُلُ)[8] ، وفي الزبيدي هـو: الـضخْم الطويـل الساقين من الظلمان[9]، وجمعه [57] : (خفَافِدٌ)، و(الْخفْيفَد) لغةٌ فيه[10]، وعلى هـذا فذكْر الناظم له ثانياً باعتبار زيادةِ التضعيفِ في العين و الأولُ زيادةُ التـضعيف في الـلام ، ووزنه على هذا المثال الثاني :(فَعْيعل)[11].

---

(7) وقيل : التراب . اللسان (عثر) :540/4 .
(8) اسم انسان . اللسان (حمر)
(9) وقيل : القَصير، وقيل : ضرب من أشجار الـجبال . اللسان (حثل) : 142/11 .
(10) الكتاب : 267/4 ، والممتع : 84/1 .
(11) اللسان(طرم) : 361/12 .

(1) سقط (أو) من م .
(2) ق ، م : دردري .
(3) اللسان (كدن) : 357/13 .
(4) ق : كهاذا .
(5) موضع بالعراق ، معجم ما استعجم :618/2 ، واللسان (ذهط) : 301/7 . وفي كتاب العين (ذهط) : الذهْيوط ، بالضم .
(6) الكتاب : 267/4 ، والممتع : 116/1-117 .
(7) في الصحاح 1142/3: (العِذْيَوْطُ): وهو الذي يحدث عند الجماع . وفي ذيب الأسماء واللغات 195/3 : (العِـذْيَوْطُ) : هوالذي يخرج منه الغائط عند جماعه .
(8) الكتاب : 267/4 .
(9) تاج العروس :6/8 . والظليم : الذكر من النعام ، والجمع : أظلِمةٌ وظُلْمانٌ ، وظِلْمانٌ . اللسان (ظلم) : 379/12 .
(10) تاج العروس (خفد) 60/8 ، وينظر اللسان : (خفد) : 163/3 .
(11) الكتاب : 267/4 .

103- ص: ورابِعا تزاد مِثْل عِفْرِيهْ   ومِثْل عِفْرِيتٍ ومِثْل نِفْرِيهْ[12]

ش : هذا البيت قصدبه ذكْر زيادة الياءِ الرابعةِ[13]، و ذكرمنْ مثُله: (عِفْرِية) ووزنه : (فِعْلِية)، و يكونُ في الاسم والصفة ، فالصفةُ ما ذكرمن (عِفْرِيةٍ)، و هو الخَبيثُ، يقالُ :

رجلٌ عِفرِّبين الْعفَارةِ : إذا كانَ خبيثاً ، وجمعه : (أعْفَار)، و هو الغليظُ أيـضاً ، وامْـرأةٌ عِفرةٌ[1]، و شيْطَانٌ عِفْرِيةٌ وعِفْرِيتٌ[2]، ويكون اسماً كـ: (حِذْرِيـة) ، و هـي : الأرض الخشنة[3] .

و قولُه : (ومِثْل عِفْرِيتٍ) ،هومثالٌ [لزيادة] الياء المذكُورة مع مخالفَة الـوزن ، و لهذا كرره ،و وزنه : (فِعْليتٌ)[4] ، و يحتملُ أن يكونَ من العفَـر بالتحريـك ، قالَـه الجاربرْدي ، و هو: التراب ، لما فيه من الشدة ، و يقالُ : ناقةٌ عفَرناتٌ ، أي : قوية[5].

وقولُه : (ومِثْلُ نِفْرِيـَة) ، هو مثـالُ ثالثٌ أيضاً ، وهـو مـن النفُـور، و في الحديـثِ: ((إن الله يْبغِض الْعِفْرِيةَ النفْرِيةَ))[6]، و هو المُنكر الخَبيثُ ، وقيل : إن (النفْرية) إتبـاع (لِلْعِفْرية)[7]، و لعل هذا يكونُ هو الموجِب[8] للإتيان به مثالاً آخـر، و إلاّ فالأول كَافٍ إلاّ ما يتلمح من إتباعِهِ للأول .

104- ص : و خامِسا تزاد كالبلْهنيهْ   و الْخنْفَقِيق وكَذَا الْبلْنسِيهْ[9]

---

(12) ق : 58 ، م : 74أ ، الأرجوزة : 4ب .
(13) الكتاب : 4/268-269

(1) (أعْفَارٌ) : جمع لـ (العفْر) ، و(العفَر) : وهو ظاهر التراب اللسان (عفر) : 4/583-587.
(2) كتاب العين : باب العين والراء والفاء معهما 2/123 .
(3) اللسان (حذر) : 4/176 .
(4) الكتاب : 4/269 ، و ينظر الممتع : 1/125 .
(5) شرح الشافية للجاربردي : 1/206 .وينظر: اللسان (عفر) : 4/587 .
(6) النهاية في غريب الحديث : 53/262 ، 92 .
(7) إعراب القرآن : 3/212 ، والنهاية في غريب الحديث 3/262 ، 5/92 .
(8) ق ، م : لعل أن يكون هذا هو الموّجب .
(9) ق : 58 ، م : 74أ ، الأرجوزة : 4ب .

ش : ذكر الناظم - رحمه الله - أن الياءَ تزاد خامسةً[10] في هذه الأمثلةِ ونحوهـا، الأولُ (بلَهْنيةٌ)[11] ، و وزنه: (فُعلِنيةٌ) بضم الفَاءِ، وفتح العين و سكون اللام ، وهو اسمٌ ، و الهاءُ لازمة له[12]، و كذا في مثَال زيادتِها رابعةً المتقدم ذكرها .

فإن قلت :هلاّ جعلت المثال المذكور: (فُعليةً) بتضعيف اللام ، فإن له نظيراً و هو(سلَحْفِية)[13] بكثرة ، و(فُعلْنية) معدوم النظير[14] ؟

قلت: قُدم في هذا الوزن الاشتقاق على عدم النظير، فإنه يقالُ عَيشٌ أبلَـهت: قَلِيلُ الْغموم[1]، ويقالُ : فلانٌ في بلَهٍ من العَيْشِ ، أيْ : في سعةٍ، و في شرح الهادى[2] أن النـونَ والياءَ فيه زائدتان للإلحاق بـ(قُذَعْمِلة) ، و تقدم أن (الْقُذَعْمِلَ) هو البعير الضخم .

وقولُه : (والْخَنْفَقِيق) ، هذا مثالٌ ثان لمَا زيدتْ فيه الياءُ خامسةً بتخالُف الـوزن الذي قبلَه، و وزنه : (فَنْعِليل) و هو قليل[3]، و مثله: (خَنْشِليل) على بحثٍ فيه، في أصالةِ النون[4] و(الْخَنْشِلِيلُ) هو المَاضي من الرجال في أُموره[1] ، و (الْخَنْفَقِيق) : الداهيةُ ، و قيلَ المرأةُ الخفيفةُ الجريئةُ[5] .

قولُه : (و كَذَا الْبَلْنسِيَهْ) ، كَذَا وقع في هذه النسخة بالباء ، وهـو تـصحيفٌ (قُلَنسِيةٌ) بالقَاف ، وكذا وقع في كتاب سيبويه ، ووزنه : (فُعَنْلية)[6] بضم الفَـاء وفَـتح العين ، و سكون النون ، و هو اسْمٌ ، و الهاءُ لازمةٌ[7].

تنبيهـان :

الأولُ : ترك الناظم من محال زيادتِها ما إذَا زيدتْ سادسةً ، نحو:(أمـاني) جمـع : (أُمنِية) ، و سابعةً ، و هو(خَنْزوانِية)[8] ، وهو: الكِبْر[9].

---

(10) **الكتاب : 269/4 .**
(11) **البلَهنية : الرخاء وسعة العيش . اللسان (بلهن) 58/13 ، و(بله) 477/13 .**
(12) **الكتاب : 269/4 ، و ينظر الممتع : 126/1 .**
(13) **السلحفية : من دوابّ الـماء وقـيل هي الأنثى من الغيالِـم .اللسان(سلحف) : 162/9 .**
(14) **في الكتاب : 293/4 : ولا نعلمه جاء صفة .**

(1) **في اللسان (بله) 477/13 : واسعٌ قليل الغموم .**
(2) **الكافي شرح الهادي ، كتاب لعبد الوهاب الزنجاني من علماء العربية (ت :655 هـ) . بغية الوعاة : 318 .**
(3) **الكتاب : 269/4 . و الممتع : 143/1 .**
(4) **الكتاب : 445/3 ، و 269/4 .**
كذا . وفي اللسان(خنشل) 223/11 : خَنْشلَ الرجلُ : اضطرب من الكِبر. ورجل خَنْشلِـيل أي ماض .
(5) **اللسان (خفق) : 81/10 .**
(6) **ق : م : فعلنية .**
(7) **الكتاب : 269/4 ، 293 .**
(8) **شرح الأشموني : 565/4 .**

الثاني : تكلم على زيادِتها في الاسم ، وسكت عن زيادِتها في الفعل، و هي تزاد :

أولاً كـ (يضْرِب) ، و ثانيةً [58] نحو: (بيْطر) ، و ثالثةً عند منْ أثبت (فَعْيل) في أبنيةِ الأفعال ، نحو: (رهْيأ) : إذا لم يحكم الرأي[1] ، ورابعةً ، نحو: (قَلْـسْيت) ، و خامسةً ، نحو: (تقَلْسْيت) وسادسةً ، نحو: (اسْلَنقْيت) [10].

[زيادة الألـف]

105- ص: ولاَ يزاد في الأوائِل أَلِفْ   إذْ هو لِلسكُون حتْما قَدْ أُلِفْ[1]

ش : لما فرغَ من الكلام على الياء ، أخذَ يتكلم على الألف ، فذكر أن :

منْ أحكامِها أنْ لا تزاد أولاً[2] ، وعلله بأنها لازمةٌ للسكون ، و لا يبتدأُ بالساكن لامتناع الابتداء به . و أورد الخَضـراوي عليه : هلاّ زيدت و أُدخـلَ عليها همزةُ الوصْل وأجيب بأنه يؤدي إلى الاستثقال و اللبس[3] .

و فُهم من قَول الناظم : (فِي الأوائِـل) ، أنها تزاد و سطاً و آخراً ، و هو كَذلك لأن العلةَ المانعةَ من زياد ا أولاً منتفيةٌ مع غير الأول .

و لا يفهم من قولِه : (و لاَ يزاد في الأوائل الألف) ، أنا يجوز أن تكونَ أصـيلةً لأن العلةَ المانعةَ للمزيدِ هي بعينِها مانعةٌ للأصْلي ، على أنها لا تكونُ أصلاً ألاّ في حرف و شبهِه ، و إنما أصالَتها باعتبار ما انْقلبتْ عنْه[4] .

106- ص : وثَانِيـاً كَكَاهِـلٍ يـزاد   وثَالِثـاً كَقَوْلِهمْ جمـاد[5]

---

(9) اللسان : 347/5 .
الرهْيأةُ : التخْـلـيط فـي الأمر وترك الإحْكام . اللسان (رهأ) 340/14 .
(10) شرح الأشموني : 565/4 .
(1) ق : 59 ، م : 74ب ، الأرجوزة : 4ب .
(2) توضيح المقاصد والمسالك : 244/5 .
(3) وهذا التساؤل ورد في سر صناعة الإعراب : 687/2 .
(4) المنصف : 118/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 243/5 .
(5) ق : 59 ، م : 74ب ، الأرجوزة : 4ب .

ش : بين النـاظم أن الألف تـُزاد ثانيةً في مثل : (كَاهِل) ، ومثلُه: (غَـاربٌ) و(ساعِد)، و(الْكَاهِلُ) : فَرْع الْكَتِفِ[6]، و كذَا (الْغارِب)[7]، و(الساعِد) معروف[8] وهذَا في الاسْم .

و في الصفة[9]، نحو : (ضارِب) ، و(قَاتِل) ، و (جالِس) ، وقد جاءتْ زيادتها ثانياً [أيضاً]، نحو: (طَابق)[10]، و(خاتـم) بفتح الباء والتاء ، و وزنه : (فَاعـل) بفَتح العين، و لم يجيْءْ صفةً[1] كذلك ، كما أنه ليس في الكلام (فَاعل) بضم العْين ، قاله في كتابِ سيبويه[2].

و قولُه : (وثَالِثاً كَقَوْلِهِمْ جماد) ، يعِني أنها تزاد ثالثةً في نحو:(جماد)، وهـي الأرض التي لمْ تمطرْ[3]، و مثله : (جبان) ، و (صناع) ، و(الصناع) : الحاذقةُ بيدْيها[4] و هذا في الصفة .

و يكون اسماً[5] نحو: (قَذَالٍ)[6]، و(غَزالٍ) ، و (سحاب) .

107- ص : وزِيد للتأْنيثِ مِثْلَ سلْمى ... فِي رابِعٍ وملْحقاً[7] كَبهْمى[8]

ش: ذكر الناظم أن الألف تزاد رابعةً في الكلمةِ[9] ، و مثلـه بمثَـالَين ، أحـدهما للتأنيثِ ، و الآخر للإلحاق ، فالأول ما ذكره من مثال : (سلْمى) ، و نحوه: (رضْوى) ، و هما اسما جبلْين[10]، و هذا في الاسم ، و تكون في الصفة نحو: (عبْرى) ، وهي الكثيرةُ الحزْن و البكاءِ[11] ، و(عطْشى)[12] .

---

(6) في اللسان (كهل) 602/11 : فُروعُ الكَتفيْن .
(7) الغارب : الكاهل من الخف ، وهو مابين السنام والعنق . وقيل أعلى الظهر . اللسان (غرب): 644/1 .
(8) الساعد : ملتقى الزندين من لدن المرفق إلى الرسغ . اللسان (سعد) : 214/3 .
(9) الكتاب : 249/4 . وسر صناعة الإعراب : 687/2 .والممتع : 80/1 .
(10) الطابق ، والطابِق : ظرفٌ يطبخ فيه . اللسان (طبق) : 214/10 .
(1) الكتاب : 249/4 . والممتع : 81/1 .
(2) الكتاب : 249/4 .
(3) اللسان (جمد) : 130/3 .
(4) في اللسان (صنع) 210/8 : (وامرأة صناع : حاذقة بالعمل ، ورجل صِنْعٌ إذا أُفْردتْ فهي مفتوحةٌ محركة ، ورجلٌ صِنْع اليدِ وصِنْع اليدْين ، مكسورة الصاد إذا أضيفتْ .)
(5) الكتاب : 249/4 . وسر صناعة الإعراب : 688/2 .
(6) القَذّال: جِماع مؤخّر الرأس مِن الإنسان والفَرس فَوْق فَأس القَفَا، والجمع أَقْذَال وقُذُل. اللسان (قذل) :553/11 .
(7) ق ، أ : ملحق
(8) ق :59 ، م : 74ب ، الأرجوزة : 4ب .
(9) الكتاب : 255/4 وما بعدها .
(10) (سلْمى) : أحد جبال طيئ ، و (رضْوي): جبل بالمدينة . معجم البلدان : 238/3 ، 51/3 على الترتيب.
(11) اللسان (عبر) : 532/4 .
(12) الكتاب : 255/4 .

و قولُه : (فِي رابِعٍ) ، يتعلق بقوله : (زِيد) .

و قولُه : (ملْحقاً كَبهْمى) ، هذَا مثالٌ لمَا وقضعت الألف الزائدةُ ، و هي رابعةٌ و ليستْ للتأنيث ، و إنما هي للإلحَاق ، و ظاهر كلام الناظم أن هذا الوزنَ يكونُ للإلحـاق مجرداً و ليس كَذلك ، و كانَ من حقه التنبيه على ذلك ، لأنهم نصوا على أنّ وزن (فُعْلَى) بضم الفاءِ لا يكون الألف فيه لغير التأنيثِ[13] ، إلا أن بعضهم قالَ: (بهْماة واحِـ ـدةٌ) قالَ سيبويه : و ليس هذا بالمَعروف ، كما قَالُوا : فِعْلاَة بالهَاء ، نحو: امْـرأةٍ سِـعْلاَة[14] ورجل عِزْهاة . اهـ[1] ، و الألف في (بهْماة) للإلحَاق بـ (برْقَـع) ، و(العِزْهـاةُ) : الذي لاَ إِرْب لَه في النساءِ ولا الغزل[2]، و (البهْماة) : نبات يلتصق بالثوب إذا لقيـه[3] . قلت : و جعْلُها في (بهْماة)[59] للإلحاق هو مذهب الأخفش[4] والكوفيين في إثبـاتِهم وزنَ : (فُعْلَل) بضم الفَاء ، و فتح اللام[5]، و تأول منْ جعلَ الألف فيه للتأنيثِ أن زيادةَ التاءِ فيه نادرةٌ[6].

فإنْ قلت : ما إعراب قوله : (و ملْحقا كَبهْمى) ؟

قلت : الواقع في هذه النسخةِ التي وقعتْ بيدي (ملْحقاً) بالألف ، فيحتملُ أنْ يقرأَ (ملْحقاً) بصيغة اسم المفعول ، فيكونُ منصوبا معطوفًا على محل قوله : للتأنيث علَى معنى الحالية ، و تقديره : و زيد الألف في رابعٍ حالَ كوْنا للتأنيثِ ، و ذلك نحو : (سلْمى) ، و حالَ كونِها ملحقًا ، و ذلك كـ (بهْمى) ، و فيه حذف الصلة ، و تقديره : ملْحقـاً ا ، و يبعده أن المحذوف إذْ ذاك نائبٌ ، و لا يحذف.

ويحتملُ أنْ لا تقدر فيه صلةٌ ، و لا شك في كون الألفِ ملحقاً في بنـاء الكلمـة ليماثلَ بناءً خر. و أما لوْ كان (ملحِقاً) بصيغةِ اسم الفَاعل ، فالأمر فيه واضحٌ لا يحتـاج إلى تقدير صلَةٍ ، إذِ الألف هي المُلْحِقَةُ بناءً ببناءٍ .

---

(13) سر صناعة الإعراب : 693/2 . واللباب : 282/2 .

(14) السّعْلاةُ ، السّعْلاَ : الغولُ ، وقـيل هي ساحرة الـجن .اللسان (سعل) : 336/11

(1) في الكتاب 255/4 : (ولا يكون فُعْـلى والألف لغير التأنيث ، إلا أن بعضهم قال : بهْماة واحدة ، وليس هذا بـالمعروف ، كما قالوا : فِعْلاة بالهاء صفة ، نحو امرأة سِعلاة ، ورجل عِزْهاة) .

(2) وقيل : رجل عِزْهاةٌ وعِنْزهْوةٌ وعِزْهاءةٌ وعِزْهيٍ ، منون : لئيمٌ أيضاً . اللسان (عزه) : 514/13 .

(3) في اللسان (بهْم) 59/12-60 : البهْمى : نبت تـجِد به الغنم وجْداً شديداً ما دام أخضر، فإذا يبس هرْ شـوْكُه وامتنـع ، ويقولون للواحد بهمى، والـجمع بهْمى .

(4) سر صناعة الإعراب : 694/2 .

(5) ص : 134 .

(6) في الممتع 89/1 : وتلزم (بهْماة) التاء . وينظر حاشية الخضري على ابن عقيل (باب التأنيث)

108- ص : وزِيدَ فِي الْخامِسِ كَالْعفَنْرنا وضَيْمرانَ وكَذَا الْعِرضْنا[7]

ش : (العفَـنْرنى)[8] بالعين المهملةِ ، بـعدها فاءٌ مفتوحةٌ ، هو: الأسـد[9]، وهو (فَعلْنى) من العفَر بالتحـريك ، و هو التراب[10]، و النـونُ و الألـف فيـه للإلحـاق (بسفَرْجل)[11] لقولهـم : ناقةٌ عفَرنات ، أيْ : قويةٌ ، ولَوْ كانتْ ألفُه للتأنيث ، لمْ تدخلْ عليه تاءُ التأنيثِ و تقدم ندور التاء في (بهْماة) عند منْ جعلها للتأنيـثِ - أعني ألفَـه - و إنما قالُوا فيه : (فَعلْنى) مع عدم هذا الوزن[1] ، تقديماً للاشتقَاق على عدم النظير، وله أمثلةٌ من كلامهم[2] ، و الألف في هذا المثَال وقعتْ زائدةً خاصةً .

و قوله : (وضَيْمرانَ) ، هو مثالٌ ثان لمَا كانت الألف فيه خامسةً ، مخالفاً للـوزن الأول ، ووزنه[3]: (فَيْعلاَن) ، ويكون[4] في الاسم و الصفة[5] ، فالاسم ما ذكـره مـن (ضَيْمران) ، وهو: نبت[6]، ومثله[7]: (قَيْقَبان)، و(سَيْسبان)، وهما شجر[8]، و الصفة: (الْهيبان)، و(التيحان): الكثير الحركة[9]، و (الهَيبان): الرجلُ الجَبانُ الهَيوب[10] .

و قوله : (وكَذا الْعِرضْنى) ،هو مثالٌ ثالثٌ لمَا وقعتْ فيه الألف خامسةً ، و هـو بكسرِ الْعيْن ، وفتح الراء ، و وزنه: (فِعلْنى) ، وهو اسـمٌ[11]، وهو: الاعتـراض فِـي الْمشْي[12]، و وقع أيضاً على وزن: (فُعلّى) بضم الفاءِ و ضم العيْن ، قالوا: (عرضـى)، وهو قليل[13] ، ووقع بفتح الراء فقالُوا :(عرضي)[14].

---

(7) ق : 60 ، م : 73أ ، الأرجوزة : 4ب .
(8) م : العرفناء .
(9) اللسان (عفر) : 587/4 .
(10) المصدر نفسه : 583/4 .
(11) سر صناعة الإعراب : 692/2 .
(1) أي : أن هذه البنية لم تأت إلا صفة قليلا . ينظر الكتاب : 260/4 ، والممتع : 124/1 .
(2) في الكتاب 260/4 ، قالوا : جملٌ علَدَّنى .
(3) ق : ووزن هذا .
(4) ق : وهو يكون .
(5) الكتاب : 262/4 .
(6) الضَيْمرانُ ، والضوْمران : ضرب من الشجر. اللسان (ضمر) : 493/4 .
(7) وهذه الأمثلة التى ذكرها على وزن : (فَيْعـلاَن) بفتح العين ، وهو وزن مخالفٌ للوزن الأول (فَيْعـلاَن) بضم العين وقد ذكر سيبويه (فَيْعـلاَن) في الكتاب 262/4 ، وقال : ولا نعلم في الكلام (فَيْعلاَن) في غير المعتل .
(8) اللسان (قبب) : 685/1 . و(سبسب) : 460/1 .
(9) القاموس المحيط (تاح) .
(10) اللسان (هيب) : 789/1 .
(11) الكتاب : 261/4 .
(12) اللسان (عرض): 182/7 .
(13) الكتاب:261/4 . وذكر سيبويه مثل : (دِفَـقى) للمشية التي فيها تدفق وإسراع .
(14) الممتع : 104/1.وأضاف ابن عصفور:(فِعِـلى) في الاسم نحو: زِمِـكى لمنبت ذنب الطائر، وفي الصفة نحو: كِمِرى للقصير .

109- ص : وجاءَ فِي السادِسِ كَالْهِجيرا   ومِثْلَ مشْيوخاء والْمعْيورا[15]

ش: يعِني أن الألف وردتْ زائدةً ، وهي سادسةٌ في أوزان منها : وزن (فِعيلـى) بكسر الفَاءِ و تشديد العين ، مقصوراً[16] و مثّله بـ (هِجيرى) ، ومثله : (قِتيتى) وهـو: النميمة[17]و(حِثيثَى)، وهذه مصادرٌ، ولمْ تسمعْ في صفةٍ ولا اسم[18] غير المـصادر[19]. و(الهجيرى) وهي العادةُ والدأب ، وهي كلام الرجل الذي يردده و يدأب عليه[1]، ومنـه هجيرى أبي بكر: لاإله إلا الله[2]. و(الحِثيثى) مصدر بمعنى الحَثّ[3].

و قولُه : (مشْيوخاء) ، و هو[60] مثالٌ ثان لمَا وقع فيه الألف سادسةً ، و وزنه : (مفْعولاء) بالمد ، و يكون في الاسم و الصفة[4] ، فالصفةُ ما مثّل به من (مـشْيوخاء) ، وهو جماعةُ الشيوخ[5] ، ومثْله : (معْلُوجاء)، والاسم (معْيوراء) ، و ذكر هنا مثاليْ الوزن في الاسْم والصفةِ ، ولهذا كرر المثالَ مع اتحَاد الوزن . و(المعْيوراء) هو العظـم النـاتئُ في وسطِ الكتفِ[6] ، و(المعْلُوجاء) : جماعةُ العلوج[7].

تنبيـه: ترك الناظم زيادتها سابعةً ، نحو: (أُرْبعاوى)[8] ووزنه: (أفْعلاوى) و هي حجارةٌ بيض رقاقٌ تلمع[9].

110- ص : ولاَ يرى أصْلاً لِذِى ينـاء   بلْ بـدلاً مِنْ واوٍ أوْ يـاء

111- فَأصْلُ بابٍ قبْلَ قَلْبٍ بوب   كَذَاكَ أيْضاً أصْلُ ناب نيب

112- لِقَوْلِهمْ فِي جمْعِهمْ أبْواب   كما يقَـالُ هـذِهِ أنيـاب[10]

---

[15] ق : 60 ، م : 73أ ، الأرجوزة : 4ب .
[16] جعلها سيبويه للتأنيث ، الكتاب : 264/4 .
[17] اللسان (قتت) : 70/2 .
[18] ق ، م : أسماء .
[19] الكتاب : 264/4 .
[1] اللسان (هجر) : 254/5 .
[2] في الكامل في اللغة والأدب348/1:(وفي الحديث كان هِجيري أبي بكر الصديق رحمه الله لا إله إلا الله).
[3] اللسان (حثث) : 129/4 .
[4] الكتاب : 264/4 . والممتع : 144/1 .
[5] اللسان (شيخ) : 31/3 .
[6] في اللسان (عير) 620/4 : المعْيوراء اسم جمع للعير . وفي 621/4 : والعير: العظم الناتـئُ وسطِ الكف ، ولعله يريد : الكتف كما ورد في كتاب العين (باب العين والراء والواو معهما) .
[7] في اللسان (علج) 326/2 : العِلْـج : الرجل الشديد الغلـيظ ؛ وقـيل : هو كل ذي لِـحْية ، والـجمع أعْلاج وعلُوج ومعْلُوجى، مقصور، ومعْلُوجاء، مـمدود: اسم للـجمع يجري مـجْرى الصفة عند سيبويه .
[8] من الأمثلة الفائتة في كتاب سيبويه ، الخصائص : 187/3 . ينظر شرح الأشموني :4 /563 . والمزهر في علوم اللغة : 27/2 .
[9] كذا . وفي اللسان (ربع) : 109/8 الأربعاوى : عمود من أعمدة الخباء ... وضرب من الجلوس .
[10] ق : 61 ، 73أ –73ب ، الأرجوزة : 4 ب .

ش : تقـدم أن الألف لا تكون أصلاً إلاّ في حرفٍ أوْ شبههِ ، فلهـذا قالَ : إنهـا لا تكون أصلاً لِذِي بناء ، أيْ : لصاحبِ بِناءٍ ، وأشار بقوله لذي بناءٍ إلى ما ذكرناه مـنْ أنها لا تكونُ أصلاً إلا في حرف أو شبهه ، لأنهـما لا يكونان صـاحبيْ بنـاء ، و أمـا الأفعالُ المتصـرفةُ ، والأسماءُ المتمكنةُ فهي التي يكونُ لها البناءُ ، و تحتاج للوزْن ، فـأفْهم قولُـه : (لذي بِناء) ، أنها تكون أصلاً لغيري ذي بناء و هو الحرف و الاسم الذي ليس متمكناً ، فاعْرِفْه.

و قولُه : (بلْ بدلاً منْ واوٍ أوْمِنْ ياء) ، فهو توضيحٌ لمَا أ مه قولُه : و لا يكـونُ أصلاً لذى بناء) ، إذْ لمْ يدر بعد هذَا ما حكمه ، فبين أنها تكونُ مبدلةً إما منْ واو، أوْ منْ ياء ، ثم مثّل المسألةَ بمثَالْين :

- أحدهما : للـْواوي ، وهو(بـَابٌ) ، فذكر أن أصلَه : (بـَوب) على وزن : (فَعلَ) بفتح الفَاء و العين ، فتحركَتِ الواو وانفتح ما قبلَها ، فقُلبتْ ألفاً ، فصار (بابا).

- والثاني :[لليائى، وهو][1] (نابٌ)، و أصلُه أيضاً : (نِيب) على وزن : (فَعلَ) ، فَفُعلَ به ما فُعل بـ(بابٍ) ، فصار بعد القَلب : (ناباً)[2] .

و قولُه : (لِقَوْلِهِمْ فِي جمْعِهِ أبواب الخ...) ، هذَا دليلٌ على عْين الكلمتين ، أن عين (بابٍ) واوٌ، وعين (نابٍ) ياءٌ ، فكأنه اسْتشعر إيراداً عليه بأنْ يقالَ له : ما الدليلُ على ما ذكرته منْ أن عينهما واوٌ و ياءٌ ، فأجاب بأن الدليلَ الدال على ذلك : الجّمع ؛ لأن الجمع يرد الأشياءَ إلى أُصولِها ، فإنهم يقولون في جمع (بـَابٍ) : (أبواب) ، فـأظْهروا العين واوا ، ويقولون في جمع (ناب) : (أنياب) ، فأظْهروا العين أيضاً ياءً[3] ، و كذلك الدليلُ في التصغير؛ لأنه يرد الأشياءَ أيضاً إلى أُصولها، فإذا صغروا (باباً) ، قالوا: (بوْيبٌ) فأظْهروا الواو، وإذَا صغروا (ناباً)[4] قالوا: (نيْيب)[5] ، فأظْهروا الياءَ .

و نحو ما ذكره الناظم من مثَاليْ الاسم ، يكونُ في الفِعل ، فالواوي منه نحو: (قَالَ) ، والياءُ منه نحو: (باع) ، ودليلُ الواوِ عينٌ في (قَالَ) ، والياءِ عينٌ في (باع) ، ظهورهما

---

(1) زيادة يقتضيها السياق .
(2) ق ، م : ناب .
(3) م : ياء أيضاً .
(4) ق ، م : ناب .
(5) م ، نيب .

في المصْدر، فإنهم قالُوا في مصدر الواوي : (قَوْل) ، فأظهروا الواو، و قـالوا في مـصدر اليائي : (بيْعٌ) ، فأظهروا الياءَ[6].

تنبيه : لم يمثل الناظم لزيادة ا في الفعل[7] ، و هي تزاد فيه ثانيةً ، نحو: (قَاتـلَ) و (خاصم) ، و ثالثة نحو: (تغافَلَ) ، و (تخاصم) ، و (تقَاتـلَ) ، و رابعـةً[61] نـحو: (سلْـقى) ، و خامسةً ، نحو : (اجْـأوى) ، وهو لَونٌ مـن (الجُـؤْوة)[8] و سادسـةً ، نحو: (اغْـرنْدى) ، إذَا غُلب[9].

[زيادة الـواو]

113- ص : وزيْد واوٍ أولاً حتْماً نفِـي وهْو إذاً في ذَلك مِثْلَ الألِفِ

114 - لأجْل هذَا جعلُوا ورنْتـلاً علَى الأصح عِنْدهمْ فَعْنَلاً[1]

ش : لما فرغَ من الكلام على الياءِ و الألفِ ، شرع في الكلام على الواو، فذكر أن منْ أحكامِه : أنْ لا يزاد أولاً[2]، كما أن الألف لا يزاد أولاً.

فقولُه : (وزيْـد واوٍ (: يعني به زيادته ، فهو مصدرٌ: زاد يـَزيد زيْدا وزيـادةً و تقديره : و زيادةُ الواو في الأول نفيتْ حتماً ، أيْ : لازما ، فحتماً إما مصدرٌ في موضع الحَال ، أيْ : نفْي حالُ كون النفي حتماً ؛ لأنه مفهومٌ منْ (نفُى) ، أوْ هو مفعولُ مطلق نعتٌ لمصدر محذوفٍ ، أيْ : نفى نفياً حتما ، و هذا أقرب[3] ، والإشارةُ في قول الناظم في ذلك إلى خصوصيةِ نفْى الزيادةِ حتماً في الأول ، و أما التعليلُ فمختلفٌ .

فأما وجه منع ذلك في الألف ، فقدْ تقدم ذكره[4].

و أما علةُ منعِه في الواو، فقيلَ[5] : ثقلُها ، و قيـلَ : لأنها إنْ زيدتْ مضمومةً اطرد همزها ، أو مكسورةً فكذلك ، وإنْ كانَ همز المكسـورةِ أقل[6] ، نحو: (أُجـُوه) فـي:

(6) الممتع : 438/2 .
(7) شرح الأشموني : 563/4 ، 564 .
(8) وهو سواد في غُبرة وحمرة ، وقيل غُبرةٌ في حِمْرة . اللسان (جوأ) : 51/1 .
(9) في اللسان (غرند) 325/3 : اغْرنْداه واسْرنْداه إذا علاه بالشتم والضرب والقهر .
(1) ق : 62 ، م : 62 ، الأرجوزة : 4ب-5 أ .
(2) الكتاب : 315/4 . 318 ، وسر صناعة الإعراب : 595/2 .
(3) ق ، القرب .
(4) ص : 186 .
(5) سر صناعة الإعراب : 595/2 ، والممتع : 332/1
(6) زعم المازني أنه لا يجوز همز المكسورة بقياس ، بل يتبع في ذلك السماع ، ينظر الممتع : 333/1 .

(وجوهٍ) ، و (أُقتتْ) في : (وقتتْ) ، و(إِشاحٌ) في: (وِشاحٍ) ، أومفتوحةً فتتطـرق إليها الهمزةُ ، فإن الاسم يضم أولُه في التصغير، و الفعلَ يضم أولُه عند بنائِه للمفعول ، فلما كانَ زيادتها أولاً يؤدي إلى [قلبها همزة][7] رفَضوه ،مع أن قلْبها همزةً يوقِع في اللَّبس ، إذْ لا يدْرى هلْ هو من المهموز أصلاً ، أوْ من المقلُوب عن حرفِ العلةِ[8] .

و قولُه : (لأجْل هذَا جعلُوا ورْنتـلاً إلخ...) ، هذا مسبب عما قبلَه من امتنـاع زيادِتها أولاً ، و منْ أجل ذلك ، جعلُوا الواو في ذلك المثال أصليةً تحاشيا من الحُكم بزيادِتها و علةُ المَنعِ قائمةٌ .

و قولُه : (علَى الأَصح) ، الأصح هو ما عبر به المُرادِي بالصحيح ، و هو أصـالةُ الواو فيه[1]، واختلف في لامِهِ ، فقالَ الفَارسي: زائدةٌ[2]، و اختاره ابن مالك[3] ، و وزنـه على هذا (فَعْنَلَلٌ) ، فالواو فاءُ الكلمةِ ، و اللام الأخيرةُ زائدةٌ ، ذُكرتْ بلفظها . و قـالَ غيرهما : هي أصيلةٌ[4]، ووزنه : (فَعْنَلَلٌ) أيضاً إلا أن اللام على هذا لام تكْرير الـلام ، لاَ أنها لام (ورْنتل)[5] .

فإن قلت ما المانع من أنْ تكونَ الواو زائدةً على سبيل الندور، كما وقع في غيره مما زِيد نادراً ؟ قلت : المانع منه ما يؤدي إليه من بناء (وفْنعل) وهو مفقود[6]، و (الورْنتلُ) هو: الشر، وعبر عْنه بالداهيةِ[7] ، والأمر في ذلك قريبٌ.

115- ص : وقَدْ أتتْ فِي الثانِي كَالْكَوأْلل وثَالِثًا كَخرْوعٍ وجـدْول[8]

ش : يعني أن الواو من محال زيادِتها ، أنْ تزاد ثانيةً [9]، وذلك كما مثل به مـن (كَوأْلل) ، ووزنه : (فَوعْلَل) ، بفَتح الفَاءِ و فَتح الواو وسكون العين ، و هو قليل[10]، و هو صفة القصير من الناس[11].

---

(7) ق ، م : (رفضها) ، والتصحيح من شرح الأشموني : 566/4 .
(8) سر صناعة الإعراب : 595/2 .
(1) توضيح المقاصد والمسالك : 246/5 .
(2) سر صناعة الإعراب: 595/2-596 . توضيح الماصد والمسالك: 247/5
(3) شرح الكافية الشافية : 2038/4 -2039 .
(4) توضيح المقاصد والمسالك : 247/5 .
(5) شرح التصريح على التوضيح : 361/2 .
(6) الممتع : 293/1 . وشرح الأشموني : 566/4 .
(7) اللسان (ورنتل) : 724/11 ، والقاموس المحيط (الورل) : 65/4 .
(8) ق : 62 ، م : 72أ ، الأرجوزة : 5أ
(9) الكتاب : 274/4.
(10) الكتاب : 274/4 ، و الممتع : 98/1 .

و قولُه : (وثَالثاً كَخِرْوعٍ وجدْول) ، هو أيضاً من محال زيادةِ الواو، إلا أنـه في ثَالثِ البناءِ ، ومثله بـ : (خِرْوعٍ) ، و(جدْولٍ)[62] ، أما (خِرْوع) فوزنه: (فِعْول) بكسر الفَاء ، و سكون العين ، و فَتح الواو، و هو اسْمٌ ، ولمْ يجئ صفةً[12]، و نحـوه : (عِتْوَدٌ)، و (الخِرْوع): نبتٌ لين[13]، ضربٌ من النّبت، و(عِتْود)[14]: وادٍ أو موضع في قَول ابن دريد[15]، و أما (جدْول) فوزنه: (فَعْول) بفتح الفَاء و سكون العين، و فَتح الواو وهو مما زيدت الواو ثالثاً ، إلا أن الوزنين لما تخـالفَا ، كرر المثالَ ، و يكـون في الاسـم و الصفة[1]، فالاسم ما مثل به من لَفظ (جـَدْول) ونحوه (جـَرْول) ، والصـفة نحو: (جهْور) ، و(حشْور) ، و (الْجدْول) هو النهر الصغير[2]، و (الْجـرْولُ)[3] بـالجيم : الحجر[4]، و(الْجهْور) : جهير الصوت[5] ، و (الحَشْور) : العظيم البطن[6] .

116- ص : وقَدْ أَتتْ رابِعةً كَترْقُوة   وزيد فِي الْخامِسِ كَالْقَمحْدوة[7]

ش: (الترْقُوةُ) مما زيدتْ فيه الواو رابعةً ، و وزنه : (فَعْلُوة) بفَتح الواو، و ضـم اللام ، قَبلها عينٌ ساكنةٌ ، و هو اسمٌ ، ولمْ يجئ صفةً[8] ، ونحوه : (عرْقُوة) ، و (قَرْنوة) نبتٌ يدبغ به[9]، و (العرْقُوة) : خشبةٌ معروضةٌ على فَم الدلو[10]، و (الترْقُوةُ) : عظـمٌ بين ثُغرة النحر والعاتق[11].

و قولُه : و زيد في الخامسةِ كـ (الْقَمحْدوة) ، وهو مثالُ لمَا زيدتْ فيـه الـواو خامسةً ، و وزنه: (فَعلوةٌ) ، وهو في الأسماء[12]، و مثلُه من بنات الثلاثة : (قَلَنسوةٌ)[13]

(11) اللسان (كأل) : 580/11 .
(12) الكتاب : 274/4 ، و الممتع : 84/1 .
(13) اللسان (خرع) : 68/8 .
(14) ق ، م : علود .
(15) معجم البلدان 162/4 .
(1) الكتاب : 274/4 ، والممتع : 84/1 .
(2) اللسان (جدل) : 106/11 .
(3) ق ، م : الجدول .
(4) اللسان (جرل) : 108/11 .
(5) السان (جهر) : 150/4 .
(6) السان (حشر) : 193/4 .
(7) ق :63 ، م : 72أ ، الأرجوزة : 5أ .
(8) الكتاب : 275/4 ، والممتع : 91/1 .
(9) اللسان (قرن) : 340/13 .
(10) اللسان (عرق) : 248/10 .
(11) اللسان (ترق) : 32/10 .
(12) الممتع : 154/1 .
(13) والقَلَنسوة والقُلَنْسية والقَلَنْساة والقِلِنـيسةُ: من ملابس الرؤوس معروف . اللسان (قلس) : 181/6 .

و(الْقَمحْدوةُ) : مؤخر الرأس[14] ، وهذا البناءُ قليلٌ ، و الهاءُ فيه لازمةٌ[15]. و كرر مثاله الناظم لمخالفَة وزِنه الأول[16].

117- ص : ولَيس في الرباعِي واوٌ أُصلاَ مِنْ دون تضْعِيفٍ عدا الْورْنتلاَ[17]

ش : أخبر في هذا البيت أن منْ أحكام الواو أنها لا تكونُ أصلاً في بنات الأربعةِ إلا في موضعْين :

- أحدهما : ما تقدم من المضاعف ، نحو: (ضوْضي) .
- والثاني : ما ذكره منْ (ورْنتل) ، و سبق ذكر الكـلام عليهما[1] .

فقولُ الناظم : (أُصلا) ، أيْ : أصليا ، و فُهم من قوله : (في الرباعِي) ، أنهـا تكونُ في الثلاثي أصْلاً ، و هو كذلك ، كـ : (وعْد) ، و(وصْم) ، و(جوْر) ، و ذلك لِمَا مر من تكمِيل البناء ، وهذا البيت تكرارٌ بالنسبةِ إلى حكم الواو في ذلك ؛ لأنه أفْهمه قبلُ في قوله : (لَمْ تلْف أَصْلاً في بناتِ الأَرْبعة إلخ...) .

فإن قلت : إذا جعلتْ واو (ورْنتل) أصيلةً ، كانَ معدوم الـنظير، و إذا جعلـتْ زائدةً كان معدوم النظير أيضاً ، فما الموجب لارتكا م أصيلةَ الواو، و تنكبهم عن زيادِتها ، مع أن كونها زائدةً ، دخولٌ في أوسع البابين ، و هو المزيد كما تقدم نحوه.

قلت : إذا جعلتْ زائدةً كان الوزنُ مفقوداً[2]، و هو مهملٌ ، لمْ تنطق العرب بِه[3] و إذا جعلتْ أصيلةً كانَ المثالُ فَقطْ هو الذي لاَ نظيرله ، و وزنه مـستعملٌ في كلامهـم موجودٌ في لغِتهم، فتأملْه.

تنبيـه : لم يتكلم الناظم على زيادِتها في الأفعال كعادتِه ، و تزاد في الفعل ثانيـةً نحو: (حوْقَلَ) ، وثالثةً نحو: (جهْور) ، ورابعةً نحو: (اعْدوْدنَ)[4] ، يقـال : اعْـدوْدنَ الشعْر ، إذَا طَالَ ، و يقالُ : الْمغْدوْدنُ الشعْـر: الكثير.

---

(14) اللسان (قحد) : 343/3 .
(15) الكتاب : 276/4 .
(16) لأن قلَنسوة على وزن : (فَعْنلُوة) .
(17) ق : 63 ، م : 172أ ، الأرجوزة : 5أ .
(1) ص : 192-193 ،وينظر الممتع : 292/1 ، 595/2 .
(2) أي : (فَعْنلَلٌ) .
(3) المصدر نفسه : 116/1 .
(4) شرح الأشموني : 566/4 .

[زيادة الهمـزة]

118- ص : والْهمْز كالْياءِ يزاد أولاً ... بِكَثْرةٍ فَكُنْ له محصلاً[1]

تكلم الناظم هنا على حكم زيادة الهمزةِ ، و ذكر أنها كالياء في مجال زيادتها ، وتزاد أولاً[2] بِكَثْرةٍ ، أي : تكثر [63] زيادتها أولاً، و هذا هو المُوجب لتشبيهِ لها باليـاء ، لأن الواو والألف لا تزاد أولاً. وفُهم من تشبيهِ بالياء ، أن زيادتها أولاً بكثرة قبلَ ثلاثةٍ فأكثر، و يحتملُ أن يكون التشبيه مقصوراً على زيادتها أولاً بكثرة ، فيكونُ كالتفـسير للتـشبيه الواقع بينهما ، و الأمر في ذلك قريبٌ.

وقولُه : (فَكُنْ له محصلاً) : هو إرشادٌ منه للطالب ، و حث لـه علـى ضـبط المَسائـل و حِفظِها ، مع إتقَان لقَواعدِها و أصولِها .

119- ص : كالْهمْزةِ في الأحْورِ والأبْنيم ... واصْبِع وإثْمِـدٍ وأبْلُـم[3]

ش: هذا البيت اشتملَ على خمسةِ أمْثلَةٍ لزيادة الهمزة أولاً.

فالمثالُ الأولُ: (أحْور) ، و وزنه : (أفْعل)، و هذا الـوزنُ يكـونُ في الاسـم و الصفة[4] فالاسم: (أفْكَل) للرعدة[5]، و(أيْدع)، و(أجْدل) وهو الصقر[6]، و الصفة ما مثل به من لفظ: (أحْور)، وهو مذكر(حوْراء)، و(الْحور) هو شدةُ بياضِ بياض الْعيْن،

---

(1) **ق : 63 ، م : 72ب ، الأرجوزة : 5أ .**
(2) **الكتاب** : **235/4 ، 245/4-248 .**
(3) **ق : 64 ، م : 72ب ، الأرجوزة : 5أ : كالهمْزِفي الأحْور ثُم الأدْهم ...**
(4) **الكتاب : 245/4 . والممتع : 72/1 .**
(5) **اللسان (فكل) :529/11 .**
(6) **اللسان : (جدل) : 103/11 .**

و شِدةُ سوادِ سوادها، و لا يقالُ للْحوراء حوْراء إلا لبياضِها مع حورها، قالَه الزبيدي[7]، و نحو ما مثل به الناظم: (أحْمر) ، و(أبيض) ، و(أَسْود).

و قولُه : (الأَبْنبم) ، وقع في النسخةِ التي بأيدينا : (أبْنيم) بالياء المثناة من الأسفَل و هو تصحيفٌ، وإنما هو:(الأبْنبم) بباءين موحدتين بينهما نونٌ، ووزنه: (أفْنعل)[8] بفَتح الهَمزةِ ، و فَتح الفَاء ، وسكونُ النون ، وفتح العْين، و(الأَبْنبم) : اسم موضعٍ ، و يقالُ فيه بالياء موضع الهمزة[1] ، و هذا المثالُ مما زيدتْ فيه الهمزةُ أولاً مع زيادةِ النون .

و قولُه: (وأَصْبِع)، هومثالٌ ثالثٌ لزيادة الهمزة أولاً، و وزنه: (أَفْعِل) بفَتح الهَمزة و كَسر العين ، ولمْ يجئ صفةً[2]، و(أَبزِن) بالزاي و النون ، وهو شيْءٌ يتخذُ للْماء مـن صفْرٍ[3] و(أَنقِرة) أيضاً اسم بلدٍ[4]، وفي (أَصْبِع) لغاتٌ أُخر[5].

و قولُه : و(إثْمِد) ،هو مثالٌ رابعٌ للمسألة ، ووزنه : (إِفْعِل)[6] بكَسر الهَمـزة و كَسر الْعين ، و(الإِثْمِد) : حجر الكحْل[7] ، و في الحديث : أنه أمر بالإِثْمِـد المـروح ، وقالَ : **((لِيتقِهِ الصائم))**[8] ، و(الْمروح) : الْمطَيب ، وهو مأخوذٌ من الثمـدِ ؛ لأنـه يستعملُ قَليلاً قَليلاً[9]. و نحوه ما مثل به : (إِصْـبِع) في إحدى لُغاِته ، و(إِجْـرِدٌ) لبقلَة واحـدها : (إِجْرِدةٌ)[10] ، و(إِصْمِـت) ؛ لأنهم قالُوا : لَقيْته بِبلْدةِ إِصْـمِت ، و بِوحْشِ إِصْمِت ، أيْ: بمكان لا أنيس فيه[11] ، و هو لا ينصرف للعلميةِ ووزن الِفعْل .

و قوله: (أُبلُم)، هو خامس الأمثلة لِما كانت فيه الهمزةُ زائدةً أولاً، و وزنه:(أُفْعل) بضم الهمزة و العين ، وقال سيبويه: لا نعلمه جاء صـفةً[12]، و(الأُبلُـم)[13] : ورق

---

(7) **تاج العروس (حور) : 160/3 ، وينظر اللسان (حور) 219/4 .**
(8) **الكتاب : 247/4 .**
(1) **معجم البلدان : 428/5 .**
(2) **الكتاب : 245/4 ، والممتع : 74/1.**
(3) **اللسان : (بزن) : 51/13 .**
(4) **معجم البلدان 271/1 .**
(5) في **المصباح** المنير**332/1 : قال بعضهم وفي الإصْبع عشر لغات : تثليثُ الهمزة مع تثليث الباء ، والعاشـرةُ : أُصْـبوع بـوزن عصْفُور، و المشهور من لغا ا كسر الهمزة و فتح الباء وهي التي ارتضاها الفصحاء . وينظر : الإنصاف** في **مسائل الخلاف : 143/1**
(6) **الكتاب : 245/4 ، والممتع : 72/1 .**
(7) **اللسان (ثمد) : 105/3 .**
(8) في **سنن** أبي **داود ، الحديث رقم 2029 : أن النبِي صلى الله علْيهِ وسلم أمر بِالإِثْمِدِ الْمروح عِنْد النوْمِ ، وقَالَ: لِيتقِهِ الصائِم .**
(9) **اللسان (ثمد) 105/3 .**
(10) **اللسان (جرد) : 119/3 .**
(11) **اللسان (صمت) : 55/2 .**
(12) **الكتاب : 245/4 .**
(13) **الأبلم : خوص المقل . اللسان (بلم) : 53/12-54 .**

الدوم[14] ونحوه : (أمْهج) ، وهو ضربٌ من اللبن ، وقالوا : (شحمٌ أمْهـجٌ)، أيْ : ذُو ودك ، عنْ أبي زيد[15] ، و قيل : رقيق[16] ، و ـذا التفسير جاء هذا الوزنُ في الصفة ، إلا أنْ يجاب بأنه مقصورٌ من (أمْهوج)[17] .

120- ص : وهمْز أرْطى عِنْدهمْ ذُو وجْهيْن ـإِذِ اشْتِقَاقه يرى مِنْ أصْلَيْن

121- منْ قَالَ مأروطٌ فَهو أصْلِي وزائِدٌ إنْ قِيلَ ذَا مرْطِي[1][64]

ش : ذكر الناظم مثالَ : (أرْطَى) ، وهو ما كانتْ فيه الهمزةُ مع حرفْين متحققِي الأصالة ، و الثالثُ محتملٌ [للأصالة والزيادة][2] ،فإن الراء والطاء في المثـال لا شـك في أصالتهما ، و ما بقي محتملٌ [للأصالة والزيادة][3]، فإنْ كانت الهمزةُ أصيلةً كانت الألف زائدةً ، و وزنه عليه : (فَعْلَى) ، و إنْ كانت الهمزةُ زائدةً ، كان وزنـه : (أفْعـل) ، والألف منقلبةٌ عن أصل ؛ لَمَا تقدم أنها لا تكون أصلاً إلا في حرْفٍ و شبهِهِ .

فقول الاظم : ذُو وجْهيْن ، يعني ـما أصالةَ الهمزة ، وزيادةَ الألـف ، و عكـسه على التقديرين[4] .

و قولُه: (ـإِذِ اشْتِقَاقُه يرى مِنْ أصْلَيْن) ، يعني أن هذه الكلمة يصح فيها أن تكـونَ مشتقةً من أصلين عليهما ينبني زيادةُ الحرفين و أصالتهما.

قولُه : (منْ قَالَ مأروطٌ ...الخ) ، هذا دليلُ منْ قال بأصـالة الهمـزة و زيـادة الألف[5] فإنهم قالوا : (أَدِيمٌ مأْروطٌ) : إذَا دبغَ بالأرْطَى[6] ، فـإنهم أثبتـوا الهمـزةَ في تصريف الكَلمةِ وأسقطُوا الألف ، وقالوا : (بعِيرٌ راطٍ) : إذَا أَكَل الأرْطَى ، و هو شجرٌ من أشجار الرمل يدبغُ بِهِ ، و قد قدمنا ذكره[7] ، فتكون الهمزةُ أصيلةً ، و وزنه : (فَعْلَى)

---

(14) **الدوْم : شجر الـمقل ، واحدته دوْمةٌ . اللسان (دوم) : 218/12 .**
(15) **الأصول في النحو : 225/3 : شحْمٌ أمهجٌ ، رقيقٌ ، أنشد أبو زيد : (يطعِمها اللحْم وشحْماً أمْهجا) .**
وينظر: الخصائص 194/3 ، والممتع :73/1 ، والمزهر : 10/2 .
(16) **اللسان (مهج) : 370/2 .**
(17) **الخصائص : 3/194-195 ، و الممتع : 73/21 .**
(1) **ق : 64 ، م : 71أ ، الأرجوزة : 5أ .**
(2) **زيادة يقتضيها السياق .**
(3) **زيادة يقتضيها السياق .**
(4) **اللباب : 238/2-239 .**
(5) **الكتاب : 308/4 . والمنصف :114/1. والممتع : 235/1 .**
(6) **اللسان (أرط) : 254/7-255 .**
(7) **ص** : **153 و 178 .**

، والألف للإلحَاق ، وليست للتأنيث لقَولهم في واحده : (أَرْطَاة)[8] ، ولو كانتْ للتأنيث لمْ تدخلْ عليها تاءُ التأنيث ، فجعلُوها للإلحَاق بـ (جعْفَر) .

فإن قلت : هلا جعلوها للتكثير كألف : (قَبَعْثَرى) ؟

قلت : الإلحاق أخص ، فإنه يفيد التكثير و يفيد الإلحاق ، فكل إلحاق[9] تكثيرٌ و لا ينعكس إلا جزئيا، والأخص أكثر فائدةً من الأعم، فجعلتْ لَمّا كانتْ أعم فائدةً ، و لمْ يفعلْ هذا بألف (قَبَعْثَرى) ، إذْ ليس في الأسماء ما كانَ على ستةِ أُصول حتى يكونَ الإلحَاق بِهِ ؛ لأن منتهاه خمْسٌ مع التجريدِ كما قد عرفته سابقاً[1] ، فَافْهم .

ووجه من قال إن الألف أصيلةٌ - أعْني منقلبةً عن أَصْل- و الهمزةَ زائدةٌ ، قولُهـم : (بعِيرٌ راطٍ) ، و (أَدِيمٌ مرْطِي)[2] ، فقد أثبتوا للكلمة لاماً ، وحذفوا الهمـزةَ ، فـإن سقوطَها فيه يدل على زيادِتها ، وأصالةِ ما انقلبتْ إليه الألف ، و أصْل (راطٍ) على هذا: (راطِيٌ) ، فَأُعِل إعلال (قَاضٍ) ، فهو منقوصٌ ، فقولُ الناظم : (مـرْطَى) هو اسـم مفْعول ، و أصلُه : (مرْطُوي) لامه ياء ، فاجتمعتِ الواو الياءُ و سبقتْ إحداهما الأخرى بالسكون ، فقُلبت الواو ياءً ، وأُدغمتْ في الياءِ ، وكُسر ما قبلها للمجانسةِ ، كما ستعرفُه بعد إنْ شاءَ اللّه .

122- ص : ومنْ يقُلْ فَي أَوْلَقٍ: مأْلوقٌ فَهمْزه أَصْلٌ وذَا يلِيـق

123- وقِيلَ زاِئدٌ وهذَا قَدْ يحِق بِقَوْلِهِ عِنْسٌ مِن الشامِ تِلَق[3]

ش: هذَا منْ وادِ (أَرْطَى) ، و الكلام فيه كالكَلام السابق في (أَرْطَى) ، فإن هذه اللفظةَ ، وهي (أَوْلَق) ، اجتمع فيها حرفَان كل منهما يحتملُ الزيادةَ و الأصالةَ، و الحرفَان الباقيان محكوم بأصالِتهما ، فمنْ قالَ في (أَوْلَق) : (مأْلوق) ، فقد أثبت الهمزةَ في تغـيير الكلمة إلى بناء اسْم المفعول[65]وحذف الواو، فدل ذلك على أصالةِ الهمزة ؛ لثبوتهـا في تصريف الكلمة ، وعلى زيادةِ الواو لحذفِها فيما ذكر، وعلى هذا يكونُ وزنُ الكلمةِ ، أعني : (أَوْلَق) : (فَوْعل)[4]، و هذا معنى قول الناظم : (ومنْ يقُلْ فِي أَوْلَق الخ...) .

(8) **ق ، م : أرطات .**
(9) **ق : الإلحاق .**
(1) **ص** : **122 .**
(2) **ذهب إلى ذلك أبو عمرو الجرمي . ينظر الممتع : 235/1 .**
(3) **ق : 65 ، م : 71أ ، الأرجوزة : 5أ .**
(4) **الكتاب : 308/4 . والممتع : 235/1 .**

وقولُه: (وذَا يلِيق)، إيْ: أصالةُ الهمزةِ يصح و يجوز لِمَا ذُكر من الدليل .

وقولُه : (وقِيلَ زائِدٌ وهذَا قَدْ يحق بِقَوْلِهِ الخ..)، أيْ: أن هذه الكلمةَ يحتمـلُ أنْ تكونَ همزتها زائدةً ، و يكونُ وزنها : (أفْعل)[5]، من باب ما زيدتْ فيه الهمزةُ بكثرة، و الواو على هذَا أصيلةٌ في الكلمةِ ، و الدليلُ على ذلك ، أنهم قالوا: (رجـلٌ مَوْلُـوقٌ) ، فأسْقطُوا الهمزةَ في تصريف الكلمةِ ، و أثبتوا الواو، و استدل الناظم بِقَولهم :

عَنْـسٌ مِن الشّامِ تِلِـقْ[1].

أي : تسرع في مرها ، و أصلُه: (تولِق) ، فحذفت العين على ما هو مسطر بينهم في هذه الكلمة و نظائرها ، فصار: (تِلِق)، و يقالُ في مادة هذه الكلمـةِ : (أَوْلَـق يأْلَـق) و (ولتق يلـِق) بالهمزة والواو ، ووقع في النسخةِ التي بأيدينا : (عَـنْسٌ) ، وهكذا الرواية فيه[2]، و(العنس) : هو الناقة القوية[3]، فيكون أن هذه الناقةَ تسرع في مرها من الشام ، بمعْنى أنها سريعةُ السَيْر، و يحتمل أنْ يكونَ (عِيساً)[4] بالياء ، و العملُ في هذَا على الروايةِ ، و إلا فالمعنى صحيحٌ مع كل منهما ، و مع تحقق الواردِ فيه يمنع سواه .

فائدة : سئِلَ مـرْوانُ بن سعيد الكِسائِي[5] في مجلسِ يونس[6] عنْ وزْن : (أَوْلَق) فقال الكِسائِي : (أفَعل) ، فقالَ له مرْوانُ : استحيْت لك يا شيخ[8]، يعني لِمَا تقرر فيه من قولهم : (مأْلُوقٌ) بالهمزة ، و أما علَى من قالَ فيه : (موْلُوقٌ) ، فلا ينكر على الكِسائِي ما أجاب بِهِ.

و قولُه : (قَدْ يحِق) ، أيْ : يجب لمَا ذكره من التعليل .

124- ص : والهمْز فَي إمعْ وأيصر مؤصلٌ مِنْ غيْر خلْفٍ فَاشْعر[9]

(5) الخصائص : 291/3 . شرح المفصل : 154/9 .
(1) ذيب اللغة (باب القاف والزاي) ، و(القاف واللام) : أنشد الفراء :
إنّ الجُلَيد زلِق وزمِلقْ جاءتْ به عَنْسٌ من الشام تِلِقْ
وفي الخصائص : 9/1 ، 291/3 . وشرح المفصل : 145/9 ، واللسان(ألق) : 9/10 بلا عزو. وفي اللسان (ولـق) نـسب للقلاخ بن حزن المنقرى ، وفي اللسان (زلق) : 145/10 نسب للشماخ .
(2) في المخصص : 7/9 (عيس) .
(3) اللسان (عنس) : 150/6 .
(4) ق ، م: عيس.وقد وردت بذلك الرواية في المخصص: 7/9، والعيس: الإبل تضرب إلى الصفرة. اللسان (عيس): 150/6-152.
(5) أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، فارسي الأصل، إمام المدرسة الكوفية، عالم بالنحو، والعربية، والقراءات، وأيام العرب، سئل عن تلقيبه بالكسائي، فقال: لأني أحرمت في كساء، مات سنة 189هـ.طبقات النحويين واللغويين: 127-130، وبغية الوعـاة : 336-337.
(6) يونس بن حبيب الضبي البصري ، بارع في النحو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، له قياس في النحو ، ومذاهب يتفرد ـا ، سمع منه الكسائي والفراء ، مات سنة 182هـ .طبقات النحويين واللغويين :51-53 . بغية الوعاة : 466 .
(8) المنصف : 116/1 . والخصائص : 291/3 .
(9) ق : 66 ، م : 71ب ، الأرجوزة : 5أ .

ش : أصالةُ همزةِ (ـإمعة) ، أوجبها إهمالُ وزْن : (ـإفْعلَة) في الصفات ، و وجود (ـفِعلَة) في ذلك . و تقدم تقريره بما أغْنى عن إعادتِه[10].

و أما همزةُ (أيْصر) ، فذكر الناظم أنها أصيلةٌ أيضاً ، ووزنه : (فيْعل) ، و رأيـت في بعض الحواشي أن الياءَ فيه أصيلةٌ ، وأن وزنه : (أفْعل) ، وهو غير صحيح ، والصحيح : الأصالةُ ، والدليلُ على ذلك ثبوتها في (ـإصار) ، وحذْف الياءِ. و(الإصار) ، و(الأَيصر) بمعنى[1] ، وهو على ما قاله الجَوهري[2] : حبلٌ قصيرٌ يشد بِهِ فِي أسْفَل الخِبـاءِ[3] ، و في الزبيدي ، أن (الإصار) : وتدٌ ـللأطْناب. و(الأَيصر) هو كما ذكره الجَوهري ، و ذكـره الزبيدي في مادة : الهمزة والصاد والراء[4].

فإن قلت ما الحَوج للناظم حتى ذكر هذين الحرفْين مع أنّ كلامه في الزائـدِ ، لا في الأصلي ، و قد قدم ذكْر (ـإمعة) والحكم في أصالةِ الهَمزةِ .

قلت : هذَا البيت كالتقِييد لعموم أن الهمزةَ تزاد بكَثرةٍ كالياء أولاً[66] ، فخشي أنْ يتوهم متوهمٌ أن (ـإمعة) ، و(أيْصر) همزهمَا زائدٌ ؛ لأنه وقع أولاً وبعد ثلاثةِ أحـرف ، فَرفع ذاك[5] التوهم ذا البيت على أن حكايةَ الاتفاق علَى أصالَة همـزةِ (ـإمعـة) ، و(أيْصر) ، ليْس مستفاداً مما تقدم ، بلْ ربما يؤْخذُ من قوله : (..في إمعة وهْو قوْلُ منْ أمشِي معه)[6]، وجود الخِلاَفِ ، واخْتار هو المشي مع القَاِيل بالأصالةِ . و(أيْصر) لم يتقدمْ لـه ذكرٌ، و لا نص عليه بحكْم، إلا ما أدْخلَه في عموم دليل الاشتقاق ، فَلـذَا خـص هـذْين الحرفْين بالتنبيه عليهما، فَتأملْه.

125- ص : وزيد ثَاِنيا كَمِثْل شأمل وزيد ثَاِلثاً كَمِثْل شمْأَل[7]

ش : ذكـر الناظم في هذا البيت زيادةَ الهمزة ثانيـاً، وثالثـاً ، و مثل لزيادتِهـا ثانياً بـ(شأمل) ، ووزنه : (فَأعل) مزةٍ ساكنة بين الفَاء والْعين ، وهي: الريح الشماليةُ ، ومثلَ لزيادتِها ثالثةً بـ(شمْأل) ، و هي اسمٌ أيضاً كالذي قبلَه و كمعناه ، و وزنه : (

---

(10) **ص** : **155- 156** .
(1) **المنصف :1 /117 . وشرح المفصل : 144/9 . والممتع :234/1 .**
(2) **م : الزبيدي .**
(3) في **الصحاح: باب الراء فصل الألف. وينظر اللسان (أصر) : 22/4**
(4) **تاج العروس : (أصر)**
(5) **ق ، م : هذا ذاك .**
(6) **مر ذكر البيت (73) في الصفحة 155 ، وفيه : (وهْو الذِي يقُولُ منْ أمشي معهْ) .**
(7) **ق : 67 ، م : 70أ ، الأرجوزة : 5أ .**

فَعْألُ) همزة ساكنة بين العَيْن و اللام ، و زيادتها في هذَيْن قليلةٌ[8]، و يفْهم هذَا للناظم من قَولِهِ قبل: (والهَمْز كاليْاء يزاد أولاً بِكَثْرة.........)[9]

فتقْيده الكثرةَ بالأولية، يدل على قلة الزيادةِ في غير الأول ، و قد أشرنا إليــه قبــل فَراجِعْهُ .

126- ص : ورابِعًا فِي ضهْيإ...[1]

ش : مثل هنا لزيادِتها رابعةً بـ(ضهْيإ)[2] ، و وزنــه علــى هــذا : (فَعْــلأ) و(الضهْيأ) : هي المرأةُ الشبيهةُ بالرجل في أنها لا يتدلى ثَدْيها ولاَ تحِيض[3] ، و ليس الهمزةُ في هذا المثَال أصيلةً حتى يكونَ وزنه : (فَعْللاً) كـ (جعْفَرٍ) ؛ لأنه ورد (ضهْيــاءُ) بمعناه على وزْن : (حمْراء) ، فَتعينت الهمزةُ زائدةً لوقُوعها للتأنيث ، فكذَا يجب أن تكونَ في (ضهْيإ) ، فقُدم الاشتقاق هنا على عدم النظير، و ذلك أن زيادتهــا أوْقعــتْ في وزن مهمل ، وهو: (فَعْلأ)[4] همزة زائــدة بعد اللام ، ودل على الــزيادة مــا تقــدم مــن الاشتقَــاق، وهو وجودها زائدةً في (ضهْياء) على وزن:(حمْراء) فهو يدل على أنه من (ضاهْيت) بمعنى: شابهْت . وادعاءُ أصالتها يوقع في وجود نظائره و هو وزن : (فَعْلَل) ، وهو موجودٌ ، و مثاله: (جعْفَر) و نحوه ، فقدم هنا مراعاةَ الاشتقاق ، و إنْ أدى إلى عدم النظير[5].

فإنْ قلت : قد قالوا[6] : (ضاهأْت) بالهَمز ، كما قالُوا : (ضاهْيت) باليــاء ، و نحن نسلم أن (ضهْيإ) ليس (فَعْلأ) ، لكن لمَ تعين أنْ يكونَ (فَعْلاء) ؟ لجَواز أنْ تكونَ (فَعْيلاً) فإنه قد تعارض الدليلان ، أعْني (ضاهْيت) ، و(ضاهأْت).

قلت : أجيب عنه بأنه لو اعتبر (ضاهيت) لكان وزنه : (فَعْــلأ) ، ولو اعتبرنــا (ضاهأْت) لَكان وزنه : (فَعْيلاً) ، و(فَعْلأٌ) أقرب من (فَعْيلٍ)[7] ؛ لأن الزيادة بالأخير أوْلى ، و أيضاً ، فإن (ضاهْيت) أكْثر استعمالاً من (ضاهأْت) فاعتباره أولَى .

---

(8) **الكتاب : 248/4 ، 326 . وسر صناعة الإعراب : 108/1 . والممتع : 82/1، 227 .**

(9) ص : **196 .**

(1) **ق : 67 ، م : 70أ ، الأرجوزة : 5أ .**

(2) **الكتاب : 325/4 ، والممتع : 228/1-230 .**

(3) في **اللسان (ضها) 487/14 : امرأةٌ ضهْيأُ : وهي التــي لا يظْهر لها ثَدْيٌ ، وقيل : هي** التي **لا تــحِيض ، فكأنها رجلٌ شبهاً .**

(4) **الممتع : 229/1 .**

(5) **ق : وإنْ أدى إلىعدم النظير على عدم النظير .**

(6) **ذهب** إلى **ذلك أبو إسحاق الزجاج . ينظر سرصناعة الإعراب : 108/1 ، والممتع: 228/1-230 ،.**

(7) في **تهذيب اللغة (باب الهاء والضاد): قال أبو إسحاق : ويجوز أن تكون (الضهيأ) على وزن (الضّهْيع) : (فَعْــيلاً) ، وإن كانت لا نظير لها** في **الكلام .**

وفي هذا كفايةُ و تدريبٌ للمبتدئ ، و هو بسطٌ نبهناك على أوائلِهِ .

126- ص : ....ويكْثُر في آخِرٍ بعْد ثَلاثٍ تذْكُر [67]

127- كَمِثْل حمْراءَ وقَا صِعاءَ وِمْثِل صحْراءَ وخنْفُساءَ[8]

ش : ذكر الناظم أن الهمزةَ إذا كانتْ في آخر الكلمةِ بعد ثلاثةِ أحرف تكثُر زيادتها ومثله بأربعةِ أمثلةٍ :

أولُها : (حمْراء) ، ووزنه: (فَعْـلاَء)[1]، فالهمزةُ فيه زائدةٌ لـسقوطـهـا في (الْحمْرةِ).

وثانيها : (قَاصِعاء) ، ووزنه (فَاعِلاَء)[2] ، فالهمزةُ فيه أيضاً زائدةٌ ، وكـرره لمخالفةِ الوزن و زيادةِ الأحرف فيه علَى الثلاثة.

و ثالثُها : (صحْراء) ، ووزنه (فَعْلاَء) ، فالهمزةُ فيه زائدةٌ ، مع موافقة الـوزن فيه لوزن : (حمْراء) ، إشارةً إلى أن هذا الوزنَ أتى في الاسم و الصفة[3] . فالـصفةُ مـا ذكر منْ (حمْراء) ، ونحوه : (صفْراء) ، و (بيْضاء) ، والاسـم :(صـحْراء) و (ضهْياء) ، و هو: اسمٌ لشجرةٍ كثيرةِ الشوك[4] ، و تقدم خلافُه في التفسير عند الكلام علْيه آنفاً على أنه صفةٌ .

و رابعها : (خنْفُساء) ، ووزنه : (فُنعلاَء) ، والنونُ زائدةٌ أوجب زيادتها عدم النظير، إذْ يقَالُ : (خنْفَساء) بفتح الفَاء[5] ، و لو كَانت النونُ أصيلةً لكَـان و زنهـا: (فَعْلُلاَء) بضم اللام[6] ، وهو لا نظير له[7] ، فحكم بزيادة النون فيه ، و في نظيره بمعنـاه ، وهو: (خنْفُساء) بضم الفاء ، وهو وإنْ كانَ وزنه موجوداً ، نحو: (قُرْفُصاء) ،إلا أنه لما ثبت زيادةُ النون في نظيره ، حكم على نونه هو بالزيادة ، وتقدم مثلُ هذا الدليل، في (تُنْفُل)، فراجعْه[8].

تنبيهان :

---

(8) **ق : 67 ، م : 70أ ، الأرجوزة : 5أ .**

(1) الأصول في النحو : 411/2 .

(2) **الممتع : 134/1 .**

(3) **الممتع** :**122/1** .

(4) **ذيب اللغة : (باب الهاء والضاد) .**

(5) **ويقال : (خنْفَساء) بضم الفاء على وزن : (فُنعلاْء) . الممتع : 134/1 .**

(6) **ق ، م: (فَعْلَلاء) بفتح اللام ، وهو موجود في الأسماء نحو : (برْنساء ، وعقْرباء ، وحرْملاَء) .الكتاب : 295/4 .**

(7) **قال سيبويه في الكتاب** : **297/4 (ولا نعلم في الكلام فَعْلُلاَء و لا فَعْلِلاَء**) .

(8) **ص** : **152و155** .

- الأولُ : عموم كلامِه مخالفٌ لمَا ذكره سيبويه ، فإنه قال رحمه الله : و تلحق- يعني الهمزةَ - غير أُولى ، و ذلك قليلٌ ، فيكون الحرف على: (فَعْلَى)[9] ، و ذلك نحو: (ضَهْيا) صفة ، و (ضَهْيا) اسْمٌ ، اهـ[10]. إلا أنْ يكونَ بالنسبة إلى زيادتِها أولاً ، فَهـو وإنْ [كان] كثيراً ، فهو قليلٌ بالنسبة إلى ذلك فتأمله .

-الثاني: ذكر الناظم من محال زيادتِها ، أنْ تزاد خامسةً كما مثل به من نحـو: (حمْراء) ، و(صفْراء) ، وسادسةً كما مثل بِهِ منْ (قَاصِعاء) ، و(خُنْفُساء) ، و بقـي عليه زيادتها سابعةً ، كـ (عاشوراء)، و وزياد ا ثَامنةً كـ (بَرْنَيْطِباء): اسمٌ لنبات[1].

---

(9) ق ، أ : فعلاء .
(10) الكتاب : 248/4 .
(1) القاموس المحيط (فصل الباء باب الطاء) : 362/2 .

[زيادة الميم]

128- ص : والمِيم كالهَمْزِ بأول الكَلِمْ   زائدةٌ كَمحْلبٍ ومسْتلِمْ [1]

ش : لما فرغَ من الكلام على الهمزة ، تكلم على زيادة المِيم ، فذكر أن مِنْ محال زيادتِها : أنْ تزاد أولاً[2] ، وفُهم من قولِه : كالهَمْزة ، أنْ تكونَ قبلَ ثلاثةٍ ، تأصيلُها محققٌ

فإن قلت : مِنْ أين يفهم هذا وهو لمْ يتكلمْ في الهمزة على ذلك ؟

قلت : يفهم من تشْبيهه الهمزةَ بالياءِ ، و هو قد ذكر فيها اشتراطَ أنْ تكونَ قبل ثلاثةٍ فأكثر، وكان الأولى على هذا أنْ يشبه بالياء ابتداءً ، مع أن الوزنَ يواتيه إلا أن مشابهة الهمزةَ للْمِيم أكثر من مشابهةِ الياء ، و لذا إذا كانا في أول الكلمةِ و بعدهما حرفان أصليان ، و الثالثُ محتملٌ للأصالة و الزيادةِ ، حكم بزيادتِهما ، و أصالةِ ذلك المُحتمل[68] إلا بالدليل ، ولذلك حكم بزيادة [الهمزة في][3] : (أفْعى) ، و [والميم في][4]: (مِرْود)[5] ، و نحوهما ، كما هو مقرر في غَيره[6].

و ذَكروا في وجهِ المشابهة بينهما، أن الهمزةَ من أول مخارجِ الحَلقِ مما يلي الصدر والمِيم من الشفتْين ، وهو أولُ المخارج من الطرف الآخر، فجعلت زيادتهما أولاً ؛ ليناسب مخرجاهما موضع زيادتِهما[7]. ولا يحكم بزيادتِهما أولاً[8] إلا بدليل كما سيأتي ذكره .

إلا أن الهمزةَ زيدتْ في الاسم و الفِعل، والميم لمْ تزدْ إلا في الاسم[9] في قولهم : (مرْحبك الله ومسْهلَك)[10]؛ لأنهما من الرحب والسهل على ما قيل[11]، وزيادةُ الهَمزة في الفِعْل كـ (احْبَنطأ) لسقوطها في(الْحبطِ) وهو: انتفاخ الْبطْنِ[12]

---

[1] ق : 68 ، م : 70ب ، الأرجوزة : 5أ .
[2] الكتاب : 308/4 ، وسر صناعة الإعراب : 426/1 ، والمنصف : 129/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك :247/5 .
[3] زيادة يقتضيها السياق .
[4] زيادة يقتضيها السياق .
[5] المِرْود : الميلُ الذي يكتحلُ به ، والمَفصِلُ ، والوتد . اللسان (رود) : 191/3 .
[6] سر صناعة الإعراب : 428/1 ، و الممتع : 232/1 ، 249 .
[7] شرح الملوكي : 150 .
[8] ق : أول .
[9] وزيدت في الأفعال شاذة في قولهم: تمسْكن، وتمنْدل ، وتمَدْرع. سر صناعة الإعراب:432/1-433 ، والممتع: 241/1 ،242.

و مثلَ الناظم بمثالين :

- أحدهما ما إذَا كانَ بعدها- أعْنِي الميم- ثلاثةُ أحرفٍ، وذلك مثالُه بـ(محْلَب) ووزنه : (مفْعل) بفتح الميم و العين ، وهو شجرٌ له حب طيـبٌ[13] ، هـذا في الأسمـاء ونحوه : (مقْتل) ، وفي الصفات : (مثْنى) ، و(موْلى)[1] ، و إنما حكم عليها بالزيادة ؛ لأن الاشتقاق دل في أكثر الصور على ذلك فَحملَ عليه غيره كما لمْ يظهرْ فيه الاشتقَاق .

- والمثالُ الثاني : مثله بـ(مسْتِلم) ، فوزنه : (مفْتِعل) ، و هو مثالٌ لمَا إذَا كان بعد الميم أكثر من ثلاثة أحرف ، و دل الاشتقاق فيه على زيادة الحرفين؛ لأنه من (السلْمِ) ، فالميم والتاءُ زائدتان ، و الكلام هنا ِباعتبار الِميم .

فإنْ قلت : قدْ قررت أن الميم إذا وقعتْ أولاً ، بعدها ثلاثةُ أحْرف حكم بزيادِتها ، وهو الذي حملت عليه كلام الناظم في تشبيههِ الهمز المشبه بالياء المشْترطِ فيه ذلك ، وهـذا منقوضٌ بنحو: (ِمرْجل) ، مع أن ميمه أصيلةٌ .

قلت :هذَا ومثلُه دل الاشتقاق على أصالةِ ِميمِه[2]، والكلام فيمـا لمْ يـدلْ عليـه الاشتقاق، إنما قالُوا (مرْجل): الحَائِك الثوْب ، إذَا نسجه موْشِياً، وقـال ابـن خـروف: و (الْممرْجلُ) : ثوْبٌ يعْملُ ِبداراتٍ كالْمراجِل، و هي: قُدور النحاس[3]،وسيـشير إليـه الناظم بعد .

وفُهم من قول الناظم : بأول الْكلمْ ، أن الميم إذاَ كانتْ حشواً ، أوْ آخراً ، لا يكونُ لها هذا الحكم ، و سيتكلم بعد هذا على ذلك .

129- ص : وجعلُـوا ِميم معـد أصْلاَ فَخالَفُوا ِفي الْمِيمِ هذَا الأصْلاَ[4]

ش : لما كان ميم (معد)[5] ميماً ووقعتْ أولاً ، وبعدها ثلاثةُ أحرف ، مع أنهـا محكومٌ بأصالِتها ، خشي الناظم النقض عليه ا ، فنبه ، على حكمِها ، و بين العلةَ الموجبةَ لأصالِتها ، وخروجها من الضابط الذي ذَكر، فقالَ :

---

(10) وجعل ابن عصفور هذه الزيادة : غير مقيسة . ينظر: قسم التصريف من شرح جمل الزجاجي: 69 .
(11) أي : أتيت سعة ، وأتيت أهلا ، فهي كلمة ترحيب . اللسان (رحب) : 413/1 .
(12) اللسان (حبط) : 271/7 .
(13) في اللسان (حلب) 334/1 : (المَحْلَب : شجرٌ له حب يجْعلُ ِفي الطيب) .
(1) الكتاب : 272/4 .
(2) ا لكتاب : 311/4 ،
(3) وقد ذهب إلى زيادة ميم (مرْجل) أبو العلاء المعري . توضيح المقاصد والمسالك : 248/4 ، واللسان (رجل) : 274/11 .
(4) ق : 69 ، م : 69أ ، الأرجوزة : 5أ .
(5) معدّ : اسم قبيلة ، وقيل موضع رجل الفارس من الدابة . اللسان (معد) : 406/3-407 .

وجعلُـوا مِيم معـد أصلا

يعني أن ميم (معد) حكموا بأصالتِها مع كونها بأول الكلمة ، و هي قبلَ ثلاثـة أحرف ؛ لأنهم راعوا فيها الاشتقاق ، فأثبتوا أصالتها ، فقالُوا : إن وزنه : (فَعلّ)[6]، ولم يجعلوه : (مفْعلاً)[7] بأن تكونَ الميم زائدةً[8] .

و هذه المسألةُ غلب فيها الاشتقاق على مخالفةِ الـنظير، فـإن نظـير الكلمـة إذَا حكِم بأصالةِ المِيم أنْ[69] يفك تضعيفُها، و يكونَ أحد الحَرفين للإلحَاق بـ ـ(جعْفَـر) ولكنها وردتْ مد غمةً ، فحكموا فيها برعاية أصلِها في الاشتقَاق ، و لم يلتفتوا إلى نظائرها من المُلحقَات في لُزوم الفك في المضعف ، وذلك أنهم قالُوا في ذلك: (تمعْدد)، و منه قولُ عمر: (تمعْددوا)[1]، أي كونوا على طريقة أبيكم معد بن عدنان[2] ، و لهذا قال الناظم :

فَخَالَفُوا فَي الْمِيمِ هَذَا الأَصْلاَ

يعني أصلَ تقديمها قبلَ ثلاثةِ أحْرف ، فحكم بزيادتِها.

و قولُه :

130- ولَمْ يقُولُوا ذَلِك الْقَوْلَ سدى ‌ إلا ِثْبتِ قَوْلِهـمْ تمعْـددا[3]

ش: هو بيانٌ لوجْهِ الخُروج عن الأصل ، وإيضاح لعلته كما قررناه . فإنْ قلـت : تمثيلُ الناظم بِميم (معد) ليس كما ينبغِي، وكان الأَوْلى التمثيلُ بِميم (مِرْجل) ونحوه ، كما ذكرناه قبله ؛ لأنّ ميمه قبلَ ثلاثة محكومٌ بأصالتِها . وأما ميم (معد) ، فهي قبلَ حـرفين محكومٌ بأصالتِهما ، والثالثُ مضعف ، فهو محتملٌ للأصالة و الزيادة ، فالنقض بالمثَال الأول أحق وأَوْلى من المثَال الثّاني ؛ لمَا فيه من الاحتمال بزيادةِ أحدِ المضعفين ، فيحتاج إلى الحُكم بأصالَة المِيم .

قلت : هو كَذلك في بادي الرأي ، و لكن الناظم رأى أن إتيانه ذا المثال أَوْلَى من جهة أنه إذا حكم بأصالة المِيم ، ورعايةِ جانب الاشتقَاق ، مع ما فيه من احتمـال أحـدِ

---

(6) ق ، م : فعلل .
(7) ق ، م : مفَعلٌ .
(8) المنصف : 129/1 - 130 . والممتع : 86/1 ، 250/1-253 .
(1) في القاموس المحيط (العد) 324/1 : قال عمر رضي الله عنه ، الصواب : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: تمعْددوا واخْشوشِنوا . وينظر : النهاية في غريب الحديث : 341/4 .
(2) أي : كونوا أهْلَ قَشف وغِلَظٍ في المعاش ، ودعوا التنعم وزي العجم . ومعدّ بن عدنان بن أد بن أدد بن الهميسع ، من أحفَاد إسماعيل ، جد جاهلي من سلسلة النسب النبوي . الأعلام :265/7 .
(3) ق : 70 ، م : 69أ ، الأرجوزة : 5أ .

الحَرفين الزيادةَ ، فَلأنْ يحكم بأصالَتها[4] مع مراعاة الاشتقَاق فيما إذا تحقق أصالةُ الحَـرفين أوْلَى ، فتأملْه .

و قولُه : (سـدى) ، أيْ : بغْير دليل ولا توجيهٍ ، ولامه واوٌ ، وعبر عليه الزبيدي بالمهمل[5] ، و في القرآن : [أيحْسِب الإْنسانُ أنْ يتْرك سدى][6] .

131- ص : وزيد أيضاً آخراً كَستْهم وزرْقُـم ودِقْعـَم ودِلْقَم[1]

ش : هذَا منْ مفهوم قولِه : (... بِأول الْكَلِم)

فذكر أن الميم تزاد في آخر الكلمة[2] ، إلا أن زيادتها فيه ، لا يحكم فيها إلا بدليل يدل على الزيادةِ ، و مثل ذلك بأمِثلَةٍ :

أحدها: (ستْهم) ، وهو الأسْته ، أيْ : ضخْم الأسْت ، والدليل على زيادةِ المـيم فيهِ سقوطها في: (الأسْتِ) [3] .

الثاني: (زرْقُمٌ) ، وهو الأزْرق ، و الدليل على زيادة ميمِه ، سقوطُها في الزرقة[4].

الثالثُ : (دِقْعِمٌ) بكسْر الدال ، و هو المُلاصق بالتراب ، و الدليل على زيادة الميم سقوطُها في (الدقْعاءِ) ، و هو التراب[5]، و هو بالقَاف .

الرابع : (دلْقـم) و هي الناقة التي تكسرتْ أسنانها، فاندلق لسانها و لعابـها و لذلك قالوا : (سْيفٌ دلُوقٌ)، أيْ : لا يثْبت في غمده[6]، و هذا هو الدليل على زياد ا أعني الميم في (دِلْقم)، لأنا سقطت في (دلُوق) [7] .

و زيدتْ أيضاً في: (جذْعمة) ، وهي: الصغير[8]، و أصلها : (جذَعـة)[9]، وفي حديث علي رضي الله عنه : (أسْلَـم والله أبو بكْر وأنا جذْعـمةٌ)[10] ، أراد أنـه لمْ يكنْ بلغَ الحلم .

---

[4] ق : أصالته .
[5] تاج العروس (سدى) .
[6] سورة القيامة ، الآية : 36 .
[1] ق : 70، م : 69 ، الأرجوزة : 5أ .
[2] المنصف : 150/1-151 . وشرح الملوكي : 163-165 .
[3] المنصف : 151/1 ، والممتع : 240/1 ، وشرح الملوكي : 163 –164 ، واللسان (ستهم) : 280/12.
[4] المنصف : 151/1 . والممتع : 240/1 ، و شرح الملوكي : 163-164 ، واللسان (زرقم) : 264/12
[5] المنصف : 151/1 . والممتع : 240/1 ، و شرح الملوكي : 163 ، واللسان (دفع): 89/8 .
[6] في اللسان (دلق) 102/10 : سْيفٌ دالِقٌ ودلُوقٌ : إذا كان سلِس الخُروج منْ غِمدِهِ .
[7] المنصف : 151/1 . والممتع : 240/1 ، و شرح الملوكي : 164 واللسان (دلق) : 103/10 .
[8] ق ، م : الصغيرة .
[9] اللسان (جذع) : 45/8 .
[10] الفائق في غريب الحديث : 45/8 ، وغريب الحديث لابن الجوزي : 146/1 . .

و أفاد الناظم بتكرار الأمثلة التوسع في التمثيل، على أنه [70] ذكر مثالين لمضموم الأول، و مثالْين لمَكسوره .

132- ص : وقَدْ فَشا خِلاَف أهْلِ النحْوِ   كِبارهِمْ فِي زَيْدِها فِي الْحشْوِ

133- فَقَالَ قَوْمٌ: زِيدَ فِي دلاَمِص   وزِيدَ فِي الْهِرْماسِ والْقُرامِصِ[1]

134- وفِي اشْتِقَاقِـها دَلِيلٌ قَاطِعٌ   لِكَوْنِ هِرْماس لِهرْسٍ راجِعٌ

135- كَـذَا الدلاَمِص مِنْ الدلِيصِ   كَما القُمارِصُ مِن الْقَرِيـصِ

136- وقَالَ قَـوْمٌ ذَاكَ كَالدمثْرِي   مِنْ دمثٍ والسّبَطْرِ مِنْ سِبطْرا

137- مِما تقَارب فَيهِ اللفْظَـان   واتحد الْمعْنى لَدى الْبيـان

138- وسِيبوَيْـهِ قَائـلٌ بِالأول   ولَمْ يخالِفْ قَوْلَه أبـو علِي[2]

ش: ذكر الناظم في هذه الأبيات زيادةَ الميم حشْواً [3]، و ما فيها من الخلاف و دليل كُل من القَولين ، فقال :

(وقَدْ فَشا الخ...) يعني أن الخلاف في زيادة الميم إذا كانتْ حشوا ، فَـاشٍ بـين النحويين ، و المُراد م : أئمتهم في ذَلك ، و لذَلك قالَ : (كبارهم) ، ومنـهم سـيبويه رحمه الله ، و أبو علي الفَارسي، ومنْ قالَ بقَولِهم ، فذَهبوا إلى أنها تزاد حشواً ، و ذلك في ألفَاظٍ منها : ما مثل به من (دلامص) ، و (هرْماس) ، و(قُمارِص) ، و (الدلاَمِص) : هو الشيء البراق[4] ، و (الهِرْماس) : هو من أوصاف الأسد[5]، مشتقَةٌ من (الْهرْس)[6] و(القُمارِص) : هو القَارص[7]، و دليلُ منْ قالَ بأنها زائدةٌ[8]، سقوطُها - أعني الميم- في (دِلاَص)، قالُوا : (دِرْعٌ دِلاَصٌ)، و في (الْهرْس)، و في (قَارِص)، وكذا في (قَرِيص) و (دِليصٍ) ، كما ذكَره الناظم .

---

(1) الأرجوزة 5أ : القمارص .

(2) ق : 71 ، م : 69ب ، الأرجوزة : 5أ ، 5ب .

(3) المنصف :1/149- 152 ، وشرح الملوكي : 195-163

(4) اللسان (دلص) : 7/37 .

(5) اللسان (هرس) : 6/247 .

(6) شرح الملوكي : 162 .

(7) اللسان (قرص) : 7/70 .

(8) وينسب هذا الرأي للخليل ، ينظر المنصف : 1/151 .

و قولُه : (و قالَ قومٌ ذَاك الخ ...) هذَا هو القولُ الثاني، وهو[9] مذهب المَازني إلى أن الميم في (دلاَمِص) وأخواته أصلٌ ، و إنْ وافقتْ (دِلاَصاً) في المعنى ، و هو عنده مـن باب : (سِبط) ، و(سِبطْر)[10] ، وهذا معنى ما ذكره الناظم في قولِهِ :

مِما تقَارب فِيهِ اللفْظَان واتحد الْمعْنى.....

فهما لفَظان كل أصْلٌ في نفسِه ، ليس مقتطعاً أحدهما من الآخر، و إنمـا اتفقَـا في المعنى، فوزنُ (دلاَمِص) على هذَا : (فُعاِلل) ، ووزنه على الأول: (فُعامِل)، وقِسْ على هذا وزنَ أخواِته على المذْهبين .

و(السبطْرى): مشيةٌ فيها تبخْترٌ[1]، و(الدمثْري): (ِفعالَى)، كوزن (سِبطْرى) و(الدمِثُ) هو: اللين ، يقالُ دمِثُ الْمكَان دمْثاً فهو دمِثٌ، إذَا سهل ولاَنَ[2].

فإن قلت : ما المُوجِب في (سِبطَ) ، و(سِبطْرى) ، و(دمِثَ) ، و(دِمثْـرى) أنهما بناء أصْليان ؟ قلت : المُوجِب هو أن الراء ليستْ من حروف الزيادة ، فلمْ يمكـن إلا أنهما بناءان[أصليان][3] .

تنبيهان :

الأولُ : لمْ يذكرْ سيبويه (قَمارصاً) ، ولا (هِرْماسـاً) ، فيظهر أنهما عنده بمنـزلة (لآلَ) و(لُؤْلُؤ)[4] .

و قال ابن عصفور في (هِرْماس) ، ينبغي أن تكون مِيمه أصيلةً ؛ لأن زيادتها غـير أول قليلةٌ . قال : و هو منْ أسماء الأسدِ ، و ليس صفةً ، فيشتق من (الْهرْس) ، فلعله اسمٌ مرتجلٌ، و ليس مشتقاً من شيء إهـ [5].

قلت : و تقدم [71] أنه وصفٌ فراجعه[6] ، و هو مبني على الزيادة .

الثاني : اختلفتْ عبارةُ الناظم في إدخال (مِنْ) ، فتارةً أدخلَها على الكلمة الكثيرة الأحرف ، فقال : (والسِبطُ من سِبطْري)، وتارةً أدخلَها على ما قلتْ حروفُه ، كقـوله: (كالدمثْري منْ دمِث) ، والمراد من الكَلام : أن هذه المادة من هذه المادة ، فتأملْه

---

(9) ق ، م : وهذا .

(10) عرض ابن جني في المنصف لرأي الخليل ، ورأي أبي عثمان ، ثم قال : وكلا القولين مذهب ، وقول الخليل أقيس ، وأجرى على الأصول . المنصف : 1/151-152 .

(1) اللسان (سبطر) : 4/342 .

(2) اللسان (دمث) : 2/149 .

(3) زيادة يقتضيها السياق .

(4) المنصف : 1/152 .

(5) في الممتع : 1/242 وليس بصفة مشتقة من الهرس .

(6) ص : 209 .

الثالثُ : تزاد الميم أولاً كـ (مَرْحمة) وهي ميم البناء، و تزاد ثانيةً كـ (دمِلص) أُلحق بـ (علِبط)[7] ، و تزاد ثالثةً كـ (دلَمِص) ،أُلْحِق أيضا بـ (علِبط) أيضاً ، ورابعةً كـ (زرْقُم) ، أُلْحِق بـ (جرْهـُم) ، وخامسةً كـ (ضبـارِم) ، و (الـضبارِم) مـن (الضْبر) ، وهو شدةُ الخلق[8] ، على بحث فيه لابن عصفور[9].

[زيادة النـون]

139- ص : واطردتْ زِيادةُ النون لَدى فَعـْنَلَل وفي ٱنِفعال وردا

140 - مطرِداً كَذَلِك فِي افْعِـْنلاَل وفِي فُروعِ ذَيْن بِاسْتِكْمال[1]

ش: لما فرغَ من الكلام على أحكام الميم ، شرع في الكلام على أحكام النون المزيدة ، وذِكْر محالها من الزيادة ، فذَكَر أن النونَ تطرد زيادتها في أوزان :

أحدها : وزنُ (فَعَنْلَل) ، وهي أنْ تكونَ ثالثةً ساكنةً غير مدغمـة[2]، و بعـدها حرفَان ، كـ (غَضَنْفَر) ، وهو الأسد[3]، فالنون في هذا و نحوه تطرد زيادةً لثلاثةِ أوجه[4] :

أحدها : أن كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف ، وجدتْ فيه زائدةً ، فحمـل غيره عليه ، فمثالُ ما عرف له اشتقاقٌ (عقَنْقَل)[5]، وهو الرملُ المُتراكم المنعقد كالجبـل يكونُ فيه حقفَةٌ ، لأنه من العقل[6]. و(أَلَنْدد) من (الألد) ، وهو العسير الخُـصومة[7]. ومثالُ التصريف (جحَنْفَل) ؛ لأنه إنْ أُريد به التكثير، كان راجعاً إلى معنى (الْجحْفَـل) وهو الجيش الكثير، و إنْ أريد به العظيم الشفَة ، كان راجعاً إلى معنى (الْجحْفَلَة)[8] .

الثـاني: أن النونَ في ذلك وقعتْ موقع ما تيقنتْ زيادته[9]، كياء (سـمَيْدع) و واو (فَدَوْكَس) ، و(السمَيْدع) : الكريم[10] ، و(الْفَـدَوْكَس): الأسد[11].

---

(7) رجلٌ علِبطٌ و علاَبِطٌ : ضخْمٌ عظِيمٌ ، و لَبنٌ علِبطٌ : رائبٌ متكَبدٌ خاثِرٌ جدّا . اللسان (علبط) :355/7 .
(8) في اللسان (ضبر) 479/4 : الضَبْر والتضْبير : شِدةُ تلَزِيز العِظَام واكْتِناز اللحْم .
(9) في الممتع 242/1 ، 243 : ضبارِم : الأسد الوثيق ، فهو من الضْبر ، وهو : شدة الخلق .
(1) ق : 72 ، م : 68أ ، الأرجوزة : 5ب .
(2) الكتاب : 322/4 والممتع : 263/1 ، وشرح الملوكي :179 وما بعدها .
(3) وقيل : الغليظُ الجُثةِ . اللسان (غضنفر) : 25/5 .
(4) الكتاب : 322/4-325 ، والممتع : 265/1 ، وشرح الأشموني : 573/4 .
(5) وزن (عقَنْقَل) : (فَعَنْعل) ، وهو مخالف لوزن (فَعَنْلَل) الذي يتحدث عنه الشارح . الكتاب : 270/4 .
(6) اللسان (عقل) : 463/11-364 ، وجعل سيبويه (عقنقَل) من(التعقيل) ، الكتاب 324/4
(7) اللسان (لدد) : 390/3-391 .
(8) اللسان (جحفل) : 102/11 .
(9) المنصف : 137/1 .
(10) اللسان (سمدع) : 168/8 .

الثالـثُ : تعاقب حرف اللين غالباً، كقولهم للغليظِ الكَفـين : (شـ ـرْنبث) و(شرابِث)[12]، و للضخم (جـ ـرْنفَس) ، و(جـ ـرافِس)[13]، ولضربٍ مـ ـن النبـ ـات: (عرْنقُصان) ، و(عرْيقَصان)[14] .

و قد اشتملَ ما ذكرناه من الضابط علٰى قُيود ، و لابد من التنبيه عليه .

فقولهم[1] : ثالثةً ، احترازاً من الأولٰى كـ (نهْشل) ، وهو اسمٌ للذئبِ[2] ، فإنهـ ـا أصيلةٌ إلا بدليل [يقضي بزياد ا] ، كـ (نرْجِس) ؛ لما يلزم من بناء (فَعْلِل) بفَتـ ـح الفَاء و كسْر اللام ، وهو معدومٌ[3]. و احترازاً أيضاً من الثانية ، فإنها لا يحكم بزيادتِها- ساكنةً كانت أو متحركة - في غير ما يأتي إلا بدليل كما حكم بزيادة نون (كَنهْبل)[4] ؛ للزوم عدم النظير[5]، و بزيادة نون (حنْظَل) ؛ لقولهم: (حظَلَتِ الإبلُ)[6] .

و قولُهم : ساكنةً ،احترازاً من المُتحركة ، فإنها لا يحكم بزياد ا إلا بدليل كزيادِتها في (غُرْنَيق) و هو طير الماء ، طويلُ العنق[7]، و (قَعْنبٌ) وهو الشديد [72] الصلب[8] و (خرْنوبٌ) و هوشجر[9]، على احْتمال فيه أنْ تكونَ نونية أصيلة لوجود (فُعْلُـ ـول) في الأبنية دون (فَعْنول)[10]، وقد سقطتْ نونُ (غُرْنَيق) في (الْغـ ـرْق)[11] وسـ ـقطتْ في (الْقَعْب) و هو قَدحٌ ضخْمٌ[12]، و كذا في (الْقَعْبـ ـة)[13]، وهـ ـي: حقـ ـةٌ مطْبقَـ ـةٌ[14] وسقطت في (الْخروبة) وهو بمعنى: (الْخرْنوب)[15] .

---

(11) وقيل : الشديد ، أوالغلِـ ـيظ الـ ـجافـ ـي. اللسان (فدكس) : 159/6 .
(12) والشرنبت أيضا : الأسد ، وقيل : القبيح الشديد . اللسان (شربث) : 160/2 .
(13) اللسان (جرفس) : 37/6 . وفيه لغة بالشين (جرْنفَش) و(جرافِش)، ينظر اللسان (جرنفش):273/6
(14) اللسان (عرقص) : 54/7 .
(1) ويعود هذا الكلام إلى حديثه عن زيادة النون في وزن (فَعْنلل) .
(2) وقيل : الـ ـمسِن الـ ـمضطرب من الكِبر. اللسان (نشل) : 682/11 .
(3) الممتع : 266/1 . وشرح الملوكي : 169 .
(4) شجر عِظَام . اللسان (كهبل) : 603/11 .
(5) الممتع : 58/1 ، 267-268 . وشرح الملوكي : 180 .
(6) حظَلَت الإبلُ: أكثرت من أكل الحنظَل ، وهوشجرمر. اللسان (حنظل) :183/11.وشرح الأشموني: 573/4.
(7) وقيل : الأبيض الشاب الجميل . اللسان (غرنق) : 286/10-287 .
(8) وقيل : الأنف المعْوج . اللسان (قعنب) : 684/1 .
(9) اللسان (خرب) : 350/1 .
(10) شرح الأشموني : 573/4 . في الكتاب 322/4 : و(الذُرْنوح) من (ذُراح)، وهو (فُعْنـ ـول). وينظر الخصائص : 285/3
(11) جعل سيبويه وغيره النون في (الغرْنوق) أصلا. ينظر: الكتاب: 293/4 ، وشرح الأشموني : 573/4 .
(12) اللسان (قعب) : 683/1 .
(13) ق ، م : القعبث .
(14) اللسان (قعب) : 684/1 . ولم أجدفي المصادر التي بين يدي من نص على سقوط النون في (القَعْنب) .
(15) اللسان (خرب) : 350/1 .

و قولهم: غير مدغَمة احترازاً من نحو(عـجنس) : و هو الضخْم من الإبـل[16] تعارضت فيه زيادة [النون] مع زيادة التضعيف، فغلب التضعيف لأنه أكث، و جعلَ وزنه : (فَعلل)، كـ (عدبـس)[17]، و هو من الإبل وغَيرها المُوثق[18] الخَلْق[19]. و بحثَ فيه أبو حيـان ، ورأى أنها فيه زائدةٌ ، حملاً على ما عرف له اشتقاق من نحو: (ضفَنـ ـَط) و(زونك)، و هو الضخم في الأول[1]، و القصير في الثاني[2]، قالَ: إلا ترى أنهـا مـن (الضفَاطَة) ، و(الزوك)[3] .

و قولُهم : و بعدها حرفَان ، احترازاً منْ أنْ يكونَ بعدها حرفٌ واحدٌ أو أكثر منْ حرفين ، فلا يحكم عليها بالزيادة إلا بالدليل ، كـما حكم على زيادة نون (عرنْـدٍ)[4] و هو الشديد[5] ، للزوم عدم النظير.

و قولُ الناظم: (وِفي ٱنِفعالٍ وردا مطرداً) ، هذا هو المَحل الثاني مما تطـرد فيـه زيادةُ النون ، وهي أنْ تكونَ في (الاْنِفعال)[6] وفروعه كـ (الاْنطِلاَقِ) ، و(الاْنـسِلاَخ) و(الاْنكِسار)، و فروعها : (اْنطَلَق)، و(مْنطَلِق)، و(ـٱنسلَخ)، و(مْنسلِخ) ، و(ـٱنكسر) و(مْنكَسِر) ، وأشباه هذه .

و قولُه : (كَذَاكَ ـفِي افْعِنْلاَل)[7]، هذا هو المحل الثالثُ لاطراد زيادةِ النون في مـا ذكره الناظم، وهو (الافْعِنْلاَل)، كـ (احْرِنْجام) ، و فروعه من (احْرنْجـم)[8] و يحْرنْجِم) فهو (محْرنْجِمٌ) .

وقوله : (وِفي فُروع ذْين ـباسْتِكْمال) أيْ : فروعها كاملةً منْ فْعل ماضٍ ، و أْمر واسْم فَاعل، و مفعول ، و أسْماء المَكان و الزمان و نحوِها .

141- ص : وِفي الْمضارع وِفي سكْرانا[9] و شِبهِهِ كَمِثْل زِعْفَـرانا[10]

(16) اللسان (عجنس) : 132/6 .
(17) الكتاب : 298/4 . والممتع : 739/2 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 257/5 .
(18) ق ، م : الموثوق .
(19) اللسان (عدبس) : 134/6 .

(1) وقيل : الجهل وضعف الرأي . اللسان (ضفط) : 344/7 .
(2) اللسان (زوك) : 438/10 . .
(3) ق ، م : الزنوك . ينظر: ارتشاف الضرب :77/1 و 207/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك :257/5-258 .
(4) في الكتاب 322/4 : لقولهم (عردّ) ، وفي الممتع 85/1 : لم يجئ إلاّ صفةً .
(5) اللسان (عرد) : 289/3 .
(6) الكتاب : 282/4-283 ، وشرح الملوكي : 171 ، وشرح الأشموني : 574/4 .
(7) ق ، م : افعنال . ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : 285/5 .
(8) ق ، م : انحرنجم .
(9) ق ، م : سكران ، وزعفران .
(10) ق : 73 ، م : 68ب ، الأرجوزة : 5ب .

ش: هذا من محال اطراد زيادة النون ، و هي زيادتها في المضارع[11] ، نحو: (نضْرب) و (ندحْرج) ، وأشباههما من الأفعال المضارعة ، مزيدةً كانت ، أوْ أصولاً و هذا معنى قوله : (وفي الْمضارع) ، أيْ: النونُ التي تزاد أولاً في الفِعل المضارع الدالةُ على معنى فيه ، و إلا فقد تزاد في المضارع أيضاً غير هذه النون كمثل (ينْجِير) ، و(ينْبسِطُ) و نحوهما.

فإن قلت : ما الدليل الدال على ما ذكرته ، و لفظُه أعم من مطلُوبه؟

قلت: ما تقدم من قوله: (في انْفِعال)، يفيده ؛ لأن المراد بـ (الانْفِعال): هو وما تصرف منه ، فقدْ دخل نون (ينْجِير) ، و(ينْبسِطُ) في ذلك ، فتأملْه.

و قولُه: (وفي سكْران و شِبْهِهِ)، هو محل ثان ذكره لا طراد زيادةِ النون، و المراد منه ما كان من الأوصاف على (فَعْلاَن)[1]، فدخل فيه ما مؤنثُه (فَعْلَى)، كـ (سكْرى) و ما مؤنثُه (فَعْلاَنةٌ) كـ (ندْمانة)، و نحوه ، و هذا معنى قوله : (و شبْهِهِ) ، يعني : شبْهه [73] في الوزن لا في المؤنث ، وإلا فخرج نحو (ندْمانة) .

وقولُه: (كمثْل زعْفَران)، هو علَى إسقَاط العاطف، و تقديره : وكَمِثْل زعْفَرانَ وهو ما كانَ من الأسْماء علَى (فَعْلُلاَن)[2]، نحو: (زعْفَران) ، و[فَعْوُلاَن ، نحو][3] : (عبوْثُران) ، نبتٌ طيب الرائحةِ ، و[فُعْلاَن ، نحو][3] : (عثْمان) .

فإن قلت: هذا الذي قررْت كلامه عليه مخالفٌ للفْظِهِ ، بل المفهوم منه أن (زعْفَران) هو أحد أفرادِ الشبهِ ، و الإشارةُ بشبههِ إلى نوع الأسماء التي (زعْفَران) من آحادها.

قلت : يمكن حملُه على هذا ، فيكون (سكْران) ، أشار به إلى ما وافقَه في الوزن من الصفات ، و يكونُ قولُه : (و شبهِهِ) لمَا وافقَه في الوزن من الأسْماء و بينه بقوله: كـ (زعْفَران)[4]، و يمكن حملُه على الأول باعتبار (سكْران)، و يكونُ قولُه: كـ (زعْفَران) ، هو بعض أفراد الشبهِ ، و يكون المراد بقوله : وشْبهِهِ ، ما شابه (سكْران) في الزنة من الأوصاف ، و مؤنثُه : (فَعْلاَنة) ، أو من الأسماء في كون نونه بعد ألف زائدةٍ قبلَها ثلاثةُ أحرف فصاعداً ، لكيْ يدخلَ فيه (عبوْثُران) ونحوه ، وأشار إلى هذَا النوع بقوله : كـ (زعْفَران) ، وإنما مثل بالأسماء ؛ لتقدم التمثيل بالصفات في قوله: (سكْران)

(11) شرح الملوكي : 172 ، والممتع : 257/1 .
(1) شرح الملوكي : 177-179 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 254/5-255 .
(2) ق ، م : فَعلاَن .
(3) زيادة يقتضيها السياق .
(4) في الأرجوزة : كمثل زعفران ، ينظر ص : 213 .

و هذا الحملُ أولَى ؛ لأن (سكْران) إنما يتناول في ظَاهر الأمر ما كَان من الصفات مؤنثه (فَعْلَى) ، إذ لا يعنِي بـ (سكْران) خصوص اللفظ فَقط ، بلْ ما كان نحوه ، فلمْ يبـق لقوله : (وشْبهِ) إلا حملُه على ما كان مشا اً له بعض المشا ةِ، وهو ما كانَ من (فَعْلاَن) مؤنثُ (فَعْلاَنة) ، وما كَان من الأسْماء على شبههِ ، كمثال (زعْفَران) ، ولا خصوصيةَ لما كان من الأسماء مفتوح الأول كما يفهم من قصر المِثال ، بلْ يشملُ ذلك و المكسور من أوله ، كـ (سِرْحان) ، والمضموم كـ (عثْمانَ) .

و الحاصلُ في كلامِه ثلاثةُ احتمالات :

الأول : أنْ يكونَ قولُه : (سكْران) راجعاً إلى مؤنثه (فَعْلَى) فقط ، و قولـُـه: (و شْبهِ) لمَا كان مؤنثُه (فَعْلاَنة) ، كـ (ندْمانة) ، و كمثل (زعْفَران) لمَا كان من الأسماء ، إلا أنه على إسقَاط العاطف .

الثاني : وهو ما أوْردناه في السؤال ، بأنْ يكـونَ قولُـه : (سـكْران) شـاملاً للأوصاف بنوعها ، و يكونُ قولُه : (وشْبهه) ، شاملاً للأسماء .

الثالثُ : ما قررْناه في الجَواب ، بأنْ يكونَ (سكْران) ، إنما يشمل ما كـان مؤنثُه (فَعْلَى) كالأول، ويكون قولُه: (وشْبهه)، شاملاً لمَا مؤنثه: (فَعْلاَنة) من الأوصاف وما كان من الأسماء آخره نونٌ زائدة قبلَها ألفٌ بعد ثلاثةِ أحرف فَصاعداً ، فاعرفْ ذلك اهـ .

142- ص: كَذَاك حكْم النون حيْثُ عنى ِفي جمْع تصْحِيح وفِي الْمثَنى[1]

ش : هذا من محال اطراد زيادة النون ، و ذلك في جضمع التصحيح ، وهو جمـع المذكّر السالم[74] ، وكذلك في المثنى[2] ، فمثال الأول : (زيْدون) ، و(عمْرون) ، و مثالُ الثاني: (زيْدان) ، و(عمْران) . و معنى قوله : (كَذّاك حكْـم النـون)، أيْ : في زيادِتها مطردةً . وقوله : (حيْثُ عنى) ، أيْ : عرض.

تنبيهان :

---

(1) **ق : 74 ، م : 67أ ، الأرجوزة : 5ب .**
(2) **شرح الملوكي : 174-177 .**

الأولُ: بقي على الناظم، جرياً على أسلوبِهِ ، أنْ يذكر نونَ الرفع في الأمثلِةِ الخمسةِ، و نونَ الوقاية، و نونَ التوكيد ، و التنوين، كما ذَكر نونَ التثنية والجَمع على حده[3].

الثاني : اعلمْ أن النونَ تزاد على وجهين[4] :

أحدهما أنْ تزاد في بنية الكلمة ، بحيث لـوْ حـذفتْ لا ختـل معناهـا، و هـذَا النوع هو الذي ينبغِي أنْ يذكر في حروف الزيادةِ .

والثاني : أنْ تزاد بعد تمَام الكلمةِ ، كنوني التثْنية و الجَمع ، و ما ذكرناه من الأنواع و هذا النوع إنما يذكر ، تنبيهاً على أن النونَ تزاد على وجهين .

الثالثُ : اعلمْ أن النونَ تزاد أولاً نحو: (نضْرِب) ، وثانيةً نحو: (حنْظَل) و ثالثةً نحو: (عَضنْفَر) ، ورابعة نحو: (رعْشـن) ، وخامسةً نحو:(سـ ـرْحان) ، و سادسـةً نحو: (زعْفَران) ، وسابعةً نحو: (عبوْثَران)[1] .

143- ص : فِي غيْرِ ما ذَكَرْته نزْراً وردْ   وبعْض أَلِفَـاظٍ بِذَلِك انْفَردْ

144- كنَرْجِس وقْنبـر وعَنسـل   ومِثْـلَ كُنْدر وكالْكَنهْبـلِ[2]

ش: أخْبر الناظـم أن زيادةَ النون قليلةٌ في غير ما تقدم ذكره ؛ لأنها خلتْ مِما قُيد به اطرادها ، وهو مخْصـوصٌ بما ذكرناه من نون الرفع في الأمثلة مما بعدها ؛ لأنهـا مـن المطّرد زيادته .

و قوله : (نزْاراً) ، إما نعْتٌ لمصدر محذُوف معمـول لقولـه : (ورد) بعـده ، وتقديره : ورد ورودا نزراً ، و إما حالٌ من فاعل (ورد) وهو الضمير الراجع إلى زيـادة النون .

ومنْ أمثلة زيادِتها بِقلة : (قَرعْبلاَنة) ، و تقدم ذكرها[3]، و(اصْطَفْلِينةُ): الجـزر المأكولُ[4]، سواء كانتْ همزته أصيلةً ، ووزنه عليه : (فِعْلَلينة)، وعليه فهـو مـن مزيـد الخماسي ، أوْ زائدةً و وزنه: (افْعلّينة)، وعليه فهو من مزيد الرباعي[5].

---

(3) **الكتاب : 236/4 ، والممتع : 257/1 .**
(4) **سر صناعة الإعراب : 2/444-445 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 259/5 .**
(1) **شرح الأشموني : 574/4 .**
(2) **ق :75 ، م : 67أ ، الأرجوزة : 5ب .**
(3) **ص : 124 .**
(4) في **اللسان (اصطفل) 18/11 : الجزر الذي يؤكل ، لغة شامية .**
(5) **المزهر في علوم اللغة وأنواعها : 33/2 .**

و قولُ الناظم : (وبعْض أَلْفَاظِ بِذَلِك ٱنفَرَدْ) ، بين به أن من ألفاظ زيادة النـون التي هي غَير مطردةٍ ألفاظُها ، انفردتْ بزيادة النون زيادةً نادرةً ، فلمْ تجامعْها معه زيـادةُ حرف آخر، كما وقع في (قَرَعْبلآنة) ، و شبْهها ، وبين هذه الألفاظ الواقع فيهـا ذلـك بقوله : (كَنرِجِس الخ...) ، وهذه مثُل ذكرها لهذه النوع انفردتْ فيها زيادةُ النون زيادةً غير مطردة .

- أولُها فيما ذكر: (نرْجِـس) ، و فيه لُغتان : بفَتح النون و كَسر الجِيم ، و اللغة الثانيةُ كسر النون مع كَسر الجيم ، وهذا المثالُ من باب ما لَزم من أصالة الحـرف عـدم النظير، و ذَلك إنا إذا قلْنا بأصالة نونه في لُغـةِ الفَتح ، يؤدي إلى بناء (فَعْلِل) بفتْح الفَـاء و كَسِر اللام ، و هو بناءٌ مفقودٌ[1] ، و إذا قلْنا بزيادة [نونه] ، فهو مفقودٌ أيـضاً[75] في الأسماء ، لكن[2] نحكم بزيادة[نونه] دخولاً في أوسع البابين ، و هو باب المزيد[3].

و أما على لغـة كسـر النون و الجيم ، فهو وإنْ كان له مثالٌ ، وهو(زِبْـرِجٌ) و وزنه موجودٌ في الأبنيةِ ، إلا أنه لما حكم بزياد ا في اللغة الأخرى للُزوم عدم النظير، يلزم زيادتها فيما وجد له نظيرٌ، لاتحاد معناهما[4]، و تقدم ذلك في (تُتفُل) على اللغتين[5].

و انتقد هنا أبو حيان ما ذكره في زيادةِ نون (نرْجِس) ، بأن لغةَ الكسْر في النـون و الجيم ، الأمر بأصالةِ نونهِ واضحٌ[6] لوجودِ وزنِه في الأبنية ، كـ (زِبْرِج) وأما على لغةِ فتح النون، فإن له نظيراً ، إلا أنه شاذ ، وذلك نحو: (طَحْرِبة)[7] ، والحُكم بالزيادة يدخلُ الكلمةَ في بناءٍ معْدوم[8].

و قول الناظم: (وقُنبر) ، وهو مثالٌ ثانٍ للمسألة، ووزنه (فُنعلٌ) بضم الفَاء و فَتح العين، ومثله : (عُنظَبٌ)[9]، و(عُنصل) ولم يجئ صفة فيما ذكـروه[10]، و(القُنبـر) : جمـع (قُنبرة) ، و(قُبرة) ، وهو طائرٌ، و يقالُ له: الحمرة[11]، و(العُنْـصلُ)، وهـو

---

[1] سر صناعة الإعراب : 168/1 .
[2] ق ، م : لاكن .
[3] الممتع : 266/1 .
[4] شرح الملوكي : 169 .
[5] ص : 152
[6] ارتشاف الضرب : 203/1 .
[7] وطَحْربةٌ وطِحْرِبةٌ : قطعة من خِرقة . اللسان (طحرب) . ينظر الممتع : 67/1 .
[8] اللباب : 264/2 .
[9] ق : عنضب .
[10] الكتاب : 269/4 .
[11] اللسان (قبر) : 69/5 . وينظر : المنصف : 21/3 .

البصل البري لاعْوجاجِهِ ، لقولهم: رجلٌ أعْصلٌ ، إذَا كانَ معوج الساقين[12]، و(العُنْظُـب): هو الذكر من الجراد[13] في ما ذكر كُراع[14] .

و قوله: (وعُنْسلٌ) ،هو مثالٌ ثالثٌ ، ووزنه: (فُنْعلٌ)[15]، و نحـوه: (عُنْـبسٌ) و هما صفتان[16]، و(العُنْسلُ) : الناقةُ الخَفيفةُ ،من العسلان ، وهو السرعةُ[17]، و(العُنْبس): من صفات الأسد[18] .

و قوله: (كُنْـدر) : هكذا وقع في النسخة ، بالكاف والنون والدال المهملة بعدها راءٌ ، وفائدةُ التمثيل به ، إفادةُ وقوع هذا الموزون في الاسْـم ، كما وقع في الـصفـة في (عُنسـل) و نحوه[1] ، والأوْلى التمثيلُ بما يوازنُ (فِنْعـلٌ) بكسر الفاء و فتح العـين كـ (جِنْدبٍ) لغةٌ في (جندب) لكي يستوي مضموم الفَاء ، ومفتوحها ، ومكـسورها و الأمر في ذلك قريبٌ ، إذْ لا مشاحة في التمثيل مع إفادة المطلُوب .

و قولُه : (وكالْكَنَهْبل) ، هو مثالٌ لمَا زيدتْ فيه النونُ زيادةً غير مطـردة بانفراد و تقدم معناه ، و تقريره أول الباب[2] ، و هومن أمثلة الدخول في أوسع البابين ، و الضمير في قول الناظم : (انْفَرد) عائدٌ على قوله: (بعْض) .

---

(12) اللسان (عصل) : 449/11 - 450 .
(13) ويقال له : (الحُنْظُب) .المنتخب من غريب كلام العرب : 114-115
(14) علي بن الحسن الهُنائي الأزدي ، عالم بالعربية ، لقب بكُراع النمل لقصره ، او لدمامته ، له جملة من الكتب منـها : المنـضد في اللغة، والرد ، والمنجد ، وأمثلة غريب اللغة ، وغيرها ، توفي سنة 309 هـ . بغية الوعاة : 333 ، والأعلام : 272/4 .
(15) ذهب محمد بن حبيب إلى أن اللام من (عنسل) زائدة وأن وزن الكلمة (فعْلل) ، وقال ابن جني: وقد ترك(محمد بن حبيب) في هذا القول مذهب سيبويه الذي عليه ينبغي العمل . ينظر: سر صناعة الإعراب : 324/1 ، وشرح المفصل : 155/9.
(16) الكتاب : 269/4 . .
(17) اللسان (عسل) :144/11.
(18) اللسان (عنبس) : 150/6 .
(1) كُندر: اسم موضع ، وأيضـا : الغليظ القصير الشديد ، معجـم البلدان : 425/1 ، واللسان (كندر) 153/5 ، ووزنـه : (فُعْلُل) ، فهو صفة عند سيبويه ، من أوزان الرباعي المجرد، ونونه أصلية . الكتاب : 288/4 .
(2) ص : 156 .

[زيادة التـاء]

145- ص : والتاءُ زِيدتْ أولَ الْمضارِعِ وفِي التفَعلِ بِلاَ منـازِعِ

146 وفِي التفَـاُعل والافْتِعــال وفِي التفَعْلُل والاسْتِفْعالِ

147 وفِي فُروعِ هذِهِ قَدْ زِيــدا بِكَثْرةٍ كَقَوْلِك اسْتَجِيــدا[1]

ش: لما تكلم الناظم على زيادة النـون ، مطـردة كانـتْ ، أوغـير مطـردة ، وأعْقبها ذكر زيادةِ التاءِ ، و بين محال زيادِتها، فذكَر:

أنهـا تزاد باطرادٍ في أول المضـارع[2] ؛ للدلالة على المعنى الحاصل منها ، نحو: (تضْرب) ، و(تقُوم) ، و (تدحْرج)، و (تسْتخْرج)، و أفاد بقوله: (أولَ الْمضارع) التاءَ الواقعةَ في غير الأول ، فلذَا أخرجها بقْيد الأولية .

فإن قلت : منْ أين يفهم الاطراد في زيادِتها في المضارع أولاً، وفي الْمُثُل التي بعده ؟

قلت : [76] منْ قوِله بعد : (وندرتْ)[3] ، و من قوله أيضاً:

وفِي فُروعِ هذِهِ قَدْ زيدا بِكَثْرة......

و أطْلق في اطـراد زيادةِ التاءِ أولَ المضارع ؛ ليشملَ ما هي فيه للغْيبة ، كقولـك: (هِنْد تقُوم)، أوْ للخطَاب، كقولك: (تقُوم يا زيْد)، و(أنتِ تقُومين يا هِنْد)

---

(1) ق : 76ا، م : 67ب ، لأرجوزة : 5ب .

(2) سر صناعة الإعراب : 159/1 . وشرح الملوكي : 192 . وشرح الأشموني : 574/4 .

(3) في البيت الآتي .

و قوله : (فِي التفَعل بِلاَ منازِع)، هذا محل ثان لاطراد زيادةِ التاء ، وهـي التـاءُ الواقعةُ في (التفَعلُ)[4]، نحو: (التجبر) ، و(التكبر)، و(التحكم)، و(التعلمِ) وعبر عنْهـا غير الناظم بتاء المطاوعة[5]، و كذَا ما أشبهها مما وقع في هذه المُثُل التي ذكرنا.

و أفاد الناظم بقوله : (بلاَ منازع)، الاتفاق على زياد ا من غير خلاَفٍ.

و قوله : (وفِي التفَاعل) ، هو منْ محال زيادِتها ، أعني : التاءَ باطراد وهـو تـاءُ التفَاعل ، نحو: (التخاصم) ، و(التقَاتل) ، و (التضاُرب) و أشباهها.

و قوله : و(الافْتِعالُ) ،هو من محال الزيادةِ المطردة في التـاء أيـضاً و هـو تـاء (الافتِعال) كـ (الافْتِدار) ، و(الاقْتِراب) ، و(الاصْطِبار) ، فإن أصْـله: (اصْـتِبار) ، فقُلبت التاءُ طاءً على ما يأتي ذكره في الإبدال.

و قولُه : (وفِي التفَعْلُلُ) ، كـ (التدحْرج) ، و(التجلْببِ) ، و(التقَرطُـسِ) في: (تدحْرج) ، و(تجلْبب) ، و(تقَرطَس) ، وذلك في مصادر مطَاوع الرباعي الأصول ، و ما أُلْحق به.

و قولـُه : و(الاسْتِفْعـال) هو مما زيدتْ فيه التاءُ زيادةً مطردةً ، و ذلك نحـو: (الاسْتِخْراج) ، و(الاسْتِحْباب) ، و(الاسْتِصْحاب) .

و قولُه : (وفِي فُروع هذِهِ قَدْ زيدا   بِكَثْرة الخ....)

يعني أن التـاءَ كما زيدتْ زيادةً مطردةً في مصادر ما ذكَر، كـذلك زيـدتْ في فروعها[1]، فَفُروع (التفعل): (تفَعلَ) ، و(يتفَعلُ) ، و(متفَعلٌ) و نحـوه، و فَـروع (التفَاعل) : (تخاصم) ، و(يتخاصم)، و(متخاصـِمٌ) و نحوه، وفُروع (الافْتِعـال): (اقتـدر) ، (يقْتدِر) ، فهو (مقْتـدِرٌ) و نحوه ، و فُروع (التفَعْلُل) : (تدحْـ ـرج) (يتدحرج) ، (متدحْرِجٌ) ، وفُروع (الاسْتِفْعال ِ(، نحو: (اسْتخْرج) ، (يـسْتخْرِج) فهو (مسْتخْرِجٌ) و نحوه .

و قولُه: (اسْتجِيدا) . مبني للمفعول ، من قولك : (اسْتجـاد الشيءَ) ، وأصْلُه: (اسْتجْود) على وزن : (اسْتفْعلَ) ، قُلبتْ عينه ألفاً على ما سيجيء إن شاء الله ، فهـو من أمثلة (اسْتفْعلَ) .

---

(4) **الكتاب : 317/4 - 318 . وشرح الملوكي : 192-195 .**
(5) **سر صناعة الإعراب :159/1 ، وشرح الأشموني : 574/4 .**
(1) **شرح الملوكي : 192 وما بعدها .**

و كل هذه الأوزان بأمثلِتها ، دل الاشتقاق على زيادة التاء فيها لسقُوطها في بعض تصاريف الكلم ، نحو : (خرج) ، و(علم) ، و(خاصم) ، و(قَدر) ، و(دحْرج) .

148- ص : وزِيد ِفي التفْعال والتفْعِيل كَالتاءِ ِفي التذْكَار والتجْهِيلِ[2]

ش : ذكـر في هذا البيت أن مما زيدتْ فيه التاءُ زيادةً مطردةً ، ما كان على وزن : (التفْعال)[3]، ثم مثله بـ (التذْكَارِ) بفتح التاء ، ومثلُه : (التـرْداد) ، و(التقْتـالُ) ، و لْيس في الكلام (تفْعال) بفْتح التاء إلا مصدرا[4].

و قولُه: و(التفْعِيلُ)، هو أيضا من محال زيادةِ التـاء الزيـادةَ المطـردة ، ومثلـه بـ (التجْهيل) من (جهلْت تجْهيلاً)، ومثلُه: (الترْدِيد) و(التمْتِين) مصدر: (متْنت له) .

فإن قلت : لأي شيء خص الناظم ما سبق بالفُروع ، فذكر أن فُروعها كَهي[1]، و لم يذكرْ ذلك هنا ؟

قلت : فروع[77] (التفْعِيل) ، و(التفْعال) لا توجد لهما التاءُ ، فلذَا لمْ يـذْكرْ فيهما ذلك ، كما فعل بغْيرهمَا ، ِيذِكْر فروعِه كَهو.

149- ص: وندرتْ ِفي غْير ذَا كَتْنضبِ وتْتفُل وِتحْلِىء وترُّتبِ[2]

ش: لما فرغَ الناظم من المطرد زيادته، أخذَ يتكلم على ما كانتْ الزيادة فيه نادرةً[3] أعني زيادةَ التاء ، و مثل لها بأربعة أمثلة :

أولُها : (تْنضب) ، ووزنه : (تفْعلُ)[4] بفتح التاء وسكون الفَاء و ضم العـْين، وهو شجر ذو شوك قَصير[5]، و مثلُه: (تْتفُل) في إحدى لغاته ، و قد تقدم ذكره[6] .

---

(2) ق : 77 ، م : 66أ ، الأرجوزة : 5ب .
(3) الكتاب : 318/4 . و شرح الملوكي : 194 . وشرح الأشموني : 574/4 .
(4) الكتاب : 318/4 .
(1) والمقصود فروعها مثلها .
(2) ق : 78 ، م : 66أ ، الأرجوزة : 5ب .
(3) وهذه الزيادة مقصورة على السماع . ينظر شرح الأشموني 4 : 574/
(4) الكتاب : 270/4 . والمنصف : 105/1 .
(5) اللسان (نضب) : 764/1 .
(6) ص : 152 و155 .

و ثانيها ما ذكره من (تفْعلُ)[7] ، وينبغي أنْ يضبطَ هذا الحرف بضم التاء ليفـارق مثال (تنْضب) ، خوفاً من الوقوع في تكرار الأمثلِةِ، و هذه لغةٌ ثانيةٌ فيه، أعني في (تتفُل) وهي[8] ضم التاء و الفَاء .

و ثَالثُ الأمثلة التي ذكرها (تِحْلِىء) ، و وزنه : (تِفْعِل)[9] ، وهو اسم القِـشْر الذي فيه الشعْر فَوْق الجِلْدِ و يقالُ : حلأْت الأَدِيم ، إذَا قَشرْته ، وأَخْرجْـت تِحْلِئَـه[10]، عـن أبي زيد[11].

ورابع الأمثلة التي ذكرها (ترْتب) ، و ينْبغي أنْ يضبطَ بضم التاء وسكون الراء و فتح التاء الثانية، ووزنه: (تفْعل)[12] بضم التاء و فْتح العـين ، و مثلُـه: (تـدْرأُ) ، يقـال: (جيْـشٌ ذُو تدْرإ) ، أيْ : ذُو دفْع[13] ، و(الترْتـَب) : هو التراب الثابت[14] ومثلـُه: (تفعل)[1] ، لغةٌ فيه ثانية[2] أيضاً ، وأعرف في شرح تـصريف ابـن الحَاجـب للجاربردي لغةً أخرى في (ترْتب) ، وهي كـ (تنْضب)، بفَتح التاء الأولَـى، وضـم الثانية[3].

150- ص : ومع واوٍ مِثْلُ عْنكبوتِ ومع ياءٍ زِيد كَالتِّنِبيتِ[4]

ش: يعني أن التاءَ من محال زيادِتها النادرِة ، أنْ تكونَ مع واو زائدة ، أوْ ياء مثلـها ومثل للأول بتاء (عْنكبـُوت)[5]، ومثل للثـاني بتـاء (التْنبيـت) ، ووزنُ الأول : (فَعْلَلُوت)[6]؛ لأنهم قالُوا : (عكْنباة)[7]، قالَ الشاعر :

كأَن ما يسِيلُ مِنْ لُغامِها[8] بيْت عكْنبات علَى زِمامِها[9].

---

(7) الكتاب : 271/4 .

(8) ق : وهو .

(9) الكتاب : 271/4 .

(10) الأفعال : 250/1 .

(11) ذيب اللغة للأزهري (حلأ) : 237/5 .

(12) الكتاب : 270/4 . والمنصف : 104/1 . والممتع : 77 .

(13) المنصف : 105/1 . والنهاية في غريب الحديث :110/2 .

(14) في اللسان (رتب) 410/1 : الأمر الثابت .

(1) ق ، م : تفتعل .

(2) ق ، م : ثالثة . ينظر اللسان (رتب) : 410/1 .

(3) شرح ابن جماعة من مجموعة الشافية : 219/1 .

(4) ق : 78 ، م : 66ب ،الأرجوزة : 5ب .

(5) العنكبوت : دوْيبة تْنسج، فـي الهواءِ وعلـى رأس البئر نسْجاً رقـيقاً مهلْهلاً ، مؤنثة . اللسان (عنكب)

(6) الكتاب : 292/4 ، 316 . والمنصف : 139/1 .

(7) وهي لغة تنسب لأهل الـيمن . اللسان (عنكب) : 632/1.

(8) ق : لغا ا .

(9) اللسان (عنكب) 632/1 : (كأنما يسْقُطُ، من لُغامِها)، والصحاح: (فصل العين) ، بلا عزو

فهو مقْلوبٌ منه .

ومثْله (تخْربوت)، وهو الناقةُ الفَارهةُ[10]، ووزنُ الثاني: (تفعِيلٌ)[11]، و(التَّنِبيت) هو: فَسِيلُ النخْل ، أيْ : الْودِي[12]، و(التَّنْبيت) أيضاً : النبات على وجهِ الأرْض[13] ومثلَه (التمْتِين)، وهي خيوطٌ تشد ا الخيام[14]، ويكون أيضاً مصدراً ، وقدْ قدمنا ذكره آنفاً[15].

151- ص: وزيد في الأخِيرِ مِثْلُ ملَكُوتْ .: بخامِسٍ وسادِساً كَتَرْنموتْ[16]

ش: يعني أن التاءَ تزاد في الأخير خامسةً ، وذلك مثل (ملَكُوت) ، وزيادتها غـير مطّرِدة ، ووزنه : (فَعلُوت)، ويكون اسماً ، وصفةً ، فالاسم[17]: ما مثل به من (ملَكُـوت) ونحوه : (رغَبوت) ، و(رهبوت) ، و (جبروت) ، والصفةُ[1]: قالوا : (خلَبـوت) ، و(ناقةٌ تربوت) ، وهي الْخِيار الفَارهةُ[2] ، و(الْخلَبوت) : الرجلُ الخَداع[3] ، وهـو[4] الذلُولُ من الجِمال[5] أيضاً ، عن الأصمعي[6] . وذكر ابن الأعرابي[7] أن (ترب ـوت) ، و(دربوت) واحدٌ في المعنى[8].

وقولُه: (وسادساً كَتَرْنموت) ، أعْلَم ذا الكلام على أن زيادةَ [78] التاء النادرة وقعتْ في الكلام سادسةً ، وذلك كما مثل به من (ترْنموت) ، ووزنه : (تفْعلُوت) بفتح التاء وسكون الفَاء وفتح العْين ، وضم اللام ، وهذا الوزنُ قليلٌ[9] ، و (الترْنموت) : اسم ، وهو ترنم الْقَوْس وصو ا[1] .

---

(10) اللسان (تخرب) : 227/1 .
(11) أي : التنبيت . الكتاب : 271/4 .
(12) في اللسان (ودي) 386/15 : الْوِدِي على فَعِيل : فَسِيلُ النخْل وصِغاره ، واحدتها وِدِيةٌ .
(13) في اللسان (نبت) : 97/2 . والتنْبِـيت : أول خروج النبات. والتنبـيت أيضاً : ما نبت علـى الأرض من النبات مـن دِق الشجر وكِباره...وما شذب علـى النـخـلة من شوكها وسعفها، للتـخفـيف عنها .
(14) اللسان (متن) 398/13 .
(15) لم يسبق ذكر لهذه المفردة .
(16) ق : 78 ، م : 66ب ، الأرجوزة : 5ب .
(17) الكتاب : 272/4 . والممتع : 125/1 .
(1) الكتاب : 272/4 .
(2) الكتاب : 272/4 . و اللسان (درب) : 375/1 .
(3) ق ، م : المذاع . ينظر اللسان (خلب) : 364/1 .
(4) الضمير يعود على (تربوت) .
(5) ق ، م : الحبال .
(6) اللسان (ترب) : 229/1 .
(7) محمد بن زياد الأعرابي ، لغوي كوفي ، راوية لأشعار القبائل ، أخذ عن المفضل بن محمد الضبي رواية الأشعار، حسن الحفظ أملى على الناس علمه فترة طويلة دون أن يحمل كتابا يوما ما ، من مصنفاته : النوادر ، والأنواء ، والخيل ، ومعاني الشعر والنبات وغيرها ، مات بسر من رأى سنة : 231هـ طبقات النحويين واللغويين : 195-197 ، وبغية الوعاة : 42-43 .
(8) في اللسان (ترب) : 229/1 . قال ابن بري: الصواب ما قاله أبو علـي فـي تربوتٍ : أنّ أصله دربوتٌ من الدربة، فأبدل من الدال تاء . ينظر التكملة : 241 .
(9) ولم يجئ إلا اسما . الكتاب : 271/4 . و المنصف : 139/1 . والممتع : 141/1 .
في اللسان (رنم) 257/12 : وقوس ترْنموتٌ لها حنـين عند الرمي: والترْنموت أيضاً: ترنمها عند الإنْباض

وقولُه : (وسادِساً) ، حالٌ ، والعاملُ فيه : (زيد) وصاحبها الضمير الراجع على التاء ، ويحتملُ أنْ يكونَ معطوفاً على محل (بِخامِس) ، أوْ هو منصوبٌ على إسقاطِ الخافض ، والأولُ أوْلى .

تنبيهان:

الأول: بقى علَى الناظم مما تطرد زيادةُ التاء فيه أنْ تكونَ للتأْنيث[10]، نحو:(قَائِمة) و(خارجة) ، ونحوهما ، فإنْ قلت : هذا يدخلُ له في قوله : (وفِي فُروع هذِهِ قَدْ زيدا) لأنها من فُروع المصادر .

قلت : إنما يصدق كلامه ذلك على فُروع الأمثلة المذكورة ، وأما هذه فلمْ يتقدمْ لها ذكرٌ إلا ما يتمحلُ له ، وهو تكلفٌ بعيدٌ .

وبقى عليه أيضاً زيادتها في (أْنت) وفروعه على المشهور[11]، وقد استدركه المُرادى على ابن مالك في (شرح الألفية)[12] إلا أن يرعى في كلمِتها جانب البناء ، وهو لا يدخلُه التصريف ، ويرده : عدهم اللام في الإشارة[13] . فتأمله.

الثاني: اعلمْ أن التاءَ تزاد أولاً ، وحشواً، وآخراً[1].

فأما زيادتها أولاً، فمنه مطردٌ ، وقد تقدم ، ومنه مقصورٌ على السماع كما ذكره في (تَنْضب) ، و(تـُنْفُل) ونحوها.

وأما زيادتها آخراً ، فكذلك منه مطردٌ كما تقدم ، ومنه مقصورٌ على السماع كما ذكره من (ملَكُوت) ، وهو اسْم طَائِر[2]، و(عَنْكبوت) ، ونحوهما ، ومذهب سيبوية أن نونَ (عَنْكبوت) أصلٌ[3] ، وهو رباعي ، وذهب بعض النحويين إلى أنه ثلاثي ، ونونه زائدةٌ[4].

وأما زيادتها حشواً ، فلا تطرد إلا في (الاسْتِفْعال) ، و(الافْتِعال) وفي فروعِهما وقدْ زيدتْ حشواً في ألفاظٍ قليلةٍ ، نحو: (همْتع) وهو : جنى التّنضب[5] و (الْكَلْبتان)

---

(10) الكتاب : 236/4. والمنصف :195/1. و رح الملوكي: 195. وشرح الشافية : 379/2 ،وهذه التاء تبدل هاء في الوقف.
(11) الممتع : 272/1 .
(12) توضيح المقاصد والمسالك : 260/5 .
(13) المنصف : 165/1-166 . والممتع : 213/1 .
(1) شرح الأشموني : 574/4-575 .
(2) كذا . والصواب : الملكوت من الملك والعز والسلطان . اللسان (ملك) : 492/10 .
(3) الكتاب : 292/4 ، 316 .
(4) شرح الأشموني : 575/4 .
(5) الهُمْتع، بالمُثَناةِ فَوْق ، كعصْفُرٍ: جنى التّنضبِ ، أو وزْنه : هفْعلٌ ، لأنه من متع . القاموس المحيط (همعت) : 103/3 . وهو رأي مخالف لرأي الشارح ؛ لأن التاء أصلية .

وهو من الْكَلْبِ[6] ، و(الْكَلْبتـَان) وهو الْقَواد[7] ، ولقلة زيادِتها حشواً، ذهب الأكثـر إلى أصالِتها في (يسْتعـُور)[8] ، وتقدم بعض الكلام في حرفه[9] ، وإلى كونها بدلاً مـن الواو في(كِلْتا)[10] .

[زيادة السـين]

152- ص : والسين لاَ تزاد ِفي الْكَلاَم   إلا مع التاء كَمسْتهام[1]

ش : لما فـرغَ من الكلام على زيادةِ التاء ، تكلم هنا على زيـادة السين[2] ومحلها وذكر أنها :

لا تطرد زيادتها إلا مع مصاحبِتها للتاء ، ثم مثله بـ(مسْتهام)، ووزنه : (مسْتفْعِل) ، وأصلُه : (مسْتهيمٌ) ، فقُلبتْ ياؤه ألفاً ومعناه: (متحير) ، وهو من فروع (الإِسْتِفْعال) [3] ومثله : (مسْتخْـرجٌ) ، و(مسْتشْـرقٌ) ، ومراد الناظم أنها لاُ تزاد إلا مع التـاء ، يعني الزيادةَ المطردةَ .

---

[6] الكلب : حديدةٌ عقْفاءُ تكونُ فـي طَرفِ الرحْل تعلق فـيها الـمزاد والأداوى ، والكَلْبتان : الآلـةُ التـي تكـون مـع الـحدادين ...والكَلوب ، بالتشديد : حديدةٌ معْوجةُ الرأس . اللسان (كلب) 725/1

[7] اللسان (كلب) : 1/ 727 .

[8] الممتع : 164/1 ، 288 .

[9] ص : 179 .

[10] سر صناعة الإعراب : 149-151 . و شرح الأشموني : 575/4 .

[1] ق : 79 ، م : 65أ ، الأرجوزة : 5ب .

[2] الكتاب : 233/4 ، 237 ، 283 ، وسر صناعة الإعراب : 197/1-203 ، وشرح الملوكي : 206 . وشرح المفصـل : 6/10
وشرح الشافية للإسترباذي : 379/2.

[3] الكتاب : 4/ 283-284 . و سرصناعة الإعراب : 197/1 . وشرح الكافية الشافية : 2054/4 .

فإن قلت : كلامه أعم مما ذكرته ، ويدل له ذكره مذهب سيبويه في (اسْطَاع) ، فهو دليلٌ على أنه أراد مطلق الزيادة ، وإلا لمْ يحتجْ إلى ما ذكره بعد في (اسْطَاع) ، إذْ أتى به للاعتذَار عنْ عموم الكَلام خوفاً من النقض .

قلت : لا ينبغِي الحملُ على ذلك ، وإلا لَورد عليه زيادتها في (قُدْموس)[4]، فإنه ملحق بـ (عصْفُور)[5]، مع أنه زيادةٌ غير مطردة [79] وإنما ذكر مسألةَ (اسْطَاع) تْبييناً لمحل الندور في الزيادة ، كما هي عادته في ذكر المطرد وغيره ، على أنه يرد عليه وعلى غَيره زيادةُ السين اللاحقة أولَ الأفعال لمعنى التنفيس ، نحو: (سيقُومُ)، و(سيخْرج)، لا يقالُ لا تطرد هذه ، فإن الكلام فيما بنيتْ عليه الكلمةُ ، لا فيما هو حرفٌ من حروف المعاني مستقل بنفسه؛ لأنا نقولُ : قد ذكر هو قبلُ نونَ التأنيث والجمع ، وسيذكر هاءَ الوقْف ، ولام الإشارة، والجَاري من ذكر هذه ذكر السين فيما ذكرناه ، فتأملْه منصفاً ، وللمبرد بحثٌ في نحو هذَا ، فراجعْه[6] ، وإنما ذكرنا - نحن - هذا جرياً على أسلوب الناظم وطريقِته في ذكرِ أمثَاله والسكوت عنه .

153- ص : وسِيبويْهِ قَالَ فِي اسْطَاعا .:. بِزْيدِها إذْ أَصْلُها أطَاعا[1]

ش: ذكر هنا ما لِسِيبويْهِ في هذا الحرف ، فذكر أن مذهب سِيبوْيِهِ أنها - أعني السين في قولهم: (أَسْطَاع) ، بقطْع الهمزة – زائدةٌ[2] ، ووزنه على هذَا : (أسْفَعلَ)، خلافاً لَمَا توقف فيه خالد[3] ، وألفُه منقلبةٌ عن واو ، لقولهم : (الطَّوْع) ، فظهرت فيه واستدل الإمام للزيادة بسقوطِها في قولهم : (أَطَاع)[4] ، وهذا معنى قول الناظم: (إذْ أصلُها أَطَاع) .

وقوله : (بِزْيدِها) هو مصدر (زاد) ، بمعني : (الزيادة) ، وكأنه قال: سيبويه قائلٌ بزيادِتها في (أَسْطَاع)؛ لسقوطها في قولهم : (أَطَاع)، فإنه أصلٌ ؛ لقولهم : (

---

(4) القدموس : الصخرة العظيمة ، وجيشٌ قُدْموس : عظيمٌ ، وقيل : السّيِّد . اللسان (قدمس) : 170/6 .
(5) ارتشاف الضرب : 217/1-218 .
(6) سر صناعة الإعراب : 199/1-200 . و شرح الملوكي : 207 .
(1) ق : 80 ، م : 65أ ، الأرجوزة : 5ب .
(2) ق ، م : أنا زائدة .
(3) شرح التصريح : 363/2 .
وخالد هو : زين الدين بن عبد الله من أهل مصر ، اشتغل بالعلم بعد أن جاوز العقد الثالث ، وبرع في العربية ، فألف فيها مصنفات منها : التصريح بمضمون التوضيح ، والمقدمة الأزهرية في علم العربية ، وشرح الأجرومية ، وشرح قواعد الإعراب لابن هشام وإعراب الألفية ، توفي سنة 905هـ ، بغية الوعاة : الأعلام : 297/2 . التصريح على التوضيح : 363/2 .
(4) الكتاب : 25/1 .

اسْتطَـاع) ويجب أن يقرأ (أسْطَاع) في كلام الناظم بقطع الهمزة مفتوحةً ؛ لأنها هـي الواقع ـا الكلام ويدل على هذا منْ كلامِه ، قولُه : (إذْ أصلُه أطَاع) .

وهذَا الذي ذكـر الناظم في هذا الحَرف من قول سيبـويه هو أحـد القـولين في المسـألة ، وهو مذهب البصريين ، بدليل ما ذكره من أن أصلَه (أطَاع) بقطع الهمـزة ، وضم أول مضارعه كقولك: (يسْطِيع) بضم الياء ، وزيدت السين فيه لتكونَ عوضاً مـن ذَهاب حركَة العين ، هذا قولُ سيبويه[5]، واعْترضه المبرد ، بأن حركةَ العين لمْ تـذهبْ ، وإنما نقلَت إلى الفَاء ، وذلك لأن أصلَه: (أطْوع) ، فنقلت حركةُ العين-وهي الواو- إلى فاءِ الكَلمةِ ، فسكنت العين بعد أنْ كانتْ متحركةً، وأُجيب بأن التعويض إنما وقـع مـن ذهاب حركةِ العين من العْين، لا من ذَهاب حركةِ العين البته[6]

وقال ابن عصفور: إنما زيدتْ لتكونَ عوضاً من العين متى حذفتْ. فأما قبلَ حذْف العِين فلَيستْ بِعوض ، و حملَ قولَ سيبويه على ذَلك ، و قال : أراد من ذهاب حـ ـركة العين أنهم زادوها من أجل ذَهاب حركةِ العين ؛ لتكونَ معدةً للِعوضية متى سقطت[7].

و القولُ الثاني ، هو مذهب الكوفيين[1] : أن أصلَه (اسْتطَاع) ، وهو(اسْـتفْعلَ) فحذفتْ تاؤه ، ورد عليهم : بأنه لو كَان (اسْتفْعلَ) ، لوصلتْ همزته و لَفُتِح أولُ مضارعِه ، وأجابوا عن ذلك بأن التاء لما حذفت بقي (اسْطَعت) ، شبهوه[80] بـ (أَفْعلْـت) فقطَعوا همزته ، و ضموا أول مضارعه .

فإن قيلَ : الذي ذكر أهلُ اللغة ، أن: (اسْطَاع) بمعـنى: (اسْـتطَاع) ، أيْ: (قَدـر) لا بمعنى: (أطَاع) الذي هو (انْقَاد)، وهذَا يدل على صحة مذهب الكوفيين .

فالجواب : ما قاله ابن عصفور، إنه يمكن أنْ يكونَ سيبـويهِ ناقلاً عـن العـرب ، فيكونُ (أطَاع) بمعنى (اسْتطَاع) ، فيتلقى بالقَبول[2].

و قال ابن الطراوة[3] : ثبت (طَاع الرجلُ) بمعنى: (انْقَاد) ، فلا يبعد أنْ يكـونَ من كلامِهم : (أطَـاع غيْره) بمعنى : صيره منْقَاداً[4] ، فقدْ آلَ (أطَـاع) إلى معـنى (

---

(5) في الكتاب 8/1 : (وقولهم : أسْطَاع يسْطِيع ، وإنما هي أطَاع يطِيع ، زادوا السين عوضا من ذهاب حركة العين من أفْعلَ) . وينظر: 483/4 ، وارتشاف الضرب : 218/1 .

(6) سر صناعة الإعراب : 199/1-200 ، والممتع : 224/1 ، وشرح الشافية للإستراباذي : 380/2 .

(7) الممتع : 224/1-225 .

(1) سر صناعة الإعراب: 200/1 ، وشرح الملوكي : 208 ، والممتع : 226/1 ، وارتشاف الضرب : 218/1 ، وشرح الشافية : 380/2 وينسب هذا الرأي للفراء .

(2) الممتع : 226/1 .

اسْـطَاع) لأن القائلَ إذا قالَ: (أطَعْت) بمعنى: صيرْت غَيْري مْنقَادا إليّ ، قالَ: قَدرْت و اسْتطَعْت .

و قد أطلنا النفس في هذا لشدة الحاجِةِ إلى معرفِتِهِ .

تنبيه : فُهم من كلام الناظم ، أن المتحدثَ فيه من لغات (اسْطَاع) هو (أسْطَاع) بقَطع الهَمزة كما ذكرناه أولاً ، فيؤخذُ من تخصيصِه الحكم فيها أن هناك غيرها ، و ذكروا فيها خمس لغات[5] :

الأولى: (اسْتطَاع)[6]، ووزنه: (اسْتفْعَـلَ) ، وهي على هذه زيادةُ السين فيهـا مطردةٌ ؛ لأنها مع التاء ، وهي داخلةٌ فيما تقدم له من (الاسْتِفْعال) ، وهمزتها همزةُ وصل.

الثانية: (اسْطـَاع)[7] ، وهي فـرعٌ عن الأولى ، وهمزتها همـزةُ وصـل ؛ لأن أصلَـها (اسْتطَاع) ، إلا أنهم حذفوا التاء لمقاربتها للطاء ، فبقى (اسْطَاع) .

الثالثة: (اسْتـاع) همزة الوصل أيضاً ، و أصلُها: (اسْتطَـاع) كالتي قبلها ، و فيها وجهان :

أحدهما : أنهم حذفُوا الطاء التي هي فاءُ الكَلمة .

و الثاني: أنهم حذفُوا التاء ، ثم أبدلوا من الطاء تاء ، و هذا أوْلَى ؛ لأنه قد ثبت في اللغة التي قبلَها حذف التاء ، و لمْ يثبتْ حذف الْفاء[1] .

الرابعةُ : (أسْطَاع)[2] همزة قَطع ، وهي التي ذَكرها الناظم في الأصْل ، وتقـ ـدم الكَلام علَيها.

و الخامسةُ : (أسْتاع)[3] همزة قَطع أيضاً ، والتاءُ فيها بدلٌ من الطـاء والكَـلام عليها كالكَلام على اللغةِ التي قَبلَها .

---

(3) سليمان بن محمد أبو الحسين بن الطراوة ، نحوي متألق وأديب بارع ، له في النحو جملة من الآراء تفرد ا وخالف فيهـا جمهـور النحاة ، له من المصنفات : الترشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، مقالة في الاسم والمسمى، توفي سنة : 528 هـ. بغية الوعاة: 263 ، والأعلام : 132/3 .

(4) المخصص : ، واللسان (طوع) :240/8 .

(5) اللباب : 277/2-278 . وشرح الملوكي : 208 .

(6) مضارعه : يسْتطيع .

(7) مضارعه : يسْطِيع .

(1) ق ، م : فائه .

(2) مضارعه : يسْطيع .

(3) مضارعه : يسْتِيع أيضا ، سر صناعة الإعراب :202/1 . ولم يذكر هذه اللغة صاحب شرح الملوكي .

[زيادة الـلام]

154- ص : وفي الإشارةِ تزاد الـلام ولهـم ِبذَلك اهْتمـ ـام

155- كَاللام ِفي ِتلْك ولاَم ذَلك أُوْلاَلِكُمْ وِمثْلُه هنا ِلك[1]

ش: لما فرغَ من الكلام على زيادة السين ، ذكر زيادةَ اللام[2]، ومحال زيادِتهـا[3]، فقال: اللام تطرد زيادتها في الإشارة ، و أراد بالإشارة : ما تصحبها اللام من أسماِئها.

---

(1) ق : 81 ، م : 65ب ، الأرجوزة : 7أ .

(2) المنصف : 165-166 . و شرح الملوكي : 209 ، وتوضيح المقاصد والمسالك :263/5-264 ، وشرح الأشموني : 577/4

(3) و قد استبعد الجرمي أن تكون اللام من حروف الزيادة، شرح الملوكي 210

و قولُه : (ولَهمْ بِذَلك اهْتِمام) ، يعني أن زيادتها وقع ـا اهتمامٌ ، إما للدلالة على البعد ، وإما لتوكيد الإشارة ، فلمْ تكنْ زيادتها في الإشارة سدى من غير فَائدة ، و لا معنى يجاءُ ـا لأجْلِه ، بلْ جيءَ باللام اهتماماً وإفادةً لمعنى لمْ يكنْ في اللفظة قبلَ دخولهـا[4] ، ثم مثل ذلك بأمثلَة ، فقالَ :

(كاللام في تِلْك) ، فإن اللام المتصلة باسْم الإشارة للمؤنثة زائدةٌ ، جِيءَ ـا للدلالة على البعد ، أو لتوكيدِ الإشارةِ على ما تقرر فيها عند النحويين .

و قولُه : (ولاَم ذَلك) : يعني أن اللام الواقعةَ مع اسم الإشارة للمذكر زائـدةٌ[5]، كما هي في الإشارة إلى المؤنث ، و إنما أتى ـا ليفيد[81] النوعين، أعْني: المذكر و المؤنثَ ، و إلا فاللام زيادتها واحدةٌ .

و قولُه : (أوْلاَلِكُمْ) ، أفَاد به الإشارةَ إلى الجَمع ، و دخولُ اللام فيه يدل علـى قصْره إذ الممْدود لا تصاحبه تلك اللام[6].

و قولُه:(ومِثْلُه هنالِك)، أشار به إلى اسْم الإشارة إلى المَكان، فاللام فيه زائدةٌ أيضاً[7]

وقد تكونُ للزمان علَى ما هو مقررٌ في فنه[1] .

تنبيه : ما ذكَره التصريفيون و النحويون من عدهم اللام في الإشارة مـن حـروف الزيادة مشكلٌ ، لأن اللام جِيءَ ـا لمعنى كمجيء الكَاف بعدها لمعْنى ، مع أنهم لم يعـدوا الكاف من حروف الزيادة ، وأما اسم الإشارة فهو مبني لا يدخلُه تصريفٌ ، فلمْ يقـعْ في أصل بِنيته ما يوهم الزيادة ، و إنما هو حرفٌ منفصلٌ عنه جيءَ به لمَا ذكرناه من المعـنى ، فإما أنْ يقولُوا بزيادة الكَاف ، و إما أنْ يسقطُوا ذكر اللام ، كما أسقطُوا ذكر الكَاف ، إذْ

---

(4) قال ابن جني : (وإنما زيدت اللام في ذلك تكثيراً ، واتساعاً في اللغة) . المنصف : 1/165-166 .
(5) لقولهم في معناه : ذَا ، وذَاك .
(6) يعني : (أوْلِئك) .
(7) لقولهم في معناه : هناك . شرح المفصل : 3/138 .
(1) كقوله تعالى : (هنالك دعا زكَرّياءُ ربه) سورة آل عمران ، الاية : 38 ، فـ(هنا) أكثر ما يقع ظرف مكان وهو أصلها ، وقد وقعت هنا في الآية ظرف زمان ، فهي في ذلك كـ(عِنْد) فانك تجعلُها زمانا وأصلُها المكان كقولك : أتيتـك عِنْـد طُلـوع الشمس وقيل : (هنا) -في الآية -ظرف مكان ، أي : في ذلك المكان دعا زكرياء ، والكاف حرف للخطاب ، و ا تصير(هنا) للمكان البعيد ، ودخلت اللام لزيادة البعد . ينظر: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات 1/32 .

لا فارق بينهما ، و إنما يذكر من حروف الزيادة ما جعلَ في الكَلمةِ كالجُزء منها[2]، و قدْ أشرنا فيما تقدم لنحو من هذَا ، وسيأتي قريباً مثلُه إنْ شاءَ اللّه .

156- ص : وزيد أيضاً آخرا كزْيدل   قْيشلَةٍ وحسْدلٍ وعْبدل[3]

ش: هذا نوعٌ ثَان زيدتْ فيه اللاّم[4] ، وهي في هذا الضرب زائدةٌ ، و الكلمةُ مبنيةٌ عليها ، إلا أنها مسْموعةٌ ، لا مطردةٌ ، كالنوع الأول ، و ذكر لها الناظم أمثلةً

أحدها : ما ذكره من (زْيدلٍ) وهي زائدةٌ لسقوطها في (زْيد) .

والثاني : (قَيشلَة) ، وهي رأس الذكر[5]، فهي زائدةُ لسقُوطها في (قَيشةٍ) ، وما ذكره في (ِفيشة) هو المشهور، وأجاز ابن جني في (ِفيشلَة) أن تكون اللام[6] أصليةً[7] ، ويكون (ِفيشة) معه من مادتين ، كـ (سِبطَ) ، و(سِبطْر)[8] .

و قوله : (وحسْدل)، هذا مثالُ ثالثٌ لزيادِتها بالسماع ، و هو (حسْدلَ)، هكذَا وقع في النسخة بالحَاء المُهملِة، و السين المُهملِة أيضاً، و بعدها الدالُ المُهملةُ، و لم أقفْ عليه لغيره ، فإنْ صح ، فيكون دليلُ زيادة لاِمه سقوطُها في (حسد)[1] .

و قوله : (وعْبدلَ) ، هو مثالٌ آخر لزيادة اللام في المـسموع ، و دليـلُ الزيـادة سقوطُها في (عْبد)[2] ، و خالف أبو الحسن الأخفش في أحد قولْيه ، فرأى أنها أصـيلةٌ ، قالَ : و هو مركبٌ من (عْبد الله) ، كما قالُوا : (عْبشِمي) ، ووافق في الأوسط[3] على

---

(2) وذهب ابن الحاجب في : الإيضاح في شرح المفصل 390/2-391 إلى أن جعلهم حرف اللام من حروف الزوائد فيه تجوز من وجهين أحدهما : أن المبنيات لا تدخلُ في باب الزّيادات ، والآخر : أن اللام جِيءَ ا عند الكثير للدلالة على البعيدِ فلم تكنْ زائدة وقال العكبري في اللباب 279/2 : (إعلم أن زياد ا بعيدة في القياس لبعدها من حروف المد) . وينظر: شرح الأشموني : 577/4

(3) ق : 82 ، م : 64 ، الأرجوزة : 7أ .

(4) الكتاب : 237/4 . والمنصف : 166/1 . وشرح الملوكي : 211 .

(5) اللسان (فيش) : 333/6 .

(6) سقط (اللام) من أ .

(7) سر صناعة الإعراب : 322/1 . وقال بزياد ا في المنصف : 166/1 .

(8) شرح الملوكي : 211 .

(1) في كتاب اللامات 133-134: ذكر ابن الأعرابي أنه يقال للقُراد حسْدل، وأصْلُه عنده:حسد، واللام زائدةٌ، والحسد القـشر، ومنه اشتقاق الحَسد،كأن الحسد يلصق بقَلبِ الإنسان فيقشِره كما يلصق القراد بجِلد البعي، وينظر القاموس المحـيط (الحـسدل): 368/3

(2) الكتاب : 237/4 ، والمنصف : 166/1 ، واللامات : 133 .

(3) الأوسط في النحو : كتاب للأخفش .

زياد ا قائلا: تزاد في (عَبْدل) وحده ، وجَمْعه : (عبادِلَةٌ) ، فيكونُ للأخفش قولان[4] ، والذي صححه أبو حيان : أن (عَبْدل) بمعنى: (عَبْد) ، لا بمعنى (عَبْد الله) ، وقـال : و ذلك أنا وجدناهم يسمون (عَبْدلاً) منْ اسمه (عَبْد) ، فمنْ ذلك أن (طَرفَةَ) اسم أبيه (الْعَبْد) ، و ليس أحدٌ من العرب يسميه (عَبْد الله) فيما نعلمه ، و قد أطلق هو على اسْم أَبيه (عَبْدلاً)، فقال[5] :

وَلَسْت بِذِي لَوْنَين فِيمنْ عرفْته[82] ولاَ الْبخْلُ فَاْعلمْ مِنْ سمائِي ولاَ أَرْضِي[6]

قَدْ أَمضَيْت هذَا في وصِيةِ عَبْدل ومِثْلَ الذِي أَوْصى بِهِ عَبْدلُ أَمضـِي

[زيادة الهَـاء]

157- ص : والْهاءُ فِي الْوقْفِ تزاد كَلِمهْ فَهْي لِسكْتٍ لاَ كَمِثْل هائِمهْ

158- فَكَوْنها تسْقُطُ حالَ الْوصْل دل بأَنْ لَيس بِحرْفٍ أَصْلِي[1]

ش : تكلم هنا على زيادة الهَاء ، وذكر محل زيادتِها[2] ، و لم تطردْ زيادتهـا إلا في الوقْف على (ما) الاستفهامية مجرورةً ، كما مثل به منْ قوله : (لِمهْ)[3] ، و على الفعل

---

[4] ارتشاف الضرب : 222/1 ،و توضيح المقاصد والمسالك : 264/5 ، وشرح الأشموني : 577/4 .
[5] ديوان طرفة : 170 . والبيتان في كتاب الأمالي لأبي علي القالي : 260/2-261 من قصيدة للحكم بن عبدل الأسدي .
[6] ق ، م : سماء ولا أرض .
[1] ق : 83 ، م : 64أ ، الأرجوزة : 7أ .
[2] توضيح المقاصد والمسالك : 261/5-263 .
[3] الكتاب : 164/4 .

المحذوف اللام جزما ، أوْ وقفاً[4]، وعلى كل مبني على حركةٍ لازمة ، إلا ما اسْتثني في بابِ الوقْف ، كما هو مقررٌ عند النحويين . و زيادتها في الوقف منه ما هو جائزٌ، و منه ما هـو واجبٌ على ما هو معروف في فنه[5] .

وقوله: (فَهي ِلسكْتٍ الخ...) ، بين أن الهاءَ التي تكلم عليها هي هاءُ السكْتِ ، لا هاء التأنيثِ ، وإليها أشار بقوله: (هائِمة)، فإنها مؤنث (هائِم)، كـ (قَائِم)، و(قَائِمة).

و قولُه: (فَكَوْنها تسْقُطُ حالَ الْوصْل الخ...) ، بين ذا الكلام دليلَ زيادةِ الهَاء في الوقف ، و أنها لما سقطتْ في حال الوصل ، و ثبتتْ في حال الوقف ، دلّ على أنا زائدة، إذْ لوْ كانت أصيلةً ، لَما حذفتْ في حالٍ ، فالضمير في قوله : (لْيس) ، راجعٌ إلى الهاء .

تنبيهـان :

الأولُ : قدْ تبين بما ذكرناه ، أن زيادةَ الهاء ، لْيستْ مخصوصةً بمـا الاسـتفهامية ، فالكاف دخلتْ لَمَا هو أعم ، فيشملُ كل ما صح دخولُ الهاء عليه وقفاً، فالكـاف لعـدم الْخص.

الثاني: أنكر المبرد زيادةَ الهاء، ولم يعدها من حروف الزيادة[6]، وأورد عليه زيادتها في الوقف، وأُجيب: بأنها حرف معْنى كالتنوين وباء الجر،فلا وجه لعدها من حروف الزيادة لأنها إنما تلحق لبيان الحَركة ، ولوْعدتْ ، لزم عد الشين في الوقف لبيان حركـةِ ضـمير المخاطبة عند بني تميم ، نحو : (اكْرمْتكْش)[1] وكذا السين المهملةُ عند بكر[2] ، فَزادوهما حالَ الوقف للدلالة على الكسرة، إذْ لوْ أسْكنوا الكاف لَذهب الفرق بين المذكر والمؤنث[3]

---

(4) نحو : أرْمِهْ ، واغْزهْ ، واخْشهْ . ولم يفِه ، ولمْ يرهْ ... ينظر : شرح الكافية الشافية 2055/4 .

(5) شرح الكافية الشافية : 2055/4 . وشرح الملوكي : 199-200 .

(6) ذكر المبرد في المقتضب 56/1 أن الهاء من حروف الزيادة ، قال :(هذا باب معرفة حروف الزوائد ومواضعها ، وهي عـشرة أحرف : الألف والياء....والهاء واللام والميم). وفي باب حروف البدل 56/1، صرح إلى أن الهاء من حروف الزيادة أيـضاً. وفي 60/1 قال : الهاء تزاد لبيان الحركة ولخفاء الألف. وقال في 169/3: فأما (أمهات) ، فالهاء زائدة ؛ لأنا من حـروف الزيـادة. ونجد بعد هذا الكلام الصريح من المبرد جملةً من الآراء تنسب إليه إخراجه حرف الهاء من حروف الزيادة . قال ابن جـني في سـر صناعة الإعراب : 563/2 . أما أبو لعباس فكان يخرج الهاء من حروف الزيادة ، ويذهب إلى أنا إنما تلحق للوقف في نحو: (اخْشهْ) ، و(ارْمِهْ .)، وقال ابن يعيش في شرح المفصل: 143/9: (وقد أخرجها أبو العباس من حروف الزيادة ، واحتج بأنا لم تزد إلا في الوقف في نحو (ارمه)، و(اغزه) ، و(اخشه). وينظر: الممتع : 204/1 ، 216 ، وشرح الشافية : 382/2 .

(1) وتعرف بـ (الكشكشة) ، وتعزى إلى عدة قبائل ، منها : تميم ، كما في غريب الحديث لابن قتيبـة :404/2 ، والنهايـة في غريب الحديث لابن الجزري : 176/4 ، والخزانة : 4/ 595 ، أو ربيعة كما في كتاب العين ، والمغرب في ترتيب المعرب : 455/2 ، أو بكر بن وائل كما في غريب الحديث للخطابي : 254/2 ، والفائق للزمخشري: 312/3، أو أسد كمـا في الـصاحبي: 53، والمزهر:210/1 وينظر: اللهجات العربية في التراث :359/1-362 .

(2) من قولهم : (إكْرمتكْس) ، وهي ما يعرف بـ (الكسكسة) ، و تعزى إلى عدة قبائل ، منها : بكر بن وائل أو ربيعة كمـا في لصاحبي : 54 ، أوربيعة ومضر كما في المزهر:221/1 ، أو لبكر كما في غريب الحديث لابن قتيبة : 404/2 ، والنهاية في غريب الحديث لابن الجزاري : 174/4 ، أو لتميم كما في الفائق : 312/3 ، أو لهوزان كما في اللسان (كسس) : 6/ 196. وينظـر: اللهجات العربية في التراث :363/1-364 .

(3) الكتاب : 199/4-200 ، وشرح المفصل : 6/10 .

وخصوا السين والشين ؛ لخفائهما لما ما من الهَمس ، فعلم أن السين حرفٌ جئَ بِهِ لمعنى ، فعدها من حروف الزيادة غلطٌ ، وأيضاً فعدها يستلزم عد الشين أيضاً منها ؛ لكون كل واحد منها للمعنى المذكور[4].

وقالَ الجاربردي : وينبغي أنْ تعلم أنه إذا زيد شيءٌ ، بحيثُ يصير مع المَزيد فيه كشيءٍ واحدٍ ، لا ينافي ذلك كونه مما نحن فيه ، أيْ : من باب ذي الزيادة ، كألف (ضارب) وواو(مضْروب)، وأما إنْ لمْ يصرْ مع الأول شيئاً واحداً، بلْ يكونُ كلمةً متصلةً بآخر كلمة[5] كسين (اكْرمْتكْس)، وهاء (اخْشِهْ)، فلا يكون مما نحن فيه أهـ[6].

قلت : وتقدم منا البحثُ في زيادة السين التي تدخل في أول[83] المضارع ، على أن سيبويه نص على أن الشين المعْجمة من حروف الزيادة ، فيما نقله ابن خروف ، وبه يتبين لك صحةُ الإ لزام في عد ما أوْردْناه من السين ، وبزيادةِ الشين تكونُ أحرف الزيادة أحد عشر حرفاً ، وكذَا عدها ابن خروف ، فانْظرْه .

159- ص: وقِيلَ فِي الْأمات أُمهات قَزْيدها هنا لَه ثَبات[7]

ش: الصحيح أن الهاءَ من حروف الزيادة ، إلا أن زيادتها قليلةٌ[8] ، والدليلُ على ذلك قولُ العرب : (أُمهات) ، وقولُ بعضهم : (أُمهةٌ) ، قال الراجز:

أُمهَتِي خِنْدَفُ وَالْيَاسُ أَبِي[1]

فالهاءُ في (أُمهات) ، و(أُمهةٌ) زائدةٌ ؛ لسقوطِها في قولِهم: (أُم بينةُ الْأُمومة)[2] وهذا معنى قوله : (وقِيلَ فِي الْأماتِ أُمهاتٌ) .

وقوله : (قَزْيدها هنا لَه ثَبات) ، أيْ : أن زيادتها في هذا الحرف ثابتٌ بالنقل عن العرب.

---

(4) شرح الشافية للإستراباذي : 2/378-379 . وشرح الشافية للجاربردي : 1/228 .
(5) في شرح الشافية للجاربردي 1/228 : بآخر كلمة أخرى
(6) شرح الشافية للجاربردي 1/228 .
(7) ق : 84 ، م : 64ب ، الأرجوزة : 7أ .
(8) توضيح المقاصد والمسالك :5/261 .
(1) ينسب لقصي بن كلاب ، كما في اللسان (أمه) : 13/472. وبلا عزوفي: سرصناعة الإعراب :2/564 ، والممتع :1/217 ، وشرح المفصل: 10/4 ، وشرح الملوكي : 203 .
(2) سر صناعة الإعراب : 2/564 ، وشرح الملوكي : 203 .

فقولُه: (قَزْيدها) ، مصْدر: (زاد) بمعنى الزيادة ، ويحتمل أنْ يريد بـ(الثبات) : الأصلَ والسند ، وهو حذفُها في (أُم) كما تقدم ، فكأنه قال : قَزِيادةُ الهَاء هنا له أصـلٌ يسْتند إليه ، ويكونُ فيه إشارةٌ إلى الاستظهار على مذْهب المُبرد كما تقـدم ، وأن هـذا الحرف الوارد عن العرب دال على الزيادة وأن ما قيلَ في الهَاء التي في الوقف ، لا يـأتي في هذه اللفظةِ .

وأُجيب بجواز الأصالة في (أُمهة) ، ويكون وزنها : (فُعلَةً) بضم الفَاء وفَتح العين المضعفة كوزن : (أُبهةٍ) ، وهي الْعظَمةُ[3] ، و(ترهة) ، وهي: الْكَذِب[4] ، وقدْ أجـازه ابن السراج[5] ، ويقويه حكايةُ صاحبِ كتاب العين : (تأَمهْت أُما)[6] أيْ : اتخذت أُما ، ثم حذف[الهاء] فبقى (أُما)[7] ، ووزنه على هذا (فُع) ، أوْ يكونُ (أُمهةٌ) ، و(أُم) من باب (سِبطَ) ، و(سِبطْر) في الاستغناء عن الساقط ، وضعف هذا الجواب ، بأنه خـلاف الظاهر، وما حكاه صاحب كتاب العين لا يعتد به ؛ لأن فيه اضطراباً لا يخفَى[8] ، وكان القَارسي يعْرض عنه[9].

فإن قلت : ظاهر كلام الناظم أن ما يقَع عليه (أُمهات) ، هو ما يقَع عليه (أُمات)

وهذا مخالفٌ لمَا قالَه أهلُ اللغة ، فقدْ قالَ ابن فارس[1] : وجدْت بِخط سلَمة[2] يقالُ فِي الْبهائِم (أُماتٌ)، وفِي الناسِ: (أُمهات) ، وقدْ جاءَ بالعكس[3] ، وإذَا صح هذا ، لْم يكنْ سقوطُ الهَاء فى(أُمات) دليلاً على كونا زائدةً ؛ لأن مدلولَها مختلفٌ .

قلت : الجامع بينهما، الأمومةُ ، فهي مشتركةٌ بينهما وحينئذ تتحقق الزيادة ، علـى أن النقلَ ورد في كلا القَولين بكلتا اللّفظتين ، حتى أن الشاعر جمع بْين اللغتين ، فقال[4] :

---

(3) خ : العظيمة . اللسان (أبه) : 466/13 .
(4) اللسان (تره) : 480/13 .
(5) سر صناعة الإعراب : 564/2 . وشرح الملوكي : 203 . و شرح الأشموني 575/4 .
(6) في كتاب العين : تأمم فلان أما ، أي: اتخذ لنفسه أمّاً. وتفسير الأمّ في كلّ معانيها: أمّة، لأنّ تأسِيسه من حرفين صحيحين، والهاء فيه أصلية، ولكنّ العرب حذفت تلك الهاء إذا أمنوا اللّبس.
(7) ق ، م : أم .
(8) في شرح المفصل : 5/10 (... و أما أمهة و تأمهت إنما حكاهما صاحب كتاب العين لا غير، و في كتاب العين من الاضطراب والتصريف الفاسد مالا يدفع عنه) .وينظرشرح الملوكي : 203-204. والممتع: 218/1-219،و شرح الشافية :384/2.
(9) سر صناعة الإعراب : 568/2 ، وشرح الأشموني : 576/4 .
(1) أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوي ، النحوي ، صنف المجمل في اللغة ، وفقه اللغة ، الاتباع والمزاوجة ، الانتصار لثعلب ، خلق الإنسان وغيرها . توفي سنة : 395 هـ . بغية الوعاة : 153 ، والأعلام :193/1 .
(2) سلمة بن عاصم النحوي من أهل الكوفة ، أخذ عن الفراء ، له معاني القرآن ، وغريب الحديث. توفي سنة: 310هـ. بغية الوعاة : 260 ، و الأعلام : 113/3 .
(3) التبيان في إعراب القرآن : 344/1 ، وشرح الملوكي : 202 والهمع : 455/3 .
(4) نسب لمروان بن الحكم في شرح شواهد الشافية: 308/4 . وهو بلا عزو في: سر صناعة الإعراب : 564/2 وشرح المفصل 3/10:
و شرح الملوكي في التصريف : 202 . واللسان (أمم) : 30/12.

إِذِ الْأمهات قَبحْن الْوجوه   فَرجْت الظلام بأماتِـكا

وقال جرير[5]:

لَقَدْ ولَد الْأخْيطَلَ أُم سوءٍ   مقَلدةٌ مِن الْأماتِ عارا[6]

فأوقع الْأمات على الأناسي .

وقال ذو الرمة[7] :

سِوى ما أَصاب الذئْب مِنْه[84] وسربةٌ   أَطَافَتْ بِهِ مِنْ أُمهاتِ الْجوازِل[8]

فأوقَع (أُمهـات) على ما لا يـعقلُ ، (والسرْبــةُ) : قِطَـعٌ مِـنْ قَطـاً أَوْ نِساءٍ[9] و(الْجوازل) جمْع : جوْزل ، وهوفِي الأَصْل : فَرْخ الحَمام[10] .

[همزة الوصـل]

160- ص: الْقَوْلُ فِي إِفرادِ[1] همْز الْوصْل فِي الْحرْف أَوْفي الإِسْمِ أَوْفي الْفِعْل[2]

ش: هذَا الباب عقده الناظم للكَلام علَى همْز الوصلِ ، والمُناسبةُ لَمَا قبلَه واضـحةٌ ؛ لأنه من تتمة الكَلام علَى الْهمْز الزائد ، وفُهم من كلَامه أن إفرادهم لَه في الحـرْف وفِـي الاسْم وفِي الفِعلِ ، هو المُوجب لخصوصيةِ ذكْره منفرداً لمَا اشْتملَ عليه من أحكَام باينـتِ الكلام على زيادة الهمْز، فلذَا خصوه بالذكروعقدوله باباً[3]، وإلا فهو من وادِ زيادةِ الهَمز.

---

(5) ديوانه : 515 .

(6) المقتضب :148/2 ، وسر صناعة الإعراب : 565/4 ، والخصائص :414/2 ، وشرح المفصل : 92/5 ، وفي اللسان (أمـم): 29/12
روى الشطر الثاني: (على باب أستها صلُبٌ وشام) . .

(7) ديوانه : 1346/2 .

(8) اللسان (سرب) : 463/1 ، (جزل) : 110/11 ، (أمم) : 29/12 .

(9) اللسان (سرب) : 463/1 .

(10) اللسان (جزل) : 110/11 .

(1) م: إراد .

(2) ق : 87 ، م : 63أ ، الأرجوزة : 6أ .

(3) سر صناعة الإعراب: 111/1-118، والمنصف: 53/1-69. وشرح الشافية للإستراباذي: 250/2-268. وشرح الأشموني: 578/4.

وأورد عليه ما سبق من أنه حرف معنى لمْ تبن الكلمةُ عليهِ ، وإلالزم عد حـروفِ المعاِني كحروف الجر ونحوِها ، وذلك باطلٌ.

قلت: وفي الإلزام بحروفِ الجر نظرٌ؛ لأنا جىء ا وصْلةً لتعدي الفعل، فهي واسطةٌ بين الفعْل والاسمِ، فلمْ تتمحضْ لجهةٍ حتى تعد منها، وأما الإلزام لَمَا تقدم من لام الإشـارة وهاء السكْتِ، وما تقدم لنا من البحث عن السين[4]، فهو واردٌ، ويلزم الخصم القولُ بـه كما أشرنا اليه قبلُ، علَى أنه لما كانتِ الكلمةُ لايمكن النطق ا، إلا مع همزِ الوصلِ، أوْمـا ينوب عنها عدتْ كأنها من الكلمةِ، ولذَا عدها المَازني في تصريفِه من الزوائدِ، وتكلم عليها هناك[5].

ويؤيد كونها من حروف الزيادة عندهم ، أنهم عدوها من بعض الكَلمةِ في الأوزان كـ (اْنفَعلَ) ، و(افْتعلَ)، فقَالُوا: الفعلُ خماسي وسداسي ، ولاَ يكونُ كذلك إلا ـا، وعلَى هذا الإعتبار ينبغي أنْ يتكلم عليها حيثُ تكلم على زيادةِ الهمزِ لكنْ لما كانَ لهمْـز الوصل حكمٌ خاص، ومواضع معروفةٌ ، أفْردوها ببابٍ يخصها كما تقدم ذكره ، فاعْرفه.

فإن قلت: ظاهر كلام الناظم أن الباب معقودٌ للكَلام على إفْرادِ همـز الوصـل لا للكَلام عليه. قلت: الكلام علَى إفرادِه يتضمن الكلام على حكمِه،ِ إذْ هو السبب في إفْرادِهِ وهو على حذْف مضافٍ ، وتقديره : القولُ ِفي سببِ إفراد همز الوصل، أيْ ِفي عِلِتـهِ ، ويكونُ قولُه: (في الحَرف أوْ ِفي الاسْم أوْ ِفي الفِعْل)، استئناف الكَلام علَى محله الذي هو حكمٌ من أحكامِه ، فهو خبرٌ لمبتدإ محذُوفٍ ،وتقديره : وهوِ في الحَرف ، أوْ ِفي الاسْم أوْ ِفي الفِعْل ويجوز مع هذَا أنْ تكونَ الجملةُ حالية من (همز) ، وجاز الحالُ من المضاف إليه لصلاحية المضافِ للسقوطِ مع بقاءِ المَعني ، ويحتملُ أنْ يكـونَ (من الحّرف ِ(وما عطف عليِه متعلقٌ بـ (ِإفْرادِ) ، فهو من تتمةِ الكَلام ، لا أنه مستأنفٌ ، وكأنه قَالَ : هذَا بـاب الكَلام علَىِ إفْرادِ الْعربِ همْز الْوصْل في الحّرف ، أوْ ِفي الاسْم ، أوْفي الفِعْل ، ويكونُ فيِه إشارةٌ إلَى فَائدِة تخصِيصِهم له بباب وحده كما تقدمت الإشارةُ ِإلْيِه ، وهو أقرب للمـرادِ وأصح [85] لدخول مسائله في الترجمة ، فَتأملْه .

---

(4) ص : 225-228 .
(5) المنصف : 53/1 .

فإن قلت : قولُهم همز الوصْل ينافي حقيقته ، فإنه لا يثبت إلا إبتداء ويسقطُ وصلاً فلا وجود له معه ، فكيف أطلقُوا هذه التسميةَ عليه وهْي لا تجامعه ؟

قلت : إنما سموه بذلك من جهةِ أن الناطق يتوصلُ به إلى النطق بالساكن[1] الـذي ليس مسبوقاً بغيرهِ ، وذلك أن الحرف الذي يبتدأُ به لا يكون إلا متحركـاً ، لأن الحـرف المنطوق إما معتمدٌ علَى حركتِهِ كباء (بكْر) ، أوْعلَى حركةٍ مجاورةٍ ، كمِـيم (عمْـرو) أوْعلَى لينٍ قَبله جار مجرى الحَركة ، كَباء (دابةٍ) ، وصادِ (خويْصة)[2]، فَمتى فُقـدتْ هذِه الإعتمادات تعذر التكلم ، ودليلُه التجربةُ ، ومنْ أنكر ذلـك ، فقـدْ أنكرالعيـانَ ، وكابرفي المحسوس[3]، وقيل في تسميتها بذلك غير هذَا ، فأنظرْه[4] .

وقولُه : (فِي الحَرفِ أوْفِي الاسْم أوْفِي الفِعْل) ، هوتبيينٌ مْنه لمَا تدخلُ فيهِ همـزةُ الوصْل ، وذَلك ثلاثةُ أنواع[5] ، فتدخلُ على الحرف وعلَى الاسم وعلى الفِعل ، كما يتضح لك ذكره إنْ شاءَ الله .

161- ص : وهولاَ يثْبت فِي الْوصْل لَدى كَلِمةٍ إلا بِحال الاْبِتِداء[1]

ش : هذَا حكمٌ منْ أحكامِ همز الوصل ، بل هو قاعدته التى إنبنى عليها : أنـه لاَ يثبت فِي الوصْل عند تقدم كَلمةٍ أُخرى عليهِ[2] .

وقولُه : (إلا بِحال الاْبتداء) ، هو اسْتثناءٌ منقطعٌ ، وكأنه قَالَ : لَكنه يثبت بِحال الاْبتداء ، وإلا لمْ يصح اسْتِثْناؤه مما قبلَه لمَا فيهِ من التنافِي ، فأعْرفه .

---

(1) المنصف : 53/1 ، وشرح الأشموني : 579/4 .
(2) تصغير خاصة . ينظر شرح الشافية : 220/2 .
(3) شرح المفصل : 131/9 . وشرح الشافية للجاربردي : 163/1 .
(4) وقيل سبب التسمية : الاتساع ، وقيل : لأنا تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها ، وهو رأي الكوفيين ، وقيل : لوصول المتكلم ا إلى النطق بالساكن ، وكان الخليل يسميها : سلم اللسان . ينظر : شرح الأشموني : 579/4 .
(5) ق ، م : الثلاثة الأنواع .
(1) ق : 86 ، م : 63ب ، الأرجوزة : 6أ .
(2) ق ، م : عليه أخرى .

وفُهم منْ كَلامِه فَوائد :

- أحدها أن همز الوصْل وضع أولاً همزةً ؛ لقَولِه : (وهو لاَ يثبت) ، أيْ همـز الوصل فَسماه همزاً ، وهذا هو الصحيح ، وهو قَولُ ابن جنى[3] ، وقيـلَ : يحتمـل أنْ يكونَ أصلُها الألف ، وحركت حين إضطُر إلَى تحريكِها ، فَـصـارتْ همـزةً ، وإذَا لمْ يحتجْ إليها صارتْ إلَى أصلِها ألفاً ، ألاترى أنها تثبت ألفاً ِفي اللفظ ِفي نحو: (آ الـرجل)ِفي الاسْتفهام علَى لغة البدل[4] .

الثانية : أن همز الوصل لاَ يكونُ إلا سابقاً ؛ لقَولِه : (ِإلا ِبحال الاْبِتداء) ؛ لأَنه إنما جِيءَ بِهِ وصْلةً للإِ ْبتداء بالساكن ، إذِ الاْبتداء بالساكن يتعذر في اللغة العربية[5] ِ ، وأما ِفي غير اللغةِ العربيةِ ، فَقدْ يبتدأُ بِهِ ، قالَ ابن جنى في الخَصائص: رأيت أبا علي غير مسْتوْحِشٍ ِمن لاْبتداِءِ بالساكن في لُغةِ[6] العجمِ ، [ولعمري إنه لَمْ يصرح بإجازته ، لَكنه لَمْ يتـشددْ فيه تشدده في إفْسادِ إجازةِ العربِ بالساكنِ ، قالَ : وذلك أن العرب قدِ اْمتنعتْ من الابتداء بما يقارب حالَ الساكن ، وإنْ كانَ في الحقيقَةِ متحركا، يعِني همزةَ بْين بْين، قالَ: فإذَا كَانَ بعض المتحرك لمضارعته الساكن لا يمكن الابتداء به ، فما الظن بالساكن نفسِهِ؟ قالَ: وإنما خفي حالُ هذا في اللغة العجمية لمَا فيها من الزمْزمة[7] ؛ يريد أنها لما كثُر ذلك فيها ضعفتْ فيها حركاتها وخفِيت][8]، وأما أنا فَأَسْمعهمْ كَثِيراً إذَا أرادوا : الْمِفْتاح قَالُوا: (كْلِيد)[9] فَإنْ لَمْ تْبلُغ الكَاف أنْ تكُونَ ساكِنةً، فَإن حركَتها جِد مضْعفَة، حتى أنها ليخْفَـى علـي حالُها[1] أهي فْتحةٌ أمْ كَسْرةٌ[2].

و نقل عن الخَضراوي عنْ ابن سِينا[3]: أن منْ لُغةِ غير العرب الابتداَءِ بالساكن ، قَالَ الخَضراوي : أُراه لَيس كَساكِن العربِ ، و كَذلك الساكن عِندهمْ ِفي الحَشو لَيس كَساكن العرب ، و يمكِن أنْ يكونَ[88] سكونان في الحشو، و ِيبتدئون على أحـد الـسكونين ، وذَكر ابن جنى ِفي المُنصف التشنيع على منْ جوز الابتداَءَ بالساكن ، حتى قَـالَ: لـيس

---

(3) المنصف :53/1 .
(4) توضيح المقاصد والمسالك :266/5 ، وشرح الأشموني : 578/4 .
(5) توضيح المقاصد والمسالك :267/5 .
(6) في الخصائص 91/1 (رأيت أبا علي رحمه الله كغير المستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم) .
(7) الزمزمة كلام الموس عند أكلهم . اللسان (زمم) : 273/12-274 .
(8) سقط من : ق ، م والزيادة من الخصائص 91/1-92 .
(9) ق ، م : كليل . وهو : clef في اللغة الفرنسية .
(1) الخصائص : حالها علي .
(2) الخصائص : 91/1-92 .
(3) الحسين بن عبد الله بن سينا شرف المُلك الفيلسوف ، مولده في إحدى قرى بخارى ، وفيها نشأ وتعلم ، ألف في الطب والفلسفة واللغة ، من أشهر كتبه : القانون كتاب في الطب ، وأسباب الحروف في اللغة ، وأقسام العلوم وغيرها . توفي سنة 428 هـ . الإعلام : 241/2-242 .

لقوْلهم[4] بذَلك من القَدْر ما يشتغِلُ بإفْسادِ قَولِه ، و سبيلُه في هذَا سـبيلُ مـنْ شـك في المُشاهدات من السوفسْطائية و منْ لَيس بكَامل العْقْل[5]. ولَعل ابن جنى يريد منْ يجـوزه فِي لغةِ العربِ وتقدم لنا مثلُ ذلك من النكير علَى منْ يقُولُه فراجعْه.

-الثالثة : أن همزالوصْل لاَ يثبت فِي الدرج إلا ضرورةً[6] ، كَقولِه[7] :

إِذَا جاوز الإثْنين سِر فَإنه   بِنثٍّ[8]و إفْشاءُ الحَدِيثِ قَمِين[9]

قالَ المُرادي : و الكَثير فِي أوائل أنصافِ الأَبيات[10]، كقوله[11]:

لاَ نسب اليْوم ولاَ خلـةٌ   اِتسع الخرْق علَى الراقِع . اهـ

قلت : و ثبتوها في أنصاف الأبيات هو ابتداءٌ ا حقيقةً ، و لَيس هو مـن بـاب الوصْل و فِي كَلام الدمامني على التسهيل[12] ما يخالفُه وليس بسديد، فتـأمله منصفاً .

فَائـدةٌ : المُراد بالابتداء هو الأخذُ في النطق بالحَرف بعد الصمت ، لاَ الأخذُ بالنطق في الحَرف بعد ذهاب الذي قبلَه كما تخيله بعضهم حتى ألْزم و قوع الابتداء بالساكن ، كذَا فِي شرح الشافية للجاربردي[1] .

و استدل منْ جوز الابتداَء بالساكن : بأَن التلفظَ بالحَركةِ إنما يحصلُ بعد الـتلفظ بالحَرف ، و توقف الشيءِ علَى الحَاصلُ بعده محالٌ .

و جوابه منْع الحَركةِ بعده ، بلْ هي معه ، و إلا أمْكننا الابتداءُ بالحَرف مـنْ غيْـر حركة وأنه محالٌ [2].

---

(4) م : ليس لهم .
(5) النص في المنصف 1/ 53: (وليْس لقَوْل منْ جوز الابتداء بالساكِن من القَدْر ما يتشاغَل بإفْسادِه، وإنما سبيلُه ..).
(6) توضيح المقاصد والمسالك : 267/5 .
(7) قيس بن الخطيم ، ديوانه : 105 وفيه : (تكثير الحديث) في موضع (إفشاء الحديث) .
(8) ق ، م : يبث .
(9) سر صناعة الإعراب :342/1 ، وفي النوادر لأبي زيد 525 برواية :
إذَا ضيعَ الإثنَان سرا فإنه   بِنَشْر وَتَضْيِيع الوشاة قَمِينُ
ويروى بلا عزو في شرح المفصل : 19/9 (بنشرٍ وتضييع الحَديث)، وضرائر الشعر: 54. وشرح الشافية للإستراباذي 265/2: (وتكثير الوشاة)، وشرح شواهد الشافية: 183/4، وكذلك في اللسان (نثث): 194/2 و(قمن): 347/13 و (نث الحديث): أفشاه ،و(قَمِين): جدير وخليق .
(10) توضيح المقاصد والمسالك :267/5 . وينظر: المنصف : 67/1 ، وضرائر الشعر : 53 .
(11) البيت لأنس بن العباس السلمي . ينظر: الكتاب : 285/2 ، وشرح المفصل : 101/2 ، 113 ، 138/9 ، ضرائر الـشعر : 54 ، وشرح شواهد الشافية : 183/4 .
(12) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ورقة : 256 .
(1) شرح الشافية للجاربردي : 163/1 .
(2) المصدر السابق .

162- ص: فَالْهَمْز أَصْلٌ إذْ حواه الْحَرْف إلا مع اللام فَفِيهِ خلْف

163- فَهْو عِنْد سِيبوَيْه وصْلُ وعِنْد شَيْخِه الْخِلِيلُ أَصْلُ[3]

ش : لَما ذَكَر الناظم أن همز الوصْل يكونُ فِي الحَرف وفي الاسْم وفي الفعْل ، أراد هنا التكلم على حكمِ الهمْز في تلك المحالّ ، فَبدأ بالحَرف :

وذكر أن دخولَها في الحَرف هي فيه أصليةٌ ؛ لا أنها همزةُ وصل ، بلْ هي همزةُ قَطع فِي كل حرف كانت الهمزةُ أولَه ، كـ (أَوْ) ، و(أَمْ) ، و(أَنْ) و نحوها، إلا مع اللام، أي إذَا اجتمعت الهمزةُ مع اللام ففيها خلافٌ بين سيبوَيْه و شيخِه الخليلُ ، فالإمام قائلٌ بأنها همزةُ وصل ، والخليلُ يقولُ إنها همزةُ قطعٍ كـ (قَدْ) و (هلْ)[4] مما هو من الحُروف على حرفين و وقع في نسخةِ الناظم نقصٌ أوْجب كسر الشطر الأول من البيت الأول ، و لعل ذلك الناقص كلمةُ (إذْ) ، و بِهِ يستقيم وزنه و يعيد التعليلَ للأصالة .

إلا أن في قول الناظم : (حواه الحَرف) قَلَقاً ؛ لأن ظاهره أن الحرف إذَا حوى الهمزةَ كانتْ أصلاً ، وهذَا فاسدٌ ؛ لأن ذلك الحرف لا يكونُ حاويا للْهمزةِ ، بلْ هو معها حرفٌ واحدٌ ، كـ (قَدْ) ، و(هلْ) ، و(بلْ) ، فليس أحدهما أولَى بالضم لصاحِبه [87] من الآخر، و يمكن أنْ يريد بالحرْف معنى الحرْفية ، و يكونُ المَعنى : إن الهمز إذَا صاحبه حرفٌ آخر حتى انضم معه كلمةً واحدةً ، فهو همز قطْع ، فيكونُ التقدير: إذَا حواه وإياه الحرف أيْ: الحَرفية ، أيْ:صيرَهما الحرفيةُ كلمةً واحدةً ، و المراد بالحَرفية ، أيْ : حقيقتها، و هو الدلالةُ علَى معنى في غيرِه، و يحتملُ أنْ يكونَ أراد بحوايةِ الحَرف له : اجْتماعه معه في لفظةٍ واحدةٍ ، و نسب الحوايةَ للْحرف دونَ الهمْز؛ لتحقق أصالةِ الحَرف ، فغلب جانبه .

تنبيه:

الهمز الواقع هنا في كَلام الناظم أعم منْ همز الوصْل ، فهو منْ أنشاء قَاعدةٍ يعرف ا همز القَطع الواقع فِي الحَرف وهمز الوصل ، فَاعْرفْه .

و قولُه: (فَهو عِنْد سِيبويْه وصْلُ) ، يعني: وفُتِحتْ ، مع أن أصْلَ همز الوصل الْكَسر لكثرة الاستعمال[1] .

---

[3] ق : 87 ، م : 63ب ، 62أ ، الأرجوزة : 6أ .
[4] الكتاب : 325/3 ، 148/4 .
[1] الكتاب : 146/4 ، والمقتضب : 81/1 ، وأسرار العربية : 344 .

و قولُه: (عِنْد شَيْخِهِ الْخلِيلُ أَصْلُ) ، يريد : ووصلتْ مع أن أصلَها القطع لكثـرةِ الاستعمال[2]. و دليلُ كل من القَولين ، أَعْني : قَولَ الإمام و الخَليل مذكورٌ في فنه ، وجلبه يؤدي إلى التطويل ، نقلاً و بحثاً ، فَأضْربنا عنه لذَلك ، مع أنا قدْ أطلنا الكلام هنا مما لا غنى عنْ تركـهِ .

و قوله : (إلا مع اللام) ، أطْلق في اللام ليشملَ المعرفةَ و غيرها ، و لا يـضعني بقَوله اللام ، خصوصيتها ، بلْ مراده : هِي وما بمعناها ، ليدْخلَ فيه الهمزةُ الداخلةُ على المِيم في لُغةِ بعضِ العرب ، فيجعلُون مكان (الـْ) (أمْ) ، ومنْه الـحديثُ : ((ليْس مِن امْبر امْصيام في امْسفَر))[3] .

164- ص: والْهمْز في الأَسْماء قَطْعٌ غيْرما خص بِحِفْظٍ عِنْد منْ تقَدمـا[4]

ش : تكلم الناظم هنا على حكم الهَمز إذَا أدخلَ على الاسْم ، فذَكر أن الهمزةَ التي في الأسماء كلها همزةُ قطْع ، ولا يكونُ فيها همز وصْل إلا ما جاءَ عـن العـرب ، و نقلـه الثقَات وحفظَه أهلُ الدرايةِ باللسان العربي ، وإلْيهم الاشارةُ بقوله :

165- ص : في اثْنين واثْنتَيْن وابْنٍ ابْنِمِ وامْرأةٍ مع امْرِئٍ وتممِ[1]

166- باسْمٍ وبِاسْتٍ وابْنة.... ....

ش : هذِه تسعةُ ألفَاظ من الأسماء حفظَ فيها همز الوصل[2] .

- أولُها : (اثْنين) ، وأصلُه : ثَنيان ، كَجملْين ولامه ياءٌ لظُهورها في تَثْنيت[3]، و هو مفتوح الفَاء و العين بدليل قولِهم في النسبة: (ثَنوِي) بفَتحتين، و لـوْ كانـت الثـاءُ مضمومةً أوْ مكسورةً لَظهر ذلك في النسب، و لوْ كانتِ العين سـاكنةً لقَـالُوا: (ثنْـي) بالإسْكان كـ (ظَبي) فحذفت لام الكلمة و أُسكنت الثاءُ وجِيء بهمز الوصْل، كذَا ذكَره البدر الدمامِيني[4] في فَتح الفَاء و العين و تبعه خالد الأزهري[5] ، و هو غير سديدٍ في فـتح

---

(2) شرح الأشموني : 583/4 .
(3) مسند الشافعي :157/1 ، والنهاية في غريب الحديث :42/3 ، 303 .
(4) ق : 88 ، م : 62أ ، الأرجوزة : 6أ .
(1) ق : 88 ، م : 62أ ، الأرجوزة : 6أ .
(2) المنصف: 57/1-58 ، وشرح الأشموني: 580/4 ، وسيتكلم عن الاسم العاشر لاحقا .
(3) المنصف : 59/1 ، واللباب :339/2-340 ، وتوضيح المقاصد والمسالك :272/5 .
(4) تعليق الفرائد : ورقة : 257
(5) شرح التصريح : 365/2 .

العين؛ لأن فَتحة [88] العين في النسب لا يدل على أن حركتها قبلَ ذلك الفْتح ؛ لاحْتمال أنْ تكونَ ساكنةً وفُتحتْ في النسب لأنه مجبور، والمَجبور تفتح عينه[6] ، وإنْ كانتْ قبـلَ ذلك ساكنةً علَى ما هو مقررٌ بين النحويين وسمع مثلُه من العرب في (غَدٍ) ، فَقَالُوا : (غَدوِي)[7] .

فإن قلت: لأي شيءٍ خصتْ هذه الأسماءُ ـذا الحكم دونَ سائر الأسْماء ؟.

قلت: لما كانتْ الأفعالُ لأصالِتها في التصريف اختصتْ ِببناء بعض أمثلِتهـا علـى السكون فإذَا اتفق الابتداءُ ا ، زادوا همزةَ الوصل للتوصل للنطق ا ، ثم حملت مـصادر تلك الأفعال عليها في إسكان أوائِلها و اجِتناب همزةٍ لإ ْمكان النطق ا ، و هذه الأسْـماءُ المَحفوظَةُ لما لمْ تكنْ جاريةً على الأفْعال ، فالقياس فيها أنْ تبني أوائلُها علـى الحَركـة و يستغني فيها عن همزة الوصل ، لكنها لما كانتْ أسْماءً معتلةً ، سقطتْ أواخرها للاعتلال ، و كثُر استعمالُها فسكَن أواِئلُها لتكونَ همزةَ الوصل عوضاً عما سقطَ منها[8] .

و قولُه : (اثْنتْين) ، هو الاسم الثاني، و هو مؤنثُ: (اثْنـْين) ، و الكـلام فيـه كالكَلام ِفي مذكرِه ، و التاء فيه للتأنيث ، كَالتاءِ في (اْمرأةٍ) ، ِبخِلاف التاءِ في (ثْنتْين) فإن التاءَ فيه ِبدلٌ من لامِ الكَلمةِ ، إذْ لوْ كانتْ للتأنيث لمْ يسكنْ ما قبلها ؛ لأن ما قبلَ تاءَ التأنيث لا يكونُ إلا مفتوحاً[1] . ولاَ يقالُ إنا نفهم من الكلمةِ التأنيثَ ، و ما ذاك إلا مـنْ أجل تلك التاء ؛ لأنا نقولُ : أجاب ابن يعيش في شرح المُفصل ، بأن التأنيثَ مستفادٌ مـنْ نفسِ الصيغة ، و نقلها منْ بناء إلَى بناءٍ آخر، إذ أصله (فَعل)[2] بفتح الفَـاء و العـين ، فَنقَلُوه إلَى بناء (ِفعْل) ، بكَسْر الفَاء وسكونُ العين، وألْحَقُوه بـ (جِذْع) كما ألحَقُوا (أُخْتاً)-بالتاء-بـ (قُفْل) ، فَصارتِ الصيغةُ علماً للتأنيث إذْ كانَ هـذَا علمـاً اخـتص بالمُؤنث[3] .

---

(6) المجبور: ِهو المحذوف اللام مِن مِثل (يدٍ) ، و(أب) . قال ابن مالك ِفي الألفية ص 117 :
واجبرِ ِبرد اللام ما ِمنـه حـذِف جوازاً إن لَم يكُ رده أُلـف
في جمعي التصحيح أو ِفي التثِنيه وحق مجبور بهذه توفيـه
(7) في الكتاب 358/3 : كما قالت العرب في غَدٍ : غَدوي ، كل ذلك عربي .
(8) شرح المفصل : 132/9 .
(1) المنصف : 59/1 .
(2) ويقصد ابن يعيش صيغة : (ِبنْت) ، إذ الأصل فيها : (بنو) .
(3) شرح المفصل : 133/9

و قولُه : (وٱبْنٌ) ، هو لفظٌ ثالثٌ من الأسماء اللاحقة لهَا همزةَُ الوصل بالسماع ، وأصلُه (بنو) على وزن: (حجر) و (جمل)، و دليلُ فَتح عينِه ، جمعه علَى (أَبْناء)[4]، و ذكر الدماميني تبعاً للجاربردِي أن دلَيلَه جمعه : (أفْعال) ، والأصلُ في (أفْعال)[5] أنْ يكونَ جمع (فَعل)[6]، يعْني: بِفتْح العين، يقالُ: (حجرٌ)، و(أحْجارٌ)، و(جملٌ) ، و(أجْمالٌ)، و(شجرٌ) و(أشْجارٌ) ، ودليلُ كَون لاَمِهِ واواً ، أُمورٌ ثلاثةٌ[7] :

أحدها: أن الغالب علَى ما حذفتْ لامه : الواو دونَ الياء .

ثَانيها: أنهم قَالُوا: (الْبنوةُ) ، فَأظهروا الواو، ورد هذَا بأنهم قالُوا: (الْفُتوة) و لأمها ياءٌ ، فلاَ دليلَ منْ هذَا الوجهِ .

ثَالثها: أنهم قالُوا فِي مؤنثه: (بِنْتٌ) ، فَأبدلُوا لتاءَ منْ لامِها، و إبْدال التاء من الواو أكثر من إبْدالها من الياء .

قلت [89] و في هذَا بَحْثٌ لاَ يخفَي ؛ لأن كونَ التاء هنا بدلاً من الواو لَيس متفقاً عليهِ ويعرف هذّا من محله. وذَهب بعضهم إلَى أن لام (ٱبن) ياءٌ ، منْ (بنى يبْنِي)[8].

و قوله: (وٱبنم) ، هو: (ٱبنٌ) إلا أنه زيدت فِيه الميم للمبالغة كما زيدت في (زرْقُم) بمعنى: الأزْرق[1]، وتتبع نونه ميمه في الإعراب ، فتقولُ : (هذَا ٱبنمٌ) بضم النون و الميم و (رأيت ٱبنماً) بفْتحِهما ، (ومررت بٱبْنِمٍ) بكَسْرهمَا ، قالَ الجَاريردي: و ليستِ الميم بدلاً من اللام كما في(فَم) ، وإلا كانتْ في معنى الثابتِةِ فلا يحتاج إلى همزةِ الوصل ، اهـ[2]. قالَ الدماميني : وفِيه نظرٌ، اهـ[3] .

قلت : والنظر الذي أشار إليهِ هو أن الهمزةَ جِيءَ ا للابتداء بالساكن وهو حاصلٌ مع وجودِ البدل، و هذَا إنْ أَراده فَليس بِسديدٍ ؛ لأن اللام إذَ عوض عْنها بدلٌ منها لمْ يحتجْ إلَى إسكَان الأول من الكلمةِ ، فَينتفِى الاحْتياج إلَى مجيءِ همزةِ الوصل، فتأمله .

---

(4) ق ، م : بنين . ينظر : سر صناعة الإعراب : 150/1 .
(5) ق ، م : والأصل فيه .
(6) شرح الشافية للجاربردي : 163/1 ، وينظر شرح المفصل : 132/9 .
(7) شرح المفصل : 133/9 ، وشرح الأشموني : 581/4 .
(8) لأن (الإبن) يبْنى على (الأب) كبناء الحائط على الأس . ينظر: شرح التصريح : 364/2 .
(1) شرح المفصل : 133/9 .
(2) شرح الشافية للجاربردي : 163/1 . والملاحظ أن هذا الرأي نفسه ذُكر في المنصف : 58/1 ،
(3) تعليق الفرائد : ورقة 275 .

و قوله : (وامْرأةٌ مع امْرِئ)[4]، هذان لفظان جاءَ فِيهما همز الوصل محفوظاً ، وهو (امْرُؤٌ) ، ومؤنثُه (امْرأةٌ) ، و(الْمَرْءُ) : الرجلُ ، وهواسْم تام لمْ يحذفْ منه شيءٌ ، إلا أنه لما كان يجوز تخفيف همزته[5] بِنقْل حركتِها إلى الساكن قبلَها[6] أعلوه لذَلك ؛ لكثرة استعمالِه ، فَعدوا ما سيقَع واقعاً، و كأن اللام ساقطٌ ، فَجعلُوه كـ (اسْم) و (ابْنٍ) في الإْتيان بِهمزةِ الوصل، و ذَلك إما بنقل سكون الراء إلى المِيم ، فَأُتِى بِهمـزةِ الوصْـل و جعلت الراءُ تابعةً لَما بعدها ، وإما بتسكين أوله، فاجْتمع ساكنان فَحرك الثاني وهو الراءُ[7]

والكلام على مؤنِثه وهو (امْرأةٌ) ، كالكَلام عليهِ .

فَائدة : فِي هذه اللفظَة لُغاتٌ .

- (مَرْءٌ) : بِفَتح المِيم على كل حالٍ وهي أفْصحها.

- و كَسرها على كل حال .

- والثالثَةُ : اتباع المِيمِ حركةِ الهمزةِ ، نحو:جاءَ مُرْءٌ، ورأيت مَرْءاً، ونظَرْت إلى مِرْءِ

-الرابعةُ : (امْرُؤٌ) بِاتباع حركةِ الراء لحَركةِ الهمزة ، وهي الِتي ذَكرها النـاظم في النظم كَما قَال تعالَى: [**إِنِ امْـرُؤٌ هلَك**][1]،و[**مـَا كَانَ أَبوكِ امْرأَ سـَـوءٍ**][2]،و[**لِكُـلِ امْـرِئٍ مِـنْهم**] [3] .

الخامسةُ : فَتح الراء على كل حال ، حكَاها الفَراءُ[4]، قالَ وأنشدِنى أبو ثَرْوان:

أنت امْرُؤٌ مِنْ خِيارِ الناسِ كُلهم تعْطِى الْجزيلَ و تشْرى الْحمْد بِالثمنِ[5]

---

[4] المنصف : 62/1-63 . وشرح المفصل : 134/9 .
[5] أي : حذفها .
[6] مع الألف واللام ، نحو: (المر) .
[7] توضيح المقاصد والمسالك :270/5 .
[1] سورة النساء ، الآية : 176 .
[2] سورة مريم ، الآية : 28 .
[3] سورة النور ، الآية : 11 . وسورة عبس ، الآية : 37 .
[4] الصحاح (مرا) : 72/1.
[5] اللسان (مرأ) : 156/1 برواية : ....قد علموا يعطي الجزيلَ ويعطي الحمد .

السادسة: ضم الراء على كُل حال ، حكَاها الجَوهري[6]، والألف و اللام تـدخلُ على الثلاث الأُول الِتي بِغْير همزالوصل ، وأما الِتي بِهمز الوصل فلاَ تدخلُ الألف والـلام عليهن خِلافاً لمَا حكاه الفراءُ عنْ بعض العرب منْ دخولِها فيقولون : الامْـرؤ الـصالِح ، والامْرأةُ الصالحَةُ.

وقولُه : (وتممْ بِاسْم وباسْتٍ وابْنةٍ) [90] يعني : تمم الأسماءَ التسعةَ الِتي تدخلُ عليها همزةُ الوصل سماعاً بِلفظِ : اسْمٍ واسْتٍ وابْنةٍ[7] .

أما (اسْمٌ)[8] فَأصلُه: (سِمْوٌ) كـ (قِنْوٍ)، هكذَا قالَ سيبويه[9]، وقِيـلَ أصـلُه: (سمْوٌ) كـ (قُفْلٍ)، ودليلُ الأول :

بِاسْم الذِي فِي كُل سورةٍ سمهْ[10].

و دليلُ الثاني رِوايةُ الضم في سِينِه ، ولاَمه واوٌ لقَولهِ : سما يسْمو كأنه سما بمسماه ، أيْ : رفَعه وأظْهره ، وليس من كلاَمهم تأليف (س م ي) ، قاله الخَضراوي ، وأصـلُ العين السكون ؛ لأنه الأصلُ ولا يعدل عنه لغير دليل .

و زعم الكُوفيونَ أنه مشتقٌ من (الوسْم)؛ لأنه سِمةٌ للْمسمى ، و السمةُ: العلامـةُ قُلبتْ فَاؤه إلى محل اللام ، كَما قالُوا : (حادِي) فِي (واحِدٍ) ، وبعد القَلب حذفُوه ، و عليهِ كَسروه وصغروه ، ورده الخَضراوي بأن ادعاء القَلب- دونَ ضرورةٍ تدعوا إلَيـه- لاَ يصح وأدلةُ الفريقَين يوجب ذكرها التطويلَ ، فانْظرْها في محالها[1] .

و أما (اسْتٌ)[2] فَأصلُه : (ستهٌ) بِفتح الفَاء ، والعين ، ودليلُ تحريـكِ العـين جمعه على (أفْعال) ، ودليلُ فَتحِها : أن مفتوح العين أكثَر، فلاَ يعْدلُ عنه لغير دليـل ، ودليلُ فَتحِ فَائِهِ قَولُهم: (سهٌ) بِفتح الفَاء حين حذفوا العين ، وفِيه ثـلاثُ لُغـات[3] : (اسْتٌ)، و(ستٌ) ، و(سهٌ)[4] ، وهي مؤنثةٌ ، فإذَا صغرِتْ قَالوا: (ستيهةٌ). و(الأست

---

(6) **الصحاح (مرأ) : 72/1 .**
(7) **ق ، م : ابنت .**
(8) **المقتضب :229/1-230 . والمنصف :60/1-61 . والإنصاف :6/1-16.**
(9) **شرح المفصل : 134/9 ، شرح الأشموني :580/4 .**
(10) **بكسر السين وضمها . ونسب البيت في نوادرأبي زيد ص: 461-466 إلى رجل من كليب ،وينظـر: المقتـضب: 229/1. والمنصف : 60/1 ، والإنصاف :16/1 . وشرح شواهد الشافية : 176/4 .**
(1) **الإنصاف في مسائل الخلاف : 6/1-16 ، مسائل خلافية في النحو للعكبري : 59/1 .**
(2) **الكتاب : 450/3-451 ، 455 . والمنصف : 61/1-62 . وشرح المفصل : 134/9-135 .**
(3) **شرح المفصل : 135/9 ،**
(4) **قيل : إن هذه اللغة شاذة . ينظر: المنصف : 61/1 ، وشرح المفصل : 135/9 .**

): العجز، و يطلق ويراد بِهِ حلقَة الدبرمن الناس[5] ، وقدْ يستعار لغير ذلك من الحَيوانات ، كَما قَالَ الأخطلُ[6] :

وأنت مكَانك مِنْ وائِلٍ   مكَانَ الْقُرادِ مِنْ اسْتِ الْجمِلْ[7]

فائدةٌ : قالَ الخَضراوي : لَيس في كَلامهمْ مـا حـذف عينـه إلا هـذَا ، يعنِـي قولَهم:(سِهٍ) و (مذْ) اهـ[8]، واعترض بـ (رب) المخففة منْ (رب) ، قاله شـيخنا رحمه الله[9] ، و فيِهِ نظرٌ ؛ لاحْتمال أنْ يقالَ : المحذوف منها اللام ؛ لأن الحذف من الأواخِر أكثر، ولاَ دليلَ يدل علَى أنّ المحذوف العْين؛ لأنه من المضاعف بِخِلاف (مذْ) ، و(سِهٍ) ، فاللفظُ باللام فيهما عين أن المحذوف : العين ، فتأملْه منصفاً .

و أما (أبنةٌ)[10] فَهي مؤنث (أبن)، والكَلام ِفيها كَالكلاَم في مـذكّره، فَأصـلُها (بنوةٍ) كـ (شجرةٍ) والتاءُ فيها للتأنيث،بخلافِ التاء في (بِنْتٍ) لسكون ما قبلَها،وتاءُ التأنيث لاَ يكونُ ما قَبلها إلا مفتوحاً،وإنما هِي[11] بدلٌ منْ لام الكَلمةِ، ويدل علَى ذلـك قَـولُ سيبويْه : لَوْ سمّيت بِبنْتٍ رجلاًَصرفْته[1]، و الاعْتذَار عنْ إفْهام التأنيثِ من الكَلمةِ قدْ سبق ذكره في الكلاَم على (ثْنْتين) ، فراجعه[2] .

166- ص : ....مع أيمن ....[3]

ش : هو الاسم العاشر الذي صحبْته همزةُ الوصْل ِبالسماع ، و هو اسْم مشتق مـن اليمن ، و هو البركةُ ، وهو ِفي مذهبِ البصريين مفردٌ ، ووزنه : (افْعلُ) و هو مخصوصٌ بالقَسم وهمزته همزةُ [91] وصْل ، و ذَهب الكُوفيونَ إلَى أنه جمع (يمِين) وهمزته همزةُ قَطع[4] ، ورد مذهبهم بأوجهٍ :

---

(5) اللسان (سته) : 495/13 .
(6) ديوانه: 335 .
(7) البيت في ديوان جرير ص : 486 برواية :
وكَانَ محلك مِنْ وائِل   محل الْقُراد مِنْ اسْتِ الْجملْ

وفي الكتاب : 417/1 ، والمقتضب : 350/4 بلا عزو ، واللسان (سته) : 495/13 .
(8) والرأي في المنصف : 61/1-62 .
(9) والمقصود شيخه التواتي .
(10) المنصف : 59/1 ، وشرح المفصل : 133/9 ، وشرح الأشموني : 582/4 .
(11) التاء في (بِنْت) .
(1) في الكتاب 221/3 : إنْ سمّيت رجلاً ببِنْتٍ أوْ أخْتٍ صرفْته ...
(2) ص : 243 .
(3) ق : 91 ، م : 61ب ، الأرجوزة : 6أ .
(4) اللباب : 380/1 ، والإنصاف في مسائل الخلاف: 404/1/1-409، المسألة 59، وشرح المفصل: 92/9 .

أحدهما : أنه لو كانَ (أْيمن) كـ (أَذْرع) ، و(أَكْرع) جمعاً ، لَمْ يصح كسر همزته ، وقدْ سمع كسرها[5].

الثاني: أنه قدْ سمع حذف همزته نثراً فِي قَول عروةَ بن الزبير[6]: (لْيمنك لَئِنْ ابتلْيت لَقَدْ عافْيت)[7].

و الثالث : لوْ كانَ جمعاً لمْ يتصرفْ فيهِ بحذفِ بعضِه ؛ لأن ذلك في الجُموع غَـير معروفٍ ، فَقالُوا : (أْيمن الله)، و(من الله) ، و(م الله)[8]، قالَ في الإفْصاح[9] : وليس في كَلامهم اسمٌ ظاهرٌ متمكّن حذف حتي لمْ يبق منه إلا حرفٌ واحدٌ ، و رده شيخنا رحمه الله بقولهم : (شرْبت ماً يا فَتى) ، و قولُهم: (من بٌ لَك) ، قالَ : فهذَا اسْـم ظـاهرٌ متمكنٌ علَى حرْف واحدٍ ، وكذَا : (من خٌ لَك) بنقل الحركَةِ فيِه وفِي الذي قبلَه ، ومـا يشبه ذلك قياسٌ مطردٌ ، أهـ .

قلت:و يرحم الله الشيخ ، فما كانَ يخفَي عليه مثلُ هذَا،فإن كلاَم صاحبِ الإفصاح فيما بقي علَى حرف واحدٍ حقيقةٌ و حكمٌ[10]، و مـَا رد بِهِ لمْ يبق علَى حرف واحـ ـدِ إلا فِي حالِة النقل ، وتلك الحالةُ عارضةٌ ، وهوفِي الحَقيقةِ علَى حرفْين ، والعـارض غـير معتد بـِهِ ، ولوْ لاَ النقلُ لَما يقدر علَى إْبقائِهِ علَى حرف واحدٍ ، بِخـلاَف (م) ، فَإنـه علَى حرف واحدٍ أصلاً و اْبتداءً ، فَتأمله منصفاً .

166 - ص : ………… وجاءَ فِي هذَا لُغاتٌ فَاْرَكُنِ[1]

ش: بين فِي هذَا الكَلام أن في (أيمن) لُغاتٌ أُخرى ، وهي اثْنتا عشرةَ لُغةً ، وقـدْ جمعها ابن مالك فِي بيتْين ، هما :

همْز(أيم) و(أْيمن) فَافْتحْ واكْسرْ أْو(إِم) قُلْ   أْو قُلْ (م) أْو(من) بالتثْليثِ قَدْ شكِلاَ
و(أْيمن) اخْتِمْ بِهِ واللَه كُلا[2] أضفْـ ـ ـه   إلْيِه في قَسـَمٍ تسْتوْفِ ما نقـلا[3]

---

(5) حكى يونس (إِيمن الله) بالكسر . شرح المفصل : 92/9 .
(6) عروة بن الزبير بن العوام ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، توفي سنة (93هـ) . الآعلام :226/4 .
(7) ودخول اللام لتأكيد الابتداء ، أذهب ألف الوصل ، والتقدير : لْيمن الله قسمِي ، ينظر اللسان (يمن) : 462/13 .
وروي في الهمع 482/2 : (أيمنك لئن ابتليت ....) .
(8) وقالوا : (مِ الله) ، و(إن م الله)... ينظر : المنصف : 61/1 ، والهمع :481/2 .
(9) الإفصاح بفوائد الإيضاح ، للخضراوي .
(10) ق ، م : حقيقةً وحكماً .
(1) ق : 92 ، م : 61ب ، الأرجوزة : 6أ .

وضبطُ هذه اللغات[4] :

-(أْيم) بِفَتح الْهمزة و كَسرها.

-و(أْيمن) بفَتح الهَمزةِ وكَسرها وضم المِيم ، فضهذِه أرْبع .

-والخامسةُ : (إم) بِكَسْر الهمزة وضم المِيم .

-السادسةُ، والسابعةُ ، والثامنةُ (مِ) مثَلثةٌ .

-التاسعةُ ، والعاشرةُ ، والحَاديةَ عشر (منٌ) بِضمتين وبِكَسْرتين وبفَتحتْين ، هـذَا معنى التليثِ فيهِ .

-الثّانيةَ عشر: (أْيمن) بفَتح الهَمزةِ والمِيم .

و زاد بعضهم لُغاتٍ أخْرى غَير ما ذُكر ، فأْنظرْها[5] .

ووقع فِي نسخةِ الناظم التي وقعتْ بإيدينا : (وجاءَ فِي هذَا اللغـات فَـازْكَنِ) ، وصوابه كما أصْلحناه فِي الأصل : (وجاءَ فِي هذَا لُغاتٌ) ، وإلَى هذِهِ اللّغـات الأثْـنىْ عشرة وغيرها من اللغات يشير ، فَاْعرفْه .

وقولُه : (فَازْكَن) ، يحتملُ أنْ يكونَ منْ (زكِنْت الشيْءَ أزْكَنه) إذَا عِلمْتـه[1]، فكأنه قالَ [92] فاعلم بِحفظِ المَسائل وإتقَانِها ، فَهو ثُلاثي يقرأُ: (فَازْكِنى) بفَتح الكَاف ؛ لأنه أمْرٌ منْ (زكِن) المَكسور العين ، ومضارعه بفَتحِها ، والأمـر منـه كالمُـضارع و يحتمل أنْ يكونَ منْ (زكَا يزْكُو) ، فهو (زكِى)[2] إذَا كانَ تقيا[3]، ويكونُ علَى هذَا : (فَازْكُنى) بضم الكَاف ، وأراد بذَلك : أنه الثقةُ فِي النقل ، والأمين علَيهِ ، أي : فَـاجْعلْني تقيا فِي إخْباري فِي هذِه اللفظةِ من اللغات ؛ لأنه إذَا علم أنه تقي قُبلَ منه نقلُه وكَانَ المرجع إلَى قَوله.

---

(2) م : كل .

(3) شرح الكافية الشافية : 2074/4 .

(4) اللسان (يمن) : 462/13 ، والهمع : 481/2 .

(5) من هذه اللغات: (إِيمن) بكسر الهمزة وفتح الميم ، و (أيم) بفتح الهمزة وضم الميم وحذف النون ، و(إِمِ) بكسر الهمزة والميم و(هيم) بإبدال الهمزة هاء ، وهي لغة غريبة كما قال أبوحيان . ينظر الهمع : 481/2 .

(1) اللسان (زكن) : 198/13 .

(2) سقط (فهو زكيّ) من م .

(3) اللسان (زكا) : 358/14 .

167 - ص: وزعم الْفَراءُ أن همْزتْه قَطْعٌ فَخالفْه وأبطِلْ حجتْه[4]

ش: مذهب الفراء هذَا هو مذهب الكُوفيين ، ونقلَ عن بعـض البـصريين أيـضاً والهمْزةُ عند الفراء هي همزةُ قَطع كما ذَكـر فِي الـنظم ، كهمـزةِ (أكْلُـب) ، و(أفْلُـس).

و(أُيمن) عنده جمع (يمْين) ، يقَالُ : (يمِين)، و(أُيمن)، وشبهةُ الكُوفيين أنه لمْ يجئْ علَى زنِته واحد ، ورده البصريونَ بأنه جاء على زنتِهِ واحدٌ ، وهو (آجرٌ) ، و(آنكٌ) ، وهو الأسْرب[5]، وفِي الحَديث : ((**من اسْتمع إلَى قَينةٍ صب فِي أُذُنْيهِ الأنك**))[6].

و أيضاً فالمفرد هو الأصلُ ، و لأن العرب تصرفتْ فيهِ وغيرتْه تغييراً لمْ ير مثلُـه في الجَمع ، فقالُوا : (أُيمن) و(أُيم) معاً ، و(أم) بفَتح الهَمزة و كَسرها في الثلاثةِ، فهـي همزةٌ وصْل وإلا لَما سقطتْ في الدرْج ، وهو عند سيبوْيه من (الْيمْن) بمعنى الْبركَةِ كما تقدم ذكره يقالُ: يمن فُلانٌ علينا فَهو ميْمونٌ ، فإذَا قَال المُقسِم : أُيمن الله لأَفْعلَن ، فَكأنه قالَ: بركَةٌ الله قَسمِي لأفْعلَن .

وقولُ الناظم : (فَخالفْه و أبطِلْ حجتْه) ، يريد : بالأدلةِ الـسابقةِ ، وإذَا بطُلـتِ الحُجةُ حصلتِ المُخالفةُ ، لاَ أنه أمرٌ بمخالفَتِه مِنْ غِير دليلٍ .

168 - ص : وكُل ماضٍ همْزه وصْلٌ[1] إذَا زاد علَى أَرْبعةٍ كَاسْتحْوذَا

169 - مصْدره جاءَ كَذَا والأَمْر كَاحْتشِمْ احْتِشام شهْمٍ يقَر[2]

ش: تكلم هنا علَى همزة الوصل الداخلة علَى الفِعل ، فذَكر أن كل فِعلٍ ماضٍ زادتْ حروفُه على أربعةٍ ، فَالهمزةُ فيهِ همزةُ وصل[3] ، نحو: (أنجلَـى) ، و(اسْـتخْرج) ، و (أنطَلَق) وما مثل بِهِ منْ (اسْتحوذَ) ، وحاصلُه : الْخماسي و السداسِي مـن الأفعـال المَاضية .

ووقع في النسخةِ الِتي وقعتْ بِأيدينا مكانَ (وصْل) : (أصْل)، و هو تصحيفٌ ؛ لأن الكلام فِي همزةِ الوصل لاَ فِي همزة الأصْل . وفُهم منْ كَلام الناظم في قولِهِ: (ماض)

---

[4] ق : 93 ، م : 60أ ، الأرجوزة : 6أ .

[5] الأسرب : الرصاص المذاب . اللسان (أنك) : 394/10 .

[6] الفائق : 60/1 ، والنهاية في غريب الحديث : 77/1 ، وفيهما : (منْ جلَس ...) .

[1] ق ، م : أصل .

[2] ق : 93 ، م : 60أ ، في الأرجوزة 6أ : مصدره كذاك جا والأمر.

[3] سر صناعة الإعراب : 111/1-112 .

أن همزةَ المُضارع لاَ تكونُ كذلك وهو صحيحٌ ؛ لأنها قَطعيةٌ لاَ وصْليةٌ ، نحو: (أَسْتخْرج) ، و(أَنطَلِق) و نحوهمَا .

و فُهم منْ قولِهِ : (إذَا زاد علَى أَرْبعةٍ ..) ، أنه لوْ كَانَ غير زائدٍ علَى أربعةٍ ، فـلاَ يكونُ فيهِ هذَا الحُكم ، وهو كَذلك ؛ لأن الهمزةَ ِفي الذِي لمْ تزدْ حروفُه علَـى الأربعـةِ قَطـعيةٌ ، نحو: (أَكْرم) ، و(أَعْطَى) وشِبْههما، و أما نحو: (دحْرج) ، و(قَـام) ، و(ضرب) فلاَ تدخلُه همزةٌ ، فَليس منْ هذَا الباب .

وقولُه : (مصْدره جاءَ كَذَا) : هذَا محل ثَان من الأفعال التي تقَع فيهـا همـزةُ الوصل ، وهو مصدر ما ذَكر [93] من الفِعل المَاضِي الزائدِ علَى أربعةِ أحرف ، نحـو: (انجِـلاَءً) و(انطِلاَقاً) ، و(استِخْراجاً) ، و(استِحْواذاً)[4] .

وقولُه : (والأمر) ، يعِني من الفِعل المَاضِي المَذكُور، فإن الأمر منه كَالفِعـل ِفـي دخول همزةِ الوصل عليه، فَتقولُ : (انطَلِقْ) ، و(انجل) ، و(استخْرجْ)، و(استحْوِذْ).

و قولُه : (كَاحْتشِمْ احْتِشام شهْم)، هو مثالٌ للمصدروالأمر من الفِعل المَاضِي الزائدِ علَى الأربعةِ أحرف ، فإن (احْتشِمْ) أمرٌ، و قولُه : (احْتِشام) مثالٌ للْمصدر، و(شـهْمٌ) هو ذَكَر القَنافِذ ، و(الشهْم أيضاً: هو الرجلُ النافذُ ، و(المَشْهوم): الحَدِيد الْفُؤادِ[5]، و(يقْر) مضارع: (قَرا يقْرو)، وهو القاصـد للشيء ، يقالُ: قَروت إلَيهِ : إذَا قَـصدت نحـوه و اقْتريْت الأَرض وقَروْتها[1] ، ومعناه : احْتشمْ أيها المُخاطب احْتشام شهْم ِفي قَروِهِ ، أيْ: قَصدِهِ ، و(الاحْتِشام) هو: الانقباض والاستِحْياءُ[2]، وكأنه أراد أنْ يحث المخاطب عـن الانقباض عن المَذمومات ، والاسْتحْياء من الله تعالَى منْ أجلِها كَما ينقبض القنفذُ عنـدما يقصد شيئًا فَينقَبِض ِمنْ أَجْلِهِ .

170 - ص: وكُل أَمرٍ ِمنْ ثُلاَثِي كَذَا ما لَمْ يكُنْ كَقُمْ ورد وخذَا[3]

ش: نبـه ذَا الكَلام علَى الأمر من الثلاِثي- إلا ما استثناه- يدخلُـه همز الوصـل كـ(اضْربْ) ، و(اخْرجْ) ، و(اعْلَمْ) .

---

(4) المصدر السابق : 115/1 .
(5) إللسان (شهم) : 328/12 .
(1) أي : سرت فيها . ذيب اللغة : (باب القاف والراء) . واللسان (قرا) : 175/15 .
(2) اللسان (حشم): 135/12 .
(3) ق : 94 ، م : 60ب ، الأرجوزة : 6أ .

و قولُه: (ما لمْ يكنْ الخ..) ، هو استثناءٌ منْ عموم ما تقدم ، فَبين بِهِ أن الأمر مــن الثلاثي إذَا كانَ مثلَ (قُمْ) ، و(رد) ، لاَ تدخلُه همزةُ الوصل لتحرِيكِ أوله ، فاسْتغنى عنْ إدخالِها ، و ضابطُه : ما كانَ فعلُ أمْر تحرك ثَانِي مضارعِه لَفظاً – و لَوْ ســكن تقــديراً- فإنك تقولُ: (تقُوم ، قُمْ) ، و (ترد رد) فلا تحتجْ إلَى همزةِ الوصل[4] .

فَإنْ قلت ما فائدةُ تكرار الأمثلِةِ في كَلام الناظم ؟

قلت: أفاد بقَوله: (كَقُــمْ) ما كانَ مثلُه منْ معتل العين ، واوِيا كَانَ كــ (يقُوم) و(يكُونُ) ، و(يطُولُ) ، أَوْ يائِيا كــ (يبِيع) ، و (يبِين) و(يسِير) .

وأفاد بقَولِهِ : (ورد) ما كانَ منْ مضعف العين و اللام نحــو: (رد) ، و(ضــر)، و(سر) و(شد) ، و(مر) ، و(قُلّ)[5] ، فَكل هذِه ِفي النوعْين ، وإنْ سكن ثَانيه تقديراً ، فَهو محركٌ لفظاً.

وأفاد بقَولِهِ : (خذْ) إلَى نوع آخر وهو ما سكن ثَانيهِ لَفظاً ، و كَانَ منْ حقه أنْ يؤتي فيهِ ِبهمز الوصل كَنظائِرهِ من (ضرب) ، و(دخلَ) و(رضِي) ، إلا أنه كَثُر فيهِ و ِفي نظائِره منْ (كُلْ) ، و (مرْ) حذْف فَاءَاتِها ، فَاسْتغنى فيهِ عنْ همزةِ الوصْل[6] ، فَاعْرفْه

171 - ص: وكُل ما بِقي مِن الأَصْناف[1]   همْزته قَطْعٌ ِبلاَ خِلاَف[2]

ش: لما حصر الناظم همزةَ الوصل الواقعةِ ِفي الأسْماءِ بالْعد ، والواقعــةَ في الأفعــال بالضابِط ، والواقعةَ في الحَرف ِبذكْره ، بين ِفي هذَا البيتِ أن ما خرج عما سطره وذَكره ، فَإن همزته همزةُ قَطعٍ منْ غَير خِلاف بين النحويين ِفي ذَلك .

فمثالُ [94] ما هو من الأَسْماءِ : (أَحْمر) ، و(أَفْكــَل) ، و(أَثْمــد) ، و نحوهــا و مثالُ ما هو من الأفعال (أَكــْرمْ)، و(أَعْطَى) و(أراد) ونحوها ، ومثالُ ما هو من الحُروف (أَمْ) ، و(أَنْ) ، و(أَوْ) ، و نحوها.

ووقع في النسخةِ التي وقعتْ ِبأيدينا (مِن الأَوْصاف)، وصوابه (الأَصناف) ، إلا أنْ تثْبت الروايةُ فالتأويلُ ِفي ذلك قَريبٌ .

---

(4) سر صناعة الإعراب : 112/1 ، وشرح الأشموني : 579/4- 580 .
(5) القَل : الثلم في كل شيء . اللسان (فلل) : 530/11 .
(6) سر صناعة الإعراب : 112/1 .
(1) ق : الأوصاف .
(2) ق : 94 ، م : 60ب ، الأرجوزة : 6أ .

172 - ص : وهَمْز أَلْ فَافْتحْ كَذَاك أيمن وغَيْر هذَيْنِ بِكَسْر يزْكَن

173 - إلا إذَا ثَالثُ الأَمْر ضمـا لُزوماً الْهمْز لَديْهِمْ ضما[3]

ش: تكلم الناظم فِي هذين البيتَيْن علَى حكم حركَةِ همْزالوصل باعْتبارمحالهـا ، فذكر: أن همزةَ (ألْ) ، و(أيمن) مفْتوحةٌ[4] ، وما ضم ثالثُة منْ أفْعال الأَمر، فَهي فيـهِ مضمومةٌ نحو: (اُقْتلْ) ، و(اُخْـرجْ) ، و(اُدخـلْ) ، وغَيرهاذَيْن النوعين هـي فيـهِ مكسورةٌ ، نحـو: (اِضْرِبْ)، و(اِرْمِ) ، و(اِعْملْ)[5] .

وهاهنا مسائلُ ينبغِي الإتيانُ ا تتعلق بكلاَم الناظم :

الأولَى: فُهم مِنْ قولِهِ : (وغَير هذَيْن بِكَسْر يزْكَن) ، أي : يعْلَم ، أن الأصـلَ في همز الوصل الْكَسْر؛ لأنه اُعْتبر بغير قَيد ، وهذَا هو مذهب البصريين، و إنمـا فُتحـتْ في بعض المَواضِع تخفيفاً ، و ضمتْ اتْباعاً، وذَهب الكُوفيونَ إلَى أنها كُسرتْ فِـي نحـو: (اِضْرِبْ) تبعاً لثَالث الفِعل ، وضمتْ فِي نحو: (اُسْكُن) تبعاً لِثَالِثِهِ ، وأُورد عليهم أنه كَانَ ينبغِي أنْ تفتح في نحو: (اِعْلَمْ) وأُجيب بأنه لَوْ فُتحتْ فيما ثَالثُه مفتوحاً لاَ لْتبس الأمـر بالخَبر[6].

الثانيةُ: تكلم الناظم عنْ جِنْس الحَركَةِ ، و ظَاهره أن أصلَ همز الوصل التحريك ، و قدِ اخْتلف فِي ذَلك ، ومذهب سيبويه أن أصلَها الحَركةُ ، وأنها اجتلبتْ متحركةً ، وهـذَا هو الظاهر. و ذَهب الفَارسي و اخْتاره الشلَوبين إلَى أنها اجتلبت ساكنةً ، ثُـم حركـتْ بالكَسر الذي يجب للالْتقَاء الساكنين[1] .

الثالثةُ: فُهم منْ قَول الناظم : (ضم لُزوماً) أنها تضم فِي نحو: (اُغْزِي) مِما ضمته مقدرةٌ ؛ لأَنها ضمةُ الأَصل لاَزمةٌ ، فإن أصلَها: (اُغْزوِى)[2]. و ذَكر بـدر الـدين فِـي نحـو: (اُغْزوِى) مِما عارض إبدال ضم ثالثِهِ كسرةٌ وجهَين: الضم و الكَـسر ، قـالَ والضم هو المختار[3]. وحكَى ابن جِنى: كَسر الهمزة فِي نحو: (اُخْرجْ) مِما ضمته لازمةٌ

---

(3) ق : 95 ، م : 60ب ، الأرجوزة : 6أ ، 6ب .
(4) حكى يونس (اِيم اللّه) بالكسر . سرصناعة الإعراب : 117/1 .
(5) سر صناعة الإعراب : 116/1 .
(6) المنصف : 56/1 ، وهمع الهوامع : 446/3 .
(1) همع الهوامع :446/3 .
(2) المنصف : 55/1 ، وسر صناعة الإعراب : 116/1 ، وهمع الهوامع : 445/3 .
(3) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم :834 .

، و هي لُغةٌ رديئةٌ[4]، و تشم الهَمزةُ قَبلَ الضمة المشمة في نحو: (أُخْتِير) ، و(اُنقِيد) علَى لُغةِ الاشْمام وتكسر فِيما سِوى ذَلك[5] .

الرابعةُ: إذَا دخلتْ همزةُ الاستفهام علَى همزة الوصل ، حـذِفتْ همـزةُ الوصـل للاستِغناءِ عنها إنْ كانتْ مكسورةً أوْ مضمومةً ، فَالمَكسورةُ نحو[قوله تعالى]: [أَصْـطَفَى الْبنات علَى الْبِنين][6]، والمَضمومةُ نحو: (أَضْطُر الرجلُ) ، فإن الأصلَ في (أَصْطَفَى) : (اِصْطَفَى) همزة وصل مكسورةٍ ، فَلما دخلتْ همزةُ الاسْتفهام عليه ، حذفتْ همزةُ الوصل ، وأصلُ (أُضْطُر): (اُضطُر) بِهمزة وصْلٍ [95] مضمومةٍ ، فلما دخلتْ همزةُ الاسْـتفهام عليهِ حذفَتْ همزةً الوصل ، و هذَا فيهما لأَمن اللبس[7] .

فإنْ كانتْ همزةُ الوصل مفتوحةً لمْ تحذفْ ، بلْ تبدلْ ألفاً ، وتسهل بْين بْين، إذْ لَوْ حذِفتْ لاَ لْتبس الاستفهام بالخَبر؛ لأن كِليهما مفتوحٌ ، وحكم همْز (اَيمن) حكمها؛ لأنّ العلةَ واحدةٌ ، وقَدْ نصوا علَى ذَلك[8] .

الخامسةُ : إن همزةَ الوصل إنما جِيءَ بها للاْبتداء[1] بِالساكِن ، فإذَا تحـرك ذَلـك الساكن اسْتغِنى عنها ، نحو: (اسْتِتْر) إذَا قُصِد إدْغام تاء الأفِتعال فيما بعدها ، نقلـتْ حركتها إلَى الفَاء فَقيلَ : (سِتر) ، بِخِلاف لاَم التعريفِ إذَا نقلتْ حركةُ الهمزة إليها في نحو: (الأحْمر) فالأرْجح إثبات الهَمزة ، فَتقولُ : (اَلحْمر)[2] ، والفَرق بين هذه المَـسألة وبـين مسألَة الإدغَام أن النقلَ للإدغَام مؤكّد من النقل لغير الإدغَام .

تنبيـه : ليس في كلاَم الناظم إيطَاء بين قولِه (ضم) ، و(لَـدْيهمْ ضـم) ؛ لأن الأولَ أراد بِه المبِني للمفعول ، والثاني أراد به فِعْلَ الأمْر .

ومعنى قولِه (الهَمْز لَديْهم ضم) ، أيَ: اجْعَله مضموما ، و(لَـديهم) بمعنـى : عندهم وفي التركيب قلقٌ ، إلا أن يريد : مَنْقُولاً عَنْهم ، والأمْر في ذَلك قَريبٌ .

---

(4) في المنصف 54/1 : وحكَى بعضهم (اِقْتلْ) بكسر الهمزة فجاء به على الأصْل ، واعتد الساكن حاجزا ؛ لأنه وإنْ كانَ لاحركةَ فيه، فهو حرفٌ على كل حالٍ ، وهذا من الشاذ ، وفي سرصناعة الإعراب 116/1 : (وحكى قطرب على طريق الشذوذ :اِقْتلْ ، جاء على الأصل).

(5) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 367/4 .

(6) الصافات ، آية : 153 .

(7) اللباب : 194/2-195 .

(8) أوضح المسالك : 367/4-368 ، وهمع الهوامع : 446/3 .

(1) ق ، م : إلى الا بتداء

(2) ق ، م : الأحمر. ينظر : شرح الشافية للإسترباذي : 51/3 .

[حروف الإبدال]

174 - ص : القَولُ في أحْرف الإبْدال الِتي تـليق بالتصْريفِ عِنْد الحِلةِ[1]

ش: لما فرعَ الناظم من الكلام على الأصلي و الزائدِ ، أتبعه بالكلام على حروف الإبدال .

فقولُه : (التي تليق بالتصريف عِند الحِلةِ) : احْترازٌ من الإبدال الذي ليس لائقاً بالتصريفِ عِند الحِلةِ ، وهو غير الضروري ، و المُراد الحُروف التي تبدلُ من غَيرها إبدالاً شائعاً لغير إدْغَام - فإن الإبدالَ للإدغَام لا ينظر إليهِ في هذَا الباب - وذلك اثنان وعشرون حرفاً ، يجمعها قَولُهم : (لَجِد صرف شكِسٌ آمِنٌ طَي ثَوْبٍ عِزتِهِ)[2] .

---

(1) ق : 96 ، م : 59أ ، الأرجوزة : 6 ب .
(2) **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 300 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 4/6 ، وشرح الأشموني: 588/4.**

واحْترز ِبالشائع من البدل ِفي غيرها على سبيل الشذوذ ، و مِن ذَلك قراءَةُ الأعمش[3] : (فَشرذَ ِبهِمْ)[4] بالذال المُعجمةِ[5] ، و قَد خرجها ابن جنى علَى أن تكونَ الذالُ بدلاً من الدال المُهملةِ ، كما قَالُوا : (لَحْمٌ خراذِلٌ وخرادِلٌ)[6] ، يقَال : خرْدلت اللحم بالذال و الدال إذَا قطعته ِقطعاً صِغاراً[7] ، و الجامع بينهما أنها مجهوران و متقاربان ، و خرجها الزمخشري علَى القَلب ِبتقديم اللام علَى العين ، كقولهم : (شذَر مذَر)[8] ، و هو منْ قَول العرب: (تفَرقُوا شذَر مذَر) بفَتح أولهما ، و ِبالْكَسْر فيهما أيضاً ، أيْ : ذَهبوا ِفي كُل وجْهٍ[9] ، و هو من الأحوال المُركبةِ المَبنيةِ كَخمْسةَ عشر، والكَلام عليها في فَنه ، و(الشذْرة) [96] : القِطعْةُ من الذهب ، و (الشذْر) : القِطَع ِمنه ، و (الشذْر) : صِغار اللؤْلُؤ[10] ، ومذَرتِ الْبيضةُ والْمِعدةُ : فَسدتْ[11] .

فَقَد اتضح تفسيره أنه راجعٌ إلَى التفريق .

و قَولُه (عِنْد الْجِلةِ) : جمع جليل ، وهو العظيم ، و أراد به علماءَ هذا الفن و أراد بالإبدال عِندهم ما كانَ ضروريا في التصريف ، وهي الحُروف التي يذكرها بعد .

تنبيه : البدلُ لاَ يكونُ إلا في موضع المُبدل منه كهاء (هرقْت) ، ونحوه و العِوض يكونُ في غَير موضع المُعوض منه ، كتاء (عِدةٍ)، فإِنها عوضٌ منْ فَاء الكَلمةِ التي هي واوٌ ، وأصلُه : (وعْدٌ)، فحذفت الواو الِتي هي فَاءُ الكلمةِ، و حركت العين بحركِتها علَى ما يتضح بيانه بعد إنْ شاءَ الله ، وعوض عن فاءِ الكلمةِ هاءُ التأنيث، و كذَا همزةُ (ٱبن)، و ياء (سفَيْرج)، و إطلاق البدل على مثل هذَا تجوزٌ[1]، و الحقيقةُ ما ذكرناه

فإن قلت : فما الفرق بين البدل والقَلب، فإن كلا منهما في موضع البدل منه ؟

قلت : الفرق بينهما أن القلب يختص بحروف العلة، والبدلُ يكونُ فيها وفي غَيرها من الحُروف الصحيحةِ ، فالبدلُ أعم ، والقلب أخص ، و لذَا قالَ بعضهم إن البدلَ ضربان :

---

(3) سليمان بن مهران الأسدي بالولاء ، كان عالما بالقرآن والحديث والفرائض ، منشأه ووفاته في الكوفة ، توفي سنة : 148هـ . معرفة القراء الكبار : 94/1 ، والأعلام : 135/3 .
(4) الأنفال ، الاية : 57 .
(5) وتنسبت هذه القراءة لابن مسعود ، ينظر الكشاف : 165/2 ، والتبيان في إعراب القرآن : 9/2 .
(6) المحتسب : 280/1 .
(7) اللسان (خردل) ، و (خرذل) : 203/11 .
(8) الكشاف : 165/2 .
(9) ويقالُ : (شذَر مذَر بذَر) أيضاً . المزهر : 424/1
(10) اللسان (شذر) 399/4 .
(11) اللسان (مذر) : 164/5 .
(1) شرح المكودي : 213-214 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 3/6 .

- بدلٌ هو إقامةُ حرف مقام غَيره نحو تاء (تخمةٍ) ، و(تكْأَةٍ) .
- وبدلٌ هو قَلب الحَرف نفسِه إلَى لَفظِ غَيره علَى معنى إحالِته عليه[2] .

و هذَا إنما يكونُ في حروف العلة ، وفي الهَمزةِ أيضاً لمُقاربِتها إياها و كَثرةِ تغيرها ، و ذلك نحو: (قَام) ، أصلُه : (قَوم) فالألف واوٌ في الأصْل ، و (موْسِرٌ) أصلُه الياءُ من (اليسْر) فهو : (مفْعِلٌ) ، لكن الياءَ ساكنةٌ لا تجامع الضمةَ قبلها ، فقُلبت من جنسِ حركِتها ، فصارتْ واواً ، و(راسٌ) أصلُ[الألف] الهمزة، و إنما لُينتْ لشدِتها فاستحالتْ ألفاً ، فكل قَلب بدلٌ ، ولَيس كل بدل قلباً[3] ، والكلام في هذَا أكثر مما أوردناه وهذَا كفايةٌ لئلا نخرج عن المَقصودِ .

175 – ص : وهي تِسْعةٌ فَكُنْ مسْتقْصِيا لَها وجمْعها : هدأت موطِيا[4]

ش : هذِه هي حروف البدل الضروري في التصريف ، و ذكَر الناظم أنها تِسْعةٌ جمعها في هذَا التركيبِ تبعا لابن مالك[5] ، و(هدأْت) بمعنى : سكَنْت ، و (موطِيا) اسم فَاعل منْ أَوْطَأْت الرجلَ ، إذَا جعلته وطِيئاً ، إلا أن همزته تخفف بإبدالها ياءً لانفتاحِها و انكِسار ما قبلَها ، وجمعتْ في تركيب أُخر[1] غير هذَا بأكثَر من هذِه الحُروف ، وأقلّ منها ، فانْظرها[2] .

و إنما اقتصر على هذه التسعة ؛ لأنها التي لا يستغني عن ذكرها في التصريف و ما عدا هذه التسعةُ فإبدالُها[3] :

- إما شاذ[4] ، كقولهم في (أُصيْلاَن) : (أُصيْلاَل)[5] .

---

(2) شرح الملوكي : 214 .
(3) توضيح المقاصد والمسالك : 4/6 .
(4) ق :98 ، م : 59ب ، الأرجوزة : 6 ب .
(5) شرح الكافية الشافية: 2077/4، وفي التسهيل: 300 قال:(والضروري في التصريف هجاءُ: (طَوْيت دائِماً) وهي ثمانية حروف.
(1) م : تراكِب آخر .
(2) عد كثيرٌ من أهل التصريف حروف الإبدال اثني عشر حرفاً ، وجمعوها في تراكيب كَثيرة منها : (طَالَ يوْمق أنجدْته) ، وأسقط بعضهم اللام وعدها أحد عشر، وجمعها في قوله : (أجد طَويت منها) ، وزاد بعضهم الصاد والزاي وعدها أربعةَ عشرةَ، وجمعها في قوله : (انصت يوم زل طاه جد)، وعدها الزمخشري ثلاثةَ عشر، وجمعها في: (استنجده يوم طال)، وجمعت في: (طَويت دائماً) ، وغيرها من التراكيب . ينظر: الهمع : 466/3 .
(3) توضيح المقاصد والمسالك : 6/6 .
(4) وهذا الإبدال عند سيبويه قليل جداً ، ينظر الكتاب : 240/4 .
(5) (أُصيْلاَن) تصغير (أُصْلاَن) ، جمع (أَصِيل) . قال النابغة :

وقفت فيها أُصيلالاً أُسائلُها عيتْ جواباً وما بالربع منْ أحدٍ

- وإما لغةٌ قليلةٌ [97] ، كإبدال الجِيم من الياء المشددة في الوقف[6] ، و لذَا قالَ ابن مالك في شرح الكافية : وهذا النوع من الإبدال جدير بأنْ يذكر في كتب اللغةِ لا في كُتب التصريف، و إنما ينبغي أنْ يعتد في الإبدال التصريفي بما لوْ لمْ يبدلْ أوقِع في الخَطأ، أو مخالفةِ الأكثَر، كقولك في (سقاءَة): (سقايةٍ)[7] .

و قولُه : (فَكُنْ مسْتقْصِيا لَها) : أيْ : للحروف المَذكورة ، فهو اسم فَاعل (اسْتقْصى) : (اسْتفْعلَ) ، أيْ : جاء على آخرها ، فلم يبقِ منها شيئًا .

واسْتغنى الناظم عن حد الإبدال بعد الحُروف، و حده ابن الحاجب في شافيته بقوله : (جعْلُ حرف مكَانَ حرْف غيْرِهِ)[8] .

فقولُه : مكان حرف احْترز من العِوضِ ، فإنه جعلُ حرْف عِوضاً عنْ حرف في غيْر موضعِه كما قدمنا ذكره في الفَرق بينهما، نحو همزة (اسْم)، و(ابْن)، وتاءِ (عِدةٍ) و(زنةٍ).

وقولُه : (غيْرِهِ) ، احْترز من رد المَحذُوف ، مثل (أب) ،و(أخ) و (سِت) فإنك إذَا نسبت إليها تقول : (أبوي) ، و(أخوي) و(ستْهي) برد لامِها و جعلها في مكانها ، فيصدق حينئذ أنه جعلُ حرْف مكَانَ حرْف ولاَ يسمى إبدالاً ، إذْ ليس جعلُ حرف مكَانَ حرْف غيره ، بلْ هو جعلُ حرف مكَانَ حرف هو نفْسه .

تنبيه: لم يتكلمْ الناظم على ما يعرف به البدل ، فقالَ ابن الحَاجب يعرف البدلُ بـ[1] :

- أُمثلةِ اشتقَاقِه كـ (تراث) للمال المَوْروث، فإن قولَهم : (وِرثَ)، و(أوْرثَ) و(موْروث)، يدل علَى أن الأصلَ في (تراث): (وراثٌ) .

- وبكونِه فَرعاً ، أيْ : يعرف الإبدالُ بكون اللفظ فرعاً للفظ الآخر، و الحَرف زائدٌ في الأَصل، فإن الحَرف الواقع في الفَرع بإزاء الزائد في الأَصل يكونُ مبدلاً منه كـ ضوَيْرب)، فإنه فرع (ضارب)، و ألف (ضارب) زائدٌ، فواو (ضوَيْرب) بدلٌ منه .

---

(6) نحو ما ذكره ابن جني في سر صناعة الإعراب 175/1 من قول رجل من أهل البادية :

عمي عوْيفٌ وأبو عِلِج   المطْعِمان اللحْم بالعشِج
وبالْغداةِ فِلق البرْنج   تقْلَع بالْود وبالصيْصِج

يريد: (أبو عليّ) ، وبالعشيّ ، والبرْني ، وبالصيصيّة وهي قرنُ البقَرة .
قال : وقال أبو عمرو بن العلاء قلت لرجل من بني حنظلة ممن أنت ؟ فقال : فُقيْمجّ ، قال : قلت من أيهم ؟ قال مرج ، يريد فُقيمي ومري .

(7) من أمثلة الموقع في الخطأ ، قولك في (مال) : (مول). ينظر شرح الكافية الشافية : 2079/4-2080.

(8) شرح الشافية للإستراباذي : 197/3 .

(1) شرح الشافية للإستراباذي :197/3 .

- و يعرف بكونه فرعاً من لفظٍ ، و الحَرف أصلٌ في الفَرع ، فالحَرف الذي بإزائهِ في الأصل يكونُ بدلاً منه ، كـ (موْيه) ، فإنه فرع (ماء) ؛ لكونه تصغيرٌ، فلما قيلَ في التصغير: (موْيه) بالهَاء ، علم أن الهاءَ أصلٌ ؛ لأن التصغير يرد الأشياءَ إلى أصولها ، فهمزةُ (ماء) تكونُ بدلاً من الهَاء .

- ويعرف بلزوم بناء مجهول لوْ لمْ يحكمْ بالإبدال ، نحو (هراق) ، أصـله (أراق) فإنه لوْ لمْ يحكمْ بأن الهَاءَ تبدلُ من الهَمزةِ لكانَ وزنه (هفَعل) وهو معدومٌ[2] .

فإنْ قلت : نبه الناظم على الحُروف التي تبدلُ من غَيرها ، فما هي الحُـروف الـتي تبدلُ [هذِه][3] منها ؟

قلت : قد أُجيب عنْ مثلِهِ بأنها ستعرف بالتفصيل الذي يذكره الناظم .

[إبدال الهمزة من الواووالياء]

176 – ص : فَالْهمْز مِنْ واوٍ وياء بعْد ألفْ   مزيدٍ اْبدِلْ آخِراً حيْثُ أُلِفْ[1]

ش : هذَا شروعٌ من الناظم في التفصيل ، فذكر أن :

الهمزةَ تبدلُ من الواو والياء إذَا كانا بعد [98] ألف زائدةٍ طرفًا[2] .

و قوله (حيْثُ أُلِفْ) ، أيْ : متى وجِد هذا الشرطُ وجـد الحكـم بالإبـدال ، وسيتكلم على التمثيل بعد .

---

(2) توضيح المقاصد والمسالك : 8/6 .
(3) زيادة يقتضيها السياق .
(1) ق : 99 ، م :58أ ، الأرجوزة : 6ب .
(2) الممتع : 326/1 ، وشرح الملوكي : 267 .

وفُهم من قوله : (مزيدٍ) ، أن الألف لو لمْ تكنْ زائدةً لمْ تبدل الهمزةُ منها و هـو كذلك ، نحو: (واو) ، و(رائٌ) جمع : (رايةٍ) ، فإن الألف فيها ليستْ زائدةً ، فـلا يقلبان بعدها همزةً لئلا يتوالى إعلالان على الكلمةِ .

وفُهم من قولِهِ : (آخِراً) ، أن الألف المزيدةَ إذَا لمْ تكنْ آخراً لا يقلبان بعدها همزةً وهو كذلك ، نحو: واو (تعاون) ، و ياء (تباين) .

وفُهم من قولِهِ : (فَالهَـمز منْ واو يـَاء) ، أنها لا تبدلُ منْ غيرهِمـا ، و لـيس كذلك فإن الهمزةَ تبدلُ كثيراً من الواو والياء والألفِ ، وقليلاً من الهَـاء و العـين ، ولمْ يذكرْهمَا فِي هذَا النظم لقلتهما .

فمثالُ إبدالُ الهمزةِ من الهَاء (ماءٌ) أصلُه : (ماهٌ) ؛ لقولهم في الجَمع (أمْواه) ، و فِي التصغير: (مويه)[3] .

و مثالُ إبدالها من العين قولهم : (أُبابٌ)ِفي (عباب بحْر) ، وذَهب ابن جنى إلى أنها أصيلة منْ (أب) بمعنى تهيأ ؛ لأن البحر يتهيأ لمَا يزخر بِهِ[4] .

و مثالُ إبدال الهَمزة من الألف إذَا تطرفتْ بعد ألف زائدةٍ ووجب قلبها همـزةً[5]، نحو: (صحْراء) مما ألفُه للتأنيث، فإن الهمزةَ في هذَا النوع بدلٌ من ألفٍ مجتلبـةٍ للتأنيـث كاجْتلاب ألفِ (سكْرى) ، لكنْ ألف (سكْرى) غير مسبوقةٍ بألفٍ فَسلمتْ ، وألف (صحْراء) مسبوقةٌ بألفٍ ، فَحركتْ فراراً من الْتقاءِ الساكنين فانْقلبتْ همزةً ؛ لأنهـا مـنْ مخرجِها[1] ، و لذَا عمم الحُكم في الكافية بين الثلاثةِ ، فقالَ :

مِنْ حرفِ لِينٍ آخِرٍ بعْد أَلِف[2] .

تنبيهـان :

[الأول] : فُهم من قول الناظم (ِإبْدالُ آخِرٍ حيْثُ ألف) ، أن هذَا الإبدالَ فيهمـا مع استيفَاء الشروط واجبٌ ، و هو كذلك .

---

(3) **توضيح المقاصد والمسالك : 8/6 .**
(4) **سر صناعة الإعراب : 1/106-107 .**
(5) **شرح الملوكي : 2/267 ، وتوضيح المقاصد والمسالك :9/6 .**
(1) **سر صناعة الإعراب : 1/83-84 .**
(2) **شرح الكافية الشافية : 4/2080 .**

الثاني : يرد على هذا الضابط الذي ذكره الناظمُ[3] مثل : (غَاوِي) في النسب ، إذَا رخمته على لُغة منْ لا ينوي ، فإنك تقُول : (ياغَاو) بضم الواو منْ غير إبدال مع اندراجه في الضابط المَذكور؛ لأنه يصدق عليه أنه واوٌ بعد ألف زائدةٍ ، و هي متطرفةٌ ، وإنمـا لمْ تبدل الهَمزةُ في هذَا الحَرف لوجهْين :

أحدهما : أنه أُعل بحذفِ لامِه أولاً إذْ كانَ منقوصاً فحذفت ياؤه لأجل النـسب ، فلما استمر فيها الحذف ، فلمْ يجمعْ فيه بين إعلالين .

و الثاني : أنه لما رخم علَى هذِه اللغة شابه ما لا يعل نحو (واو)، فإصْلاح الضابط أنْ يقالَ : هي لامٌ أوْ ملحقٌ بها[4] نحو: (عِلْباء)[5] فإنها للإلحَاق.

الثالث : ظاهر كلام الناظم أن الإبدالَ وقع مع الواو و الياء نفسْيهما، و قالَ حذّاق أهل التصريف[6] : أبدلوا من الواو و الياء ألفاً ثم أُبدلتْ الألف همزةً ، و ذَلك لأنه لما قيـلَ (كِساوٌ) و (رِدايٌ) تحركت الواو و الياءُ بعد فَتحةٍ ولا حاجز بينهما إلا الألف ، و هي ليست[99] حاجزاً حصيناً لسكُونها و زيادتِها ، و أنضم لذلك أنهما من محل التغيير وهـو الطرف ، فقُلبا ألفاً حملاً علَى (عصا) ، و (رحا) ، فالتقَى ساكنان ، فَقُلبـت الألـف الثانية همزةً ؛ لأنها من مخرج الألفِ[7].

177 – ص: إنْ لَمْ يكُن التأنيثُ بالتا لَزما   له كيا دِرْحـايةٍ إذْ سلما[1]

ش : هذَا شرطٌ في وجوب قَلب الواو والياء همزةً بعد ألف مزيدةٍ آخراً ، وذلك أنه يشترطُ في وجوب قَلبهما همزةً ألاّ تكونَ الكلمةُ مبنيةً على هاء التأنيث ، فإنْ كانت الكَلمةُ مبنيةً على هـاء التأنيث ، وجـب تصحيحها ، و لا تبدلُ منها الهمزةُ كمـا مثل بِهِ منْ نحو (دِرْحايةٍ) ، وهو القَصير[2]، و يقالُ رجلٌ دِرْحاية ، نحو (هِدايةٍ) و(سِـقَايةٍ) ، و(علاَوةٍ) و(عداوةٍ) ، وهذَا معنى قولِه : (بالتاء لَزما له ...) ، و حترز بذلك ممـا إذَا كانتِ التاءُ عارضةً ليستْ بلا زمةٍ ، فإنها مما يجب قلبهما معها ، نحو: (بناء) و (بناءَ ة)

---
(3) توضيح المقاصد والمسالك : 10/6 .
(4) أي : إبدال الهمزة من واو أو ياء هي لام الكلمة .
(5) العِلْباء : عصب العنق . اللسان (علب)
(6) شرح الملوكي : 276 .
(7) توضيح المقاصد والمسالك : 10/6 .
(1) ق : 101 ، م : 58ب ، الأرجوزة : 6ب .
(2) اللسان (درح) : 434/2 .

، فإن هذه الهاءَ ليستْ بلا زمةٍ ؛ لأنك تقولُ : (بناء) بغير هاء ، و (بنـاءَ ة) بالهَـاء ، فالكلمةُ هنا بنيتْ علَى المذكر، و لمْ تبن علَى المُؤنث .

تنبيـه : حكم علامتيْ التثنيةِ حكم هاء التأنيث في اسْتصحاب هذَا الإبدال ما لمْ تبن الكلمةُ علَى التثنيةِ ، و ذَلك قولُهم : (عقَلْته ِبِثنايَيْن)[3]، وهما طَرَفَا العِقَال[4].

178- ص : وذَاك كَالْكِساءِ[5]والْعِلْباء وكَالْعبـاءَ ةِ وكَالـ ـرداء[6]

ش: هذَا مثالٌ لمَا يجب فيه إبدالُ الهمزةِ من الواو و الياء بعد ألفٍ زائدةٍ متطرفَـةٍ ، حقيقةً أو حكماً ، ومثل بأربعةِ أمثلَةٍ :

أحدها : (كِساءٌ) ولامه واوٌ لظهورها ِفي (الكِسْوة)[7] ، فإن أصلَه (كِساوٌ) ، فإما أنْ تكونَ الواو قد أُبدلتْ همزةً ، أوْ قُلبتْ ألفاً ثم قُلبتْ همزةً كما تقدم.

و أما (العِلْباءُ) فهو مثالٌ ثان ، وأتى بِهِ ليفيد أنه لاَ فرق بين ما كانت الواو لاماً أوْ ملحقةً ، فإن الهمزةَ في (الْعِلْباء) مبدلةٌ منْ حرف الإلحَاق ، و(الْعِلْباءُ) هي عصبةُ العنق[8] وقَالُوا في تثنيتِها (عِلْباوان)[9] .

و قولُه : (كَالعباءَة) هي مثالٌ ثالثٌ لمَا صحبْته الهاءُ للتأنيث العارضةِ ، ولذَا كَرره إفادةً لحُكمِهِ في التقويةِ في ذهنِ السامع ، و إنْ تقدم له ذلك في كلامِه بالمَفهوم ، و(العباءَةُ) بالعين المُهملةِ : مفرد (العباء) لاَ ما وقع في النسخةِ التي وقعتْ بأيدينا بلفظِ (الغباوة) بالغين المُعجمة ، فإنها تصحيفٌ ؛ لأن (الغباوة) بالواو تصحح ، و التاء معها لازمة ، على أن الذي وقَفت عليه للزبيدي (العِبايةُ) بالياء مصححةٌ ، فظاهره أنها مما بنيتْ على التاء ، قالَ : و هي أَكْسِيةٌ فيها خطوطٌ سودٌ[1] ، فانْظره .

---

(3) تقول : عقلْت البعير بثنيْين إذَا عقلت يديه جميعاً بحبل أوْ بطرفيْ حبْل ، وإنما لم يهمزْ لأنه لفظٌ جاء مثّنى لا يفرد واحـده . تـاج العروس (ثنى): 63/10 .

(4) توضيح المقاصد والمسالك : 10/6 .

(5) الأرجوزة : 6ب (كالكماء) .

(6) ق : 178 ، م : 58ب ، الأرجوزة : 6ب .

(7) م : الكسورة .

(8) اللسان (علب) :627/1 .

(9) المقتضب : 87/3 ، والممتع : 363/1 .

(1) تاج العروس (عبا) و (عبى) : 233/10 ، واللسان (عبا) : 26/15 .

و قولُه : (وكالرداء) ، هو مثالٌ رابعٌ أفاد به ما أُبدلتْ فيه الهمزةُ من اليـاء بعـد الألفِ الزائدةِ المُتطرفةِ ، و أصلُه : (رِدايٌ) بالياء من[100] (الرْدِيةِ)[2] ، فقلبت اليـاءُ همزةً على النظرْين السابقَين .

179- ص: كَذَاكَ اسْم فَاعِلٍ أُعلا ﺍِﻓِﻲ ﻓِﻌْﻠِﻪِ الْعَيْن يرى مُعْتلا[3]

ش : يعني أن الهمـزةَ تبدلُ منْ كل واو وياء و قَعا عيناً لاسْم فَاعِلٍ أُعـل عـين ﻓِﻌـﻠِﻪِ و ذَلك نحو: (قَائِم) ،و(بائِع) ،و(طَائِل) ، و(بائِتٍ) فإن أصلَها (قَـاوِمٌ) ، و(بايِعٌ) و(بايِتٌ) ، فأعلوه بأنْ أبدلُوا الواو و الياءَ فيها همزةً حملاً علَى ﻓِعله[4] ، قـالَ ابن مالك في شرح الكَافية : فأُبدلَت الهمزةُ من الياء والواو في اسْم الفَاعل كمـا أُبـدِلت الألف منهما ﻓِﻲ الفِعل حيثُ قالُوا : (قَام) ، و(باع) اهـ[5]

قلت : وهذَا ظاهره أن الهمزةَ مبدلةٌ منهما نفسْيهما ، وهو أحد القَولين ، و قيلَ : إن الهمزةَ مبدلةٌ من الألف المُبدلةُ من الواو والياء كما تقدم في نحو : (كِـساءٍ) ، و(رداء)[6] وقالَ المبرد : أُدخلت ألف فَاعل قبلَ الألف المنقلبـة في (قَـالَ) ، و(بـَـاع) ، وأشباههما فالتقَى ألفَان وهمَا ساكنان[7] ، فحركت العين لأن صلَها الحـركةُ ، والألف إذَا تحركت صارت همزةً أهـ[8].

قلت : وظاهر هذاَ أن صيغةَ اسْم الفَاعل هي صيغةُ ﻓِعله بزيادة الألفِ بين العـين و الفَاء وهو خلاف قولِهم إنها صيغةٌ مشتقةٌ من المصدر كاشْتقَاق الاسْم منه ، فتأملْه .

و فُهم من قَول الناظم : (أُعِل ﻓِﻲ ﻓِﻌْﻠِﻪِ العين) ، أن عين ﻓِﻌﻠِﻪِ إذَا كانتْ معتلةً غير معلةٍ أيْ منقلبةٍ ، نحو : (عوِر) ، و(صيِد) ، فاسْم الفَاعل منه (عاوِر) ، و(صـايِد) بالواو والياء ولا يبدلاَن همزةً لصحتِهما في الفِعْل جرياً في الصحةِ مجرى واحـداً ، كمـا جريا ﻓِﻲ الإعلال مجرى واحداً[1].

---

(2) اللسان (أبا) : 23/1 .
(3) ق : 102 ، م : 57أ ، الأرجوزة : 6ب .
(4) المنصف : 280/1-281 ، والممتع : 327/1-328 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 11/6 .
(5) في شرح الكافية الشافية 2083/4 : (فأُبدلت الهمزةُ في اسم الفَاعل من الياء والواو ...) .
(6) توضيح المقاصد والمسالك : 12/6-13 .
(7) ق ، م : وهما ألفَان فالتقَى ساكنان .
(8) المقتضب : 99/1
(1) الممتع : 328/2 ، وتوضيح المقاصد والمسالك :11/6 .

و جريهما في الإعْلال مجرى واحداً إما في القَلب ، وقَلْب كل واحدٍ بحسبه ، و إما أنْ يكونَ اسْتِواؤهمَا في القَلب إلى الألفِ ، إلا أن الألف في اسْم الفَاعل لا يمكن ثباتها إلا مع تحريكِها ، و إذَا حركتْ صارت همزةً ، و حذفُها يوقِع في اللبس ، و هذَا هو الجَاري علَى مذهب الحُذاق من التصريفين ، وما ذكرناه منْ (عاور) ، و(صايد) إنما ذلك إذَا أُريد بما الحُدوث ، و إلا فاسْم فَاعلهما يأتي علَى (إفْعل) ، نحو: (اعْور) ، و(اصْيد) ، فَلاَ يكونُ منْ هذَا الباب ، و(الصيد) : داءٌ يأخذُ الإبلَ في أعناقِها[2] .

فإنْ قلت : لأي شيء لمْ يعل نحو: (عور) ، و(صيد) مع استفَاء شروط الإعْلال ؟

قلت : مْنبهةٌ علَى الأصل ، أوحملاً علَى اسْم فَاعلِه ، وهو (أفْعل) ، أوْ حملاً له على (افْعل) مضاعف اللام ؛ فإنه بمعناه ، يقَع في الألوان و الخِلَق ، و هو لا يعل لعدم استفَاء الشروط ، فَحمل عليه ما هو بمعناه[3] ، فراجعْه، فقد طَال عهدي به .

و فُهم من قول الناظم:(اسْم الفَاعل)، أن الكلام فيما كانَ علَى هذه الزنةِ، وأما ما كان اسم فَاعله علَى غَيرها نحو: (مقِيم)، و(مبِين) فَليس هو منْ هذَا الباب، وهو كذَلك[101].

وفُهم من كلاَمه في إعلاَل العين ، أن ما كانَ معلّ الفَاء لا يأتي فيه هذَا الحكم[4]، وهو كذَلك ، نعمْ قَالُوا في (وواصل) : (أواصل) بإبدال الواو همزةً ، وأصلُه: (وواصل) ، فقدْ وقَع في الفَاء أيضاً.

و قولُه: (يرى مْعتلا) ، كذَا في النسخةِ (مْعتلاً) ، و صوابه : (معلاًّ) ؛ لأن الكَلام في الإعلاَل ، لا في الإعْتِلال الذي هو وقوع حرف العِلّة في الكلمةِ .

تنبيهان :

الأولُ: هذَا الحكم[1] جار فيما كَان علَى وزن (فَاعل) ، أو(فَاعلة) ، ولمْ يكن اسم فَاعل كقَولهم: (جائِز)[2]، و هو البسْتان ، و كقَولهم: (جائزةٌ) ، وهي خشبةٌ تجعلُ في وسط السقفِ[3] .

---

(2) اللسان (صيد) : 261/3 .
(3) المنصف : 259/1 ، والممتع : 483/2 .
(4) المساعد في تسهيل الفوائد : 89/4 .
(1) توضيح المقاصد والمسالك :11/6-12 .
(2) من قول الشاعر كعب بن جعيل يصف امرأةً ، شبه قدها بالقناة :
صعْدةٌ نابتةٌ في جائِزٍ أينما الريح تميلها تمِلِ
ينظر : الكتاب: 113/3 ، والإنصاف : 618/2 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 13/6 .
(3) في اللسان (جوز) 328/5 : (الخشبةُ التي تحملُ خشب البيتِ) .

الثاني : يكتب : (قَائِلٌ) ، و(بائِعٌ) بالياء علَى حكـم التخفيـف ؛ لأن قيـاس تخفيف الهمزة أنْ تسهلَ بين الهمزة و الياء ، فلذَا كُتبتْ ياءً ، وأما إبدالُها ياءً محضةً ، فهو لحنٌ[4] ونحو هذَا همزةُ الجَمعِ فِي (رسائِل) ، و (كَتائِب) و(حلائَب) ، جمع (رسالَةٍ) ، و(كَتيبةٍ) و(حلُوبةٍ)[5].

فإنَ قلت : هلْ تنقطُ صورةُ الياء في ذلك ، أمْ لاَ ؟

قلت : لاَ وجه لنقطِها ؛ لأن صورةَ الهَمز لاَ تنقط إلا إذَا كَان قياس تخفيفِها البدلَ ، كما إذَا ٱنفتحتْ و ٱنكسر ما قبلَها نحو: (مِئَر) ، فإنها إذَا كُتبت علَـى نيـة الإبـدال نقطتْ[6] ، و(المِئَر) : جمع (مِئَرةٍ)[7] وهو العداوة [8].

وحكي أن أبا علي الفارسي دخل علَى واحدٍ من المُتسِمِين بالعِلم ، فإذَا بين يدَيـه جزءٌ مكتوبٌ فيه (قَايل) بنقطَتين من تحت ، فقالَ أبو علي لذلك الشيخ : خط منْ هذَا ؟ فقالَ : خطى، فالْتفت أبو علي إلى صاحبِه و قَالَ : قَدْ أضعْنـا خطَواتنا فِي زيارةِ مثْل هذَا ، وخـرج مِنْ ساعَتِه[9] .

فَهكذَا صفةُ العلماء وفِعلِهم في تعظيمِ العِلم و أهْلِه، و إعراضِهم عن الجَاهلين بفرضه ونفله ، وأين هذَا من علماء الزمن وتعظيمِهم لمَن لا بد له في فَهم الكِتابةِ فضلاً عنْ معانيها وفضلاً عن اسْتخراج أبحاثِها من مبانِيها ، يراعون الجاه الدنيوي ، وينسونَ الحظ الأخروي فإنا لله وإنا إليه راجعون ، و لقدْ أودعنا كتابنا : (منشور الهديةِ في كَشفِ حال من ادعي العلم والولاَيةَ) ما فيه لأولِي الأبصار كِفايةٌ ، وما يزْداد بِهِ ذُو المَعارف عِنايةٌ .

180 – ص : وإنْ تصححْ عَينـه كَعورا قُلْ فِيهِ عاوراً ولاَ تغيرا[1]

هذَا تصريحٌ بما أفْهمه قولُه فِي البيتِ الّذِي قبلَه :

... أعِلا فِي فِعْلِهِ العين ...

---

(4) توضيح المقاصد والمسالك : 13/6 ، وشرح الأشموني: 594/4 .
(5) م : علوبة .
(6) فنقول : (مِير) . ينظرسر صناهة الإعراب : 738/2 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 14/6 .
(7) ق ، م : ميرة
(8) اللسان (مار) : 158/5 .
(9) شرح الشافية للجاربردي : 286/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 14/6 ، وشرح الأسموني : 594/4 .
(1) ق : 103 ، م : 57ب ، الأرجوزة : 6ب ، وفيها : وإن يصححْ فعلُه ...

فأوضح حكمه بأن عينه في بناء اسْم الفَاعل تصحح ولا تبدلُ همزةً ، و إلَــى هــذا أشار بقوله : (ولاَ تغيرا) .

و(قُلْ)ـفي كلاَم الناظم إما أنْ يكونَ مضمناً معنى (اذْكُرْ) ؛ لأنه نصب بِهِ المفرد وهو قولُه : (عاوراً) ، أوْجرى فيهِ علَى قول منْ ينصب بـ (قَال) المفرد إذَا أراد بِهِ مجرد اللفظَ ، فتقولُ : قلت زيداً[2]، أيْ هذَا اللفظَ ، ومنه [قول تعالى] : (يقَالُ لَه إْبراهيــم)[3] و هذَا [102] هو الظاهر من لفظِ الناظم .

و قولُه : (قُلْ ـفيهِ عاوراً) ، قدْ قدمنا أن هذَا مع إرادة الحُدوث ، وإلا فاسْم فاعِله (أعْور) ، وتقدم التنبيه علَى سبب تصحِيح عينِه ، فَراجعْه[4]، وكذَا يصح مــصدره كــ (الْعور).

181- ص : كَذَاك أْيضاً تبْدلُ الْهمْزةُ ـمِنْ مد مزيدٍ ثَالِثٍ حيْثُ يعِنْ[5]
182- ـمِنْ بعْدِ مد الْجمْعِ كَالرسائِل وكَالْعجائِــز وكَالْوسائِل[6]

ش : هذَا موضعٌ ثالثٌ يجب فيه إبدالُ حرف المَد همزةً ، وهو كل مدة ثَالثِةٍ زائدةٍ ، فإنها تبدلُ همزةً إذَا جمع ما هي فيهِ علَى مثال (مفَاعِل)[7] ، ومثله الناظم بثلاثةِ أمثلةٍ .

أولها : (رسائِل) جمع (رسالَةٍ) : (فِعالَةٍ) ، فمدته ألفٌ ، وهي ثَالثةٌ زائــدةٌ ، فإذَا جمعتها على مثَال (مفَاعِل) وقلت : (رسائل) ، فإنك تأتي بألف الجَمع ثالثاً ، فَتبقى المدةُ بعده فلاَ تجامعها لا لتقاء الساكنين ، وهمَا ألف (مفَاعــِل) ومدةُ المفردِ الذي هو (ـفعــالَة) فتحرك الألف ، فتصير همزةً ، وهذَا معنى قوله : (ـمِنْ بعدِ مد الجَمع) ، وهــو مد (مفَاعِل)ـفي المثَال المَذكور.

و ثانيها : (العجائِز) ، وهو جمع (عجوز) على وزن (فَعول) ، فَإنك إذَا جمعته علَى مِثال (فَعائل) ، فتقول : (عجائز) ، فتلحق مدةَ (مفاعل) ثالثةً ، و يقلب الواو و همزةً على النظيرْين المُتقدمْين ، فيصير (عجائز) ، وهذَا المثالُ ـلما كانتْ مدته واواً .

---

(2) **الهمع : 564/1-565 .**
(3) **الأنبياء ، الآية : 60 .**
(4) **ص : 263 .**
(5) **م : يعين .**
(6) **ق : 104 ، م :56أ ، الأرجوزة : 6ب .**
(7) **الهمع : 336/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 14/6 ، وشرح الأشموني : 594/4-595 .**

ثالثها : (وسائل) جمع (وسِيلَةٍ) ، فمدته ياءٌ ، ووزنه (فَعلِية) فإذا جمعته علَى وزن (مفَاعِل) فتقُولُ : (وسائِل) ، فتدخلُ ألف (مفَاعِل) ثَالثةً قبلَ مدة المُفردِ التي هي ياءُ (وسِيلَةٍ) ، ثم تنقلب الياءُ همزةً علَى ما تقدم ذكره ، و نظير (وسائِل) : (صحائِف) جمع (صحِيفَةٍ) ، و نظِير(رسالَةٍ) : (قِلاَدةٍ) ، و(قَلاَئِد) .

و شملَ قولُ الناظم (مد) : الألف ، والواو، والياءَ كما ذكر في التمثيل ، و احترز بقوله : (مزيد) من الأصْلي ، نحو: (مفَازةٍ) ، و (مفَاوِز) ، و(مثُوبةٍ) و (مثَاوب) و(مسِيرةٍ)، و(مسَاير) ، فإنْ سمِع شيءٌ من هذَا الإبدال فَهو شاذ لا يقَاس عليه كـ(مصائب) ، و(منائِر)[1] ، والأصْلُ فيها (مصاوب) ، و(مناور) ، وقدْ نطق بِذَا الأصل فيها و شذ أيضاً الهمز في (معائش)[2]، والمَشهور فيه عن نافع : الياءُ[3] ، و وجه الهَمزفيه تشبيه الأصلي بالزائد.

و قوله : (ثَالثاً) ، احترز به من نحو: (قِرْطَاس) ، و(عصْفُور) ، و (قِنْدِيل) ، فإنه لاَ يجمع هذَا الجَمع ، فلا تقلب مدته همزةً .

وفُهم من قول الناظم (مد) أنه لوْ لمْ يكنْ حرف مد لمَا قُلب همزةً ، و هو كذَلك نحو: (قَسْور) للأسدِ[4]، فإنك تقولُ في جمعِه : (قَساور) بِغير إبْدال ، و (جدْول) وهو النهر، فتقولُ : (جداول) بالتصحيح ، و(طِرْيم) ،وهو السحاب الكثيف[1] ، فتقولُ: (طَرايِم) بتصحِيح الياء أيضاً[2].

وفُهم من قوله : (مِنْ بعْدِ مد الجَمْع كَالرسائل) ، أن المُعتبر ما كَان من الجُموع علَى مثال [103] (الرسائِل) علَى وزن (فَعائل) ، أوْ (مفَاعل) و نحوها، وهو كَذلك ، فإن كَان الجَمع علَى غير هذَا الشكل ، فلاَ يكونُ فيه هذَا الحكم ، كَـ (صحِيفَةٍ) إذَا أُجمِعتْ علَى (صحفٍ)، و هو كذَلك.

تنبيهان :

---

(1) **توضيح المقاصد والمسالك : 14/6-15 ، وشرح الأشموني : 594/4-595 .**

(2) **من قوله تعالى في سورة الأعراف ، الآية 10 : [وجعلْنا لَكُمْ فِيها معايِش قَليلاً ما تشْكُرونَ] ، وقوله في سورة الحجر، الآية 20 : [وجعلْنا لَكُمْ فِيها معايِش ومنْ لَسْتمْ له برازِقين] .**

(3) **والذي روى عن نافع بالهَمز : خارجة بن مصعب . المنصف: 307/1-309 ، والتبيان في إعراب القرآن 269/1 ، وقال الزمخشري في الكشاف 68/1 : (والوجه تصريح الياء ، وعن ابن عامر أنه همز على التشبيه بصحائف)، وقال أيضا في 389/1 : (فإن تصريح الياء فيها -أي معايش خطأ- ، والصواب الهمزةُ أو إخْراج الياء بين بين).**

(4) **اللسان (قسر) : 92/5 .**

(1) **اللسان (طرم) : 361/12 .**

(2) **وتوضيح المقاصد والمسالك : 14/6-15 .**

- الأولُ : إذَا كَان حرف اللين ليس مدةً - واو أوْ ياء وهما متحركَان في المُفـرد ، نحو: (أقْوال) ، و(أبْيات) ، لمْ تبدل الواو و الياءُ إلا شذوذاً ، فتقولُ فيهما بالتصحيح: (أقَاويل) و(أبايِيت) ، وقد جاءَ (أقْوامٌ) ، و(أقَائِيمٌ)[3] ، قالَ ابن عصفور: فأبدلَ مِن الواو المَكسورةِ همزةٌ ، و إنْ كانتْ غير أول تشبيهاً لهَـا بـالواو المَكـسورة إذَا وقعـتْ أولاً.اهـ [4].

قلت:و تشبيهها بواو (عجوز) ، و ياء (وسِيلَةٍ) أقرب من الـشبه بـالواو الأول فتأمله.

الثاني : اختلف في (مسائل) ، فَقيلَ : جمع (مسِيل) : (فَعِيل) كـ (كَثيـب) فَالميم علَى هذَا أصيلةٌ ، وجمع على (مسائل) ، كما جمع علَى (مسل) ، و (أمْسِلَةٍ) ، وعلى هذا فليس من الشاذ -وهو المَطر[5] -فهو نظير (كَثِيب) و(أكْثُب) ، و(أكْثِبةٍ) ، وعلى هذَا ذَكره الزبيدي في مختصر العين .

وذهب بعضهم إلى أنه جمع (مسِيل) بوزن : (مفْعل) ، فَنقِلت الحركةُ إلى السين وهو علَى هذَا منْ (سالَ ، يسيلُ)[6] ، شبهوه بـ (فَعِيل) وجمعوه جمع (رغِيـفٍ) ، وهذَا المثَال من التشبيه اللفظي .

وقالَ الأعلم فيه : (المَسائِلُ) حيثُ يسيلُ الماءُ إلى الرياض، و القِياس لا يهمز؛ لأن ياءَه أصيلةٌ ، إلا أن العرب همزتْها[7].

183 – ص : وإنْ يكنْ فِي مفْـردٍ أصْلِيـا   فَلاَ تغيْره تكُـنْ نحْـويـا

184 - إلا إذَا اكْتنف مـد الجَمـعِ   لِينان لاسْتِثْقَالِها فِي الطّبـع

185 - ثَانِيهمـا متصلٌ بالطـرف   مثْلُ نيـائِف بِجمْـع نيف[1]

ش : هذَا تصريحٌ ما أفْهمه قولُه (مـَزيد) ، و قد تقدم تقريره و أمثلته ، و ذكره هنا دونَ غيره من المَفاهيم ليرتب عليه مسألةَ (نيائف) و نحوها، و هو الوضـع الرابـع الذي يجب فيه إبدالُ الواو و الياءِ همزةً، و ذَلك إذَا وقعتْ ألف التكسير بْين حـرفيْ عِلـةٍ،

---

[3] (أقَاِئيم) جمع (أقْوام) .
[4] الممتع في التصريف : 340/1 .
[5] كما جمع على (مسلان)، وقيل (الأمْسلَةُ) جمع: (المَسيل) وهو الجريد الرطب. اللسان (مسل): 623/11.
[6] الخصائص : 279/3 .
[7] ارتشاف الضرب : 262/1 ، المساعد على تسهيل الفوائد: 98/4 .
[1] ق : 105 ، م : 56ب ،الأرجوزة : 6ب .

وجب إبدالُ ثانِيهما همزةً، بِشرط ألا يفصلَ بينه و بين الطرف فَاصلٌ، فَانـدرج في هـذَا الضابط ثلاثُ صور:

الأولُ : أنْ يكونَ حرفَا العِلةِ واويْن نحو: (أول) ، فتقُولُ في جمعه : (أوائِـل) بِإبدال الواو الثانية همزةً ، و إنْ لمْ تكنْ زائدةً لمَا في ذلك من الاستثقَال طبعاً ، كما ذكره ، و هذه المسألةُ متفقٌ عليها[2] .

فإنْ قلت: لأي شيء قُلبت هذه الواو همزةً ، مع أنا لمْ تكنْ مدةً زائدةً و لا طرفاً ؟

قلت : ذَكروا في قَلبها أنها بِالحمل على (كِساء) ، و(رِداءٍ) لشبهها بِه من جهـةِ قُربه من الطرف[3]، و حِينئذٍ يأتِي النظران في التوصل لإبدالها كما تقدم بيانه على المذهبين .

الثانية : أنْ تكونا- أعْني حرفيْ العلّة-[104] ياءيْن كما مثل به الناظم من (نيـف)[4] فإنك تجمعه على (نيائِف) بالهمزةِ المُبدلةِ من الياء .

الثالثة : أن يكونَ أحدهما ياءً و الآخر واواً ، نحو: (صائِد) ، و(سيد) فتقولُ في جمعهما : (صوائد) ، و(سيائِد) ، والأصلُ: (صوايِد)، و(سياوِد) .

وهذِه الصورةُ الثالثةُ ينتظم منها صورتان ؛ لأنه إما أنْ تكونَ الواو هي المتقدمة ، و الياءُ هي الأخيرة ، و إما أن تكونَ الياءُ هي الأولى، و الـواو هي الأخيرة ، فصارت الصور أربعـاً و في هاتين الصورتين المـوعتين من الثالثة و في الصورة الثانيةَ خلافٌ :

فمذهب سيبويه و الخَليل و من وافقهما[5]، إبدالُ حرف العلةِ همزةً لمَا فيهـا مـن استثقَال البنيةِ ، مع ثقل توالي حروف العلة في الطرف ، و لذَا إذا فُصلَ عن الطرف بفَاصل لمْ تبـدل و تقدم أن ذلك بالحمْل علَى (كِساء) ، و(رداء) لقُر ما من الطرف.

و ذهب الأخفش[1] إلى أن الهمزةَ في الواوين إنما كَان لثقلهما ، ولأن لذلك نظيراً وهو اجتماع الواوين أول الكلمةِ ، وإما إذَا اجتمعتْ الياءان ، أوالواو و الياءُ فَلاَ ؛ لأنه إذَا التقتِ الياءُ والواو أول الكلمة فلاَ همزٌ، نحو (ييْن) اسم موضـع[2]، و نحـو: (يـوْم) ، واحتج أيضاً بالسماع بقولهم : (ضيْون) وهو ذَكر السنانير[3]، فإنهم جمعـوه علـى (ضياون) ، و لمْ يبدلُوا واوه همزةً .

---

(2) توضيح المقاصد والمسالك : 15/6 ، وشرح الأشموني : 595/4 .
(3) الممتع : 337/1 .
(4) النيف : هو الزيادة على العقد . اللسان (نوف) : 342/9 .
(5) المنصف : 44/2-45 ، والممتع : 338/1 . وشرح الأشموني : 595/4 .
(1) توضيح المقاصد والمسالك : 15/6-16 .
(2) معجم البلدان : 454/5 .
(3) اللسان (ضون) : 262/13 .

والصحيح مذهب سيبويه للقياس والسماع ، أما القياس فلما قدمناه مـن وقـوع الإبدال بالحمل على (كِساء) ، و(رداء) لمَا بينهما من الشبه في قُرب الطرف .

وأما السماع ، فحكى أبو زيد عن العرب في (سيقَةٍ) : (سيائِق) بـالهمز[4]، و هي : (فَيْعِلَةٌ) من (ساق يسوق)[5]، وقد حكى الجوهري في تاج اللغة : (جيـد) و(جيائِد)[6] .

و حكى أبو عثمان المَازني عن الأصمعي في جمع (عيل) و هو الفَقير[7] بتـشديد الياء : (عيائِل) بالهَمز، وهو (فَيْعِلٌ)[8] .

و الجواب عن قولهم في (ضَيْون) أنه شاذ مع أنه لما صح في واحِدِه صح في جمعِـه فقَالوا : (ضياون) ، كما قالُوا (ضَيْون) ، وقياسه (ضين)، و الصحيح أنه لا يقاس عليه ما شابهه في صحة مفردِه .

تنبيـه :

يجب أنْ يقرأ: (لَينان) في كَلام الناظم بفتح اللام ، إِذِ الأصـلُ فيـه (لينـان) بِتضعيف الياء ، تثنيةُ (لَين) ، كـ (هين) ثم خفف فِقيل : (لَيْن) كـ ـ (هـيْن) و(مَيْت) مخففَيْن .

فإنْ قلت : قولُ الناظم (مد الجَمْع) أعم من المَطلوب ، والمَطلوب و ما كَان على صِيغةِ (مفَاعل) و نحوها.

قلت: الألف و اللام في (الْجمْع) للْعهد، والمَعهود ما تقدمله في مثَال كـ (الرسائل).

فإنْ قلت : هذَا الإبدالُ المذكُور يختص بتالي ألفِ الجَمع ، بلْ لوْ بنيت من (القَول) مثل (عوارض) بضم العين : اسم موضع من أرض بِنى أسد[1] ، لقلت : (قُوائـل)[2] بالإبدال فقدْ فات الناظم التنبيه [105] عليه .

قلـت: يمكن إدراجه في عموم (مد الجَمع) ؛ لأنه إنما أحال على (مد الجَمـع) ولمْ يقيدْه بالجَمْعيةِ في مقام الاخْتصار.

---

(4) توضيح المقاصد والمسالك :16/6 ، وشرح الأشموني : 595/4-596 .
(5) السّيقَةُ : ما اختلس من الشيء فساقه . اللسان (سوق) : 167/10 .
(6) في الصحاح (جيد): وقالوا إنما جمعتِ العرب الجيّد والسيد على جيائِد وسيائد بالهمز على غيرقياس، لأن جمع فَيْعِلٍ فَياعِلُ بلا همْزٍ.
(7) اللسان (عيل) : 488/11 .
(8) المنصف : 45/2 .
(1) وقيل هو جبل ببلاد طيء عليه قبرحاتم . معجم البلدان : 164/4 .
(2) الكتاب : 374/4 .

186 – ص : وكُنْ مصححاً لَـه إنْ بعـ ـدا عنْ طَرفٍ كَما الطواويس بدا

187 - وعارض الوصْلَ كَقَوْل الشاعِر وكَحـلَ الْعَيْنَيْن ِبالْعـواوِر[3]

ش : هذَا تصريحٌ لمَا أفْهمه قولُه : (متصلٌ بالطرف) ، ومفهومه أنه إذَا بعد عن الطرف فلاَ يبدل ، فصرح بذَلك ، فقَال :

و كنْ مصححاً له إنْ بعدا عن طَرف...

يعنِي إذَا بعد ثَانِي الليِّنين عن الطـرف فَـصححْه ولا تبدلْـه همـزةً ، ثم مثلـه بـ(الطواويس) فإنه جمع (طَاووس) ، فإذَا دخلْته مدةُ الجمْع صار (طَواويس) ، أحـد الواوين المَقلوبة من ألف (طَاووس) ، والثانيةُ الواو الأصليةُ ، فهو وإن اكْتنف الواوان مد (مفَاعل) ، لكنه لما بعدت الثانيةُ عن الطرف بحرفين ، بعدت عن شْبِهِ (كِساء) و(رداء)، وخف الثقلُ من اجْتماع أحْرف اللين طرفاً في الِبنيةِ الجَمعيةِ المَذكورة ، بقيت الواو علـى أصِلها و لمْ تغيرْ[4] .

وقولُه: (كَما الطواويس بدا) ، أيْ : كما ظَهر هذَا الحكم في (الطواويس)

و قوله: (وعارض الوصْلَ الخ...) بين به أن البعد عن الطرف مؤثرٌ في صحةِ حرف العلةِ، سواءٌ كانَ حقيقةً كما مثل به من (طَواويس)[5]، أوحكماً كما أشار إليه بقولـهِ : (عارض الوصلَ) ، ومراده أن حذف الفَاصل ضرورةٌ لا أثَر له ِفي تقريب حروف العلـةِ من الطرف لعروضه ، والعارض لا حكم له ، و إنما الحكم للازم وهو في تقريرالوجـودِ ، ومثله بقول الشـاعر[1] :

وكَحلَ الْعَيْنَيْـ ـنِ بِالعواوِر[2]

فإنه حذف الياء التي قبلَ الراء إذ الأصلُ : (عـواوير) بمد الياء التي هي مْنقلبةٌ مـن ألفِ (عوار) ، فَهي وإنْ حذفتْ لفظاً فهي موجودةٌ تقديراً .

(3) ق : 107 ، م : 55أ ، الأرجوزة : 6ب .
(4) المنصف : 2/49-50 ، والممتع : 1/339 .
(5) الكتاب : 4/372 .
(1) البيت من رجز لجندل بن المثنى الطّهويّ .
(2) الكتاب : 4/370 ، والمنصف : 2/49 ، والخصائص : 1/195 ، والممتع : 1/339 ، واللسان (عور) : 5/615 .

و (العواوير) جمع (عوار) بالضم و التشديدِ ، و هو الرمد والقَذَى بالعين[3]، يقالُ :ـبعينه عوارٌ، أيْ : قَذى ، و(عواِئر) مثلُه ، وهذَا الرجز يخاطب به صاحبه امرأةً حقَرْته لما قلتْ إبلُه ، ونابتْه نوائب الدهر، و قبلَه :

غَرَكِ أَنْ تَقَارَبَتْ أَبَاعِـرِى وَأَن رَأَيْتِ الدهْرَ ذَا الدوَاِئِر

حنى عِظَامِي وأراه ثَاغِرِى وكحـ ـلَ العَيْنَيْنِ ِبالعواوِر[4]

فقولُ الناظم : (وعارض الوصلَ) : يحتمـلُ أنْ يقـرأ بـالخفضِ عطفـاً علـى المَصدرالمَسبوك من جملة (الطواويس بدا) ، (وما) مصدريةٌ ، كأنـه قـال: كبـدو الطواويس وعارض الوصلَ و يحتملُ أنْ يقرأ بالرفع ، فَيكونُ معطوفاً على الجملةِ الأُولى ، و يكونُ خبره محذوفاً لدلالَة خبر الأُولى عليهِ ، والتقدير فيه: كما الطواويس بـدا وعـارض الوصلَ بدا [106] .

تنبيـه : فُهِم منْ تمثيل الناظم بـ (الطواويـس) أن الفَاصلَ هو مدةُ ما كـانَ في المفردِ ، فَلو اضطر شاعرٌ فَفَصلَ بمدةٍ زائدةٍ في مثَال (مفَاعل) لمْ يعْتد ا ووجب الهمـز، كقَول الشـاعر[5]:

ِفيها عيائيـلُ أسودٍ ونمرْ[6]

وهذَا عكس (عواور) . و(عيائِيلُ) جمع (عيل) و هو الفَقـير ، أوْ واحـد (العيال) وهلْ هو واوِي العْين أوْ يائِها ، خِلافٌ يلقى منْ غير هذَا .

188 – ص : ولاَم ذَا الجمـع إن تمثل فلا تقر همزة و لكن أبدلا

189 - ِبالياءِ فَاِتحاً ولاَمه اقْلِبـا لأَجْلِ فَتح يائِهِ ذَا اسْتَوْجبا

190 - وذَاك نحْو قَوْلهمْ قَضايـا جمْع قَضِيـةٍ كذَا برايـا[1]

ش : الإشارةُ بـ (ذَا الجَمع) لمَا تقدم من النوعين ، أَعِني ما اسْتحق الهمـز من الجَمع لكَونه مدا مزيداً ثالثاً في الواحدِ ، وما استحق الهمز من الجَمع لكَون أَلفه اكتنفاها

---

(3) **اللسان (عور) : 615/5 .**
(4) **اللسان (قرب) :666/1 ، وشرح الشافية للجاربردي : 289/1 .**
(5) **حكيم بن معية الربعي ، راجز إسلامي .**
(6) **الكتاب : 574/3 ، شرح المفصل : 18/5 ، والمقرب : 94 ، 108 ، والممتع : 344/1 .**
(1) **ق : 108 ، م : 55ب ، الأرجوزة : 6ب .**

لينان، كـ(نيائف) في جمع (نيف) ، فيجب في هذَين النوعين إذَا أُعلـتْ لامهمـا أنْ يخفّفا بِجعْل كَسرة الهَمز فَتحةً ، ثم إبدالُها ياء ، سواء :

كَانت لامه ياءً كَـ (هدية) و(هدايا) .

أوْ كانتْ واواً و لمْ تسلمْ في الواحد ، نحو: (مطية) و(مطَايا) .

أوْ كَانت لامه همزةً كَـ (خطيئَة) و(خطَايا) .

والأصلُ في جمْع ذلك أنْ يجمع علَى (فَعائل) بالهمز كما تقدم .

فالأصلُ في (هدايا) : (هدائِى) بإبدال مدة الواحد همزةً مكسورةً ، فاستثقل ذلك فخفّف بإبدال الكَسرة فتحةً فصار (هداءَى) ، ثم قُلبت الياءُ ألفاً لتحركها وانفتـاح مـا قبلَها فصار (هداءا) فاستثقل وقوع همزة عارضة في جمع بين ألفين، وهي مـن مخـرج الألف فكَان ذلك كتوالي ثلاث ألفَات ، فأُبدلت الهمزةُ ياءً ، فصار(هـدايا) ، والعملُ في (مطَايا) كالعمل في (هدايا)[2] .

و أما(خطَايا) ونحوها مما لامه همزةٌ ، فأصلُه (خطَائِئ) مزتين الأُولى مبدلةٌ مـن مدة الواحد ، والثانية لام الكلمةِ ، فوجب إبدالُ الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين، ثم فُتحـت الأُولى ، ثم قُلبـت الثانيةُ ألفاً ، ثم أُبدلت الأُولى ياءً كما سبق في (هدايـَا)[3] ، وهـذَا معنى قول الناظـم: (ولام ذَا الجَمع الخ...) ، أيْ : أن لام ما جمع على (مفَاعل) ممـا استحق ما بعد ألفه الهمز أقْلبها ألفاً بشرط أنْ تكونَ معلةً في الواحد ، وأما همزه فلاَ تبقـه همزاً ، بلْ اْبدلْه ياءً مفتوحةً ، و تدريجْ بقلِيه ياءً علَى ما قررناه ، و أحالَ في كيفية صيرورة الهَمز ياءً على التوقيف إذْ لا يمكن الهجوم عليه إلا بتدريجية النحو المَشروح .

وقولـُه : (ذَا اسْتـوْجبا) ، الإشارةُ بـ (ذَا) إلَى قَلب اللام ألفاً ، وينبغـي أنْ يقرأ (اسْتوْجِبا) بصيغة الأمر، أيْ : اجْعلْ هذَا [107] الحكم واجباً ، وقراءتـه بلفـظ المَاضي تؤدي إلى سناد التوجيه ، و قدْ تقدم له نحوه .

تنبيهـان:

---

(2) **توضيح المقاصد والمسالك : 18/6-19 ، وشرح الأشموني : 598/4 .**
(3) **المصدران السابقان .**

الأولُ : مثل الناظم بمثَالين ، أحدهما : (قَضيةٌ) ، و(قَضايا) ، وهو منْ بـاب (نيف) ،و(نيائف) ، والثاني (برايا) ، وهو منْ باب (خطيئَةٍ) ، و (خطَايا) ؛ ليشملَ كلامه بمثَالْيه جميع الأنواع .

أما (قضيةٌ) فأصلُ جمعِها (قَضائئ)ِ بإبدال الياء التي في المُفرد همزةً ، ثمَ خففـتْ بالفَتح فَصار(قَضاءى) ، ثم أُبدلت اليِاء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلَها، فصار(قَضاءا) ، ثم قُلبت الهمزةُ ياءً لخفتها باعتبار الواو فصار(قَضايا)[1] .

وأما (برايا) فهو جمْع (بريئَة) ، كـ(خطيئَة) ، وتقدم الكلام فيه .

فإنْ قلت: كلام الناظم لا يشملُ ما كَان لامه همزةً ؛ لأنه قالَ: (إن اعْتل).

قلت : المثالُ بـ (برايا) يرشد إليه ، على أن بدر الدين بن مالك عد الهمزةَ مـن حروف العلة ، فقالَ : حروف العلة الواو والياءُ والألف والهمزةُ[2]، و حكَى النحويون فيها ثلاثةَ أقـوال :

أحدهما : أنها حرفٌ صحيحٌ .

والثاني : أنها حرف علة[3] .

والثَالث: أنها شبيهةٌ بحروف العلة[4] .

الثاني: ما درج عليه الناظم في (برايا) و نحوه ، هو مـذهب سـيبويه وجمهـور البصريين ، وذهب الخليلُ إلَى أن مدةَ الواحد لاَ تبدلُ في هذَا همزةً ؛ لئلا يجتمع همزتـان ، بلْ تقلب بتقديم الهمزة على الياء ، فيصير (برائى) ، ثم يفعلُ به ما تقدم ذكره مما لمْ تكـنْ لامه همزة ، واعتراض بأنَ القياس هو قلب الياء همزةً ، وإذَا اجتمع همزتان عمل فيهما مـا تقتضيه الأصولُ .

ويدل على صحة مذهب الإمام سيبويه- رحمه الله - قولُ بعض العرب : (اللهـم اغْفرْ لِي خطَائئ)ِ بهمزتين علَى الأصْل[1] .

---

(1) شرح الكافية الشافية : 2086/4 .

(2) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : 840 .

(3) وإليه ذهب الفارسي . توضيح المقاصد والمسالك : 20/6 .

(4) توضيح المقاصد والمسالك : 20/6 ، وشرح الأسموني : 599/4 .

(1) المنصف : 57/2 ، والإنصاف 805/2-806 : (خطَائئيه) ، والمساعد على تسهيل الفوائد : 100/4 (خطَائئه).

قلت : و يمكن أن ينتصر للخليل بأن القياس عارضه محظورٌ، وهو اجتماع الهَمزتين فلاّ يصار إليه تحاميا من الممنوع في لسانهم ، و صير إلى القَلب للتخليص من ذلك ، وما ورد من المثال شاذ بالاتفَاق بين الفَريقين، وفيه منبهةٌ على الأصل ، فتأمله منصفاً .

الثالثُ: تجوز الناظم في تعبيره بـ (اعتل) ، و المرادُ : (أُعِل) كما قررناه به كلاّمه

الرابعُ : الضمير في قوله : (فلاّ تقر همزه) راجعٌ إلى الجَمع ؛ لأنه هو الذي فيه الهمز، و لذا أطلق في الضمير للقرينة المذكورةِ ، إذ اللام لا همز فيه ، وإنما فيه الأعلالُ ، وقد ذكره في قوله : (إن اعْتل) ، أيْ : اللام ، يعني في مفرده ، ولام (خطيئَةٍ) ، و(بريئَةٍ) دخلَ له في قوله: (إن اعْتل)، كما أشرنا إليه قبلُ .

191- ص : وإنْ يكُنْ ذَا اللام واواً سلما/ فِي مفْرده فَهوِ لجمْع لُزما[108]

192- فَصيـر الهَمْـزةَ فيه واواً كَجمْعِهِمْ هراوةً هراواً[2]

ش : هذَا مقابلُ قوله : (إن اعتل) ، ومراده أن اللام إذا كانَ حرف علة غير معتل في المُفرد، فإنه - أي الواو- لازمٌ تصحيحه في الجَمع، أيْ: في الجَمع المُماثل لـ (مفَاعل) ومثله بقوله : (هراواً) في جمْع (هراوةٍ) ، وذلك أن الأصلَ فيه (هرائوٌ) بإبدال الهمزة من الألف الواقعة ثالثةً في المُفرد، ثم تخفف الهمزةُ بالفَتْح فتقلب الواو التي هي لام الكلمة ألفاً لتحركها و انفتاح ما قبلَها فيصير (هراءاً) ، فتبقَى همزةٌ بين العَين واللام ، فكرهوا ذلك فأبدلوها هنا واواً طلباً للتشاكُل؛ لأن الواو ظهرت في واحده رابعةً ، فقُصد مشاكلةُ الجَمع لواحده[3] ، و هذا معنى قوله : (فَصير الهَمْز فيه واواً) ، أيْ : الهمزةَ المبدلةَ من ألف المُفرد و العلةُ ما ذكرْناه .

تنبيه : شذ إبدالُ الهمزةِ واواً فيما لامه ياءً ، نحو: (هداوى) جمع (هدية) ، كما شذا إبدلها واواً فيما لامه واوٌ إلا أنها أُعلت في المفرد ، قَالوا (مطَاوى) في (مطِيةٍ) ، و أجاز الأخفش القياس على هذا وهو ضعيفٌ ، إذْ لمْ ينقلْ منه إلا هذه اللفظة[1] .

و مذهب الكُوفيين في هذه الموع كلها أنها (فَعالَى) ، صحتْ في (هراوا) لما صحتْ في المُفرد ، وأُعلتْ في (المطَايا) لما أُعلتْ في المُفرد .

---

(2) ق : 109-110 ، م : 54أ ، الأرجوزة : 6ب .
(3) الكتاب : 391/4 ، وشرح الكافية الشافية : 2087/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 20/6
(1) ارتشاف الضرب : 263/1 ، والمساعد على تسهيل الفوائد : 101/4 .

و(هدايا) جاءَ علَى الأصْل ، وأما (خطَايا) فجاء علَى (خطِيئَـةٍ) بالإبـدال والإدغَام ، وإنما ذَهب البصريون علَى أن هذه الجُموع (فَعائل) حمـلاً للمعتـل علـى الصحيح[2]، و يدل على صحةِ مذهب البصريين قوله :

.... حتى أُزيروا[3] الْمنائِـيا[4]

ونقلَ بعضهم عن الخَليل موافقةَ الكُوفيين في أن وزنها (فَعـالَى)[5]، ورده المُـرادي قائلاً: ليس موافقًا لهم من كل وجهٍ؛ لأن الألف عندهم للتأنيث،و عنده بـدلٌ عـن المـد المؤخرة،اهـ [6].

قلت : وهذَا إنما يحسن فيما كانت لامه همزةً كـ (خطِيئَةٍ) ، فاعْرفْه .

193 - ص: كَذَاك أيضاً تبدلُ الْهمْزةُ مِنْ أول واوين بِصدْر قَدْ زكِـنْ

194 - ما لَمْ يكُنْ عروض ثَانٍ دريا كَالوا وِفي الأُولَى ووِاو وريا[7]

ش: أراد أن كل كَلمةٍ اجتمع في أولها واوان، فإن أولَهما يجـب إبدالُـه همـزةً بشرطين[8]:

أحدهـما : ألا تكونَ الثانيةُ بدلاً من ألف (فَاعل) ، نحو (ووفِي)، و(وورِى)

و الثـاني: ألا تكونَ مبدلةً من همزةٍ ، كـ(وولَـى) مخفـف (وؤْلَـى) : أُنثَـى (الأَوْأَلُ) من الإلْجاء[9] .

وهذَان الشرطان يجمعهما عروض الواو الثانية ، و لهذَا اكْتفَى النـاظم بـشرط ألا تكونَ الواو الثانية عارضةً ، أيْ : ألا يعلم عروضها .

فقولُه : (دري) أيْ : علم ، فإن الواو الثانيةَ في (ووري) ، و (ووفِي) أصـلُها المدةُ التي في بنيةِ الفعْل ، وهي (وافَي) ، و(وارى) كما تقدم ذكره ، و الواو الثانيةُ في (وولَى) مخفف [109] (وؤْلَى) ، أصلُها الهمزةُ ، فلما خففتْ صـارتْ واواً ، و هـي عارضةٌ في الكَلمةِ لأنها أصيلةٌ ، فإبدال الواو في ذلك جائزٌ لا واجبٌ .

---

(2) ارتشاف الضرب : 263/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 21/6 . والمساعد على تسهيل الفوائد : 101/4

(3) ق ، م : أُريز .

(4) تمامه : فَما زالَتْ أقْدامنا في مقَامِنا ثَلاثَتنا حتى أُزيروا المَنائِيا

وقائله هو عبيدة بن عبد المطلب ابن عم النبيρ، و(أُزيروا) بضم الهمزة وكسر الزاي من مجهول أزار من زار زيارةً .

توضيح المقاصد : 20/6، والمساعد : 100/4 ، وشرح الأشموني : 600/4 .

(5) ارتشاف الضرب : 263/1 ، والمساعد على تسهيل الفوائد : 101/4.

(6) توضيح المقاصد والمسالك : 21/6 .

(7) ق : 110 ، م : 54أ ، الأرجوزة : 7أ .

(8) توضيح المقاصد والمسالك : 21/6-22.

(9) قال ابن هشام في أوضح المسالك 378/4: (الأَوْأَلُ هي أنثى الأوأل أفْعلَ من وأل إذا لَجأ) ، وينظر اللسان (وأل): 715/11

و مثـالُ ما ذكره الناظم مما استوفى الشروط في وجوب الإبـدال (أواصــِلُ) جمـع (واصِلَةٌ) ، أصلُه : (وواصِل) بواوين أولُها فاءُ الكلمةِ ، و الثانية بدلٌ من ألفِ (واصِلَةٍ) لأنها كألف (ضاربة) ، فلاَ بد من إبدالها في الجَمع واواً فيجتمـع إذْ ذَاك واوان في أول الكَلمةِ فتبدلُ الأولَى همزةً ، و كذَلك يصنع في (أُوَيْصِل) تـصغير (واصِـل) ، وأصلُه : (وويْصِل) الأُولى فاءُ الكَلمةِ والثانية مبدلةٌ من ألف (واصِل) ، فإنـه كـ ـ (ضارب) فلا بد من قلبِها واواً عندما يصغر، فيجتمع واوان أول الكَلمـةِ، فتقلـب الأُولى منهما همزةً ، فيقال: (أُوَيْصِل)[1] .

تنبيهـان:

الأولُ : يعترض على عبارة الناظم بنحو (ووْعد) إذَا بنيت من (الوعـدِ) مثـال (فَوْعل) و أسندته إلى المَفعول ، فإنك تقولُ فيه (ووعِد) فيصدق على الواو الثانيةِ أنهـا أصيلةٌ و ليستْ عارضةً ، فكانَ يجب عليه إبدالُ الواو الأولَى همزةً ، و ليس كذلك لأنه من قِسْم الجَائز، و لا يقالُ إن الناظم قيده بمثل الواو في (الأُولَـى) ، والـواو في (ووري) ، فالمثالُ للتقييد ؛ لأنا نقولُ: إذا اعتبر المثالُ بقِي عليه ما لمْ يحوِه المثالُ ، فيخرج عليـه واو (ووْعد) و يدخلُ في الواجب ، و ليس منه ، و تصحيح العبارةِ أنْ يقولَ: ما لمْ تكن الثانيةُ مدةً غير أصليةٍ كما هو في عبارةِ التسهيل[2]، فيندرج فيه ما ذكر هو مـن الـصورتين ، و يندرج نحو:(ووْعد) فإنها مدةٌ غير أصليةٍ ، و يندرج أيضا في ذلك نحو: (طُومـار)[3] إذَا بنيت مثله من (الوعْد) ، فإنك تقولُ: (ووعاد) ، فالثانيةُ أيضاً مدةٌ غير أصليةٍ[4] .

الثاني: يدخلُ في عبارة الناظم : (ما لَمْ يكُنْ عروض ثَان دريا) ، نـحو: (ووْأى) و ذلك إذَا بنيت منْ (وأى) مثالَ (افْعوْعل) ، فإنك تقولُ : (ووْأى) ، وأصـلُه: (اوْأوْأى) فتقلب الواو الأولَى ياءً لسكونا بعد كسرةٍ ، و تقلب[1] اليـاءَ الأخـيرةَ ألفـاً لتحركها و انفتاح ما قبلَها ، فإذَا نقلت حركةَ الهمزةِ الأُولى إلى الياء الساكنة حذفت همزةَ الوصل للاستغناء عنها فترجع الياءُ إلى أصلها لزوال موجب القَلب ، فتصير الكلمةُ (ووْأى) ، فقد اجتمع واوان أول الكلمةِ ولا يجب الإبدالُ ، و لكنْ يجوز الوجهان ؛ لأن اجتماع

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك : 22/4 .
(2) التسهيل : 300 .
(3) الطومار : الصحيفة ، قيل هو دخيل . اللسان (طمر) : 503/4 .
(4) توضيح المقاصد والمسالك : 22/4 .

(1) ق ، م : وقلبت .

الواوَيْن عارضٌ بحذفِ الهمزة التي كانت فاصلةً ، و كذَلك لو نقلت حركةَ الهمزةِ[الثانية] إلى الواو قبلَها فقلت: (ووى) جاز الوجهان وفقاً للفَارسي، و خالف غيره ، فأوجـب الإبدالَ في ذلك سواء نقلت الهمزةَ الثانية أم لا[2].

قلت : و هذا [110] القولُ جارٍ على الخِلاف في مسألِةِ (ووعِد) مبنياً للمفعول على مثال (فُوْعَلَ) من (الوعدِ) ، فإن الثانيةَ غير مبدلةٍ من زائدٍ ، و الضمةُ التي قبلَها غير عارضةٍ فأوجبوا الإبدالَ فيها ، و إليه ذهب ابن عصفور[3].

[إبدَال الوَاو همزَة جوازاً]

195 - ص : ويُبدلُ الْهمْز مِن الْواو متى　　جـاءَ بِلَفْظٍ دونَ تضْعِيفٍ أَتـى

196 - وضم ضما لازماً و نـدرا　　فِي عارضٍ كَقَوْلك آخْشؤ السرى[1]

---

(2) توضيح المقلصد والمسالك : 23/6 .

(3) الممتع في التصريف : 335/1-336 .

(1) ق : 11 ، م : 54أ ، الأرجوزة : 7أ .

ش : لما تكلم الناظم على إبدال الواو همزةً وجوباً أتبعه بذكْر الكلام على إبـدالِها همزةً جوازاً ، فذكر:

أن الواو تبدلُ همزةً متى جاءتْ في لَفظ من الألفاظ بشرط ألا تكونَ مضعفةً ، وأنْ تكونَ مضمومةً ، و أن تكونَ ضمتها ضمةً لازمةً ، و ذلك نحو: (أُجـوه) في (وجـوه) و(أُقتتْ) في (وقتتْ) ، و(أُعـد) في (وعـد) ؛ لأن الواو المَضمومةَ بمنزلةِ واوين ، إذِ الضمةُ كالواو في الثقل[2] .

و فُهِم من قول الناظم : (متى جاءَ بِلَفْظ) عموم محالها ، سواءٌ كانتْ أُولَى كما مثلنا، أوْ وسطاً ، نحو: (أدْؤر) ، و(سؤوق) ، جمع (دار) ، و(ساق)[3] و اندرج في كلامِه ما استثناه من الواجب ، و هي مسألةُ (ووري) ، و(وولى) أنثى (الأوْأل) مـن الإلْجاء و غيرِهما مما نبهنا على جوازه .

فإنْ قلت : لمْ يبين الناظم في كلامِه هلْ هذا الإبدالُ واجبٌ أمْ جائزٌ ؟.

قلت : هو كذَلك ، و العذر له أنه بصددِ ذِكر إبدال الهمْز من الواو مطلقاً لا بقيْـد الوجوبِ و لا بغيره .

و احترز الناظم بقوله : (دونَ تضْعِيفٍ) مما إذَا كانَ الواو مضعفاً ، نحو: (تعـود) و(تقَول) ، فلا يجوز همزه[4]، كأنه مصدرٌ حمل على فِعْله فصح لصحتِه ، و قيـلَ لـوْ أُبدلَ مع التضعيف لضعفت الهمزةُ ، وهي لمْ تضعفْ إلا في (سأال) على قلة ، و قالَ ابن طَاهر[5]: يجوز (التقوُّلُ) بإبدال الثانية ، و ضعف قولُه بأن المضاعف لا يختلف حرفَاه[6] .

و احترز بقوله : (وضم) من غير المَضموم ، وسيتكلم[1] عليه بعد .

و بقوله : (ضما لازماً) احترز من العارضةِ[2] ، نحو: (اخْشونّ) ، و [لَتُبْلَـون][3] لأن ضمةَ الواو فيها عارضةٌ، و يلحق بهذَا نحو قولك : (هذَا غَـزْوٌ)؛ لأنها ضـمةُ

---

(2) الممتع :1/332- 333 .
(3) الكتاب : 3/591 .
(4) الهمع : 6/258 ، وشرح الأشموني : 4/603 .
(5) أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر المشهور بالخَدب ، ولد في إشبيلية ، ورحل إلى فاس وفيها درس كتاب سيبويه فذاع صيته وأقبل الناس عليه ، له طرر على الكتاب ، توفي بفاس سنة : 580هـ . بغية الوعاة : 12 .
(6) ارتشاف الضرب : 1/258 ، والمساعد على تسهيل الفوائد : 4/92 .
(1) ق ، م : فسيتكلم .
(2) الممتع : 1/336 .
(3) من قوله تعالى في سورة آل عمران ، الآية 186 : [لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ] .

إعـراب و نحو (لو استحِق) ؛لأن ضمته لالتقَاء الساكنين، فإنْ سمع الضم في مثل ذلك كانَ نـادراً و لهذَا أشار الناظم بقوله : (وندر فِي عارضٍ)[4] و مثله بقوله : (اخْـشو السرى) ، فإنها ضمةٌ أُتِى بها للتخلص من التقَاء الساكنين ، و(السر ى) بالضم : مصدر (سرى) (يسْرى) و كل شيْءٍ سرى لْيلاً فَهو سار، قاله الزبيدي[5] .

تنبيـه : بقى على الناظم شرطٌ في جواز إبدال هذه الواو همزةً ، و هي أنْ تكـونَ مضمومةً و لا يمكن تخفيفُها بالإسكان[111] ليحترز بذلك من (نـوار) ، و(نـور)، و(سِوار) و(سور)[6]، و زاد أبو الفتح شرطاً آخر، و هو ألا تكونَ زائدةً ، فلا يجوز عنده في (الترهْؤك) مصدر (ترهْوك) إبدالُ الواو همزةً و علله بأن الزائد ةَ لو أُبدلت لالتبس في مواضع ، فلمْ يدر أزيدت الهمزةُ ابتداء أمْ زيدتْ الـواو أولاً ثم أُبـدلتْ همـزةً[7]، و(الترهْـوك) هو الذي يموج في مشيه[8] .

197 - ص: وإنْ تكُنْ مكْسورةً فَقَدْ وردْ إِبدالُها وعِـنْد قَوْم اطردْ

198 - كالإرْثِ و الإشاح...[9]

ش: لما فرغَ من الكلاَم على المَضموم تكلم على المكسو، و ذَكر النـاظم أن الـواو المكسورةَ ورد عن العـرب إبدالُها همـزةً ، و مثلـها بـ ـ (الإرْثِ) و(الإشـ ـاح)، وأصلُهمـا: (وِرْثٌ) و(وِشاحٌ) ، و مثلُهما: (إِسادةٌ) ، و(إِعاءٌ) ، و(إِجْـهةٌ) في: (وِسـادةٌ) و(وِعاءٌ) ، و(وِجْهةٌ) .

وقولُ الناظم : (عِنْد قَوْم اطرد) ، أشار به إلى الخِلاف في هـذه المـسألِة ، إلا أن ظاهر كلامِه ، أن القولَ بعدم الاطراد ، وإنْ سمع أكثر، و القولَ بالاطراد قليـلٌ ، وهـو مخالفٌ لمَا نقلَه المُرادي في شرح التسهيل من أنه مطردٌ عند الجَمهور.

و اختلف النقلُ عن المـَازني و الجَرمي[1]، فنقل عنهما بعـض النحـويين القـولَ بالاطـراد و بعضٌ قصر ذلك عن السماع ، و الصحيح اطراده[2] .

---

(4) ق ، م : ندر في العارضة
(5) تاج العروس (سرى) : 173/10-174 .
(6) الممتع : 336/1 ، والهمع : 258/6 .
(7) الخصائص : 139/1 .
(8) اللسان (رهك) 435/10 : (الترهوكُ : مشْي الذي كأنه يموج في مشيته ...) .
(9) ق : 112 ، م : 53أ ، الأرجوزة : 7أ .
(1) صالح بن إسحاق أبو عمرو الجرمي ، عالمٌ بالنحو واللغة والدين ، أخذ عن الأخفش ويونس والأصمعي ، صنف : كتاب الأبنية ، وغريب سيبويه ، ومختصر في النحو ، وكتاب العروض ، توفي سنة 225هـ . البلغة : 113 ، وبغية الوعاة : 268 .

تنبيـه : لمْ يشترط الناظم في إبدال الواو المَكسورةِ همزةً تصديرها، وكونها مصدرةٌ شرطٌ في إبدالها ، نص عليه في التسهيل ، فقـالَ : و همزةُ الواو المَكسورة المُصدرة مطـردٌ على لُغـةٍ[3] اهـ .

قلت : نقلَ الدماميني عن الشارح للتسهيل أن هذه اللّغةَ منسوبةٌ إلى (هذيـل) و صاحب التسهيل لم ينسبْها إلى معين[4] .

198- ص............و المَفْتوح كأحـدٍ قِياسه مطْروح[5]

ش: يعني : أن الهمزةَ المفتوحةَ موقوفٌ همزها على السماع[6] و ذلك نحو: (أحدٍ) فإن أصلَه (وحدٌ) ، فَورد همزه فيتبع فيه و لا يقاس عليه إلا بسماع ، و إلى هـذا أشـار بقوله : (قِيأسه مطْروحٌ) ، أيْ : القِياس فيه لا يعملُ به ولا يعول عليه ، و إنما المرجع فيه للنقل .

[إبدَال حُروف اللّين من الهَمز- تَخفيف الهَـمز]

199 – ص : فَصْلٌ ومدا أُبدِل الثانِي منْ هَمْزَين ِفي كَلِمةٍ إذَا سكَـنْ

200 - كمـد آمـن وواو أُوتيـَا وياءِ إيلاَفٍ فَكُنْ مسْتقَصِيا[1]

ش: لما تكلّم الناظم على إبدال الهمزةِ منْ أحرف العلة ، تكلم في هذَا الفَصل علـى إبدال حروف العلة من الهَمز، لما كانَ الهمز حرفاً مستثقلاً[2]، في النطق بِهِ عسرٌ، فإذَا اجتمع مع همزٍ آخر في كلمةٍ كان النطق به أعسر، فيجب إذْ ذاك التخفيف في غير ندو[3].

---

(2) المنصف : 228/1-229 ، والمقتضب 94/1 ، وشرح المفصل : 14/10 ، والممتع :333/1 ، وارتشاف الضرب:258/1 ، وما لم ينشر من شرح الجمل لابن عصفور : 99 .

(3) التسهيل : 301 ، وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب :259/1 (ولا أعلم أحداً نص على أن ذلك لغةٌ ..)

(4) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، ورقة : 370 .

(5) ق : 112 ، م : 53ب ، الأرجوزة :7أ .

(6) الممتع : 335/1 .

(1) ق : 112 ، م : 53ب ، الأرجوزة : 7أ .

وقولُه : (ومدا أُبدِل الثانِي منْ همْزيْنِ في كَلِمةٍ...) ،

تكلم على إبداله و لم يبين المَدةَ ما هي ، إلا ما يؤخذُ له من [112] المُثُل التي ذكرها فإنه ذكر مدةَ (آمن) وهو ألفٌ ، و مدةَ (أُوتي) و هي واوٌ ، و مدةَ (إيلاَف) و هي ياءٌ .

وحاصلُ الأمر في اجتماع الهَمزتين في كلمة أن لها ثلاثَةَ أحوال :

الأول : أن تتحرك الأُولى، و تسكُن الثانيةُ .

و الثاني: عكسه.

و الثالث: أن تتحركا معاً .

و أما الرابع في القسمةِ العقليةِ -و هو أنْ يسكنا معاً - فمتعذرٌ وجوداً[4].

فإذَا تحَركت الأُولى و سكنتِ الثانيةُ ، وجب في غير ندور إبدالُ الثانية حرف مد من جنس حركةِ ما قبلُها .

فتبدلُ ألفاً بعد الفتحةِ ، نحو: (آثَر)، و مثلُه ما مثل به من نحو (آمن)، إذْ أصلُهما: (أَأْثر) ، و(أأْمَن) ، فأُبدلت الثانيةُ الساكنة مدا يجانس الفتحةَ ، فصارتْ ألفاً فقيلَ فيهما (آثَر) ، و(آ من) .

و تبدلُ واواً بعد ضمة ، نحو: (أُؤْثِر) ، و مثلُه ما مثل به من قولِهِ (أُؤْتى) ، فإن الثانيةَ في المثَالين ساكنةٌ قبلَها ضمةٌ ، و يجب أن تبدلَ حرف مد يجانس الحركةَ التي قبلها ، و هي هنا واوٌ ، فيقالُ فيها (أُوثِر) ، و(أُوتي) .

و تبدلُ ياء بعد كسرة نحو: (إِيثَار) ، و مثلُه ما مثل به من (إِيلاَف) فقدْ وقع في هذين المثالَين همزةٌ ساكنةٌ بعد كسرةٍ ، إذْ أصلهما (إِأْثَار) ، و (إِأْلاَف) ، فأُبدلت الهمزةُ الساكنةُ الثانيةُ ياءً من جِنس حركةِ ما قبلها ، فصارتْ (إِيثاراً) ، و(إِيلاَفاً) .

و قولُه : (فَكُنْ مسْتَقْصِيا) ، أمرٌ بطَلبِ الاستقصاء في المَسائل و الاستيعاب في الأمثَال حتى يكونَ لها حافظاً و لنظَائرها متقناً .

---

(2) ق ، م : مستعليا .

(3) شرح الشافية الكافية : 2092/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك :23/6 .

(4) توضيح المقاصد والمسالك : 23/6 .

وفُهم من قوله : (فِي كلـِمةٍ) ، أن اجتماع الهمزتين من كلمتين له حكمٌ غـير هـذا و هو كذلك .

وفُهم من قوله : (إذَا سكـن) أن الثاني منهما إذَا كان متحركاً لمْ يكـن هـذا حكمه و هو كذلك ، و سيتكلم بعد هذا عليهما .

فإنْ قلـت : أطلق الناظم في الهمزتين فلم يقيدْهما بمحـل ، و هو أعم من أن يكونا أولاً، أوْ وسطاً ، أوْ آخراً .

قلت : مثالُه يقيده ؛ لأنه مثل بما كانتا أولاً .

201 – ص: وقَدْ أتى التحْقِيق فِي إِيلاَف وشذ ذَاك دونَ ما خِلاَف[1]

ش : يعني أن تحقيق الهَمزتين المَذكورتين، قد ورد عن العرب ، ومع ورودِه فهـو شاذ منْ غير خِلاف فيه[2]، و مثله بـ (إِئلاَف) في قراءةِ بعضِهم في [لِإِيلاَف قُريش][3] بتحقيق الهمزتين[4]، وكذَا ورد أيضاً في قراءة بعضِهم[5] [أُأْتمِن][6]، و ظاهر كلام الناظم قَصر الوارد على (إِيلاَف) و ليس كذلك .

وقولُ الناظم : (دونَ ما خِلاَف) ، أي : دون خلاف ، و (ما) زائدةٌ .

202 - ص: وإنْ يحركْ آخِراً ياءً قُلِبْ مِنْ غْير تقْييدٍ فَقِسْ ذَاك تصِبْ

203 - وذَاك كالِقمطْر مِنْ قَرايِنى وجعْفَـر وزِبـْـرِج وبـرْثُن

204 - مِثْلَ قِرأيٍ ومِثَالَ قِرْأيٍ/ وقِرْءٍ أيْضاً مِثْله والقُرْءُ ي[1] [113]

ش: يعني أن الهمز الثانيَ إذَا تحرك و كان في آخر الكلمةِ فإن الهمزةَ تقلب ياءً.

---

(1) **الأرجوزة : 7أ .**

(2) **توضيح المقاصد والمسالك : 24/6**

(3) **قريش ، الآية : 1 .ويعني قراءة الآية الثانية : (إئْلاَف).**

(4) **قرأ الأعشى (يعقوب بن محمد بن خليفة الكوفي) : (إِئْلاَفِهم رحلة الشتاء والصيف) ، وجاء في كتاب إملاء ما من به الـرحمن من وجوه الإعراب والقراءات 295/2 : (إئلاف بهمزتين خرج على الأصل وهو شاذ في الاستعمال والقياس) . ينظر : شرح الكافية الشافية : 2092/4 .**

(5) **كتاب السبعة في القراءات : 194 .**

(6) **من قوله تعالى في سورة البقرة ، الآية 283 : [فَلْيؤدالذي آؤْتمِن أمانته] .**

(1) **ق : 113-114 ، م : 53ب ، الأرجوزة : 7أ .**

وقولُه : (مِنْ غيْر تقْيِيدٍ) ، أيْ : بسكُون الأولَى أو تحريكِها ، بلْ إن حكم الهمزةَ المُتحركةَ من الهمزتين إذا وقعتْ آخراً، وجب الإبدالُ ياءً ، وقدْ أوضح الناظم ذلك في الأمثلةِ الأربعةِ :

أولها : ما ذكره من بناء (قِمطْر) - وهو وعاءُ الكُتب - مِنْ (قَرأ) ، فإنك تقولُ : (قِرأْأٌ) فالتقَى همزتان ، فوجب إبدالُ الثانيةِ ياءً ؛ لكونها آخراً فيصير: (قِرأْيٌ) ، وهو ما ذكره في قوله : (مثْل قِرأْيٍ) ، وهذا مثالٌ لمَا إذَا كانت الأُولى ساكنةً و الثانيةُ متحركةً و إنما أُبدلتْ ؛ لأن إقْرارها مع الإظْهار مخالفٌ للقياس ، و مع الإدغَام مخالفٌ لإجماعهم على ترك الإدغَام في همزتين ما لم يكونا عينين ، مع ما في ذلك من الثقل[2] .

والمثالُ الثاني إذا بنيت من (قَرأَ) مثالَ (جعْفَر) ، فتقولُ : (قَرْأَأٌ)، فتقلب الثانيةَ ياء لكونها آخراً فيصير : (قَرْأَيٌ) فتحرك الياءُ و قبلَها فتحةٌ ، فتقلب ألفاً ، فيصير (قَرْأَا) ،وهذا قولُ الناظم : (ومثَالُ قَرْأَيٌ) ، و هو مثالُ ما إذا كانتِ الأولَى متحركةً ، إلا أنه لفظَ به قبلَ قلبِ الياء ألفاً لإيضاح الأصل ، و الحكم فيه بعد بذلك إبدال الياء ألفاً لتحركها اتكالاً على ما هو معروفٌ فيه .

والمثالُ الثالثُ : إذَا بنيت من (قَرأَ) مثالَ (زِبْرِجٌ) ، فتقولُ : (قِرْإِأٌ) فتبدلُ الأخيرةَ ياءً ؛ لأنها طرفٌ فيصير (قِرْإِياً) ، فتحذف الياءَ بعد سلبِ حركتِها، فيصير (قِرْإٍ) منقوصاً و إلى هذا أشار بقوله : (وقِرْإٍ أيضاً) .

المثالُ الرابع: ذكره في قوله: (وبرْثُن)، و ذلك إذَا بنيت من (قَرأَ) مثالَ (برْثُن) فإنك تقولُ: (قُرْأُأٌ) فتقلب الأخيرةَ ياء لمَا ذُكر، فيصير (قُرْأُيٌ) ألا أن الياءَ لا تجامعها الضمةُ قبلها، فتقلب الضمةُ كسرةً ، ثم تحذف الياءُ ، فيصير منقوصاً كما فُعِل بـ (أدْلٍ) وينتهي إلى لَفظ (قُرْءٍ) فيصير منقوصاً أيضاً، و إنما ذكره الناظم على مثاِله الأصلي قبل القَلبِ لبيان ما قد كانَ عليه ، و هذَان المثَالان أيضا لمَا كانت الهمزةُ الأولى و الثانية متحركتين[1] .

---

[2] توضيح المقاصد والمسالك :24/6 .
[1] توضيح المقاصد والمسالك : 24/6-25 ، والهمع : 260/6-261 .

تنبيـه: إذَا فَصلَ بين الهمزتين فاصلٌ لا يعتبر اجتماعهمـا في الكَلمـة ، قـالَ في التسهيل: و لاَ تأثير لاجتماع الهمزتين بفَصلٍ اهـ[2]. ومثالُه (آءٌ): اسم شجر[3]، فلو بنيت منه اسماً على وزْن (فُلْفُل) لقلت (أُوْءٍ)، والأصلُ فيه (أُؤْأُأٌ) فتقلب الأخيرةُ ياءً؛ لأنها في محل اللام على ما تقدم ولا فاصـل بين الهمزتين، ثم تقلب الضمةُ كسرةً لئلا تنقلب الياءُ واواً، فيـؤدي [114] إلى وجودِ اسْم معرب آخره واوٌ قبلَها ضمةٌ لازمةٌ، فإذَا قُلبتْ كسرةً فُعلَ به ما فُعلَ بـ(أَدْلٍ) ويصير منقوصاً، فتقولُ فيه (أُؤْإٍ) ولا تقلب الهمزةَ ياء، وإنْ كانت لاماً لوجودِ الفَاصل[4]

205 - ص: كَذَلك غَيْر آخِرٍ إنْ كُسِرا وكَانَ بَعْد كَسْرةٍ ياءً يرى[5]

ش : ذكر في هذَا البيت مسألتين من مسائلَ إبدال الهمزة ياءً :

إحداهما : ما إذَا كانت الهمزةُ غير أخيرةٍ وهي مكسورةٌ ، فإنها تقلب ياءً ، و شملَ هذا ثلاثَ صور[6]:

واحدها : ما إذَا كانت بعد همزةٍ مفتوحةٍ ، نحو : (أَيِـمةٌ)[7] ، أصلُها: (أَأْمِـمةٌ) فنقلْت حركةُ اِلميم إلى الهمزةِ ، ثم أُدغمتْ الميم في اِلميم فصار (أَإِمةً)، فقلبـتِ الهمـزةُ الثانيةُ ياءً من جنسِ حركتِها ، فقيلَ (أَيِمةٌ)[8] .

الثانيةُ : أن تكونَ بعد كسرةٍ ، نحو أنْ تبنى من (أُم) مثالَ : (إِصْبِع) بكَـسـرة الهمزةِ و الباءِ ، فتقولُ فيه : (إِيم) ، والأصلُ: (إِأْمِمٌ)، فتنقلُ حركةَ اِلميم إلى الهمزةِ الساكنةِ قبلَها و تدغم الميم في اِلميم، فيصير (إِإِما)، ثم تقلب الهمزةَ ياءً لاجتماعهما فيصير (إِيما)[9] .

الثالثةُ : أن تكونَ مكسورةً بعد ضم ، و ذلك قولُك (أُين) مضارع (أَأْنتـه) إذَا جعلته[1] يئن ؛ لأن أصلَه : (أُأْنِنه) ، فنقلت حركةُ النون إلى الهَمزة الساكنِة قبلها وأُدغمت النونُ في النون ، فصار (أُإِنه) ، ثم قُلبتِ الهمزةُ الثانيةُ ياءً من جنسِ حركتِها فصار (أُين).

---

(2) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 302 .
(3) اللسان (أوأ) : 24/1 .
(4) المساعد على تسهيل الفوائد : 110/4 .
(5) ق : 113 ، م : 52ب ، الأرجوزة : 7أ .
(6) شرح الكافية الشافية : 2096/4 - 2098 . وتوضيح المقاصد والمسالك : 26/6 .
(7) جمع إمام .
(8) الممتع : 366/1 ، وارتشاف الضرب : 267/1
(9) ارتشاف الضرب : 267/1 ، والمساعد على تسهيل الفوائد : 105/4
(1) م : جمعته .

فإنْ قلت: هذَا المثالُ أحد الهمزتين ، وهي الأولى ، من كَلمةٍ أخرى ، فليسا - أعني الهمزتين - منْ كلمةٍ واحدةٍ ، فالإبدالُ فيها جائزٌ لا واجبٌ ، فيجوز أن تقولَ : (أُئْـن) بالتحقيق ، و يجوز أن تقولَ (أُين) بالإبدال .

قلت : هو كذلك ، و الناظم إنما تكلم على الإبدال المُطلق لا بقيدِ الوجوب و إنما يرد هذَا علَى منْ تكلم على الإبدال الواجبِ و مثل بهذَا المثَال ، وقد مثل بـه المُـرادي في شرح الألفيةِ والتسهيل[2] ، ومثلَ به ابن عقيل في شرح التسهيل[3] و تبعهم الـدمامِيني[4]، واستشكلَ شيخنا التواتي- رحمه الله - تمثيلَ المُرادي به في شرح الألفيةِ قائلاً -رحمه الله - : وقدْ أشكلَ علَي هذَا ؛ لأن إحدى الهمزتين للمضارعةِ ، وقد قالَ الناظم بعد هذَا – يعـني ابن مالك :

... وأؤم ونحْوه وجْهَين ِفي ثَانِيهِ أمّْ[5]

قالَ : فَقياسه على هذَا (أِئن) ، و(أِين) بالتحقيق والإبدال ، قالَ : وقد رأيت في الإفصاح مثل ما هنا ، قالَ : (أُؤلف) ، و(أُؤكد) ، و(أُؤخر) لا يجوز غير هذَا، قالَ : وهو مثلُ هذَا ؛ لأن حرف المُضارعةِ هو أحد الهمزتين، قال: فانْظرْه، ولمْ يتبينْ وجه ذلـك ولمْ يذكرْ جواز الوجهين [115] في (أؤم) ونحوه في التسهيل كما فعل هنا، يعِني ِفـي الألفيةِ اهـ .

وفيه تقديم بعضٍ من كلاَمِه و تأخِير بعض .

قلت : أما استشكالُه من جهةِ أن الكلام في الواجب ، و التمثيل بالجَائز، فالتمثيـلُ جاء على مطلَق الإبدال ، وأنها همزةٌ مكسورةٌ بعد ضمةٍ ، فقياسها ما ذكر، و أما أنه هـلْ يجوز فيها غير ذلك ؟ فهو أمرٌ آخر قد تكلم عليه الناظم–يعني ابن مالك بعد هذا في قَوله :

...... و أؤم [ونحْوه][6] وجْهَين ِفي ثَانيهِ أم

فَهو توضيح المسألةِ فيما يجوز وفيما يجب ، و إنما اضطُر إلى التمثيل بـذلك لقلـةِ وجودِ ِمثَالِه في الأسماء في كلاَم العرب إلا (دِئل)، و ألفاظاً أخرى دخلَها التأويلُ، فمثلو بما

---

(2) توضيح المقاصد والمسالك :27/6 .

(3) لم يرد هذا في شرح التسهيل ، بل في شرح ابن عقيل : 555/2 .

(4) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، ورقة : 371 .

(5) تمامه : فَذّاك ياءً مطْلقاً جا وأؤم ونحْوه وجْهَين ِفي ثَانيهِ أمّْ

ألفية ابن مالك : 125 .

(6) سقط من : ق ، م .

له في كلامِها مهْيعٌ[1] و طَريقٌ، حتى أنهم لو مثلوا ببناء مثل (دِئل) من (أم) لصح لهـم التمثيلُ ، إلا أن المقدر ليس كما هو جار في ألسنِتهم و مطردٌ في محاورِتهم ومخاطبتهم .

وأما ما نقله من كلام الإفصاح ، فلمْ أقفْ عليه إلا منه لفَقدِه عندي ، و إنما يتبين الكلام فيه بالاطلاع عليه ، و ما نقلَه الشيخ من كلامِه لا يتبين منه المراد ، ثم مع هذا يحتملُ أن يكونَ أراد بقوله : لاَ يجوز غير هذَا ، أيْ : من الإبدال بْين بْين ، وذلـك أن الهمـزةَ المفتوحةَ بعد الضم إذَا خففت بْين بْين ، كان لها شبهٌ بالألفِ ، والألف لا تجـامع الـضم قبلها ، وهذَا إنما هو بِحسب الحَال ، وإلا فالتكلم فيه إنما يصح بعـد العثـور عليـه ، والإمعان في كلامِه أولاً وآخراً ونطقاً ومفهوماً .

تنبيـه : ما ذكره الناظم هو مذهب الجمهور، وخالف الأخفش في ذلك فقالَ: إن المَكسورةَ بعد الضم تبدلُ واواً ، وعلته أنها لْو سهلت المَكسورةُ بعد ضمةٍ بْين بْين ، لقَربتْ من الياء الساكنِة ، والياءُ الساكنةُ[2] لا تقع[3] بعد ضمةٍ . ورد أنه فر منْ شِبهِ ما هو مطرح ووقع فيما هو مطرح ، وإذْ ليس في كلاَمهم واوٌ مكسورةٌ بعد ضمةٍ[4] .

وقول الناظم : (وكانَ بعد كَسْرةٍ ياَءً يرى)، هذه هي المسألةُ الثانيةُ ، وهي ما إذَا كانت الهمزةُ في غير الآخر بعد الكسرةِ ، وهي مفتوحةٌ ، فإنها تقلب ياء ، كما إذَا بنيـت مثالَ (إِصْبع) بكسْر الهَمزة وفَتح الباء من (أم)، فإنك تقولُ :(إيم)، والأصلُ (إِأْمِمٌ)، فنقلت حركةُ المِيم إلى الساكن قبلَها، وهي الهمزةُ الثانيةُ ، فأُدغمتِ الميم في المِيم، ثم أُبدلتِ الهمزةُ[المفتوحة] ياءً ، فصارتْ (إِيما)[5] .

فإنْ قلت : مِنْ أين يأخذُ من كلاَم الناظم كونَ الهمزة مفتوحةً ؟

قلت: لأن المكسورةَ بوجْهيها قد ذكره في قوله قبله: (إنْ كُـسِرا) والمـضمومةُ والمفتوحةُ سيتكلم عليها بعد[116] هذا ، فلمْ تبق إلا المفتوحةُ بعد كَسر، فهي هذه المَسألةُ فاعْرفْه .

206 - ص: وذُو انْفِتاح غْير آخِرٍ متى   مِنْ بعْدِ ضم همْز أوْ فْتح أتى

---

(1) طريقٌ مهْيعٌ : واضحٌ واسعٌ بينٌ . اللسان (هيع) : 378/8 .
(2) سقط (والياءُ الساكنةُ) من م .
(3) م : لا تضع .
(4) ارتشاف الضرب : 267/1 ، والمساعد على تسهيل الفوائد : 107/4 ، والهمع : 262/6 ، وشرح الأشموني : 606/4 .
(5) توضيح المقاصد والمسالك : 6 /26 ، والمساعد على تسهيل الفوائد: 106/4 .

207 - فَواواً أُبدِلْــه.........[1]

ش : ذكر الناظم في هذا الكلام حكم المَفتوحةِ بعد ضم ، والمَفتوحةِ بعد فَتح ، فإنها تقلب واواً .

فمثالُ الأولى : (أُوَيْدم) تصغير (آدم) ، أصلُه: (أُأَيدم) همزتين، فأُبدلتِ الثانية واواً لانضمام ما قبلَها[2] ، واعترض بأن الواو في (أُوَيْدم) بدلٌ من الألفِ الواقعةِ في (آدم) لا من الهمزةِ[3] ، فتكونُ كالواو في (خوَيْتم) تصغير (خاتم) ، فلا يصح التمثيلُ به .

وأجيب بأن هذا، وإنْ وقع في كلام صاحبِ اللباب[4]، حيث قالَ : إذا صــغرت (آدم) أوْ جمعته ، أبدلت الألف واواً ، فقلت (أُوَيْدم) ، و(أوادِم) ، كما تقــولُ في (ضــارب) : (ضوَيْرب) ، و(ضوارب)[5]، إلا أن ما قررنا به كلام الناظم هو الراجح ، من أن الواو بدلٌ من الهمزةِ ؛ لأن المُقتضى لإبدالها ألفاً في (آدم) زالَ في التصغير والجَمع[6].

ومثالُ الثانية: وهو المفتوحةُ بعد الفتحةِ ، نحو: (أوادِم) جمع (آدم) أصلُه: (أَآدم) همزتين ، فأُبدلت الثانيةُ واواً لكونِها مفتوحةً بعد فتح[7] .

فإنْ قلت : لمَ كانت الواو أولَى ا من الياء ؟

قلت : أُجيب عن ذلك بأن الواو مساويةٌ للهمزة في عدم الخفةِ ، والخفَاءِ ، بخــلاف الياء ، فإنها- وإنْ كانتْ خفَيةً ، فهي خفيفةٌ[8] .

فإنْ قلت: المثالُ بــ(آدم) مبني على أن وزنه (أَفْعل) ، وإنما وزنه (فَاعل) والألــف ليستْ مبدلةً من همزة ، فهو أعجمي كــ (آزر) ، و(شالَخ)[9]، و قد أنكر صــاحب الكشاف أن يكونَ (آدم) عربيا ، فذكر في الكَشاف أن اشتقَاقهم (آدم) من الأدمةِ ، أوْ منْ أديمِ الأرْض ، نحو اشْتقاقِهم (يعْقُوب)من (العقــبِ)[1] ، و(إِدْريس) من (الــدرْس

---

(1) ق : 117 ، م : 51 ، الأرجوزة : 7أ .
(2) المساعد : 107/4 .
(3) وهو رأي المازني . ينظر المنصف : 318/2 ، وارتشاف الضرب :268/1 .
(4) ق ، م : الكشاف ، والتصحيح من توضيح المقاصد والمسالك 25/6 .
(5) اللباب : 307/2-308 .
(6) توضيح المقاصد والمسالك : 25/6 .
(7) المساعد : 107/4 .
(8) توضيح المقاصد : 26/6
(9) شالخ : جد إبراهيم عليه السلام . معجم البلدان .
(1) في اللسان (عقب) 623/1: (سمي يعقوب ذا الإسم؛ لأنه ولد مع عِيْصوْ في بطن واحد، ولد عِيْصوْ قبلــه ويعقُــوب متعلــقٌ بعقِبِه).

) و(إْبليس) من (الإْبلآس) [2] ، قال : وما (آدم) إلا اسمٌ أعجمي ، وأقرب أمره أنْ يكونَ على (فَاعل) ، نحو: (عازر) و(آزر) ، و(شالَخ) و(فَالَغ)[3] .

قلت : دل الدليلُ على أن وزنه (أَفْعل) لا (فَاعل) من جهةِ أن زيادةَ الهمزة أولاً أكثر من زيادِتها حشواً ، فليس إذن أصلُه (فَاعل) ، والألف بدلٌ من الهمزة ، ولأنه لـو كَان على وزن (فَاعل) لانصرف ، فدل على أن أصلَه (أَفْعلَ)

قال الجاربردي : ومن هذَا علم أنه لا يجوز أن يكونَ على(فَاعلَ) كـ(خـاتم) بأنْ تكونَ الألف زائدةً ليستْ منقلبةً عن الهمزة ؛ لأنه يجب صرفُه. وقد ذهـب صـاحب الكشاف في المفصل إلى أنه عربي ووزنه (أَفْعل) اهـ[4]. باختصار.

قلت : واستدلالُهم على كَونِه على وزن(أَفْعل) يمنع الصرف كما تقدم فيه، نظَراً لاحتمال أنْ يقالَ : منع للعلميِة والعجمةِ كـ(آزر) ونحوه ، فاعْرفْه .

207 – ص .....كَذَا يضم كَإِصْبعٍ[117]إنْ صغْته مِنْ نحْو أُم[5]

ش: يعني أن الهمزةَ إذا كانتْ مضمومةً تبدلُ واواً مطلقاً ، فشملَ ثلاثةَ أنواع[6] :

الأول: المَضمومةُ بعد فَتح، نحو: (أَوب) ،جمع: (أَب) وهو المَرعـى[7]، أصـلُه (أَأْبٌ) على وزن (أَفْعل) ، فنقلت حركةُ عينِه إلى فاِئه توصلاً إلى الإدغَام ، فصار (أَأُب) ، ثم خفف بإبدال الثانية واواً ؛ لأنها تجانس حركتها.

و الثاني : المضمومةُ بعد كسْر، نحو: (ـِإوم) ، و هو مثالُ (إصْبع) بكسر الهَمـزة وضم الباء من (أم)، و أصلُه : (ـِإأْمٌ) ، فنقلتْ ضمةُ المِيم إلى الهمزِة و أُدغم ثم أُبـدلتْ واواً لانضمامِها .

الثالثُ : المضمومةُ بعد ضم ، نحو (أُوم) وهو مثالُ : (أُصْبع) بضم الهمزة و الباء من (أم) ، أصله : (أُأْمٌ) ، فنقلت ضمةُ الميم ، و أُدغم كما تقدم، ثم أُبدلتِ الثانيةُ واواً لانضمامها وانضمام ما قبلها .

---

(2) الإبلاس : الإنكسار ، والحزن ، والحيرة . اللسان (بلس) : 30/6 .
(3) الكشاف : 272/1 .
(4) شرح الشافية للجاربردي : 260/1 .
(5) ق : 117-118 ، م : 51أ ، الأرجوزة : 7أ .
(6) ارتشاف الضرب : 268/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 27/6 .
(7) اللسان (أبب) : 204/1 .

تنبيه : خالف الأخفش في المضمومةِ بعد كسر، كما خالف في المكسورة بعد الضم كما تقدم ، فتقولُ على مذهبِه في مثال (ِإصبع) بكسر الهَمزة وضم الباء من (أم) : (ِإِيم)[1] فيدير الهمزةَ بحركةِ ما قبلها ، و غيره يديره[2] بحركتها ، وهو الصحيح[3] .

وقولُ الناظم : (كَإِصْبع إنْ صُغْته ِمِنْ نحْو أم)، مثالٌ يشملُ الثلاثةَ أنواع؛ لأنـه تكلم على ضم الهمزة في مثال (أُصْبع) من نحو (أم)، فيصلُح البناءُ منْ (أم)ِ لما إذَا كانتْ مضمومةً بعد كَسر، و ما إذَا كانتْ مضمومةً بعد فَتح، و ما إذَا كانتْ مضمومةً بعد ضـم فاعرفْه .

208 - ص: وشاع تحْقِيق أؤم ِفْعْلاً مضارعاً قِسْ تجِدْه سهْلاً[4]

ش: تكلم الناظم هنا على ما يجوز تحقيقُه من الهمزتين ، فذكر أن نحـو (أؤم) إذا كانَ فعلاً مضارعاً ، قد شاع تحقيق همزته ، وفشا على ألسنةِ العرب[5]، وهو هنا مضارع (أمه) (يؤمه) إذَا قَصده .

وقولُه : (وقِسْ تجِدْه سهْلاً) ، أي :ِ قِسْ على هذا ما أشبهه من نحـو (أِيِـن) مضارع (أأنْته) كما تقدم ، و ما مثل به صاحب الإفصاح من نحو: (أُؤلف، و(أُؤكد)، و(أُؤخر) فيجوز تحقيق الهمزة فيها كلها .

وحاصلُه: أن كل ما كانتْ أولُ همزتَيه للمضارعة ، فلا يجب إبدالُ همزته الثانيـةِ ، بلْ يجوز فيه وجهان : الإبدالُ ، و التحقيق[6] ، وقد مثل له المُرادي بالمثال الذي مثـل بـه للواجِبِ فيما تقدم ، وهو(أِين) ، واستشكل شيخنا التمثيلَ به وهذا مما يدل على ما تأولْنا به كلامه وأنه مثل لمطلَق الإبدال لا بقيدِ وجوبه ِلما ذكرناه ، فراجعْه[7] .

فإنْ قلت : ما فائدةُ قول الناظم : (ِفعْلاً مضارعاً) ؟

قلت : احترز به منْ (أؤم) على مثال (أصْبع) بضم الباء و فتح الهمزة، و هو أحد الأنواع الثلاثة المتقدمة في قوله : (كَذَا يضم) ، فإن [118] ذلك يجب إبداله ولا يجـوز

---

(1) فيبدل المكسورة بعد الضم واواً ، والمضمومةُ بعد الكسر ياء ، ولم يمثلْ للنوع الأول ، ومنه مضارع (أأنته) : (أون) بالواو .
(2) ق ، م : يدبر .
(3) توضيح المقاصد والمسالك : 27/6-28 ، والمساعد : 107/4 .
(4) ق : 118 ، م : 51 ، الأرجوزة : 7أ .
(5) شرح الكافية الشافية : 2101/4 ،
(6) توضيح المقاصد والمسالك : 28/6 ،
(7) توضيح المقاصد والمسالك : 27/6 . وانظر ص : 285.

تحقيقُه إلا نادراً ، وقد ورد منه[قولُه تعالى] : [أئِـمةٌ][1] بالتحْقيق ، وهي قـراءةُ ابـن عامـر[2] و الكُوفيين[3] ، وورد قولُ بعض العرب : (اللهم اغْفِرْ لِي خطَائئى) بهمزتين محققتين ، وقد جعلَ ذلك في التسهيل لغةً ، فقالَ: وتحقيق غير الساكنِةِ مع الاتصال لغةٌ[4] اهـ .

قلت : وكونها لغةً هو الصواب لمجيئها في القِراءَات السبع ؟

فإن قلت : وما يصنع من حكم بشذوذِه كما قالَ في إيجاز التـصريف، وقـال في الكافية :

وما أتى على خِلاَفِ ما مضى   فَاحْفَظْ وكُنْ عن القياس مُعْرضا[5]

قلت : يتأولُ له بأنه ، وإنْ كان مخالفاً للقياس ، فهو غير مخالف للاسـتعمال ، و مثلُ ذلك مقبولٌ واردٌ في الفَصيح من الكلام ، فإن النحاة قالوا : الشاذ على ثلاثةِ أضرب: شاذ على القياس، وشاذ على الاستعمال ، وشاذ عنهما جميعاً ، فـالأولان مقبـولان ، و الثالثُ مردودٌ[6] .

فمثالُ الأول :كـ(الصيد)، و(العور)، و كقولِهِ تعالى: [اسْتحْوذَ عليْهم الـشْيطَانُ][7] أيْ : غلب ، فإن القياس قلب حرف العلة في هذه الصورة ألفاً ، والاستعمال بخلافِهِ .

ومثالُ الثاني قولُ الشاعر:

وأم أوْعـال كَهـَا أوْ أقْربا[8]

فإن الاستعمالَ فيه (كهى) ، و(أم أوْعـال) : اسم هضبةٍ[9] .

ومثالُ الثالث قولُ الشاعر:

ويسْتخْرِج الْيرْبوع مِنْ نافِقَائِهِ   ومِنْ جحْرِهِ بِالشيحةِ الْيتقَصع[1]

---

(1) من سورة االتوبة ، الآية 12: [فَقَاتِلُوا أَئِمةَ الكُفْرِ] ، وسورة الأنبياء ، الآية 73: [وجعلْناهم أَئِمةً يهدونَ بأمْرنا] .

(2) عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي ، أحد القراء السبعة ، وإمام أهل الشام ، توفي سنة : (118هـ) . معرفة القراء الكبـار: 82 ، والأعلام : 95/4 .

(3) كتاب السبعة في القراءات : 312/1 .

(4) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 302 .

(5) شرح الكافية الشافية : 2100/4 .

(6) الخصائص : 97/1 ، وشرح الشافية للجاربردي : 264/1 ، والمصباح المنير : 307/1 .

(7) المجادلة ، الآية : 19 .

(8) من رجز ينسب للعجاج ، ملحقات ديوانه : 74، والكتاب : 384/2 ، وشرح المفصل : 16/8 ، وشرح ابن عقيل :13/2 . الشاهد فيه : دخول الكاف على الضمير ضرورة ، تشبيها لها بلفظ (مثل) لأنها في معناها .

(9) معجم البلدان : 249/1 ، 281/2 .

(1) ينسب لذي الخرق الطهوي وقيل لطارق بن ديسق التغلبي . النوادر في اللغة : 276 برواية : (المتقصع) ، والإنصاف في مسائل

أيْ : يستخرج الصياد اليَرْبوع الذي يتقصع بالشيحةِ من نافِقَائِه، وهـي إحـدى جحره[2] و(الشيحةُ) : نَبْتٌ ، وقولُه : (اليتقَصع) أيْ : يدخلُ في قَاصـعائِه، و هـي إحدى جحره أيضاً فأدخلَ اللاّم في الفعل ، وهو خلاف القياس والاستعمال ، فهذا النوع لا يجوز أن يخرج المُتواتر عليه ، على أن الذي ذكر ابن الحاجبِ في أصوله[3] أن : القِراءات السبع متواترةٌ فيما ليس من قَبيل الأداء ، كالمد ، والإدغَام ، وتخفيف الهَمز. وللناس هنـا كلامٌ وإطالةُ مجال ، ولسنا الآن بصدده ، فانْظُرْه من محاله ، وفيما ذكرنا كِفايةٌ .

[أحكام الهمزة المنفَردة]

الخلاف : 152/1 برواية (الشيخة) ، و316/1 ، 522/2 ، وشرح المفصل : 24/1 ، 143/3، و(الـشيحةُ) : رملـة بيضاء في بلاد بني أسد وحنظلة . معجم البلدان : 380/3 .

(2) اللسان (قصع) : 275/8 .

(3) عنوان الكتاب : منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل .

209 - ص: ومفْرد الْهمْز إذَا حرك مِنْ   بعْدِ سكُونٍ سهلَنْ حيْثُ يعِنْ

210 -   ـِبالنقْل إنْ لَمْ يكُن الساكِن يا   تصْغِيرٍ أَوْ مدا مزيداً[1] قَاْدريا

211 -   أَوْ نونَ الانْفِعالِ أَوْ كَانَ أَلِفْ   والْهمْز بعْد نقْل شكْلِهِ حذِفْ[2]

ش : لما فرغَ الناظم من الكلام على اجتماع الهَمزتين ، تكلم على حكم الهمزةِ المنفردةِ فذكر:

أن الهمزةَ المنفردةَ إذا كانتْ متحركةً ، و كان ما قبلَها ساكناً، فإنها تسهلُ حيثما عرضتْ في الكَلامِ، و تسهيلُها يكونُ بالنقل ، بشرطِ ألا يكونَ المَنقولُ[119] إليه ياءَ تصغيرٍ وألا يكونَ مدا مزيداً ، وألا يكونَ نونَ انفعال ، و ألا يكونَ ألفاً.

وتحصيلُ القَول في هذهِ المسألِةِ أن المَنقول إليه إما أن يكونَ حرفاً صحيحاً، أولاَ ، فإنْ كانَ حرفاً صحيحاً ، نقلت إليه حركتها ، وحذفت الهمزةُ ، نحو: (هذَا خبْؤك) ، فَتقولُ : (خبك)[3] .

وإن كانَ معتلاً ، فإما أن يكونَ حرف لين ، أو حرف مد ، فإن كان حرف لين ، فإما أن يكونَ أصليا أو مزيداً ، فإن كان أصليا نحو: (شيْء) ، و(ضوْء) فحكمه في جواز النقل حكمٌ الصحيحٌ[4] ، وإن كان زائداً ، فإما أنْ يكونَ للإلحاق ، أو التصغير، فإنَ كان للإلحَاق صح النقلُ إليه أيضاً ، نحو: (جيْئَل) ، و قد تقدم أنه الضبع[5] ، و(حوْأب) وهو اسم ماء ، أو موضِع[6]. وإن كان للتصغير لمْ ينقلْ إليهِ ؛ لأنه يجْري مجرى حرفِ المد، نحو: (أُفَيس) تصغير (أَفْؤس)[7].

وإن كانَ حرف المد ألفاً، لمْ يصح النقلُ إليه كـ(القِراءَةِ)، و(الْهباَءَةِ)[1]، وكذا إنْ كانَ الواو والياءُ مدةً مزيدةً ، لمْ يصح النقلُ إليها ، كـ(مقْروءَة) ، و(خطِيئَةٍ)[2] .

---

(1) ق ، م : أو مد مزيدٍ .
(2) ق : 119 ، م : 50أ ، الأرجوزة : 7 أ .
(3) اللباب : 485/2 ، وارتشاف الضرب : 272/1 .
(4) فيقالُ : (ضوّ) ، و(شي) .
(5) ص : 181 .
(6) معجم البلدان 314/2 ، واللسان (حأب) :/289/1 . فنقول : (جيلَ) ، و(حوب) . ينظر الكتاب : 556/3 .
(7) والأصلُ : (أُفَيْئس) بالهمز . الكتاب : 547/3 ، وسر صناعة الإعراب : 738/2 .
(1) اسم بئر بأرض غطفان . معجم البلدان : 147/2
(2) في سر صناعة الإعراب 738/2 : (أنّ بعضهم قال في تخفيف : خطِيئَةٍ : خطِية ، فحرك الياء بحركة الهمزة ، وهذا من الشذوذ في القياس والاستعمال جميعا بحيث لا يلتفت إليه) .

وقولُه: (قَأْدريا) ، الألف بدلٌ من نون التوكيد الخَفيفةِ ، ومن وقوع الواو و اليـاء مزيدَيْن للإلحَاق ما لو بنيت من (السؤال) مثلَ (طُومار)[3]، و(دِيماس)[4]، لقلـت : (سوءَال) ، و (سِيئَال) ، فإنْ سهلت نقلت[5] ، لأن حرف الإلحاق يجري مجرى الأصلي ، وكل ما استوفَى فيه شروطُ النقل ، وهو: ما إذا كان ما قبلَ الهمزة سـاكناً صـحيحاً، أوْ واواً، أوْ ياءً أصليان ، أو للإلحَاق ، فإنك بعد نقل حركةِ الهمزة إلى ما قبلَها تحذف الهمزةَ، لأن حذفَها أبلغُ في التخفيف ، وقدْ بقى من عوارضِها ما يدل عليها، وهي حركتها المنقولةُ إلى الساكن قبلَها .

قوله : (أو نونَ الانفعال) ، يعنِي أن الساكن – إذَا كان قبلَ الهمزة نونُ الانفعـال -فإن نقلَ حركةِ الهمزةِ إليه لا يصح ، بلْ تحقق، نحو: (آْنـآد) و(آْنـأطَر) فإنـك إذا عمدت إلى نقل حركةِ الهمزةِ وحذفتضها ، يلتبس بالثلاثي ، فيصير (ناد) و(نـاطَر) ، و(آْنـآد) من (الإِنْئِيادِ) وهو الانحناء[6]، و(آْنأطَر) ، يقالُ : أَطَرْت القوس أطَرها أطْراً : أحْنيتها[7].

وانتقد هذا بأنه ينبغي أن تقرأَ همزةَ الوصل لتدل على الأصل فيـزولُ اللـبس، وإذَا أقروها في (اسْأَل) حين نقلُوا إذْ لا لبس، فإقرارها مع الالتباس أولى، نقله ابن عقيل في شرح التسهيل[8] والمرادي ، وأظنه لأبي حيان[9] .

قلت : الهمزةُ إنما أُتى ا للوصول للنطق ، وحيثما تحرك الأولُ وأمكن النطق ، فلم تكنْ هناك همزةٌ ، وجلب همزةٍ أخرى لبيان الأصل ورفعِ اللبس مما لا نظير [120] لـه في كلامِهم ، وهمزةُ (اْبن) ونحوه ، جِيءَ ا للتعويض ، وهو واردٌ عنهم ، فتأملْه .

علَى أن لزوم الأصـل دفعاً لَمَا يتوقع أولَى من تغييره و الخُـروج عنه إلَـى مـا لاَ نظيرله في كلامِهم .

---

[3] الطومار : الصحيفة ، قيل هو دخيل . اللسان (طمر) : 503/4 .
[4] الديماس : الحمام ، وقيل : السرب ، ومنه يقال : دمسته ، أي قبرته ، وقيل : سجن كان للحجاج بواسط. معجـم البلـدان : 544/2 و اللسان (دمس) : 88/6 .
[5] أي : نقلت حركةَ الهمزةِ على الحَرف قبلَها ، وقلت : سوال ، وسِيال . ينظر الخصائص : 233/1 ، 484/2 .
[6] اللسان (أود) : 75/3 .
[7] اللسان (أطر) : 24/4 .
[8] المساعد : 117/4 ، و
[9] ارتشاف الضرب : 272/1 .

فإنْ قلت : أطلق الناظم في الحُكم في عدم النقل إلى نون (انْفَعلَ)، فظاهره الاتفاق على هذا ، ولهم قولٌ آخر بجوازه ، و هما على الاعتداد بالعارض وعدم الاعتدادِ به ، فمــن اعتد به منع ، ومنْ لم يعتد به أجاز.

قلت : هو كذلك ، و العذر له، أن ما درج عليه هو مذهب الأكْثر[1]، فاقتصر عليه لذلك .

قولُه : (أَوْ كَانَ أَلِفاً) ، يعني أن الساكن- إذَا كانَ قبلَ الهمزةِ ألفاً- فلا يجوز النقلُ إليه لأن الألف لا تقبلُ الحركةَ ، وتقدم ذكره في التقسيم .

وقولُه : (والْهمْزةُ بعْد نقْل شكْلِهِ حذِف) ، قد قدمنا أن حذفَها بعد النقل أبلــغُ في التخفيف مع بقَاء أثَرها دالا عليها ، وهو الحَركةُ المَنقولةُ إلى الساكن قبلَها .

212 - ص: ولْيس ذَا النقْل وجوباً غيْر ما جا مِنْ رأى مضارعاً ذَاك اعْلَما[2]

ش: بين في هذَا البيتِ أن حكم النقلِ الذِي ذكره فيما تقدم منْ حركةِ الهمــز إلى الساكن بشروطٍ ليس واجباً لا يجوز غيره ، بلْ هو جائزٌ ويجوز التحقيق[3] .

وقولُه : (غيْر ما جا مِنْ رأى مضارعاً) ، أفاد به أن مضارع (رأي) خرج عــن هذَا الأصل ، وأوجبوا فيه النقلَ ، وحذْف الهمزةِ ، فقالُوا : (يرى) ، وأصلُه : (يــرْأى) على وزن (يفْعلُ) ، و ماضيه (رأى) بوزن : (فَعلَ) ، فقُلبت ياؤه ألفاً، فصار(رأى) ، ونقلُوا في مضارعه حركةَ عينِه و هي همزةٌ ، إلى الساكن الصحيح قبلَها ، فصا:(يــرى) بعد حذْف الهمزةِ المنقولةِ حركتها لما قبلَها[4] .

فإنْ قلت : ما المُوجب لهذا ، مع أنه مثلُ : (نأى)، (ينْأى) ، أي : بعد ، فلــمْ يفعلُوا فيه هذا الفعلَ ، بأنْ أوجبوا فيه النقلَ وحذْف الهمزةِ ، بلْ جرى فيه ما جرى في غَيره

---

[1] م : الأكثر عليه .
[2] ق : 121 ، م : 50ب ، الأرجوزة : 7 أ .
[3] شرح الكافية الشافية : 2104/4 .
[4] سر صناعة الإعراب : 826/2 ، وشرح الكافية الشافية : 2104/4 ، والمساعد : 121/4 .

من جواز التخفيفِ على ما قاله الجاربردي[1] ، خلافاً للمرادي في شرح التسهيل من أن جميع العرب تقولُ : (تَنْأى) ، يعني بالتحقيق .

قلت: إنما التزموا في (يرى) الحذف و النقلَ لكثرةِ الاستعمال في هذا الحرفِ[2] دونَ غيره حتى لا يجوز عندهم استعمالُ الأصل ، والرجوعِ إليه إلا للضرورة ، كقوله:

ألَمْ تر ما لَقِيت والدهر أعْصرٌ   ومنْ يتمل العيش يرْأ ويسْمع[3]

أيْ : منْ يعشْ كثيراً يرى ويسمع ما لمْ يكنْ رأه وسمعه .

وكذلك (أرى) وهو فعلٌ ماض من (الأراءَةِ) ، وأصله (أرْأى) كـ (أعْطى) وأصلُ (يرى) مضارعه (يرْإِي) كـ (يعْطِي)، نقلتْ حركةُ الهمزةِ فيهما وحذفتْ، بخِلاف (ينْأى) ، فَعلى هذا علةُ الحذفِ في(أرى)، و(يرى) ، و(يرى) التخفيف القياسي بإلقاء حركتها على ما قبلها ثمّ حذفِها، و إلتزامه [121] لكثرة الاستعمال، وقيلَ غير هذا ، فانْظرْه[4].

تنبيه : كلام الناظم هنا ليس كما ينبغي في التحرير؛ لأنه قصر هذا الحكم على مضارع (يرى) لقوله : (جا مِن رأى مضارِعاً) ، وهذا الحكم في المضارع وفي الأمر، نحو: (رِ) ، وفي الرباعي منه نحو: (أرى) وفي مضارعه واسمِ فاعِله ، ومفعوله ، والمَصدر ، نحو: (إراءة) ، ويسْتثني من ذلك (مرْأى) فإنه قد جاء تحْقِيقه[5]، وهو (مفْعلٌ) ، و [براءَ ةٌ][6] وهي الآيةُ ، و(هو أرْأى منْ فُلان) ، أفْعل تفضيل، و (ما أرْآه) ، و(أرْءِ بِهِ) ، وهما فعلاَ التعجب[7] ، ويعترض على الناظم أيضاً بمضارع (رأى الصّيْد) ، فإذا أصاب رؤيته ، فإن الأمر منه (أرْءِ) ، و المُضارع (يرْأى) ، ولا ينتقلُ لقلّةِ استعماله، فكانَ يجب على الناظم التنبيه عليه .

فإنْ قلت : يمكن أنْ يجاب على الناظمِ بأن المراد منْ (رأى) وما تصرف منه .

---

(1) شرح الشافية للجاربردي : 254/1 .
(2) الكتاب : 546/3 .
(3) البيت للأعلم بن جرادة السعدي كما في النوادر في اللغة : 497 . وسر صناعة الإعراب : 77/1 ، ، واللسان (رأى) : 293/14 ، برواية : (ألَمْ ترْأ ما لَقِيت والدهر أعْصرٌ) ، وشرح شواهد الشافية : 323/4 .
(4) شرح الشافية للجاربردي : 254/2 .
(5) وجاء تخفيفه في قول الحاردة :

محرةٌ عقب الصباح عيونهم   بمرًى هناك من الحَياة ومسْمع

ينظر : ارتشاف الضرب : 276/1 ، والمساعد : 122/4 .
(6) من قوله تعالى في سورة التوبة ، الآية 1 :[براءَةٌ مِن الله ورسوله]، وقوله في سورة القمر، الآية 43: [أمْ لَكُم براءَةٌ في الزّبر] .
(7) ارتشاف الضرب : 276/1 .

قلت : يرده دخولُ ما لمْ يردْ دخولُه ، و التقيد بالحَال في قوله : (مضارعاً)، فتأملْه وما كل داءٍ يعالجُه الطبيب ، وأما الإيراد[1] الثاني فواردٌ عليه.

تنبيـه : يشملُ تمثيلُ الناظم بـ(يرى) ما كانَ فيها مصدره (رؤْيةً) ، و ما كان مصدره (رؤْيا) ، وما كانَ مصدره (الـرأي)[2] ، فإن الحكم في مضارعِها وأمرِها[3] هو النقلُ والحذف[4] .

وقولُ ابن مالك في التسـهيل : والتزِمْ غَالِباً النقْلَ فيما شاع مِنْ فُروعِ (الـرؤْيةِ) و(الرأي) ، و(الرؤْيا) إلا (مرْأي) ، و(مرْئيا) ، و(مرْآه)، و (أرْأى منه)، و(مـا أرْآه) ، و(أرءِيهِ)[5] ، شاملٌ للجميع.

وقولُ الناظم : (ذَاك اعْلَما) يحتملُ أنْ يكونَ اسم الإشارةِ مفعولاً مقـدماً بـ (اعْلَما) والتقدير: اعلمن ذَلك ، ولا يعترض بتقديمِه علَى ما فيِه نونُ التوكيد ؛ لأنا نقولُ : جاز إما ضرورةً ، وإما لأنه غير مسلم امتناع تقديم ما في حيزه عليه كما وقَع البحثُ فيه في غير هذا الشرح ، ويحتملُ أن يكونَ ذلك مفعولاً بـ (مضارعاً) قبله ، والتقدير : مضارعاً هذا أعِني: (رأي) ، وهذَا بعيدٌ ، ومع بعدِه فلاَ كبير فَائدةٍ فيه .

213 – ص: هذَى لُغاتِ غْير تمِيمِ اللاتِي[6] إذْ عِنْدهمْ تحْقِيق يرْءاآتِ[7]

ش : هكذَا وجدت هذَا الكلام في هذه النسخةِ التي وقعتْ بأيدينا[8]، وهو تصحيفٌ شنيعٌ ؛ لأنَ المنقولَ عنهم: تْيم اللاِتي)، و(التِي) في آخِرِ الشطر لا يلائم (آتٍ) آخـره في القَافيةِ، فهو محرفٌ نقلاً ولفظاً مع ما فيِه من تسكين لغات جبراً لكسرِه على زعـمِ ناقِلـهِ وصوابه :

هذى لغات غْير تْيم اللاِتي إذْ عِنْدهمْ تحْقِيق يرْأآتِ

ش:ونبه ذا الناظم على أن التحقيق في (يرى) مضارع (رأى) هو لغةُ تيم اللاِتي[1].

---

(1) م : الإراد .
(2) ق ، م : الرءيا . و(الرؤْيةً) : الإبصار في اليقظة ، و (الرؤْيا) : بمعناها في النوم ، و(الرأي) : الاعتقاد .
(3) ق : أمره .
(4) شرح الشافية للإستراباذي : 41/3 ، ارتشاف الضرب : 275/1-276 ، المساعد : 275/4 .
(5) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 304 .
(6) ق ، م : تميم اللتي ، وقد أشار للتصحيح الشارح .
(7) ق : 122 ، م : 149أ ، الأرجوزة : 7ب .
(8) م : بأيدنا .
(1) تيم اللات من بكر بن وائل . شرح الكافية الشافية : 2104/4 ، والمساعد : 121/4 .

فقولُه : (آتٍ) صفةٌ لـ (يرْأى) في المَعنى ، وهو خبرٌ مبتدإ محـذوف، و الجملـةُ الحاليةُ منْ (يرأى) ؛ لأنه مقصود اللفظِ ، ولا يصح كونه-أعني (آتٍ) -حالاً مفـرداً ؛ لأنه كان يجب أنْ يقولَ : (آتِياً) ، والقافيةُ لا تساعده ، ويحتملُ- وهو الظاهر- أنْ يكونَ وقف عليه بحذفِ التنوين على لفظِةٍ حكاها [122] (الأُبذِي)[2] وعليه بنى المتنبي قولَه :

ألا أذنْ فَما أذكَـرْت ناسي[3]

وقولُه - أعني الناظم - (إذْ عِندهم تحْقِيق يرْأى آتٍ) لا يختص بـ ـ (يـرْأى) المُضارع بلْ وكذلك مِا تصرف من مصدرِه ، وكلامه في المَحل وليس كما ينبغِي التحرير. ومن ورودِه محققةً همزته قولُ شاعرِهم :

أُري[4] عيْني ما لَمْ ترْأيَـاه   كِـلانا عالِمٌ بالترهاتِ[5]

وأنشده بعضهم :

أُرِء عيْنيْـك ما لَمْ ترْأيـاه

214 - ص: وكُل ما اسْتثْني مِنْ حـروفِ   فَحكْمه حذْفٌ بِلاَ تحْـرِيفِ
215 - فَحكْم همْزٍ جاءَ بعْد الألِـفِ   تسْهيلُ بيْن بيْن غيْر مُتلَـف
216 - والْحكْم بعْد واوٍ أوْ يا زِيدتا   لِلْمد إِبْدالٌ وذَاك ثَبتـا
217 - مِنْ بعْدِ يا التصْغِير كَالرشي   و واو مقْرو ويا النـسِي[6]

ش: مراده بما يستثني من الحروفِ ، ما لم يصح نقلُ حركةِ الهمزِ إليه من الحـروفِ وهي المقدمةُ في قولِه :

إنْ لَمْ يكُنِ الساكِن ياءَ تصْغِيرِ   أوْ مدا مزِيدِاً....
أو[كان] أَلِف[7]

---

(2) أبو الحسن علي بن محمد بن علي الكتامي ، شيخ أبي حيان . بغية الوعاة : 426 .
(3) تمامه :   ولاَ لَيْنت قَلْباً وهو قَاسٍ
ديوانه المتنبي : 352/1 ، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني : 458/4
(4) م : أرء
(5) البيت لسراقة بن مرداس البارقي من أبيات قالها للمختار بن أبي عبيد الثقفي حينما وقع أسيرا في يد أعوانه.ينظر النوادر في اللغة : 496 ، وسر صناعة الإعراب 77/1 ، قال ابن جني : وقد رواه أبو الحسن (ما لَمْ ترياه) على التخفيـف ، والخـصائص : 153/3 ، اللباب : 366/2 ، والممتع : 621/2 ونسب فيه لسراقة الهذلي ، واللسان : 292/14 . والترّهات : الأباطيل .
(6) ق : 123 ، م : 49ب ، الأرجوزة : 7ب .
(7) ص : 292 ، البيت رقم : 210 .

فبين أن الحكم في الهمْزةِ الواقِعِةِ بعد الألف[1] ، أنها تسهلُ[2] بْين بْين ، فإنْ كانتْ مفتوحةً جعلتها بْين الهمزةِ والألفِ، نحو : (براءَةٍ) ، و(قِراءَةٍ) ، وإنْ كانتْ مـضمومةً جعلتها بْين الهمزةِ والواو، نحو : (تساؤل) ، وإنْ كانتْ مكسورةً جعلتها بْين الهمـزةِ و الياءِ ، نـحو: (بائِعٍ) ، و(قَائِلٍ)[3] ، وإنما صير إلى هذا لامْتناعِ الحذفِ بنقل الحركةِ ، إذِ الألف لا تقبلُ الحركةَ ، وامتناعِ الحذفِ والإدغامِ ، لأن الألف لمْ تدغمْ ولاَ يدغم فيها .

فإنْ قلـت : فهلا امتنع جعلُها بْين بْين ؛ لأن الألف ساكنٌ والهمزةَ التِي بْين بـْين قريبةٌ من الساكنِ ؟

قلت : أُجيب عنه بأن المسوغَ لذلك أمران : خفاءُ الألفِ ، فكأنه ليـس قبلَهـا شيءٌ و زيادةُ المد الذي فيه ، فإنه قام مقام الحَركةِ كالمُدغم . ورأيت في بعـضِ الطـرر جواباً آخر، وهو أن الألف فيها فضلُ مد ، والهمزةَ الملينةَ فيها فضلُ حركةٍ ، فسهل لذلك .

قلت : وهو منقوضٌ بنحو (مقْروةٍ)، و(خطِيةٍ)، مع أنهم لمْ يسهلُوهمَا بـْين بـْين فتأملْه.

وفي قول الناظم : (غْير مْتِلفِ) : إشارةٌ إلى حقيقةِ التسهيل بْين بْين ، و هو أنـه تسهيلٌ لا يتلف المسهل بأنْ يبقَى منه بعضه ؛ لأنه إذَا خلصته لناحيةِ المُسهل إليه، فقدْ أتلفته.

و(بْين بْين) في كلامِهِ معناه : بين الهمزةِ والألفِ[4]، فأزيلت الإضافةُ ، وركـب الاسمان تركيب (خمْسةَ عشر) ، قال الخضراوي : وتكونُ ظرفاً وحالاً، ويجوز إضـافتها فتقول : بْين بْين ، وهي فِي استعمال النحويين حالاً ، وقدْ يصرفُونا في غير هـذا لكْثـرةِ دورها في كَلامِهم وأصلُها في كلام العرب أن تكونَ ظرفاً ، تقولُ : جلَسْت بْين بـْين ، وأصلُه : بْين شيْءٍ وبْين شيْءٍ ، فحذف المضاف إليه وأُضمِر حرف العطفِ ، وقيلَ هو كـ (يوْم يوْم) ، و(يوْم يوْمٍ) قال الخضراوي : وهذَا أصح ؛ لأن ما ضمن حرف العطفِ لا يعرب ، أهـ .

قلت:يعني وهذَا إعرابٌ، فأضافُوا صدره إلى [123] عجزه كما تقدم، ولو كانَ على إضمار العاطف لكَان مثلَ (خمْسةَ عشر) وهو[5]مبني إلا مع ظُهور العاطف في الأكثَر كما يلزم بناؤه مع الألفِ و اللام؛ لأن الجَاري علَى هذَا البحثِ أن يكونَ تركيب (يوْم يـوْم)

(1) ق ، م : فبين أن الحكم في الألف الواقع بعد الهمزة .
(2) ق ، م : أنه يسهل . ينظر : الكتاب : 541/3 .
(3) الكتاب : 554/3 ، وسر صناعة الإعراب : 48/1-49 .
(4) في سر صناعة الإعراب 49/1 : ومعنى بْين بْين أيْ : هي ضعيفةٌ ليس لها تمكّن المُحققة ولا خلوص الحَرف الذي منه حركتها .
(5) م : وهو .

ليس كتركيبِ (خمْسةَ عشر) على إضمار العاطف ، فيكونُ التركيب علةً فيه ، وهو مذهب منْ لاَ يحصر المبني لشبهِ الحرفِ ، وقد طالَ العهد به ، فانْظرْه من محاله ، فلسنا الآن بصددِه .

تنبيه : يجب أن يقرأ (بين بيْن) في كلام الناظم بالإضافةِ ؛ لأنه مضافٌ إليه وشرطٌ بقائِه على الظرفيةِ عدم إضافتِه ، ولهذا خطأ أبو الفتح ابن جنى من قال همز بيْن بين بالفَتح وقالَ : الصواب همزةُ بيْن بيْنِ بالإضافةِ[1].

وقوله:

والْحكْم بعْد واوٍ أوْيا زيدتا لِلْمدِ إبْدالٌ...

تكلم هنا على الهَمز الواقع بعد واوٍ أو ياءٍ زائدتينِ للمد ، فذكر أن :

الهمزةَ تقلب إلى ذَينك الحرفَين ، ويدغما في الهمزةِ المُنقلبة إلى ذَينك الحَرفين ، فمثالُ قلبِ الهمزةِ واواً ما تقدم منْ (مقْروةٍ) ، أصلُه : (مقْروءَةُ) على وزن (مفعولةٍ) ، فقُلبتِ الهمزةُ واواً لمُجانسة الواو، وأُدغمتِ الواو في الواوِ المُنقلبةِ من الهمزةِ ، فصار (مقْروةً) .

ومثالُ قلبِ الهمزةِ ياءً (خطِيئَةٍ) ، أصلُها (فَعيلَةٍ) ، قُلبتِ الهمزةُ ياءً وأُدغمتِ الياءُ في الياءِ فصار (خطِيةً)[2] .

217– ص : مِنْ بعْدِ يا التصْغيرِ كالرشي و واوِ مقْروِ ويا النسِي[3]

ش : يعني أن هذا الحكم هو قلب الهمزةِ ياءً ، ثبت للهمزةِ الواقعةِ بعد ياءِ التصغير، نحو: (أُقيْس) تصغير (أَفْؤس) جمع (قَأْسٍ) ، أصلُه : (أُقيْاس) قُلبتِ الهمزةُ ياءً وأُدغمتْ ، فالتخفيف هنا بالإبدال[4] .

فإن قلت : ما الموجب لتعيين هذا الإبدال دون غيرِه .

قلت: التخفيف بيْن بيْن لا يمكن هنا؛ لأن بيْن بيْن قريبٌ من الساكن، فيلزم التقاء الساكنين لأن ما قبلَ الهمزة ساكنٌ،ولا يجوز الحذف بنقل حركتِها لمَا قبلَها لكراهتِهم تحريك حرفٍ لا أصلَ له في الحركةِ، مع الاستغناء عن تحريكِه بالقلبِ الذي هو أولى منه ولا يرد

---

(1) همع الهوامع : 208/2 .
(2) ارتشاف الضرب : 274/1 .وشرح الشافية للإستراباذي : 32/3.
(3) ق : 124 ، م : 48ب ، الأرجوزة : 7ب ، وقد أعاد ذكر البيت مرة أخرى .
(4) الكتاب :547/3 ، وسر صناعة الإعراب : 738/2 ، وشرح الشافية للإستراباذي : 32/3 .

مثلُ هذا في الألف الـواقِع قبلَها ؛ لمَا قد مناه في ذَلك، ومثله النـاظم بـ (الـرشي) ، وواو (مقرو) ، وياء (النـسى) ، أما مثالُ (مقْـرو) فقد تقدم ذكره ، وأما (النسي) فأصلُـه (نسِيءُ) على وزن (فَعِيـلٍ) فقُلبت الهمزةُ ياءً وأُدغمتْ فيها اليـاءُ الأولى ، وأمـا (الرشي) فهو تصغير (رشا) و هو الخِشْف[1]، وأصلُه (رشِيءٌ) ، فأُبدلتِ الهمزةُ ياءً وأُدغمتِ الياءُ فصار(رشي)[2].

تنبيـه : ما تقدم من القَلبِ و الإدغَامِ فيما ذكر هو على طَريقِ الجَوازِ، وقالَ بعض النحويين: التزم ذلك في (نِبيء) ، و(بريئَةٍ) ، ورد ابن الحاجب بأن نافعاً يقرأُ (النبِـئَ) في جميعِ القُرآن بالهمزةِ ، هو وابن ذكوان[3] في (البريئَةِ)[4] ، بالهمزِ ، فهذَا - وإنْ سلّم - غير متواتر[5] ؛ لمَا تقدم ذكره في أصول الفِقه منْ أن القِراءات السبع متواترةٌ فيما ليس مـن [124] قبيلِ الأداء ، لكنه لا أقل من أنْ تكونَ كغيرها من نقل الآحادِ ، بلْ ما نقلَه القراءُ أولَى ؛ لأنهم ناقلون عمن ثبتتْ عصمته من الغلَطِ ، وهم أعدلُ من النحاةِ ، فالمَـصير إلى قولِهم أولَى ، نعمْ لوْ قيلَ كثُر ذلك في (نبِئ) ، و(بريئَةٍ) لكانَ مستقيماً.

218 - ص: والْهمْز إنْ يفْتحْ بإثْرِ الْكَسْرةِ   أبْدِلْه يا و واواً إثْر الضمةِ

219 - كمِيرٍ وجونٍ...[6].........

ش : تكلم الناظم هنا على حكم الهمزةِ المتحركةِ وقبلها متحركٌ ، وتبلغُ إلى تسعةٍ ؛ لأن الهمزةَ إما مفتوحةٌ ، أو مضمومةٌ ، أو مكسورةٌ ، والحرفُ المتحركُ قبلها فيه الثلاثةُ أيضاً وثلاثةٌ في ثلاثةٍ تسع صورٍ[7]، فذكر هنا :

حكم المفتوحةِ بعد كسرٍ، والمفتوحةَ بعد ضم ، فقال: (إنْ يفتحْ بأثَرِ الكَسْرةِ الخ...) ويعْنِي أن الهمز المفتوح بعد الكَسرِ، فإنه يبدلُ من جنس حركةِ ما قبلَه[8]، ومثله بـ (مِيرٍ)

---

(1) الخِشْف : الظبي . اللسان (خشف) : 70/9 .

(2) الكتاب : 547/3 ، وشرح الكافية الشافية : 2105/4-2106 .

(3) عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري ، أبو عمرو مقرئ دمشق ن توفي سنة 242هـ .معرفة القـراء الكبـار : 198 والأعلام :65/4 .

(4) كتاب السبعة في القراءات : 693 ، حجة القراءات : 769 .

(5) قال سيبويه في الكتاب 555/3 : (وقالوا : نبيٌّ وبريةٌ فألزمها أهلُ التحقيقِ البدلَ وليس كل شيءٍ نحوهما يفعلُ به ذَا إنما يؤخذُ بالسمع ، وقد بلغنا أن قوماً من أهلِ الحِجاز من أهْل التحقيق يحققون: نبِيءٌ وبريئةٌ ، وذلك قليلٌ رديءٌ ، فالبدلُ ههنا كالبدل في مِنْساةٍ ، وليس بدلَ التخفِيف ، وإنْ كانَ اللفظُ واحداً) . وينظر شرح الشافية للإسترباذي : 35/3 .

(6) ق : 125 ، م : 48أ ، الأرجوزة : 7ب .

(7) توضيح المقاصد والمسالك :25/6 .

(8) الكتاب : 543/3 ، والمقتضب : 156/1 ، وسر صناعة الإعراب : 738/2 ، والهمع : 472/3 .

وهو جمع (مِئَرةٍ) وهي العداوةُ ، يقالُ : مأْرت بْين القَوْمِ : عادْيت بْينهمْ ، وامْتأر علْيـهِ: اعْتقَد عداوته[1] ، ونحو مثَاِله : (مِائَة)[2] .

وقوله: (ووواواً إِثْر الضمةِ)[3] ، يعني ان الهمزةَ إذا كانتْ مفتوحةً وقبلها ضـمةٌ ، فإنها تقلب واواً من جنس حركةِ ما قبلَها ، وذَلك تخفيفُها[4] ، ومثله بـ (جـ ـونٍ) ، وأصـلُه : (جـُؤنٌ) بالهمزةِ جمع (جـؤْنةٍ) ، وهو وعاءٌ يجعلُ فيه العطـار عِطـره ، وقيلَ وعاءٌ يمسك فيه الطيب[5] .

219 - ص: ..... وإِنْ سكَنْ حرْفاً مجانِساً لِشكْلٍ أبْدِلَنْ[6]

ش: أراد أن الهمزةَ الساكنةَ تبدل من جنسٍ حركةِ ما قبلَها ، فإنْ كانَ مـا قبلَهـا مضموماً أُبدلتْ واواً ، وإنْ كان ما قبلَها مفتوحاً أُبدلتْ ألفاً ، وإنْ كانَ ما قبلَها مكسوراً أُبدلتْ ياءً[7] ، فالأولُ نحو : (بوس) ، وأصلُه (بؤْس) بالهمزةِ من البأسِ ، ومثالُ الثاني: (راسٌ) بالألفِ المبدلِ من الهمزةِ ، وأصلُه (رأْسٌ) بالهمزةِ ، ومثالُ الثالث : (بِـيرٌ) ، و(ذِيبٌ) بالياء فيهما بدلٌ من الهمزةِ ، والأصلُ (بِئْرٌ) ، و(ذِئْبٌ) بالهمزةِ ، والإبدالُ لغـةُ الحجار، والهمز لغةُ تميم .

فقولـُه : (مدا) مفعولٌ بـ (أبْـدِلَنْ) ، قُدم عليه على ما تقـدمتِ الإشـارةُ إليـه و(مجانِساً) نعتٌ له ، وبه يتعلق (لِشكْلٍ) .

220 - ص: وغْير ما ذَكَرْت سهلْ بْين بْينِ هذِى أَحْكَام همْزٍ دونَ مْينِ[8]

ش: هذا البيت جمع فيه حكم ما بقي من الهَمزِ، وقد تقدم أن أقسام المتحركةِ بعـد متحركٍ تسعةُ أقسامٍ ، تكلم فيما سبق على قِسمين ، وهمَا المَفتوحةُ بعد ضم ، والمَفتوحةٌُ بعد كَسرٍ ، وباقي الأحكَام التسعةِ حكمها التسهيلُ بْين بْين، وقدْ تقدم أن المفتوحةَ بعد ضـم والمفتوحةُ بعد كسرٍ لا تسهل بْين بْين ، وإنما تبدلُ واواً إذَا كان قبلَها ضم ، وياءً إذا كانَ

---

(1) اللسان (مار) : 158/5 .
(2) ينظر : الممتع :379/1 ، وارتشاف الضرب :271/1 .
(3) ق ، م : الضم .
(4) الكتاب : 543/3 ، والمقتضب : 157/1 ، وسرصناعة الإعراب : 573/2 ، وارتشاف الضرب :271/1 .
(5) اللسان (جأن) : 84/13 .
(6) ق : 125 ، م : 48أ ، الأرجوزة : 7ب .
(7) الكتاب : 543/3 ، 544 .
(8) ق : 125 ، م : 48ب ، الأرجوزة : 7ب .

قبلَها كسرٌ ، والعلةُ في عدمِ تسهيل الأولى بْين بْين ، معناه بينها وبين الألف ، والألف لا تكونُ بعد الضم ، فكذَا ما هو بمعناه ، وأما الثانيةُ : فلأن تسهيلُها بْين بْين يؤدي إلى جعل ما هو بمنزلةِ[125] الألفِ بعد الكسرةِ ، والألف لا تكونُ بعد الكسرةِ ، فكذَا ما هو بمعناه[1] .

وقولُه : (وغْير ما ذَكَرْت) هو السبعةُ الأقسام الباقيةُ ، وأمثلتها: (سأَلَ) وهو الباقي من أمثلةِ المفتوحةِ ، و المضمومةُ بأمثلِتها الثلاثةِ : (لُـؤم) ، و(يـسْتهْزئ) ، و(مـُـؤونٌ) جمع (مأنةٌ) ، قالَ ابن عقيل: هي (الطفْطِفَةُ)[2] ، وهل هي تحْت الكِرْكِرةِ ، أوْ أسْفَلَ البطْنِ نقلاَن ، الأولُ في كتاب سيبويه[3] ، والثاني ، في كتاب ابن خروف ، والمكسورةُ : (سِئـم) و(سِئلَ)، و(مِئين)

تنبيه : تكلم الناظم على حكمِ الهمزةِ من كلمةٍ ، ولا فرق في ذلك بين المُتصل والمُنفصل في الأقسامِ التسعةِ المذكورةِ ، وأمثلةَ ذلك : (جاءَ عْبد أُخْته)، و(رأيت عْبد أُخْتِهِ) و(مررْت بِعْبِدِ أُخْتِهِ) ، فالمثالُ الأولُ كـ(مـؤون)[4]، والثاِني كـ (لُـؤم) ، والثالثُ كـ(يسْتهْزئ). و(ضرب أخوه ، و[جاء] عْبد أخيهِ ، و[مررت]بعْبدِ أخِيهِ) ، فالأولُ كـ(سأَلَ)، والثاني كـ(جون)، والثالث كـ(مِير) . و(قَالَ إْبراهِيم) كـ(سِئـم) و(يضْرب إِبراهِيم) كـ(سِئلَ)، و(بِإْبراهيم) كـ(مِئين) ، فحكم جميعِها على ما تقرر فاعْرفْه ، نص على ذلك سيبويه وغيره[5].

وأحكام الهمزةِ كثيرةٌ ، وفيما ذكرناه كفايةٌ، ومنْ أرادها فَلْيستوْفِها[6]من غيره

وقولُه: (هذِي أحْكَام همْزٍ دونَ مْينٍ)، يعني أحكام الهمز المتصل ، و(المَيْن): الكذب .

---

[1] الكتاب : 543/3 .
[2] المساعد : 114/4 . وينظراللسان (مأن) : 395/13 .
[3] الكتاب : 582/3 .
[4] ق ، م : مون .
[5] الكتاب : 542/3 .
[6] م : فليستوفيها .

[إبدال الألف يـاء]

221 - [ص]: فَصْلٌ وإنْ جا بَعْد كَسْرٍ الألِفْ   فَاقْلِبْه ياءً وبذَلِك اعْترِفْ

222 - أيضـاً له بإثْـر يـا المصغر   مِثْلُ محارِيب و كَالْحمير[1]

ش: هذَا الفصلُ عقده الناظم لبيان إبدال الياءِ من الواوِ والألفِ ، وإبدال الواو مـن الألفِ والياءِ ، فذكر:

أن الألف إذا وقعتْ بعد كسرةٍ فإنا تقلب ياءً ، وكذلك أيضاً يقلب الألف بعد ياءِ التصغير كما يقلب بعد الكسرةِ ؛ لأن الألف لا تجانس الكسـرةَ ولا ما ينشـأ عنها وهو الياءُ ، ومثل ذلك الناظم بـ (محارِيب)، و(الْحمير) ، فالأولُ مثالٌ لمَا كانتِ الألف فيه إثر كسرةٍ ، وأصلُه (مِحْرابٌ) ، فلما جمع على (مفَاعِيـل) دخلتْ ألف (مفَاعِـل) بين حاءِ (مِحْـراب) ورائه ، وكُسرتِ الراءُ لأنها لا تكونُ إلا مكسورةً في ذلك المثال ، فبقِى ألـف (مِحْرابٍ) بعدها ، فلمْ تمكنْ سلامتها لتعذر النطقِ بالألفِ بعد غير الفَتحةِ ، فردت إلى حرفٍ يجانس حركةَ ما قبلها، فصارتْ ياءً ، ومثلُه (مِفْتاحٌ)،و(مِصْباحٌ)[2] .

والمثالُ الثـاني في كلام الناظم لمـا كانت الألف بعد ياءِ التصغير، فأصلُ (حـمير): (حِمارٌ) إذْ هو مكبر، فَصغر فجاءتْ ياءُ التصغير ثالثةً، فبقِى الألـف بعـدها، ويـاءُ التصغير لا تكونُ إلا ساكنةً ، فلمْ يمكن النطق بالألفِ أيضاً بعدها، فقُلبتْ ياءً مكسورةً ، ثم أُدغمتْ ياءُ التصغير فيها، ونحو مثاِله: (غَزالٌ) و (غُزيلٌ)، و(قَذَالٌ)[3]، و(قُذَيلٌ)[4] .

[إبدال الواو يـاء]

223 - ص: والْواو إنْ جا إثْر كَسْرٍ وسكَنْ   فَياءً أقْلِبْه كَعِيدٍ حيْثُ عنْ[5]

ش: يعِني أن الواو الساكنةَ إذا وقعتْ بعد كسرةٍ فإنها تقلب[126] ياءً من جنسِ الكَسرة، لأن الواو لا تجامع الكسرةَ، ومثله بنحو(عِيدٍ)، وأصلُه (عِوْدٌ) على وزن: (فِعْل)

---

(1) ق : 126 ، م : 48ب، الأرجوزة : 7ب .

(2) توضيح المقاصد والمسالك :29/6، والمساعد :126/4.

(3) القَذَالُ: جِماع مؤخر الرأس من الإنسان والفرس فَوْق فَأس القَفَا، والجمع أَقْذِلةٌ و قُذُل ، اللسان (قذل)553/11 .

(4) وقد ذهب ابن جني إلى أن الحذّاق من أصحابه وذَوي القياس القَوي، يرى بأن الألف في (غَزال) إذا صـغر الاسـم فقيـلَ (غُزيـل) لم تبدلْ في أول أحوالها ياءً ، وإنما قُلبت الألف واواً فصار (غُزْيول)، فاجتمعت الياءُ والواو وسبقت الياءُ بالسكون ، فقُلبت الواو ياءً وأدغمتْ ياءُ التصغير فيها فصارتْ (غُزيل). سر صناعة الإعراب : 582/2-583 ، وشرح الكافيـة الشافية : 2111/4 ،

(5) ق :126 ، م : 47أ ، الأرجوزة : 7ب .

بكسر الفَاء وسكُون العين منْ (عاد ، يعود) ، قُلبت الواو يـاءً فـصار (عِيـداً) ، ونـحوه : (مِيزانٌ) ، و(مِيقَاتٌ) ، و(مِيعادٌ)، كلها فَاؤها واوٌ ساكنةٌ وقعـتْ بعـد كسرةٍ ، وأصلها[1]: (مِوْزانٌ) ، و(مـِوْعادٌ)، و(مِوْقَـاتٌ) من (الْوزْن) ، و(الْوعْدِ) ، و(الْوقْـتِ)[2] فَفُعِلَ ا ما تقدم

تنبيـه : أطلق الناظم في قوله : (وسكّنْ) ، فشمل ما كانتْ مفردةً تحقيقاً كمـا مثل به ، وما إذَا كانتْ مفردةً حكماً كـ (احْـووى) على قَول من قَـال في مـصدر(اقْتتـلَ) : (اقِْتتالاً) ؛ لأن (احْووى) بشكلِهِ فإنك تقول فيه: (حِواءٌ) كـ (قِتالٍ) ، وذلك بأن تنقل الكسرة إلى الساكن قبلها فتسقطُ همزةَ الوصل فيصير: (حِوْواءاً) ، فتقلب الواو الأولى[ياء] لسكونا بعد كسرةٍ ، فيجتمع واوٌ وياءٌ ، وسبقتْ إحداها بالـسكون ، فتقلب الواو ياءً ، وتدغم إحداهما في الأخرى، فيصير (حِياءاً) على وزن: (قِتـالٍ)[3] ، فهذه واوٌ منفردةٌ تقديراً؛ لأنها لمْ توضعْ أولاً على الإدغَام ، فلوْ وضعت أولاً على الإدغـام نحو: (اعْلَوطَ) إذَا ركب المُهر عرْياً[4] ، فإنا لا تقلب ، بل تقـولُ فيهـا : (اعِْلـواطٌ) لتحْصينها بالإدغَام[5].

وقول الناظم: (حيْثُ عنْ) ، أي : عرض ، واحْترز بقَولِهِ : (إِنْ سكّنْ) مِما إذَا تحرك ، فقد تكلم عليه فقَال :

224 - ص: وإِنْ تحرك إِثْر كَسْرٍ فَمتى تجردتْ فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تا

225 - أَوْ كَانَ قَبْلَ زائِدِيْ فَعْلاَن فَحكْمها[6] القَلْب بلاَ توانِ[7]

ش: يعِني أن الواو إذا كانت متحركةً بعد كسرةٍ ، فإنْ كانت في آخر الكلمةِ فإنها تقلب ياءً ، لأن الطرف محل وقفٍ ، فيؤدي إلى وجودِ الواوِ ساكنةً إثر كَسرةٍ، وذلـك لا يوجد إلا بقلبِ الواوِ ياءً لتجانس الكسرةَ ،نحو: (الْغـازِى)، و(غُـزِي) أصلُهما: (الْغازو) و(غَزِو) ؛ لأن أصلَهما من (الْغزْوِ)، فأُعلت الواو بقلِبها ياءً لوقوعِها بعد الكسرةِ[8] .

(1) ق ، م : أصله .
(2) الكتاب : 335/4 ، وسر صناعة الإعراب : 732/2 ، والممتع : 436/2 .
(3) شرح الشافية للإستراباذي : 120/3-121 .
(4) المنصف : 13/3 ، واللسان (علط) : 355/7 .
(5) المقتضب : 77/1 ، وسر صناعة الإعراب : 586/2 .
(6) م : حكمه .
(7) ق : 127 ، م : 47أ ،الأرجوزة : 7ب .
(8) توضيح المقاصد والمسالك : 30/6 .

وقولُه : (أَوْقَبْلَ تا) ، يعنِي وقوعها آخراً ، لا فرق فيه بين أن تكونَ غير مصحوبةٍ بتاء التأنيث كما تقدم تمثيلُه ، وبين أن تكونَ مصحوبةً بتاء التأنيث ، نحو: (الغازِيـةِ) ، و(شجِيةٍ) من الشجْو ، فإنها تقلب أيضاً ؛ لأنها في حكمِ الطرف ،من أجل أن هاءَ التأنيث في حيز الانفـصال[1] .

وقولُه : (أَوْ كَانَ قَبْلَ زَائِديْ فَعْلاَن) ، يعني: أن الواو إذَا وقعتْ قبلَ الألفِ والنون الزائدين في مثال : (َ فَعْلاَن) ، فإن حكمها في قلِبها ياءً حكم ما إذَا وقع بعدها هاءُ التأنيث كما تقدم تمثيلُه من نحوِ: (شجيةٍ) ، و(الْغازِيةِ) ، مؤنثُ (الْغازي) ؛ لأن كلا منهما في حيز الانفصال ، وكأن الواو وقعتْ طرفاً ، ومثله المُرادي في شرح الألفية والتسهيل وغـيره بـ(شجِيان) ، قالَ في شرح الألفية : (شجيان) مثل (ظَرِبان)[2] مـن (الـشجْو) ، وأصلُه: (شجِوان) ، فقُلبتِ الواو ياءً ؛ لأن الألف والنونَ في حكـم الانفـصال أيـضاً مثل[127] تاء التأنيث[3] اهـ .

قلت : وفي التمثيل – لمَا بعده زيادتا (فَعْلاَن) –بـ(شجِوان) مثلَ (ظَرِبان) ، نظرٌ لأن (شجِوان) إذَا بني على مثل (ظَرِبان) كانتِ الألف والنونُ مبنياً عليهما الكلمةُ فصارتِ الواو حشواً كـ(عِوضٍ) ، و(عِوجٍ) ، ألا ترى أنهم صححوا الياءَ في (ثَنايَيْن)[4] فألزموا البنيةَ الياءَ لما كان بناؤها على صيغةِ المثنى ، ولمْ يجوزوا فيه مـا أجـازوا في نظيره عندما يثنونه منْ إقرارِ الهمزةِ أو إبدال الواوِ ، وإنما المُوجِب لقلبها في (شجِيان) ياءً كونُ الواو بعد كسرةٍ متعضدة بالألفِ كـ(حِياضٍ) ، و(سِياط) ، (صِيامٍ)[5]، فتاملْه .

و(فَعْلاَن) في كَلامِ الناظمِ بكَسر العين ، وسكنه ضرورةٌ ، كذا قـال شـيخنا في كتابِه التمام عند قول ابن مالك : (أَوْ زَائِديْ فَعْلاَن)[6]، وهو غير لازم ؛ لأنه إنما تكلـم على زائديْ (فَعْلاَن) ، وهما الألف والنونُ فقط ، وخصـوص البنيةِ يفهم منْ كَون الواوِ بعد الكَسرةِ ، فتأملْه .

وقولُه : (فَحكْمها القَلْب) ، أيْ : قلبها ياءً .

---

(1) شرح الكافية الشافية للإستراباذي : 2112/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 30/6

(2) ق ، م : ضربان . و (الظَرِبان): دويبة . اللسان (ظرب) : 571/1 .

(3) توضيح المقاصد والمسالك : 30/6-31 .

(4) المنصف : 132/2 .

(5) توضيح المقاصد والمسالك :30/6 .

(6) في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 304 ، و شرح الكافية الشافية : 2110/4 (أو زيادتيْ فَعْلاَن) .

وقولُه : (بلا توانٍ) ، أيْ بغير تراخٍ ، وفيه إشارةٌ إلى أن هذا حكمٌ تقديري ، إذْ لم يسمعْ من العرب تدريجه على نحو ما قرر حتى لو نطق به ناطقٌ في كلامٍ لعد خطأً ، وإنمـا هو كالتقرر ذهناً لا لفظاً ، فصار الحكم فيه ذلك .

وكسْر الناظم نونَ (فَعْلاَن) ضرورةٌ إذْ هو علمٌ يمتنع مـن الـصرف ، وعلميتـه جنسيته .

فإنْ قلت: لعل الناظم قصد تنكيره فجاز صرفُه؛ لأن كل ما كان أحد جزأيه العلمية فإذا نكر صرف على ما هو مقررٌ في فنه .

قلت : هذا واضحٌ ببادئ الرأي ، ويظهر أن المؤلف أراده ، ويدل عليه أن صـرفَه وقع قبلَ الإتيان بشطر البيت الثاني ، وتحقيق الاضطِرار في العكس ، وإنْ لم يسلمْ هـذا في حقيقةِ الاضطِرار، إلا أن إرادةَ هذا يدخلُ غير المقصودِ في كلامِه ، إذْ هو مع تنكيره يصدق على زيادة التثنية ، نحو : (زيدان) ، وزيادتهما غير واردةٍ لحصـول الحُكم في المُفرد ، فلم يحتجْ حالَ التثنية ، فتأملْه.

وبـهذا تعرف أن ما قررناه من في مثال (شجِيان) لا يريدون به تثنيـةَ (شج) فتأملْه منصفاً .

تنبيـه : أطلق الناظم في قوله : (إنْ تحركْ إثر[1] كَسْر) ، فيشملُ أنواع الحركـةِ الثلاث ، وهو كذالك ، وذلك نحو : (هذَا الْغازِو) ، و(رأَيت الْغـازو) ، و(مـررْت بالْغازِو) فإنها تحرك بحركَات الإعراب الثلاث في الأصل ، ثم يصار إلى إعراب المنقوصِ .

226 - ص : واحْكُمْ بِذَا لِمصْدرِ الفِعْلِ المُعلْ مثْلُ قِيامٍ ولْتصححْ كَالْحِولْ[2]

ش : الإشارةُ بـ(ذَا) راجعةٌ إلى قلبها ياءً ، ومعناه : أن الإعلالَ المذكور يجـب للواوِ الواقعةِ عيناً لمصدر فِعْلٍ معتل العين ، بشرط أنْ يكونَ بعدها ألفٌ ، نحـو (صـَام صِيـاماً) و(قَام قِياماً) ، كما مثل به ، وأصلُه (صِوامٌ) ، و(قِوامٌ) ، لكن لما أُعلـتْ [128] عينه في الفعل استثقلَ بقائُها في المصدرِ بعد كسرةٍ وقبلَ حرفٍ يشبه الياءَ ، وهـو الألف ، فأُعلت بقلبها ياءً حملاً للمصدر على الفعل منه[3] .

(1) ق ، م : من بعد .
(2) ق : 128 ، م : 47ب ،الأرجوزة : 7ب .
(3) شرح الكافية الشافية : 2112/4 ، وتوضيح المقاصد : 31/6 .

وفُهم من قوله: (المُعلّ) أنه إذا كان في الفعلُ معتلاً ولمْ يعل ، فإن مصدره لا يعلّ، بلْ يصحح كما صحح في فعله ، نحو : (لاَوذَ) (لِواذاً) إذا استتر بـشيء[1] فـإنَ فعلَـه صححت فيه الواو ، فتصحح في مصدره.

فإنْ قلتَ : منْ أينَ يُؤخذُ من كلام الناظم أن ذلك في العـين ، وأنـه لابـد مـن وقوعِ الألفِ بعدها في المصدر ؟

قلت : يؤخذُ من تمثيله بـ (قِيامٍ) ، فإنه حاز الوصفْين اللذْين ذُكرا ، و شـرط[2] الألفِ يؤخذُ من قولِه (ولْتصححْ كالحِول) ، ومعنى قوله : (ولْتصححْ كالحِول) ، يعـني أن ما كان على وزْن الفِعل من مصدر الفِعل المُعلّ العين ، فإنه يصحح ، نحو (حـالَ) (حِولاً)[3] .

تنبيـه : ظاهر كلامِ الناظمِ أن هذا الحكمَ - أعْني إبدالَ الواو يـاءً في المـصدر - مختص بوزن (فِعل) إذا كانَ بعده ألفٌ ، وهو نحو ما لابن مالك في شرح الكافية ، حيث قال : ونبه بتصْحِيح ما وزْنه (فِعل) على أن المصدر المذكور مشروطٌ بوجودِ الألفِ فيـه حتى يكونَ على (فِعال)[4] ، وانتقده المُرادي في شرح الألفيةِ بأن : الإعلالَ المـذكور لا يختص به ، وقد مثل الشارح بـ (اْنقَاد) ، (اْنقِياداً) ، والأصلُ : (اْنقِواداً) ، فأُعلّ كما سبق ذكره[5] .

ووقع في النسخةِ التي بأيدينا (والتصحح) على صيغة (التفعل)[6] ، وفي نـسخةٍ أخرى (ولْتصححْ) بلام الأمر ، وهي أولَى؛ لأن في الأولَى تسكين ما حقـه الحركـةُ ، وظاهر كلام الناظمِ أن هذا الحكم - وهو التصحيح لا يجوز غيره ، وليس كذلك، بلْ هـو غالبٌ فيه ، ويجوز فيه الإعلالُ ، وفي التسـهيل : وقدْ يصحح ما حقه الإعـلال مـنْ (فـِعل) مصدراً أو جمـعاً و(فِعال) مصْدرا[7] .انتهى ، فسوى بين (فِعلٍ) ، و(فِعالٍ) في أن حقهما الإعلالُ ، وهذا قدْ يخالف ما تقدم منْ أن الغالب في (فِعـَل) التصحيح ، ومثالُ ما ورد فيه التصـحيح من (فِعال) مصدراً (نار) (نِواراً) ، أي : نفَر[8] ، وكان حقه الإعلالُ ، قال في شرح الكافية: ولاَ نظِير لَه[9] ، وسينبه الناظم عليه بعدها .

---

(1) السان (لوذ) : 507/3 .
(2) ق : ومن شرط .
(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 385/4 .
(4) في شرح الكافية الشافية 2113/4 : (ونبه بتصْحِيح ما وزْنه فِعل كـالحِول مصْدر حالَ ، وكالعِودِ مصْدر عاد المريض ، وكالعِوج مصْدر عاج على أن إعلالَ المصدر المذكور مشروطٌ ......) .
(5) توضيح المقاصد والمسالك :31/6-32 .
(6) ق ، م : اليفعل .
(7) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 304 .
(8) اللسان (نور) : 244/5 .
(9) شرح الكافية الشافية : 2116/4 .

227 - ص: كَذَّاكَ إنْ واوٌ بِمفْرَدٍ سكَنْ   أَوْ كَانَ مُعْتلاً فِي الْجَمْعِ اقْلِبنْ

228 - مِثْلُ دِيارٍ وحِياضٍ.......[1]

ش : يعني إذَا وقعتِ الواو مكسوراً ما قبلَها وهي عين جمعٍ أُعلّتْ في واحـدِه ، أو سكنتْ ، وجب قلبها ياءً بشرط وقوعِ الألفِ بعد الواوِ ، فمثالُ ما أُعلّـتْ في واحـده (دِيـارٌ) أصلُه : (دِوارٍ)، لكنْ لما انكسر ما قبلَ الواوِ في الجمعِ ، وكانتْ في الإفراد معلةً بقلبها ألفاً ضعفتْ فسلطتِ الكسرةُ عليها ، وقوى تسلطَها وجود الألفِ[2] .

ومثالُ الثاني (ثِيابٌ) وما مثل به من (حِيـاضٍ) ، أصـلُهما : (ثِـوابٌ) ، و(حِواضٌ) لظهوره في (الحَوْض)، فلما انكسر ما قبلَ الواوِ في الجمـع وكانـتْ قبـلَ لام الكلمةِ ألفٌ والواو ساكنةٌ في المفردِ ؛ لأنه (فَعْل) بسكون العين ، فإنـه (ثَـوْبٌ) ، و(حَوْضٌ) ، ضعفت الواو فسلطت الكسرةُ عليها[129] وقوى تسلطَها وجود الألفِ .

فإنْ قلت : منْ أين يفهم اشتراط الألفِ بعدها ؟

قلت : من تمثيلِهِ بـ(ديار) ، و(حِياضٍ) ومما يأتي له في (فِعل) بالوجهين ، وفي تصحيح ما أراده بالتاءِ[3] .

وفُهم من قول الناظمِ : (وفي الجَمْعِ اقْلِبنْ) ، أن المفرد لا يعل ، نحو (خِوان)[4] إلا ما كان مصدراً ، فقد تقدم ذكره[5] ، وشذ قولُهم في (الصوان)، وهو الوعـاء[6]، و(الصوار) وهو القطيع من البقر[7] : (صِيان) ، و(صِوار)[8] .

وفُهم منْ قوله (أَوْ كَانَ مُعْتلا) ، أن ما كانَ غير معتل في المفرد لا يقلب ، وهـو كذلك كما نبه عليه بعد ، نحو : (طَويل) ، و(طِوال) ، فإن الواو لم تعلّ في مفرده ولم تسكنْ ، وندر قولِه[9] :

وأن أعِزاءَ الرجـال طِيالُها

---

(1) ق : 129 ، م : 46أ ، الأرجوزة : 7ب .
(2) شرح الكافية الشافية : 2113/4 .
(3) من البيت الآتي رقم : 229 .
(4) الخِوان : ما يُؤكَلُ عليه . اللسان (خون) : 146/13 .
(5) ولم يسبق ذكر لهذه الكلمة .
(6) اللسان : (صون) : 250/13 .
(7) اللسان (صور) : 475/4 .
(8) الخصائص : 55/3 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 34/6 .
(9) قائله : أنيف بن زبان النبهائي الطائي ، صدره : تبين لي أن القَماءَةَ ذِلةٌ
شرح المفصل : 45/5 ، 88/10 ، توضيح المقاصد والمسالك : 35/6 ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالـك : 386/4 ، وشرح شواهد الشافية للإستراباذي : 385/4 .

كما سيأتي ، والمراد في قول الناظم (المُعل) ؛ لأن المُعتل يطلق على (طَويل) وهو لا يقلب ، بخلاف المعلّ فإنه المقلوب إلى غيره ، فيخرج منه (طَوِيل) ونحوه .

تنبيهـان :

الأولُ : أخل الناظم بشرط صحةِ اللاّمِ ، وقد شرطه في التسهيل[1] ، واحترز بذلك من نحو : (جِواء) جمع (جو) ، و (رِواء) جمع (ريان)[2] فإنه يصحح لـئلا يجتمـع إعلالان إبْدالُ العين ياءً ، واللام همزةً ، و(الْجو) بتشديد الواو : هو ما بـين الـسماءِ والأرضِ[3] .

الثاني : جعلَ في التسهيل اشتراطَ الألفِ في وجوبِ الإعلال مخصوصاً بما سـكنتْ الواو في مفردِه[4]، ومقتضاه أن الإعلالَ يجب في (فِعلَة) ، و (فِعـل) إذا أُعلـتْ عـين واحدِهما من غير وجود الألفِ ، وسيأتي الكلام عليه قريباً إن شاءَ اللهُ تعالى .

228 - .... والفِعلْ مِنْه بوجْهيْن كَقَوْلك الْحِيلْ

229 - وذَا إذَا أُرْدِف بالتا صححا حْتماً وكُنْ لغَيْرِهِ مطرحـا

230 - وشـذ في ثيرةٍ إعْـلالُ كَذَا النوار شذ والطيـال[5]

ش : بيانُ ذلك أن كل واو مكسورٌما قبلها ، وهي عينٌ لجمع أُعلتْ في واحده ، أو سكنتْ ، لا يخلُو أن يكونَ بعدها الألف أو لا ، فإنْ لم يكنْ بعدها الألـف لم تقـعْ إلا في وزنْين أحدهما : (فِعلَة) ، وهو الذي أراد الناظم بقوله : (إذَا أُردِف بالتا) ، والآخر : (فِعل) وهو مراده بقوله : (والفِعْلْ مِنْه بوجْهيْن) ، وقدْ بين النـاظم حكـم هـذين النوعين في كلامِه هنا ، فعلم أن وجوب الإعلال إنما هو في غيرهما .

وحاصلُ الأمر في ذلك أن الجمع المذكور ثلاثةُ أقسام :

- قسمٌ يجب إعلالُه ، و نحو : (دِيار) ، و(ثِياب) .

---

(1) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 304 .
(2) الريان : ضد العطشان اللسان (روي) : 345/14 . و (ريان) أصله : (روْيان) ، اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقُلبت الواو ياء ، وأُدغمت الياءُ في الياءِ .
(3) و(الجّو) أيضاً : اسم بلد ، أو موضع . معجم البلدان : 174/2 ، وللسان (جو) : 157/14 .
(4) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 304 .
(5) ق : 130 ، م : 46ب الأرجوزة : 7ب .

- وقسمٌ يتعين تصحيحه ، وهو (ِفِعلَةٌ) ، نحو : (عوْد) ، و(عِودِةٍ) ، والعوْد : هو الجَملُ المُسن[1] ، و(كُوز) ، و(كِوزة)[2] .

- وقسمٌ فيه وجهان والإعلالُ أولَى ، وهو (ِفِعل) ، نحو (حاجة) ، و(حِوج) ، و(حِيلَة) ، و(حِيل)[3] .

فإنْ قلت لأي شيْ ء وجب التصحيح في (ِفِعلَةٍ) مع أنها كـ (ِفِعل) وهاءُ التأنيث في حيز الطرح ؟

قلت : لما عدمتْ (ِفِعلَةٌ) الألف ، قل عملُ اللسان فخف النطق بالواو بعد الكسرة وصحتْ ، ولم يجزْ إعلالُها ؛ لأنه انضم إلى عدم الألفِ تحصن الواو ببعدِها عـن الطـرف بسبب هاءِ التأنيث .

وأما (ِفِعل) فجاز فيه التصحيح نظراً إلى عدم الألفِ ، والإعلالُ نظـراً إلى أنهـا لقر ا من [130] الطرفِ قدْ ضعفتْ وثقُل فيها التصحيح فأُعلتْ .

قلت هذا الواقع من تعليلِهم في النوعين ، ويظهر لي أن تـصحيح (عِـودة) ، و(كِوزة) من أجل البعد عن الطرفِ كما قالوا ، إلا أنه بسبب لزوم حركةِ الحرفِ الـذي بعده ، فلم يتطرق إليه وقفاً ووصلاً ما يوجب ضعف الواو المعين لها على القلب ، بخلافِ (الْحِول) فإن الحرف الذي بعده متعرضٌ للوقفِ ، فيصير الحرف الـذي بعـده سـاكناً ، فضعف من أجل ذلك كأنه هو الطرف بنفسِه ، إذْ حاجزه غير حصينٌ فأُعلّ لذلك ، وأمـا من صححه فراعى فيه عدم تلك الحيثيةِ ، وهو تحريكُه وصلاً وعروض الوقفِ له .

ومحصولُ هذه التفرقةُ أن نحو (عِودة) الحاجز فيه حصينٌ بحركَته اللاّزمةِ ببعده عن الطّرف ، ونحوه (حِول) ، حاجزه غير حصين لعروض الوقفِ له فيسكن ، مع ما فيه منْ حمل الجمْع على مفرده ، فتأملْه ، وإليك النظر فيهما .

وقولُ الناظم : (وكُنْ ِلغَيْرِهِ مطرحاً) ، أي : طارحاً فلا تعتبْره ، وأصلُ (مطـرح): (مفْتِعل) من الطرح ، فأبدلت التاءُ طاءٍ على ما سيأتي بيانه إنْ شاءَ الله ، وأشـار بـه الناظم إلى ما ورد فيه من الشذوذ كما نبه[4] عليه في قوله :

وشـذ ِفي ِثيرةٍ ِإعْـ ـلالُ   كَذَا النوار شذ والطيـال

(1) وقيل غيره . اللسان (عود) : 321/3 .
(2) الكُوز : من الأواني ، معروف . اللسان (كوز) : 402/5 .
(3) توضيح المقاصد والمسالك : 33/6 .
(4) م : كاتبه .

فقولُه : (ثِيرة) هو مما شذ من باب (فِعَلة) ، إذْ أصلُه التصحيح كنظائره مـن (عِوَد) ، و(عِودة) فكان قياسه (ثِورةٌ) ، وذهب المبرد فيما حكى عنه ابن مالك إلى أنـه مقصورٌ من (ثِيارةٍ)[1] وأصلُ (ثِيارة) نحو (حِجارةٍ) ، فقُلبت الواو ياءً لأجل الألفِ ، فلما قصروه بقيتْ الياءُ[2] منبهةً على الأصل ، أي على أن أصلَه (فِعالَة) ، وحكى عـن المبرد في توجيهِ شذُوذه : أنهم قلبوا الواو ياءً فرقاً بين جمع (ثِورة) من الحيوان و(ثِور) من الأقِطِ[3] ، فقالوا في الحَيوان : (ثِيرة) ، وفي الأقِطِ (ثِورة)[4] .

وقولُه : (كذَا النوار شذ والطيـال) ، فـ (النوار) شذ مما هو علـى (فِعـال) مصدراً يجب قلب واوه ياءً لمصاحبتها الألف بعدها ، وقياسه (نِيار) كـ (صِـيام) ، و(قِيام) ، وقد تقدم ذكره ، والتصحيح في هذه نادرٌ.

و(الطّيال) هو مما شذّ إعلالُه ، وقياسه التصحيح لعدم إعـلال عـين مفـرده أو سكُونها وقد تقدم ذكره أيضاً ن وأشار الناظم بـ (الطّيال) إلى قول الشاعر :

تبين لي أن القَماءَة ذِلـةٌ وأن أعِزاءَ الرجال طِيالُـها

بالياء وهو روايةٌ ضعيفةٌ ، والصحيح روايتها بالواو على القياس[5]، ومعنى (القَماءَة) هي القِصر[6].

231- ص : وبعْد فَتْحٍ اقْلِبِ الْواوَ يـاءْ فِي نحْوِ معْطِيا الْهوى لَنْ يرْضيا

232 - فَلا حظُوا فِي الْمُعْطِيينَ معْطِيا ويرْضيـان الْحقُـ ـوا يرضِيا[7]

ش : تكلم الناظم هنا على إبدال الياءِ من الواوِ، فذكر:

أن الواو إذَا كانتْ لاماً بعد فتحةٍ رابعةٍ فصاعداً ، فإنها تقلب ياءً[8] لأن ما هي فيه إذْ ذَاك لا يعدم نظيراً يستحق الإعلالَ، وسواءٌ كانتْ في اسْم كما مثل بِهِ من نحو: (معْـطٍ)

---

(1) وقد حكى ابن مالك في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص : 304 خلاف ذلك ، قال : (وقدْ يعل ما حقه التصحيح مـن " فِعال " جمعاً أو مفرداً غير مصدر ، ومن " فِعلَة " جمعاً ، وليس مقصوراً من " فِعالَة " خلافاً للمبرد) . والرأي ينسب لأبي بكر بـن السراج كما أورده ابن جني . ينظر المنصف : 347/1 ، والخصائص : 112/1 .
(2) ق ، م : الواو .
(3) الأقِطُ ، والأقْطُ : شيئ يتخذُ من اللبن المَخيض يطبخ ثم يترك حتى يَمْصلُ . اللسان (أقط) : 257/7 .
(4) المنصف : 346/1-347 ، وسر صناعة الإعراب : 733/2- 734 ، وارتشاف الضرب :278/1 .
(5) المساعد :124/4 .
(6) اللسان (قمأ) : 134/1 .
(7) ق : 131 ، م : 45أ ، الأرجوزة : 7ب .
(8) شرح الكافية الشافية : 2116/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 36/6

أو في فَعْل، نحو: (أَعْطَى)، ونظير (مُعْطِي) : (مُلْهى)، و(مُستَدْعى) في [131] الأسماء و(أَلْهى)، و(أَرْضى) في الأفعال ، وفَعلُوا[1] ذلك حملاً لبنيةِ المفعول به على بنيةِ الفاعل وحملاً للمضارع على الماضي .

فالأولُ نحو : (مُعْطَيين) ، أصلُه (مُعْطَوين) بالواو؛ لأنهم يقولون: (أَعْطَوْت) بمعنى: تناولت ، و(أَعْطَيْت) بمعنى: ناولت[2] ، فحملُوا (مُعْطَوين) على (مُعْطٍ) اسم فاعلٍ بكسر الطاء ، وإعلالُ اسمِ الفاعِل منه لوقُوع الواو متطرفةً قبلَها كسرةٌ وهي عرضةٌ للسكون وواوٌ ساكنةٌ قبلَها كسرةٌ لا يتجانسان، فأُبدلتِ الواو ياءً لمُجانَستِها الكسرةَ، وحمل بنيةُ اسمِ المَفعول على بنيةِ اسمِ الفَاعل.

والثاني: نحو: (يُرْضى) ، فإنه مضارع وأصلُه : (يرْضَو) بالواو لظُهورها في (الرضْوان) ، لكنهم لما أعلوه في الماضي بقلبِ الواو ياءً ؛ لانكسار ما قبلَها وهي لام الكلمةِ حملَ على ذلك مضارعه ، وأما في نحو (أَعْطَى) الماضي ، فمحمولٌ هنا على مضارِعه وهو (يُعْطِي) عكس الأول للعلة الموجبةِ للإعلال ، فحمل ماضيه عليه . قال الجاربردي : وإذا كانوا قد أعلوا اسم الفاعل لاعْتلال الفِعل مع اختلاف جنسَيهما، فإعلالُ الماضي لإعْلال المُضارع ، وإعلالُ المضارع لإعلال الماضي أولى[3] اهـ .

فإنْ قلت : إذا كان الماضي يعل حملاً على المُضارع ، يلزم ألا يعل (تغازي) ؛ لأن مضارعه (يتغازى) ، فلمْ يكنْ فيه موجب الإعلال حتى يحملَ عليه الماضي.

قلت : هذه المسألةُ قد سألَ عنها سيبويه الخليلَ ، فأجابه بأن الإعلال قد ثبت قبلَ مجيءِ التاء فاستصحب بعد مجيئها[4] .

وقد عللَ الجاربردي بوجه آخر زيادةَ على ما تقرر هنا : بأن الكلمةَ لما زادتْ على ثلاثةِ أحرف ثَقلتْ ، والواو ثقيلٌ ، والياءُ أخف ، ولمْ يمنعْ مانعٌ كالضم في (يَدْعو) ، و(يَغْزو) فقلبوها ياءً[5] .

قلت: وهذا أشملُ وأخف ، فاعرفْه .

---

(1) م : جعلوا .
(2) اللسان (عطا) : 68-70 .
(3) شرح الشافية للجاربردي : 302/1 .
(4) الكتاب : 393/4 .
(5) شرح الشافية للجاربردي : 302/1 .

فإن قلتَ : قد ذكرت في أول التقرير لهذه المسألةِ شروطاً ، وهي أنْ تكـونَ لامـاً رابعةً فصاعداً بعد فَتحةٍ ، والناظم لم يذكرْ منها إلا واحداً ، وهو قولُه: (بعْد فتْحٍ) ، وبقي عليه شرطان .

قلت : يمكن أن يؤخذَاله من مثاله ؛ لأنه قد تقرر له تتميم الشروط، بالأمثلة، والمثالُ الذي ذكره جائزٌ للجميع ، فاعرفْه .

وقولُه : (فَلاحظُوا ـفي المُعْطَيْين معْطِيا) ، أيْ: اعتبروا صيغةَ اسْم المَفعول منه بصيغةِ اسم الفَاعِل ، فـ (معْطَيين) هو صيغةُ اسم المَفعول ، و(معْطِياً) هو صيغةُ اسمِ الفَاعـل ، فهو بكسر الطاء .

وقولُه : (يرْضِيان الحَقُوا ـبرضِيا) ، يعِني أنهم حملوا (يرْضِيان) - وهو المضارع - على صيغةِ ماضيه وهو (رِضِى) ، فلما أعلوا (رضِي) ألْحقوا مضارعه به .

تنبيـه : لمْ يتكلم الناظم [132] على صيغةِ الفِعل الرباعي نحو: (أعْطَى) ، فلـمْ يدر من كلامِه ما الموجب لإعلالِه .

قلت : قد قدمنا في تقرير كلامِه بيانَ ذلك ، وأما أخذُها من كلامـه فـيمكن أن تؤخذَ من معنى قوله : (ويرْضيان ألْحقُوا ـبرضِيا) ، فكأنه قال : وألحقُوا أحـد الفعلـين بالآخر: المَاضي بمضارعِه ، والمضارع بماضيه في مقام الاختصار، أوْ يؤخذُ مـن قولـه : (الْمعْطَيين[1] معْطِيا) بالمعنى، فكأنه يقولُ : ولاحظُوا في (الْمعْطَيين) وشبههما مما كـان قبلها كسرةٌ ، فيدخلُ في (معْطَى) (أعْطَى)، ويدخلُ في (معْطِى) (يعْطِى) ، ويحتملُ في كلام الناظم أن (أعْطَى) لاحظُوا فيه معنى (أعْطِى) بصيغةِ المبني للمفعـول ، كمـا لاحظُوا صيغةَ اسم الفَاعل في صيغة اسم المفعول[2] ، وهذَا وإنْ كان يبعده ، فأن صيغةَ المبنى للمفعول محولةٌ عن صيغةِ اسم الفَاعل، وأنها فرعٌ عنها ، فلا تعتبر ا إلا أنه يسهله القـولُ بأنها أصلٌ بنفسِها .

وهذا كله دب[3] على احتِواءِ كلاَم الناظم علَى ما يليق إدخالُه مما لا غنـى عنـه وتدريبٌ للطالب على تعليم البحث وكَيفيتِـه ، وربك الفتاح العليم .

---

(1) ق ، م : المعطيان .
(2) **م : كما لاحظوا صيغةَ اسم المفعول .**
(3) **الدب : الطريقة والمذهب . اللسان (دبب) : 372/1 .**

[إبدال اليـاء واواً]

233 - ص : إِنْ يسْكُنِ الْيا بعْد ضم قَدْ أُلِفْ   فَاقْلِبْه واواً وكَـذَلِك الألِـفْ

234 - و أُبدِل الضمةَ كَسْراً إِنْ بـدا   ذَا الْياءُ فِي جمْعٍ كَجمْعِ أغْيدا[1]

ش : يعني أن الياءَ الساكنةَ المفردةَ في غَير جمع ، يجب إبدالُها واواً إذَا انـضم مـا قبلَها[2] نحو : (موقِن) ، أصلُه : (مْيقِنٌ) ؛ لأنه من (أْيقَن) ، فقُلبت الياءُ واواً لانضمام ما قبلَها .

واحتراز الناظم بقوله : (إِنْ يسْكُنِ الْيا...) مما إذا كانتِ متحركةً ، فإنها لا تقلب واواً لتحصنها بحركتِها ، نحو: (هيام) إلا فيما سيأتي - إن شاء الله بيانه .

واحترزْنا بقولنا : (الْمفردةَ) مما إذَا كانتْ مشددةً ، نحو: (حيض)[3] فإنهـا لا تقلب لتحصِنها بالإدغَام .

واحترزنا بقولنا : (فِي غْير جمْعٍ) مما إذَا كانتْ في جمع ، فلَها حكمٌ غير هذَا.

فإنْ قلت : منْ أين يؤخذُ هذا من كلاَمه ؟

قلت : أما سكونها فقدْ نص عليه كما قدمنا ، وأما إفرادها فتشملُه علّةُ التحريكِ ، إذِ النظر فيها واحدٌ وهو التحصن ، فيدخلُ الأفراد فيه ؛ لأنها تتحـصن بالإدغـام كمـا تتحصن بالتحريكِ ، وأما الجمعيةُ فقد نبه عليه بقوله :

و أُبدِل الضمةَ كَسْراً إِنْ بدا   ذَا الْياءُ فِي جمْعٍ ...

ومعناه : أن الياءَ المذكورةَ إنما يحكم لها بالإْبدال إذَا كانتْ في مفـردٍ ، وأمـا إذَا كانتْ في جمع ، فإن الضمةَ هي التي تقلب كسرةً ، والياءُ تصحح ولا تبدلُ ، وهذا معـنى قوله:

و أُبدِل الضمةَ كَسْراً إِنْ بدا   ذَا الْياءُ............

أيْ : صير الضمةَ كسرةً إنْ ظهر هذا الياءُ المذكور في جمع ، ثم مثله بـ (غِيـد) جمع (أغْيد)، فإن (أغْيد): (أفْعلَ) ، وهو ميلٌ في الْعنق[4]، وجمعه على (فْعل) بضم الفَاءِ

---

(1) ق : 133 ، م : 45ب ، الأرجوزة : 8 أ .
(2) شرح الكافية الشافية : 2117/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 37/6 .
(3) حيض على وزن : فُعل ، جمع حائض . اللسان (حيض) 142/7 .
(4) اللسان (غيد) : 327/3 .

وسكون العين كنظائره من (أحْـمر) ، و(أسْـود) ، فإنك تقولُ في جمعها : (حـمْر) و(سود) ، فإذَا جمع (أغْيد) على (فُعْل) فتقولُ فيه تقديراً : (غُيْد) ، ثم تقلـب الضمةَ كسرةً فتصح الياءُ ، ويصير إلى لفظِ[133] (غِيد) ، ونحوه : (هِيمٌ) ، و(بِيضٌ) جمع (أهْيم) ، و(أبْيض)، و(الْهيام) : داءٌ يأخذُ الإبلَ كالجُنون[1]، والكـلام فيهمـا كالكلام فيه ، وإنما لمْ تبدلْ ياؤه واواً كما فُعل في المُفرد ؛ لأن الجمع ثقيلٌ ، فخص بمزيدِ تخفيفٍ ، فلمْ تقلبِ الياء معه واواً لثقِلها ، وقُلبت الضمةُ كسرةً لتصح الياءُ .

تنبيهـان :

الأولُ : سمع في (عائط)- وهي الناقةُ التي لا تحملُ[2]- جمع (عوط) بإبـدال الياء واواً ، وهو شاذ ، وجمعوه على (عِيط) على القياس[3] .

الثاني: أطلق الناظم في قلب الياءِ واواً بعد ضمة ، وهو إما أن تكونَ في جـمع ، أوْ فِي (فُعْلَى) صفةً ، أوْ في مفردٍ غير (فُعْلَى) الصفة ، فإنْ كانتْ في جمع فتكلم عليـه ، وإنْ كانتْ في (فُعْلَى) صفةً ، فسيتكلم عليه بعد ، وإنْ كانتْ في مفردٍ غير (فُـعْلَى) الصفة فهي قسمان :

- إما أن تكونَ[الياءُ] في فَاء الكلمةِ كـ (موقن)، وهذَا قد قدم الكلام عليه .
- وإما أن تكونَ[الياءُ] في عين الكلمة ، وهذا فيه خلافٌ :

مذهب الخَليل وسيبويه أنه كالجَمع ، فتقلب الضمةُ فيه كسرةً فتصح الياءُ ، وظاهر كلام الناظمِ مخالفته ؛ لأنه لمْ يستثن إلا ما كَان جمعاً .

ومذهب الأخفش أنه كالمفرد فتقلب الياءُ واواً ، فتسلم الضمةُ ، وإليه ينحو كـلام الناظم في إطـلاقِه.

ومثالُ ما اختلفُوا فيه : نحو ما إذا بنيت من (الْبياض) مثلَ: (برْد) ، فتقولُ على مذهبهما : (بْيضٌ) ، وعلى مذهب الأخفش: (بوضٌ) ، ومن أجل ذلك كانَ لفـظُ (دِيكٍ) محتملاً عندهمَا أن يكونَ وزنه (فُعْلا) بِضم الفَاء ، وأنْ يكونَ (فِعْلا) بكسر الفَاء ، ويتعين عنده أن يكونَ (فِعْلا) بكَسر الفَاءِ .

---

(1) اللسان (هيم) : 628/12 .
(2) **اللسان (عوط) : 357/7 .**
(3) **ارتشاف الضرب :281/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك :37/6 .**

وإذَا بنيت (مفْعلةً) من العيش ، قلت على مذهبهما : (معيشةً) وعلى مـذهب الأخفش: (معوشـة) ، ومن أجل هذا كانتْ (معِيشةُ) محتملـة عنـدهمَا أنْ يكـونَ وزنهـا (مفعِلَة) بكَسر العين ، وأن يكونَ (مفعلَة) بضمها[1] ، ثم نقلتِ الـضمة إلى الساكن قبلَها فصار (معوشة) ، فقُلبت الضمةُ كسرةً ، والواو ياءً فصار (معيشةً)[2] .

وأما عند الأخفش فيتعين أن يكونَ وزنها (مفْعِلَة) بكسر العين ؛ لأنها لو كانتْ بضمها لسلمتِ الواو، وقيلَ فيها : (معوشةً) .

واستدل لسيبويه بأوجه:

أحدها: قولُ العرب: (أَعْيس بين الْعِيسةِ)[3]، و(الْعِيسةُ)[4] مصدرٌ كـ (الْحمْرةِ).

الثاني: قولُهم: (مِبيعٌ)، أصلُه (مْبيوعٌ)، نقلت الضمةُ إلى الباء ثم كُسرتْ لتصح الياءُ.

الثالث:أن العينْ لم يحكَمْ لها بحكمِ اللام فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام.

قلت : وفي استدلالهم الثاني نظرٌ، إذْ لا يصح دليلاً على الأخفش ؛ لأن المحـذوف عنده هو الياءُ لا الواو، واحْتاج إلى كسر الياءِ من أجل الدلالة على الياء، فلزم قلب الواوِ ياءً ؛ لأنها لا تجامع الكسرةَ مع سكُونا ، ولا يقال إذَا راعى حالَها محذوفـةً ، فـأحرى أنْ يراعيها موجودةً كما قالوا ؛ لأنا نقولُ : وجودها لا يتطرق معه احتمالٌ ، ومع حـذفِها لا يدري ما هو المَحذوف ، فبقاءُ بعض عوارضِها يعيق ذلك ، فتأملْه [134] منصفاً .

وللأخفش أدلةٌ على مذهِبه ، وجلبها يوجب السآمةَ والخروج عما التزمنه

قولُه : (وكَذَلك الأَلِف)، يعِني: أن الألف إذا كانَ قبلَها ضمةٌ ، فإنها تقلب واواً ، إذْ لا يتمكن النطق ا مع الضمةِ ، وذلك نحو: (ضوَيْرب) تصغير (ضارِب) ، و(بوَيْع) تصغير(بائع) مبنيا للفَاعل[5] .

---

(1) الكتاب : 349/4 .
(2) توضيح المقاصد والمسالك : 38/6 .
(3) اللسان (سطرٍ) : 364/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 38/4 .
(4) العيسة : بياضٌ يخلطُه شيئٌ من شقْرةٍ . اللسان (عيس) : 152/6 .
(5) توضيح المقاصد والمسالك 85/6 .

235 - ص: وجاءَ ذَا وجْهَيْن نحْو طُوبي   وصْفاً ِبواوٍ وبياء كَطِيبى[1]

ش : يعنِي أن (طُوبى) مما كانَ على وزن (فُعْلَى) بضم الفَاء وسكُون العـين ، وصفاً وعينه ياءٌ قبلَها ضمةٌ ، فإنه يجوز فيه وجهان[2] :

أحدهما: إقرار الضمة ، فتقلب الياءُ واواً لعدم مجامعِتها للضمةِ قبلَها، فتقولُ (طُوبى)

والثاني : قلب الضمة كسرةً ، فتسلم الياءُ وتبقَى على حالِها ، فتقولُ فيه: (طِيبى) ونحو (طُوبى) : (كِيسى) ، و(كُوسى) أُنثَى (الأكْيس) ، و(الضيقَي) ، و(الضوقَي) أُنثَى (الأضيق)[3].

وعلل بدر الدين مجيءَ الوجهين بأن ذلك ترديدٌ بين حملِه على مـذكرِه تارةً ، وبين رعـايةِ الزنة أُخرى[4] .

وفُهم من قول الناظم : (وصْفاً) ، أن (فُعْلَى) إذَا كانَ اسماً لا يكونُ فيـه هـذا الحكم وهو كذلك ، وطريقته إذَا كانَ اسماً قُلب ياؤه واواً وإقرار الضمةِ نحو: (طُوبى) ، وهو اسم مصدر من (الطيبِ) ، وقدْ قُرئ [طِيبى لَهمْ][5] وهو قليلٌ[6] .

تنبيـه:

تبع الناظم في جواز الوجهين في نحو: (طُوبى) ابن مالك في كافيته وألفيته[7]، وهو مخالفٌ لكلاَم سيبويه وأهل التصريفِ من وجهْين :

-أحدهما : أنه أجاز في (فُعْلَى) -وصفاً- وجْهين كما ذكر، ومذهب سيبويه ومنْ تبِعه الجزم فيها بقلبِ ضمتها كسرةً فتسلم الياءُ ، نحو: (مِشْيةِ حيكَى)[8] ، يقالُ : حـاكَ ِفي مشْيتِهِ يحِيك حْيكاً ، إذَا حرك مْنكبْيه[9]، و [قسْمةٌ ضِيزى][10]، أيْ : جائرةٌ ، مـن قولهم : ضازه حقه يضِيزه ، إذَا بخسه وجار علْيهِ[11].

(1) **ق : 135 ، م : 44ب ، الأرجوزة : 8 أ .**
(2) **) شرح ألفية ابن مال لابن الناظم :851 .**
(3) **المنتخب من غريب كلام العرب : 557/2 . وشرح الكافية الشافية : 2120/4 ، واللسان (طيب) : 564/1 .**
(4) **شرح ألفية ابن مال لابن الناظم :851 .**
(5) **يعني الآية 29 من سورة الرعد : (طُوبى لَهم وحسن مآب) ، ونسبها الزمخـشري** في **الكـشاف : 359/2** إلى **(مكـوزة الأعرابي)**
(6) **ارتشاف الضرب : 1/ 282، والمساعد : 134/4 .**
(7) **قال ابن مالك** في **شرح الكافية الشافية : 2120/4 ، وفي ألفيته : 127 :**

فَإِنْ يكُنْ عْيناً لفُعْلَىوصْفَا   فَذَاكَ ِبالْوجْهْين عْنهمْ يلْفَى

(8) **الكتاب : 364/4 ، وارتشاف الضرب :281/1 .**
(9) **اللسان (حيك) : 418/10 .**
(10) **النجم ، الآية : 22 .**
(11) **اللسان (ضيز) : 367/5-368 .**

وإنما قالُوا : إن الأصلَ في (حِيكَى) ، و(ضِيزى): (فُعْلَى) بضم الفَاء، ثم قُلبت الضمةُ كسرةً فسلِمتِ الياءُ ، ولمْ يقولُوا إن أصلَه: (فِعْلَـى) بكَـسرها ؛ لأن (فِعْلَـى) بالكَسرة لا يكونُ في الصفات[1]، وأما (فُـعْلَى) بالضم فهو موجودٌ في الصفاتِ ، نحو: (ربـى)[2] و(خُنْثَى) ، و(حُبْلَى) ، و(الربى) : الشاةُ التي ولدتْ حديثاً ، والجمع : (ربـابٌ)[3] فأبدلُوا من الضمةِ كسرةً لتصح الياءُ على حد فِعْلهم في (بيْض) فرقاً بـين الاسم والصفةِ وخصت الصفةُ بهذا الحُكم دون الاسم لخفة الاسم وثِقَل الصفةِ ، فناسـب تخفِيفها بإبدال الضمةِ كسرةً وإقرار الياءِ .

والثانِي: أنه حكَم بأن (فُعْلَى) أُنثى (أَفْعل)، من باب الصفةِ ، فجوز فيه الوجهين ، وهم ذكروه في بابِ الأسماء فحكموا له بحكم الأسماء ، أعنِى إقرار الضمةِ وقَلبِ الياءِ واواً وظاهر كلام سيبويه فيما نقلَه المُرادي أنه لا يجوز فيه غير ذلك[4] .

فإن قلت : مثل الناظم لمَا كانَ وصفاً على (فُعْلَى) بـ (طُـوبى) فهـلْ هـو عنده[135] من باب (فُعْلَى) ، (أَفْعل)، أوْمن المُفرد الذي هو صفةٌ على (فُعْلَى) ؟

قلت : هو عنده تأنيثُ الأطْيبِ ، فهو من بابِ (أَفْعل فُعْلَى) [5]، ولا يحتملُ عنده أنْ يكونَ اسماً جاء على (فُعْلَى) كما تقدم من كونه اسم مصدر من (الطّيبِ) ، لتمثيلِهِ به للوصفِ على (فُعْلَى) كما قررنا به كلامَه، وليس هو وصفاً كـ ـ (حِيكـي) ، و(ضِيزي).

طريفة ذكرنيها الكلام على (طُوبى) : قال أبو علي قالَ أبو عمرو بن العلاء : قَرأَ أعْرابي على بالحَرم [طِيبى لَهمْ] ، فقلت له : [طُوبى لَهمْ] ، فقـالَ: [طِيبـى لَهـمْ] فَعدْت فَعاد ، فلما طالَ على قلت له: (طُوطُو) ، فقالَ: (طِي طِي)[6] اهـ .

قلت : وهذَا لأن لسانه لا يساعده على مخالفةِ ما جِبل عليه ، فلما كانتْ لغته إبدالَ الضمةِ كسرةً ، لم يستطعْ غير ذلك من إقرار الضمةِ وقلبِ الياءِ .

---

(1) الكتاب : 364/4 .
(2) ق ، م : رُبْى بفك الإدغام .
(3) اللسان (ربب) : 402/1 .
(4) توضيح المقاصد والمسالك :42/6 .
(5) ارتشاف الضرب : 282/1 .
(6) قال ابن جني في الخصائص 75/1-76 : أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني عن أبي بكر محمد بن هارون الرياني عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني في كتابه الكبير في القراءات ، قال : قرأ على أعرابي بالحرم " طِيبى لهم وحسن مـآب " ، فقلت : طُوبى ، فقالَ : طِيبى ، فَأَعدْت فقلت : طُوبى ، فقالَ : طِيبى ، فلما طالَ على قلت : طُوطُو، قالَ: طى طى، أفلا ترى إلى هذَا الأعرابي، وأنت تعتقده جافياً كرا لا دمثاً ولا طيعاً ، كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياءِ فلم يؤثر فيه التلقين....) .

236 - ص : وإنْ يكُنْ محركاً لاَ يَنْقَلِـ ـبْ إلا بِفِعْلٍ آخِراً فَافْتحْ[1] تصِبْ

237 - أوْ كَانَ قبْلَ تـاءِ تأنيثٍ بـدا أوْزائديْ فَعْلانَ فيمـا وردا

238 - وذَاكَ مِثْلُ قَضـو الْفَتى وفـي مَبْنوةٍ ومَبْنوان يقْتفِـ ـ ـى

239 - وإنْ بِنِى الـوزْنان مِنْ نحْوينى فَأنْطِقْ مكَانَ اليَاءِ بواوٍ معْلِنا[2]

ش: هذَا قسيم قوله : (إنْ يسْكُن الياءُ بعْد ضم) ، وأراد الناظم أنْ يبين لك حكم ما إذا كانَ حرف الياء محركاً بعد ضم[3] ، فذكر : أن حكمه التصحيح لتحصنه بحركتـه كما تقدم مثالُه من (هيام) ، ونحوه : (الْخيلاء)[4] ، إلاّ فيما كـان آخِـراً ، أيْ : لام الكلمةِ ، سواءٌ كان مجرداً من تاء التأنيث ، أو متصلاً ا، أوْ متصلاً بزيادتيْ (فَعْـلاَن) ، وهما : الألف والنون ومثل الناظم الأولَ بـ (قَضو الْفَتى) ، أيْ : ما إقْضاه ، ونحـوه : (رمو) ، أيْ : ما أرماه وهذَا مختص بفِعل التعجبِ ، ولمْ يجئْ ذلك في فِعل متصرفٍ إلا ما ندر من قولِهم : (نهو الرجل) ، فهو نهي، إذَا كان كاملَ النهيةِ وهو العقـل، قُلبـتْ في ذلك الياءُ واواً لضم ما قبلَها وتطرفِها لكونِها عرضةً لأنْ تسكن، فصار (قَضو)، و(رمو)[5]

ومثّل الناظم للثّاني- وهو ما إذا كانتْ متصلةً بتاء التأنيث - بـ (مَبْنوةٍ) ، وهـو وزنُ: (مفْعلَة) ، من (بني يَبِنى) ، فإنك تقولُ فيه : (مَبْنوةٌ) ، وأصلُه: (مَبْنيةٌ) ، لكن لا تجامع الياءُ -متطرفةً - الضمةَ قبلَها، فتقلب الياءُ واواً ، فيصير إلى مثال : (مَبْنوة) ، ولا يعتد هنا بتاء التأنيث ؛ لأنها في حيز الانفصال ، وإنْ كانت الكلمة مبنية عليها .

فإن قلت : هذا يخالف ما قرره في المَسائل المتقدمة من أنهم جعلُوا ما بني عليها كأنه من نفسِها ، وعاملُوا الحرف الذي قبلَها معاملةَ الحَشو، فلـذَا صـححوا (ثُنـايْين) ، و(دِرْحاية)[6] و(هِداية) ، كما يخالف مسألةَ (شجية) من (الشجْو) ، و(فَعْلاَن) منـه أيضاً ، حيث قلبوا الواو ياءً فيهما ، ولم يراعوا لزوم التاء والزيادتين حتى يكونَ حشواً .

---

(1) **الأرجوزة : فافهم .**
(2) **ق : 136 ، م : 43أ ، الأرجوزة : 8 أ .**
(3) **توضيح المقاصد والمسالك : 37/6 .**
(4) **الخُيلاَء والخِيلاَء بالضم والكسر : الكِبْر والعجْب . اللسان (خيل) : 228/11.**
(5) **قَضو الرجل: إذا جاد قَضاؤه ، ورمو: إذا جاد رميه. الأصول في النحو: 304/3، والخصائص: 348/2 والمساعد:130/4-131**
(6) **رجلٌ دِرْحايةٌ : كثير اللحْم قصيرٌ سمينٌ ، ضخم البطن ، لئيم الخلقَةِ .اللسان (درح) : 434/2 .**

قلت : قد عارض ابن هشام في الحواشى بين هذه المسألةِ الأخيرةِ، أعنِى مسألةَ (شجية) من (الشجْو)[136] و(شجيان) ، وبين مسألةِ (مْبنوة)، و(مْبنوان) قائلاً : فإنك تقولُ في مثال : (ضِربان) من (الْغزْو) : (غَزِيان)، و(فُعْلَةٌ) : (غُزْيةٌ) ، بالإعلال إعطاًءَ لهذا ما للمتطرفةِ ، كـ (رضِى)، و(الْغازِي) ، ولا عبرةَ بتاء التأنيث ولا بالزيادتين[1] ، فهما لا يحصنانِها من الطّرف ، وعلى هذا : (مرْموة)[2] ، و(رموان) لا يحصنان من الطرف فتقولُ : (مرْميةٌ) ، و(رميان) بإعلالِهما ؛ لأن تاءَ التأنيث في حكم الانفصال ، وصارت الواو متطرفةً ، وكذا الزيادتان على هذا في حكم الانفصال ، فنقل ، إذْ لا يوجد اسمٌ متمكنٌ في آخِره واوٌ قبلَها ضمةٌ ، قال : وعلى مقتضى هذه المسألة - يعنِي مسألةَ (مرْموة) و(رموان) في إقرار الضمة وقلبِ الياء واواً - إن الزيادتين وتاءَ التأنيث جعلاها - أيْ الواو - كأنها في الوسط ، فصحتْ وصحت الضمةُ قبلَها، يقال في الأولى ، أعنِي بناءَ (ضِربان) و(فُعْلَةٌ) من الغزو: (غَزوان) ، و(غُزْوةٌ) ؛ لأن الزيادتين والتاءَ جعلتا الواو في الوسط والواو التي في الوسط لا تقلب في غير ما مر، نحو: (عوض)[3] اهـ .

وأما المسألةُ الأولى فلمْ أر فيها معارضةً له ولا لغيره من العلماء ، وهي معها من وادٍ واحدٍ ، قلت : ويمكن أن يجاب عن هذه المعارضةِ بأن باب (غَزيان وغِزْية) ، وإنْ كانا بنيا على التاء وعلى الزيادتين ، روعِي في أصليْها الأصلُ الذي بنيا منه ، وقد وجب فيه الإعلالُ فجرى في فرعِه.

وأما باب (مرْموة) ، و(رموان) فبنيا مما لمْ يجر في أصلِه إعلالٌ ، فاستصحب الحكم في ذلك ، وروعي جانب الحَشو فيهما ، فقُضي لهما بحكم ما إذَا كانَ الحرف وسطاً

وحكم (ثِنايين) ، و(دِرْحاية) ، ونحوهما حكم باب (مرموة) ، فتأملْه بعين الإنصاف ، وربك الفتاح بسني الألطاف ، وعلى أنا قد ذكرنا فيما سبق جواباً عن قلب الواو فيما اتصلَ به زيادتا فَعلان على غير هذا المعنى، ولكل مقَام مقالٌ ، فراجعْه هناك .

فإن قلت: إذَا كان ما ذكرته صحيحاً، فلأي شيء احتاجوا في نحو (مرموة)، و(رموان) إلى قلبِ الياء واواً مع أنها وقعتْ حشواً، فهلا أبقُوها كذلك كما أبقُوها في (هيام)،و(خيلاء).

---

(1) م : بزيادتين .

(2) **م : مرمومة .**

(3) **ينظر ارتشاف الضرب :285/1 ، والمساعد :139/4 .**

قلت: حملُهم على ذلك تحقق كونِها طرفاً لوقوعها في لام الكلمة فراعـوا شـائبةَ كونها آخراً، ولذلك جرى الإعلالُ في آخره حقيقةً ، نحو: (توانٍ) ، (وتراءٍ) ، وإنمـا منعه هنا وقوعها في حشو الكلام ، و(هيام) ، و(خيلاء) وقعتْ عيناً وهـي محقّقـةٌ كونها حشواً بحروف أصليةٍ ، وأنى يقاوم حشو الأصـول حشو غيره ، فلـذَا راعـوا في حشو غيرِهِ شائبةَ الطرف ، فتأملْه .

وقولُ الناظم : (فَأنطِقْ مكانَ اليا بِواو معْلِنا) ، يعنِي في نحو(مرْمية) ، و(رميان) و(مبْنوة) ، و (بنوان) ، و هما مثَال (مقْدرة) ، و(سبعان) وهو اسـم مكـان[1] ، فقُلبت الياءُ واواً لأجل ضم ما قبلَها[2]، وإذاً لم يؤثر كونها لام الكلمةِ التي هـي طـرف الأصول في الإعلال كما وقع في الترمِي [137] فلاَ أقل منْ أنْ يؤثر في قلبها واواً لأجـل الضمة المُجانسة ، وكانتْ جهةُ قلبِ الواو أولَى من قلبِ الضمة وإقرار الياء لَمَا في هذه من اللبس في الزنة ، إذْ لا يدرى هل هو (مفْعِلَةٌ) من الرمْي بكسر العين ، أوْ(مفْعلَةٌ) بالضم ، وكذَا (رميان) هل هو(فَعلاَن) كـ(سبعان) بالضم ، أوْ(رمِيان) كـ(ضرِبان) ، فاعرفْ هذَا وتحققْه فهو بحثٌ لم أره لغْيرى ، وبِهِ تنتظم المسائلُ وتتحقق وتتفق وترتفع بـه المُعارضةُ.

240 - ص : واعْلَمْ بِأن الْياءَ واواً أُبدِلاَ ـ مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْماً كَتقْوى فَاعْدِلاَ
241 - وقَدْ يجِيءُ مصححا كَريا ـ وصحح الْوصف كَنحْوِ خزْيـا[3]

ش:ذكر في هذين البيتين حكم (فَعْلَى) بفَتح الفَاء[4]، فبين فيها أنها قسمان:اسـمٌ وصفةٌ .

فإنْ كانتْ اسماً، أُبدلتْ ياؤها واواً كما مثل به من (تقْوى)، وأصلُها (تقْيا) من الوقَاية ، وهذَا هو المشهور[5]، وقد يجئُ مصححاً كما مثل به من (ريا)[6] وهو الرائحةُ[7]

وإن كانتْ (فَعْـلَى) وصفاً صححت الياءُ وأُقرت ، فقيلَ في ذلك (خزْيـا) من (الخِزْي)[8] ، وهذا معنى ما للناظم في هذْين البيتْين .

---

(1) موضع معروف في ديار قيس ، معجم البلدان : 185/3 .
(2) توضيح المقاصد والمسالك : 40/6-41 .
(3) ق : 138 ، م 43ب ، الأرجوزة : 8 أ .
(4) المنصف : 157/2-159 ، وشرح الكافية الشافية : 2120/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 43/6 .
(5) الكتاب : 389/4 ، وارتشاف الضرب : 293/1
(6) ارتشاف الضرب : 282/1
(7) الرائحة الطيبة . اللسان (روي) : 350/14.
(8) الكتاب :389/4 .

وفُهم منه أن كلامه في (فَعْلَى) التي تكونُ لامها ياءً ، وأما إذا كانتْ (فَعْلَى) لامها واواً فلم يتكلمْ عليها، وحكمها التصحيح في الاسْم والصفةِ ، فتقولُ في ذلك (الدعْوى) في الاسْم ، و(نشْوى) في الصفة .

فإنْ قلت : يمكن أن يفهم[1] للناظمِ هذا من ذكره التفصيلَ في يائي اللام دون غيره

قلت : غايةُ ما يؤخذُ منه المخالفةُ في الحُكم ، ومن أين يؤخذُ له قصر الحكم فيه على الواو اسماً أو صفةً ، فاعرفْه .

واعتمد الناظم في ضبط فَاء (فَعْلَى) على الأمثلِة ؛ لأنه مثل بـ (تقْوى) ، و(ريـا) و(خزْيا) ، وهي مفتوحةُ الفَاء ، ونحو مثاله في الاسم (الفْتوى) ، و(البقْوى) ، و(الثنْوى) فـ(الفتْوى) ما أفتى به الفَقيه ولامها ياءً ، و(البقْوى) من البقاء لظهورها في (البقْيا) بضم الباء[2]، ويقالُ: بقيْت الشيْءَ ببصري أُبْقيْته[3]، و(الثنْوى) بمعنى (الثنْيا) بضم الثاء من ثنيت ونحو مثَاله في الصفة (صدْيا) وهو مؤنث (صدْيان) إذا عطش ، وفعلُوا هذا فرقاً بين الاسم والصفة[4]، وخص الاسم ، ذا الإعلال ؛ لأنه أخف ، فكان أحملَ لثقل الواو، وأكثر النحويين يجعلونَ هذا مطرداً[5] .

وقال بعضهم:شذ من ذلك لفظةٌ واحدةٌ ، وهو قولهم (طَغْيا) لولَد البقرة ، فجاءتْ بالياء وكان القياس:(طَغْوى) بالواو[6]، وزاد ابن مالك في شرح الكافية على هذه (ريا)[7] كما مثل به الناظم، وفيه نظرٌ؛ لأن الذي ذكره سيبويه وغيره من النحويين أن (الريا) صفةٌ وليس شاذاً[8] والأصلُ فيه: رائحةٌ ريا، أي: ممْلُوءةٌ طيباً والعذر للناظم إتباعه لابن مالك فاعرفْه.

تنبيه: ما ذكر الناظم هنا من اطّراد إبدال الياء واواً في (فَعْلَى)-الاسْم-[138] وإقرارها في الصفةِ مذهب سيبويه ، وعليه درج ابن مالك في شرح الكافيةِ وخالف في التسهيل وعكس الحكم ، فقال: وشذ إبْدالُ الواو من الياء لاماً لـ(فَعْلَى) اسماً[9]، ومثله في

(1) م : يعلم .
(2) ويقال : الْبقْيا . اللسان (بقي) : 79/14 .
(3) أي : نظرت إليه وترقبته . اللسان (بقي) : 81/14 .
(4) الكتاب 389/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 43/6 .
(5) توضيح المقاصد والمسالك : 43/6 .
(6) في اللسان (طغي) 8/15 : الصغير من بقر الوحش .
(7) شرح الكافية الشافية : 2121/4 .
(8) الكتاب : 389/4 .
(9) التسهيل : 309 .

بعض تصانيفِه بما تقدم من (فُتوى) وأمثَاله، ثم قال : وأكثر النحويين يجعلُون هذَا مطرداً ، فألحَقُوا بالأربعة المذكُورة : (الشروى) ، و(الطّغْوى) ، و(العوى) ، و(الرغْـوى)[1] زاعمين أن أصلها الياءُ ، والأولَى عندي جعلُ هذه الأواخِر من الواو سدا لبابِ التكثير من الشذوذ . واستدل على أن إبدالها واواً شاذ بمجيء (الريا) مصححاً ، و(الطّغيا)- وهو ولد البقَرة الوحشية- بالياء أيضاً ، وبقولِهم : (سعْيا) ، وهو اسم[2]، قال : فهذه الثلاثـةُ الجَائيةُ على الأصل، والتجنب للشذوذِ أولَى بالقياس عليها[3] اهـ .

وتعقب احتجاجه بهذه الألفاظ الثلاثة[4] ، أما (ريا) للغةِ الضم[5] ، وأما (سعْيا) فهو علمٌ ، ويحتملُ أن يكونَ منقولاً من الصفة كـ(خزْيا)، و(صدْيا)، ومعنى (الشرْوى): المثْلُ يقالُ لك شرْواه ، أيْ: مثله[6] ، و(العوى): اسم نجْم من (عويت)[7]، فقياسـه (عوى)[8].

242 - ص : وواو فُعْلَى افْلِبْه ياءً كدُنْيا وصْفاً وقُصْوى نادِرٌ فِي قُصْيا[9]

ش: تكلم الناظم هنا على (فُعْلَى) بضم الفاء[10] ، وأمثلته ترشـد إلى المطلُـوب فذكر: أن (فُعْلَى) بالضم إذا كان لامها واواً سلِمتْ في الاسم ، نحو: (حـزْوى)[11] ، اسم موضع[12] وقُلبتْ ياء في الصفةِ ، نحو : (الدنْيا) كما مثل به ، ونحوه : (العلْيا) .

وفُهم تصحيح الواو في (فُعْلَى) إذا كانَ اسما من قَوله: (افْلِبْه ياءً كَدنْيا وصفا) .

وقولُه : (وقُصْوى نادِرٌ فِي قُصْيا) أراد: أنه شذ في الصفةِ (قُصْوى)[13]بـالواو مصححاً ، فهو نادرٌ، و(قُصْيا) بالياء هو القياس[14] ؛ لأنه صفةٌ ، وشذُوذُه عند غير تميم

(1) **الرغْوى والرغْيا : مِنْ رِعايةِ الحِفاظِ . اللسان (رعي) : 328/14 .**
(2) **واد بتهامة قرب مكة . معجم البلدان : 221/3 .**
(3) **توضيح المقاصد والمسالك : 44/6 .**
(4) **توضيح المقاصد والمسالك : 45/4 ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 393/4 .**
(5) **جعلها سيبويه صفة ، ، قال : (ولوْ كانتْ ريا اسمًا لقلت رَوى ...) . الكتاب : 389/4 .**
(6) **اللسان (شري) : 428/14 .**
(7) **العوى : منزلٌ من منازل القمر، يمد ويقصر . اللسان (عوى) : 110/15.**
(8) **سرصناعة الإعراب : 87/1 .**
(9) **ق : 139 ، م : 42أ ، الأرجوزة : 8 أ .**
(10) **المنصف : 161/2-163 ، وشرح الكافية الشافية : 2121/4-2122 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 45/6**
(11) **ق ، م : خزوى .**
(12) **(حزْوى) بضم أوله وتسكين ثانيه ، مقصور: موضع بنجد في ديار تميم . معجم البلدان : 255/2 .**
(13) **اللباب : 425/2 .**
(14) **المنصف : 161/2، والممتع : 545/2 ، وارتشاف الضرب : 292/1 .**

، وأما عند تميم فيقولون: (الْقُـصْيا) بالياء على القياس[1]، وشذ أيضاً (الْحـ ـلْوى) بالواو عند الجميع[2] .

وتكلم الناظم هنا على ما إذا كان اللام واواً ، وأما إذا كان ياءً فلم يتكلمْ عليهِ كما فَعل أيضاً في المسألةِ السابقةِ في العكس.

والحكم فيما إذا كان لام (فُعْلَى) بضم الفَاء ياءً تصحيحه في الاسـم والـصفةِ ، فمثالُ الاسم نحو: (الفُتْيا) وفي الصفةِ نحو: (القُصْيا) تأنيثُ (الأقْصى) ، فلم يفرقُوا في (فُعْلَى) من ذَواتِ الواوِ بين الاسْم والصفةِ ، كما لم يفرقُوا في (فَعْلَى) بالفَتح مـن ذوات الواوِ بين الاسم والصفةِ[3] .

تنبيـه :

تبع الناظم هنا ابن مالك أيضاً في جعله أن (فُعْلَى) بالضم إذا كـانَ لامهـا واواً سلمتْ في الاسم وقُلبت في الصفةِ[4]، وهو مخالفٌ لأهل التصريف فإنهم يعكسون الحُكم في ذلك ويقولُون: إنها تقلب في الاسم وتصح في الصفةِ ويجعلون ما تقدم من التمثيل بـ ـ(حزْوى)[5] شاذّا ، وانتقده ابن مالك بأنه قولٌ لا دليلَ على صحته، فـإنهم لا يمثلـون إلا بصفَةٍ محضةٍ أو بـ(الدنْيا)، والاسميةُ فيها عارضةٌ [139] قال: وما قُلته مؤيدٌ بالدليل وموافقٌ لقول أئمةِ اللغة وحكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا:ما كانَ من النعـوت مثل (الدنْيا) (والعلْيا) ، فإنه بالياء فإنهم يستثقلون الواو مع ضم أولـهِ، ولـيس فيـه اختلافٌ ؛ إلا أنّ ن أهلَ الحجاز أظهروا الواو في(الْقُصْوى)، وبنو تميم قالوا: (القُـصْيا)[6] اهـ .

قلت : ولا يستظهر على هذا بقَول ابن الحَاجب ، بخِلاف الصفة كـ(الْغـزْوى) تأنيثُ (الأغْزى) ؛ لأن بدر الدين ابن مالك قال : هو تمثيلٌ من عنْده وليس معه نقـلٌ ، والقياس فيه أن يقال : (الْغزْيا) كما يقال : (الْعلْيا)[7] اهـ .

---

(1) **شرح الكافية الشافية : 2122/4 .**
(2) **سر صناعة الإعراب : 336/2 .**
(3) **شرح الأشموني : 620/4 .**
(4) **شرح الشافية الكافية : 2121/4-2122 .**
(5) **ق ، م : خزوى .**
(6) **ذيب اللغة (باب القاف والصاد) 219/9 .**
(7) **توضيح المقاصد والمسالك : 46/6 ، وشرح الأشموتي : 621/4 .**

فإنْ قلت : تكلم الناظم على حكم (فَعْلَى) بفَتح الفَاء يائِيةِ اللام وواويتها، وتكلم على(فُعْلَى) بضم الفاء واويةِ اللام ويائيتها أيضاً ، ولم يتكلم على (فِعْلَى) بكسر الفَاء ، فلم يدر ما حكمها !

قلت : حكم (فِعْلَى) بالكسر البقاءُ مع الأصل ، فلا تغير من الياء أو من الواو لأن التغيير في (فَعْلَى) بالفتح والضم من أجل السماع ، ولمْ يردْ سماعٌ في تغيير(فِعْلَى) بالكسر على أن التغيير الواقع في (فَعْلَى) بالفَتح والضم وقع للتفريق بين الاسم والصفة ، و(فِعْلَى) بالكسر لا يكونُ صفةً فلا ينبغي أن تغير[1] ولذلك قال أبو لحسن : إنْ بنيـت (فِعْلَـى) منهما أيْ من ذَواتِ الواو والياء - اسماً وصفةً- فإنه على الأصل حتى يعلم أنه غير، وذلك قولـك: (فِعْلَى)من (قَضَيت) : (قِضْيى) ، ومن (غَزَوْت) : (غِزْوى)[2] .

---

(1) في **الكتاب 390/4 : (وأما "فِعْلَى منهما فعلى الأصل صفةً واسماً ، وتجريهما على القياس لأنه أوثق ما لم تتبين تغييراً منهم)**
(2) **المنصف : 163/2 .**

[إبدل الواو والياء ألفاً]

243 - ص : فصل ورد الياءَ والْواو أَلِفْ   إِنْ حركَا دونَ عروضٍ قَدْ أُلِفْ

244 - متصِلاً بِفتْحةٍ قبْلَهمـــا   ولَمْ يجئْ مسكـنٌ[1] بعْدهمـا

245 - إلا إذَا لامين جاءَا وبـــدا   مسكنٌ ليْس بِيــاءٍ شـــددا

246 - أوْ أَلفٍ ....[2]

ش : هذا الفصلُ عقده الناظم لبيان قلب الواو والياء ألفاً، فذكر:

أن الواو والياءَ يقلبان ألفاً إذَا كانا بعد فتحةٍ بشروط[3] :

أولُها : أنْ يتحركا بأي حركةٍ كانتْ من الثلاث ، وإليه أشار بقوله: (إنْ حركَا)

الثاني: أنْ يكونَ تحريكُهما أصليا، احترازاً من نحو: (توم)، و(جيل)، فإنهما لا يقلبان ألفاً وإن كانا متحركين؛ لأن تحركهما عارضٌ، وأصلُهما السكون، إذْ أصـلُهما: (تـوْأم) و(جيْئل)، فنقلت حركةُ الهمز إلى الساكن قبله فسقطتِ الهمزةُ ، فصار (توماً)، و(جيلاً)[4].

الثالثُ: أنْ يكونَ فتح ما قبلَهما متصلا احترازاً من المنفَصل ، بأنْ يكونَ من كلمــةٍ أخرى نحو: (إن يزيد ومِقٌ)[5].

الرابــع : أنْ يكونَ متصلاً اتصالاً أصلياً احترازاً من الاتصال العرضي، كأنْ تبنى من (الرمْي) ، و(الْغزْو) مثلَ (علِبط) ، فتقولُ : (رمِي) ، و(غُزِو) - منقوصـاً - ولا تقلب الواو والياءَ منهما ألفا ؛ لأن اتصالَ الفتحةِ بهما عارضٌ ؛ بسبب حـذفِ الألفِ ؛ إذِ الأصلُ : (رمايِيٌ) ، و(غُزاوِيٌ) ؛ لأن : (علِبطاً) أصلُه : (علابِط) .

فإن قلت : منْ أين يؤخذُ هذا الشرطُ ؟

---

[1] م : مسكنا .

[2] ق : 140 ، م : 41أ ، الأرجوزة : 8 أ .

[3] شرح الكافية الشافية : 2124/4 ، وارتشاف الضرب : 295/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 49/6

[4] أوضح المسالك :394/4 .

[5] يق ، م : (أنى يزيد) . شرح الكافية الشافية :2125/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك 49/6 .

قلت : من اشتِراط [140] عدم العروض في التحريك فإن الحكم واحـدٌ، وهـو الأصالةُ فيهما ، ويجب أن يكونَ على هذَا قوله: (متصِلاً) نعتاً لمصدر محذوفٍ هو مفعـولٌ مطلق بـ (حركَا)، والتقدير: إنْ حركَا تحريكاً متصلاً بفتحة قبلهما دونَ عروض، فـ (دونَ عروض)[1] لهما معاً ، فالمعنى كما ذكر، وأما من جهة اللفظ فهو لأحدِهما ، ويحذف مثلُه من الآخر لدلالةِ الموجودِ عليه، فاعرفْ ذلك .

وهذه الشروط الأربعةُ لا بد منها في العين واللام ، واندرج في قوله: (متصِلاً بِفتْحةٍ قبْلَهما) شرطٌ خامسٌ وهو: فتح ما قبلهما احترازاً من سكونه نحو: (دلْو) ، و(ظَبْـيٍ) ، ومنْ ضمهِ أو كَسْرهِ ، فإنهما لا يحكم لهما بهذَا الحُكم، كـ (التداعِي) ، و(الترامِي) في المَضموم ، و(رضِي) ، و(رمِي) في المكسور فيهما[2]- أعِنى الواو والياءَ - فهـي بهـذَا الاعتبار خمسةُ شروط ، وكلها حواها لفظُ الناظم .

فمثالُ ما اسْتوفَى الشروط التي ذكرنا : (قَالَ ، و(باع) في العـين و(رمـى)، و(دعا) في اللام ، وأصلُهما : (قَولَ) ، و(بيع) ، و (دعو) ، و(رمي) ، تحركتْ فيها كلها الواو والياءُ وفُتح ما قبلَها فقُلبت ألفاً .

ولما كان للعين شروطٌ أخرى زائدةٌ على المشترك فيها بينهما ، وللام شرطٌ آخـر ، نبه على ذلك بقوله :

.... ولَمْ يجِئْ مسكـنٌ[3] بعْدهمـا

إلا إذَا لاَمْين جاءَا وبدا مسكنٌ ليس بيـاءٍ شـدد

أوْ أَلِفٍ ....

فنبه أن العين- يشترطُ - زائداً على ما تقدم - ألا يكونَ بعدها ساكنٌ ، والـضمير في : (بعْدهما) راجعٌ إلى الواو والياء الواقعين عيناً ، واحترز بذلك مما إذا وقع بعـدهما- وهمَا عين الكلمة - ساكنٌ ، نحو: (طَوِيل) ، و(بيان) ، فإنهما لا يقلبان هنا .

وقولُه: (إلا إذَا لاَمْين جاءَا) هو استثناءٌ من وقُوع الساكن بعدهما، يعِني: أن الساكن إذَا جاءَ بعدهما- أعِنى الواو والياءَ وهما لامان- فإنه لا يمنع[4] من إعلالِهما،نحو:(يخْشيونَ)

---

[1] سقط (دونَ عروض) من : م .
[2] المساعد : 160/4 .
[3] م : مسكنا .
[4] فإنه يمنع .

و(دعـووا) ، فإنك تعلهما بقلبهـما ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهمـا، فتقـولُ في الأول : (يخْشوْنَ) ، وفي الثاني: (دعوا) ؛ لأنه لما قُلبا ألفَين واجْتمع ساكنان فحـذف أولُهما لأنه طرفٌ ، والثاني ضميرٌ جِئَ به لمَعنى، فبقى: (يخْشونَ)، و(دعوا) بفَتحةٍ فيهما قبلَ الواو وهي التي كانتْ قبلَ الإعْلال .

وقدْ مثل ذلك الناظم بـ(رموْا)، و(سموْا) وإليه أشار بقولـه : (فَكُنْ معِلا لرموْا ..الخ)[1]، وأصلُهما: (رميوا)، و(سمووا)، فتحركت الياءُ في الأول والواو في الثـاني ، فقُلبتا ألفَين، فاجتمع ساكنان فحذف أولُهما، فصارا إلى: (رموْا)، و(سموْا)[2] .

وقولُه : (... وبدا مسكنٌ ليس بياءٍ شـددا) ، بين به ما يمنع إعلالَ اللام مـن الساكن ، فذكر أن :

الساكن الواقع بعدهما إذا كانا لامين لا يمنع الإعلال إلا إذا كان الساكن ألفـاً أو ياءً مشددةً ، فإنهما يمنعان الإعلالَ ، ومثـالُ الياءِ المشددةِ : (علَـوِي)، ومثالُ الألـفِ [141]: (رميا) كما مثل به، و(دعـوا)، والعلةُ في ذلك أنك إذا قَلبت اللام ألفـاً في مثال: (رميا) و(دعوا) مما إذَا وقع بعد اللام ساكن الألف، فيجتمع ساكنان فلاَ بد مـن حذف أحدِهما وهو اللام ، فيصير اللفظُ إلى (رما)، و(دعا)، فلاَ يدْري الألف- والحالةُ هذه- هلْ هي لام الكلمةِ ، أو ألف الضمير، فيؤدي إلى اللبس، ففروا إلى بقَاء اللام، ومنعوا الإعلالَ لذلك[3]. وأما مثالُ : (علَوِى)، فإنك إذا أعلَلْت الواو بقلبِها ألفاً، لزم قلبها ثانيةً من أجل ياء النسب فلما كان مآلُها رجوعِها إلى حالِتها، رفضوا إعلالَها، وهذَا معنى قـولُ الناظم :

246 - .....فَكُنْ معِلا لرمـوْا والأصْلُ فيهِ رميوْا كَذَا سموْا

247 - ورميا صححْه والْخورْنقَا ومقْتـَويا للذِي قَدْ سبقَـا[4]

ش : و(الْخورْنق) : اسم قصر بالعراق[5] ، و(الْمقْتوِي) :هو الخادِم[6]، وذكـر أن (رميا) ، و(الْحورْنق) ، و(مقْتويا) تصحح ولا تعل .

---

(1) سيأتي هذا البيت لاحقاً .
(2) أوضح المسالك :395/4 .
(3) شرح الكافية الشافية : 2126/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك :50/6-51 .
(4) ق : 142 ، م : 41ب ، الأرجوزة : 8 أ .
(5) الخَوَرْنق بفتح أوله وثانيه وراء مهملة ساكنة : قصر النعمان بظهر الحيرة معجم ما استعجم : 515/2 ، ومعجم البلدان : 401/2
(6) لسان العرب (قتا) : 169/15 .

وقولُه : (للذِي قَدْ سبقَا) يعني لمَا سبق من أن اللام يشترطُ ألا يكونَ الساكن الذي بعدها ألفاً ولا ياءً مشددةً ، ولما سبق من أن شرطَ العين ألا يسكن ما بعدها ، فـ (رميا) مثالٌ لمَا كانَ ألفاً ، و(مقْتوِيا) لمَا كَان ياؤه مشددةً وهو كمثَال (علِوي) ، و(خورْنـق) للعين الذي بعدها ساكنٌ ، فاعرفْ ذلك وتحققْه .

[إعلال العين]

248 - ص : وفَعِـلَ الذِي بِمعْنى أفْعَـلا فَعَيْنـه صححْ ولاَ تعِـلا

249 - كَذَلك الْمصْدر مِنْه كَالْحِول[1] ....

ش : هذَا من شروط إعلاَل العين ، وهي : أن ما كانَ من الأفعال على (فَعِـلَ) بكسر العين ، عينه واوٌ أوْ ياءٌ، واسم فاعله على (أفْعل) لزم تصحيحه حملاً له على (افْعل) بتشديدِ اللام لموافقتَه له في المعنى ؛ لأن (فَعِلَ) من هذَا النوع مختص بالخِلَق والألْـوان، نحو: (غَيِد) فهو (أغْيد) ، وهو ميلٌ في العنق[2]، و(حوِلَ) فهو (أحْول) وهو الـذي ينظُر إلى حججِ العين ، و(الحجاج) بفَتح الجِيم : هو العظم المُـستدير علَـى العـين[3] ، ومصدر(فَعِلَ) هذا محمولٌ عليه في نحو: (غَيِد) ، (غَيداً) ، و(حوِلَ) ، (حولاً)[4] .

وفُهم من قوله : (الّذي بِمعْنى افْعَـل) ، يعني بتشديدِ اللام ؛ لأن الـذي لـيس بمعنـى (افْعل) لا يصحح ، بل حكمه الإعلالُ وهو كذلك ، نحو (خوِف) فإنك تعلـه بقلبِ الواو ألفاً ، فيصير (خاف) ، وإنما صحح الذي بمعنى (افْعَـل) بتشديد الـلام ؛ لأن شروطَ اللام لم تستكملْ ، ألاَ ترى أن فتح ما قبلَه لم يكنْ، وإنما هو ساكنٌ، وكـذَا تحريك ما بعده لم يكنْ، بل هو ساكنٌ، فلما لم يستوفِ الشروطَ صحح، وكذَا ما حمـل عليه مما كان بمعناه؛ لأن معنى (حوِلَ) هو معنى(احْول)، وكذا (غَيِد) هو (اغْيـد)، ومثلهما (سوِد) بمعنى (اسْود).

وينبغِي أنْ تقرأ (تِعلا) في قول الناظم (ولاَ تِعلا) بالبناء للمفعول تحامِيـاً مـن السنادِ[142]

وقولُه : (كَذَلك الْمصْدر مِنْه كَالْحِولْ) ، يريد أنُ يحملَ عليه في الصحة وعدم الإعلاَل كما قدمنا ذكره .

249 - ص : .... والْواو عيْناً صح فِي نحْو افْتعلْ

250 - وذَاك إنْ معْنى تفَاعلَ ظَهرْ فِيهِ كَما قَدْ قِيلَ فِي نحْو اجْتورْ[5]

---

[1] ق : 142 ، م : 41ب ، الأرجوزة : 8 أ .
[2] اللسان (غيد) : 327/3 .
[3] الحجاج بالفتح والكسر . اللسان (حجج) : 229/2 .
[4] توضيح المقاصد والمسالك :51/6، والمساعد :164/4 .
[5] ق : 143 ، م : 40أ ، الأرجوزة : 8 أ .

ش : هذَا شرطٌ آخر يشترطُ في إعلال العين أيضاً ، وهو: ألا تكونَ العين في فِعـلِ واوي العين على وزن (افْتعلَ) بمعنى : (تفَاعلَ) ، أوْ مصرفاً منه، فإن العين منه تصح حمـلاً على (تفَاعلَ) لكونه بمعناه[1]، و(تفَاعلَ) لمْ يستوفِ شروطَ الإعـلال فـألحق بـه في التصحيح ما كانَ بمعناه، وذلك نحو: (اجْتور) كما مثل بـه بمعنـى (تجـاوروا)، و(ازْدوجوا) بمعنىَ)تزاوجو)[2]، وإلى هذا أشار الناظم بقوله: (إنْ معْنى تفَاعلَ ظَهرْ)، أيْ: إنْ ظَهرفي (افْتعلَ) معنى التفَاعل بأنْ كان معناهما متحداً ، وهو التـشارك في الفَاعليـة، واحترز به مما لمْ يظهـرْ في (افْتعـلَ) هذا المعنى، فلا يصح، بـلْ يعـل، كقولـك: (اخْتـانَ) بمعنى (خـانَ)، فإن أصلَه (اخْتونَ) بوزن (افْتعلَ) ، لكنه لما لمْ يدلْ علـى التشارك في الفَاعل لم يحمل[3] على(تفَاعلَ) الدال على هذا المَعنى ، فأُعِل (اخْتــونَ) بأنْ قُلبتْ واوه ألفاً ، فصار (اخْتـانَ) ونـحوه: (اجْتاز) بمعنى (جاز) .

وفُهم من قول الناظم : (والْواو عْيناً) ، أن العين إذا كانتْ ياءً لا يكونُ لها هـذا الحكم وهو كذلك ، ولوْ كان دالا على التفَاعل ، وذلك نحو قولك : (امْتازوا) ،و(ابْتاعوا) ؛ و(اسْتافُوا) إذَا تضاربوا بالسيوف[4]، فإنها في هذه الأمثلِة ونحوها تعل بقَلب الياء ألفاً ولا تصحح ، والعلةُ في ذلك أن الياءَ أشبه بالألفِ من الواو فكانتْ أحق بالإعلال منها[5] .

251 - ص : وإنْ يزدْ فِي آخِرٍ مالاَ يرى ... فِي الفِعْل صحتْ عْينه كَصورى[6]

ش : هذَا منْ شروطِ إعلال العين ، وهو ألا يكونَ في آخِر الاسْم الذي هي به زيـادةٌ[7] تختص بالأسماء ، سواءٌ كانتِ العين واواً أو ياءً ، فإن الكلمةَ متى احتوتْ على ذلك فعينها تصحح ولا تعل، والسبب في ذلك أن الإعلال لما كانَ فرعاً، والفعلُ فرعاً،كانَ الإعـلالُ أحق بالفِعل من الاسْم[8]، ومن أجل ذلك إذَا كان في آخِر الاسم ما هو مخـتص بالأسمـاء وجبتْ سلامةُ عينه، وهذا معنى قوله: (ماَ لاَ يرى فِي الفِعْل) ، أيْ: مالا يوجد في الفعـل وهو الذي يختص بالأسماء ، ومثله الناظم بـ(صورى) ، وهو اسم ماء[9]، والعلـةُ في منـع

(1) شرح الكافية الشافية : 2128/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 52/6 .
(2) اللسان (زوج) : 293/2 .
(3) م : يحصل .
(4) اللسان (سيف) : 166/9 .
(5) شرح اكافية الشافية : 2128/4-2129 ، وأوضح المسالك : 395/4 . والمساعد :164/4 .
(6) ق : 143 ، م : 40أ ، الأرجوزة : 8 أ .
(7) م : هي بزيادة .
(8) شرح الكافية الشافية : 2132/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 53/6 .
(9) صورى بفتح أوله والثاني والثالث والقصر: موضعٌ أو ماءٌ قُرب المدينةِ . معجم البلدان : 432/3 .

إعلاَله وقُوع أَلِف التأنيث المَقصورةِ آخره ؛ لأن ألف (صورى) للتأنيث ، وهـذا الـذي درج عليه الناظم هو مذهب سيبويه[1] والمَازِني[2] ومن تبعهما ، فإنهم رأَوا أنهـا مانعـةٌ للإعلال ؛ لأنها لا تكونُ إلا في الاسْم ، وخالفَهم الأخفَش في ذلك ، ورأَى أنها لا تمنـع الإعلالَ ؛ لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل ؛ ولأنها - أعِني الألف - فيهِ بمنزلِةِ ألف (رميـا) في اللفظ ، فتصحيح (صورى) عند المَازني مقيسٌ، وعند الأخفَش شـاذ يقتـصر علـى المسموع منه ولا يقاس عليه ، فلو بنيت من القَول مثل : (صورى) لقلـت علـى [143] مذهب المَازني (قَولَى) وعلى مذهب الأخفَش (قَالى)[3] ومثالُ ما هو متفقٌ عليه نحـو: (جولاَن) ، و(سيلاَن) فإنهما قد ختما بزيادة تختص بالأسماء وهـي الألـف والنـون ، فصحت عينها لذلك ؛ لأنهما بتلك الزيادة بعدا عن شبهِ ما هو الأصلُ في الإعْلال ، وهـو الفعلُ كما تقدم .

وما جاء من هذا النوع معلا عد شـاذّا[4] ، نحـو: (داران)[5] ، و(ماهـان) ، وقياسهما: (دوران) ، و(موهان) ، وهما مصدران من: (دارَ) ، (يدور) ، ومن ((ماهتِ الْبِئْر تموه)[6] ، ونحوهما: (دالاَن) ، و(حادان) من المُداولَة ، ومن (حاد) ، (يحِيد)[7] .

وخالف المبرد في هذَا ، وزعم أن (ماهانَ) ، و(داران) هو القيـاس، أعِنـي : ِبالإعْلال والصحيح الأولُ ، وهو مذهب سيبويه[8] .

فإن قلت : يدخلُ في قول الناظم : (مالاَ يرى ِفي الفِعْل) هاءُ التأنيث، فيكـونُ تصحيح (الْحوكَةِ)[9] على القياس؛ لأن هاءَ التأنيث لا تكونُ إلا في الاسم.

قلت : هاءُ التأنيث غير معتبرةٍ في التصحيح ؛ لأن تاءَ التأنيث تدخلُ على المَاضي ، فلا يكونُ بلحاقِها للاسم مباينةٌ ، فكلام الناظم مقصورٌ على ما لا يكونُ مثلُه في الأفعال ، كالزيادةِ بالألف والنون ، فعلَى هذا القياس معها ، الإعلالُ نحو: (قَالَةٍ) ، و(باعةٍ) ، وأما (الْحوكَةُ) فهو شاذ كما سننبه عليه بعد هذا ، كما شذ (ماهان)، و(داران) في عكسِه .

---

(1) الكتاب : 363/4 .
(2) ق ، م : المازني وسيبويه . ينظر المنصف :6/2-7 .
(3) ارتشاف الضرب :299/1 ، والمساعد :166/4 .
(4) الممتع : 492/2 ، و شرح الكافية الشافية : 2133/4 ، وأوضح المسالك : 396/4 .
(5) داران : موضع ، اللسان (دور) : 300/4 .
(6) ماهت الِبئْر، وأماهت في كَثرة مائِها وهي تماه وتموه إذَا كَثُر ماؤها .اللسان (موه) : 544/13 .
(7) الكتاب : 363/4 .
(8) شرح الشافية للإستراباذي : 106/3 ، وشرح الأشموني : 626/4
(9) م : الحركة .

تنبيـه : بقي على الناظم من شروطِ إعلال العين : ألا تكونَ واقعةً موقع حرفٍ لا يعل وهو يشملُ نوعين :

- أحـدهما : ما إذا كان بدلاً من حرفٍ صحيحٍ ، كـ (شيراتٍ) في (شجراتٍ)، فإن الياءَ يجب تصحيحها ؛ لأنها بدلٌ من الجيم ، فحكم لها بحكمه[1] ، ومن ذَلك قولُ الشاعر:

إذَا لَمْ يكُنْ فِيكُن ظِل ولاَ جنى   فَأَبعدكُن اللّه مِنْ شيراتٍ[2]

- والنـوع الثاني: (أَيِـس) ، فإن الياءَ وقعتْ موقع الهمزةِ في (يِئس) فتصحح ولا تعل مع استيفَاء شروطِ الإعلال المُتقدمةِ ، إلا أنها لما وقـعتْ موقع الهمزة ، والهـمزةُ لا تعـل، فحكموا لَهَا بحكمِها[3] .

[اجتماع حرفي علة في كلمة]

252 - ص : وإنْ بِلَفْظٍ جاءَ حرْفَا عِلّهْ   كِلاَهمـا يطْلُب أنْ تِعـلّهْ

253 - فَاعْلِل الثانِي دونَ الأول   مِثْلُ حوى والْعكْس نْزراً اقْبل

254 - كَمِثْل ماجا عْنهمْ كَطَايه   ومِثْل رايـةٍ ومِثْـل غَـايهْ[4]

ش : يعني أن اللفظَ إذَا اجتمع فيه حرفَا علةٍ : واوان ، أوْ ياءَان ، أوْ واوٌ وياءٌ، وكل واحدٍ منهما توفرت فيه شروطُ الإعلال ، فَيستحق أنْ يعل،فإنْ أُعلا معاً، حذف أحـدهما لالتقاء الساكنين والآخر للتنوين، فيبقَى اسمٌ متمكنٌ على حرف واحدٍ [وذَلك ممتنع، وما أفضى إلى الممتنع ممتنعٌ ، فلما امتنع إعلالهما معا][5]، وجب أن يعل أحدهما، والأخير هـو أحق بالإعلال ؛ لأنه طرفٌ وهو محل التغيير[6].

قلت : هكذا عللُوه وهو صحيحٌ إلا في قولِهم إن الثاني يحذف للتنوين فيؤدي إلى بقَاء اسمٍ متمكن على حرف واحدٍ، فإنما يصح لهم في غير المَصحوب اء التأنيث، وأما [144]

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك :55/6 ، والمساعد :164/4 .

[2] قائلته : أم الهيثم واسمها (عثيمة). الأمالي : 214/2، وتوضيح المقاصد والمسالك : 54/4، والمساعد : 164/4 ، والمزهـر: 475 وشرح الأشموني 627/4 ، 650/4 ، والمزهر : 146/1 ، 475 .

[3] شرح الكافية الشافية : 2134/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك :56/6.

[4] ق : 144 ، م : 40ب ، الأرجوزة : 8 ب .

[5] زيادة يقتضيها السياق من توضيح المقاصد والمسالك :52/6-53.

[6] شرح الكافية الشافية : 2129/4 .

المصحوب بها فلا يلزم فيه حذف الباقي للتنوين إذْ لا تنوين هناك متصلٌ به لوجـودِ تـاء التأنيث متحركة بعده، نعمْ يلزم فيه ما ذَكروه من بقَاء اسم متمكن على حـرف واحـدٍ وذلك ممتنعٌ؛ لأن تاءَ التأنيث منفصلةٌ .

علَى أنا نقول: تصوير هذه المسألِة كالمتعذّر؛ لأنهما إما أن يعلا معاً في آن واحـدٍ، وذلك ممتنعٌ لما فيه من الإجحاف بالكلمة بتوال إعلالين عليها، وإمـا أنْ يعـلاّ في آنـيْن بتأخير، فمتى أُعل أحدهما لمْ يستحق الآخر[1] الإعلالَ ، بلْ يجب تصحيحه ؛ لأنه إنْ أُعل الأولُ منهما تعين تصحيح الثاني لعدم استفَاء شروطِ الإعلاَل ، وهو فتح ما قبلَه ، وإنْ أُعل الأخِير تعين تصحيح الأول ؛ لأنه عينٌ يشترطُ فيها ألا يسكن ما بعدها متـى يـستحقان الإعلاَل .

فإن قلت : استحقَاقُهما الإعلالَ قبل وقُوعه ؛ لأن كلا منهما مستوف شروطَه.

قلت : الاستحقاق في أحدِهما لا بعينه، وحينئذ لاَ يصح استحقاقُهما معاً الإعـلالَ، فلا يأِتي ما تقدم من التعليل، بل ينبِغي أن يقالَ على هذَا استحق أحد الحرفين-لا بعينـه- الإعلالَ فيقدم الأخير منهما لمَا تقدم من كونه طرفاً، فتأملْ هذا بعين الإنصاف، ودعْ عنك الإعتساف.

وفي قول الناظم : (كِلاَهما يطْلُب أنْ تِعلْه) ، هو كقولهم :كل منهما يـستحق الإعلالَ ، وقد تقدم لك أن الطالب للإعلال واحدٌ لا بعينه ؛ لأن كلا منهما يطلبه .

ومثل الناظم المسألةَ بـ (حوى) بفَتح الحَاء المُهملة من (الْحوةِ) مصدر (حوِى) إذَا أسود، وهذا المثالُ مما كان العين واللام واوين، ويدل على أن ألف (حوى) منقلبةٌ عن واو قولُهم في معناه (حوةٌ)، وفي جمع (أحْوى) (حو)، وفي مؤنثه (حواء) ، وأصـلُ (الْحوى): (حوٌو) ، فكل واحدٍ منهما لا بعينه يستحق أنْ يعلّ، قـال المـرادي : فلـو قَلبناهما لا التقَى ألفَان ، فيجب حذف أحدِهما للالتقاء الساكنين ، ثم حذف الآخر لملاقَاة التنوين ، فيبقى اسمٌ متمكنٌ على حرف واحدٍ وذلك ممتنعٌ ، وما أفْضى إلى المُمتنع ممتنعٌ ، فلما امتنع إعلالُهما معاً، وجب إعلالُ أحدِهما ، وكان الثاني أحق بذلك ؛ لأن الطرف محلّ التغيير، والعين محصنةٌ لوقوعِهما حشواً[2] .اهـ .

---

[1] ق ، م : أحدهما .
[2] توضيح المقاصد والمسالك :52/6-53 .

قلت: قد قدمنا معنى هذا الكلام، وأتيناه منسوباً للخروج من عهدِته ، بإن الإعلالَ إذَا كان في أحدِهما لا بعينه لا يتأتى فيه ما ذكره من قلِبهما حتى يلزم فيه المحـذُور الـذي ذكره، وقد تقدم لك أن حذف أحدِهما للتنوين على تقدير التسليم لا يأتِي فيما اتصل به تاءُ التأنيث ، وقد أطلنا هنا وربما وقَع فيه تكرارٌ، تقريراً للمسألِةِ في ذهن السامع، ومع إبـداء العذر يرْتفع الملام .

ومثالُ اجتماع اليائين كـ (الْحيا) للغيث[1]، وأصلُه (حييٌ) ، فأُعلـت الثانيـةُ [145] كما تقدم .

ومثالُ اجتماعِ الواو والياء كـ (الْهوى)، أصلُه:(هـويٌ) فأُعلت الياءُ على مـا ذُكر في (الْحيا) .

وهكذَا تفعلُ في كل ما جاء من هذا النوع إلا ما شذ ، كما أشار إليه الناظم بقوله : (والْعكْس نزْراً آقْبل) ، ومراده : أن ما ورد عن العرب مما وقع فيه إعلالُ الأولـى وتصحيح الثّانية هو نزرٌ فاقْبلْه ؛ لأن المَروي لا يرد ، وعبر عنه غيره بلفـظ الـشذوذ[2] ، وهي ألفاظٌ واردةٌ ذكر الناظم منها ثلاثاً[3] : (طَايةٌ) ، و(رايةٌ) ، و(غَايةٌ) ، أما (طَايةٌ) فهي السطح والدكانُ أيضاً[4]، وأما (رايةٌ) فهي رايةُ الجْيشِ والخمار[5]، وأما (غَايـةٌ) فهي أقصى كل شيء ، وتكون [من][6] الطير التي ترفْرِف على رأسِك[7] ، ومنها (ثَايـةٌ) وهي حجارةٌ صغارٌ يضعها الراعي عند متاعه فَيثْوى إليها[8] ، ومنها (آيةٌ) وهي العلامةُ ، والخلاف فيها كلّها، وفي تغيير حرفِ العلة مذكورٌ في غيره ، وجلبـه يوجـب التطويـلَ والسآمةَ ، فأنظرْه من محاله ، وهذا بسطٌ نبهناك علَى أوائِله .

---

(1) اللسان (حيا) : 215/14 .
(2) توضيح المقاصد والمسالك : 53/6 .
(3) ق ، م : ثلاثة .
(4) اللسان (طيا) : 22/15 .
(5) اللسان (غيا) : 143/15-144 .
(6) زيادة يقتضيها السياق .
(7) ق ، م : صدرك .اللسان (غيا) : 144/15 .
(8) اللسان (ثوا) : 126/14-127 .

[إبدال الواو والياء ألفاً]

255- ص : وإنْ يكُنْ ذَا الْواو والْياءِ سكْنا   مِن بعْدِ فتْحٍ صححْن مبينا

256 -   كَالقَوْل والْبيع ....[1]

ش : هذَا قسيم ما تقدم له أولُ الباب[2] من قوله : (إِنْ حركَا) ، فصرح بالمضموم ليرتب عليه ما بعده .

ومراده : أن الواو والياءَ إذَا كانا ساكنين وقبلَهما فتحةٌ ، فإنه يجب تصحيحهما ولا يعلان ، نحو: (قَوْلٍ) ، و(بَيْعٍ) كما مثل بهما وهمَا من مثَال العين ، و(ظَبْيٍ) ، و(دلْوٍ) من مثَال اللام[3] .

فإن قلت : قد صحح (الْقَوْلُ) ، و(الْبيع) مع أن فعلَهما معلّ ، والقاعدةُ على ما قالَ أبو علي : إن هذه المُعتلات متى صحح شيءٌ منها في موضعٍ تبعها فعلُها كـ (اسْتحْوذَ اسْتِحْواذاً) ، و(اسْتصْوب اسْتِصْواباً)[4] .

قلت : أُجيب عن ذلك بـأن (الْقَوْلَ) ، و(الْبيع) ليـسا علـى وزن الفِعـل ، والموافَقةُ في الوزن توجب الإعلالَ ، ألا ترى أن (باباً) ، و(ناباً) لما وافقَا الفعلَ أُعـلا ، ولمْ يعلّ نحو: (عوض) لعدم موافقِته له في ذلك ، هكذَا ذكره بعض الفُـضلاء في شـرح تصريف ابن الحَاجب ناقلاً له عن أبِي علي ، وانتقده بأن القولَ بموافقةِ المصدر للفِعـل في الزنةِ لم يقلْ بها أحدٌ من التصريفيين ، ثم قالَ : فإنْ كان تفرد أبي[5] علي بهذا القَول قُبل منه ؛ لأنه المقدم في هذه الصناعة ، ولا يجاريه أحدٌ في اعتقَادي[6] . اهـ .

قلت : الجَاري على دليل أبِي علي أنْ يصحح (قَالَ)، و(باع) لتصحِيح مصدرْيهما وهما (الْقَوْلُ)، و(الْبيعِ) ، ومقتضى الجواب: أنه إنما يعتبر إذَا كان المصدر جاريا على فعلِـه

---

[1] ق : 146 ، م : 39ب ، الأرجوزة : 8ب .
[2] ص : 326 .
[3] شرح الكافية الشافية: 2135/4-2136 .
[4] ارتشاف الضرب : 308/1-309 .
[5] ق ، م : أبو .
[6] شرح الشافية للجاربردي : 274/1-275 .

لا كل مصدر، فتأمله ، ويعذر على هذا تصحِيحِهم (ٱلقَود) مع أنه جار علَى الفِعْل ، إلا أن يقالَ : إنه اسمٌ للقِصاص[1] لا مصدرٌ، فتأمله.

و(ذَا) في كلام الناظم اسم إشارةٍ لا التي بمعنى صاحب ، والواو بـدلٌ[146] أو عطف بيان ، والياءُ معطوفٌ عليه ، وينبغي أنْ يقرأ قولُه (مبينا) على صيغة اسم المَفعول ، وهو إما نعتٌ لمصدر محذوفٍ، وتقديره: تصْحِيحاً مبينا ، وإما حالٌ من المَفعول، وهو الواو والياءُ حالَ كون المَذكور مبيناً، وإنما جعلناه ضميراً لمذكُور من أجل أن الحالَ مفردةً ، وهو مبيناً، فاعْرفْه.

256 - ص: ....وقَوْمٌ فِي الْعـربْ يقْلِب يا التصْغِير لَكِنْ لِسببْ

257 - وذَلك أنء يجِيءَ قَبْلَ مُدْغَمِ كَفَاعِلٍ مِنْ دب صغرْ تفْهمِ[2]

ش : ذَكر الناظم هذا استطراداً لحُكم الياء الساكنة ، فذكر أن قوماً مـن العـرب يقلبون ياءَ التصغير ألفا[3]، لكن بشرطِ أنْ يكونَ بعدها حرفٌ مدغمٌ، ومثله بصيغة (فَاعِل) من (دب) فإنك تقولُ فيه : (داب) ، وأصلُه (دابِبٌ)، فأُدغمتِ الباءُ فصار (دابـا) ، فإذَا صغرته قلت: (دواب) بضم الدال وقلبِ الألفِ واواً، ثم تقلب ياءَ التصغير ألفاً ، فيصير وزنه (فُعالاً) وهذَا الذي ذكره هو مذهب البصريين، وأن ياءَ التصغير قُلبت في نحو(دوْيبةٍ) ألفاً ، ومذهب الكوفيين أن تلك الألف ألف التصغير، ووافقهم صاحب الغرة وهـو ابـن الدهان[4]، فجعلُوا الألف علامةً للتصغير كما أن الياءَ علامةً له[5].

وذكر أبو حيـان أن بعض النحويين قال : إن هذَا بعيدٌ ، و(دوابـة) اسـمٌ للتصغير لا أنه مصغر.

فقولُ الناظم : كـ (فَاعل) من (دب) هو مثالٌ لمَا يقع فيه التصغير ، وقوله : (صغرْ تفْهم): إذَا صغرته علمت الحكم في المسألةِ ، فتقولُ فيه حينئذ: (دواب) أوْ (دوابةٌ)

---

(1) اللسان (قود) : 372/3 .
(2) ق : 147 ، م : 39ب ، الأرجوزة : 8 ب .
(3) سرصناعة الإعراب : 308/1 ، و 669/2 .
(4) سعيد بن المبارك علي الإنصاري ، المعروف بابن الدهان ، عالم باللغة والإدب ، مولده ونشأته في بغداد ، صنف شرح الإيضاح في أربعين مجلداً ، والغرة ، وهي شرح لكتاب اللمع لابن جني ، والدروس في النحو ، والرياضة في النكت النحوية ، وغيرها . توفي سنة 569 هـ . البلغة : 104 ، بغية الوعاة : 256-257 ، والأعلام : 100/3 .
(5) الهمع : 131/6 - 132.

الدالُ مضمومةٌ ؛ لأن أولَ المُصغر لا بدله من ضمه إلا في نحو(ذَيّاً)، و(اللّذيا) على ما هو مقرورٌ في فنه[1]، وألف (فَاعِل) تقلب واواً فيصير (دوْيبةً)، فتقلب ياءُ التصغير إذْ ذاك ألفاً كما ذكَره الناظم عند بعض العرب، وأما الجَمهور منهم فإنهم لا يقلبونها، بل تبقَى ساكنةً وكأن من قلب الياءَ هنا راعى جانب التقاءِ الساكنين، ففر منه إلى الألف لاعتبارهم الساكن بعده ، ونحو (دابةٍ) ، (شابةٍ) ، فتقولُ في تصغِيره : (شوابةٌ)[2] .

258 - ص : كَذَاكَ فِي يوْجِلُ ياجِلُ وردْ وجاءَ ييْجَلُ وييجَلُ فَقَدْ

259 - وجاءَ فِي التوْبةِ عنْهمْ تابهْ والصام فِي الصوْمِ تكُنْ[3] نسابهْ[4]

ش : هذَان البيتان استطرد بهما ما وقع فيه قَلب الواو ألفاً وقلبهما ياءً ، وقلب الواو ياءً لكَسر ما قبلَها ، وذلك أن (يوجِلُ) مضارع (وجِلَ) بكَسر الجِيم في المَاضي ، والأصلُ في مضارِعِه الفَتح في الجِيم وبقَاء الواو من غير حذفٍ ، إذا لاَ موجب لحذِفِها ، فكانتْ هذه اللغةُ هي لغةُ الأصل ، ثم إن العرب استثقلتِ الواو قبلَها ياءٌ ، فخفّفُوا ذلك اللفظَ تارةً بقلِبِها - أعنى الواو ألفاً ، فقالُوا : (ياجِلُ) وهي اللغةُ الثانيةُ ، وتارةً قلب الواو ياءً ؛ لأنها أخف من الواو فقالُوا : (ييْجِلُ) ، وهي اللغةُ الثالثة ، وتارةً عمدوا إلى كَسر الياء ، أعِنى ياءَ المُضارعةِ ، ليتوصلوا إلى قَلب الواو فراراً من ثِقلها ، وتحاميا من أن يقلبوها بلا سبب ، فلما كَسروا الياءَ لم تجامع الواو الساكنةُ الكسرةَ [147] قبلَها ، فلزمهم قلب الواو ياءً ، فصار (يِيجِلُ) ، وهي اللغةُ الرابعة[5] ، وإليه أشار الناظم بقوله : (يِيجلٌ فَقَدْ) ، ومعنى (فَقَدْ) أيْ : حسْب ، فهي هنا بمعنى (حسْب) ، يريد أنه ليس فيها إلا هذه اللغات التي ذكرها .

وقولُ الناظم : (جاءَ فِي التوْبةِ عنْهمْ تابهْ) ، يشير إلى قول الراجز:

تبْت إلَيْك فَتقَبلْ تابِتى وصمْت ربي فَتقَبلْ صامِتي[6]

أيْ : (توْبِتى) ، و(صوْمِتي) .

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف : 673//2 ، والهمع : 389/3 .

[2] الهمع : 131/6 .

[3] الأرجوزة : فكن .

[4] ق : 147 ، م : 38أ ، الأرجوزة : 8 ب .

[5] الكتاب :111/4-112 ، واللباب : 385/2 .

[6] سرصناعة الإعراب : 669/2 ، واللسان (توب): 233/1 ، وشرح الشافية للجاربردي: 277/1 ، وروي في اللسان 496/12 :

قَدْ قُمْت لَيْلي فَتقَبلْ قَوْمتي وصمْت يوْمي فَتقَبلْ صوْمتي

وقولُه : (تكُنْ نسابهْ)، هو للمبالغة كـ (علامه)، وأراد به أنه بمعرفَة ذلك يكونُ بالغاً في العلم والدراية، ومن ذلك معرفةُ اللغات ونسبةِ الألفَاظ إلى أهلِها، وتحرير مبانيهـا وأصولِها ، وهذه اللغةُ- أعنى لغةَ قلبِ حرف العلة الساكن ألفاً إذا فُتح ما قبلَه- لغةٌ حارثيةٌ وهي لغةُ أَبِي الحَارث بن كَعْب وخَشْعم ، وقبائل من اليمن[1]، يقلبون كل ياء ساكنةٍ انفتح ما قبلَها ألفاً، ومن ذلك قوله تعالى : [**إنّ هذَان لَساحِران**][2]، ونسبها ابن عباس إلى لُغـةِ أبي الحَارث بن كَعب، فيجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخَفض على لفظ واحدٍ[3] فعاملُوا ألف التثنيةِ أيضاً معاملةَ ما ذكرنا من قلبِ الياء الساكنة بعد الفَتح ألفاً ، ذكر هـذا عنهم الواحدي في الوسيط .

260 - ص: وكَرِهوا التضْعِيف في حَيْحَيْت وبابِـهِ فَآثَروا حـاحَيْت[4]

ش : باب (حَيْحَيْت) هو ما كانتْ عينه ولامه ياء ، فنحـو (حَيْحَيْـت) ، (عَيْعَيْت) و(هَيْهَيْت) ، ومعناها متقارب ، وهي أصوات البهائم[5] ، قال الأخفـش : لم يأتِ في هذا الباب فيما علمناه غير هذه الثلاثةِ أحرف[6]. اهـ .

وقولُ الناظم : (وكَرهوا التضْعِيف) ...الخ

أشـار إلى علة قلبِ الياء ألفاً ، حيثُ قالوا فيهن : (حـاحَيْت) ، و(عاعَيْـت) و(هاهَيْت)[7] ، يعنِى أن التضعيف الواقع فيهن هو السبب في قلبهم أحد المضعفين ألفاً لِما يكرهون من التضعيف ، وإنما قلبوا الياءَ من المُضعفَين ؛ لأنها من حروفِ العلة ، وهي أحق بالتغيير دونَ غيرها ، ولما كان الألف أخف الثلاثةِ جاءوا به بدلَ أحـدِ المُـضعفَين ، فصار: (حاحى) ، و(عاعى) ، و(هاهى) ، وهذَا معنى قول الناظم : (فَآثَروا حاحَيْت) ، أيْ : بالألفِ ، أي قدموه على غيره من الأثَرة[8] .

---

[1] **الكشاف : 543/2 ، وفي همع الهوامع 145/1 : عزيت لكنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني الهجيم وبطون من ربيعـة وبكربن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وفزارة وعذرة .**

[2] **طه ، الآية : 63 .**

[3] **وحكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب أنه لغة كنانة. حجة القراءات : 454 ، وشرح الشافية للجاربردي :277/1. .**

[4] **ق : 148 ، م : 38أ ، الأرجوزة : 8 ب .**

[5] **سر صناعة الإعراب : 813/2 ، والأفعال : 369/3 ، واللسان (هيه) : 552/13-553 .**

[6] **القاموس المحيط : ' فصل الحاء) : 227/1 ، و(فصل العين) : 63/3 .**

[7] **الخصائص : 124/1 .**

[8] **سر صناعة الإعراب : 668/2 . و (الأَثَرةُ) بفتح الهمزة والثاء: الاسم من آثر يؤثر إيثَاراً إذا أعْطَى وفضل . اللسان (أثر): 8/4**

فإن قلت : ذكر الناظم (حَيْحَيْت) بالياء ، والوارد عنهم (حاحى) ، وهو محتملٌ لأنْ يكونَ عينه ياءً لَمَا ذكر، أوْ واواً كـ(ضَوْضى) ، ومعناها ما تقدم .

قلت: ما درج عليه الناظم هو مذهب الأخفش[1]، وإن الأصلَ في هذه الثلاثةِ اليـاءُ فـ(عاعَيْت) وأخواه من مضاعف الياء عيناً ولاماً، كما أن (ضَوْضى)، و(قَوْقَى) من مضاعف الواو، وقال المَازني: أصلُ الألف واوٌ في (عاعى)، و(حـاحى)، و(هـاهى)، كما هو في (ضَوْضى)، و(قَوْقَى)[2] فجعلَه من قبيل التضعيف بالواو، وحجته أن الألف لما لم ينطقْ لها بأصْل لا ياء ولا[148] واو حملتْ على ما نطقله بأصلٍ وهو (قَوْقَيْت)[3] وشبهِه[4] وقولُ الأخفَش أحسن ، ولهذا لما صح عند الناظم اعتمده حتى جعلَه أصلاً لما بني عليه كلامه .

وذكر النحويون أن في قول الأخفش محسناً لقلبِ الياء ألفاً ، وهو كراهيةُ اجتماع الأمثَال[5] في نحو (عاعَيْت) لوْ نطق فيه بالياء موضع الألفِ ، ولأن الياءَ أقرب إلى الآلفِ من الواو، فكانتْ أولَى أن تكونَ الألف بدلاً منها وفي محلها ، والدليلُ علـى أن العـرب يبدلُون من أجل كَراهيةِ الأمثَال قولُهم : (دهْدَيْت) في (دهْدهْت)[6]، وأيضاً لو كانت الألف في هذه بدلاً من الواو لظَهرتْ كما ظهرتْ في (ضَوْضى) ، و(قَوْقَى) ، فكـانوا يقولُون: (قَوْقَيْت) و إنما لمْ تبدل الواو هنا ألفاً فرقاً بين ذَوات الواو والياء .

فإن قلت : إذَا كانَ الوارد إنما هو: (حاحى) بالألف فمحتملاتـه مـن بـاب التضعيف بالواو الذي اسْتدللت على مرجوحيتِهِ ، وما المَانع من أنْ يكونَ من غير المُضاعف بأنْ يكونَ بوزن (فَاعَلَ) ، أو (فَوْعَلَ) ، أو(فَيْعلَ)، أو(فَعْلَى) ، فإن هذه التقـديراتِ كلّها ممكنةٌ في لفظ (حاحى) .

قلت: أُجيب عن ذلك بأن الثلاثةَ الأولَى تجعل الكلمةَ من باب (ددن)، وهو مـا ضوعفتْ فاؤه وعينه، ولا شك في قلته عندهم ، فلا ينبغِي الحملُ عليه، بخلاَف الحَمل على التضعيف فإنه يتسع،على أن مجيءَ مصدرِه على (الْفَعْلَلَةِ) يدفع الأولَ ؛ لأنه قالُوا في مصدره

---

(1) في المنصف : 169/2-171 ، نسب الرأي للخليل .
(2) المصدر نفسه .
(3) الممتع : 592/2 .
(4) سقط (شبهه) من م .
(5) الممتع : 590/2 .
(6) الكتاب : 314/4 ، و 393/4 ، و سرصناعة الإعراب : 233/1 ، 740/2 .

(الْحأحأةُ) ، و(الْعأعأةُ) كـ (الدحْرجةِ) و(الزلْزلَةِ) ، وقـالُوا : (الْحيْحـاءُ) ، و(الْعيْعاءُ) ، كـ (الزلْزال)[1] ، قالَ الراجز:

ياعنْز هذَا شـجرٌ وماء عاعيْت لَوْ ينْفَعِنى الْعيْعاء[2]

ولو كان (فَـاعلَ) لكان مصدره على (الْفِـعال) و(الْمفَاعلَةِ) ، فكانَ يقالُ : (الْحِحاءُ) ، و(الْمحاحلَةً) .

وأما الرابع فلا سبيلَ إليه ؛ لأنه دخولٌ في باب (سلَس) مما تماثلتْ فاؤه ولامـه، وهو قليلٌ ، و باب المُضاعف متسِعٌ ، فالحملُ عليه أولَى.

261 - ص: وصير الْكِسْرةَ فَتحاً ِفي عَبِى ِفعْلاً لَدى الطائِي واقْلِبْ تصِبِ[3]

ش: هذَا أيضاً مما استطرده في هذا الفصل، فذكر: أن قبيلةً من العرب يقالُ لها طَيْء تقلب الياءَ التي قبلَها كسرةً- إذَا وقعتْ لاماً للفِعل- ألفاً ، كراهةً لاستثقَالهم اليـاءَ قبلَهـا كسرةٌ فيقولُون في نحو (رضِى)، و(بقِى)، و(دعِى) مبنيا للمفعول (رضا)، و(بقَا) ، و(دعا) ، ونحو هذه الأمثلةِ ما مثل به من (عَبِى) ، فإن الياءَ تقلب ألفاً، فيقال فيـه: (عَبا)[4] .

وقولُه : (وصير الْكِسْرةَ فَتحاً ِفي) أيْ : أن هذا القلب إنما يكونُ لسبب، وهـو فتح ما قبلَ الياءِ حتى يأتِي على القياس فيصير كـ (رمى) ، و(دعـا) ، فـإذا قُلبـتْ كسرات هذه الأمثلةُ جاءَ الإعلالُ في الياء بإبدالها ألفاً .

ومراده بـ (عَبِى) : (عَبِي) فسكنتْ للوقف ، أو حذفتْ لساكن الروي، فأنظُره

وقولُه : (ِفعْلاً) هو شرطٌ في صحةِ القلب ، وهو أنْ تكونَ في ِفعْل، واحترز بذلك مما إذَا وقعتْ في اسم ، نحو: (الْقَاضِى) ، و(الداعِى) فإنها لا تقلب وتبقَى كحالها[5] .

و(الطائِي) : نسبةٌ إلى طَيْء ، وهي القبيلةُ التي ذكرنا .

وقولُه : (واقْلبْ) [149] أيْ : الياءَ المفهومةَ من قوله : (عَبِى) ، و(تـصِب) هو جوابه، وكسره لأجل ساكن الروي .

---

(1) **الكتاب : 393/4 ، والممتع : 590/2-592 .**
(2) **مجهول القائل . ينظرأوضح المسالك : 90/4 .**
(3) **ق : 149 ، م : 38ب ، الأرجوزة : 8 ب .**
(4) **شرح الكافية الشافية : 2137/4 ، والممتع : 557/2 ، والمساعد : 302/4 ، وشرح شواهد الشافية : 48/4 .**
(5) **شرح الشافية للجاربردي : 302/1 ، وفي شرح الكافية الشافية :2137/4 خلاف ذلك .**

262 - ص: وشذ في حوكةٍ وفي قَوْدْ   تصْحِيح واوٍ فَلْتِقِفْ حيْثُ ورِدْ[1]

ش : هذَا راجـعٌ لمَا استوفَتْ شروطُ الإعلال فيه بقلِبه ألفاً، ومثله بـ(الْحـوكَةِ) و(الْقَـود) ، فكل منهما تحركتْ فيه الواو وانفتح ما قبلها ، فكانَ قياسه أنْ يقـالَ فيهما : (حاكَة) ، (وقَاد)، كما قالو : (سادةٌ) ، و(قَادةٌ)، لكن ورد تصحيحه ، فهو شـاذ يقتصر فيه على ما سمع ، وإلى هذا أشار بقوله : (فَلْتِقِفْ حيْثُ ورِدْ) ، أيْ : اقتصرْ على المَسموعِ منه ولا تتعداه لغيره [2].

وظاهر كلام الناظم أن (الْحوكَةَ) لمْ يجئْ إلا كذلك بالتصحيح كما هو في (الْقَود) وفي تاج العروس[3] : (حاكَ النساج حوْكاً ، وهم الْحاكَةُ والْحوكَةُ) ، فذكَر الوجهين : الإعلالَ على الأصل ، والتصحيح[4] .

فإنْ قلت : هاءُ التأنيث مما يختص بالاسْم ، وكانَ القياس هو التـصحيح كمـا إذَا اتصل به زيادتا (فَعلاَن) .

قلت : قد تقدم أن هاءَ التأنيث لا يعتد ا في مبانيةِ الاسْم للفِعل لدخولها على الفِعل في نحو: (قَالَتْ) ، و(باعتْ) ، فصارتْ إسْوةً بين النوعين، ولذَا (أعلـوا (قَالَـةً) ، و(باعةً) جمع (قَائِل) ، و(بائِع) ، وأصلُهما (قَولَةٌ) ، و(بيعةٌ) ، فَأُعِلا . فلوْ بنيت من (الْبؤْسِ) اسْماً على وزن (حوكَةٍ) لقلت: (بأسة) بإتفاق دونَ (بوسةٍ) ؛ لأن (حوكَةً) شاذ فلا يتبع[5] .

وظاهر كلام الناظم خصوص هذين اللفظين، وليس كذلك، وذكروا ألفاظاً أخر فقد شذّ (روح)، و(عَيب) وقياسهما (راح)، و(عَاب) جمع (رائِحٍ)، و(عَائِبٍ)، وشذّ (الْخونـةُ) كما شذّ التصحيح في الفِعل فقالُوا : (صوِف الْكَبْش)[6]، و(خوِف الرجـلُ) و(هيـؤ)[7]

---

[1] ق : 150 ، م : 37أ ، الأرجوزة : 8 ب .
[2] ينظر الكتاب : 358/4 ، وسر صناعة الإعراب : 668/2 ، والممتع : 465/2 .
[3] ق ، م : في الزبيدي .
[4] تاج العروس (حاك) : 134/7 .
[5] الخصائص : 123/1 ، و توضيح المقاصد والمسالك : 54/6 .
[6] صوف الْكَبْش صوفاً : كثر صوفه . الأفعال : 258/2 ، واللسان : (صوف) : 198/9 . وينظر : ارتشاف الضرب :300/1
[7] هيؤ : حسنتْ هيْأته . اللسان (هيأ) : 188/1 .

وقياسه: (هاءَ) مثل (طَالَ)[1]، وشذّ أيضاً (عِفَوةٌ) جمع (عفْو) وهو (الجَحْش)[2]، و(أُووٌ) جمع (أُوةٌ)[3] كـ (عِرْوةٍ) ، و(عرى) فكان قياسه (أُآى)[4] .

تنبيـه : ظاهر كلام الناظم حيث قَال : (فَلْتقِفْ حيْثُ وردْ) أنه لا ينطق به بغير المَسموع من الشذوذ ، وذُكر في الصحاح عن أبي زيد أن هذا الباب كلّه - قال : يعِنى نحو قوله تعالى: [اسْتحْوذَ عليْهم الشيْطَانُ] [5] ، أيْ غَلَب - يجوز أنْ يتكلم به على الأصـل تقولُ العرب : (اسْتصاب) ، و(اسْتصْوب) ، و(اسْتجاب) و(اسْتجْوب) ، وهو قياسٌ مٌطردٌ عندهم[6] . اهـ . فاعرفْه ، ونقَله الجَاربردي عنه[7] .

---

(1) همع الهوامع : 302/3 .
(2) اللسان (عفا) : 79/15 .
(3) الأوةُ بضم الهمزةِ وتشديدِ الواو : الداهيةُ .اللسان (أوا) : 53/14 .
(4) ينظر شرح الكافية الشافية : 2135/4 ، وارتشاف الضرب :299/1-300
(5) المجادلة ، الآية : 19 .
(6) الصحاح : (عول) .
(7) شرح الشافية للجاربردي : 278/1 .

[إبدَال الوَاو يَاءاً ، إدغامُ الوُاو في اليَاء]

263 - ص : فَصْلٌ وإنْ واوٌ لياءٍ صحِبا وسكّن الأولُ فَالواو اقْلِبـا[1]
264 - ياءً وادْغمن حتْمـاً أولاَ إنْ كَانَ غيْر عارضٍ متصِلاَ[2]

ش : مراد الناظم بهذا الفصل الكلام على أن الواو والياءَ إذا اجتمعتا وسكن سابقُهما فإنه يجب إبدالُ الواو ياءً ثم الإدغام ، وهذا الحكم إنما يكونُ بشروطٍ[3] :

الأولُ : أنْ يكونا متصلين بأنْ يكونا في كلمةٍ واحدةٍ[150] ، فلوْ كانا في كلمتين نحو: (قُو يوسف) ، و(قُو يزيد) ، و(يقِي واقِد) ، و(غُلاَميْ واقِد) لمْ يجز الإبدالُ ولاَ الإدغَام

الثاني: أنْ يكونَ سكونُ السابق منهما أصليا، فلو كان عارضاً نحـو(قَـوْى)[4] لمْ يصح إبدالُه ولا إدغامه[5] .

الثالثُ : ألا يكونَ الساكن بدلاً غير لازم ، نحو (روْيا) مخفف (رؤْيا) فلا يبدلُ لعروضه ، وحكى الكسائِي الإدغام في (رؤْيا) ، إذَا خفف ، وسمع مـن يقـرأ[6] : [إنْ كُنتمْ للريا تعْبرون][7] .

فإنْ كانتْ بدلاً لا زماً نحو: (أُيـم) وهو مثال (أُبلُـم) من (الأيم): وهو الحية و(الأيمةُ): طولُ العزْبةِ أيضاً[8] وفي الحَديث: ((**كانَ يتعوذُمن الأيمةِ والعْيمـةِ والغْيمـةِ**))[9]فـ (الأيمةُ): طولُ العزْبةِ، و(العْيمةُ) بالمهلة: اسْتِشْهاءُ اللبن[10]، و(الغْيمةُ) بالمُعجمـة: طولُ العطش[11]، وأصلُه[12]: (أُوْيمٌ) ، فتبدلُ الثانيةُ واواً من جنْس حركةِ ما قبلَها إبدالاً

---

(1) م : اقبلا
(2) ق : 150 ، م : 37أ ، الأرجوزة : 8ب .
(3) شرح الكافية الشافية : 2122/4-2123 ، وارتشاف الضرب : 289/1 ،وتوضيح المقاصد والمسالك : 47/6-49 .
(4) مخفف (قَوِي) .
(5) ارتشاف الضرب : 289/1 .
(6) معاني القرآن : 36/2 .
(7) يوسف ، الآية : 43 .
(8) اللسان (أيم) : 40/12 .
(9) غريب الحديث لابن الجوزي :140/2 .
(10) اللسان (عيم) : 432/12 .
(11) المصدر نفسه (غيم) : 446/12 .
(12) ق ، م : فإنه أصله .

واجباً كما تقدم بيانه ، فإنه بعد الإبدال المَذكور يصير (أُويم) ، فتقلب الواو ياءً وتـدغم في الياء فيصير (أُيم)[1] .

فإن قلتَ : من أين تؤخذُ هذه الشروطُ من كلامِه ؟

قلت : أما شرطُ الاتصال فقد صرح به في قوله : (متصِلاً) ، أما الثاني والثالث فهما مأخوذَان من قولِه: (إنْ كَانَ غَيْر عارِضٍ)، فهو شاملٌ لعروض الحَرف وعروض السكون أيْ : إنْ كانَ الأولُ غيرعارض في جوهرِهِ وفي صفتِه.

ومثالُ ما اجتمعتْ فيه الشروطُ: (سيدٌ)، أصلُه: (سَيْوِدٌ) من (ساد)، (يسـود) و(مَرْمي) أصله : (مَرْمويٌ) ؛ لأنه اسْم مفعول من (رمى يرْمِي) ، فأُبدلتِ الـواو فيهما ياءً وأُدغمتِ أولى اليائين في الأُخرى .

تنبيـه : بقَى على الناظم شرطٌ رابعٌ لوجوبِ الإبدال لمْ ينبهْ عليه ، وهو ألا يكونَ الثاني من الحَرفين واواً تحركتْ في مفردٍ ، وجمع تكسير غَير لامٍ بعد ياءِ التصغير، فإنه يجوز فيه الإبدالُ والإدغام كما يجوز التصحيح نحو: (جدْول) ، و(جداوِل) ، فإنك إذا صغرته قلت : (جديل) بالإدغَام والقلبِ؛ و(جدَيْول) بالتصحيح، والأولُ هو الأرجح لميئه على القياس[2] ولا يقال : إن الناظم إنما تكلم على ما يصح الإبدالُ[3] فيه والإدغام فقط، لاَ أنه قصد وجوب الإبدال ؛ لأنا نقولُ قولَه: (وادْغِمن حتْماً أولاً) يدل على أنه تكلـم علـى الوجوبِ ، فَتأملْه .

265 - ص: وذَاك مِثْلُ هيـنٍ ونير وكالْبِغِي عِنْد منْ لَمْ يجْبر

266 - وذا الّذي رسمْته الْقيّاس ....[4]

ش : مثّلَ الناظم لما ذكره بـ(هين)، و(نير)، وأصلُهما: (هَيْوِنٌ) مـن (هـانَ ، يهونُ) و(نَيْوِرٌ) من (نار، ينور) ، ففُعلَ بهما ما تقدم ، فصارا إلى (هين)، و(نير)[5]

وقولُه : (كَالْبِغي) هكذَا وقع في النسخةِ التي وقعتْ بأيدينا بالياء المُوحدة والغـين المُعجمةِ ، وهو علَى ظاهرِهِ لا يصح مثالاً للمسألةِ ؛ لأن (الْبِغي) (فَعِيلٌ) من (بغى، يَبْغي)

---

(1) شرح الكافية الشافية : 2123/4 ، وارتشاف الضرب :289/1 .
(2) شرح الكافية الشافية : 2123/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 48/6 .
(3) تكرر(إنما تكلم على ما يصح الإبدالُ) في م .
(4) ق : 151 ، م : 37ب ، الأرجوزة : 8 ب .
(5) الممتع : 498/2-499 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 48/6 ، وشرح الشافية للإستراباذي : 139/3 .

فلامه [151] ياءٌ ، وليس من باب ما اجتمعتْ فيه الواو والياءُ ، وهذَا إنْ لمْ يكنْ تصحيحاً ينبغِي أنْ يحملَ على أنه (فَعول) من (الْبَغْي)[1] كـ (ضروب) مبالغةً في الـضرب ، فاجتمعتْ فيه حينئذ الواو الياء ، أو (فَعِيلٌ)، وياءٌ لامه ، ففُعل به ما تقدم .

وهذا الّذي قررناه به هو أحد الوجهين في (بغيا) من قوله تعالى : [وما كَانَـتْ أُمكِ بغيا][2]، فذهب أبو الفتح ابن جني إلى أنه (فَعِيلٌ) فلاَ يكونُ من هذا الباب، وذهب غيره إلى أنه (فَعـولٌ)، فيكونُ من هذا الباب، ويفعلُ به ما فُعلَ بـ(هين)، و(سـيد) ونحوهما[3].

وقول الناظم : (عِند منْ لَمْ يجْبر) ، يحتملُ أنْ يريد عند منْ لمْ يصححْه ، وأما منْ صححه فيقولُ: (بغوٌ) كـ(نهو) ، و ذَا استدل أبو الفَتح أنه لو كـانَ (بغيـا) : (فَعولاً) لَقيل فيه (بغوٌ)كـ(نهو) .

ويحتملُ أن يريد بقوله : (عند منْ لَمْ يجْبر) ، أيْ : عند منْ لمْ يلحقْه هاءَ التأنيـث وبِهِ استدل منْ قالَ: إنه (فَعولٌ) ، قالَ: لأنه لوْ كانَ (فَعِيلاً) للَحِقتْه هاءُ التأنيث ، فكانَ يقالُ : (بغِيةٌ) كما يقال: (رحِيمةٌ) ، و(عِليمةٌ) ، فأطلق على هذا النـاظم الجبْـر في كلاَمه على لِحاق التاء به ، وأطلق في الأول الجَبر على التصحِيح ، وهذا غايةٌ ما يحملُ عليه كلامه على ثبوت هذه اللفظةِ لمَا ذكرناه ، فاعْرفْه .

وقولُه : (هذَا الذي رسمْته الْقَياس) ، الإشارةُ في كَلاَمِه راجعةٌ إلى قَلبِ الواو ياءً وإدغَامِها في الياء عند توفر الشروط كما قررناه ، ولما كَان في كَلاَمِه ما يقتضِي أن ما خالفه شاذ خارج القياس ، نبه عليه بقوِله :

266 - ص............... وشذ غْيره فَلاَ يقَـاس[4]

ش : وهو شاملٌ لثلاثةِ أضرب :

- أحدها :ما أُبدلَ وأُدغم ولم يستوفِ الشروطَ، كقولهم: (الريـا) وقـد قـرأ بعضهم[5]: [**إنْ كُنتمْ للرّيا**][6]، وحكى الفراءُ في (روْيةٍ) مخفـف (رؤيـا): (ريـة) بالإدغَام[7] ونقلَ ابن مالك في شرح الكَافية عن بعضِهم اطراده علَى لُغةٍ[1]. وقاس بعضهم

---

(1) **أي : بغو .**
(2) **مريم ، الآية : 28 .**
(3) **التبيان في إعراب القرآن : 869/2 .**
(4) **ق : 152 ، م : 36أ ، الأرجوزة : 8ب .**
(5) **نسبها الكسائي لأعرابي . معاني القرآن : 36/2 .**
(6) **يوسف ، الآية : 43 .**
(7) **معاني القرآن : 35/2 .**

عارض السكون على عارض البدلية، فقال في (قَوْى) مخفف (قَوِى): (قَي) بالإدغام وهو ضعيف .

الثاني:ما صحح في استيفاء الشروط، كقولهم للصنور:(ضَيْون)، و(عوى الْكَلْب عَوْيةً)[2].

الثّالثُ: ما شذ إبدالُ الياءِ فيه واواً ، وإدغام الواو في الواو ، كقولهم : (عوى الْكَلْب عوةً) ، و(هو نهو عن المُنْكر) [3] .

267 - ص : وصحح الْعارض مِثْلَ بويعا   ومِثْلَ روية تكُنْ متبعا[4]

ش : هذا تصريحٌ بما أفهمه كلامه أولاً ، فذكر: أن الحرف إذا كان عارضاً ، فإنه يصحح ؛ لأن من شرطِ الإبدال والإدغام في ذلك أصالةُ الحَرف .

فـ(بويع) أصلُه (بايع) بوزن : (فَاعلَ) ، فلما بني للمفعول وضمّ أولُه، فانْقلبتْ ألف (فَاعلَ) واواً ، فاجتمع مع ياء (بايع) ، وسبقتِ الأولى بالسكون ، إلا أنها لمّا لم تكنْ أصليةً لمْ تبدل[5] ، ولمْ تدغمْ كما تقدمْ[152] بيانه .

وواو (روية) مخفف (رؤْيةٍ) أصلُه الهمز الساكن لكنه خفف لإبداله من جنْس حركةِ ما قبلَه ، فاجتمع واوٌ وياءٌ ، فلمْ يصح فيهما الإدغام بعد بدل الأول[6] لأنها- أعنى الواو- عارضةٌ وأصلُها الهمز ، وقد سبق تقرير هذا فراجعْه .

وقولُه : (تكُنْ متبِعا) ، ينبغي أنْ يقرأ بصيغة اسْم الفَاعل ، أي : تكنْ في فعلِك هذا متبِعاً للعرب فيما نطقُوا به ، ومتبِعاً للنحويين فيما قالُوه ، ويحتمِلُ أنْ يكونَ متبعاً للجميع وقراءَته على صيغةِ اسْم المَفعول ، وإنْ صحتْ من جِهةِ المعنى، يؤدي إلى السناد المتقدم ذكره ، فتأملْه .

---

(1) شرح الكافية الشافية : 2124/4 .
(2) شرح الكافية الشافية : 2124/4 ، وارتشاف الضرب : 290/1 .
(3) توضيح المقاصد والمسالك : 48/6-49 ، وارتشاف الضرب : 290/1 .
(4) ق : 152، م : 36أ ، الأرجوزة : 8 ب .
(5) سر صناعة الإعراب : 735/2 .
(6) سقط (الأول) من م .

[الإعلال بالنقل]

[نقل حركة العين]

268- ص : فَصْلٌ وعْين الْفِعْل لْيناً إنْ تلاَ مسكناً صح فَشكْلُه انْقُلاَ

269 - واجْعلْه إنْ نقَلْت فْتحه أَلِفْ مِثْلُ أبانَ ولِتسْكِينٍ حذِفْ[1]

ش: هذَا الفَصلُ عقده الناظم لبيان حكم نقل حركةِ العين إذَا كانتْ حرف علةٍ للساكن الصحِيح قبلَها[2] ، وما يتبعه مما سيذكره فيه [3] .

واعلَمْ : أن عين الفِعل إذَا كانتْ واواً أو ياءً وقبلَها ساكنٌ صحيحٌ وجب نقلُ حركةِ العين إليهِ لمَا في الحَركة من الاستثقَال على حرف العلةِ ، ثمّ إنْ كانت الحركةُ المنقولةُ تجانس الحرف المنقولةَ منه ، فإنَ الحرف يبقَى على أصلِه من غير تغيير، وإنْ لم تكنْ مجانسةً له ، فإن الحرف يقلب من جِنس الحركةِ ، وذلك بشروطٍ يتكلّم عليها الناظم[4] .

ومثالُ ما اسْتوفَى الشروطَ والحركةُ مجانسةٌ : (يقُوم) ، و(يبِيع) ، أصلُهما : (يقْوم) و(يْبِيع) ، فاستثقلت الحركةُ على حرف العلةِ ، فنقلتْ للساكن الصحيح الذي قبلَها ، وهو القَاف في المثال الأول ، والباءُ في المثال الثاني ، فصار: (يقُوم) ، و(يبِيعُ) ، بإقرار الواو والياءِ من غير تغير ؛ لأن الحركةَ التِي قبلَ كل واحدٍ منهما تجانسه .

ومثالُ ما إذَا كانتِ الحركةُ غير مجانسةٍ: (أبانَ) ، و(أقَام)، فإن أصلَهما (أبْيَن) و(أقْوم) على وزن (أكْرم) ، فنقلتْ حركةُ عينهما لمَا تقدم، فبقيتِ الياءُ ساكنةً، والواو ساكنةً ، قبل كل واحدٍ منهما فتحةٌ، وهي لا تجانسهما ، فقُلب ذلك الحرف من جنس الحركةِ وهو الألف، فصار (أبان)، و(أقَام)، وكذا مضارع (أقَام) وهو (يقِيم)، أصلُه (يقْوِم) بضم الياء فيه، مضارع (أفْعل)، فإنك بعد النقل إلى الساكن الصحيح تْبقى الواو ساكنةً وقبلَها ما لا يجانسها وهو الكَسرة، فتقلب الواو ياءً من جنس الحركَةِ، فيصير (يقِيم)، وهذا معنى ما أشار إليه الناظم بقوله: (وعْين الْفِعْل.) الخ، يعنِي أن عين الفِعل إذَا كانَ حرف علّةٍ

---

(1) ق : 153 ، م : 36أ ، الأرجوزة : 8 ب .
(2) ق ، م : قبلها الصحيح .
(3) شرح الكافية الشافية : 2138/4، وارتشاف الضرب : 306/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 59/6 .
(4) توضيح المقاصد والمسالك : 59/6

وهو مراده باللين بفَتح اللام ، وكان بعد ساكن صحيح ، فإن حركته - وهو مراده بالشكل- تنقلُ إلى الساكن الصحيح الذي قبلَه ، ثم إنك بعد النقل تنظر في حروف العلةِ ، فإنْ كانَ مجانساً أبقيته كما هو - وهذَا ترك ذكره الناظم لوضوحِه - وإنْ كانَ [153] غير مجانس كما مثل به من (أبان) ، اجْعلْ حرف العلةِ ألفاً يجانس الحركةَ المنقولةَ[1] .

وقولُه : (وِلتسْكِين حذِف) ، يعنِي إذَا لقي ذلك الحرف المنقلب ، وهو الألف في مثاله ساكنٌ ، فإنه يحذف ، كما إذَا أُسند فعلُه لضمير الفَاعل فإن آخر الفِعل يسكُن له ، فيجتمع ساكنان، فيحذف ذلك الألف له ، فتقولُ في (أبانَ) ، و(أقَام) : (أبَنْت) ، و(أقَمْت) وكذا ما أشبههما .

270 - ص : وإنْ نقلْت غيْر فَتْح جعِلا مدا مجانِساً لِشكْلٍ نقِلا[2]

ش: تمم هذَا البيتِ حكم الحركةَ التي لا تجانس الحرف ، فقالَ : إذَا نقلت غير الفتحةِ فإنك تجعلُ ذلك الحرف المنقولَ منه الحَركةُ مدا يجانس الشكلَ المنقولَ منه كما تقدم من مثال (يقِيم) مضارع (أقَام) ، وهذَا المنقُول في هذا الباب لهُ شروطٌ[3] :

الأولُ : أنْ يكونَ الساكن المنقولُ إليه صحيحاً ، كما صرح به الناظم في : (مسكناً صح) ، واحترز به مما إذا كان حرف علة لمْ يصح النقلُ إليه ، نحو: (قَاولَ) ، و(بايع) و(عوق)، و(بين) ، ويدخلُ في كلامِه الهمزةُ ، فإنها لا ينقل إليها أيضاً ، نحو: (يأْيس)[4] مضارع (أَيِس) ؛ لأنها معرضةٌ للإعلال بقَلبها ألفاً ، فصارتْ في معنى حرف العلة ، فخرجتْ بقوله : (صح) ، وخصوصاً على مذهب من يعدها من حروف العلة ، وقد تقدم ذكره .

الثاني : ألا يكونَ من مضعف اللاّم نحو: (ابْيض) ، و(اسْود) ، وإنما لم يعلّوا هذا النوع لئلا يلتبس مثالٌ بمثَال ، وذلك أن (ابْيض) لو أُعلت عينه بالإعلال المذكُور لقيلَ فيه (باض) ، فيظنه الظّان أنه (فَاعلٌ) من البضاضةِ ، وهو نعومةُ البشْرةِ[5]، وذلك خلاف المُرادِ ، فوجب صونُ اللفظ مما يؤدي إليه[6].

---

(1) **توضيح المقاصد والمسالك : 59/6 .**
(2) **ق : 154 ، م : 36ب ، الأرجوزة : 8 ب .**
(3) **توضيح المقاصد والمسالك : 60/6-61 ، وشرح الأشموني : 630/4 .**
(4) **ق ، م : يياس .**
(5) **اللسان (بضض) : 118/7 .**
(6) **شرح الكافية الشافية : 2139/4-2140 . وتوضيح المقاصد والمسالك : 60/6 .**

الثالثُ : ألا يكونَ من المعتل اللاّم نحو: (أَهْوى)[1] ، فلا يد خلُه النقلُ لئلاّ يتوالى إعلالآن على الكلمة .

الرابع : ألا يكونَ الفعلُ فعلَ تعجبٍ ، نحو(ما أَبين الشيْءَ وأَقْومه)، و(أَبْـيِنْ بِـهِ وأَقْوِمْ بِهِ) حملُوه على نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو أفعلُ التفضيل[2] ، ولهذه الشروط الثلاثةِ أشار الناظم بقوله :

271 - ص : ما لَمْ يكُنْ ما بَعْده مشـ ـدداً كَأَبيض أَوْ كَنحْو أَهْوى وردا

272 - كَذَاك صح فِي التعجبِ كَما أُبين فِي الْكُتْبِ مقَالَ الْعلَمـ ـا[3]

ش : فقولُه : (كَما أُبين فِي الْكُتْبِ مقَالَ الْعلَمـ ـا)، أيْ: كمـ ـا أظهـ ـر في الدواوين أوْ فِي الرقم ما قالَه[4] العلماءُ، فـ (أُبين) فعلُ تعجب بمعنـ ـى: أوْضـ ـح وأظهـ ـر، و(الْكُتْب) يحتملُ أن يقرأَ بضم الكاف ، فهو جمع كتاب ، وخففَه بسكُون التاء ، ويحتمـ ـلُ أنْ يقرأَ بفَتح الكاف ، فيكونُ أراد به الكتابةَ .

فإنْ قلت : بقِي على الناظم شرطٌ من الشروط وهو ألا يكونَ موافقاً لـ (فَعِـ ـلَ) الذي بمعنى (افْعل) ، نحو : (يعْور) ، و(يصْيد) مضارع (عوِر) ، و(صيِد) ، وكذا ما تصرف منه نحو: (اعْوره اللهُ) ، ذكره فِي التسهيل[5] .

قلت : قد أجاب المرادي [145] عن ابن مالك، بأنه استغنى عن ذكره في الفَـ ـصل السابق[6]،فيمكن الجواب على مقتضاه عن الناظم بذلك ؛ لأنه قد تقدم له نحو ذلك والذي يظهر لي أن هذا الالتماس أوجبه الاضطرار في عدم التخلص من الإيراد[7]؛ لأن ما في فَصل لاَ ينوب عن فَصل آخر، والتحقيق فيما يظهر لي في الجواب أنه يخرج من قول الناظم هنا ما لمْ يكنْ ما بعده مشدداً كـ (أَبيض)، فيكونُ الناظم أراد بالمشدد حقيقةً كهـ ـذا أو حكمـ ـاً

---

(1) أهوى الشئُ : سقط ، وأهوى بيده إليه : مدها ، وأهوينه إذا ألقيته من فوق . اللسان (هوا) : 371/15 .

(2) توضيح المقاصد والمسالك : 60/6 .

(3) ق :154 ، م : 35أ ، الأرجوزة : 8 ب .

(4) م : مقاله .

(5) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 311 .

(6) توضيح المقاصد والمسالك : 60/6-61 .

(7) م : الأراد .

لأن (عوِر يعْور) في معنى (اعْور يعْور) كما سبق بيانه، وبه يجاب عن ابن مالك أيضاً؛ لأنه قال : ما لَمْ يكنْ فعْلَ تعجب ولا كـ(أْبيض)[1] ، فهذا أمس بالمقَام وأولَى في نسق الكَلام فتأملْه منصفاً .

273 - ص : واحْكُمْ للأسْماءِ بذَا الإعْلاَل ... إنْ أشْبهتْ مضارع الأفْعـال

247 - في الوزْن دونَ شبهِ الزيـادهْ ... أوْ عكْس ذَا فَالْتمِس الإِفَادهْ

275 - مِثْلُ مقَـامٍ وتِبيـعٍ إنْ بنـي ... كَتِحْلِيءٍ مِنْ نحْو باع فَاقْتن[2]

ش : يعني أنَ الأسماءَ المشابهةَ للمضارعِ في الحَركاتِ والسكناتِ وعددِ الحُـروف، يحكم لها بهذا الإعلاَل كما يحكم للأفعال، لكن بشرط أنْ تكونَ مشابهتها لها إما في الـوزن خاصةً، بأنْ تكونَ مثلَها في الوزن وتخالفُها في زيادةِ ما يدل على أسميتها ، وإما أن تكـونَ مشابهتها لها في الزيادة دون الوزن[3] .

فمثالُ الأول (مقَام) فإنه موافقٌ للفعْل في وزنِه وفيه زيادةٌ تنبئُ أنه ليس من قَبيـل الأفعال ، وهي الميم ، فأُعِل ، و كذالك نحو (مقِيم) ، و(مبِـين) ، ولو بنيت من (البْيع) (مفْعلةً) بالفتح قلت : (مباعةً) ، أوْ (مفْعِلَةً) بالكسر ، قلـت : (مبِيعـةً) ، أوْ (مفْعلَةً) بالضم ، قلت على مذهب سيبويه (مبِيـعةً) ، وعلى مذهب الأخفَش قلـت : (مبـوعةً)[4] وسبق ذكر مذهبيهما[5] .

ومثالُ الثاني ، وهوما وافق المضارع في زيادتِه دونَ وزنه ، كبناء مثل (تِحْلِئ) بكَسر التاء، وهي قشر الجلْد ، فانه إذا بنيته من (البْيع)،فإنك تقولُ فيه : (تِبِيع) بالإعلاَل المذكُور لكَونه موافقاً للفعْل في عددِ حروفه وحركَاتِه وزيادتِه لا في وزنه ؛ لأن (تِفْعِلاً) بكَسر التاء من الأبنيةِ المخصوصةِ بالأسماءِ[6]، وإذا بنيت من (البْيع) مثالَ (ترْتب) ، قلت: (تبِيع) علـى مذهب سيبويه، و(تبوع) على مذهب الأخفش ؛ لأنّ (تفْعلاً) بضم التاء والعين ليس مـن

---

(1) التسهيل : 311 .
(2) ق : 155 ، م : 35أ ، الأرجوزة : 9 أ .
(3) شرح الكافية الشافية: 2140/4-2141، وتوضيح المقاصد والمسالك: 61/6 . وأوضح المسالك : 402/4-403 .
(4) توضيح المقاصد والمسالك : 61/6 .
(5) ص : 316 .
(6) الممتع : 76/1 .

أوزان الأفعال ، بلْ هومن الأوزان المخصوصةِ بالأسماء كـ (ـِتفْعِل) بكسر التاء[1] ، وإلى ما قررناه وذكرناه ، أشار الناظم بقوله :

.... ـِإنْ أَشْبهتْ مضارع الأَفْعال

ـِفي الْوزْنِ دونَ شبهِ الزيادهْ ....

ـِ وإلى النوع الثاني أشار بقوله : (أَوْ عكْسِ ذَا..) .

وقولُه: (دونَ شبهِ الزيادهْ) تشويشٌ للنظَر، وإسقاطُه يظهر معه المُراد ببادئ الرأي؛ لأن بثبوته يتوهم أنه يشا ه في الوزن لا في شبه الزيادة ، فيسري الوهم إلى أن هناك فيه شِبْه زيادة لا يشا ه فيها ، وليس المُراد هذا ، وإنما المراد أنه يشا ه في وزْنه[155] ولا يشا ه في الزيادةِ الواقعة فيه ، فقولُه على هذَا : (دونَ شبهِ الزيادهْ) ، أيْ دونَ مـ ـشا ته لـ ـه في الزيادةِ ، فاعْرفه .

وقولُه : (فَالْتمِسِ الإِفَادهْ) هو (افْتعلَ) من (لمس) ، وأراد به طلب الإفَادةِ مـ ـن هذا الكَلام .

وقولُه : (فَاقْتنِ) ، أيْ : اكتسبْ وادخرما أوضحت لك ، وعبر عنه بالاقتنـ ـاء ؛ لأنه من أعظَم ما يدخر ، ونِعْم الذّخْر هو والبضاعةُ المُقتناة .

276 - ص : وإِنْ يشابِهْ ـِفي كِلَيْهما فَلاَ تعِله كأَبيـ ـضٍ وأَحْـ ـولاَ[2]

ش : يعني أن الاسم إذا شابه الفعلَ المُضارع منْ كل وجهٍ بانْ أشبهه في الوزن والزيادةِ معاً ، وإليه أشار بـ (كلَيْهما) ، فإنه لا يجوز إعلالُه ، بلْ يجب تصحيحه ، ومثله بقوله : (كأَبيض وأَحْول) ، ومثلُهما (أَسْود) ، (أَطْول ـِمنْه) ، و(أَبين) ، وكذلك لو بنيت من (الْبيع) مثلَ (تضْرب) ، أو(تقْتلُ) ، قلت : (تِبْيع) ، و(تبْيع) بالتـ ـصحيح لمُوافقِته الفعلَ في الأمرين معاً[3] .

وحاصلُ الأمر في هذا الباب أنه لا يعل الاسم المُشابه للفعْل - حركةً وسكوناً -إلا إذا خالفه بحركة ، نحو: (ـِتِبْيع) بوزن (ـِتحْلئ) من البيع ، أو في زيـَادةِ أولِه نحو: (مقَام)

---

[1] الممتع : 76/1-77 .
[2] ق : 156 ، م : 35ب ، الأرجوزة : 9 أ .
[3] شرح الكافية الشافية : 2141/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 62/6 .

وإنما كان الاسم إذا شابه الفعلَ من كلا الوجهين لم يصح إعلاله ووجب تصحيحه لأنه إذا شا ه من كلّ وجه وأُعل ، يوهم كونه فعلاً ، فوجب تصحيحه لئلا يلتبس بالفعْل[1].

واعترض هذا بأن اللبس قد جاء في نحو: (يزيد) ، (تزيد) علمْين ، وقد أُعلا مع موافقةِ الفعل في الأمرين . وأجيب بأنهما ونحوهما مما سبق الإعلالُ علميتهما ، فإنما أُعـلا قبل الاسمية ثم نقلا بعد تقرر الإعلالُ فيهما.

فإن قلت : يرد هذا صرفُهم (أبانَ) علماً ، فقد شارك الفعلَ في الزنة والزيادةِ وأُعل مع أن صرفَه دليلٌ على خلُوصه لجَانب الاسْميةِ ، إذْ لو كَان أصلُه الفعْـل لمُنـع الـصرف للعلمية ووزن الفعْل .

قلت : منْ صرف (أبانَ) هو عنده (فَعال) ، لا (أفْعل) ، وأما من منع الصرف فهو عنده (أفْعل) وإعلالُه قَبل النقل كما هو في (يزيد) علماً .

وبما ذكرناه يتضح لك أن استدلالَ بعضِهم على أنه (فَعال)، إذْ لو كانَ (أفْعل)لم يعلّ ، استدلالٌ ضعيفٌ لمَا قررناه أن إعلالَه قبلَ العلميةِ ثم نقل كـ(يزيد)[2].

تنبيـه : ما تقدم من اعتبار الحركةِ في الخروج عن مشا ة الفعـل هـو مـذهب النحويين كافة إلا المبرد، فإنه يصحح ذلك ونحوه، واستدل على مذهِبه بأنه ليس مبنياً على (فعل) فتقولُ في (تِبيع) بكسر التاء : (تِبيع) بالتصحيح ، وكذلك تقولُ في مثَال (ترْتب)من (القَوْل): (تقْول) بالتصحيح أيضاً ، ولذلك يقولُ في نحو (مقَام) ، و(مباع)[3] : إن إعلالَه لبنائِه على الفعل، لا لأجْل مخَالفِته الفعلَ بالزيادة الواقعة أوله، فإنه مصدرٌ لـ (فعل) ، أو اسم مكان، لا لأنها على وزن الفعْل وفي أوله زيادةٌ تخص الاسم ، فلهذا كان نحو (مديـن) و(مريم)[156]عنده واردٌ على القياس ، إذْ لا فعلَ لها فتحملُ عليه ، وهي عند غيره مما شذ من الإعلال وهذا هو الصحيح ، وهو مذهب الجمهور .

والدليلُ على فسادِ مذهب المبرد إعلالُ عين (معِيشةٍ) ، و(مثُوبةٍ) وليسا مصدريْن ولا اسميْ مكان ، وإنما هما اسمان لمَا يعاش ويثَاب من خير وشر ، وانتقد هذا بأنه إنما يلزم

---

(1) الممتع : 485/2 .
(2) الممتع : 486/2 ، و شرح الشافية للجاربردي : 300/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 62/6 .
(3) المقتضب : 122/1 .

لو كانَ المبرد يحصر الإعلالَ في المصدر والمكان ، وليس كذلك، بلْ ذلك عنـده في اسـم الزمان ودلالة اسمِ المفعول والفاعل كله سواءٌ ، وإذا عرفت هذا ، فلَه أن يجيب عن أمثال (مِعِيشةٍ) و(مثُوبةٍ) بأنهما مفْعولٌ هما ، فهما مناسبان للفعل[1] .اهـ .

277 - ص : وصحتِ الْعيْن لَدى الْمِفْعال ۝ إذْ لْيس فِيهِ شبه الأفْعال

278 - وحملُوا علْيهِ مِفْعلاً فَصحْ ۝ وإنْ بِهِ شبه فِعْلٍ اتضحْ[2]

ش : يعْنِي أن عين ما كان على (مِفْعال) تصح ولا تعل ؛ لأنه غير موازن للفعـل من أجل الألفِ التي قبلَ لامِه ، وصحح عين (مِفْعل)- وإنْ كان حقه الإعلالُ-على وزن (تِعْلَم) بكسر التاء ، وزيادته خاصةٌ بالأسماءِ، وهي الميم ، فكان فيه موافقةٌ للفعل من جهـةِ الزنةِ ومخالفةٌ له من جهةِ الزيادة ، وذلك يقتضي إعلالَ ، إلا أنه لما شـابه مـا اسـتحق التصحيـح وهو (مِفْعال) لفظاً ومعنى صحح هو أيضاً ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله : (وحملُوا علْيهِ مِفْعلاً فَصحْ) ، ووقع في النسخةِ في هذا المحلّ (مِفْعال) وهو تصحيفٌ ؛ لأن الكلام في (مِفعل) المقصور ، وهو المحمولُ على (مِفْعال) بالألف[3] .

وقولُه : (وإنْ بِهِ شبه فِعْلٍ اتضحْ) هو اغيا[4] ، أي : أنه يجب له التصحيح للعلّـة المذكورةِ وإن اتضح به شبه الفِعل ، وأراد به ما ذكرناه من موازنتِـه لـ ـ (تِعْلَـم) في الحركات والسكنات ، ومثالُ (مِفْعال) : (مِكْيال) ، ومثالُ (مِفْعـل) : (مِخْـيط) وشبهه بـ (مِفْعال) واضحٌ ، وأما شبهه به معنى فإن كلا منهما يكونُ آلةً كـ (مخيطٍ) ، و(مِكْيالٍ) .

وما ذكره الناظم من أن علةَ تصحيح (مِفْعل) شبهه بـ (مِفْعال) الذي بالألف ، هو الذي قاله ابن مالك وغيره ، وذكر كثيرٌ من أهل التصريف أن علة تـصحيحِه كونـه مقصوراً منه فَهو هو ، غير أنه قُصر[5] .

قلت : والذي ذكره الجَاربردي في تصحيح (مِفْعال)، غير ما تقدم، زيادةً عليه أن[6] (مِفْعالاً) إنما صح كـ (مِقْوال)، أو (مِخْياط) وهو الإبرةُ؛ لأنهما لو أُعلا لقيلَ فيهـما : (مقَال) ، و(مخاط) ، فلم يدر أهو (مِفْعـل) ، أو (مِفْعـال)، ولأنّ (مِفْعـالاً)

---

(1) الممتع 488/2-489، و ارتشاف الضرب:305/1، وشرح الشافية للإستراباذي:105/3، توضيح المقاصد والمسالك:62/6-63
(2) ق : 157 ، م : 34 أ ، الأرجوزة : 9 أ .
(3) الممتع : 487/2 ، وشرح الكافية الشافية : 2141/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 63/6 .
(4) لعله يريد : هي غاية ، أي علامة واضحة للقارئ .
(5) الممتع : 487/2 ، وشرح الكافية الشافية : 2141/4 .
(6) م : ألا .

اكْتنف[1] حرف العلة فيه ساكنان ، وذلك موجبٌ للتصحيح في الفعْل ، نحو: (اسْـواد) ففي الاسم أجدر[2]، وأما (مِفْعل) فذكر فيه ما تقدم.

279 - ص : والألف احْذِفْ بعْد ذَا الإعْلال   مِنْ نحْو الاسْتِفْعال والإفْعال

280 - وألْـزم التاءَ عِوضاً مِن الألفْ   نحْو إقامةٍ وربما حـذِفْ[3]

ش : يعني أن ما كان من المصادر على (إِفْعال)، و(اسْتِفْعال) مما كانـتْ عينـه [157] معتلةً ، فإنه يعل حملاً على فعِله في الإعلال[4] ، وذلك نحو (إقَامةٍ) ، و(اسْتِقَامةٍ) ، فإنهما مصدران لـ (أقَام) ، و(اسْتقَام) ،وقد أعل فِعلاهما ، فيعل مصدراهما أيـضاً حملاً على فعلِهما ، وأصلُ (إقَامةٍ) (إقْوامةٍ) ، وأصلُ (اسْتِقَامةٍ) (اسْتِقْوام) ، فنقلـت حركةُ الواو إلى الساكن قبلها وقُلب الواو ألفاً ليجانس الحركةَ التي هي فتحـةٌ ، فـالتقى ساكنان ألف (إفْعال) و(اسْتِفْعال) فلا بد من حذفِ أحدهمَا .

فذهب الخليلُ وسيبويه إلى أن المحذوف هي ألف (إفْعال) ، و(اسْتِفْعال) لأنها هي الزائدةُ ، ولأنها قريبةٌ من الطرف محلّ التغيير ، ولأن الاستثقَالَ إنما حصلَ ـا ، وذهـب الأخـفش إلى أن المحذوف الألف الأولى التي هي بدلُ عين الكلمـةِ ؛ لأن ألف (إفْعـال) و(استفعال) جئ ا لمعنى ، وما جئ به لمعنى لايحذف لفواتِ ما جئ به لأجله ، ولمـا حذفتِ الألف على كلا المذهين عوض عنها التاءُ فقيل : (إقَامةٌ) ، و(اسْتِقَامةٌ) ، وهـذا معنى قَول الناظم : (وألْزم التاءَ عِوضاً مِن الألفْ)[5].

وقولُه : (وربما حـذِفْ) أشار به إلى أن هذه التاء قد ورد حذفُها ، ويقتصر في ذلك على المسموع ولا يقاس عليه ، وأُفهم قلةُ حذفها من لَفظ (ربمـا) ، ومن حـذفها قَولهـم : (أراه إراءً) [6] و(اسْتفَاه اسْتِفَاهاً)[7]، وأصلُهما (إرْءَاءٌ) على وزن (إفْعال) ، فنقلت حركةُ الهمزوسقطت فصار (إراءً) ، و(اسْتِفْواهاً) بوزن (اسْتِفْعال) ، ففُعل بـه ما تقدم اهـ .

تنبيـهان :

---

[1] م : اكتشف .
[2] شرح الشافية للجاربردي : 283/1 .
[3] ق : 157 ، م : 34ب ، الأرجوزة : 9 أ .
[4] الممتع : 490/2 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 63/6 .
[5] والفراء أيضا ، ينظر: المنصف : 291/1-292 ، والممتع : 490/2 ، و توضيح المقاصد والمـسالك : 64/6 ، والمـساعد : 177/4
[6] الكتاب : 83/4 .
[7] استفاه استفاهة ، فهو مسْتفِهٌ : اشتدّ أكله بعد قلة . اللسان (فوه) : 529/13 .

الأولُ :قد ورد تصحيح (إفْعال) ، و(اسْتِفْعال) وفروعهما في ألفاظ منها :

(أعْولَ إعْوالاً)[1]، و(اغْيمتِ السماءُ إغْياماً) ، و(اسْتحْوذَ اسْتِحْواذاً)[2]، و(اسْـتغْيلَ الصبِي اسْتِغْيالاً) إذا سقْته أمه لبن الْغَيْل[3] ، وهوعند جُمْهور البصريين شاذٌ يحفظُ ولا يقاس عليه[4] .

وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغةٌ يقاس عليها ، وحكَى الجَوهري عنه أنه حكَى عـن العربِ تصحيح (افْعل) ، و(اسْتفْعلَ) تصحيحاً مطّرداً في الباب كله ، وقال الجوهري في موضع آخر : تصحيح هذه الأشياء لغةٌ فصيحةٌ صحيحة[5] ، وفصل في التسهيل بين مـا لا ثُلاثي له كـ(اسْتْنوق الجَملُ)[6]، فالتصحيح فيه مطردٌ ، وماله ثلاثي نحو : (اسْـتقَام) فتصحيحه غير مطرد[7] .

قلت : وقد قدمنا النقلَ عن الصحاح عن أبي زيد بواسطةِ الجاربردي أن هذا الباب كله يجوز أن يتكلم فيه على الأصل ، قال : وهو قياسٌ عندهم مطردٌ ، فا نظْره من أصِله مع ما تقدم من نقل المُرادي وغيره ، فإن[8] كتاب الصحاح ليس عندي ولم أره.

الثاني : أطلق الناظم في قلةِ حذف التاء ، وقالَ بدر الدين : يطـرد حـذفُها مـع الإضافةِ[9] كقوله تعالى [158] : [وإقَام الصلاَةِ] [10] وانتقده المرادي[11] بأن ظاهر كلام الفراء أنه قياسٌ وجعلَ منه : [وإقَام الصلاَةِ] ، وذكر بعضهم أن المحسن لحذفِها في [**إقَام الصلاَةِ**] هو مقاربتها لـ[**إيتاء الزكاةِ**] [12] .

281 - ص : أعْلِل المَفعولَ مِنْ باع ومـا أشْبهـه بنحْو ما تقدمـا

282 - فَقُلْ مِبيـعٌ ومصـونٌ وأتى تصْحِيح ذْين فَاحْفَظَنْ ما ثَبتا

---

(1) رفع صوته بالبكاء . اللسان (عول) : 483/11 .
(2) الممتع : 482/2 ، وشرح الشافية للإستراباذي : 96/3-97 ، وهمع الهوامع : 275/6
(3) الغْيل : أن ترضع المراةُ ولدها على حبل واسم ذلك اللبن الغْيل . لسان العرب (غيل) :511/11 .
(4) ذكر أبوحيان في ارتشاف الضرب 308/1 أن مّما جاء مصححاً ومعلاً : (اغْيمتِ السماءُ إغْياماً) ، و(اسْتحْوذَ اسْتِحْواذاً) ، و(اسْتغْيلَ الصبِي اسْتِغْيالاً) .
(5) الصحاح (عول) : 1780/5 ، وارتشاف الضرب : 309/1 ، وتوضيح المقاصد : 66/6 .
(6) التسهيل : 312 .
(7) شرح الأشموني : 633/4 .
(8) ق ، م : فإنك .
(9) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : 861 .
(10) الأنبياء ، الآية : 73 ، والنور، الآية : 37 .
(11) توضيح المقاصد والمسالك : 65/6 .
(12) الأنبياء ، الآية : 73 ، والنور، الآية : 37 .

283 - ولَكِنِ التصْحِيح ِفي الْيا كَثُرا   وصِحةُ الْواو لَدْيهِمْ نـزرا[1]

ش : إذا بني اسم المفعول من فعل ثلاثي معتلّ العين ، معلها واويـاً أو يائيـاً ، فإنك تفعلُ فيه ما فعلت بـ (إِفْعال) ، و(اسْتِفْعال) من نقل حركةِ العين إلى السابق قبلها وحذف مدته ، فإذا كان من الواوي العين كـ (قَالَ) قلت : (مقُـولٌ) ، والأصـلُ (مقْوولٌ) ، وإذَا كانَ من اليائي العين كـ (باع) قلت : (مِبيعٌ) ، والأصلُ (مْبيوع) ، فتنقلُ حركةَ العين في المثَالين إلى الساكين قبلهما[2] .

فإذا كان المثالُ من الواوي صار اللفظُ إلى (مقُول) على زنةِ (مفْعـول) ، إلا أن الواوين ساكنان بعد النقل فيجئُ الخلاف المتقدم بين الإمامين الخليـلُ وسـيبويه ، وبـين الأخفش.

فالخليلُ وسيبويه يحذِفَان الأخيرةَ لأنا طرفٌ ، و ا حملَ امتناع النطق جرياً علـى مذهبهما في (إفْعال) ، و(اسْتِفْعال) ، والأخفش يحذِف عين الكلمةِ جرياً على مذهِبه ؛ لأن واو (مفْعول) أتي ا لمعنى ، فحذفُها ينافي ما جيئتْ لأجِله ، فيبقى اللفظُ (مقُول) ، والتقدير مختلفٌ على ما قررناه .

وإنْ كانَ المثالُ من اليائي فهو (مْبيوعٌ) على زنةِ (مفْعول) ، فإذَا نقلت حركـةَ العين إلى الساكنِ قبلَها اجتمع ساكنان[3] ، فأما على رأي الخليل وسيبويه فإنك تحذف الواو وتقلب الضمةَ كسرةً لتصح الياءُ ، فيصير إلى لفظ (مِبيع) ، وأما على رأي الأخفش فإنك إذا حذفت الياءَ تقلب الضمةَ كسرةً ثم تقلب الواو ياءً ، فيصير إلى بناء (مِبيع) أيضاً ، إلا أن التقدير مختلفٌ كما قررناه ، ففي ذواتِ الواو عملٌ واحدٌ وهو حذف الواو فقـط ، وفي ذوات الياءِ عملان ، الحذف وقلب الضمةِ كسرةً ، وإنما ذهب الأخفش إلى هذا فرقاً بـين ذوات الواو وذوات الياء .

وأُورد على الأخفش مخالفةُ أصله ،فإن أصلَه إذا كانت الفَاْءُ مضمومةً وبعدها يـاْءٌ أصليةٌ باقيةٌ قبلَها واوٌ لانضمام ما قبلها إلا في الجمع نحو (ِبيضٍ) لثقَله ، وهنا قـد قَلـب الضمةَ كسرةً مراعاةً للعين التي هي ياْءٌ أصليةٌ مع حذفها ، ومراعاتها موجودةٌ أجدر[4].

قلت : وقد قدمنا الاعتذار عنه بأنه مع حذفها يحتاج إلى الدلالةِ على عينها ، فلـذا صنع ما صنع ، ومع وجودِ عينِها لا يحتاج إلى دليلٍ ، فتأملْه .

---

(1) ق :159 ، م : 33أ ، الأرجوزة : 9 أ .
(2) المنصف : 269/1-272 ، والممتع : 454/2 ، وارتشاف الضرب : 306/1-308 ، وتوضيح المقاصد : 66/6.
(3) ق : الساكنان .
(4) توضيح المقاصد والمسالك : 67/6 .

فإنْ قلت : هل يظهر لهذا الخلافِ أثرٌ لفظي ؟

قلت : ذكروا في ثمرته ما قاله أبو الفَتح ، أنه سأله أبو علي عن تخفيف (مسوءٍ) ، قالَ فقلت له : أما على مذهب أبي الحسن فأقولُ : (رأْيـت مسوا) كمـا تقـول في (مقْـروء) : (مقرو) ؛ لأنها[159]عنده واو (مفْعول) ، وأما على مـذهب سـيبويه فأقولُ (مسوا) بتحريكِ الواو لأنها في مذهِبه : العين ، فقال لي أبو علي : كذلك هو[1].

وقولُ الناظم : (وما أشْبهـه) أيْ : في اعتلال العين ، وإعلالها كانَ واويا أو يائيا وليس المراد بـ(ما أشْبهـه) : ما أشبه اليائي لأنه إنما مثل به .

وقولُه : (بِنحْوِ ما تقَدمـ ـا) هومتعلّقٌ بقوله (أعْلِل) ، أي : أعْلله بمثل ما تقدم في إعلال (إفْعال) ، و(اسْتِفْعال) .

وقولُه : (فَقُلْ مبِيعٌ ومصونٌ) هامثَالان للمسألِةِ ، أحدهما من الـواوي وهـو (مصونٌ) وأصلُه (مصْوونٌ) لأنه من (صانَ يصونُ) ، فقـد ظهـرتْ في المُـضارع ، والآخرمن اليائي وهو (مبِيعٌ)من (باع يبِيع) ، وقد تقدم تقريرهما .

وقولُه : (وأتى تصْحِيح ذَيْنِ) الخ .. يعني أنه ورد عن العرب تصحيح هذين المثالْين من الواوي واليائي ، ولكن يقتصر فيه على ما سمع ولا يقاس عليه ، وإليه أشار بقولـه : (فَاحْفَظَنْ ما ثَبتا) ، أي :ما يبت وروده عن الثقَات ، احْفظه لتنطق به ، ولا تقسْ عليه غيره

والذي ورد من الواوي قول بعض العربِ: (ثَوْبٌ مصْوونٌ) ، و(مِسْكٌ مـدْووفٌ) أي :مبلُولٌ[2]، وأما من اليائي فقولُهم: (مغْيومٌ) من (الْغيم)، وقولُهم: (مطْيوبةٌ ا نفساً)[3] إلا أن تصحيح الياءِ كثيرٌ مشتهرٌ،حتى أن المازنيّ وغيره حكاها لغةً عن تميم[4]بخلافِ الواوي فإن تصحيحه قليلٌ، وذلك لثقَل الواو وخفّة الياء ، وقد ذَكر سيبويه في اليـائي أن بعـض العرب يخرجه على[1] الأصل فيقولُ : (مخْيوط) ، و(مبْيوع)[2]، ولا نعلمهم أتمـوا في الواو[3]؛ لأنا أثقلُ ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

---

(1) الممتع 459/2-460 وارتشاف الضرب : 307/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 67/6 ، و شرح الأشموني : 634/4 .
(2) اللسان (دوف) : 108/9 .
(3) في شرح الأشموني : 634/4 : خذه مطْيوبةٌ به نفساً ، والصواب : (نفسٌ) برفعها ؛لأنا نائب فاعل لإسم مفعول (مطيوبة).
(4) المنصف: 286/1-287، والممتع : 460/2 ، ونقل أبو حيان عن الكسائي أنها لغة بني يربوع وبني عقيل. ارتشاف الـضرب: 307/1 .

(1) ق ، م : عن .
(2) الكتاب : 348/4 ، وارتشاف الضرب : 308/1 . ويقال باللهجة الجزائرية : الشيئُ مبيوع والسلعةُ مبْيوعه .
(3) وخالف المبرد كافة النحويين فأجاز الإتمام في ذوات الواوعند الضرورة ، قال في المقتضب 100/1: (ولست أراه- أي: الإتمام في ذوات الواو- ممتنعا عند الضرورة) ، ومثل بـقولهم (النوور) ، و(سرْت سووراً).

ولكن التصْحِيح في اليا كثُرا   وصِحةُ الواو لديْهمْ نــزرا

أي : قليلٌ عندهم ، والعلةُ ما قدمناه .

284 - ص : وقدْ أتى الوجْهان في المفْعول مِنْ   عدا والاخْتِيار تصْحِيحٌ زكِنْ

285 -   والعكْس في المفْعول مِنْ نحْو رضِي   فبِشذُوذٍ نحْو مرْضو فُضِي[4]

ش : إذا بني المفعول من فعلٍ معتل اللام[5] لم يخلُ : إما أن يكون لامه ياء أوْ واواً ، فإنْ كان ياءً وجب إعلالُه بالإبدال والإدغَام ، وتحويل الضمةِ كسرةً ، نحو (مرمِــي) ، فإنه مــن (رمى ، يرْمي) ، والأصلُ (مرْمويٌ) ، وهذا قد تقدم له فيمــا إذا اجتمعــتِ الواو والياءُ وسبقتْ إحداهما بالسكون ، فإن الواو تقلب ياءً وتدغم الياءُ في الياءِ ، وتقلب الضمةُ كسرةً في نحو (مرْمِي) لتصح الياءُ[6] .

وإنْ كانتْ لام لكلمةٍ واواً ، فهي على ثَلاثةِ أقسام :

- قسمٌ يجب إعلاله، وهو ما عينه واوٌ، فإذا بنيت اسم المفعول كما في (قَوِي) قلت: (مقْوي) ، والأصلُ (مقْوووٌ) بثَلاث واوات، الأولى عين الكلمةِ ، والثانيةُ واو مفعــول والثالثةُ لام الكلمةِ وهي التي قُلبتْ ياء في (قَوي) لانكسارما قبلها[160] فاستثقلتِ العرب اجتماع ثَلاث واواتٍ ، فقلبت الأخيرةَ ، ثم قَلبت المُتوسطةَ ياءً لمَا تقدم من اجتماع الــواو والياء وسبقتْ إحداهما بالسكون ، ثم قُلبت الضمةُ كسرةً لأجل الياء وأُدغمت الياءُ في الياءِ ، فقيل : (مقْويٌ) ، وهذا القسم قد ذكره الناظم في آخر الفَصل ويدخلُ هنا في كلامِــه بالأحرويةِ لأنه إذا كان المُختار-كما سيذكُره-الإعلالُ في نحو (عدِا) مما لامه حرف علةٍ ، فأحْرى إذا كانت العين معتلةً واللام معتلا ، وليس بعد الجواز إلاّ اللزوم ، فتأمله بدقةِ نظر وإعمال فكْرٍ وقد ذكر هذا القسم في التسهيل[1] .

- والقسم الذي يختار تصحيحه هو ما ذكره الناظم في المفْعول من(عدا) ، وهــو ماكان لامه واواً ، وعينه صحيحة، وليس على (فَعِلَ) بكسر العين، وذلك إذا بنيت مــن

---

[4] ق : 160 ، م : 33ب ، الأرجوزة : 9 أ .
[5] شرح الكافية الشافية : 2143/4-2144 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 69/6-71 .
[6] ص : 345 .
[1] التسهيل : 311 . وينظر توضيح المقاصد والمسالك : 70/6 .

(عدا) (عَدا) اسم مفعول ، فإنك تقولُ فيهما: (مَعْـدو) ، و(مَغْدو) ، والأصـلُ : (مَعْـدوٌ) و(مَغْدوٌ) ، فيجوزفي هذا القسْم التصحيح حملاً على فَعْل الفَاعل ، فتقولُ : (مَعْدو) بالتشديدِ وعدم الإعلال ، و(مَغْدو) كذلك أيضاً ، ويجوز الإعلالُ على فعـل المفعول بأنْ تقلب لامه وهي الثانيةُ لمَا تقرر لها من الإعلآل في (عدِي) مبنياً للمفعـول ، فتبِع ذلك اسم المفعول منه ، وإذا قُلبتْ اللام ، اجتمعتْ مـع الـواو وسـبقتْ إحـداهما بالسكون فتقلب الواو ياءً وتدغم في الياء ، وتقلب الضمةُ كسرةً لتصح اليـاءُ ، فيـصير (مَعْدِيا ، و(مَغْدِيا) ، وقد روي قولُ الشاعر:

أنا اللّيْثُ مَعْدوا علَيْه[2] وعادِيا[3]

بالوجهَين ، و أنشده المازني (مَعْدوا) بالتصحيح[4] ، وأنشده غـيره (مَعْـدِيا) بالإعلآل والتصحيح في هذا النوع أولَى ؛ لأن الحمـلَ على فعل الفَاعل أولى ، وإلى هـذا أشار بقولـه : (والاخْتِيار تصْحِيحٌ زكِنْ) ، أيْ علم اختيار التصحيح[5] .

وقولُ الناظم : (والْعكْس فِي الْمفْعول مِنْ نحْو رضِي) الخ .. ذكر فيه القسم الثالثَ وهو ما كَان على (فَعِلَ) بكسر العين ولامه واوٌ، نحو (رضِي)، فإن المفعولَ منه يختار فيه الإعلال[6] ، وإليه أشار بقوله: (والْعكْس)، وإنما قال المختار في هذا النوع الإعـلالُ ؛ لأن فعلَه قد قُلبت فيه الواو ياءً في حالِةِ بنائه للفَاعِل ، وفي حالِةِ بنائِهِ للمفعول فكان إجراءُ اسمِ المفعول على الفعْل في الإعلال أولَى من مخالفتِه له ، ولهذا جاءَ الإعـلالُ في القـرآن دونَ التصحِيح، قال اللهُ تعالَى[1] : [**ارْجِعِي إلَى ربكِ راضيةً مرْضِية**][2] ولم يقلْ (مرضوةً) مع كونه من الرضْوان ، وقال بعضهم : (مـرْضوة) وهو قليلٌ[3]، وعليه نبـه الناظم بقـوله : (فَيِشذُوذٍ نحْو مرْضو قُضِي) ، أي : حكم بشذوذ نحو (مرضو) مما كان من فَعْل على (فَعِل) بكَسر العين ولامه واوٌ ، وهذا الذِي ذكره من شذوذِ نحو (مرْضو) هو المـشهور،

---

[2] ق ، م : علي .
[3] قبله : ولَقَدْ عِلِمتْ عْرْسِي مليكَةُ
وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي. الكتاب: 385/4، وسر صناعة الإعـراب: 691/2، والمنـصف: 118/1، 122/2 ، والممتع: 550/2 وتوضيح المقاصد والمسالك : 71/6 ، واللسان (نظر) : 219/5 ، و(جفـا): 148/14 ، و(عـدا): 34/15 برواية (معْديا) .
[4] أنشده المازني في المنصف : 1/ 118، 122/2 (معْديا) ، وورد في اللسان (شمس) : 115/6(معْدوّا) .
[5] توضيح المقاصد والمسالك : 70/6-71 .
[6] شرح الكافية الشافية : 2144/4 . وتوضيح المقاصد والمسالك : 70/6 .
[1] م : قال تعالى .
[2] الفجر ، الآية : 28 .
[3] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : 863 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 70/6 ، وشرح الأشموني : 637/4 .

وذكر بعضهم أن التصحيح هو القياس، وأن الإعلالَ شاذ، وصرح بعض المغاربـة بعـدم الإعلال فيه .

تنبيهـان :

- الأول : ظاهر قوله : (وقَدْ أتى الْوجْهان ِفي الْمفْعول ِهِـنْ عـدا)[4] الخ.. أن الإعلالَ مطردٌ في نحو (مَعْدِي) وإنْ كانَ التصحيح أجود ، وذكر بعْـض النحـويين أن الإعلالَ فيه شاذٌ لا يطرد[5][161] .

- الثاني : اختلف في تعليل إعلال الواو في هذا النوع ، فقيلَ ما تقـدم أن إعلالـه بالحمْل على فعْل المفعول، وهو قولُ الفراء وتبِعه ابن مالك[6]، وقِيلَ أُعل تشبيهاً ببابٍ (أُدْل) ، وذلك لأن الواو الأولى ساكنةٌ زائدةٌ خففتْ بالإدغام فلمْ يعتد ا حاجزاً ، فـصارتِ الواو التي هي لام الكلمةِ كأنها وليتْ الضمةَ ، فقُلبتْ ياءً على حد قلبِها في (أُدْل) .

واعترض قولُ الفراء بقلبها في المصدر نحو : (عتا عِتيا) ، و(حتّا حثيا) ، والمصدر ليس مبنياً على فعل المفعول[7] .

قلت : يحتملُ أن يراعي الفراءُ فيه جانب الإعلال لفعْله في حالةِ البناءِ للمفعـول ، وإنْ لم يبن المصدر عليه ، أو يكون جرى فيه على مذهب منْ يرى جواز رفعِه للنائب عـن الفـاعل وإنْ كان مذهب البصريين ، فليس عندي إلا أن للفراءِ تحقيقٌ في خصوصيةِ مذهبِه لطول العهد ذا الفن وغيرِهِـ .

286 - ص: وجوزوا الْوجْهيْن ِفي الْواو لدى لامِ فُعولٍ فرْداً أوْ جمْعاً بـدا

287 - وصِحةُ الْمفْردِ أوْلَى كَالْعلُـو وقَل تصْحِيحٌ ِبجمْعٍ كَالنحو[1]

ش : إذا كانَ الفعلُ مما لامه واوٌ ، لمْ يخلُ منْ أن يكونَ جمعاً أو مفرداً .

فإن كان جمعاً فقد جاءفيه الإعلالُ والتصحيح ، إلا أن الإعلالَ أكثر[2] ، وهذا معنى قول الناظم: (وقَل تصْحِيحٌ ِبجمْعٍ) ، ومثله بـ (نحو)، فمثالُ ما كثُر فيـه الإعـلالُ (

---

(4) ق ، م : وقَدْ أتى الْوجْهان ِهِـنْ نحوعدا .

(5) توضيح المقاصد والمسالك : 72/6 ، وشرح الأشموني : 673/4 .

(6) شرح الكافية الشافية : 2144/4-2145 .

(7) الممتع : 550/2-551 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 72/6

(1) ق : 162 ، م : 32أ ، الأرجوزة : 9 أ .

(2) شرح الكافية الشافية : 2145/4، وتوضيح المقاصد والمسالك : 7273/6 .

عصِي) و(دلي) ، جمع (عصى) ، و(دلْو) أصلُهما : (عصوٌّ) ، و(دلُوٌّ) بوزن (فُعول)فيهما فأبدلتِ الواو الأخيرةُ ياءً حملاً على باب (أدْل) ، وأُعْطيت الواو التي قبلَها ما استقر لمثلها من إبدال وإدغام[3] .

وقد ورد مصححا بقلةٍ كما تقدم ذكره في ألفاظٍ ، وهو (أبو) جمع (أبٍ) ، و(أخو) جمع (أخٍ) ، و(نحو) جمع (نحْو) كما تقدم التمثيلُ به من الناظم . حكي عن بعضهم : (إنكُمْ لتنْظُرونَ في نحو كثيرةٍ)[4] ، و(نجو) بالجمع جمع (نجْو) وهو السحاب الذي هراق ماؤه[5] ،قال ابن سيدة[6] : ولمْ يسمعْ فيه الإعلالُ[7]، ونحوما ذكره من المثُل : (بهو)[8] بالباء الموحدةِ ، جمع (بهْو) وهو البيت المقدم أمام البيوت[9] .

وإنْ كانَ (فَعولٌ) مفْرداً ، فقد جاء فيه أيضاً الإعلالُ والتصحيح ، إلا أن التصحيح أكثَر[10]، وإنما كثُر فيه التصحيح وقل في الجمْع ؛ لثقَل الجمع وخفة المُفرد[11] فاحتملَ ثقلَ الواو والضم ، ومثالُ ما كثُر فيه التصحيح من المُفرد : (علاَ علُوا) كما مثل به الناظم و(نما نموا) ، وقد جاءَ بالإعلال قولُهم (عتا الشيْخ عِتيا)[12]، أي : كَبِر ، و(قَسا قُسِيا) أي : قسْوةً ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله : (وصِحةُ الْمفْردِ أوْلَى) ، فنبه على جواز الوجهين في المُفرد والجَمع بقوله :

وجوزوا الْوجْهيْن في الْواو لَدى لاَمِ فُعولٍ فَرْداً أوْ جمْعاً...

ونبه على رجحان الصحةِ في المُفردِ بقوله : (وصِحةُ الْمفْردِ أوْلَى) ، وفُهم منه أن إعلالَه مرجوحٌ[1] .

ونبه على كثرة إعلال الجمْع بقوله : (وقَل تصْحِيحٌ بِجمْع) ، فأُفهم منه أنّ الإعلالَ هو الأكثر ، وتقرير هذا من كلامِه واضحٌ .

تنبيهان :

---

(3) الممتع : 551/2 .
(4) وجعله المازني في المنصف :123/2 ، وابن عصفور في الممتع : 551/2 ، وابن حيان في ارتشاف الضرب 283/1 من الشاذّ .
(5) اللسان (نجا) : 306/15 .
(6) ق ، م : ابن سيرة .
(7) المخصص : 101/9 ، وشرح الكافية الشافية : 2145/4 .
(8) وقالو أيضا : (ي) . ارتشاف الضرب : 383/1 .
(9) اللسان (و) : 97/14 .
(10) شرح الكافية الشافية : 2145/4 .
(11) ق ، م : الاسم .
(12) المنصف : 122/2-123 .
(1) في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 391/4 : فإن كان " فُعولٌ "مفرداً وجبً التصحيح

- الأولُ : ظاهر كلام الناظم أن الوجهين مطّردان ، أعني الإعلالَ والتصحيح في كل من الجمع والمفرد ، واختلافهما إنما هو بالكثرةِ والقلةِ ، ومذهب الجمهور[162] في تصْحيح الجَمع أنه لا يقاس عليه ، وهو مذهب ابن مالك في التسهيل ،قالَ فيه : ولاَ يقاس عليه خلافاً للفراء[2] اهـ . وضعف مذهب الفراء بقلةِ ما ورد من ذلك . أما إعلالُ المُفردِ فظاهر التسهيل اطراده ، والذي ذكره غيره - غير أنه شاذٌ - لا يطرد .

- الثّاني :ما تقدم من التصحيح في (فَعول) مشروطٌ بأنْ لا يكونَ من بـاب (قَوي) فلوْ بِني من القوةِ مثالُ (فَعول) ، وجب أنْ يفعلَ به ما فُعل ببناءِ (مفْعول)[3] ، وقد تقدم .

288 - ص : أُدْحِيةٌ[4] جاءَ بِوجْهيْن وما جاء علَى وِزْن فَعولٍ سلِما[5]

ش : وقع في النسخةِ التي بأيدينا عوض (أُدْحيةٍ)[6] (أُحْجِيةٍ) وهو تصحيفٌ فضيعٌ ، بلْ هو(أدحيةٌ) كما أصلحناه ، وأراد الناظم ذا البيت ما كان على وزن (أُفْعول) مما لامه واوٌ ، فإنه يجوز فيه وجهان : التصحيح والإعلالُ[7]، ومثالُه ما إذا بنيـت مـن (الْغزْو) مثالَ (أُفْعول) لقلت فيه: (أُغْزي)، و(أُغْزو) على قياس (مفْعول) من (عدا)، وكذا (أُ فْعولَةٌ) منه،فتقولُ: (أُغْزوةٌ) ، و(أُغْزيةٌ)، والأصلُ في ذلك : (أُغْزووٌ)، و(أُغْـزووةٌ) ففُعل به ما تقدم من بناء (مفْعول) من (عدا) من قَلبٍ وإدغَام فصار (أُغْزيا) و(أُغْزيةً) ونحو هذا ما مثل به الناظم فيما أصلحناه من لفظ (أُدْحِيةٍ) وهو المكانُ الذي تفرخ فيـه النعامةُ من (دحوت) أي : بسطْت ؛ لأنها تدْحوه برجلِهـا[1]، فتقـول : (أُدحيـةٌ) ، و(أُدْحوةٌ) بالتصحيح والإعلال، وأطلق الناظم الوجهين فيه ، فظاهره التساوي وليس كذلك ،بلْ التصحيح أكثر ، نص عليه في التسهيل[2]، والذي يؤخذُله مما تقدم في (فَعول) حـين

---

(2) التسهيل : 309 .
(3) توضيح المقاصد والمسالك : 74/6 .
(4) الأرجوزة : أُحْجيةٌ .
(5) ق : 163 ، م : 32ب ، الأرجوزة : 9 أ .
(6) سقط (أدحية) من م .
(7) شرح الكافية الشافية : 2146/4 ، وقد مثل ابن مالك لـ(أفْعول) بـ(أحْجية) .
(1) اللسان (دحا) : 252/14 .
(2)التسهيل : 309 .

قـــال : (وصِــحةُ المُفْرد أوْلَى) ، و (وما جــاء علَى وزْن فَعولِ سِلما) ، يعــني أن ماكان على مثَال (فَعول) بفتح الفَاء مما لامه واوٌ ، فإنه يصحح ولا يعل ، نحو (عفو)[3]

289 - وكُل وزْنٍ سابِقٍ جا مِنْ قَوى   أعْلِلْه حتْماً فِي الذي عْنهمْ روى[4]

ش : ذكر في هذا البيت حكم بناء اسم (مفْعول) ، أو(فُعول) بضم الفَاء وفَتحها من الفعل الذي أُعلت عينه ولامه بالواوين ، فبين أن : الإعلالَ فيــه واجــبٌ ولا يجــوز تصحيحه[5] وقد دخل فيه القسم الأول من الأقسام الثّلاثة ، وهو قسم ما يجب إعلالُه كما ذكرنا قبل هذا فإذا بنيت (مفْعولاً)من (قَوي) ، قلت : (مقْوي) بالإعلال ، والأصلُ : (مقْوويٌ) ، فُعلَ به ماسبق من القَلبِ والإبدال ، وكذا إذا بنيت مثالَ (فُعول) بضم الفَاء ، أو (فَعول) بفتحها [163] نحو (عدو) قلت فيهما : (قُووٌ) بالــضم ، و(قَــووٌ) بالفَتح في الفَاء .

وقولُه : (فِي الذي عنهمْ روي) ، يعني انّ هذا هو المرْوي عن العرب ، فيجــب اتباعه ولا يتعداه لغيره .

290 - ص : ونومٌ لِقُربِهِ مِن الطَرف   قُلب ياءً مِثْلَ نيم فَخفْ

291 - وشذ فِي النوام نيامٌ فَلاَ   يقَاس فِيما عْنهمْ قَدْ نقِلا[6]

ش : يعني أن (فُعالاً) بضم الفاء وتشديد العين مما كانت عينه واواً وهو جمــع (فاعل) كثُر إعلالُه، فتقولُ في (نوم) جمع (نائم): (نيم)، وفي (صوم) : (صــيم)، وفي (جوع) (جيع) ، جمع (صائم) و(جائع) ، ويجوز فيه التصحيح كما مثلنا[7] .

وقوله : (قُلب ياءً) يعني واواً ؛ لأنه هو الواقع فيه القلب . وقولُه : (فَخف) يعــني إذا قُلب خف اللفظُ ؛ لأن الياءَ أخف من الواو مع ثقل الجمع وفيــه إشــارةٌ إلى ســبب الإعلاَل ، وهو أن العين شبهت باللاّم لقُر ا من الطرف فأُعلتْ كما يعل اللام ، فقُلبــت الواو الأخيرةُ ياءً لما فِيه من الثقل وأُدغمت الياءُ في الياء ، فصارت (نيماً) وهــو المثــالُ الذي مثل به ، وهذا مراده بقوله: (لِقُربِهِ مِن الطَرف) وشاهد هذا من كلاَم العرب قــولُ الشاعر:

---

[3] شرح الكافية الشافية : 2146/4 .
[4] ق : 163 ، م : 31أ ، الأرجوزة : 9 أ .
[5] شرح الكافية الشافية : 2146/4-2147 ، وارتشاف الضرب :291/1 .
[6] ق : 164 ، م : 31أ ، الأرجوزة : 9 أ .
[7] شرح الكافية الشافية : 2147/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك :74/6 .

عجلَتْ طَبيختَه[1] لقَــوْم جيــع[2]

وظاهر اقتصاره على الإعْلال في (نوم) أنه لا يجوز سواه ، وليس كذلك ، بلْ هو الأكثر كما ذكرنا ، والتصحيح هو الأصلُ .

وفُهم من قوله : (لِقُربِهِ مِن الطَّرف) أنه إذا كان العين الذي هو واوٌ فِي الجَمــع المَذكور بعيداً من الطرف لا يقلب ، وهو كذلك ، وإليه أشار بقولــه : (وشذ فِي النــوام نيامٌ) ويعني أن نحو (فُعال) مما كانت عينه واواً وهو جمعٌ لـ (فَاعل) ، يجب تصحيحه ؛ لبعد الواو من الطرف بالألف[3] ، فلا يقالُ فيه ما يقالُ في (صوم) ، و(جوع) ، فيقالُ : (صــوام) و(نوام) ، ولا يقالُ (صيام) ، وشذ الإعلالُ من هذا النوع في لفظ واحدٍ لا يقاس عليه وهو (نِيام) جمع (نائِم)[4] ، قال الشاعر :

ألاَ طَرقَتْنا ميةُ ابنت مُنْذر فما أرق النيام إلا كَلامها[5] .

تنبيهــان : الأولُ : لم يتكلم الناظم على شرط إعلاَل (نيم) في (نوم) ، ولــه شرطٌ وهو أنْ لا يكونَ معتل اللام نحو: ـ(شاو) ، و(شوى) فهذا لا يجوز إعلالُه بــأنْ تقولَ فيــه (شيا) ؛ كراهيةَ توالي الإعلال[6] .

الثاني : يجوز في فاء (فُعل)[7] المعل العين نحو: (نيم) ، و(صيم) ضــم الفَــاء وكسرها والضم هو الوجه الأولى ، والكسر مجانسةٌ للياء .

وقولُ الناظم : (فِيما عَنْهمْ قَدْ نقِلاَ) ، أيْ عن النحويين لأنهم هم الذين يحكمون بالشذوذ والاطّراد .

[نوَادر الإعــلال]

292 - ص : الْقوْلُ فِي نوادِر الإعْلاَل فِي نوْعيْ الأسْماء والأفْعال[1]

---

(1) ق ، م : طبخته .

(2) قائله هو : الحاردة ، واسمه قطبة ، وصدره : (ومعرس تغْلي المَراجلُ تحْته)

وروي في الخصائص 219/3 : بادرت طَبْختها لرهْط جيع

ينظر : المنصف : 3/2 ، وتوضيح المقاصد والمسالك :74/6 ، وشرح الأشموني : 639/4 .

(3) أي : بسبب زيادة الألف . شرح الكافية الشافية : 2148/4 .

(4) المنصف : 5/2 ، و شرح الكافية الشافية : 2148/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 75/6 .

(5) قائله : أبوالغمر الكلابي ، وقيل أبو النجم .المنصف : 5/2 ، و شرح المفصل : 93/10 ، وأوضح المسالك : 391/4 .

(6) المنصف : 5/2 .

(7) ق ، م : الفعل .

(1) ق : 164 ، م : 31أ ، الأرجوزة : 9 ب .

ش : هذا الفصلُ عقده الناظم للكلام على ما شذ في الإعلال في الاسْم ، و(النوادر) جمع (نادرةٍ) وهي المُنفردةُ عن نوعها ، وأصلُه من ندر الشيءُ : سقطَ من جوف شيْءٍ[2] ، وكذَلك نوادر الكَلام ، قاله الزبيدي[3] ، والإعلالُ هو قلب حرف إلى حرف غَيره ، وكأن الناظم أراد بهذا البيت تبيين قَاعدة يتضح بها ما هو شاذ من [163] غيره ، و إلا فقد مضى من طي النظم مسائل من الشواذ ، فقالَ :

293 - ص: تصْحِيح مُعْتل كَرِيحٍ إنْ ذَهبْ سببه لَفْظاً وقَصْـداً قَدْ وجـبْ

294 - وإنْ أُزيلَ سببٌ مِن اللفْظ لاَ فِي الْقَصْدِ مِثْلُ قَضْو حتْماً أعْلِلا[4]

ش: ذكر الناظم أن ما ذهب إعلالُه مما وجب له الإعلالُ، وكان ذهابه لفظاً وتقديراً وإليه أشار بقوله : (قَصْداً)، فإنه يجب تصحيحه، وما خرج عن ذلك فهو شاذ، وذلك كما مثل به من نحو (رِيح) ، فإنه معتل ، أعني : قُلبت واوه ياء لسكونها وكَسر ما قبلَها، فإذا زال سبب إعلالها وهو كَسر ما قبلَها، بأن فُتحت مثلاً كـ(روح) مصدر (رواحٌ)، فإنه يجب تصحيحه لزوال الكَسر الذي قبلَ الواو المُوجب للقَلب، وكانَ زوالُه هنا لفظاً وتقديراً ، فإنْ أُعل مع زوال السبب الموجِب كانَ إعلاله نادراً ، وذلك كما قالُوا (رَيْح) في (روْح) بفَتح الراء ، وكما قَالوا : (ريح الغدير رْيحاً) إذا حركت الريح ماءَه، والقياس (روح) ؛ لأنه من الواوي ، ولذا جمعوه على (أَرْواح)[5]، وصغروه على (روْيحة)[6] .

وقولُه: (وإنْ أُزيلَ سببٌ في اللفْظِ لاَ فِي الْقَصْدِ) الخ ... بين حكم ما إذا زالَ سبب الإعلال لفظاً وبقي تقديراً ، وإليه أشار بقوله (لا قصْداً)، ومثله بقوله : (قَضو) فإنه يجب إعلالُه ، وهومراده بقوله (حتْماً) ؛ لأن زوالَه في اللفظ عارضٌ للتخفيفِ، والاعتبار بالأصل فإن (قَضو) أصلُه (قَضِي)من (قَضى) ، (يقْضِي) ، فلما بني على (فَعل) بضم العين للدلالةِ على التعجب بمعنى : (ما أقضاه) ، اجتمع مع الياء سبب إعلالها وهو الضم قبلها وهي طرفٌ ، فوجب قلبها واواً من جِنْس حركةِ ما قبلها ، فصار (قَضو) ، فخفف بسكون الفاء فزالَ سبب الإعلال في اللفظ وبقي حكمه ، وهو الدلالةُ من اللفظة على المعنى الذي وضعتْ له فبقي الإعلالُ كما هو، ولا ترجع الياءُ إلى أصلها ؛ لأن إزالةَ

---

[2] اللسان (ندر) : 199/5 .
[3] تاج العروس (ندر) :560/3 .
[4] ق : 165 ، م : 31ب ، الأرجوزة : 9 ب .
[5] الممتع : 236/1 .
[6] شرح الكافية الشافية : 2151/4 .

الضمة إنما هي في اللّفظ لا في البنية وهي القصد ؛ لأن القصد به معنى (فَعل) المَوجود ضم عينه ، وإلى هذا أشار بقوله: (قَضْو حتْماً أُعْلِلاَ) .

وبقي على الناظم من الصور الأربعة التي اقتضتْها القسمةُ العقلية في هذه المسألة صورتان:

إحداهما : ما إذا بقي السبب الموجب للإعلال لفظاً وحكماً ، وهو مقابلُ القسم الأول وهذا يجب إعلالُه بلا شك ، ويؤخذُ بالأحْروية من القسْم الثاني ؛ لأنه إذا أُعل حتماً مع بقَاء المُوجب قَصداً لا لفظاً ، فأحْرى مع بقَائهما معاً .

والصورةُ الرابعةُ زوالُ السبب في القَصد دونَ اللفظ ، وهذه لا تكاد توجد ؛ لأن الألفاظَ قوالب المَعاني ، فتأملْه .

ولماكانَ انفصالُ السبب المُوجب عن الحَرف قد يوجب الإعلالَ مع الانفصال - وإنْ كان الأكثر تصحيحه -نبه على ماجاءَ منه معتلا مع انفصاله بساكن فقال :

295 - ص : وشذ تأثيرٌ بكَسْرٍ إنْ فُصِلْ بِساكِنٍ كَمِثْل صِبْيانٍ نقِلْ[1]

ش : يعني أن الواو إذا حالَ بينها وبين الكَسرةِ حائلُ سكُون ، فإنّ الأكثر فيها عدم[165] التأثير في الإعلال، كما قالُوا في (قِنْوٌ)، و(حِنْوٌ) ، و(صِنْوٌ) وغير ذلك والمنقولُ عنهم في التأثير قليلٌ، كما قالُوا (أبنا عمٍ دِنيا)[2]، وأصلُه (دِنْوي) من (الدنو)فأعلوه والكسرةُ مفصولةٌ بساكن، فلم يعتدوا به لكونه غير حاجز حصين[3]، ومثلُه (الفِتْيةُ)، و(القِنْيةُ) و(الصِبْيةُ)، ومامثل به من (صِبْيان) جمع (صبي)؛ لأنه من (صبا) (يصْبو)، وأصلُه (صبوان)[4] .

وأطلق الناظم في الساكن ، والمراد به التصحيح ؛ لأنهم إنما مثلوا به ، وأما الساكن المعتل إذا كان ياءً فتقدم حكمه في اجتماع الواو والياء ، وسبْق أحدهما بالسكون ، فإنْ كان واواً كما إذا بنيت من (الغْزو) مثالَ (فِعيل) ، فتقولُ : (غِزِي) ، والأصلُ (غِزيوٌ)، وكذا إذا كان الساكن واواً تقدم في بناء (افْتعل) من (الحَوة) ، فإنك تقولُ في مصدره (احْوواءٌ) كـ (اقْتتال) ، فإذا نقلت حركةَ الواو الأول للحاء سقطتْ همزةُ الوصل فصار (حوواء) ، فالجمهور يقلبون الواو الأولى الساكنةَ لأجل

---

[1] ق : 165 ، م : 31ب ، الأرجوزة : 9ب .

[2] في الصحاح (فصل الدال) : (هو ابنُ عم دْني ودْنيا ودِنيا ودْنية) ، وينظر اللسان (دنا) : 273/14

[3] سر صناعة الإعراب : 736/2 .

[4] سر صناعة الإعراب : 736/2-737 ، وشرح الكافية الشافية : 2150/4 .

الكَسرة ، فيجتمع واوٌ وياءٌ سبقتْ إحداهما بالسكون ، ويفعل به ما تقدم ، فيصير (حياء) ، ومذهب غيرالجمهورأنه يقالُ فيه (حواء) بإدغام الواو في الواو ، ولا تعل بالقَلـب ؛ لأنها تحصنتْ بالإدغَـام كما قـالُوا في (اعْلواط) وهو التقحم على الشيء من فَـوق ، يقالُ (اعلوطَ الجملُ الناقةَ) إذا ركب عنقَها[1] فقد اتضح لك أن المراد بالـساكن هـو الصحيح ؛ لأنه هو الذي يكثر معه التصحيح ويقل الإعلالُ كـ (قِنْية) ونحوه[2] .

296 - ص : ورب مَعْلُـول لغَيْـر موجِب ۞ مِثْـلُ ميافِيـتٍ فَحققْ تصِبِ

297 - كَذاك فِي نحْو صبْوت صبْيا ۞ وأحْيـل وقـدْ قَفَـوْت قَفْيا

298 - وكَعشـا عشِّيا وكَالدعايـهْ ۞ ومِثْلُ ما جا مِنْ شكَا شِكَايه

299 - ومِثْلـه دِيـمٌ والعلْيـاءُ ۞ لأنها فِي أصْـلِها علْـواءُ[3]

ش : هذا هو المقصود من الترجمةِ وما قدمه أولها توطئةٌ لذكره ، فذكر أن العرب قد نقلَ عنها ما حصلَ فيه الإعلالُ لغير موجب يوجبه ، وأفاد بقوله (رب) إلى قلته ، وذلك الوارد في ألفاظ مثل لبعضها ، فذكر:

(مياقِيت)[4] وهو جمع (مِيقَات)، وأصلُه (موقَات) كما تقدم ، ففاؤه واوٌ،من الوقت ، فأعلوه في (مياقيت) لغير موجب ؛ لأن موجب إعلاله كسر ما قبلَه ، وهنا قد فُتح لأجل الجمع ، فقياسه أنْ يقال فيه (مواقيت) بالواو ، لكنه شذّ فقيل فيه (مياقيت) بالإعلال.

ومثلُ هذا ما ذكره من قوله (صِبْيا)[1] وهو مصدر (صبا الرجلُ) إذا لِعب لَعِب الصبيان ، (يصْبو) ، وواوه لامٌ لظهورهافي المُضارع ، فكان مقتضى القياس أن يقـالَ في مصدره (صبْواً) بالواو ، ولأن المُوجب لقَلب الواو ياء قد انتفَى هنا ، فنطقتْ به العـرب بالياء على غير قياس ، فقالُوا (صبا صِبْياً) .

وكذاما مثّل به من (أحْيل) وهو أفْعل تفضيل ، يقالُ :هذَا أحْيل مِـنْ هـذَا[2] ، وأحْول مِنْه ، و (لاَ حيْلَ ولاَ قُوةَ إلا بِالله)[3] ،فأبدلوا [166] الواوياءً لغير سبب ، ولا

---

(1) اللسان (علط) : 355/7 .
(2) الخصائص : 162/3-163 .
(3) ق : 166 ، م : 30أ ، الأرجوزة : 9ب .
(4) شرح الكافية الشافية : 2149/4 .
(1) سر صناعة الإعراب : 736/2 ، وشرح الكافية الشافية : 2150/4
(2) ق ، م : رجلٌ أحيل من هذا .
(3) بمعنى : لاحول .

يجوز القياس عليه لشذوذه ، وليسا لُغتين لقَولهم : (هما يتحاولان) إذَا قابلَ كـل واحـد منهما احتيالَه باحتيال صاحِبه[4] .

ومن ذلك قولُهم : (قَفَوت قفْياً) بالياء والأصلُ : (قَفْواً) ؛ لأنه من (قَفَا يقْفُو) ، فقلبوا الواو ياءً لغير موجبٍ ، وهذا نادرٌ أيضاً فلا يقاس عليه ، ومن ذلك (عشّيته عشْيـاً) أيْ : أطْعمْته عشاء ، وأصلُه واوٌ، فيقالُ : (عشْيته عشْواً) [5] فأبدلُوا الواو يـاءً لغـير موجب وهو شاذ يقتصر على ما سمع منه .

وقولُه : (وكَالدِعايه) هكذا وقع في النسخة التي بأيدينا ، أعني بالـدال المُهملـةِ والعين المْهملة ، ولعلّه تصحيف (الرعَاية) بضم الراء والغين المُعجمة ؛ لأنه الوارد كما نقله ابن مالك في شرح الكافية عن الفراء ، فإنم قَالوا (لرغْوة اللبن) :(رغَاوة) ، و(رغَاية) بفَتح الراء وكَسرها ،فإذَا ضموا الراءَ قالُوا : (رغَاية) ،قالَ ابن مالك : وهـذا عجيـبٌ غَريبٌ [6] اهـ . إلا أنْ يرد سماعٌ بـ(دعاية) فيصح لأنه من (دعا) (يدْعو) وقياسه (دعاوة) .

ومثلُ (الرعَاية) ، (شكَاشكَاية) كمامثّل به ، وأصلُه (شكَاوة) ، فأبدلُوا الواو ياءً لغير علة موجبة ، فكَان ذَلك مما ندر وشذ[7] .

وقولُه : (ومِثْلُه ديم)هو قولُهم : (ديمت السماءُ ديمةً) إذَا أمْطَـرت الديمـةَ[1] ، وهومن (دام يدوم) ، فكان القياس فيه أن يقالَ (دوِمٌ) ، و(دومةٌ) بالواو ، ولكـنهم أعلوه بقلب الواو ياءً لغير سبب ولاَ علة[2] .

وقولُه : (والْعلْياء)[3] هو كما قرر فيه أن أصلَه (العلُو) ؛ لأنه من (عـلاَ يعْلُـو علُواً) فكانَ قياسه كذلك (علْواء) بالواو لكنهم قلبوا لغير موجب ، فقالُوا فيه (الْعلْياءُ) ، كما قالَ الشاعر:

لَمْ يعْن بالْعلياءِ إلا سيداً ولاَ شفَى ذَا الْغي إلا ذُو هدى[4]

---

[4] **شرح الكافية الافية : 2150/4 .**
[5] **المصدر نفسه : 2151/4.**
[6] **المصدر نفسه : 2152/4 .**
[7] **المصدر نفسه .**
[1] **الأفعال : 367/1 ، واللسان (دوم) : 213/12 .**
[2] **الخصائص : 355/1 ، وشرح الكافية الشافية : 2152/4**
[3] **سر صناعة الإعراب : 2/ 737 ، وشرح الكافية الشافية : 2150/4 .**
[4] **لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه : 76، أوضح المسالك : 229/2 ، والتصرح : 291/2 .**

ومن هذا الباب (حشاه) (يحْشؤه) بالهمزإذا ضرب حِـشاءَه[5] ، وقياسـه : (حشاه) (يحْشيه) بالياء ؛ لأنه يائي ، لقَولهم : (رجلٌ حشْيان) أيْ : وجع الحِـشى[6]، وقد قالُوا فيـه : (حشْية) على القياس .

وقالوا : (حلوت الجاريةَ حلواً) ، و(حلْيتها حلْياً) إذَا كَسوْتها إياه[7] ، فجـاؤوا بالشاذّ والمَقيس[8] .

وقالُوا : (رثَأت) بالهمز بمعنى (رثْيـت)، وقالُوا : (رقئْت في السلم)[9] بالهَمز[10] أبدلُوهامن الياء شـذوذاً ، وقد تقدم شيئٌ من الشواذّ في سياق الكَـلام على الأبـ ـواب المُتقدمة ، فراجعْه .

[إبدال الواو والياء تاءً في الإفتعال]

300 - ص : فَصْلٌ وإنْ فَاءُ افْتِعال وردا ۝ لِيناً فَأبدِلْه تاءً كَاتعـدا

301 - وبَعْضهمْ مِن الحِجاز أثْبتا ۝ لِين هذَا النوع حيْثُما أتى[1]

ش: يعني إذا كان فاءُ افْتِعال واواً أوْ ياءً- وإليه أشار بقولـه (لينـاً)، واصـلُه (لين)كـ(سيد) فخففّه- وجب في اللغة الفصيحة إبدالُها تاءً في الافْتعال وفُروعه ، وهـي الفعْلُ واسم الفَاعل واسم المَفعول ونحوها[2] .

---

(5) **الأفعال : 251/1 ، واللسان (حشأ) 55/1-56 .**
(6) **شرح الكافية الشافية : 2152/4 .**
(7) **ألبسته الحَلْي .**
(8) **شرح الكافية الشافية : 2153/4**
(9) **شرح الكافية الافية : 2152/4-2153 .**
(10) **الأفعال : 59/2 .**
(1) **ق : 167 ، م : 30ب ، الأرجوزة : 9ب .**
(2) **الممتع :386/1 وشرح الكافية الشافية: 2154/4، وارتشاف الضرب:301/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 77/6 .**

ومثله الناظم بقوله (اتعد) وهو الماضي ، ومضارعه (يتعد) ، والمصدر (اتعـادٌ) فهو (متعِدٌ) ، وهذا في الواوي لأنه من (الْوَعْد) ، ومثالُ اليائي (اتسر) ، (يتسِر) ، (اتساراً) فهو (متسرٌ) ، وإنما أبدلُوا فاءَ هذا النوع تاء ؛ لأنهم لوْ أقروها على حالها مـن الواويةِ واليائيةِ لتلاعبتْ ا حركات ما قَبلها ، فتارةً تكونُ [167]ياءً إذا كانـتْ بعـد الكسرة ، وتارةً تكون واواً إذا كانتْ بعد الضمة ، وتارةً تكونُ ألفاً إذا كانتْ بعد الفتحة ، فلما رأوا من حالها عدم الثبات ، والاستقرار بتغييرها لتغيير أحوال ما قَبلها ، أبدلُوا منـها حرفاً صحيحاً لا يتغير لتغير حال ما قَبلَه وهو التاءُ ، وإنما جعلوه تاءً لأنه أقـرب حـروفِ الزيادة من الفَم إلى الواو ، وليوافق ما بعده فيدْغم فيه[3] .

وفُهم من كلام الناظم أن هذه التاء إنما أُبدلتْ من الواو والياء ، وهو كذلك وقالَ بعض النحويين : البدلُ إنما هو من الياء ، إما أصلاً في الياء ، وإما بعد قَلبِ الواو يـاء في الواوي لأن الواو لا يثبت مع الكسرة في (اتعاد) ، وفي (اتعد) ، وحمل المُضارع واسم الفَاعل واسم المَفعول منه على المَاضي والمَصدر[4].

فإنْ قلت: أطلق الناظم في اللّين وهو أعم من المُراد؛ لأنه يشملُ الواو والياءَ والألفَ .

قلت : إنما قصد به الأولين ، وأما الألف فلا مدخلَ لها هنا ؛ لأنها لا تكونُ أصلاً إلا في حرف وشبهه كما تقدم ، فلا يمكن أن تكونَ فَاء ولا عيناً ولا لاماً[5] .

وقولُه : (وبعْضهمْ مِن الْحِجاز أثْبتا لين هذا) الخ... أراد ذَا الكَلام التنبيه على لُغةٍ أخرى لبعض أهل الحِجاز ، وهي أنهم يثبتون فاءَ الكلمةِ على حالها من حروف العلـة ولا يبدلُون منها التاء ، ولكنهم يتصرفون في فَاء الكلمة بما تقتضيه الحَركةُ التي قبلَها فيقلبونـا واواً بعد الضمة ، وألفاً بعد الفَتحة وياءً بعد الكَسرة ، فيقُولون : (ايتعد)، و(ياتعد) فهو (موتعدٌ) و(ايتسر) ، (ياتسر) فهو (موتسِرٌ)[1] .

فقوله: (حيْثُما أتى) يحتملُ أن يريد به حيثُما جاء واواً أو ياءً، ويحتملُ (حيْـثُ مـا أتى) أيْ: على أي صفَة وجد، واقتضاه حالُ ما قبلَه من كونه ألفاً أوْ واواً أوْ ياءً كما بيناه قبلُ .

تنبيهـان :

---

[3] الممتع : 1/386-387 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 6/77

[4]توضيح المقاصد والمسالك : 6/77 .

[5] شرح الكافية الشافية : 4/2154 .

[1] الممتع :1/387 ، وشرح الكافية الشافية : 4/2154 ، و توضيح المقاصد والمسالك : 6/78 .

الأولُ : فُهم من قوله (ليناً) أنه إذا كانَ همزةً لا يقلب ، وهو كذلك لأن الإبدال منها ليس بلغة فلا يقاس عليها ، هذا هو المعروف، وشذّ من هذا قولهم (اتزر)، أي : لَبس الإزار فالتاءُ في هذا أُبدلتْ من حرف العلّة لاَ بدلَ من الهَمزة ، واللغةُ الفصيحةُ في هذا عدم الإبدال كما هو في (ايتكلَ ياتكلُ ايتكالاً) ، فإنه (افْتِعال) من (الأكْل) ، ففاءُ الكَلمة همزةٌ لكنها خففتْ بإبدالها حرف لين لاجتماعها مع الهَمزة التي قبلَها ، فأُقرت علـى مـا يقَتضيه التصريف ولم تبدل منه التاء ؛ لأن حرف العلّة هذاليس أصلاً ، وإنما هو بدلٌ مـن الهَمزة ، فكما أن الهمزةَ لا تبدلُ تاءً ، فكذلك ما هو بدلُها ، على أن إبدالها تاء وهي بدلٌ من فَاء الكَلمة التي هي همزةٌ يؤدي إلى توالي إعلاَلين على الكَلمة[2] .

وحكىعن البغداديين[3] أنهم أجازوا الإبدال في الهَمز ، وحكُوا من ذلك ألفَاظـاً، وهي: (اتـزر) كما تقدم ، و(اتمن) ،من الإزار، والأمانة ، و(اتهـلَ) من الأهـل، ومنه عندهم (اتخذَ) من (الأخْذ) ، وعند غيرهم هي- أعْني تاءَه الأولى - أصـلية[4] ؛ لأن العرب قالتْ : (تِخذّ) في معنى (اتخذَ) ، ومنه القراءةُ[5] [**لَتخِذْت علْيهِ أجْرًا**] [6] ، وقولُ الشاعر:

وقَدْ تِخذَتْ رِجْلِي إلى جْنبِ غَرْزِها نسيفاً كَأُفْحوص الْقَطَاة الْمطَرق[1] [168]

و(النسيف): أثَر ركض الرجل بجنبي البعير إذا انْحص [2] عنه الوبر[3] .

الثاني : حكَى الجَرمي[4] أن من العرب من يقولُ (ائتسر) ، و(ائتعد) بـالهمز ، وذَكر النحويون أنه غريبٌ[5] .

---

(2) توضيح المقاصد والمسالك : 78/6

(3) ارتشاف الضرب :310/1 ، وتوضيح المقاصد : 78/6 .

(4) الخصائص : 287/2 .

(5) قرأ ابن كثير وأبو عمرو (لتخذت) ، وقرأ البقية (لاتخذت) . السبعة في القراءات : 396 .

(6) الكهف ، الآية : 77 .

(1) قائله الممزق العبدي ، واسمه شأس بن نار العبدي ، ويروى : (لَدى جْنب ...) . (تخذَتْ) بمعنى : (اتخذتْ) ، و الغرز: ركاب الرجل ، وأفحوص : مجثم القطاة .
الخصائص : 287/2 ، (فحص) :63/7 ، و(نسف) : 329/9، و(طرق) : 223/10 ، وتوضيح المقاصدوالمسالك : 79/6 ،

(2) حص شعره وانْحص : انْجرد وتناثَر . اللسان (حصص) : 13/7 .

(3) اللسان (نسف) : 329/9 .

(4) ق ، م : الجوهري .

(5) الأصول في النحو : 269/3 ، وارتشاف الضرب :310/1، وتوضيح المقاصد: 78/6، وشرح الأشموني:642/4.

[الإبدال من الحُروف الصحيحـة]

302 - ص : وأبدِلَن ثَالِثَ الأمْثُـال ِفي   نحـْو تظَنْنـت ِبما تقْتـِفِي

303 -   وربما أُبدِلَ ثَانِي الْمـِثْلين   أوْ أول ولاَ تِقسْ ِفي النوْعيْن[1]

ش : ذكر الناظم هنا الإبْدالَ من الحروف الصحيحةِ بعد الإبدال منْ حـروف العلة والهمْز، وأراد أنَ نحو (تظَنْنت) مما اجتمع فيه ثلاثةُ أمثَال، يبدلُ فيه الحرف الثالثُ ياءً فراراً من اجتماع الأمثَال، فيقالُ في (تظَنْنت): (تظَنْيت)، ونحوه (تسرْيت)، و(تقصْيت) ، أصلُهما (تسـررْت)، و(تقَصصْـت)[2] ، أي : قَصـَصْتت أظفَاري[3]، وما ذكره

---

[1] ق : 169 ، م : 29أ ، الأرجوزة :

[2] سقط : (أصلُهما تسررْت و تقَصصْت) من م .

[3] الممتع : 374/1 ، وارتشاف الضرب : 312/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك :89/6 .

الناظم مـن أن (تظَنّنْت) الأصلُ فيه (تظَنّيت)[4]هو مذهب الجمهور[5]، فهو (تفَعل) من (الظن) فأبدلُوا من النون التي هي لام ياءً، وجوز بعض النحويين كونَ وزنه (تفَعْلَـى)، نحو: (تقَلْسى)، يقالُ: (قَلْسَيْته فَتقَلْسى) ، و(تقَلْنس) ، و(تقَلس)[6] ، أي: ألْبسته القلنسوةَ فلبسها ، فعلَى هذا تكونُ الياءُ في (تظَنّيْت) مبدلةً من الألـف في (تظَنـى) وهوألف الإلحاق[7]

فقول الناظم (بياء) يتعلق بـ (أُبدِلن) ، أي : أُبدلَن الثالثَ من الأمثَال باليـاءِ ، وهي في مثَال (تظَنْيت) النونُ الأخيرةُ كما تقدم .

وقولُه : (تقْتفِ) أي : تتبع العرب في لسانا .

وقوله : (وربما أُبدِلَ ثَانِي الْمِثْلَيْن الخ...) بين به أن المثْلين إذا اجتمعـا في كلمـة وردعنهم بقلّة إبدالُ الثاني ياءً ، وذلك نحو (ائتمَيْـت) والأصـلُ (أئْتمَمْـت)[8] أي : (اقْتدَيْت) فأبدلُوا ثانيَ المثْلين وهو اللام ياءً ، ومنه قولُه :

رأتْ رجلاً أما الإله فيتقي وأما بفعْل الصالحين فَيأتمي[9]

أيْ : يأتم .

وقالُوافي (ولاَ وربك) :(لاَ وربْيكَ)، فأبدلُوا من الباء الثانية ياءً، حكاه ثعلب[1] .

وقالوا: (أمْلَلْت الكِتاب)، (وأمْلَيْته)بإبدال الياءمن اللام الثانيـة، وفي القـرآن العظيم [**وليْملل[2] الذي علْيه الْحق**][3] ، و[**فهي تمْلِي علْيه بكْرةً وأصِيلاً**] [4]، وإنما جعلـوا (أمْلَلْت) أصلاً لـ (أمْلَيْت) لأن (أمْلَلْت) أكثرمن (أمْلَيْت)[5] .

وقوله : (أوْ أول) ، يعني أنهم أبدلُوا أولَ المثْلين ، كما أبدلُوا ثَانيهما ، وذلك كما في قَولهم : (أيما) والأصلُ (أما) ، قال الشاعر :

---

(4) سقط : (تظَنّنْت الأصلُ فيه) من م .
(5) سر صناعة الإعراب : 757/2 ، ورتشاف الضرب : 314/1 .
(6) الأصول في النحو : 230/3 .
(7) ارتشاف الضرب : 314/1 .
(8) التسهيل : 316 .
(9) لكثير عزة يمدح عبد العزيز بن مروان . ديوانه : 300 . ضرائر الشعر : 228 ، وهو بـ ـرواية : (نزور امْرأً أمالإله ......) وفي سر صناعة الإعراب: 760/2، والممتع: 374/1، وشرح الملوكي: 252، واللسان (أمم): 46/12.
(1) سرصناعة الإعراب : 744/2 ، والممتع : 370/1 ، وارتشاف الضرب : 314/1 .
(2) ق ، م : فليملل .
(3) البقرة ، الاية : 282 .
(4) الفرقان ، الاية : 5.
(5) سر صناعة الإعراب : 758/2، والممتع : 373/1 ، وارتشاف الضرب :314/1 .

رأتْ رجلاً أيما إذَا الشمْس عارضتْ   فَيضْحى ....[6]

ونحو قَوله :

أيما[7] **إلى جنةٍ أيما إلى نار**

وقالوا : (دِيماس) والأصلُ (دِماسٌ) عند سيبويه بدليل قـولهم (دمـامِيس)[8] خلافاً لمنْ جعلَها لُغتين[9] .

وقولُه : (ولاَ تِقِسْ فِي النوعْين) بين به حكم هذين النوعين ، وأنهما مـسموعان يقتصر فيهما على السماع ، وكلام ابن عصفور على اختصاص ذلك بالشعر[10] .

تنبيـه :

يفهم من كلام الناظم أن حذف أحد المضعفين عند إسنادِه إلى ضمير المرفوع ليس شاذا ؛ لأنه ذكر الشذوذَ في البدل ، وذلك نحو (ظَل)، و(مس) ، وقد قال ابن مالك في شرح الكافيةِ : كل فعْل مضاعف على وزن (فَعلَ) فإن إسناده إلى إلى ياء الضميرأو نونه يستعملُ على ثلاثَةِ أوجهٍ :

تاماً : نحو (ظَللْت) .

ومحذوف اللاّم مفتوح الفَاء ، نحو(ظَلْت) .

ومحذوف اللام مكسور الفَاء[1] ، نحو(ظِلْت)[2] اهـ .

وهذا المحذوف مطّردفي هذا النوع ، وإلىهذا [169] ذهب الشلوبين[3] وحكَاه في التسهيل لغة بني سليم[4] ، وبه يرد علَى ابن عصفور الذي ذَكره أنه من الشاذّ ، وسـيتكلم عليه الناظم بعد هذا قريباً .

---

(6) تما مه : وأيما بالعشي فَيخْصر .
وهو لعمر بن أبي ربيعة. ديوانه : 86، والممتع : 375/1، واللسان (صحا): 477/14 برواية:(أما إذا ..)، والمغني : 79/1 .

(7) ق ، م : فَأيما .
ونسب إلى الأحوص ، وقيل لسعد بن قرظ ، من أبيات يهجو فيها أمه ، وصدره :

يالَيتما أمنا شالَتْ نعامتها

وشالت نعامتها: كناية بمعنى (ماتت). ينظر المحتسب: 41/1 ، والمغني:85/1، وأوضح المسالك:382/3، واللسان: (أما):46/14.

(8) الكتاب : 460/3 ، وينظر : سرصناعة الإعراب : 761/2 ، والممتع : 375/1-376 .

(9) ارتشاف الضرب :315-316 ، والمساعد : 217/4 .

(10) الممتع : 374/1 .

(1) ق ، م : ومكسور الفَاء محذوف اللام .

(2) شرح الكافية الشافية : 2170/4 .

(3) توضيح المقاصد والمسالك : 100/6 .

(4) التسهيل : 314 .

304- ص: وقَدْ أتى دهْدَيْت ِفي دهْدهْت   كما أتى صهْصهْت ِفي صهْصيْت[5]

ش : هذان مثَالان لمَا وقع الإبدالُ في ثاني الحَرفَين ، الأول : (دهْدَيْت) وأصلُه كما قال : (دهْدهْت) ، يقالُ : (دهْدهْته) إذا دحرجته بالياء بدلاً من الهَاء ؛ لقولهم فيمـا يدحرجه الجُعلُ[6] : (دهْدوهةٌ)[7]، وكذا (صهْصيْت)، أصلُه (صهْـصهْت)، يقـالُ : (صهْصهْت بالرجل) إذا قلت له : (صهْ صهْ)[8] .

305 - ص : والنونُ إذَا سكن قَبْلَ الْباء اقْلِبِ   ِميماً كَمنْ ِبي واْنبرْيت تصِبِ[9]

تكلم الناظم هنا على قلبِ النون ميماً فذكر: أنّ النونَ الساكنةَ إذا وقعتْ قبلَ الباء فإنها تقلب ميماً ، والعلةُ في ذلك أن النطق ا وهي ساكنةٌ قبلَ الباء فيه عسرٌ ؛ لاخـتلاف مخرجْيهما مع مباينة لين النون وغنتها لشدة الباء ، فأبدلُوها حرفاً يوافق الباء في المَخـرج وهو الميم وموافقٌ للنون في الغنة[10] .

وفُهم من إطلاق الناظم تمثيله أنه لا فرق بين المُتصلَة والمُنفصلَة ، وهـو كـذلك ، ولذلك مثل بمثَالين ،مثالٌ للمنفصلة وهو: (منْ ِبي) ، ومثالٌ للمتصلَة وهو: (اْنبرْيت) ، وهو (اْنفَعل) من (برْيت لفُلان برْياً) ، إذَا عرضت له[1] ، ويحتملُ أن يكونَ من (برْيت العود أْبريه) وكأنه أراد به تهذيبه وإصلاح ما اختل منه ، وفي تعبير الناظم بالقَلب قلـقٌ ؛ لأن القَلب في الاصْطلاَح إنما يكُون في حروف العلّة ، والأولَى أن يعبر بالإبدال .

فإنْ قلـت : المنقُولُ عن الفراء أن النونَ الساكنةَ تخفى عند البـاء ، فكيف يلتئم مع ما تقدم ؟

قلت : اعتذروا عن ذلك بأنه تسامحٌ في إطلاق الإخْفَاء على البدل ، والمراد البدلُ ، ولا ينبغي أن يحملَ على ظَاهره ، فإن ذلك شيءٌ لم ينقلْه أحدٌ من النحويين عن العرب[2] .

---

(5) ق : 170 ، م : 29ب ، الأرجوزة : 9ب .
(6) م : الجمل ، و(الجُعل) : دويبة . اللسان (جعل) : 112/11 .
(7) سر صناعة الإعراب : 233/1 ، 740/2 343 ، والممتع : 378/1 ، والمساعد : 218/4 .
(8) سرصناعة الإعراب : 233/1 ، والممتع : 379/1 ، وارتشاف الضرب : 317/1 .
(9) ق : 170 ، م : 29ب ، الأرجوزة : 9ب .
(10) سر صناعة الإعراب : 421/1-422 ، وشرح الشافية للإستراباذي : 216/3 .
(1) اللسان (بري) : 72/14 .
(2) ارتشاف الضرب : 323/1 ، والمساعد :225/4 .

تنبيـه :

فُهم من اشتراط الناظم أن تكونَ النونُ ساكنةً قبل الباء أنا لا تقلب في غير ذلك ، وهو كذلك ، وشذّ إبدالها- أعني النونَ ساكنةً ومتحركةً -قبلَ غـير البـاء ، لقـولهم: (حمْظَـل) في (حنْظَل)[3]، و(أمْغرت الشاةُ) في (أنْغرت)، و(الإنْغار) في الناقة: أن تـضم فخْذيْها وتمضي[4].

ومثالُه في المتحركة (بنام) في (بنان)[5] ، ومنه قولُه :

وكفـك المُخضب البنـَام[6]

أي : البْنان .

306 - ص : وشذ في السادس ساد مْبدِلاَ منْ سِينِهِ ياءٌ فَحررْ وانْقُلا[7]

ش : يعني أن إبدالَ الياء من السين شاذ يقتصر على ما سمع ، ومثله بـ(سادي) والأصلُ (سادِسٌ) ، وكذلك (خامي) ، والأصلُ (خامسٌ) ، ومن مثْـل الأول قـول الشاعر:

عمْرو وكعْبٌ وعبْد الله بينهما وابْناهما خمْسةٌ والحَارثُ السادي[1]

أي: السادس .

ومن الثاني قولُه :

مضتْ ثَلاثُ سِنين مْنذُ حل بِها وعامٌ حلتْ وهذّا التابع الْخامي[2]

أي : الخَامس .

وقولُه : (فَحررْ) أمرٌبتحرير النقل وتصحيحه ، وظاهر الكَلام : انقلْ وحررْ ؛ لأن تنقيح القَول وتخليصه من الأمور التي توجب توهينه إنما هو بعد النقل ، إذْ لا يحكم على الشيْء إلا بعد تصوره ، إلا أن الواو لا ترتب[170] فساغَ له ذلك ، ويحتملُ أن يكـونَ

---

[3] المساعد : 226/4 ، واللسان (حمظل) : 182/11 .
[4] في اللسان (مغر) 224/5 : أمْغرت الشاةُ والناقةُ ، وأنْغرت ، وهي ممغرٌ : احمر لبنها ، وقيلَ : أمْغرت : إذَا حلبت فَخرج مع لَبنها دمٌ منْ داء ا . وينظر الأفعال : 172/3 .
[5] توضيح المقاصد والمسالك: 93/6 ، والمساعد : 226/4 .
[6] ينسب لرؤبة بن العجاج ، وقبله : ياهالَ ذَات المْنطق التمْتام .
سر صناعة الإعراب : 421/1-422 ، وأوضح المسالك : 401/4 ، وشرح الشافية للإستراباذي : 216/3
[7] ق : 170 ، م : 29 ب ، الأرجوزة : 9ب .
[1] م : سادي . البيت لامرأة من بين الحارث بن كعب تبكي قتلى من قبيلتها أصابتهم بنو عامر في وقعة بينهما .
سر صناعة الإعراب : 741/2 ، وشرح الملوكي : 255 ، والمساعد : 220/4 ، وشرح شواهد الشافية :448/4
[2] ينسب للحادرة الذبياني، سر صناعة الإعراب : 742/2 ، والممتع : 369/1 ، واللسان (خما) : 243/14 ، و(خمس): 67/6 والمساعد : 221/4 .

أراد بالتحرير : البحثَ عمنْ يأخذُ عنه ويروي بأنْ يمعن نظره في الرواة وكشف أوصاف النقلة حتى يترجح عنده منْ يعتمده في الروايةِ عليه ، فعند ذلك ينقلُ عليه ، والأمر في هذا قريبٌ .

[الحذف]

307 - فَصْلٌ وحذْف الْواو مِنْ نحْو وجبْ ... بِفعْل أمْر أوْ مضارع وجبْ

308 - إنْ كُسِرتْ عيْنهما كَيعِد ... وذَاك للْمصْدر أيضاً يسْند

309 - بِشرطِ كَوْنِهِ بِوزْنِ فِعْلَةٍ ... فِي الأصْل مِثْلُ زِنةٍ ووعْدةٍ[1]

ش: هذا الفصلُ عقَده الناظم لبيان أحكام الحَذف، وهو وجهٌ من وجوه الإعلال، وهو على ضربْين : مقيسٌ وشاذ[2] ، والمقيس على أقسام :

الأولُ: حذف الواو من مضارع ثُلاثي فاؤه واوٌ [3]، وهذا هو الذي بدأ بالكلام عليه، ومثله بنحو (وجب) ، وعلةُ ذلك وقوع الواو بْين ياء مفتوحةٍ وكسرةٍ لازمةٍ ، نحو: (يوْعِد) ، و(يوْجِب) ، وهي ساكنةٌ ، فلما استثقَلوا ذلك حذفُوا الواو فصار

---

(1) ق : 171 ، م : 28أ ، الأرجوزة : 9 ب .
(2) توضيح المقاصد والمسالك: 94/6 ، والمساعد : 183/4 .
(3) شرح الكافية الشافية : 2162/4 ، توضيح المقاصد والمسالك : 94/6 ، والمساعد : 183/4 .

(يعـِد) و(يجِب) ، وحملَ على ذي الياء أخواته من نحو (أَعِد) ، و(تِعد) ، و(نِعد) ، والأمر نحو: (عِدْ) ، والمَصدر الكائن على (ِفعْل) بكسر الفاء وسكُون العين نحـو: (عِدةٍ) ، فإن أصلَه (وِعْدٌ) على وزن : (ِفعْل) ، فحذفتْ فاؤه حملاً علـى المُـضارع ، وحركتْ عينه بحركة الفَاء وهي الكسرةُ ليكون بقاءُ كَسرة الفَاء دليلاً عليها ، وعوضـوا عنها تاءَ التانيثِ ، ولذلك لا يجتمعان ، وجاء العوض هنا آخراً ، والمحذوف في الأول عكس (ابْن) ، و(اسْم) ، وتعويض تاء التأنيث هنا لازمٌ ، إلا ما أجاز بعضهم حذفها للإضافةِ مستدلا بقول الشاعر[4] :

وأخْلفُوك عِد الأمْر الذِي وعدوا[5]

أيْ : عِدةَ الأمْر، وقد تقدم أنه مذهب الفراء[6] ، وخرجه بعضهم على أن (عداً) جمع (عِدْوة) بمعنى : ناحيةٍ ، أيْ : أَخْلَفُوك نواحِي الأمْر الذي وعدوا[7] ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله : (و ذَاك للْمصْدر أيْضاً يسْند) ، يعني أن ذلك الحذف ينسب للمصدر كما ينسب للمضارع والأمر .

وقولُه : (ِبشرطِ كَوْنِهِ ِبوزْن (ِفعْلَـة) بين به شرطَ الحَذف في المَصدر ، وهـو أن يكونَ على وزن (ِفعْلِهْ) بكسر الفَاء وسكون العين .

وقولُه : (ِفي الأَصْل) ، أيْ : في أَصل المَصدر الذي هو علَى (ِفعْل) بكَسر الفَاء وسكون العْين ، وإلا فـ (ِفعْلَة) بتاء التأنيث ليس هو الوزنُ المشترطُ في حـذف الفَـاء ، وإنما صار إلى هذه التاء في ثَاني حالٍ بعد حذفِ فائِه وعوض منها تلك التاءُ ، و ذا يتبـين لك قولُه : (ِبشرطِ كَوْنِهِ ِبوزْن ِفعْلَـةٍ) ليس كما ينبغي ؛ لمَا تقرر أن الشرطَ أن يكـونَ بوزن (ِفعْل) لابوزن (ِفعْلة) ، وقوى هذا الإيهام قولُه : (في الأَصْل) مع أن (ِفعْلَةَ) لا يكونُ له مصدراً في الأصل ، ولا في حال التغيير فتأملْه .

وقوله : (مثْل ِزنِةٍ ووِعِدةٍ) هما مثالاَن أحدهما وهو: (ِزنةٌ) مثالٌ لما صار إليه بعـد الحَذف ، والآخر : وهو (وِعْدةٌ) مثالٌ لمَا كان عليه قبلَ الحَذف على ما فيه من القَلق ، وفي

---

[4] **الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب ، وصدره :**

إن الخَليطَ أجدوا الْبين فَانْجردوا

[5] **الخصائص: 171/3 ، ومعاني القرآن للفراء : وأوضح المسالك : 407/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 94/6 .**

[6] **معاني القرآن للفراء : 254/2 .**

[7] **توضيح المقاصد والمسالك : 94/6 - 95 .**

النسخةِ التي وقعتْ بأيدينا : (مثْلُ زنةٍ وعِدةٍ) بواوٍ واحدةٍ، وهي واو العطـف ، وهـي صحيحةٌ في التمثيل ، مخلةٌ بإقامةِ وزن البيتِ ، فتأملْه .

وقولُ الناظم [171] : (إنْ كُسِرتْ عْينهما كَيعِد) هو شـرطٌ مـن الـشروطِ المشترطةِ في حذفِ الفَاء المَذكورةِ ، وهو أن تكونَ عين الكَلمةِ مكسورةً كـ(يعِد) ، و(يجِب)[1] ، فإن أصلَهما : (يوعِد) ، و(يوجب) بكسر العين والجِيم .

فلو كَانت العين مفتوحةً نحو: (يوْجل) ، أو مضمومةً نحو: (يوْضؤ)[2]لم تحذفِ الواو إلا ما شذ من قولهم بعضِهم : (يجد)[3] بضم الجيم ، ومنه قولُه[4] :

تدع الصوادِي لاَ يجدن غَليلاَ[5]

وهي لغةٌ عامريةٌ[6] .

ولا يعترض هذا بوقوع الحذف في (يقَع) ، و(يسع) ؛ لأن (يقع) ماضيه (وقَع) بالفتح ، فقياس مضارِعه (يوقِع) بكسر القَاف لكنهم فتحوه لأجْـل حـرف الحَلـق، واعتبروا كسره الأصلي فحذفُوا الواو لأجل كسرةٍ أصلِه، وأما (يسع) فإن ماضيه (وسِـع) بكسر العين ، فقياس مضارِعه (يفْعلُ) بفَتح العين ، فلما جاء محذوفاً منه الواو دل على أنه من بـاب (فَعِلَ يفْعِلُ)[1]، نحو: (ومِق يمِق) بكسر العين في المَاضي والمُضارع، يقالُ : (ومِق) إذَا أحب[2]

الثاني : أن تكونَ الفاءُ مفتوحةً فلا تحذف الواو من نحو: (يوعـد) بضم اليـاء مضارع (أوْعد) ولا من نحو (يوعـد) مبنـياً للمفعول ، إلا ما شذّ من قولهم (يـدع) و(يذَر) في لُغةٍ[3]

---

(1) شرح الكافية الشافية : 2163/4 .
(2) ارتشاف الضرب : 239/1 ، والمساعد : 184/4 .
(3) المساعد : 188/4 شرح الشافيى للإستراباذي : 91/3 .
(4) البيت لجرير، ديوانه : 453
(5) صدره : لَوْ شِئْتِ قَدْ نقَع الْفُؤاد بِشرْبةٍ .
(الصوادي) : جمع (صادية) وهي العطشى ، (غليلاً) بمعنى الغلة وهي حرارةُ العطش .
المنصف : 187/1 . والممتع : 177/1 ، 427/2 ، وشرح الشافية للإستراباذي :132/1 ، وشرح شـواهدها : 53/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 6/ 96 ، واللسان (وجد) : 445/3 ونسب فيه للبيد .
(6) المساعد : 188/4 ، شرح الشافية للإستراباذي : 132/1 ، 91/3 .
(1) المساعد : 184/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 96/6 .
(2) اللسان (ومق) : 385/10 .
(3) المساعد : 189/4 . وتوضيح المقاصد والمسالك : 6-95 .

الثالثُ : أنْ يكونَ ذلك في ِفْعل ، فلو كان في اسْم لم تحذف الـواو ؛ لأن علـةَ الحذفِ إنما هي استثقالُهم ذلك في (يفْعِل) ، بخلاف الاسم ، فإذا بنيت من (الْوَعْـدِ) مثالَ (يقْطِين) قلت : (يوْعِيد) لخفةِ الاسم وثقل الفعل[4] .

فإن قلت : من أين يؤخذُ هذان الشرطان من كلام الناظم ؟

قلت : أما اشتراطُ فتح الياء فمن قوله : (مِنْ نحْو وجبْ) ، فإن الثلاثـي المـبني للفَاعل لا تكونُ ياءُ مضارعِه إلا مفتوحةً ، وأما اشتراطُ كونه في اسم فيؤخذُ من قولـه : (ِبفْعِل أمْر أوْ مضارع وجبْ) ، على أنه يؤخذُ من قوله : (وجبْ) أيضاً ؛ لأنه مثل بالفعل ، فيقتصر على ذلك ، وليس في قول الناظم : (وجبْ) آخر البيت ، و(وجبْ) أوله إيطاءٌ ؛ لأن الأولَ فْعْلٌ والثاني اسمٌ ، فاعرفْه .

تنبيهـات :

الأولُ : يشترطُ في حذف فاء المصدر الذي على (ِفْعلَةٍ) بكسر الفَـاء ألا يكـونَ مراداً به الهيئةُ ، فإن كان مراداً به الهيئةُ لزم ثبوت فائِه ، نحو: (وِعْدةٍ) ، و(وِقْفَةٍ)[5] .

الثاني : ما قررناه أن الأصلَ (وِعْدٌ) بوزن : (ِفْعل) ، وحذفت الفاءُ وعوض عنها هاءُ التأنيث هو المشهور بين البصريين ، وزاد التفتازاني في شرح ما نسب لابن الحاجب أن مصدر هذا النوع (وِعْدةٌ) يعني بالهَاء على وزن : (غِلْمِةٍ) ، فاستثقلت حركـةُ الفَـاء فنقلت للعين مع اعتلال فعِلها ، وحذفت الواو فصار (عِدةً)[1] .

الثالث : فُهم من قول الناظمِ : (حذف الواو) أن هذا الحكم إنما يكونُ في الواوي القَاء ، فلو كان يائي الفَاء لم تحذف فاؤه في المضارع ، وهو كذلك ، نحـو : (يـسر)، (ييْسِر) كـ(ضرب)، (يضْرِب) ، إذا لِعب بالمْيسر وهو القِمار ، وشذ من ذلك قـولهم : يِئس) مضارع (يئس)، وأصلُه (ييْئس) ، فحذفُوا فاءَ الكلمةِ وهو ياءٌ ، فقالُوا في المُضارع : (يئس)[2] .

---

(4) التسهيل : 313 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 95/6 ، والنساعد : 189/4 .
(5) توضيح المقاصد والمسالك : 97/6 .
(1) المساعد : 186/4 .
(2) في الكتاب 54/4 : (وزعموا أن بعض العرب يقولُون : يئس ، يئس ، فاعلم ، فحذفُوا الياءَ ...) ، وفي 338/4 : (ويـدلك على أن الياءَ أخفّ عليهم من الواو أنهم يقولُون : يْئس وييبس فلا يحذفُون موضع القَاء كما حذفوا يعد ...) . فالحذف فيما فـاؤه ياء مقتصر على بعض العرب فقط ، أمّا الباقي فلا يحذفون . ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : 98/6 ، والمساعد : 187/4 .

310- ص: وشّذ حذفُها بِفَعْلَةٍ كَمَـا شذُوذُه فِي الْفِعْلَةِ اسْماً انْتمى[3][172]

ش : هذا تصريحٌ بما أفهمه كلامه أولاً من اشتراطه في المصدر أن يكـونَ مكسور الفَاء ، المأخوذُ من قوله : (زِنَةٍ ووَعْـدَةٍ) ، ومن اشتراطِه المصْدرية فيه ، فبين هنا أن وزن (فِعْلَة) إذا كانتْ فاؤه مفتوحةً ، أو كان غير مصدر، لم تحذفْ منه الواو ، بل[4] تصح ، ومثل للأول بـ(سِعَةٍ) ، فان الأصلَ (وسْعةٌ) بفتح الواو علـى وزن (فَعْلَـةٍ) كـ(ضَرْبَةٍ) ، فحذفُوا فاءَ الكلمةِ منه على غير قياس ، ومثل للثاني بـ(رِقَةٍ) فإنه اسمٌ لا مصدر ، والأصلُ فيه (وِرْقَةٌ) بكسر الواو من (الْوَرْق) ، فحذفوا فاءَه على غير قيـاس ، فجاء الحذف فيه وفي المثَال الأول شذُوذاً[5] ، وإلى هذا أشار بالتمثيل ، فقال :

311 - ص : فَأولُ كَسعةٍ فِي المصْدر   والثاني مِثْلُ رِقَةٍ واسمٌ دري[6]

ش : فقولُه: (فَأولُ) أشاربه إلى بناء (فَعْلَةٍ) بفتح الفَاء مما كان مصدراً.

[وقولُه] : (والثاني مِثْلُ رِقَةٍ) أشار به إلى ما كان على وزن (فِعْلَةٍ) بكسر الفَاء ، إلا أنه اسمٌ ، ولهذا أدخلَ عليه الألف واللام في قوله : (فِي الفِعْلَةِ) ، فهي عينها ، أي (الْفِعْلَةُ) المُتقدمة ، وهي مكسورةُ الفَاء ، ساكنةُ العين[1] .

وقولُه : (واسمٌ دري) ، أي : علم اسماً لا مصدراً .

تنبيـهان :

الأولُ: في تمثيل الناظمِ لما شذ فتحه بنحو (سِعةٍ) نظرٌ ؛ لأنهم ذكروه فيما فُتحـتْ عينه لفتحها في مضارعِه، لاَ لمَا شذ حذف فائِه ؛ لأنهم لما حذفُوها على القياس المقـرر[2] راعوا فيها جانب فَتْح عين مضارعِه، ففتحوا عين مصدره جرياً على مـضارعه، ونحـوه:

---

(3) ق : 172 ، م : 28ب ، الأرجوزة : 9 ب .
(4) م : كل .
(5) شرح الشافية للإستراباذي : 3/89-90 .
(6) ق : 173 ، م :28 ، وسقط هذا البيت من الأرجوزة .
(1) المساعد : 187/4 .
(2) م : المتقرر .

(ضعةٌ)، و(دعةٌ)[3] وما أحسن كلام صاحبِ التسهيل حيثُ قال: وربما فُتحتْ عينه لفَتحِها في المُضارع[4] .

الثاني : قد ورد تصحيح (ِفعْلِةٍ) مكسورة الفَاء- المصدر المذكور- وهـو شـاذ ، قالوا : (وتر وِتْراً ووِتْرةً) إذا نقص[5] ، ومثله (وِعْدةً) ، و(وِثْبةً) ، و(وِجْهةً) فيمـا حكاه الجَرمي عن العرب[6]، ورد عليه التمثيلُ بـ(وِجْهةٍ) لأنها اسمٌ للمكان المُتوجه إليه ، وهو مذهب المَازني والمبرد والفارسي[7] ، فعلى هذا لا شذوذَ في إثبات واوه ؛ لأنه لـيس بمصدر[8]، والذي يظهر من كلام سيبويه فيما ذكروا أنه مصدرٌ[9] ، ونسب إلى المَازني أيضاً ، فعلى هذا يصح ما ذكره الجرمي من الشذوذِ فيه ، وعلل بعضهم تسويغَ إثبات الواو فيـه دونَ غيره من المَصادر، أنه مصدرٌ جاء غير جارٍ على فعْله ، إذْ لا يحفظُ (وجه) ، (يجه) ، فلما فُقد مضارعه لم يحذفْ منه، إذْ لا موجب لحذفها منه إلا حمله على مضارعه، ولا مضارعٌ له، والفعْل المُستعملُ منه (توجه)، والمصدر الجَاي عليه (التوجـه) ، فحـذفتْ زوائده ، وقيلَ: (وِجْهةٌ)[10] .

312 - ص : واحْذِفْ وجوباً همْز أفْعلَ   جاءَ مضارعاً كَيعْطِي منْ أتى[1]

ش : هذا نوعٌ ثان من الأنواع[2] التي يطرد حذفُه - وهو همزةُ (أفْعلَ)[3]- نحو (أكْرم)، و(أعْطَى) الذي مثل ما[4]، و(أدْخلَ) ونحوهما ، فإنك إذا أتيت بمضارِعه، تقولُ : (يكْرِم)، و(يعْطِي)، و(يدْخِلُ) بحذف الهمزةِ منها، والأصـلُ فيهـا (يـؤكْرِم)، و(يؤعْطِي) و(يؤدْخِلُ) بزيادة حرف المصارعةِ على همزةِ المَاضِي كما فُعلَ بغيره مـن نحـو (ضارب) و(تعلم) ، فإنك تقول فيها (يضارب)، و(يتعلم)[173] ولا تحذف منـه شيئًا إلا أنهم لما استثقلُوا اجتماع الهمزتين في صورة ما إذا رفع الفعلَ ضمير المُتكلم نحـو(أأكْرِم) ، الأولَى مضمومةٌ- همزةُ المضارعةِ - والثانيةُ همزةُ (أفْعـلَ)، فحـذفُوا الثانيـةَ للاستثقال فبقي (أُكْرِم) ، وحمل على ذِي الهمزةِ أخواته من (يكْـرِم) ، و(تكْـرِم) ،

---

(3) الخصائص :172/1.
(4) التسهيل : 313 .
(5) ويقال : (الْوَتْر) بالفتح على لغة الحجاز ، و(الْوِتْر) بالكسر عند تميم وأهل نجد . اللسان (وتر) : 274/5 .
(6) وحكاه القالي في أماليه : 13/1 ، 263/2 .ينظر : ارتشاف الضرب240/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك :97/6 .
(7) ارتشاف الضرب : 240/1 .
(8) المقتضب : 89/1 ، وشرح الملوكي : 341 .
(9) الكتاب : 337/4 ، واللباب : 357/2 ، وارتشاف الضرب :240/1 .
(10) توضيح المقاصد والمسالك : 97/6 .
(1) ق : 173 ، م : 27 أ ، سقط هذا البيت من الأرجوزة .
(2) م : أنواع .
(3) شرح الكافية الشافية: 2166/4، ارتشاف الضرب:241/1، وترضيح المقاصد والمسالك: 98/6 ، والمساعد :1 /189
(4) ق ، م : به .

وهذا معني قَول الناظمِ : (واحْذِفْ وجوباً همْز أَفْعلَ الخ...) ؛ لأن ما كَان لعلةٍ ، حذفُـه يجب ولا يجوز إظهاره[5] .

وقولُه: (كَيعْطِي منْ أتى)، أيْ : متى جاء (يعْطِي) مضارعاً ، فهذا الحكم لازمٌ له.

ووقع في النسخةِ التي وقعتْ بأيدينا (منْ أتى ـبالنون) وهو تصحيـفٌ (مـنْ) ؛ لأنّ (يعْطِي) ليس مأخوذاً من (أتى) ولا يتوهم أنه أراد به: (ـمِنْ مَعْنى أتى) احترازاً من مضارع (عطوت) بمعنى (أخذْت)، فكأنه يقول من الرباعي، وهو (أَعْطَى) ؛ لأن نقول : إنما يصح هذا لو كان (أتى)، وأما (أَتى) فهو بمعنى جاءَ ، فالتنظير به يفسد المعنى ويبطلُ المقصود .

فإنْ قلت: هلْ لقوله (همْز أَفْعل) فائدةٌ مفهومةٌ ، أو هو لفظٌ وقع على معناه فقط ؟

قلت: ينبغي أن يكونَ فيه فائدةُ الاحتراز من زوال لفظِ الهمزةِ كما إذا أُبدلَ منـها هاءٌ، أوْ عينٌ ، كقولهم (هراق) في (أراق)، أو عين كقَولهم في (أيهل الإبلَ): (عَيهل الإبلَ)، فإنا والحالةُ هذه لمْ تحذف الهاء ولا العين ؛ لأن العلةَ هو اجتماع الهمزتين فثقُل اللفظُ بهما، وإذا زال التلفظُ بالهمزِ خف النطق، فلم يحتج إلى الحذف، فتقولُ في المُضارع مـن الأول (يهْريق) وفي الثاني (يعَيهلُ) فهي (معَيهلةٌ)، أي: (مهملةٌ)[6]، ولما كان حذف الهمزِ يـستمر اسم الفَاعل واسم المُفعول من (أكْرم)، ونحوه كما يستمر مع المُضارع منه، بينه بقوله:

313 - ص : وحذِفَتْ أيضاً ـمِنْ اسْمِ الفَاعِل وفي اسْم مفْعول[1] ....

ش : فمثالُه في اسْم الفَاعِل (مكْرِمٌ) من (أكْرم)، و(معْطٍ) من (أَعْطَى) ، و(مدْخِلٌ) من (أَدْخلَ) ، وكذا إذَا فتحت ما قبلَ الأخير من هذه الأمثلة صار اسم المَفعول من تلك الأفعال ، والعلةُ في حذفها ، أعِني الهمزةَ من اسم الفاعل واسم المفعول ، وهو الحملُ علـى المضارع المصاحِب له لهمزة المتكلم[2] كما بيناه ، ولما كان ما خالف هذا القياس يوقـف على السماع ، تكلم عليه فقالَ :

313 - ص : ....وقَوْلُ القَائـل

314 - لأنه أَهْلٌ لأنْ يؤكْرما وشِبْهه ـإلى الضرورةِ أنْتمى[3]

(5) شرح الكافية الشافية : 2165/4-2166 ، وشرح الملوكي : 242-243 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 98/6 .
(6) اللسان (عهل): 481/11 . وفي توضيح المقاصد: 100/6 ، و الهمع 251/6 ، وشرح الأشموني : 657/4: (عنهل) بالنون .
(1) ق : 174 ، م : 27 . سقط هذا البيت من الأرجوزة .
(2) أوضح المسالك : 406/4 ، والمساعد 190/4.
(3) ق : 174 ، م : 27ب .وسقط هذا البيت من الأرجوزة .

ش : أي انتسب ، وأشار الناظم بهذا إلى قول الراجز :

فَإنه أَهْـلٌ لأنْ يُـؤَكْـرَمـا[4]

وقوله : (وشِبْهه) أشار به إلى قَول خطام المُجاشعي :

وصالِيَـاتٍ كَكَما يؤثفَيْـنْ[5]

وإنما هومن (أثفيـت) .

وإلى قولهم :

.........كسَـاء مؤرْنَـبٌ[6]

و(أرْضٌ مؤرْنبةٌ) ، أيْ : كَثيرةُ الأرانب ، والمراد بـ (الْكِساءِ الْمؤرْنب) [7] هو ما خلط صوفُه بوبر الأرانب[8] ، وفي الاسْتشْهاد بـ (يؤْثفْين)، و(كِساء مؤرْنبٌ ومؤرْنبةٌ) نزاعٌ يعرف من محلّه[9] .

315 - ص : وحذْف فَاءِ خذْ وكُلْ ومرْ قَدْ شذ فَقِفْ على الذِي مِنْه وردْ

316 - وربما جـاءَ متممـاً وذَا أَصْلٌ لَدْيهمْ فِي الكَثِير نِبذَا[1]

ش : يعني أن القياس في (خذْ)، و(كُلْ)، و(مرْ) إثبات فاءَاتِها ، فيقالُ: (أأْخذْ) و(أأْكُلْ)، و(أؤْمرْ) كنظائرها من (أَصـلَ)، من (أأْصـلْ)، (يأْصـلُ)، و(أأْجرْ) من (أأْجر) (يأْجر) ، ولكن لما كثُر دورانُ هذه الكلمات على الألْسنةِ خففُوا ذلك الأمر[174] منه ، فحذَفُوا الهمزةَ الأصليةَ لكثرةِ الاستعمال ، ثمّ همزةَ الوصل لعدم الاحتياج إليها في الابتداء بالساكن ، فصار (خذْ) ، و(كُلْ) ، و(مرْ) ، وهذا الحذف خارجٌ على القياس ، ولذلك قالَ الناظم : (شذ فَقِفْ علَى الذِي مِنْه[2] وردْ) ، أي اقتـصرْ في ذلـك علَى ما سمع ولا تتعداه لغيره ، ولم يجعلْ سيبويه لهذا الحَذف علة إلا السماع [3] .

---

(4) لأبي حيان الفقعسي من الرجز المشطور. المقتضب: 98/2 ، 144، والمنصف: 192/1، والإنصاف:11/1، وأوضح المسالك : 406/4
واللسان(رنب) : 435/1 ، (كرم) : 512/12 ، وتوضيح المقاصد :98/6 ، والمساعد : 190/4 .

(5) الكتاب :32/1، 408 ، 279/4، والمقتضب: 97/2 ،140/4، 350، والمنصف: 192/1، 184/2، وتوضيح المقاصد : 99/6

(6) من شعر لليلى الأخيلية تصف قطاًة ، وتمامه :

تدلتْ على حص ظماء كأنّها كُرات غُلام في كساء مؤرْنب

الكتاب: 280/4، والمقتضب: 98/2، والمنصف: 192/1، واللسان (رنب): 435/1، (كرا): 220/15، وارتشاف الضرب :242/1.

(7) ق ، م : المؤرنبة .

(8) اللسان (رنب) : 435/1 .

(9) ارتشاف الضرب : 242/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 100/6 .

(1) ق : 174 ، م : 27ب ، الأرجوزة : 9ب .

(2) سقط : (منه) من م .

(3) الكتاب : 266/1 . وينظر : ارتشاف الضرب : 243/1 ، والمساعد :190/4.

وظاهر كلام الناظم مساواة الثلاثة الألفَاظ في حكم وجـوب الحَـذف، ولـيس كذلك بل هو في (خذْ) ، و(كُلْ) واجبٌ ، وفي (مرْ) أكثري ، نص عليـه الـسعد التفتازاني[4] .

وقولُه : (وربما جاءَ متمماً) بين به أن تتميم هذه الألفَاظ ورد عن العربِ وهـو قليـلٌ وأليه أشار بقوله : (وربما) لدلالتها على القلة ، وقد حكى أبو علي وابـن جنى : (أُؤخذُ) (أُؤكلُ) على الأصل[5] ، إلا أنه في غايةِ الشذوذ[6] كما ذكرنا .

قال الناظم :

.......وذَا أَصْلٌ لَدَيْهِمْ فِي الْكَثِيرِ نِبِذَا

الإشارة بـ (ذَا) إلى التتميم ، ويعني أن تتميم هذه الألفاظ مطرح عند العـرب في الكثير من ألفَاظهم ومحاورا م .

تنبيـه :

إذَا ولي (مرْ) فاءٌ أو واوٌ ، كان لإثبات فيه أجود من الحَذفِ ، ومنـه قوله تعالى: [**وأمرْ أهْلك بالصّلاةِ**][7] ، وكذلك :(فَأمرْ) ، فَفي هذا الإثبات أجود من (مرْ) ، وأما في (كُلْ) ، و(خذْ) بالعكس كما ، وقع في بعض نسخ التسهيل ، فالحذف فيهما مـع الواو والفاء أجود من الإثباتِ[1] .

317 - ص : وحذَفُوا مِنْ فَيْعِـلانَ لَينـاً وفَيعلُولـَـةٍ فَصـ ـار هَيناً

318 - وذَاكَ فِي عَيْبوبةٍ وريْحـانْ وزْنهما فَيْلُولـَـةٌ وفَيْـلانْ[2]

ش : هذامن الحَذف اللازم أيضاً ، وهو أنم حذفُوا من (عَيْبوبةٍ) ، و(رَيْحان) حرف لين ، فخف اللفظُ وصار هيناً على اللّسان ، وأصلُ (عَيْبـ ـوبةٍ) : (عَيَـ ـبوبةٍ)[3]بوزن (فَيْعـلُولَة) كما ذَكر بيائين ؛ لأنه من (غَاب) ، (يغِيب) ، فعين الكلمة ياءٌ ، فأُدغمت إحدى اليائين في الأُخرى فصار(عَيبوبةً) بالتضعيف ، ثم خففُوا الكلمةَ بحذْف

---

(4) في **شرح مختصر التصريف العزي 174: (فإن الحذف واجبٌ** في **"خذْ "و "كُلْ "بخلاف "مر" فإنه أكثر استعمالاً).**
(5) **سرصناعة الإعراب : 112/1.**
(6) **الهمع : 252/6.**
(7) **طه ، الآية : 132 .**
(1) **التسهيل : 314 .**
(2) **ق : 175 ، م : 27ب ، الأرجوزة : 10أ .**
(3) **سقط : (عَيَـبوبةٍ) من م .**

الياء الثّانية التي هي عين الكلمةِ ، فصار اللّفظُ (عَيْبوبةً) بوزن (فَيْلُولَةٍ)[4] .

وأصلُ (رَيْحان) : (رَيْوحان)[5] بالتضعيف على وزن (فَيْعِلان)[6] ، الأولى زائدةٌ والثّانيةُ مبدلةٌ من الواو التي هي عين الكلمةِ ؛ لأنه من (راح) (يروح) ، فكان قبلَ الإدغام (رَيْوحان) ، اجتمعتِ الواو والياءُ وسبقتْ الياءُ بالسكون ، فقُلبت الواو ياءً ، وأُدغمتِ الياءُ فيها فصار (ريحان) مضعفاً ، فلما ثقُل على اللسان خففوه بحذف عينِه ، فصار هيناً على اللّسان ، فقالُوا فيه : (رَيْحان) بوزن (فَيْلان)[7] .

وهذا معني قوله : (وزْنهما فَيْلُولَةٌ وفَيْلاَن) أي : وزنهما بعد الحذف ، وإلا فوزنهما قبله (فَيْعِلُولَةٌ) ، و(فَيْعِلاَن) كما قررناه .

فإنْ قلت : أطلق الناظم في قوله :

وحذَفُوا مِنْ فَيْعِلاَنَ لَيْناً وفَيْعِلُولَةٍ ....

فلم يدر المحذوف من اللينين ما هو،وإنما المحذوف عين الكلمةِ، فكان ينبغي أنْ ينبه على ذلك.

قلت : بينه بذكْر وزنهما في (فَيْلاَن)، و(فَيْلُولَة)، فذاك قائمٌ مقام قوله (عين الكلمةِ) لأن الباقي في الوزن هو الحرف الزائد ، والمحذوف هو العين .

ومثّل الناظم بمثَالين ، أحدهما لليائي والآخر للواوي ، فـ(رَيْحان) عينه واوٌ و(عَيْبوبةٌ) عينه ياءٌ كما قدمنا ، لينبه على أنه لا فرق بين اليائي والواوي ، ومثل (عَيْبوبةٍ) من اليائي (بَيْنونةٌ) من (بانَ) ، (يبِين) ، ومثلُها من الواوي (كَيْنونةٌ) من (كَانَ يكُونُ) وأصلُها : (كَيْونونة) بوزن (فَيْعلُولَةٌ) ، ففُعلَ بها من القلب والإدغام ما تقدم ، فصار إلى (كَينونة) بالإدغَام ثم [175] ثم صار إلى (كَيْنونةٍ) بالتخفيفِ[1] .

ومثلُها من المصادر[2] : (صَيْرورةٌ) ، و(طَيْرورةٌ)[3] ، وهذا مذهب سيبويه[4] وخالف ذلك الكُوفيون ، ونقلَه[5] بعضهم عن الفراء ، فذهبوا إلى أن وزنه (فُعْلُولَةٌ)[6]

---

(4) **الكتاب : 365/4 ، والخصائص : 289/2-290 ، وشرح الكافية الشافية : 2168/4 ، والمساعد : 191/4 .**

(5) **ق ، م : رَيْيحان .**

(6) **الإنصاف : 798/2 .**

(7) **شرح الكافية الشافية : 2168/4 ، وارتشاف الضرب : 244/1**

(1) **المساعد : 191/4-192 .**

(2) **ق : الأسماء .**

(3) **طيرورة : أي خفةٌ وطيشٌ . اللسان (طير) : 510/4 .**

(4) **الكتاب : 365/4 .**

(5) **م : نقل .**

بضم القَاء ثم قُلبت الضمةُ كسرةً لتسلم الياءُ في نحو (بْينونةٍ) ، و(غْيبوبةٍ) ، ثم استثقلُوا الانتقال من كسرٍ إلى ضم بعد واو فقلبوا الكسرةَ فتحةً ، فصار (فْيعلُولَةً) ، وحملَ على ذواتِ الياء ذ واتِ الواو من (كْينونةٍ) ، و(قْيدودةٍ)؛ لأنا في ذَوات الياء أكثر ، ورد بأن العرب لا تقلب الضمةَ كسرةً في مثال ذلك[7] ، بل تقلب الياءَ واواً ، وصحح مذهب سيبويه من ثلاثةِ أوجه :

أحدها : أن (كْينونةً) ، و(قْيدودةً) من ذواتِ الواو ، ولولا ما ذُكر من أن وزنه (فْيعلُولَةٌ) لم يكنْ لقلبِ الواو ياءً موجبٌ ، و(الْقيدودةُ) : الناقةُ الطويلةُ الظّهر[8] .

الثاني : أن (فْعْلُولَةً) بناءٌ مفقودٌ[9] ، و(فْيعلُولَةً) - وإنْ لمْ يكنْ في المصادر - فهو موجودٌ في الجملةِ ، فقد قالُوا (خْيتعور) ، وهوكل شيء لا يدوم على حالةٍ واحدةٍ ويضمحل كالسرابِ ، وكالّذي ينزلُ من الهَواء كَنسج العْنكَبوت[10] ، ولذا قال الشاعر :

كُل أُنثَى وإنْ بدا لَك مِنْها آية الحُب حبها خْيتعُور[1]

الثالث[2] : أن العرب صرحتْ بالأصل في قولهم :

ياليت أنا ضمنا سفِينهْ حتى يعود البحْر كينونهْ[3]

قلت : ذكر ابن مالك في باب مصادر الفعل الثلاثي إنه يأتي على (فْيعولَةٍ) ، ومثل بـ (بْينونةٍ)[4] ، واعترض عليه بأنه مخالفٌ لمذهب سيبويه كما تقدم .

تنبيه :

ظاهر قوله : (وحذَفُوا مِنْ فْيعِلاَنَ لْيناً) أنه مطردٌ ، وليس كذلك بل هو محفوظٌ فيه فلا يجوز تخفيف (هيبان) وهو الْجبان[6] : (هيبان) ، إلا أنْ يسمع ، وجوز أبو

---

(6) ق ، م : فعولة
(7) شرح الكافية الشافية : 2169/4 ، والمساعد : 192/4 .
(8) وفرسٌ قيدودٌ طَويلةُ العنق في أنحناء . اللسان (قود) : 371/3 .
(9) في المقتضب 2/ 127: (لا يكونُ اسمٌ على فَعْلُول بفَتح أوّله ، ولمْ يوجدْ ذَلك إلاّ في قَولهم : صعْفُوقٌ ، ويقال إنه اسم أعْجمي أعْرب) . شرح الكافية الشافية : 2168/4-2169 .
(10) اللسان (ختعر) : 229/4-230 .
(1) قائله : حجر آكل المرارجدّ جدّ امرئ القيس. شرح شواهد الشافية: 393/4 ، وشرح الشافية للجاربردي : 298/1، واللسان (ختعر) : 230/4 .
(2) المساعد : 191/4-192 .
(3) نسب للنهشلي. اللباب : 401/2 ، ولإنصاف : 797/2 ، و للسان (كون): 368/13 ويروى: (يعود الوصْلُ) ، والمساعد: 192/4 وشرح الشافية للجاربردي : 298/1 ، وشرح الشافية للإستراباذي : 152/3
(4) تسهيل : 204.
(6) اللسان (هيب) : 789/1 .

الفتـح في (شيبان) من قول الشاعر[7]:

لَوْ كُنْت مِنْ مازنٍ لَمْ تسْتِبحْ إِبِلِي   بنو اللَّقِيطَةِ منْ[8] ذُهْل بْن شْيبانا[9]

وجهْين[10]: أحدهما : أن يكونَ أصلُه : (شْيبان)من (الشوْب) ففُعلَ به ما فُعـل بـ(رْيحان) [11] ، والآخر : أن يكونَ أصلُه (فَعْلاَن) من (الشيب) .

319 - ص : وفي ظَلِلْت ظَلْت ظِلْت قَدْ وردْ   والْكَسْر دونَ الْفَتْحِ فِي ذَاك آطردْ

320 - كَذَاكَ فِي أَقْرِرْنَ يقَـالُ قِـرْنا   بِكَسْرةٍ وشذ فِيـهِ قَـرْنا[12]

ش : قد تقدم الكلام على هذا النوع في تنبيهٍ عقدناه ظنا منا أن الناظم لم يتكلمْ عليه وقد تقدم من كلام ابن مالك في شرح الكافية أنّ هذه الأوجه الثلاثة تكون في كل فعـلٍ مضاعفٍ على وزن (فَعِلَ) بكسر العين ، وهذا يتضمن أنه مطردٌ كما قدمناه[1] ، وصرح سيبويه بأنه لم يردْ إلا في لفظين من الثلاثي ، وهما (ظِلْت) ، و(مسْـت) في (ظَلِـلْت) و(مسِسْت) ، وفي لفظٍ ثالثٍ من زائد الثلاثي وهو(أحسْت) في (أَحْسـسْت)[2] ، وتقدم أنه لغة بني سليم[3] ، وذلك يوجب الاطراد ؛ لأنّ اللغةَ لا تقتصر على الواردِ فقط .

وفُهم من كلام الناظمِ أن هذا الحكم مخصوصٌ بمكْسور العين ؛ لأنه إنما مثلَ بـه ، وعمم في التّسهيل فشملَ المكسورَ والمَفتوح[4] ، وحكى ابن الإنباري الحذف في لفظٍ مـن المفتوحِ وهو (همْت) في (همَمْت)[5] .

وفُهم من تمثِيله أن هذا مخصوصٌ بالثّلاثي ؛ لأنه مثّل بـ(ظَلِلْت) وهوثلاثي ، وقد تقدم أنه غير مخصوصٍ به ؛ لأنهم مثلوا بـ(أَحَسْت) في (أَحْسسْت)، فشملَ الزائـد علـى

---

[7] قائله: قريط بن أنيف، اللسان (لقط): 393/7، ومغني اللبيب:30/1، 338/1، وشرح شواهده:2/1،643/68.
[8] ق ، م : في .
[9] ق ، م : شيبان .
[10] اللباب : 403/2 .
[11] الشوب : الخَلْطُ ، و(شْيبان) ياؤه بدل من الواو لقولهم : (الشوابنة) . اللسان (شوب) : 510/1-512 .
[12] ق : 176 ، م : 26أ ، الأرجوزة : 10 أ .
[1] ص : 376 .
[2] الكتاب : 421/4 - 422 .
[3] ص : 376 .
[4] التسهيل : 314 .
[5] توضيح المقاصد والمسالك : 101/6 ، والمساعد : 197/4 .

فإن قلت : لم يبين الناظم المحذوف ما هو ، فلا يدرى عل عين الكلمةِ أو لامهـا ؛ لأنه[176] إنما تكلم باللفظ كله محذوفاً منه أحد المضعفين ، فهو أعم من المقصودِ .

قلت : ظاهر كلام سيبويه أنّ المحذوف هو عين الكلمةِ ، وصرح به في التـسهيل[6] وتقدم من كلام ابن مالك في شرح الكافية أنه محذوف اللام[7] ، ولعل الناظم لما لمْ يترجحْ أحد المَذهبين أطلق في المحذوفِ .

وقولُه: (والْكَسْر دونَ الْفَتْحِ ِفي ذَاك آطردْ) ظاهر أن قولَهم: (ظِلْت) بكسر الفَـاء دون (ظَلْت) بفتحِها ، ويحتمل أنْ يكونَ أراد مكسور العين من هذا النوع كـ (ظِلْـت) اطرد فيه هذا الحذف بخلافِ مفتوحِه ، نحو : (همْت)، وهذا وقع لابن مالك في بعض كُتِبه فإنه قالَ: إن الحذف إنما يطّرد في حركةِ العين-كسرةً -نحو (ظَلِلْت)، فإنْ كانت فتحـةً فالحذف قليلٌ ، وحكاه عن الفراء قال: ولا يقاس على ما ورد منه ولا يحملُ عليه-إنْ وجد - عنه مندوحةٌ[1] اهـ. وهذا خلاف ما عمم في التسهيل ، وتقدم الكلام على هذا ومـا حكاه ابن الأنباري في المفتوح ، وهذا أولى ما[2] يقرر به كلامه ، وإنْ كان الأولى هـو ظاهر لفظِه لأنّ النقلَ لا يساعده .

وغايةُ ما فيه أن الكسر لغةُ أهل الحجاز، والفتح لغةُ تميم ، ومع كونه لغـةً يتعـين اطراده فتأملْه ، نعم شرح ابن عقيل قوله في التسهيل : (ولمْ تكُنْ حِركةُ العْين فْتحةً)[3] أنّ العين إذا كانتْ مفتوحةً نحو : (هممْت) ، و(ٱنحطَطْت) لم تجعلْ على الفَاء ؛ لأن الفاءَ مفتوحةٌ[4] .

فإنْ قلت : هل هذا الخلاف في هذا النوع واجبٌ أو جائزٌ ؟

قلت : هو جائزٌ لا واجبٌ ، كما يجب وضع حركةِ العين على الفَاء إن سـكنتْ ، وقد نبه عليه في التسهيل بقوله : ويجوز في لُغةِ سليم حذف عين المَاضي المضعف المتصل بتاء الضمير أو نونه مجعولةٌ حركتها على الفَاء[وجوباً][1] إن سكنتْ [وجوازاً إن تحركتْ ولم

---

(6) تسهيل : 314 .
(7) شرح الكافية الشافية : 2170/4 .
(1) شرح الكافية الشافية : 2170/4 .
(2) سقط : (ما) من م .
(3) تسهيل الفوائد : 314 .
(4) المساعد :197/1 .

تكنْ حركةُ العين فتحةً][5].

وقلُ الناظمِ: (كَذَاكَ ـِفي أَقْـِرِرْنَ يقَالُ ـِقرْنا) الخ.. أرد أن يبين أن هذا الحذف قـد جاء في الأمر بشرطِ أن تكونَ عينه مكسورةً، وعلى ذلك نبه بقوله : (بكسرةٍ) وبه قرأ أكثر القراء[6] : [وقِرْنَ ـِفي بيوتكُن] [7]، وهومن قَررْت بالْمكَان[8] أَقِر به بالفَتح في المَاضـي والكَسْر في المُستقبل، فلما أمر [منه] اجتمع مثلآن، أحدهما مكسورٌ فحسن الحذف كمـا فُعل في الماضي[9].

وظاهر كلام الناظم اطراد هذا الحكم ؛ لأنه شبهه بما هو مطّرد ، وهو الـذي درج عليه ابن مالك في الكافية حيثُ قال : (وِقسْ معْتضِدا)[10]، وذكر غيره أنه غير مطّرد ، وهو ظاهر التسهيل ؛ لقوله : وربما فُعل ذلك بالأمر والمضارع[1]، فزاد المضارع ، ولم ينبه عليه الناظم هنا ، ومثالُه (يِقْرنَ) في (يقْرِرْنَ) وذكر ذلك في شرح الكافية، [قـال]: وكـذلك يستعملُ في نحو (يقْرِرْنَ)، و(اقْرِرْنَ) فيقالَ فيهما: (يِقْرنَ)، و(قِرْنَ)، ولكن فتح القَاء مـن هذين وشِبْههما غير جائز[2].اهـ، وإلى هذا أشار الناظم[3] بقوله: (وشذ ـِفيـهِ قَرْنا)، يعني : ـِبالفَتح .

فإنْ قلت : كيف قال الناظم (وشذ) مع أن الفتح قراءةُ نافع وعاصم ؟

قلت : يحملُ كلامه على شذوذ الفتح[4] من لغةِ كسر العين في المُضارع والأمـر، وقراءةُ نافع وعاصم تخرج على أنه أمْرٌ من (قَرِر) بالمَكان (يقَر به) بالكـسر في المَاضـي والفتح في المضارع ، وهي لغةٌ فصيحةٌ لا يقبلُ قولُ منْ أنكرَها؛ لثبو ا وصـحتها ، فمـا أُمرمن هذه اللغةِ اجتمع مثَلآن ، أحدهما : [177] مفتوح، ففُعلَ به من حذف عينه ما فُعلَ بـ (أحسْت) .

---

(5) زيادة من تسهيل الفوائد : 314 .
(6) قرأ نافع وعاصم : (وقَرْنَ في بيوتكُن) بفَتح القَاف ، وهذَا لا يكونُ من الوقَار إنما هو من الاستقرار ، قالَ الكسائي : العـرب تقولُ قَررت بالمَكان أقر ، فيه لُغتان بكَسر الراء وفَتحها ، وأصلُه : واقْررنَ مثلَ اعْضضْن ، فحذفُوا الراء الأولى لثقَل التضعيف ، وحوّلُوا فتحتها إلى القَاف وحذفُوا الألف أيضاً ؛ لأن القَاف تحرّكت ، فصار : وقَرْنَ ، كما قال :هلْ أحسْت صاحبك ، أيْ : هلْ رأيت ، والأصلُ :هلْ أحْسست . وقَرأ الباقون : (وقِرْنَ) بكَسر القَاف ، واحتمل أن يكون من الوقار.. حجة القراءات : 577 ، والحجة في القراءات السبع : 290 .
(7) الأحزاب ، الآية : 33 .
(8) ق ، م : قررت في المكان .
(9) توضيح المقاصد والمسالك : 101/6 .
(10) شرح الكافية الشافية : 2169/4 .
(1) التسهيل : 314 .
(2) شرح الكافية الشافية : 2170/4 .
(3) كُرر من (...هنا ومثاله يقرن في يقررن ....إلى : وإلى هذا أشار الناظم) في م .
(4) م : الشذوذ الفتح .

فإنْ قلت : قد قال المُرادي إنه نادرٌ لا يقاس عليه[5] ؛ لأن الحذف إنما هو للمكسور

قلت : مراده أنه نادرٌ في القياس ، ومع هذا أنه لغةٌ كما ذكرنا ، ألا ترى أنه قال بعده : لأن هذا الحذف إنما للمكسور ، فأوضح أن هذا النوع شاذ في القياس كثيرٌ في الاستعمال وقد علم أن ماكان لغة فصيحةً يخرج عليها المتواتر وإنْ كان نادراً قليلاً ، وأنه يقرأُ به في السبعة المُتواترةِ ، وفيما ذكره المرادي رد على من زعم خلاف ذكرنا ، وأنه لا يقالُ فيما قرأ في السبعةِ قليلٌ ولا نادرٌ ، وخرجته قراءةُ الكَسر أيضاً على أنه من (الْوقَار) ، كما خرجْته قراءةُ الفتح على أنه أمْرٌ من (قَار يقَار) إذا اجتمع .

تنبيه :

أجازفي شرح الكافية وأصلِها :إلحاق المَضموم العين بالمَكسور، فأجاز في (اغْضضن) أنْ يقالَ (غُضْن)، واحتج بأن فك المَضموم أثقلُ من فك المكسور وإذا كان فك المفتوح قد فر منه إلى الحذف في (قَرْنَ)- المَفتوح القَاف - فَفْعلُ ذلك بالمضموم أحق بالجواز، قال: ولمْ أره منقولاً[6] .

[إبدَال التاء طَاء في الافتَعال]

321 - ص : فَصْلٌ وتاءُ افْتِعالٍ أوْ ما صرفَا مِنْه إذا أوْلَيتهن أحْرفَا

322 - صاداً وضاداً وكذَا طَاءً وظَا فَالتاءُ أُبدِلْ بعْدها طَا واحْفَظَا

323 - كَاطْطَرم النار بِقَلْبِ الْمصْطَبِرْ واظْطَلَم الْمشْغوف إذْ لَمْ يطهرْ[1]

ش: يعني أنه إذا بني الافتعالُ وما تصرف منه- وهي فروعه - مما فاؤه أحد الحروفِ التي ذكرها، وهي حروف الإطباق التي هي الصاد والضاد والطّاءُ والظاءُ[2]، وجب إبدالُ تائه طاءً[3]، كقولك في بناء (افْتعل) من (طَعن)، و(ظَلَم)، و(صبر)، و(ضرم): (اطعن)، و(اظلَم)، (واصْطَبر)، و(اضْطَرم)[4]، والأصلُ : (اطْتعن)، و(اظْتلَم) (واصتبر) ، و(اضْترم)[5] ، ولكن استثقل اجتماع التاء مع الحرفِ المُطبق لمَا بينهما من

---

(5) توضيح المقاصد والمسالك 102/6 .
(6) شرح الكافية الشافية : 2171/4 .
(1) ق : 178 ، م : 25أ ، الأرجوزة : 10 أ .
(2) سر صناعة الإعراب : 61/1 .
(3) الممتع:360/1-361،شرح الكافية الشافية: 2157/4-2159 ، وتوضيح المقاصد: 80/6-84، وارتشاف الضرب:310/1-311.
(4) ق ، م : (اطعنوا) ، و(اظلموا) ، (واصْطَبروا) ، و(اضْطَرموا) .
(5) ق ، م : (اطْتعنوا) ، و(اظْتلموا) ، (واصتبروا) ، و(اضْترموا) .

تقارب المَخارجِ وتباين الصفةِ ، إذِ التاءُ مهموسةٌ مسْتفِلةٌ[6] ، والمُطبق مجهورٌ مسْتعْلٍ ، فأُبدلَ من التاء حرف استِعْلاَء وهو الطاء ، قاله المُرادي[7].

قلت : وهو صحيحٌ في غير الصاد ، فإنه من حروفِ الهَمس ، نعمْ هو من حـروف الصفير وبه تتم مخالفته للتاء في الثلاثة أوجه : المخْرج والجَهر والاستعْلاَءُ.

وما ذكره في تقَارب المخْرج صحيحٌ في غَير الطاء ، فإنه مع التاء من مخْرج واحـدٍ وتشاركُهما الدال ، وثلاثتها تخرج مما بين طرفيْ اللّسان وأصول الثنايا العليا مصعداً إلى جهة الحنْك[8] ، وتسمى نطْعيةً ؛ لأنها من نطع الغار الأعلَى من الفَم ، وهو سقفُه .

والذي ذكره الجاربردي في التعليل غير هذا- ولله دره- فذكَر أن هذه الأحرف لو أُبقيت مع مقاربتها ، لأدى إما إلى إدغَامِها، وهي لا تدغم في التاء لمَا فيها من الإطباق الذي يفوت بالإدغَام، وإما إلى إظهارها ، فيعسر النطق ا لقربها في المَخرج، ومنافَاتِها في صِفَا ا ؛ لأن التاءَ حرفٌ شديدٌ، والصاد والضاد والظاءُ رخْوةٌ ، وأيضاً فإن التاءَ حرفٌ مهموسٌ[9] والضاد المُعجمةُ والطاءُ والظاءُ مجهورةٌ[1]، فقلبوا [178]حرف الافتعال حرفاً يوافق التاءَ في المَخرج، ويوافق ما قبلَه في الصفَةِ قصداً لنفي التنافر بين الحرفَين[2] اهـ فاعْرفْه .

فإنْ قلت : الناظم إنما ذكر إبدالَ التاء طاءً إذا اجتمعتْ مع هذه الحـروف ، ولا يدرى ما يفعل ا بعد ذلك ، بلْ مثالُه ليس إلا الإظهار .

قلت : مقصود الناظم إنما هو بيان الإبدال ؛ لأن الكلام فيه ، والإدغام والإظهـار أمرٌ وراء ذلك يعرف من غير هذا المحلّ ، واتكلَ الناظم في بعضه على بـاب الإدغَـام وفي بعضِه على التوقيفِ فيه .

والحكم في ذلك أن التاءَ إذَا أُبدلتْ طاءً بعد الظاء وجب الإدغام لاجتماع المثْلـيْن وهذا سيأتي ذكره أن شاء اللهُ في باب الإدغَام .

وإذّا أُبدلتْ بعد الظاء في نحو (اظلَمِ) ففيه ثلاثةُ أوجه[3] :

---

(6) سر صناعة الإعراب : 145/1 .
(7) توضيح المقاصد والمسالك : 80/6-81 . وينظر الممتع : 360/1-361 .
(8) سر صناعة الإعراب : 47/1 .
(9) سر صناعة الإعراب : 145/1 .
(1) سر صناعة الإعراب : 60/1-61 .
(2) شرح الشافية للجاربردي : 353/1 .
(3) توضيح المقاصد : 81/6 .

أحدها : البيانُ ، فيقالُ : (اضْطَلَم المَشْغوف) .

والثّاني : إدغام الظاء في الطاء ، فيقالُ : (اطَلَم) بطاء مشددةً ، وهذا من باب إدغام المُتقَاربْين ، على أنه في التحقيق من إدغَام المثْلين ، إذْ لايصح إدغامها إلا أحدهما إلى مثْل الآخر .

والثالثُ : أنْ يجعلَ موضع الطاء ظَاءٍ معجمةً ، ثمّ تدغم فيه ، فيقالُ : (اظلَم) وهذا من باب إدغَام المثْلين أيضاً ، وينشد بالأوجه الثلاثةِ قولُ زهير :

هو الْجواد الذِي يعْطِيك نائِلَه عفْواً ويظْلَم أحْياناً فَيظلِم [4]

ومعنى البيت أنه يعْطي مالَه عفواً ، أيْ : بسهولةٍ ، ولا يمن ولا يماطلُ سائلَه ويظلَم أحياناً أن يطلب منه في غير موضع الطّلبِ ، فيتحملُ ذلك لمن سأله ، ولا يرد من استجاده في الأوقات التي يطلب فيها ، وفي الأوقَات التي مثله لا يطلب فيها .

وإذَا أُبدلتْ بعد الصاد، ففيه وجهان : البيان ،فيقالُ فيه (اصْطَبر) كما مثل به في (المُصْطَبِر) ، والإدغَام بقلب الثّاني إلى الأول ، فيقالُ : (اصبر) بصادٍ مشددةٍ .

وحدثَ سيبويه[1] أن بعضهم قرأ : [أنْ يصلِحا][2] ، يريد : (يصْطَلِحا)[3] وهذا من باب الإدغَام .

وإذا أُبدلتْ بعد الضاد ففيه ثلاثة أوجه[4] : البيانُ كما مثّل به من (اضْطَرم) والإدغَام بوجهْيه ، فيقالُ : (اضْطَجع) ، و(اطجع) ، و(اضجع) ، ووجها الإدغَام من باب إدغَام المثْلين ، والثالثُ من هذه الأوجه الثلاثةِ هنا قاله ابن هشام الخضراوي : وهو نادرٌ شاذ ، كذا نقله المرادي وابن هشام[5] ، وظاهر أن ما سواه لا شذوذَ فيه ، وليس كذلك ، فإنّ فاءَ الافتعال إذا كان صاداً أو ضاداً فالبيانُ فيها أكثر ، نحو (اصْطَبر) و(اضْطَرب) ، وجاء الإدغام فيهما شاذا على الشاذّي ، أي : يقلب الطاءُ صاداً أو ضاداً نحو (اصبر) ، و(اضرب) ولا يقلبهما طاءً لئلا يفوت صفير الصادِ ، أما شذوذه فلأن

---

(4) الكتاب : 468/4 برواية (هذا الجواد)، وسر صناعة الإعراب : 219/1، واللسان (ظلم) : 377/12 ، (ظنن) : 273/13 وتوضيح المقاصد والمسالك : 82/6 .

(1) الكتاب : 467/4 .

(2) النساء ، الآية : 128 .

(3) رويت هذه القراءةُ عن الأعمش .إعراب القرآن للنحاس: 493/1 . وينظركتاب السبعةفي القراءات :238.

(4) توضيح المقاصد والمسالك :82/6 ، المساعد : 182/4 .

(5) توضيح المقاصد : 82/6 .

حروف الصفير لا تدغم في غيرها ، وأما كونه على الشاذ فلأن القيـاس قلـب الأول إلى الثاني ، فاعرف هذا ففيه إرشادٌ لحُكم ما إذا كانت الفَاءُ صاداً .

وقد استثقلَ بعضهم اجتماع الضاد والظاء لمَا بينهما من التقَارب ، فقلب الضاد لاماً فقال : (إلْطَجع) في (اطجع)[6] .

فإن قلت : كل ما قررته ينحصر في أمرين : أما الإظهار، وقد صرح به في أمثلِتـه وأما الإدغَام فسيتكلم عليه في بابِه فلا عتب علي الناظِمِ حتى[179] يقال اتكـل علـى التوقيف في بعضِه .

قلت : التوقيف في بيان ذلك لا بد منه إذْ لا يدرى فيما فيه الثلاثة الأوجه من أيـن جاء الثالثُ ، وكذَا فيما قُلب فيه بعد الصاد طاء لا يدرى المقلوب ما هو إلا بتوقيف وكذا في غيره فتأملْ ذلك واعْرفه .

وقولُه : (واظْطَلَم الْمشْغوف إذْ لَمْ يطهرْ) مثّلَ هنا بمثَالين ، أحدهما مع الإظهـار وهو(اظْطَلَم) ، والآخر مع الإدغَام وهو(يطهر) ، وأصلُه : (يتطَهر) من (الطهـارةِ) فأبدلَ التاءَ طاءً وأدغم فيها الطاءَ ، ومعنى المثَال : أن المشْغوف طلب الظّلم حين لم يطهـر نفسه من درن الهَوى ولمْ يباعدْه .

[إبدال التاء دّالا في الافتعـال]

324 - ص : وصيرن ذَا التاءَ دالا إنْ قَفَا ذَالا ودالا ثُم زاياً فاعْرِفَا

325 - وذّك مِثْلُ ازْدجِر الْمدكِر وادنْ فَهذِي كُلها لاتَنْكَـر[1]

ش : يعني أنه إذا بنى الافتِعال مما فاؤه دال نحو (دانَ)، أو ذال نحو (ذَكَـر) أو زايٌ نحو (زاد) وجب إبدال تائِه دالا [2]، فيقـالُ: (ادانَ)، و(ازْداد)، و(اذكَـر) والأصلُ (ادْتانَ) ، و(ازْتانَ) ، و(اذْتكر)، فاستثقل مجيءُ التاء بعـد هـذه الأحـرف فأُبدلت دالا ، وذلك لأن التاءَ تخالف هذه الأحرف الثلاثةَ في الصفات ، أما مخالفتها للذّال والزاي فلأن التاءَ حرفٌ شديدٌ ، وهذان رخوان ، والتاءُ مهموسٌ وهذان مجهوران ، وأمـا مخالفتها للدال فلأنّ التاءَ حرفٌ مهموسٌ والدال مجهورةٌ ، فقلبت التاءُ دالا لكونـا موافقـةً للتاء في المَخرج ، وللدال والزاي في الجَهر، وهذا معنى ما ذكره الناظم .

---

(6) من قول الراجز منظور بن حية الأسدي :

لما رأى أنْ لاَ دعهْ ولاَ شبعْ مالَ إلى أرْطَاة حقْف فَالْطَجعْ

يريد : فَاضْطَجع ، قال ابن جني في سر صناعة الإعراب 321/1: وهوشاذ .

(1) ق :180 ، م : 24أ ، الأرجوزة : 10 أ .

(2) شرح الكافية الشافية : 2157/4-2158 ، وتوضيح المقاصد : 83/6

فقولُه : (وصيرن ذَا التاءَ) ، (ذَا) إشارةٌ إلى التاء التي تقدم ذكرهـا في أحـرفِ الإطباق ، ولذا أتبعها بذكرِها بياناً لها وتوضيحاً .

وقولُه : (إنْ قَفَا ذَالا) الخ..أي : تبع ، فـ(قَفَا) بمعنى تبع .

وقولُه : (وذّك مِثْلُ ازْدجِر) الخ.. ، فقوله (ازْدجر) مثالٌ لما كان فاءُ الكلمةِ زاياً و(المُـذكر) مثالٌ لَمَا كان فاؤها ذالاً معجمةً ، و(ادنْ) ،هو أمرٌ من قولهـم : (ادانَ) (يدانُ)[3]، والأصلُ في هذه (ازْتجر) ، و(مذْتكِرٌ) ، و(ادتن) ، فقلبت التاءُ فيها دالا لَمَا عرفت قبل ، وأُدغمتْ في (مذَكر) ، و(ادن) ، وظهرتْ في (ازْدجر) ، وفي تمثيـل الناظم ـذه الأمثلةِ ، مفكوكٌ بعضها ومدغمٌ بعضها ، إشارةٌ إلى أنها لا تجري علـى سـنن واحدٍ في الإظهار والإدغَام .

والحكم في ذلك أن تاءَ الافتعال إذا أُبدلتْ دالا بعد الدال وجب الإدغَام لاجتمـاع المثْلين ، فليس في (ادن) إلا وجهٌ واحدٌ[4] .

وإذا أُبدلتْ دالا بعد الزاي فوجهان : الإظهار كما مثل به ، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول ، فيقالُ :(ازجِر) ولا يجوز العكس ؛ لأن الزاي لا تدغم فيما ليس من مخرجِهـا هكذا عللوه ، وفيه عندي نظرٌ ؛ لأن التي أُدغمتْ في الدال دالٌ لا زايٌ ؛ لما قدمنا من أنها لا تدغم إلا بعد قَلبها إلى مثل ذَلك الحَرف ، فهو من إدغَام المثْلين ، نعمْ لو قالُوا لا تبـدلُ دالاً لصح ، ولكنهم يطالبون بعلة عدم الإبدال ، والّذي علل به الجاربري أن الزاي إنما لم تقلبْ هنا وتدغم في الدال محافظةً على صفير الزاي[1]، وهو تعليلٌ حسنٌ .

وإذا أُبدلتْ دالاً بعد الذّال المُعجمة فثلاثةُ أوجه [180] الإظهار والإدغام بوجهْيـه فيقال : (اذْدكَر) ، و(ادكَر) ، و(اذكر) بذال معجمة[2] .

وقولُ الناظم : (المُـذّكر) هو محتملٌ للوجهين ، وإنْ كَان الواقـع في النـسخةِ بالمهملةِ - فلست على وثُوق من صحتها لَمَا شاهدت من تصحيفِها فيما يفـسد المَعنـى- أحْرى في الجُزئيات قريبة المَبنى، وينبغي أن يقالَ (الْمـذّكَر) على صيغة اسـم المَفعـول ليوافق قولَه : (لاَ تنْكَر) .

---

(3) يقال: دانَ، واسْتدانَ، وادانَ مشدداً، إذَا أخذَ الدين واقترض، فإذَا أعطَى الدّين قيلَ : أدانَ مخفّفاً. اللسان (دين):167/13.
(4) توضيح المقاصد : 83/6 .
(1) شرح الشافية للجاربردي : 354/1 .
(2) شرح الشافية للجاربردي : 354/1 ، وتوضصيح المقاصد والمسالك :83/6 .

[إبدال التـاء هاءً في الوقف]

326- ص :وتبدلُ الْهاءُ مِن التاءِ لَدى وقْفٍ وهذَا فِي الْكَثِير اطّردا

327- وبعْضهمْ يقِف بِالتاءِ كَمـا ورد فِي الشعْرِ لمـنْ تقَدما

328- كَادتْ نفُوس الْقَوْمِ عِنْد الْغلْصمتْ وكَادِتِ الْحرةُ أنْ تدْعى أمتْ[3]

ش: هذه المسألةُ هنا حقه أن يذكرها في باب الوقفِ ؛ لأنها من أحكامه[4] وإنما تفرع[5] ا في هذَا الفَصل لأجل ما فيها من الإبدال ، فناسب أن يذكرها في هذا الباب ، لكنه أخل بأحكامها فلم يذكرْها مستوفَاتٍ ، وكانَ اللاّئق بذكْرِها ذكر شروطها المَبني الإبدالُ عليها .

ومعنى ما ذكره أنّ الهاءَ تبدلُ من تاء التأنيثِ عند الوقفِ ، وهو مراد بـ(لَدى الْوقْفِ) ، وهذَا الذي ذكره مشروطٌ بأن :

- تكونَ التاءُ في اسم كـ(قَائِمةٍ) ، و(ضارِبةٍ) ، احترز من اللاّحقةِ للفعْل فإنها لا تقلب هاءً ، بلْ يقف عليها بالسكون .

- وأنْ لا تتصلَ بساكن صحِيح ، فأما إنْ اتصلتْ بساكن صحيح ، فلا تغير بل يقف عليها كما هي نحو تاء (بِنْتٍ) ، و(أُخْتٍ) على بحث تقدم في هذه التاء ، هل هي للتأنيث أم لاَ[1] ، ويدخلُ[2] في هذا ما كَان قبلَه فتحةٌ كـ(رحْمةٍ) ، وما قبلَه ألفٌ كـ(الحَياة) فإنه ساكنٌ غير صحِيحٍ ، ولا يكونُ إلا ألفاً[3] .

والشرطُ الثالثُ أن تكونَ في مفردٍ لا في جمعٍ احترازاً من التاءِ الواقعةِ في الجَمعِ نحو (هِنْدات)، وما ضاهاه من نحو (بنات) ، و(أُولاَت) ، و(أخوات) ، و(هيْهات) فإنه يقف عليها كما هي من غير تغيِيرٍ، وهذَا هو الأعرف في ذلك ، وقد سمع إبدالها في قول بعضِهم: (دفْن الْبناهْ مِن الْمُكْرماهْ)، و(كَيْف الإخْوهْ والأَخِواهْ) [4].

فإنْ قلت : إذا سمع فيها إبدالُها هاءً ، فكيف يصح إخْراجها ؟

---

[3] ق :181 ، م : 24أ ، الأرجوزة : 10 أ .
[4] شرح الكافية الشافية : 1995/4-1996 .
[5] ق ، م : تبرع .
[1] ص : 175 .
[2] م : لا يدخل .
[3] شرح الكافية الشافية : 1995/4 ، وأوضح المسالك :347/4 .
[4] شرح الكافية الشافية: 1995/4،أوضح المسالك: 347/4، والهمع: 216/6، وفي 306/6: (ودفْـن البنـات المُكْرمـات) بالوجهين .

قلت : الذي أراد الناظم الكلام عليه هو ما كان القلب فيه كثيراً مطرداً ، ولذا قال: (ِفي الْكَثِيرِ اطردا) ، وأما جمع المؤنث السالم وما ألحق به فإبدالُها هاء فيه قليلٌ ، والكثير سلامتها ، فهو إذاً مما يشترطُ عدمه فاعْرفه ، على أن الذي نص عليه في الإفصاح أنه شاذ لا يقاس[5] عليه[6] .

وقولُه : (وبَعْضهمْ يقِف ِبالتاءِ) أي : سواءٌ كان مفرداً كـ (عُرْقَـةٍ) ، أو جمـع تكسير كـ (غِلْمةٍ) ، ومن إقرارها تاءً قولُ بعضِهم : (يا أهْلَ سورةِ الْبقَرتْ) ، فقـال مجيباً : (لا أحْفَظُ مِنْها و لاَ آيتْ)[7] .

وفي قول الناظم : (كَما ورد ِفي الشعْرِ..) إشْعارٌ بخصوصيته في الضرورةِ ، وليس كذلك ، بل يقع في غير الشعر كما ذكرنا ، وظاهر كلامِهم أنه لغةٌ، ورتبوا عليها أن أكثر هذه اللّغة يسكنها في الوقْف، ولو كانتْ منونةً منصوبةً، وعلى هـذه اللغـةِ ر سمـتْ في المَصحفِ في [قوله تعالى]: [وإن شجرت الزقومِ][8]، و[أهمْ يقْسِمونَ رحْمت ربـك][9] قال الخَضروي : وعلى هذه اللّغةِ تجري عند بعضِهم مجرى سائِر الحُروف ، فيجوز فيهـا الإشمام ، والروم ، والتضعيف ، وإبدالُ التنوينِ من المنصوب ألفاً ، ولا يكونُ فيهـا النقـلُ قال : وأكثرهم يسكنها لا غير .

قلت : إنما منع النقلُ ؛ لأن البصري لا يرى نقلَ[181] الفتح من غير المَهموز لعلةٍ ذكروها في بابه .

تنبيهـان :

الأولُ : فُهم من قول الناظم إبدالُ الهاء من التاء يعني تاء التأنيثِ ، أنها لا تبدلُ من غير تاء التأنيث ، وشذ قولُ بعضِهم : (قَعدْنا علَى الْفُراه)[1] بالهَاء ، وليستْ تاؤه للتأنيث

الثاني : إذا سميت بـ (هْيهات) على لغةِ منْ أبدلَ ، فهي كـ (طَلْحة) تمنع الصرف للعلمية والتأنيثِ ، وإذا[2] سمي ا على لُغةِ منْ وقف بالتاء كـ (عرقَات) يجري فيها مـا

---

(5) ق : لا يقال .
(6) الهمع : 216/6 .
(7) قطر الندى : 325 ، والهمع : 215/6 .
(8) الدخان ، الآية : 43 .
(9) الزخرف ، الآية : 32 .
(1) اللسان (تبه) : 480/13 .
(2) م : وإنما .

جرى في جمع المُؤنثِ السالم إذا سمي به، وذكرنا هذا التنبيه تتميماً لفائدةِ (هْيهات) ؛ لأنه من المُلحق بجمع المؤنثِ السالم في الوقف عليه بالتاء كثيراً وبالهاءِ قليلاً كما ذكرناه[3] .

وقولُه : (كَانتْ[4] نفُوس الْقَوْمِ عِنْد الْغلْصمتْ) الخ.. هو شعرٌ أتى به دليلاً على ما هو عليه ، وأدخلَه في نظمِه ، وقبلَه :

اللهُ أنجــاك بِكفّيْ[5] مسْلِمــتْ ... مِنْ بعْدِ ما وبعْدِ ما وبعْدِ متْ

كَانتْ نفُوس الْقَوْمِ عِنْد الْغلْصمتْ ... .[6]

[إبدال الهاء من الألف والياء والهمزة]

329 - ص : والْهاءُ أيضاً أُبدِلَتْ مِن الألفْ ... والْياءِ والْهمْزةُ فِيما قدْ عرِفْ

330 - مِثْلُ هراق وبِـمهْما نقِـلاَ ... وهاءُ هذِهِ مِن الْيا أُبـدِلاَ[7]

ش : ذكر الناظم في هذا البيتِ إبدالَ الهاء من ثلاثةِ أحرفٍ :

فأُبدلَت من الألفِ وقفاً في قَول الشاعر :

قدْ وردَتْ مِنْ أمكِنهْ ... مِنْ ههنا ومِنْ هنهْ[1]

فإنّ الهاءَ من (هنـهْ) أُبدلتْ من الألفِ ، وأصلُه (ومِنْ هنا ـ) ، ومثّله النـاظم بـ (مهْما) فيما نقلَ ، وأشار بالمنقولُ إلى قول الخليل أن (مهْما) مركبةٌ من (ما مـا) الأولى للجزاء ، والثّانية التي تزاد بعد الجَزاء ، فأبدلوا من الألفِ هاء كراهةَ[2] التكرير، وهذا أحد المَذاهب في (مهْما) ، ولسنا بصدد ذلك .

---

(3) شرح الكافية الشافية : 1996/4 ، والهمع : 217/6 .

(4) ق ، م : كادت .

(5) ق ، م : بكفّ .

(6) تمامه : وكَادتِ الحرةُ تدْعى أمتْ

نسبت الأبيات في اللسان (ما): 472/15 إلى أبي النجم العجلي برواية (نجاك). وفي سر صناعة الإعـراب: 160/1 ، 163 والخصائص : 304/1 ، وفي أوضح المسالك : 348/4-349 بلا عزو وبرواية (صارتْ) في الأول والثاني ، و(كَانتْ) في الثالث بدلَ (كَادتْ) ، والهمع : 216/6 .

(7) ق : 182 ، م : 24ب ،الأرجوزة : 10 أ .

(1) بعدها : إنْ لِمْ أروهـا فَمـهْ .

المنصف : 156/2 ، وسر صناعة الإعراب : 163/1 ، 555/2 ، والممتع : 400/1 .

(2) قال سيبويه في الكتاب 59/3-60 : وسألت الخليل عن مهما فقال : هي (ما) أدخلت معها (ما) لَغواً بمنزلتها مع (متى) إذا قلت : متى ما تأتني آتك ، وبمنزلتها مع (إنْ) إذا قلت : إنْ ما تأتني آتك ، وبمنزلتها مع (أين) كما قـال سبحانه وتعـالى : [أينما تكونوا يدرككُم الموت]، وبمنزلتها مع (أيْ) ، إذَا قلت : [أياماً تدعوا فَله الأسْماءُ الحُسنى] ، ولكنهم استقبحوا أنْ يكرّروا لفظاً واحداً، فيقولوا: (ماما) فأبدلُوا الهاءَ من الألف التي في الأولى، وقد يجوز أن يكونَ (مهْ) كـ (إذْ) ضمّ إليها (ما) .

وكذلك أُبدلتْ الهَاءُ أيضاً من ألف (أنا) وقفاً ، قالَ حاتمُ : (هذَا قَصْدِي أنـهْ) يريد (أنا)[3] .

وأُبدلتْ أيضاً من ألفِ الاستفهام في الوقف ، ومنه قولُ الشاعر:

إنْ لَمْ أَرِوها فَمَهْ[4]

أي : (فَما)[5] .

وأُبدلتْ أيضاً من ألف (حيْهلاَ) وقفاً أيضاً ، فقالُوا: (حيْهلَهْ)، والمُراد (حيْهلاَ)[6] .

وأما إبدالُها من الياء فكما مثّل به من هاء (هذِه) ، وأصلُه (هذِي) فأبدلُوا مـن الياء هاءً ، فقالُوا : (هذِه)[7] ، وهذا ذكره ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح أن من العرب منْ يقولُ (ذِي) في الوصل ، فإذا وقف أبدلَ من الياء هاءً ، فقال : (ذِهْ)[8] ، وهو نصه في التسهيل ، فقال : ومن ياءِ[9] (هذِي) ، و(هنيه)[10] ، فزاد (هنيه) ، وهو قولُهم (هنْيهةٍ) في (هنيةٍ) ، والأصلُ في (هنيةٍ) : (هنْيوةٍ) على من يقـول أن لامهـا واوٌ[11] والخلاف فيها مذكورٌ في كتب النحو ، فلما اجتمعتْ على هذا الواو والياءُ مع سبق أحدِهما بالسكون قالوا : (هنية) بالإدغَام ، ثم أبدلُوا الهاءَ من الياء ، فقالُوا (هنْيهةٌ) ، فمن راعى الأصلَ قال : إن الهاءَ بدلٌ من الواو ولامها هي المنقلبةُ ياءً ، ومن راعى الحالةَ الطارئةَ قال : أُبدلتْ من الياء[1] .

وأما إبدالُها من الهمزةِ فمثله بقوله: (هراق) ، والأصلُ (أَراقَ)[2]، ومنه أيـضاً (هِياك) في (ـإِياك) ، وقالُوا (هياكَ) بالفتح في (أَياك) بالفتح أيضاً[3]، وكذَا (هيا زيْـد) في (أيا زيْد) ومنه قول الشاعر :

وانْصرفَتْ وهْي حصانٌ مغْضبهْ ورفَعتْ ـبصوْتها هيا أَبَهْ[4] [182]

---

(3) في شرح الأشموني : 334/4 (هكَذا فَزدْني أنهْ) ، وفي المساعد على تسهيل الفوائد 237 : (هكَذَا قصْدِي أنهْ) .
(4) ينظرالهامش :1 ، ص : 400.
(5) قال ابن جني في سر صناعة الإعراب 555/2 : (وأمّا قولُه فَمهْ ، فيحتملُ أن يكونَ أراد " فَما " ، أيْ : فَما أَصْنع ؟ أو فَمـا قُدْرتي ؟ ونحو ذلك ، ويجوز أن يكونَ قولُه " فَمهْ " زجراً منه ، أيْ : فاكففْ عني فلست أهلاً للعتاب ، أوْ فَمهْ يـا إنـسانُ ، يخاطب نفسه ويزجرها) .
(6) الإنصاف : 573/2 ، وشرح الشافية للإستراباذي : 224/3 .
(7) شرح الشافية للإستراباذي : 286/2-287 ، 225/3 .
(8) ينظر الكتاب : 455/3 .
(9) م : الياء .
(10) التسهيل : 318 .
(11) سر صناعة الإعراب : 559/2 .
(1) توضيح المقاصد : 87/6 .
(2) سر صناعة الإعراب : 554/2 .
(3) سر صناعة الإعراب : 551/2-552 ، وتوضيح المقاصد : 87/6 .

أي : أيا أبهْ .

وقالُوا (هـما والله) في (أما والله لقدْ قَـام زيْدٌ)[5] ، وهو كـثيرٌ في كَلامِهـم وبالله التوفيق .

[القلب المكاني]

331- ص:فَصْلٌ وإِنْ قَدمْت[1] حرْفاً اسْتحقْ ِفي الأَصْل تأْخِيراً علَى الذِي سبقْ

332 - فَسميـن ذَلِك قَلْبـاً كَـيِئسْ فَهـُو آيسٌ ولَكِـنْ لاَ تِقِـسْ[2]

ش : هذا الفصلُ عقده الناظم لبيان معرفةِ القَلبِ ، والقلب أنواعٌ :

أحدها : قلب الحَرف إلى الحَرف ، ويسمى البدلَ وتقدم ذكره .

الثاني: قلب اللفظَةِ برمتها ، وهو من فُنون الكَلامِ وأكثر وقُوعه في الشعـر، ومنـه قولُ حسان[3]:

---

(4) نسبت للأغلب العجلي ، وقيل لامرأة يقال لها العجفاء . سر صناعة الإعراب : 554/2 ، وشرح المفصل : 119/8 ، واللسان (أبا) : 61/14 .

(5) سر صناعة الإعراب : 554/2 ، وشرح المفصل : 116/8 .

(1) م : تقدمت .

(2) ق : 183 ، م : 23أ ، الأرجوزة : 10 أ .

كأن سبيئةً مِنْ بيْتِ رأسٍ   يكُونُ مِزاجها عسلٌ وماءُ[4]

و(السبِيئَةُ) :هي الخمر المُشتراةُ[5] ، فنصب (المزاج) وجعلَ المعرفةَ الخبر والأصلُ رفعه ، ونصب العسل ، على أن المعرفةَ : الاسم والنكرةَ : الخبر .

ومن ذلك أيضاً قولُ رؤْبة :

ومهْمـهٍ مغْبرةٍ أرْجاؤه   كأن لوْنَ أرْضِهِ سماؤه[6]

أي : كأن لونَ سمائِه لغبرته لونُ أرْضِه ، فعكس التشبيه مبالغةً ، وحذف المُضاف .

ومن وقُوعه في النثر: (أدْخلْت الْقَلْنسوةَ فِي رأسِي) ، و(عرضـت الناقـةَ علـى الحَوضِ ، وعلى الماء)[7] ، قاله الجوهري[8] وجماعةٌ منهم السكاكي والزمخشري[9]، وجعلَ منه:[ويوْم يعرض الذِين كفَروا علَى النارِ][10] ، ومنه قولهم : (كسر الزجاج الحَجـر) و(خرق الثوب المِسْمار) ، ولعدم اللبس في ذلك جاء وقُوعه[11] .

الثالثُ: قلب الحرفِ من مكان إلى مكان آخر ، وهو الذي عقدلـه النـاظم هـذا الفصل[1] ، وقد جاء منه شيءٌ كثيرٌ ، وألّف فيه ابن السكيت كتاباً[2] ، ومع ذلك فلا يطّرد وإنما يحفظُ ما ورد منه ، قال ابن فارس في فقه اللّغة :وليس في القرآن شيءٌ من هذَا فيمـا أظن[3] اهـ .

ويكثر مجيئُه في المعتل والمهموز[4] ، وقليلٌ في غيرهِما ، ومنه قولُه :

---

(3) ديوانه : 59

(4) الكتاب : 49/1 ، والمقتضب : 92/4 ، برواية : (كأن سلافَةَ) ، ومعاني القرآن للفراء : 215/3 ، وشرح المفصل : 93/7 واللسان (سبأ) : 93/1 ، و(رأس) : 94/6 ، و(جنى) : 155/14.

(5) اللسان (سبأ) : 93/1

(6) ديوانه : 3، والإنصاف: 529/2 برواية : (وبلد عامية أعْماؤه) ، و مغني اللبيب :912/1 ، وأوضح المسالك : 342/4 .

(7) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، ورقة : 378ب

(8) في الصحاح (عرض):عرضت البعيرعلى الحَوض، هذا من المقلُوب ، ومعناه:عرضت الحوض على البعير

(9) الكشاف : 523/3 .

(10) الأحقاف ، الآية :20 .

(11) مغني اللبيب : 913/1 .

(1) الممتع:615/2-618، وشرح الكافية الشافية: 2171/4-2174 ،والمساعد:209-215،وشرح الـشافية للإسـترباذي: 21/1-32

(2) القلب والإبدال،نشره: د.أوغست هفنر، بيروت 1903،ونشر أيضا باسم (الإبدال)، تحقيق: د.حسن شرف،القاهرة، 1978.

(3) في الصاحبي في فقه اللغة 202 : (وليس من هذَا ، فيما أظن ، من كتاب الله-جل ثناؤه- شئٌ) .

(4) ارتشاف الضرب : 334/1 ، والمساعد : 210/6 .

علَى قُضبٍ محضرةٍ مِنْ زبرْدج[5]

يريد : الزبرْجد[6] فقَلب[7] ، ونحوه : (أسِيرٌ مكبّلٌ ومبكلٌ) . وذو الواو أمكن فيه من ذِي الياءِ ؛ بدليل الاستقراء[8]، نحو: (شاك)، و(لاَث) فيمن جعلَهما من المَنقـوصِ وأصلُهما: (شائِك)، و(لائِث) من (شاك يشوك) من شوكَة[9] الـسلاَح[10]، و(لاَثَ يلُوثُ) ، يقالُ : لاَثَ الشجر يلُوثُ إذا كـثُرَ، فقُلب فصار : (شاكٍ) ، و(لاَثٍ) .

وإنما قلنا : إن ذا الواو أمكن من ذِي الياء ؛ لأنه كما يقالُ ‘ن انقلاَب الألف عـن الواو أكثر من انقلاَبِها عن الياء ، فلوْ ترددْت في أَلِفٍ أهي منقلبةٌ عن واو أو ياء حكمـت بأنا عن واو للكَثرةِ ، وكذلك هنا[11] .

ومثالُ اليائي (شواعِي) في (شوايع) لأنه من (شاع) ، (يشِيع)[12] ، ونـحوه (أيامى) ، والأصلُ : (أيَائِم) جمع: (أيم) بوزن (فيْعل) ، فقيلَ: (أيام)، ثم فُتح فقيلَ (أيامى)[13]، ومن ثم لم تكن ألفُه للتأنيثِ، والمانع له من الصرف الجمعيةُ وعدم النظير.

تنبيهـان :

الأول : لمْ يبين الناظم حالاتِ القلبِ في الكَثرة والقلة ، وقد تقدم أنه يكثُر في ذي العلةِ والهَمز ويقلّ في غيرهِما ، ثمّ هو في غَيرهِما مراتب ، فذُو الواو أمكن من ذِي الياء كما قدمنا ذكره .

الثاني : أطلق [الناظم] في ما استحق التقديم والتأخير ، وهوبتقديم الآخر- ولو كان زائداً- على متلوه ولوْ كانَ غير عين ، أكثر منه بتقديم متلو الآخر على العين ، فمثالُ الأول (راءَ) في (رأى) ، قدموا اللام على العين ، وكذَ في نحو (شاكٍ) ، و(لاَثٍ)[1] ، ومثلُ ذلك [183] : (ترْقُوةٌ) وزنه : (فَعْلُوةٌ)[2] فقالُوا في جمعها : (ترائِق) والأصلُ (تراقِي) فقدموا الحرف الزائد وهو الواو على لام الكَلمةِ وهو القَاء[3] .

---

(5) مجهول القائل ، أوله : مداهن عقْيان وأوْراق فضة
تعليق الفرائد وتسهيل الفولئد ، ورقة : 378ب .
(6) م : يريد الزبردج .
(7) في الخصائص 62/1 : (فأما قولُ بعضهم زبرْدج، فَقَلْبٌ لحق الكلمةَ ضرورةً في بعض الشعر ولا بفاس).
(8) ارتشاف الضرب : 334/1 ، والمساعد :210/4 .
(9) م : شكوة .
(10) الممتع : 616/2 .
(11) المساعد : 210/4 ، والهمع : 277/6 .
(12) الهمع : 617/2 .
(13) المصدر نفسه : 277/6 .
(1) شرح الشافية للإسترباذي : 21/1-22 .
(2) الكتاب : 275/4 ، والممتع : 91/1 .
(3) ارتشاف الضرب : 334/1 ، و المساعد : 210/4 ، والهمع : 277/6 .

ومثالُ الثاني : (مَيْدان) بوزن (فَعْلاَن) من (المَدى)، وأصلُه (مَدْيان) ؛ فقدموا متلو الآخر وهو لام الكلمةِ الذي هو الياءُ على العين التي هي الدال ، فقالوا : (مَيْـدان) فهذا أقل من الأول ، وإنما قلنا من (المَـدى) ؛ لأنه إذا كان (مَيْـدان) من (مـاد) (يمِيد) كانَ على الأصل ولا قلب فيه[4] ، ونحو هذا قـولُهم للـنفْسِ : (حَوْبـاء)[5] والأصلُ (حَبْواء) ، والدليلُ على ذَلك قولهم : (حابَيْت الرجلَ) ، إذا أظهرت له خلاف ما في حَوْبائِك[6] .

ومن مثل ما هو من تقدِيم الآخر على متلوه - ولو كانَ زائداً - تقديم العين علـى الفَاء ، نحو قولهم : (أَيِس) في (يئِس) ، و(أَيْنق) والأصلُ : (أَنْوق) ، ثم قدموا العـين على الفَاء وقلبوا الواو ياءً في (أَنْوق فصار (أَيْنق) على المَشهور ، بينهم فيه[7] ، ولسيبويه قولٌ آخر : أنهم حذفوا العين وعوضوا عنها الياءَ[8] .

وقد أطلنا الكلام في أحكَام هذَا الفصل ؛ لأنّ الناظم أجحف ا ، وباقِيه يظهـر إنْ شاءَ الله مع تتبع كلام الناظم .

ومثلَ الناظم بـ(يئِس) فهو (آيِسٌ) ، فذكر الأصلَ وهو (يئِس) ، وذكر اسم الفَاعل من المقلُوب وهو(آيِسٌ) ؛ لأنه من (أَيِس) بتقديم الهمزةِ .

333 - ص: ويعْرف الْقَلْب بِأن الْفَرْع لاَ يلْحق فِي تصرفِ ما أُصلاَ[1]

ش : أراد الناظم أن يبين ما يعرف به المقلوب من الأصلي ، فذكر :

أن المقلوب لا يكونُ في تصرفه مثلَ الأصلي ، فلا بد من نقْصِه عنـه ، فالنـاقص التصرفِ فرعٌ عن كامِل التصرفِ ، ثمّ مثّلَ ذلك بقوله :

---

(4) المساعد : 211/4 .

(5) اللسان (حوب) : 340/1 .

(6) ق ، م : حوبابك . وهو مثال تقديم الآخر على العين . ينظر المساعد : 211/4 ، والهمع : 277/6 .

(7) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب 335/1 : (و"أينق" فيه قلبٌ وإبدالٌ ، وفيه قولان ، أحدهما : أنّ وزنه :" أعْفُل" ، والآخـر حذفت الواو وعوض منها الياءَ ، فوزنه " أيفُل ، وقيل فيه قلبٌ ثم إبدالٌ ثم قلبٌ صار " أنقُو " ثم " أنقُى " ثم " أينق ، وحكـى ابن السكيت " أونق عن بعض طيء) ، ينظر الخصائص : 75/2-76 .

(8) الكتاب : 466/3 . ويظر: إلمع : 618/2 ، و المساعد : 211/4 ، والهمع : 277 .

(1) ق : 184 ، م : 23ب ، الأرجوزة : 10 أ .

334- ص:كَمِثْل ما ثَبت مِنْ قَرْع امْضحل[2] لِكَوْنِهِ لَمْ يتصرفْ كَاضْمحل

335- والْوجْه أَصْلُ الْجاهِ إِذْ قَدْ صـرفُوا وجْهاً وجاهٌ صرْفُه لاَ يعْرف

336- وصيروا الطرْموح طُرْحوماً[3]وما ثَبت نصْرِيفٌ سِوى فِي طُرْحما[4]

ش : وقع في النسخة التي وقعتْ بأيدينا مكانَ قوله (مِنْ قَرْع امْضحل) :(اضْمحلّ) بلفظ (اضْمحلّ) الثّاني، وهو تصحيفٌ ، والصواب ما جعلته في الأصل وهو (امْـضحلّ) بتقديم الميمِ على الضاد ، ومعنى الاضمِحال : الذهاب والتلاشي ، ومثّل به الناظم لـصورةِ القَلبِ ، وأصلُ (امضـحل) : (اضْمـحل) ؛ بدليل أنه لا تصرف فيه كما يتصـرف (اضْمحل) ؛ فإنك تقولُ : (اضْمحل) ، (يضْمحِل) ، (اضْمِحْلاَلاً) فهو (مضْمحِل) ، ولا تقولُ ذلك في (امْضحل)[5] ، وهذا النوع مما وقع فيه القلب في غير الهَمز وحروفِ العلةِ ، وهو مما قُدمتْ فيه العين على الفَاء .

وقولُه : (والْوجْه) الخ... يعنى أنّ (الْجاهِ) مقلوب (الْوجْهِ) ، و(الْوجْه) هـو الأصلُ ؛ لأنهم صرفوا (وجْهاً) فقالوا : (أُجوهٌ) ، و(وجَيْهٌ) مصغرٌ ، وقالوا : (واجه) ، (يواجِه)[6] ، و(وجِيهٌ) ، و(وجاهةٌ) ، وأما (الْجاه) فلم يتصرفُوا فيه ، فدل[7] على أنّ الأصلَ هو (الْوجْه) ، و(الْجاه) مقلوبه ، قُدمتْ فيه أيضاً العين على الفَاء ، وقُلبـتْ واوه ألفاً لتحركها قبل الألف وقد فُتح الحرف المقلوب[8] .

وقولُه : (وصيروا الطرْموح طُرْحوماً) وقع في النسخةِ المذكورةِ (وصيروا الطرْحوم طُرْحوماً) ، وهذا تصحيفٌ أيضاً كالذِي قبلَه لتماثل اللفظْين ، فلم يكنْ فيهمـا قلـبٌ ، وصوابه ما أصلحناه ، وهو أن العرب صيرت (الطّرْموح) [184] بالميم بعد الراء وقبـلَ الواو (طُرْحوماً)[1] بالحَاء بعد الراء ، فقلبوا الحاْء إلى محلّ اِلميم وأخروا الميم إلى محلّ الحاءِ وهذا النوع من أكثر التقديم على ما ذكر قبلُ ؛ لأنه قدم فيه الآخر على متلوه وهو غير عينٍ و(الطّرْموح): الطويلُ، و(الطّرْماح): المرتفع ، ويقالُ: (طَرْمح البِناءَ) إذا أطَالَه[2] .

---

(2) الأرجوزة : 10 أ (اضْمحل).
(3) م ، الأرجوزة : 10 أ (طرْموحاً) .
(4) ق : 184 ، م : 23ب ، الأرجوزة : 10 أ .
(5) الخصائص : 73/2 .
(6) م : يواجد .
(7) م : بدليل .
(8) الخصائص : 76/2 ، وسرصناعة الإعراب : 765/2-766 ، ومسائل خلافية في النحو : 60 .
(1) م : طُرموحاً .
(2) شرح الكافية الشافية : 2173/4، وفي اللسان (طرمح) 530/2: (والطّرْحوم نحو الطرْموح، قال ابن دريد: أحسبه مقلوباً) .

وقولُه : (وما ثَبت تصْريفٌ سِوى ِفي طرْحما) ، أي : أنّ (طرْحوماً) لا يعـرف له تصريفٌ إلا في لَفظ الِفعْل ، وهو(طرْحم) بخلافِ (طرْموح) فإنهم تصرفُوا فيه .

337- ص : وقَدْ أتى ِفي نبز الشيءَ نزبْ   فَنبز الأَصْلُ كَما قَدِ انتسبْ

338- ِلذَاك ِمنْ تصرفٍ كَيائِسٍ   ....[3]

ش : هذامن أمثِلةِ القَلبِ أيضاً ، وهو (نزب) والأصلُ (نبز) ، ومنه قـولُ تعالى : [ولاَ تنابزوا بالألقَابِ[4]] [5] ، ولم يسمعْ (تنازبوا) كذا قاله ابن هشام وانتقده الدماميني[6] بما نقلَه عن صاحب القَاموس ، أنهم قالُوا (تنازبوا)[7] .

قلت : وإنْ صح هذَا فلا يدفع فرعيته عن (النّبز) ، إذْ لم يسمعْ فيه من التـصريف ما سمع في (تنابزوا) من مجيءِ المصدر وغيره ، فكان نظم (ِنبز) فائقاً و(نزب) مفوقـاً وذلك من أدلةِ القلبِ .

وقول الناظم : (كَما[8] قَدِ انتسبْ لذاك) يعني لأجل ما نسب لـ (الطرْمـوح) و(الوجْه) ، و(اضْمحلّ) من التصرف ، فالإشارةُ بقوله : (لذَاك) للألفاظ التي وجـد فيها التصرف ، وقد بينه بقوله : (ِمنْ تصرف) .

وقولُه : (كَيائس) تشبيهٌ لإفَادةِ الحُكم أوضح به أن (يِئس) أصلٌ لـ (أَيِس)؛لأن تصرف (يِئس) قد وجد ، فقالوا في اسم الفَاعل : (يائسٌ) ، وفي المضارع (ييْأس) وفي المصدر (يؤؤسٌ) ، ولم يقولُوا ذلك في (أَيِس) ، فدلّ على أنه فرعٌ عن (ِيئِس) ، ولـذا لم يعلّ كما سيأتي بيانه إن شاءَ الله ،

وقولُـه :

338- ص : ....   ومِنْه قَوْلُ الأَقْرع ْبن حاِبسٍ

339- ِإني أنا الأقْرع ذَاكُمْ نزِبي   أنا الّذِي يعْرِف قَوْمِي ِنسِبي[1]

---

(3) ق : 185 ، م : 22أ ، الأرجوزة : 10 ب .
(4) ق : الألقب .
(5) الحجرات ، الآية : 11 .
(6) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، ورقة : 378ب ، و379أ .
(7) القاموس المحيط (نزب) : 136/1 ، وينظر شرح الكافية الشافية : 2174/4 .
(8) ق ، م : لما .
(1) ق : 185 ، م : 22أ ، الأرجوزة : 10 ب . .

ش: هذا البيت للأقرع بن حابس[2] وأدخلها الناظم في رجزِهِ لإفادةِ لفظِ (النَّزْب)[3] وهوعند أهْل البديع يسمى التضمين ، ونوعه يسمى الاستعانةَ لَمَا احتوى على بيت فأكثر[4] ومنه قولُــه :

إذَا ضاق صدْري وخِفْت الْعِدى   تمثلْت بيْتاً بِحالِي يلِيق
فَبِــ ــالله أبلــغُ مــا أرْتــجِي   وبِالله أدْفَع ما لاَ أُطِيق[5]

تنبيــه :

لم يذكر الناظم من أدلّةِ القَلبِ إلا واحداً ، وهو ما تقدم له من كوْن الفَرعِ لا يبلُغُ في تصرفه مبلغَ الأصل ، وذكر ابن عصفور في مقربه لذاك أربعةَ أشياء :

أحدها : أنْ يكونَ أحد النظمْين[6] أكثر استعمالاً من الآخر فيكونُ الأصلَ ، ويكونُ الآخر مقلُوباً عنه نحو (رعمْلي)[7] فإنه أقل استعمالاً من (لَعمْري) .

الثّاني : أنْ يكو نَ أحد النظمْين يكثر تصريف الكلمةِ عليه ، فيكونُ الأصلَ، ويكونُ الآخر مقلوباً منه ، نحو (شواِئع) ؛ لأنه يقالُ : (شاع ، يشِيع ، فهو شائعٌ) ، ولا يقالُ : (شعى ، يشْعى ، فهو شاعٍ) ، وهذا الّذي ذكره الناظم .

الثّالثُ : أنْ يكونَ أحد النظمْين[8] مجرداً من الزوائد فيكون الأصلَ ، ويكون الآخر مقلوباً عنه ، نحو (اطْمأن) فإنه مقلوب عن (طَأْمن) .

الرابع : أن يكونَ لأحدِ النظْمْين حكمٌ هو للآخر في الأصل ، فيدل وجوده فيه على أنه مقلوبٌ مم ذلك الحكم في الأصل ، نحو (أَيِس) فإنه مقلوب (يِئس) ، ولذلك صــح كما صح في (يِئس) [9] اهـ .

قلت: والحكم الّذي للآخر في الأصل هو عدم إعلال الياء في (يِئس)، فلما استقر هذا الحكم في النظْمِ الآخر الّذي هو (أيِــس) ، مع أنه استوفَى شروطَ الإعلال ، علمنــا أنــه[185]منقــلبٌ عن الأول، وأنّ الياءَ مؤخرةٌ من تقديم ففتــح ما قبلَها عارضٌ، فلذَا صح ولم يعلّ .

---

(2) صحابي من سادات العرب في الجداهلية توفي سنة 31هـ . الأعلام : 5/2 .
(3) شرح الكافية الشافية : 2173/4 .
(4) أي : يضمن الشعر شيئاً من شعْر الغي،مع التنبيه عليه إنْ لمْ يكنْ مشهوراً عند البلغاء.الإيضاح في علوم البلاغة: 383.
(5) قائله : عبد القادر بن طاهر التميمي. الإيضاح في علوم البلاغة : 384 ، و يتيمة الدهر : 477/4-478.
(6) م : التضمين .
(7) ق ، م : عمر .
(8) م : النضمين .
(9) المقرب : 557-558 ، والممتع : 616/2-618 .

340- ص: وإنْ تساوى لَفْظَتا الْمِثْلَيْنِ في مَعْناهما وسائرِ التصرفِ

341- فَكُلهما أَصْلٌ كَعاثَ وعَثا والْجذْبِ والْجَبْذِ ولاَثَ ولَثَى[1]

ش : يعني أن اللّفظتين إذا كانتا في المَعنى والتصرفِ متماثلتّين ، فلا يحكم على إحداهما بالفرعيةِ والأخرى بالأصليةِ[2]، بل كل منهما أصلٌ لا يتفرع على غيره[3]، واشتراطُ الناظم التساوي فيهما في المعنى لإفَادةٍ فيه ؛ لأنّ الكلام في النظمْين الدالين على معنى واحدٍ بحيثُ أنّ أحدهما يدل على ما يدل عليه الآخر ، واشتراطُ التساوي في التصرف هو المقصود وأما لو كان لأحدِ اللّفظَين معنى ليس هو لآخر ، فليس من هذَا الباب .

وقولُه : (فَكُلها أصلٌ) هكذا وقع في النسخةِ التي حصلت بأيدينا ، وأحسن منها تعبيراً بـ (كِلاهما) ؛ لأن المحّدثَ عنه مثنى ، ولعله تصحيف (كِلاَ) بـ (كُلّ) إلاّ أنْ يراعى جنس اللّفظتَين أو كلُ حروف الكلمةِ ، والأمر في ذلك قريبٌ .

وقولُه : (كَعاثَ وعثَا) هو مثالٌ لمَا تساوى اللّفظَان فيه في التصريفِ، فإنهم قالوا: (عثَا) ، (يعْثُو) ، فهو (عاثٍ) ، بمعنى الفَساد ، و(عاثَ يعوثُ فهو عائِثٌ) بمعناه[4]

وقولُه : (الْجذْب) ، و(الْجبْذُ) هومثالٌ ثانٍ لمَا كانَ كل نظْم أصلاً في نفسه ؛ لأنه يقالُ : (جذَب يجْذِب جذْباً) ، و(جبذَ يجْبِذُ جِبْذاً)[5] .

وقولُه : (ولاَثَ ولَثَى) هومثالٌ ثالثٌ للمسألةِ ، يقالٌ : (لاَثَ الشيءَ يلُوثُه) إذا ضم بعضه لبعض ، ومنه : ديمةٌ لَوْثَاءُ : تلَوثَ النبات بعضه على بعض ، واللاّئثُ من الشجر ما التبس بعضه ببعض ، و(لَثَا يلْثُو) بمعناه فهو (لاَثٍ)[6] منقوصاً : كـ (داعٍ)

تنبيهان[1] :

الأولُ : مذهب الكُوفيين في هذا النوع أنه من باب القَلب ، وهو مذهب اللغويين أيضاً ، ومذهب البصريين هو ما درج عليه الناظم ، وهو الذي قررناه في الباب .

---

(1) ق : 186 ، م : 22ب ، الأرجوزة : 10 ب .
(2) م : الأصالية .
(3) في شرح الكافية الشافية 2174/4:(فإنْ تساوى المثالان في الاستعمال والتصريف فهما لُغتان،وليس أحدهما مقلوباً من الآخر) .
(4) الأفعال : 401/2 ، واللسان (عثا) : 29/15 .
(5) شرح الكافية الشافية : 2174/4 ، والهمع : 279/6 .
(6) الأفعال : 155/3 ، واللسان (لوث) : 187/2 .
(1) م : تنبيه .

الثّاني: يفهم من كلامِ الناظم أنّ المصدر ليس محجوراً عن المَقلوب إذا نقص في باقي التصرف عن الأصل ؛ لإطْلاقه الحكم في[1] النقص عن الأصـل[1]، والّذي ذكره النحويون ونقلَه السيوطي في المزهر عن السخاوي في شرح المفصل أنهم إذا قلبوا لم يجعلُـوا للفَـرعِ مصدراً لئلا يلتبس بالأصل ، بلْ يقتصر على مصدر الأصل ، فيكون شاهداً للأصـالةِ ، نحو (يئِس يؤوساً[1]) ، و(أيِس) مقلوبٌ لا مصدر له ،فإنْ وجد المصدران ، حكم النحاةُ بأن كل واحدٍ من الفعلْين أصلٌ وليس بمقلوب من الآخر، نحو (جذَب) ، و(جبذَ)[1].

[تصريف الأفعـال]

342 - ص : الْقَوْلُ فِي تصريفِ الأَفْعال مِنْ ماضٍ إلى مضارعٍ حيْثُ يعِنْ[1]

---

(1) م : عن .
(1) سقط (عن الأصل) من م .
(1) المزهر :481/1 (يأساً) .
(1) المزهر : 481/1 .
(1) ق : 186 ، م : 22ب ، الأرجوزة : 10 ب .

ش : هذا البـاب عقده الناظم لبيان تصريفِ الأفعال ، و(الأفعـالُ) جمع (فِعْل) ، وهو لغةً : الحَدثُ ، واصطلاحاً ما قاله ابن مالك في التسهيل : كلمةٌ تسند أبداً قابلَةٌ لعلامةِ فَرْعيةِ المُسْنَدِ إلَيْه[2] ، وهذَا هو المُراد هنا بقوله : (فِي تصرِفِ الأفْعال مِنْ ماضٍ إلى مضارِعِ) ، والّذي يتصرف من الماضي إلى المُضارع هو الفعلُ الصناعي ، وهو مـا دل على الحَدثِ والزمان ، وهو قسيم[3] الاسم والحَرفِ ، وجمع الناظم (الأفعـال) باعتبـار موادها[4] ، وإلا فالجنس واحدٌ ، ولو قالَ : تصْريف[5] الفِعْل لصح ؛ لأنه [186] جنْسٌ .

وقولُه: (مِنْ ماضٍ إلى مضارِعِ) بين به أن هذَا الباب إنما هو لبيانِ بِنْيـةِ الماضـي والمُضارع؛ لأنهما المَذكُوران فيه، وأما الأمر فقد تقدم له في همز الوصل الإشارةُ إلى بعضِه.

فإنْ قلت : قد أخل بالمصدر، واسميْ الزمان والمكان ، وبعضِ الأمرِ وغير ذلك مما هو من متعلقَات الفعْل ، والتصريف شاملٌ لها، وقد ذكرها منْ تعرض لبيان علم التـصريف ، وهذا يخل بما قدمه أولاً : أنه جمع فيه كل ما جل وما حققه من تصانيفِ العلماءِ .

قلت : أما الأمر فقد نقدم له في همز الوصل ، وما كان مبدوءاً بالهَمزةِ ، ومـا لم يبتدأ ا فقد أشار إليه بقوله : (ما لَمْ يكُنْ كَقُمْ ورد وخذَا) ، وأما المَصدر وما ذكر معه فترك ذلك اكتفاءً بذكر تصريفِ الفِعل ؛ لأنه هو الأهم ، وغيره ما هو مقيسٌ يجرِي مجرى الفِعل ، وتقدم له في طي الأحرف الزائدة بعضه ، ومما هو سماعي كمصادر الثلاثي المَوقوفة على السماع هو من وظيفَة اللُغةِ ، وهذا التماسٌ ، والأولَى بالناظم ، حيثُ وصف نظمـه أولاً بما وصفَه ، ألا يخلي ذكر هذه الأبواب منه ويأتي ا كما فعلَ غيره .

وقولُه : (حيْثُ يعِنْ) ، أي : يعرض .

وأطلق الناظم في الأفعال ليشملَ ما كان معتلاً منها وما كان صحيحاً ، والمعتل منها جنسٌ وتحته أنواعٌ مختلفةُ الحقائق :

الأولُ : معتل الفَاء ، ويقالُ له المِثَالُ لمُشا ةِ الصحيح في احتمال الحركات ، تقولُ : (وعد) ، و(وعدا) ، و(وعدوا) كما تقول : (ضرب) ، و(ضربا) ، و(ضربوا)[1]

---

[2] **التسهيل : 3 .**
[3] **م : قسم .**
[4] **م : مرادها .**
[5] **م : تصرف .**
[1] **ارتشاف الضرب :159/1 ، وشرح مختصر التصريف العزي : 107 .**

الثاني : معتل العين ، وهو ما تكونُ عين فعِله حرف علةٍ ، ويقالُ له : الأجِوف لخُلو ما هوكالجَوف[2] له من الصحةِ ، ويسمى ذا الثّلاثِةِ لكون ماضيه على ثَلاثـةِ أحـرفٍ إذَا أخبرت عن نفسك ، تقولُ : (بِعْت) ، و(قُلْت)[3].

الثّالثُ : المُعتل اللاّم ، وهو ما كانَ لامه حرف علّةٍ ، ويقالُ له : الناقص لنقـصان آخره من بعض الحركات[4] .

الرابع : المُعتل العين واللام ، وهو ما تكونُ عينه ولامه حرفيْ علّةٍ ، ويقـالُ لـه : اللّفيف لاجتماع حرفيْ[5] العلّةِ ، يقالُ للمجتمعين من قبائل شتى: لَفيف ، وهو قسمان :

مقْرونٌ كـ (روى) لعدم الفَاصل بينهما[6] .

ومفروقٌ كـ (وقَى) ، سمي لذلك الفَاصلُ بين حرفيْ العلة[7] .

فإنْ قلت : قد قررت حكم ما كانتْ إحدى حروفه ألفاً ، أو، واواً أو، ياءً ، فمـا حكم ما كانت فيه الهَمزةُ ؟

قلت : اختلف الأئمةُ في المَهموز أهو صحيحٌ ؟ فيكونُ من قسمِ الصحيح ، أو معتل ، أو متوسطٌ ؟ وعلى هذا الأخير يقالُ له المَهموز، وعلى الأول يقالُ له الصحيح ، وعلـى الثّاني يقالُ له المعتل ، سواءٌ كانت الهمزةُ منه فاءً كـ (أمر) ، أوْ عيناً كـ (سـأَلَ) ، أوْ لاماً كـ (قَرأَ)[8] .

وأما المضعف[9]فيقالُ له:الأصم[10]، والكلام في هذَا يحتملُ أزيد من المَذكور واستفاء ذلك في غيره، وقد ذكرنا منه نبذةً كافيةً في شرحنا فتح المَالك[11]، فعليك به ففيه الشفَاءُ

343 - ص : مضارع الرُّباعِي أولاً يضمْ   وغْيره يفْتح حتْماً كَيشمْ[1]

---

(2) ق ، م : كالخوف .
(3) ارتشاف الضرب :159/1 شرح مختصر التصريف العزي :117، و شرح الشافية للإسترباذي : 34/1.
(4) ويقالُ له ذو الأربعة أيضاً لكون ماضيه على أربعة أحرف إذا أخبرت عن نفسك ، نحو : غَزْوت ، ورميْت . ينظر : شرح مختصر التصريف العزي : 136 ، و شرح الشافية للإستراباذي : 34/1.
(5) م : جفي .
(6) شرح مختصر التصريف العزي : 157 .
(7) المصدر نفسه : 165-166 . .
(8) المصدر نفسه : 169-170 .
(9) ارتشاف الضرب : 165 .
(10) ق ، م : الأصح
(11) ورقة : 82
(1) ق : 187 ، م : 21أ ، الأرجوزة : 10 ب .

ش: الفعلُ ينقسم باعتبار ما يتركب منه من الحروف الأصليةِ إلى قسمْين: ثلاثي ورباعي ، كما أنه ينقسم باعتبار الزيادةِ وعدمها قسمْين: مزيدٌ وغيره ، وتقدم ذكر[187] القسمْين من النوعين والكلام على ذلك، وغرضه الآنَ بيانُ حال المُضارع من الأفعال فذكر:

أن مضارع الرباعي يضم أولُه[2]، وغير الرباعي يفتح أولُه، ثم مثّلَ مضارع غير الرباعي بـ(يشم) ، وهو مضارع (شم) ، (يشم) بكسر العْين في المَاضي وفَتحها في المُضارع، وفيه لغةٌ بفتح العين في المَاضي وضمها في المُضارع، والأولَى هي[3] الفُصحى والثانيةُ نسبتْ للعامةِ ، وقالُوا إنا خطأٌ ، ورد بأنا لغةٌ نقلها الفراءُ وغيره[4] .

وفُهم من إطلاقِ الناظم في الرباعي أنه لا فرق فيه بين ما حروفُه أصولٌ أوْ لاَ كالمبدوء بهمزة (أفْعل) ونحوه، وهو كذلك، فمثالُ الأول (دحْرج)، (يدحْرِج) ، ومثال الثاني (أكْرِمِ) ، (يكْرِم) ، و(علم) ، (يعلم)، و(خاصم) ، (يخاصِم) ، ونحوها.

وفُهم من قوله : (وغْيره يفْتح) أنه لا فرق بين ما كانتْ حروفُه ثلاثةً أوْ ما زادت على الأربعةِ ؛ لأن الأربعةَ استبدتْ بضم الأول ، وهو كذلك ، فيدخلُ فيه الخُماسي والسداسي ؛ لأنا كلّها في الأصل ثلاثيةٌ ، فروعِي فيها جانب الأُصول نحو (يضْرِب) و(يتعلم) ، و (يَسْتخْرِج) ، و(ينْطَلِق) .

فإنْ قلت : إذا كان ما زاد على الأربعةِ ، روعي فيه جانب الأصول، ملحقٌ في فَتح حرف مضارعِته بالثلاثي ، فهلا عومِلَ نحو (يكْرِم) [5] ، و(يعلم) ، و(يخاصم) هذه المُعاملةَ ؛ لأن أُصولَه ثلاثةٌ أيضاً ؟

قلت : الثلاثي لما استبد بالفَتح لأنه السابق ، فأُعطِي أخف الحَركات ، روعي في الرباعي جانب التمييز ، ففرق في المُضارع منه بالضم ، ولما كان المبدوء بهمزة (أكْرم) ، والمضعف العين ، وما كان على (فَاعل) جاريا على الرباعي في حركاتِه وسكناتِه ، عوملَ معاملته في مضارعه ، فضم أولُه كما ضم أولَ مضارعِ الرباعي الأصول ، فاعرفْه ، فإني لم أره مسطُوراً ، وفي ظني أني لم أُسبقْ إليه .

ثمّ رأيت السعد التفتازاني في شرح ما ينسب لابن الحاجب في التصريف ، ذكر في علّةَ ضم حرفِ المُضارعةِ في الرباعي ، أن حرف المَضارعة لو فُتح في (يكْرِم) مثلاً لم يعلمْ

---

[2] **شرح مختصر التصريف العزي : 60 .**
[3] **ق ، م : هو .**
[4] **ارتشاف الضرب : 158/1 .**
[5] **م : يكلم .**

أنه المُضارع المُجرد أوْ المزيد فيه ، ثمّ حملَ عليه كل ما كانَ ماضيه على أربعةِ أحـرف ، ثمّ أورد[1] سؤالاً على عدم فتح حرفِ المُضارعةِ من (يدحْرِج)، و(تقَاتِلُ)، ونحوه ، مع عدم اللّبس فيه ، ثمّ يحملُ (يكْرم) عليه، وحملُ الأقلّ على الأكثر أولَى ، ثمّ أجاب بأنه لو حملَ الأقلّ على الأكثَر لزم الالتباس ولوْ في صورةٍ، بخلاف العكس فإنه لا التباس فيه أصلاً[2] .

فإنْ قلت: لِم اختص الضم بهذه الأربعةِ، والفتح بما عداها دونَ العكس؟

قلت : أجابوا عنها بأنها أقل مما عداها ، والضم أثقلُ من الفَتح ، فـاختص الـضم بالأقلّ ، والفتح بالأكثَر تعادلاً بينهما .

تنبيــه :

يؤخذُ من كلام الناظم أن نحو (أهراق)[3] ، و(اسْطَاع) يفتح حرفُ مضارعِه لأنه زائدٌ على الأربعةِ ، فيدخلُ في عموم قوله وغيره ، وليس كذلك ، وإنما هو مما يضم حرف مضارعتِه ، والعلةُ في ذلك أن أصلَه رباعي من (أراق) ، و(أطَـاع) ، وزيـادةُ الهَـاء والسين[188] زيادةٌ على غير قياس ، فلمْ تعتبرْ في البنية ، واعتبر جانب الأصالةِ في ذلـك كما اعتبر في (خصم) ، و(قتل) ، أصلُه : (اخْتصم) ، و (اقْتتلَ) ، أُدغمت التاءُ فيما بعدها وحذفت همزةُ الوصل للاستغناء عنها ، فهو على خمسة أحرفٍ تقديراً ، فروعي فيـه الأصلُ ، فلذلك يفتح حرف المُضارعةِ منه ، ويقالُ (يخصـم) ، و(يقتـلُ) ، والأصـلُ (يخْتصِم) ، و(يقْتِتلُ)[4] اهـ .

344 - ص : وكَسْره أجِزْ إذَا[5] ٱبتدِي بتا مطَاوعٍ أوْ همْزِ وصْلٍ أوْ أتى

345 - في وزْنِهِ على مِثَال رضِيا ولتمْنع الكَسْر إذَا[6] ٱبتدِي بيا[7]

ش : ذكر الناظم أنه يجوز كسر حرفِ المُضارعةِ إذا لم يكنْ ياءً في مـضارع ابتدئ بتاء المُطاوعةِ ، نحو: (علمْته فَتعلـمِ) ، و(كَسره فَتكَسر) ، ولا خصوصية لقوله : (تاء مطَاوعةٍ)، بلْ وكذلك ما أشْبهه من نحو (تحلمِ)، و(تجبر)[1]، و(توانى) ، فإنها

---

(1) ق : أرود .
(2) شرح مختصر التصريف العزي : 60 .
(3) م : هراق .
(4) شرح مختصر التصريف العزي : 61 .
(5) الأرجوزة : إن .
(6) الأرجوزة : إن .
(7) ق : 189 ، م : 19أ ، لأرجوزة : 10 ب .
(1) م : تخّير .

كتاء المُطاوعةِ في كسر حرف المُضارعةِ ما لمْ يكنْ ياءً ، ولذا عبر ابن مالك وغيره عن هذه التاء بالتاء الزائدةِ زيادةً معْتادةً[2]، ليشملُ الجميع[3]، فتقولُ: (ِتتعلمِ) بكسر التاء، و(ِنتعلم) بكسر النون ، و(ِتتجبر) ، و(ِنتجبر) بكسر التاء والنون أيضاً ، ومثالُه في همزةِ الوصْل (ِتْنطَلق) ، و(ِنْنطَلق) بكسـر التاء والنون الذْين هما حرفَا المُضارعة، وكذا في مضـارع (اسْتخْرج) فتقولُ: (ِتسْتخْرِج) ، و(ِنسْتخْرِج) بكسر التاء والنون أيضا .

وقولُه : (أوْ أتى ِفي وزْنِهِ على ِمثَال رضِيا) أراد به ما كان مكـسور العـين في المَاضي ومفتوحها في المَضارع ، نحو(ِتعْلَم) ، و(ِنعْلَم) بكسر التاء والنون .

وقولُه : (ولْتمْنعِ الْكَسْر إذَا ابْتدِي ِبيا) هو ما قدمناه من أنّ الكـسر في حـرف المُضارعةِ في ما ذكر من الأنواع مخصوصٌ بالهمزةِ والتاء والنون ، وأما إذا كان ياءً فلا يجوز كسره[4] ، وأما قراءةُ شعبة[5] : [**أمّنْ لا يهِدي**][6] بكسر الياء والهَاء فإنما ذلك إتبـاعٌ كذا قالوه ، وكأنهم أرادوا بالإتباع إتباع الدال وهو صحيحٌ بالنسبة إلى مثَال الكلمـةِ إلى (يهْدِي) جرياً على قاعدِتهم في (احْووى) ، و(اخْتصم) من النقل إلى ما قبلَه على مـا تقرر قبلَه ، والذِي وقع لغير من ذكر أنّ كسر الهَاء وقع فراراً من التقَاء الساكنين ، وعلـى هذا يكونُ الإتباع في كسر الياء فقَط ، إلا أنّ الجَاري على القَول أنْ يكونَ إدغام اليـاء في الدال ، إنما كان بعد حذفِ حركِتها ، لا نقلها ، فبقي حرف الهَاء على ما كانَ عليه مـن السكون، فجاء كسر الهَاء للفرار من التقَاء الساكنين ، فتأملْه .

تنبيهـان :

الأولُ : هـذا الكسر لحرف المُضارعةِ هوعند غير الحجازيين ، وأما الحجـازيون فلا يكسرون[7] .

---

(2) م : متعادلة . ينظر : التسهيل : 198 .

(3) شرح الشافية للإستراباذي : 143/1 .

(4) المصدر نفسه : 141/1 .

(5) شعبةُ أبو بكر بن عياش بن سالم الكوفي ، الملقب بشعبة ، من مشاهير القراء ، كان عالماً فقيهاً في الدين ، توفي في الكوفـة سـنة 193هـ . معرفة القراء الكبار: 134-138 ، والأعلام : 165/3 .

(6) يونس ، الآية : 35 .
قرأ نافع:[أمنْ لا يهْدي] بإسكَان الهَاء وتشديد الدال ، الأصلُ : (يهتدي) ، فأُدغمت التاءُ في الدال وتركت الهاءُ ساكنةً كما كانتْ . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وورش: [أمنْ لا يهدي] بفَتح التاء والهَاء وتشديد الدال والأصلُ: (يهْتـدي) ، فأدغموا التاء في الدال وطرحوا فتحتها على الهَاء . وقرأ حمزة والكسائي:[أمنْ لا يهْدي] ساكنةَ الهَاء خفيفةَ الدال. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: [أمنْ لا يهدي] بكَسْر الياء والهَاء ، أراد: يهْتدي ، فأدغَم التاء في الدال فالتقَى ساكنان ، فكُسرت الهَـاءُ لالتقَاء الساكنين ، وكُسرت الياء لمُجاورة الهَاء وأتبع الكَسرةَ الكَسرةَ . وقرأ حفص: [أمنْ لا يهدي] بفَتح الياء وكَسر الهَاء . حجة القراءات : 331-332 .

(7) الكتاب : 110/4- 112 ، وشرح الشافية للإستراباذي :141/1 ، وشرح مختصر التصريف العزي :60 .

الثاني : فُهِمَ من تخصيصِه الكسر بغير الياء فيما ذكر من الأنواع الثلاثةِ ، أنه في غيرها لا يشترطُ كونه غير ياءٍ ، وهو كذلك في مضارع (أبى) فيكسرون حرف المُضارع منه مطلقاً ياءً كان أو همزةً ، أو تاءً ، أو نوناً ، فتقولُ (يِيْبى) ، و(نِيْبى) ، و(إِيْبى) و(تِيْبى) ، وكذلك في مضارع (وجلَ) ونحوه (يِيْجِلُ) ، و(تِيْجِلُ) ، ونحوه[1] .

346 - ص : والماضِي إنْ فُتِح عَيْناً كَحصدْ   فَفِي المُضارعِ بِوجْهيْنِ وردْ

347 - بِالضّم والكَسْر وقَدْ يقْتصِر   فِيهِ على وجْهٍ كمِثْلِ ينْصر[2]

ش : لما فرغَ من ذكْر حكم حرفِ المُضارعةِ ، تكلمِ على حكم عين المُضارع فبدأ بمفتوحها في الماضي ، فقال :

إن [189] الماضي إذا كانَ مفتوح العين فإن مضارعه يجيءُ بالوجهين مضموم العين ومكسورها[3]، ومثّله بـ(حصد) فإنك تقولُ في مضارِعِه : (يحْصِد) بالكسر و(يحْصد) بالضم، وفُهم من كلام الناظم كـ(حصد) أمورٌ:

أحدها : ألا يكون[4] واوي العين ولا اللاّم ، فإنْ كان واوي العين كـ(قالَ) ، أوْ واوي اللاّم كـ(دعا) ، فإن المُضارع منهما مضموم العين للمناسبةِ ، فتقولُ : (يـدْعو) و(يقُولُ)[5] .

الثّاني : ألاّ يكونَ يائي العين كـ(باع) ، و(بانَ) ، فإنْ كانَ عينه ياءً وجب كسر عين مضارِعِه للعلةِ المذكُورةِ ، فتقولُ : (يبيع) ، و(يبين)[6] .

الثالثُ : ألا يكونَ فاؤه واواً ، نحو (وعد) ، و(وجد) ، فإنْ كانتْ واواً لزم كسر عينِ مضارعِه ، فتقولُ : (يعِد) ، و(يجِد) ، والعلةُ في ذلك أنها لو ضمتْ للزم وقُوع الواو بين الياءِ والضمةِ وذلك أمرٌ مستثقلٌ ، ففروا إلى الكسر لكي يتيسر عليهم حذف الواو[7] ، فأما قولُهم في (وجد) : (يجد) بالضم مع حذفِ الواو فهو شاذ كما تقدم في قول الشاعر :

---

[1] شرح الشافية للإستراباذي :141/1.
[2] ق : 189 ، م : 19أ ، الأرجوزة : 10 ب .
[3] ارتشاف الضرب : 157/1 وما بعدها ، سرح الشافية للإستراباذي :117/1 وما بعدها .
[4] م : أن يكونَ .
[5] الهمع :32/6 .
[6] شرح الشافية للإستراباذي : 125/1-126 ، والهمع : 32/6 .
[7] شرح الشافية للإستراباذي : 129/1-130 ، والهمع :32/6 .

لَوْ شِئْتِ قَدْ نقَع الفُؤاد بِشربةٍ تدع الصوادِي لا يجدْنَ غَلِيلاً[1]

يقالُ : نقَعْت المَاءَ إذا رويت[2]، والغليلُ: حرارةُ العطشِ[3]، والفصيح فيه الكسر.

الرابع : ألا يكونَ لامه ياءً، نحو (رمى)، و(بكى) ما لم تكنْ عينه حلْقيةً، فإنْ كانَ ياءً وعينه غير حلقيةٍ، فإن عين مضارعِه تكسر، نحو (يرْمِي)، و(يبْكِي)، وإنْ كانتْ عينه حلقيةً نحو (نهى)، و(سعى) فإن عين مضارعِه تفتح ، فتقولُ: (ينْهى)، و(يسْعى)[4] .

الخامس : ألا يشتهر فيه أحد الأمرْين ، إما الضم أو الكسر ، فإن اشتهر أحدهما - ومثّلهما الدماميني بـ (يضْرِب)[5] ، و(يقْتلُ) - تقولُ فيما اشتهر كسر عينِه (يضْرِب) بالكسرِ ، وتقولُ فيما اشتهر ضم عينِه (يقْتلُ)[6] ، فإنهما وإنْ كانا مفتوحي العين في المَاضي ، فإنّ (ضرب) اشتهر كسر عينِه ، و(قَتلَ) اشتهر ضم عينِه ، ومثلُ (حصد) في كلام الناظم (عتلَ) ، (يعْتلُ) ، و(يعْتِلُ) ، فإنه لم يشتهرْ فيه أحد الأمرين فأنتَ مخيرٌ بين أن تقولَ (يعْتِلُ) بالكسرِ ، و(يعْتلُ) بالضم ، و(العْتلُ) أنْ تأخذَ بتلِبيبِ[7] الرجل فتعْتلُه ، أيْ تجره[8].

وقولُه: (وقَدْ يقْتصر فِيهِ علَى وجْهٍ كَمِثْل ينْصر)، أشار به إلى ما قررناه من أنه غير مشتهر فيه أحد الأمرْين، وهذا الذي ذكرناه هو المشهور، وهو ارتفاع التخيير مع اشتهار أحدِ الأمرين، وقال ابن عصفُور: بلْ يجوز الأمران مع اشتهار أحدِ الأمرين[9] فيجوز في (يضْرِب) الضم ، وفي (تقْتلُ) الكسر، واعترض أبو حيان عبارةَ التسهيل في الاشتهار وقال : إنّ التخيير موقوفٌ على انتفاء النقل لا على انتفَاء الشهرة، ورده الدماميني بأنّ انتفَاءَ النقل لا يمكن ادعاؤه باليقين ، بخلافِ الشهرة، والذين قالوا إنْ لمْ يسمعْ إنما أرادوا ذلك وإلاّ تعذّر العملُ بهذا على الناس، فالمصنف صرح بما أرادوه ولم يفصحوا عنه[10] اهـ .

قلت : انتقاد أبي حيان من أجلِ الشهرةِ وصفٌ زائدٌ مطلق الورود ، فهي مقتضيةٌ لورود الوجهين ، وأحدهما أشهر[11] ، وإذا كان الأمر هكذا لم يكنْ لإسناد التخيير إلى

---

(1) ينظر الصفحة : 380 .
(2) اللسان (نقع) : 361/8 .
(3) اللسان (غلل) : 499/11 .
(4) الهمع : 32/6 .
(5) تعليق الفرائد : ورقة 252أ .
(6) شرح الكافية الشافية : 2220/4 .
(7) ق ، م : تلابيب .
(8) اللسان (عتل) :424-432/11 .
(9) الممتع : 175/1 .
(10)) تعليق الفرائد : ورقة 252أ .
(11) م : اشتهر .

المُتكلّم باللفْظ فائدةٌ لثبوتِ ورودِهما عن العرب [190] ، نعم يتعين أو يختار العملُ بالراجح وهوما كثُر تردده على الألسنةِ واشتهر فيما بينهم ، بخلاف ما إذَا لم يردْ فيه نص ، كـان لإسناد التخيير إلى المُتكلّم فائدةٌ ، وهو أنّ اللفظةَ يصح في نوعِها الأمران ، فهـو مخيـرٌ في أيهما ينطق به ، فكل منهما صوابٌ واردٌ عن العرب .

وأما قولُ الّدماميني بأنّ انتفَاءَ النقل لا يمكن ادعاؤه باليقين فمسلّمٌ ، لكن أبا حيان لم يرده ولا يظن به إرادته ، لأن الإحاطةَ بكل ألفاَظ العرب متعذّرةٌ ، وإنمـا أراد بانتفَـاءِ النقل في الظّاهر الّذي لا يعدلُ عنه إلا بدليل . وقولُه : إنّ الذين قالُوا إنْ لمْ يـسمعْ إنمـا أرادوا ذلك ، هوتأويلٌ يبعده اللّفظُ والمعنى لمُباينةِ لفظ إن لم يسمعْ ، ومعناه : للَفـظ إنْ لمْ يشتهرْ ومعناه ، بلْ يلزمْ فيه إخراج اللّفظ عن ظاهره .

وقولُه : وإلاّ تعذّر العملُ ـذاعن الناس هوغير لازم ، وإنما يلزم على ما[1] حملَ عليه كلام أبي حيان[2] من إرادة النفي باليقين ، وقد علمت أنه ليس معنى كلامِه ولا يقولُ به .

وكلام ابن مالك في التسهيل موضوعٌ لبيان محلّ التخيير في النطقِ بأحدِ اللفظْين عند انتفَاء الشهْرة في اللفظِ بأحدِهما، وانتفَاء التِزام أحدِهما، فإنه قال فيه : بلْ تكسر وتضم تخييراً إن لم يشْهرْ أحد الأمرين، أو يلتزم لسبب[3] اهـ ، ومعناه : أنه يتعين أحد اللّفظين عنـد التِزامِهم له أو اشتهاره بينهم دونَ غيره ، فأما إذَا لمْ يردْ فيه شيءٌ أو ورد اللفظَان على حد السواء ، فالناطق مخيرٌ في النطق بأحدِ اللفظين ولا حجر[4]، فتأملْه منصفاً ، ولسنا بـصدد الكَلامِ على لفظِ التسهيل وإنما هي نفْثةُ مصْدور[5] اقْتضاها طبع الغيور، ولله عاقبةُ الأمور.

تنبيهـان :

الأولُ :قد قررنا أنّ قولَ الناظم كـ(حصد) ، يؤخذُمنـه الـشروطُ الخمـسةُ ، والناظم سيتكلم على بعضها بالّتصريح ، وإنْ دخلَ له بعضها فيما أفاده خصوص المثَـال ، وسيأتي إن شاءَ الله التنبيه علي ذلك .

الّثاني : يجب أنْ يعود الضمير في قوله : (وقَدْ يقتصر ِفيه) على ما أفهمه (حصد) من مطلقِ (فَعلَ) مفتوح العين المذكُور لا لخُصوص المِثَال ؛ لأنّ اعتباره بخصوصه لا يتأتى فيه ما ذَكره مع الحُكم عليه أولاً بجواز الوجهين ، فهو من باب: (عِنْدِي دِرْهمٌ ونِصْفُه)[6] أيْ: نصف المَذكور ، فاعرفْ ذلك وتدبرْه .

---

(1) سقط (ما) من م .
(2) م : أبي حياس .
(3) التسهيل : 197 .
(4) شرح الكافية الشافية : 2220/4 .
(5) وهو من المَثَل:(لاَبد ِللمصْدورِ أنْ ينْفُثَ)، والمصدور الذي يشتكِي صدره، وهو يستريح ويشفَى بالنفث.مجمع الأمثال:241/2
(6) اي نصف درهم آخر ، فأعاد ذكره على درهم المذكور من حيث اللفظ فقط . همع الهوامع : 123/3

348 - ص : وإنْ يبِنْ بَعْضِ حروفِ الحلْقِ فِي   عَيْنٍ ولامٍ فَبِفَتْحٍ اكْتَفِى

349 - كَمِثْلِ يذْهَب ومِثْلِ يسْجَع   ....[1]

ش : حروف الحلْق هي : الهمزةُ ، والهَاءُ ، والعين ، والغين المعجمةُ ، والحَاءُ ، والخَاءُ المُعجمةُ أيضاً[2] ، فذكر الناظم أنّ حروف الحلْق إذا ظهر بعضها في عين الكَلِمَةِ أو لامِها مما كان على (فَعلَ) بفَتح العين في المَاضي ، فإنّ عين المُضارع تفتح معه[3]، وذكر الناظم حروف الحلق ولم يبيِّنْها اتكالاً على وضوحِ أمرِها وشهرتِها ، وهي الستةُ أحرف المُتقدمةُ فيما ذكرناه ، وقد جمعتْ في تراكيب متعددةٍ ، ومن ذلك قولُهم :

أترى عَيْن خلِيلي   هجعتْ حِين غَلِيلي

ومثّل الناظم لَمَا إذا وقع فيه حرف الحلْقِ عيناً بـ(يذْهَب) ، ومثلُه (يسْأَلُ) و(ينْأَى) ، و(يسْعى) ، ومثلَ لَمَا كان لاماً بـ(يسْجع) من (سجْع الحَمام) وهوصوته ومثلُه (طَفَح) ، و(طَرح) ، و(فَسح) ، و(فَضح) ، فتقولُ : (يطْفَح) إذَا امتلأ[4] و(يطْرح) ، و(يفْسح) ، و(يفْضح) بالفتحِ في الجَميع لحَرفِ الحَلق .

فإنْ قلت : لأي شيْءٍ كان حرف الحَلق موجِباً [191] للفَتح ؟

قلت : ذكروا في تعليله الاسْتثقَال ، وفي كلام سيبويه -رحمه الله - أن حروف الحَلق إنما أثرتْ عيناً ولاماً ؛ لأنها سفلتْ في الحَلق ، فكرهوا أنْ يتناولُوا حركةَ ماقبلَها بحركَةِ ما ارتفع من الحُروفِ ، فجعلُوا حركتها من الحَرفِ الذي في حيزها وهو الألف ، وإنما الحركات من الألفِ والواو والياءِ ، ولمْ يفعلْ هذَا بما هومنْ موضعِ الواو والياء ؛ لأنهما من الحروف التي ارْتفعتْ ، والحُروف التي ارتفعتْ[5] حيزٌ[6]على حدةٍ ، وإنما يتناولوا للمرتفع حركةً من مرتفعٍ، وكرهوا أنْ يتناولوا للذي سفَلَ حركةً من هذا الباب[7].

تنبيهان :

الأول : فُهم من قول الناظمِ : (فِي عَيْنٍ ولاَمٍ) ، أنّ حرف الحَلق إذا وقع فاءً لا أثرله ، وهو كذلك ، نحو (أمر) ، و(أخذَ) ، و(عصى) ، و(حبا) ، ونحوها ، والعلّةُ في ذلك أنها تسكن في المُضارع فلا تستثْقلُ إذْ ذاك ، وإنما أُثر حرف الحَلق لاستثقَاله ، وفي

---

(1) **ق : 191 ، م : 18أ ، الأرجوزة 10ب : (يهجع) .**
(2) **الكتاب : 101/4.**
(3) **شرح الكافية الشافية :2220/4، وشرح الشافية للإستراباذي : 117/1**
(4) **اللسان (طفح) : 530/2 .**
(5) **سقط (والحُروف التي ارتفعتْ) من م ، وفي الكتاب : (والحروف المُرتفعةُ) .**
(6) **ق ، م : حيزت .**
(7) **الكتاب : 101/4 .**

كلاَم سيبويه إنما لمْ تؤثرْ قَاءاتٍ ؛ لأنّ هذا إنما هو نحو الإدغَام ، والإدغام إنما يدخلُ فيه الأولُ في الأخير[1]، والأخير على حاله ، ويقلب الأولُ حتى يصير هو والأخير من موضع واحدٍ ، ويكونُ الأخير حالِه ، وإنما يشبه هذا ذا الضرب من الإدغَام ، ولا يتبعونَ الأخير للأول في الإدغَام ، فَعلَى هذا يجري هذَا[2] .

الثّاني : يشترط في فَتح عين المُضارع للحلقي شروطٌ [3]:

أحدها أنْ يكونَ الفعلُ ثُلاثيا كما نحن فيه .

ثانيها : أن يكونَ ماضيه مفتوحاً .

ثالثُها : أنْ يكونَ صحيح العين واللام .

رابعها : ألاّ يكونَ[4] مضعفاً .

خامسها : ألا يكونَ واوي الفَاء .

سادسها : أن يكونَ الحَلقي عيناً أو لاماً .

فإنْ قلت : هل يمكن أخذُها من كلام الناظم ؟

قلت : أما شرطُ كونُ الحلقي عيناً أو لاماً فقد صرح به ، وأما كونه صحيح العين ، وكونه مضعفاً فسيأتي له بعد ما[5] يبينه ، وأما كونه ثلاثيا مفتوح العين ، فالسياق فيه ، فأخذُ هذه الشروطِ من كَلامه واضحٌ ، وأما شرطُ ألا يكونَ واويَ الفَاء ، فلمْ ينبهْ عليه وسيأتي الكلام فيه ، وعلى كونِه مراداً للناظم ، ويمكن أن يؤخذَ مع بقاء في الشروط من التمثيل بـ(يذْهب) ، و(يسْجع) لاستفَائهما شروطَ ذلك .

350 - ص .... وربما كُسِر مِثْلُ يرْجِع

351 - وربما ضم ولَفْظُ يمْنح بِالْفَتْح والْكَسْر وثَلثْ يرْجح[6]

ش : أراد الناظم أن يبين ما وقع من الحلقي ، غير مؤثّر فيه حرف الحَلق فذكر أنّ نحو (يرْجِع) جاء المُضارع فيه مكسوراً ، وإنْ كان لامه حرف حلق ، ومثلُه

---

(1) **الكتاب : 104/4 (الآخر) .**
(2) **الكتاب : 104/4-105 . وفي النص تصرّف .**
(3) الهمع : **31/6-32** .
(4) **م : أن يكون .**
(5) **سقط (ما) من م .**
(6) **ق : 192 ، م : 18ب ، الأرجوزة : 10ب .**

(نزع ، يْنِزع) ، و(نحت ، يْنحِت) ، وكذا جاء مضموماً نحو (دخلَ ، يـدْخلُ) ، و(قَعد ، يقْعد)[1] ، وهو مراده بقوله : (وربما ضم) ، ولما كان حـرف الحلـق يـأتي في المُضارع الواقع فيه مع الفَتح غيره ، نبه عليه بقوله : (ولَفْظُ يمْنـح بِالْفَتْح والْكَسْرِ) ، يعني أنه ورد في (يمْنح) الفتح والكسر، ومثالُ الضم (محا ، يمْحو، ويمْحاه) .

وقولُه: (وثَلثْ يرْجح)، بين به أن (يرجح) مضارع (رجح) جاء فيه الأوجه الثلاثةُ الفتح والضم والكسر، فتقولُ: (يرْجح) بالفَتح، و(يرجح) بالضم ، و(يرْجِح) بالكسر[2].

وقولُه : (وثَلّثْ) ، يحتملُ أن يقرأَ بصيغةِ الأمر من المُضارع ، ويحتملُ أن يكـونَ مصدر (ثَلَثْت الشيءَ ثلثاً) ، وعليه فيكونُ خبراً مقدماً على حذف مضاف ، و(يرْجِح) : [192] مبتدأ مؤخرٌ ، والتقدير : يرجح ذُو ثلْثٍ ، أي : صاحب تثليث .

تنبيـه :

بقي على الناظم المَفتوح مع المَضموم كما مثّلنا به من (يمْحـوه)، و(يمْحـاه) ويحتملُ أن يدخلَ له هذا في عموم الضم، ويكونُ أراد بقوله: (وربما ضم) الحَلقـي إمـا وحده كـ(دخلَ ، يدْخلُ) ، أو مع الفَتح نحو (محاه يمْحوه)[3]، وإما ما وقع فيه الضم مع الكَسر فَقط ، فليس في كلاَمه ما يدل عليه ، وذلك نحو (كعـب ثَـدي الجَاريـةِ) (يكعب) بالضم ، و(يكعِب) بالكَسر، و(مهرها ، يمْهرها ، ويمْهرهـا) ، ذكـره في قاموس الفقراءُ[4] ، ولا يتوهم دخولُه في عموم الضم كالأول ؛ لأن وجود الكَسر معـه لا دلالةَ عليه فاعْرفه[5] .

فإنْ قلت:هل يقاس على ما ورد غيره لأنها حركةَ الأصل لَوْ لَمْ يوجدْ حرف الحَلق؟
قلت : لا يقاس عليه غيره ، والمعتمد فيه السماع .

352 - ص : وإنْ أعِل عْيناً أَوْ لاماً لَزِمْ   كَسْرٌ لِيا والضم فِي الْواو حتِمْ
353 - كَالْياءِ فِي يرْمِي وفِي يبِيع   والْواوِ فِي يسْمو وفِي يروع[6]

ش : ذكر الناظم هنا أن المُضارع من (فَعلَ) مفتوح العـين إذا أُعلـت عينـه وكذلك اللام ، فإما أن يكونَ إعلالُهما عن واو أَوْ ياء ، فإن كانا عن لامٍ لزِم كسر العـين

---

[1] الكتاب : 102/4 .
[2] شرح الشافية الكافية : 2220/4 .
[3] ارتشاف الضرب : 158/1 .
[4] القاموس المحيط (الكعب) : 129/1 . مهر المَرأةَ يمهرها مهراً وأمْهرها : ساق لها صداقها . اللسان (مهر) : 184/5 .
[5] شرح لامية الأفعال لعبد الكريم الفكون ، ورقة : 31 .
[6] ق : 193 ، م : 18ب ، الأرجوزة : 10 ب .

نحو (رمى) ، و(باع)[1] فإنك[2] تقول في المُضارع منهما : (يبيع) ، و(يرْمي) لمُجانسةِ الياء ، وإنْ كانا عن واوٍ فإنك تضم عين المُضارع لمَا ذُكر أيضاً من المُجانسةِ[3] ، وذلك نحو (يروع) من (راع) ، و(يقُولُ) من (قَالَ) ، و(يسْمو) من (سما) ، و(يدْعو) من (دعا) ، وقد مثّلَ للوجهين .

فإنْ قلت : يرد عليه نحو (طَوح) ، (يطُوح) ، و(توه) ، (يتوه) ، فإنه واوي العين وقد قالُوا : (طَاح) ، (يطِيح) ، و(تاه) ، (يتيه) ، وكان قياسه على سنن ما ذكر (طَاح) ، (يطُوح) ، و(تاه) ، (يتوه)

قلت: (طَوح) كما ورد بالواو ورد بالياء (طَيح)، وكذا (توه)، و(تيه)، فمنْ قالَ : (يطِيح)، و(يتيه)، فهو بالنسبةِ إلى (طَيح)، و(تيه) جارٍ على القياس ، ومنْ قالَ (طَوح) ، و(توه) فهو شاذ، وبهذا أجاب ابن الحاجب في شافيته حيثُ قالَ : ومنْ قال (طَوحْت) فهو شاذ[4] اهـ .

وفُهم من كلام الناظم أن وجود هذين السببين كما يوجب الكسر والضم في غير الحلقِي يوجبه في الحَلقي، وهو كذلك، ولذا مثل لليائي بـ(يبيع)، وللواوي بـ(يروع) وهذا يبين لك اشتراطُ العين واللام في الحَلقي كما قدمنا ، وأشرنا إلى أنّ الناظم سيذكره

فإنْ قلت : لأي شيءٍ لم يؤثّر الحَلقي في ذَلك ؟

قلت : ذكر أبو العباس في شرح لامية ابن مالك ، أنّ التزام الضم فيه ليفرق بين بنات الواو وبنات الياء ، كما التزم في اليائي العين أو اللام الكسرةَ ، حِرصاً على البيان وطلباً للفرق بحسب الإمكان ، وهذا التعليلُ الذي ذكره اقتضى التفريق لا ييسر خصوصية الحركة ، فلا بد من ضميمةٍ تيسر اختصاص كل بحركته ، فيرجع إلى ما ذكرناه من التجانس ، وعللّه بعضهم في الواوي بأنّ الواو قَريبةٌ من الحلْقي ، فعارض وجودها وقربها من الحَلقي داعي الفَتح ، وهو حرف الحلق ، وضعفتْ رعايته لأنّ مراعاة الحرف المُوافق للأصل أولَى ، وذلك لأنّ (فَعلَ) المفتوح العين من أحدِ طُرقه الضم كـ(نصر)، (ينْصر) و الفتح في عينه دخيلٌ إلاّ المُوجب ، وقد ضعف هنا بداعية الأصل [193] وهذا التعليلُ الذي ذكره يجيءُ مثلُه في اليائي نصاً سواءً ، ويكونُ تعليلاً لعدم تأثير الحَلقي في الواوي العين ويائيه ، وفي واوي اللام ويائيه .

(1) الممتع : 444/2 ، وشرح الكافية الشافية : 2216/4 .
(2) م : فإن .
(3) الممتع : 444/2 ، وشرح الكافية الشافية : 2216/4 .
(4) الكتاب 344/4-345 ، والممتع : 244/2-245 ، وشرح الشافية للإستراباذي: 115/1.

تنبيهـان :

الأولُ: لمْ يتكلم الناظم على ما إذَا كانَ فاءُ الكلمة واواً أو ياءً، فالأولُ كـ(وعد) و(وقد) ، و(وثب) ، والثّاني كـ(يمن قَومه يْيمنهم) صار (ميموناً)[1]، والحُكـم في هذين النوعين كسر عين المُضارع ، فتقولُ : (يعِد) ، و(يقِد) ، و(يثِب) بعد حـذف فاء الكلمة[2] كما تقدم تقريره في إعلال الحذفِ ، وتقولُ : (ييْمِن) بالكسر ولا تحـذف منه الفَاءَ في المُضارع[3] ، بل هي كالصحيح ، وعلّلَ ذلك أبو العباس بأنها أخف الـواوي قال : وقيلَ لأنها تقوتْ بمثِلها ، فلذا قالُوا في لغة بني أسد (ييْجِلُ) بالإبدال والكسر، وهم لا يقُولون (يِعْلَم) بالكسراهـ .

قلت: وظاهره أنّ الواو حذفتْ من نحو (يعِد) للاستثقَال أو لعدم الاعتضاد، وتقدم الكلام في علّةِ ذلك وما ذكره من أنّ العلةَ هو الاستثقَال أو عدم الاعتضاد ضعيفٌ .

أما الأولُ فلأن الياءَ مع ضمة أثقلُ منها مع فتحةٍ، فكانَ الجَاري على هذا التعليـل حذفها من نحو (يوعِد) مضارع (أوْعد) الرباعي، ولا يقالُ إنّ الهمزةَ فاصلةٌ بينـهما في التقدير ، والمُقدر كالمَوجود ، فكأنّ الواو محجورةٌ عن ثِقلَ الياء المضمومةِ ، بخلاف مضارع الثّلاثي فلذا حذفتْ منه دون الأول ؛ لأنا نقولُ : الحكم المذكور منوطٌ بالألفَاظِ لا بالتقدير وهي في اللفظِ ا كذلك ثِقلٌ، وما جر إلى الاستثقَال اللفظي معتبرٌ، سلمناه، فثبوت الـواو في مضارع (وضؤ) بأنْ قالُوا: (يوضؤ) يعكر عليه ، لا يقالُ إنّ المُنافاة في (يوعِد) أكثر منهـا في (يوعِد) رباعياً، وفي (يوضِؤ) من حيثُ أن (يوعِد) الثلاثي اجتمع فيه اليـاءُ وحركةُ الفتحةِ والكسرةِ، وهي كلها منافيةٌ للواو، بخلافِ (يوعِد) مضارع الرباعي ، و(يوضؤ) مضارع (وضؤ) بضم العين ، فإنّ فيهما الضم قبل الواو وبعدها وهـو مناسـبٌ للواو فلم تكثرْ فيه جهةُ المُنافاة ؛ لأنا نقولُ : اعتبار المنافاة هو دليلُ القوم ، وهو الذي تقدم تقريره سابقاً ، وأما الاستثقالُ الذي اعتبروه فهو في (يوعِد) الرباعي ، و(يوضِؤ) أكثـر لأنّ كلا من الضمةِ والواو والكسرةِ ثقيلٌ في نفسِه ، ألا ترى أنهم قلبوا الضمةَ والـواو في (أدْل) ونحوه لما ثقُلت عليهم البِنيةُ ، ولذا لم يوجدْ في كَلام العرب مثلُه ، وفي (بـيض) جمعاً ، و(معدو) ، و(معِيشةٍ) ونحوها ما يكشف لك عن ذلك ، فاعْرفه .

---

[1] **اللسان (يمن) : 458/13 .**
[2] **المنصف : 184/1-188 ، والممتع : 426/2-429 .**
[3] **المنصف : 195/1-196 .**

وأما الثاني فتكرار المثل يقتضي الثقلَ المؤدي للتخفيف والحذف ، فهو من أسـبابٍ التخفيف لا من أسباب البقاء بالاعتضاد ، ولذا حذفُوا إحدى اليائين أصـلاً في (لَّـين) أوماآلاً بعد القَلب في (هين) ، و(ميت) ، وباقي الكلام معه يطلب من شرحنا فتح المالك ، والإتيان به يفوت المطلوب .

الثاني : ظاهر عبارةِ الناظم ، وخصوصاً تمثيلُه عدم تأثير الحَلقي الفَتح في هذا النـوع وقد أشرنا إلى ذلك قبلُ ، وهذه [194] المَسألةُ وقع فيه خلافٌ ، وقد أطنبنا في ذلك في فتح المالك[1] وذكرنا مدرك الخلاَف ، ومحصولُ الأمر فيه ثلاثةُ طُرق :

الطريقةُ الأولى:طريقةُ أثير الدين أبي حيان وابن عقيل،وهو ظاهر التسهيل كما قررناه في شرحنا المذكور اعتبار حرف الحلق فيما كانَ فاؤه واواً سواء كانَ عيناً، أو لاماً[2].

الطريقةُ الثانيةُ : عدم اعتباره وهي طريقةُ أبي العباس في شرح لاميةِ ابن مالك قائلاً : وما غرهم من نحو (وهِب) ، و(وقَع) ، قال الناس فيه إنه جاء على (يهب) ، و(يقَع) بتقدير الكسر، ثمّ فُتح تخفيفاً للحلقي[3] .

والطريقةُ الثالثةُ : ما أبداها صاحب قاموس الفُقراء ، وهي اعتباره فيما إذا كان لاماً لا عيناً قائلاً : لكَثرة مجيئه مفتوحاً في اللاّمي كـ(وجـأ أُنثَيْيـه) ، (يجـأُ) إذا رض خصْيَيه[4]، و(ودعه) ، (يدعه) إذا تركَه ، و(وزعه) ، (يزعه) إذا كفه ، و(وضعه) (يضعه) ، و(وقَع) ، (يقَع) ، و (وثَغَ رأْسـَه) (يثَغه) شدخَه ، و(ولَغَ الكـلب) ، (يلَغُ) ، و(وبه له) ، (يبه) إذا فَطن لَه ، ومنه الحَديث : { لاَ يوْبهِ لِـهِ } ، أيْ : لاَ يفْطَن، قال: فهذه ثمانيةٌ ولم أعثرْ على ما شذّ من ذلك غير (وضـح الأمر)، (يضـَح) و(وألَ إليه) رجع ، و(وعى) ، (يعِي) ، و(وهى) ، (يهي) ، وذكر ألفاظاً غيرهـا قال : وشذّ من ذلك (وهب) ، (يهب)[5] اهـ .

قلت : وقد أطلنا البحثَ مع الشيخين ، وأوضحنا طريقةَ ابن مالك وشارحيه ، وهو مذهب المَازني من القدماء[6] في شرحنا المذكُور بإطالةِ النفسِ ، وإيراد الأسئلةِ ، وابتكـار الأجوبةِ ، فمن أراد ذلك فليطالعْه[7] ، وجلْب ذلك هنا يخرج عن المَقصود ، ويورثُ المِلـلَ لقصِر الباع ، وقلّةِ الطالبِ .

---

(1) شرح لامية الأفعال ، ورقة : 28
(2) المصدر نفسه .
(3) المصدر نفسه ، ورقة :29 .
(4) الأفعال : 330/3 ، واللسان (وجأ) : 191/1 .
(5) شرح لامية الأفعال ، ورقة : 24 ،
(6) المنصف : 184/1-188 .
(7) شرح لامية الأفعال للشارح : ورقة 24.

وأما يائي الفَاء ، فهو وإنْ كانَ قليلَ الوجود ، فحكمه في فتح عين مـضارعه مـع الحلقي حكم الصحيح ، ومنْ أمثِلَته (يعرتِ الشاةُ)، (تْيعر)، و(ينعتِ الثمْرةُ) ، كلاهما مفتوحةٌ عين مضارعِه للحلقي[1]، قال أبو العباس : وربما جاءَ مكسوراً من الحلقي ، اهـ . ولمْ يكنْ الآن في ذهْني مثَالُ ذلك كما قاله ، فأنظْره .

354 - ص : كَذَاك إنْ عدي فِعْلٌ ضعفَا ألْزم ضما مِثْلُ صد فَاعْرِفَا[2]

ش : يعني أنّ ما كانَ مضعفاً وهو متعد كـ(شد) ، ومامثل به من (صد) ونحوهما ، يلزم ضم عين مضارعِه ، فتقولُ: (يشد)، و(يصد)، و(يعد)، كلها بضم العين[3] .

والتشبيه في قوله : (كَذَاك) يرجع إلى عدم فتح عين المُضارع ، وإلا فالمكسور غير المضموم ، ويحتملُ أن يرجع إلى وجهِ الضم فقط من الوجهين

وفُهِم من قوله: (عدي) أنه إذا كان لازماً لا يكونُ فيه هذا الحكم ، وهو كذلك وسيأتي له بعد، وإنما ألزموا المضارع من هذا النوع الضم للفَرق بينه وبين اللازم ، قال أبو العباس: وخص اللازم بالكسر والمتعدي بالضم ؛ لأن اللازم أثقلُ والكسر أخف ، واللزوم هو الأصلُ ، فأعطي الأخف اهـ .

باختصار قلت : وفي كون اللزوم أثقلَ نظرٌ لأنه ‘نْ كانَ مـن جـوهر اللفـظ ، فكلاهما سواءٌ فيه ، وإنْ كانَ من حيثُ المعنى[195] فالمتعدي أثقلُ ؛ لأنّ ماله تعلّقٌ زائـدٌ على فَاعِله هو أثقلُ مما لا تعلّقَله إلا بفَاعله ، والشيءُ كما يخف ويثقُلُ باعتبار كَثرةِ حروفِه وقلّتها ، يخف ويثقلُ من جهةِ قُصورِه وتعديه إلى متعددٍ وتعلّقه به لفظاً ومعنى .

وفي الجاربردي: لما علموا أنّ المُضاعف المتعدي يلحقُه الضمير نحـو: (يـشده)[4] ألزموا الضم في عينه؛ لأنهم لو كسروا للزم النقلُ من كَسر إلى ضم ، وهو مستثقلٌ، والفتح غير سائغ لاشتراطه بحرفِ الحَلقِ في العين أو اللاّم[لا فيهما][5] ، واعترض بعـدم اطّـراده لوجود هذه العلةِ في اللزوم مع عدم وجودِ الحُكم .

---

(1) **المنصف : 1/195-196 .**
(2) **ق : 195 ، م : 17 ، الأرجوزة 10ب : (ألزم ضمّا كَمعد فاعْرِفا) .**
(3) **الممتع : 1/174-175 ، وشرح الكافية الشافية : 4/2216-2217 .**
(4) **ق ، م : بشّره .**
(5) **زيادة من شرح الشافية للإستراباذي : 1/56 .**

وأجيب بأنها ليستْ موجودةٌ في اللاّزمِ ؛ لأن المُراد بالضم الـضم الـذي في هـاءِ الضمير، والضم الذي في لامِ الفعْل ففيه - لو كُسر- الانتقَالُ من كسر إلى ضمتين ، وهـو في غَايةِ الاستثقَال، وليس ذلك موجوداً في عدم اتصال الضمير به .

قلت : وجعْلُه الضم مراداً به ضم لام الفعْل مع ضم الضمير غير سديد ؛ لأنّ ضمةَ لام الفعل غير ثابتةٍ لتغيرها بالعوامل ، فلا تعتبر في ثقل الانتقَال من كسر إلى ضـم ، ولـوْ روعيتْ فيه لروعيتْ في نحو (يضْرِبه) ، ولمَا احتاجوا إلى ضمة هاء الضمير ، على أنا نقولُ يـلزم مثلُه في اللاّزم نصا سواءً ، إذا اتصـلَ به هاءُ ضمير المصدر نحو: (الْفِرار يفـره) و(الْعجِيج يعجه)[1]، ونحوهما ، ويوجد هذا المَعنى في الرباعي نحو (يحِبهمْ) ، فتأملْه .

والذي يظهر لي في تعليلهما أنْ يراعى فيهما جانب القوة والضعف، ولاشك في قوة المتعدي لطَلبه أمراً زائداً على فَاعله، وفي ضعف اللازم لقصوره في نفْسِه، فجعلُـوا الـضم للقوي، وهو المُتعدي لتحمله ذلك ، والكـسر للضعيفِ لخفّته، فأعـطُوا كلاً ما يستحقه فاعْرفْه ، فإنه في ظني شيٌّ لم أُسبقْ إليه .

تنبيـه :

ظاهر قول الناظم : (أَلْزِم ضما) أنه مطّردٌ فيه لا ينكُر منه شيءٌ ، وليس كـذلك فقد جاء منه ما هو بكسر العين ، وذَلك نوعان :

أحدهما : ما لم يردْ فيه إلا الكسر وهو (حب) بالحَاء المُهملَةِ والباء الموحدةِ ،فيقالُ في مضارعِه : (يحِبه) بالكسْر فقط[2]، و(حب) المَذكُور لغةٌ في (أحبه ، يحِبه) الرباعي ، ومنه صِيغَ (الْمحْبوب) ، وبه قُرئ[3] شاذا قولُه تعالى : [**فَاتبِعوني يحِبكُم الله**][4] .

الثّاني : ماجـاِء بوجهين وهو ألفاظٌ وردتْ ، ذُكر منهافي اللاّميةِ خمسـةُ ألفَـاظ فقالَ في النوعين :

فَذُو التعَدي بكَسْرٍ حَبه وعِ ذَا ... وَجْهَيْن هَرّ وشَد، عَلَّه عَلَلاَ
وبث قَطْعاً ونم.............[5]

أما (هر) فمعناه كرِه[6] ، يقالُ : هرتِ الْقَوْم الحرْب تهرها وتهرها كسراً وضما : كَرِهْتها[7]، وزعم صاحب قاموس الفقراء أنه فرعٌ عن قولهم : هر الْكَلْب يهر بالكـسر لا

---

[1] عج القوم عجيجاً : رفعوا أصواتهم داعين . الأفعال : 386/2 ، واللسان (عجج) : 318/2 .
[2] الكتاب : 109/4 ، الممتع : 178/1 ، وشرح الكافية الشافية : 2217/4، وارتشاف الضرب : 165/1.
[3] الكشاف : 424/1 .
[4] آل عمران ، الآية : 31 .
[5] زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال لابن الناظم : 35 .
[6] اللسان (هرر) : 260/5 .
[7] الممتع : 178/1 ، وشرح الكافية الشافية : 2218/4 ، وشرح الشافية للإستراباذي :134/1 .

غير هريراً : صوت من غير نباح[1]، وفيه عندي نظرٌ ؛ لأن العرب نطقتْ بالفعلْين معـاً في مصدرِهما وتصرفِهما ، فلا معنى لادعاء[2] الأصالةِ في اللازم والفرعيةِ في المُتعدي ، إلا لـو اجتمعا في أصل المَعنى وزاد المُتعدي بطَلبِ الزائد ، كـ(ذَهب زيدٌ) ، و(أَذْهَبْته) ، ومعنى (هر الكَلْب) : (صوت) ، وليس (صوت) هو كَره .

وأما (شد)[3] بمعنى: أَوْثَق ، فيقالُ في مضارعِه: (يشده)[196]، و(يشِده)[4].

وأما (عل)[5] بمعنى: سقَى، يقالُ: (عله الشراب)، (يعله)، و(يعِله) ضما وكسراً سقَاه عللاً بعد نهل، و(النهلُ) محركاً: الشراب الأولُ[6]، و(الْعلَلُ): الشراب الثّاني[7]، قال في قَاموس الفُقراء: وأصلُه من (علّتِ الأرض، تعل): كثُر ماؤها ، فهي عالةٌ[8] اهـ .

قلت : والأصالةُ هنا أيضاً لا وجه لها إلاّ من تقَارب المعنيين ، وذلـك لا يوجـب أصالةَ أحد الفعلين للآخر ؛ لأن كلا منهما مستعملٌ عند العرب كاملَ التصاريف .

وأما (بت)[9] ، يقالُ : (بته) ، (يبِته) ، و(يبته) بالكَسر والـضم في عـين المُضارع بمعنى قَطَعه ، والبت : الْقَطْع[10] .

وأما (نم)[11]، يقالُ : (نم الحَديثَ) ، (ينمه) ، و(ينِمه): حملَه وأفشاه[12] .

355- ص : ـفي غْير ما عدي يفْعِلُ لزِمْ ـبالكَسْرِ مِثْلُ قَوْلهمْ نم ينِمّ[13]

ش : هذا قسيم قوله : (كَذَاك ـإنْ عدي) ، ويعِني أنّ المُضعف[14] إذا كـانَ لازماً ، فإن مضارعه يلزم كَسر عينه[15]، نحو (تبتْ يده) ، (تتِب) : خسرت، و(دب) (يدِب)، و(ورِث الحَبْلُ)، (يرِث): بلَى[16]، و(ضج)، (يضِج) ضجيجاً : صرخ[17]

---

(1) القاموس المحيط : (هره) : 166/2 ، واللسان (هرر) : 261/5 .
(2) م : للدعاء .
(3) م : شذّ .
(4) شرح الكافية الشافية : 2218/4 ، وشرح الشافية للإستراباذي :134/1 .
(5) شرح الكافية الشافية : 2218/4 .
(6) اللسان (نهل) : 680/11 .
(7) اللسان (علل) : 467/11 .
(8) شرح لامية الأفعال لعبد الكريم الفكون ، ورقة : 32 .
(9) شرح الكافية الشافية : 2218/4 ، وشرح الشافية للإستراباذي :134/1 .
(10) اللسان (بتت) : 6/1 .
(11) شرح الشافية للإستراباذي :134/1 .
(12) اللسان (نمم) : 592/12 .
(13) ق : 197 ، م :16أ ، الأرجوزة : 10 ب .
(14) ق ، م : المضاعف .
(15) شرح الشافية للإستراباذي :134/1
(16) اللسان (رثث) : 151/2 .
(17) م : سرخ .

كـ(عج) ، (يعِج) ، و(صح جسمه) ، (يصِح) ، و(كَد في عملــه) (يكِــد) : باشره بشدةٍ[1] ، و(ند البعير) ، (يِند) إذا شرد[2] ، ونحوهذه الأمثلة ، ومثل الناظم هذا النوع بـ(نم) ، (ينِم) ، ومراده به (نم الحَديثُ نفسه) إذا فَشا ، (ينِم) ، وقد تقدم أن (نم) فيه الوجهان ، إلا أنّ المتقدم متعدٍ وهذا لازمٌ ، ويدل على إرادة اللازم ذكره في بابِه ؛ لأنه قال : (ِفِي غْير ما عدي) .

فإنْ قلت : هل لحرفِ الحَلق تأثيرٌ في هذا النوع ، أمْ لا تأثير له فيه ؟

قلت : لا أثر لحرفِ الحَلق في هذا النوع، نحو (دع ، يــدُِع) ، و(شح ، يشِح) و(سحتِ السماءُ ، تسِح)[3]، وقد نص سيبويه على ذلك وعللّه بأنّ هذه الحُروف التي هي عيناتٌ أكثر ما تكونُ سواكن ، ولا تحرك إلا في موضعِ الجَزمِ في لغةِ أهل الحجــاز ، أوفي موضعٍ تكونُ لام فَعلت تسكن فيه لغير جزم ، نحو (رددْنَ) ، و(يرْددْنَ)[4]، فلماكــان السكونُ فيه أكثر جعلتْ بمنزلةِ مــا لا يكونُ فيه إلا ســاكناً ، وأجريتْ على التي يلزمهــا السكونُ[5] اهــ .

وحاول أبو العباس تعليلَ عدم تأثير الحَلقي في الواوي الفَاء والمُعتلّ العين والمُضاعف اللازم ، فقال : لأن الفتح مع الحَلقي للتخفيفِ ، والمعتل والمضاعف قد خفا بسكونهما فلا حاجةَ بهما إلى التخفيفِ اهــ .

قلت : وهذا ضعيفٌ لأنّ وجود سكُونهما فرعٌ عن الحركةِ المَخصوصةِ ، والكلام في علّةِ خصوصها أولاً ، ثمّ هو غير جارٍ في واوي الفَاء ، إذْ لا سكونَ فيه يخف به ، وما لزمه من الحذفِ ناشيءٌ عن خصوص الحَركةِ المبحوث عن سبب خصوصها ، وقد قدمنا الكلام في واوي الفَاء ، حلقي العين أو اللام ، فراجعْه .

والّذي أراه في تعليل معتلّ العين والمَضعفِ من الحلقي أن معتل العين دائرٌ بين الواوي واليائي؛ لأنّ الألف لا تكونُ أصلاً ، وأيأما كانَ فهو جالبٌ للأصل ، إذِ الياءُ تطلب الكسر والواو يطلب الضم ، فذلك سببٌ لضعفِ حرفِ الحَلق[6] فلا يؤثّر ، لآنّ الداعي إلى الأصل حاكمٌ على غيره ، وأما المُضعف فلما كان فتحه يؤدي إلى فكّه ، وفكه معــدومٌ في أكثــر

---

[1] اللسان (كدد) : 377/3 .
[2] اللسان (ندد) : 419/3 .
[3] سح الدمع والمطر والماء يسِح ك سال من فوق واشتد انصبابه . اللسان (سحح) : 476/2 .
[4] في الكتاب 107/4 : نحو : ...رددْنَ ويرددْنَ وهذا أيضاً تدغمه بكر بن وائل...
[5] الكتاب : 107/4 .
[6] سقط (إذِ الياءُ تطلب ...... لضعفِ حرفِ الحَلق) من م .

الأحوال ، فأبقي على طريقةٍ غيره ما لمْ يكنْ حلقيا ، وفي كَلامِ الإمام إيماءٌ إلى هذَا ، بـلْ هذَا مقتطَعٌ منه ، والقولُ ما قالتْ حذَام :

إذَا قَالَتْ حذَام فَصدقُوها[197] **فَإن الْقَوْلَ ما قَالَتْ حذَام**[1]

356- ص : كَذَاك يفْعلُ يجِيءُ لِفَعلْ كَيسْهلُ الأَمر إِذِ الْماضِي سهلْ[2]

ش :هذا البيت ذكرفيه (فَعلَ) مضموم العين في المَاضي ، وتقدم الكلام عليه وأراد هنا : أنّ مضارع (فَعلَ) المضموم العين لا يكونُ إلا مضموماً عينه كماضيه[3] ، نحو (سهلَ الأمر ، يسْهلُ) ، و(طَهر ، يطْهر) ، و(شرف ، يشْرف) ، و(كَرم ، يكْرم) ، و(لَؤم ، يلْؤم) ، وهذا حكمٌ فيه لا ينكسر ، قال أبو العباس : فـ(فَعلَ) مطلقاً معتلا أو صحِيحـاً أوْ مضعفاً لا يكونُ مستقبلُه إلا مضموماً ، قال : وأما (كُدْت ، تكَـــاد) و(دمْت ،تدام)، و(مت، تمات)، و(حدْت، تحاد)، فقيلَ فيه إنه من تداخل اللغتين[4] اهـ .

قلت : يريد أنّ في كل من الأفعال لغةً بضم العين في الماضِي ولغةً بكسرِها ، فأخذَ صاحب لغةِ ضم المُضارع من لُغةِ الكُسر ، وفي هذه توجيهٌ غير هذا ، ومنْ أراده مع ما فيه من البحث فلْينظُرْه في شرحنا فتح المَالك[5] .

فإنْ قلت : لأي شيء لزم الضم في مضارِعه ؟

قلت : خض مضارع (فَعلَ) المضموم العين بالضم كماضيه لكونِهما دالين علـى أمر مطبوع عليه، أو كالمَطبوع[6]، فلزم الضم فيهما إيذاناً بالمُناسبةِ بين الألفَاظِ والمَعاني؛ لأن حركةَ الضم يلزم معها ضم الشفتين ،كذَا قالُوه، وفيه نظرٌ؛ لنقضِه بالأفعال الدالةِ على الخِلَق والألوان، مع أنّ العين في ماضيه مكسورةٌ، ولأنّ ضم الشفتين لا مناسبةَ بينه وبين مـا دل عليه من الأمر المطبوع أو كالمطبوع، فإنْ راعوا لزوم الانضمام في الشفتين، فلْيراعوا مثلَه في لزوم انكسار الشفتين بالنسبةِ إلى الكسر ، ولزوم انفتاح الشفتين بالنسبة إلى الفتح، فتأملْه .

والّذي يظهرلي في التعليل ،جرياً علىما تقدم لهم من ثَقل الفعْل اللاّزم، أنه أُعْطِي الضمة للمناسبة ؛ لأنها ثقيلةٌ ، ولزمتْ في مضارِعه لمَا كان هو دائم اللزوم ، وكـثيراً مـا

---

(1) نسب للُجيْم بن صعْب ، و(حذام) امرأته ، ونسب لغيره . الخصائص : 178/2 ، وشرح المفصل : 64/4 واللسان(رمـش) : 306/6 ، و(حذم) : 119/12 ، وأوضح المسالك : 131/4 .
(2) ق : 197 ، م : 16أ ، الأجوزة : 10 ب .
(3) الممتع : 173/1 ، وشرح الكافية الشافية : 2212/4 ، وارتشاف الضرب :154/1
(4) شرح الشافية للإستربازي : 136/1 .
(5) شرح لامية الأفعال للشارح ، ورقة : 20ب .
(6) ارتشاف الضرب : 153/1 .

يفعلُون ذلك في بعض توجيهاتِهم ، فيعطون الثقيلَ للثّقيل والخفيف للخفيفِ رعايةً للمناسبةِ ، وأما ما قررناه نحن في البحث من أنّ اللازم ضعيفٌ والمُتعدي قوي، يكونُ الإتيان بالضم فيه رعايةً لضعفِه ، فجبر بقوةِ حركتِه ، ولَزمتْ فيه لدوام لُزومِه، ولم تأتِ في غيره لتلونه تارةً باللزوم، وتارةً بالتعدِيةِ، فحصل من القوةِ في نفْسِه ما استغنى عن قوةِ الحَركَةِ، فاعْرفْه .

357 - ص : لِفَعِلَ المكْسورِ عَيْناً يفْعلُ بفْتح عيْنِهِ كمِثْل يبْخلُ

358 - وربما جاءَ على خِلافِ ما قَدمْت لَكِنْ بشذُوذِهِ احْكُما[1]

ش: تكلم الناظم هنا على مضارع (فَعِلَ) المكسور العين، وذكر أن مضارعه قياسه الفتح[2]، وما جاء على خلافِ ذلك فهو شاذ يقتصر فيه على ما سمع، وهذا معنى قوله: (بشذُوذِهِ احْكُما)، أيْ : احكمْ بشذُوذ ما ورد منه مخالفاً لمَا قررته من الفتح ومثالُه: (فَرِح ، يفْرح)، و(حزِنَ ، يحْزنُ)، و(حمِر ، يحْمر) ، و(عِلم ، يعْلَم)، و(شرِب ، يشْرب)، ولافرق فيه بين اللازم والمتعدي في الحُكم المَذكور ، وخُولِف بين عيْني ماضِيه ومضارِعِه في الحركةِ لمُخالفِتها في المعنى، تطابقاً بين اللفظِ والمَعنى ، ولهذا حكم [198] النحاةُ بأن الباب المُتفق عيناه بالحركَةِ فرعٌ عن المُختلفِ .

فإنْ قلت : لأي شيء خصتْ عين هذا النوع بالكسْر دونَ غيرها ؟

قلت : لما كان هذا النوع لزومه أكثر من تعديه لمْ يحتملْ من الثّقل ما احتمله اللازم أبداً ، فأُعطِي ما هو متوسطٌ بين الخفةِ والثقل ، وهو الكسر ، والّذي ورد من هذا الباب على خلافِ القياس ألفاظٌ ، منها ما التزم كسر عينِه ، ومنها ما جعلَ مع المَكسور غيره .

فقالوا من النوع الأول : (ومِق ، يمِق) بمعنى أحب ، و(وثِق بالشيءِ) أي قوي اعتماده به (يثِق) ، و(ورِثَ ، يرثُ) ، و(ورِع ، يرع) إذا صار ذَا ورعٍ ، و (ورِم العضو) أي انتفَخ (يرِم)[3] .

ومن الثّاني (حسِب) بمعنى ظَن (يحْسب) ، و(يحْسِب) فتحاً وكسراً و(وغَر) بالعين المُعجمةِ (يغِر) ، و(يوغَر) بالفتح والكسر إذا التهب حزناً وغيظاً[4]

(1) ق : 198 ، م : 15أ ، الأرجوزة : 10ب-11أ .
(2) الممتع : 173/1 ، وارتشاف الضرب : 154/1 .
(3) الممتع :176/1 ، وارتشاف الضرب : 154/1.
(4) في اللسان (وغر) 386/5 : إذا امتلأ حقداً وغيظاً .

وجعلَه في قاموس الفُقراء من قَولهم : (وغَرتِ الهَاجرةُ ، تِغِر) بفتح المَاضي كـ (وعَدَ، يِعِد) إذا اشتد حرها (وغْراً) بالفتح[1]، وهذا الّذي ذُكر يتوقف على أسبقية (وغَر) المفتوح العين على مكسورها، وهو صعب المُرتقَى ؛ لأن اللفظين سمعا لا تفاوت فيهما، فكيـف يكونُ المفتوح العين أصلاً لمكسورها حتى يكونَ مأخوذاً منه، إلا أنْ يريد من معـنى ذلـك فيكونُ أراد اتفاقَهما في المَعنى ، وهو خلاف ظاهر العبارةِ، وفي الزبيدِي ذكْر الِفعلين معـاً وجعلَ مصدر مكسور العين (وغَراً) محركاً ، ومصدر مفتوحِها (وغْراً) بالسكون، وهو ظاهرٌ في جريان المُضارع في وجهْيه عليهما ، أو يكونُ من باب التداخل ، فانْظرْه ، ومـنْ أراد التشفّي من ألفاظ النوعين ، فعليه بكِتاِبنا فَتح المَالك فإن فيه الشفاءَ[2] .

[1] شرح لامية الأفعال للشارح ورقة : 20.
[2] المصدر نفسه .

[بناء مثَال من مثَال]

359 - ص : الْقَوْلُ فِي بِنَاءِ مِثْلِ[1] الْكَلِمْ مِنْ كَلِمٍ أُخْرى فَحقِّقْ وافْهمِ[2]

ش: هذا الباب عقده الناظم لمعرفَةِ بناء الكَلم من الْكَلِم[3]، وقد بوب عليه سيبويه وهو : أنْ تبني من المعتل ماله نظيرٌ في الصحيح، وتبين وجه إعلالِه[4]، وتعـدى النـاس في ذلك إلى البناء من الصحيح ماله نظيرٌ ممن الصحيح ، وقد قالَ الشاطِبي فيه: إنه من الاختراع الحَسن في معناه، وهو في المُفردات نظير بابِ الإخبار في المُركبات، وكثيرٌ ما يغلطُ الناس فيه كغلطهم في الإخبار وأشد ؛ لصعوبةِ مرماه ، وبعد أغراضِه، ولُطف الصنعةِ فيـه، وخفَـاء مبانِيه ، لكن منْ تنبه وتمرن فيه ، عد نبيلَ القومِ ، ورافِع رايةِ الإمامةِ في التصريفِ اهـ .

وقولُ الناظم : (فَحققْ وافْهمِ) ، إشارةٌ إلى غُموض مسائله وصعوبةِ مـدركها إلاّ على الأفذَاذ ، ولذا أمرك في ذلك بالتحقيقِ والفَهم في الوصول إلى الطريق .

وما درج عليه من جواز بناء الكَلِمِ من الْكَلِمِ هو مذهب الجُمهور، وقال الجرمي : لا يجوز أصلاً ، واحتج بأن النحوي إنما كلامه فيما تكلمتْ به العرب ، وفيه تقع الفَائـدةُ المطلوبةُ من النحو ؛ لأن اختراع اللّغةِ باطلٌ ، وإذا كان[199] كذلك فلا معنى لهذَا الفـن إذْ هو تشاغُلٌ فيما لمْ تتكلمْ به العرب ، فهو تعطيلٌ للزمان من غير ثمَرة[5] .

والذين أجازوا البناء اختلفُوا على قولين :

أحدهما جواز البناء مطلقاً، كانَ له نظيرٌ من كلام العرب أو لم يكنْ ، وهو مذهب الأخفش[6]، وحجته أنك إذا بنيت مثلاً مثلَ (جالينوس) فلا تعنِي أن ذلك مـن كـلاَم العرب، وإنما ذلك على جهةِ التدريب والتعليم، ولو بنتِ العرب ذلك من (الْغزْوِ) مثلاً أو من (الرد) لكان على ما ثبت من أقيسةِ كلامِهم، وكما يتشاغلُ بالتعليل والتوجيه فيمـا اعتل من كلامِهم وما لمْ يعتلّ، وكان أبو الحَسن لأجل هذا يبنِي جميع ما يسألُ عنه، فيقولُ: مسألتك ليستْ بخطإ وتمثِيلي عليها صوابٌ ، قال : فإنْ أبى صاحبك ، فقلْ[7]له : لوْ جـاءَ

---

(1) الأرجوزة : مثال .
(2) ق : 199 ، م : 15أ ، الأرجوزة : 11 أ .
(3) المنصف 173/1 ، وشرح الشافية الكافية : 2194/4 ، والممتع : 731/2 .، وشرح الشافية للإستراباذي : 294/3
(4) الكتاب : 406/4 - 415 .
(5) الممتع : 732/2 ، وشرح الشافية : 295/3 .
(6) المصدران السابقان .
(7) م : فعل .

فيكيف كان ينبغي أنْ يكونَ ؟ فإنه لا يجد بدا من الرجوع إليك[1] ، وعلى هذا المـذهب درج الناظم لأنه أطلق في بناء الكَلمِ من الكَلِمِ .

والقولُ الثّاني : مذهب سيبويه[2]، اختصاصه بالمعتلّ ، ولمَا بوب عليه بذلك كمـا قدمنا ، وهو المذهب المُتوسطُ ، وحجته أن في البناءَ من المعتل والمضعف مثـلَ مـا ورد في الصحيح كفاية[3] في التدريبِ مع أنا لا نخرج بالجُملةِ عن نظائر كلامِهم ، وأما البناءُ مـن الصحيح فليس فيه تدريبٌ ، فلا ينبغي مه شيءٌ ؛ لأن لنا شغلاً في ما نقل من كلامِهم .

360 - ص : فَاجْعلْ مِثَالَ اللفظِ للْمساوِي   لِمْ يخْتِلفْ فِي نقْلِ ذَاك راوِي

361 -   كَذِّلك الْمفُوق للْفَـائِقِ جا   كَجعْلِ ضرْبٍ كَمِثَالِ دحْرجا

362 -   وجعْلِ فَائِقٍ مفُوقاً قَدْ وهـنْ   ولَمْ يقُلْ بِهِ سِوى أَبِي الْحسنْ[4]

ش : قسم الناظم في هذه الأبيات المُلحق والمُلحق به إلى ثلاثةِ أقسام :

[القسم] الأولُ : أنْ يكونا متساويين فلا يفوق أحد اللفظين الآخر بشيْءٍ ، وهـذَا هو الذي ذكره في قوله : (فَاجْعلْ مِثَالَ اللفظِ للْمساوِي) ، ولما كانَ إلحاق أحدِهما بالآخر لم يختلفْ فيه ، قال : (لِمْ يخْتِلفْ فِي نقْلِ ذَاك راوِي) ، ومراده : كل من قـال بجـواز البناء للتمرين يجيز هذا النوع ، وليس مراده نفي الخلافِ على الإطلاق لمَا تقدمِ من وجودِ الخلافِ في عدمِ الجَواز - إما مطلقاً - وهو مذهب الجرمي ، أوْ في الصحيح فقط ، وهـو مذهب الإمام ، وظاهر كلامه أنّ ذلك منقولٌ عن العرب ، وإنما المُراد عن النحويين ، لأنّ هذه الأبنيةَ مخترعةٌ ليست من نطق العرب .

[القسم] الثّاني : أنْ يكونَ أحد اللّفظين فائقاً ، أعني زائداً عن الآخر ، واللفظُ الآخر مفُوقاً ، أي ناقصاً ، فإنْ كانَ المُراد جعلَ المَفُوق فَائقاً ، فهو جائزٌ ولا إشكَالَ فيـه عنـد القائل بالجَواز كالأول ، وقد مثل له بقوله : (كَجعْلِ ضرْبٍ كَمِثَالِ دحْرجا) ، فإنّ المُراد منه أنْ تصير (ضرْباً) كمثال (دحْرج) في حركَاتِه وسكناتِه وعددِ حروفِه .

---

[1] المنصف : 180/1-183 ، وشرح الملوكي : 505 .
[2] الممتع : 733/2 ، وشرح الشافية للإستراباذي : 295/3 .
[3] ق ، م : كيافية .
[4] ق : 200 ، م : 15ب ، الأرجوزة : 11 أ .

القسم الثالث: أنْ تصير القَائق مفُوقاً، أيْ: تجعلُ الزائد على مثَال[200]النـاقص وهذا فيه خلافٌ ، فذهب أبو الحسن الأخفش إلى جوازه، والأكثرون على المَنع، وقـالوا لا يبنى من الرباعي ثلاثي، ولا من[1] الخُماسي رباعي ولا ثُلاثي إذْ يحتاج إلى حذفِ بعـض الحُروف الأصول،فيكونُ[2] هدْماً لا بِناءً[3]، وقال ابن مالك: والقولُ عندي ما قاله الأخفش لأن المَقصود التدريب والامتحان ، فكيف يكونُ-لوْ كانَ[4]-من كلام العرب[5] ؟ .

تنبيهـان :

الأول: إنما وضع التصريفيون هذا البـاب ليمرنوا متـعلّم التصريف فيما علمه أيْ ليعودوه ، من قولهم : مرنَ علَى الشيءِ يمْرنُ مروناً ومرونةً : تعوده واستمر عليه ، ويقالُ : مرنتْ يده علَى العمل إذَا صلُبتْ ، ومرِنَ وجْه فَلان علَى هذا الأمر ، وإنه لَممرنُ الْوجْـهِ أي : صلْب الْوجْهِ[6] .

الثّاني : في البناء على ماذا يقَاس ، فقالَ سيبويه : هو أن تبني من العربِ عربيا ورد مثلُه في كلام العرب ، وقال أبو الحسن : لك أنْ تْبني من العربي عربيا ورد مثلُه في كـلام العرب أو لمْ يردْ ، ومن الأعجمِي أعجميا وعربيا لأنه أزيد في الدربةِ بصيغ الكلاَم ، وكلام سيبويه أقيس ، وكلام أبي الحسن أوغلُ في باب الرياضةِ ، ويظهر الخلاف فيما إذا قيلَ : ابْنِ من باب (ضرب) مثلَ (جعْفُر) بفتْح الجيمِ وكَسر الفَاء أو ضمها ، لم يجزْ عند سـيبويه ويجوز عند أبي الحَسن [7].

الثّالث : لمْ ينبه الناظم على اختلافِ الصيغتين واللفظتين ، ولا بد من اختلافهمـا فلا يقالُ : كيف تبِني من (ضرب) مثلَ (خرج) لأنه لا يتغير فيه شيءٌ ، ولا منْ (ضرب) مثلَ (يضْرِب)، إذْ يتم الغرض بأنْ يقالَ : كيف يكونُ مضارع (ضرب) .

الرابع : لم يبين الناظم الفرع من الأصل في اللفظْين ، والفرع المُلحق هو ما دخلتْ عليه (مِنْ) في قولك : كيف تبِني كذَا منْ كَذَا ، والآخر هو الأصلُ المُلحق به ، واختلف في معنى قولهم : كيف تبِني من كَذَا مثْلَ كَذَا ، فذهب الأكثر ون إلى أنّ معنـاه أنـك إذَا

---

[1] سقط من م (من) .
[2] م : الأصل .
[3] اللباب : 430/2 . وشرح الملوكي : 503 ، 505 .
[4] ق ، م : إنْ لوْ كانَ .
[5] شرح الكافية الشافية : 2209/4 .
[6] اللسان (مرن) : 403/13 .
[7] شرح الملوكي : 506 .

فككْت صيغته التي هو عليها ، نقلته إلى ما طلبت مماثلته، فتجعلُه مثلَه في الحَركةِ والسكون وترتيبِ الزوائد والأصول، وإنْ عرض في الفرْع قياسٌ يقتضِي التغيير فعلت كيف تنطِق به[1] وهذا كما إذا قِيلَ : صغْ منْ هذا السوار مثلَ هذا الخاتم ، فإنّ معناه غير صورةِ السوار وصغْ منه صورةً تماثلُ الخاتم ، والأصلُ هو الذهب أو الفضةُ واحدٌ ، وإنما اختلفت الصور ، وكذلك الحروف الأصولُ بمنزلةِ الجَوهر يبقى في الحَالين وتختلف صورها[2] ، وقياس قول أبي علي أنْ تزيد على ما ذكرنا أولاً قولَك : وحذفت في الفرع ما حذف في الأصل قياساً ، وقياس قول آخرين أن تزيد على الأول قولَك : وحذفت ما حذفت في الأصل قياساً أو غير قياس .

وحاصلُ هذا ثلاثةُ أقوال :

الأولُ: وهو القولُ الأكثر أنّ ما اقتضاه القياس في حذفِ الأصل لا يحذف في الفَرع وإنما المطلوب الزنةُ الأصليةُ، إلاّ إذَ اقتضى التغيير في الفَرع، فيعملُ على ما اقتضاه[3].

والثّاني: يتبع في الْفَرع ما في الأصل من الحذفِ إذَا[201]كان قياساً، وأما غيره فلا[4]

والثّالثُ : يتبع في الفَرع ما وقع في الأصل من التغيير، كان قياساً أو غيره ، وإنما يتضح ذلك بالمِثّال ، ونحن نذكر لك منْ أمثلةِ المَسألةِ ما يظهر لك أثر الخلافِ بين الأقوال الثلاثةِ[5] .

فإذا قيلَ لك : كيف تبني من (ضرب) مثالَ (محيِي) اسم فاعلٍ من (حيي) مضعفا بياءِ النسبِ ؟ فتقولُ على القَول الأول : (مضربي) بضم الميمِ وكسر الراء المشددةِ منسوباً[6] ، وذلك أن الفرع ليس فيه قياسٌ يقتضِي التغيير ، وأما الأصلَ فإنّ التغيير وقع فيه من أجْل أن أصلَه قبلَ النسبةِ (محي) اسم فاعل (حي) بزنةِ (مفَعلٌ) بضم الميم ، وفتحِ الفَاء ، وكسر العين المشددةِ ، وآخره ياءٌ، منقوصٌ كـ (داعٍ) ، و(رامٍ) في النقص ، فإذا نسبت أدخلْت عليه ياءَ النسبِ فتحذف الأخيرةَ على ما اقتضاه الحكم في اجتماع الياءاتِ كما هو مقررٌ في فنه ، فيبقى (محيي) بأربع ياءاتٍ ، فاستثقلتِ العرب اجتماعهما مع

---

(1) الممتع : 731/2 .
(2) شرح الملوكي : 509 .
(3) وهو رأي الجمهور. شرح الشافية للإستراباذي : 296/3 .
(4) وهو رأي أبي علي الفارسي . شرح الشافية للإستراباذي : 296/2 .
(5) شرح الشافية للإستراباذي : 296/3 .
(6) م : منسوب .

وجودِ الكَسرة في الأولى، فخفّفوا بحذفِ الياء ، فأعلّتِ الياءُ الباقيةُ لتحركها وانفتـاح مـا قبلَها ، فصارتْ ألفاً ، واقتضى الحكم في تلك الألفِ قلبها[1] واوا على ما هو معـروفٌ في بابِ النسب ، فيصير (محويا)، فقد وقع في الأصل حذفٌ وتغييرٌ ، فلمْ يراعِه في القَـول الأول، وأتى بمثَال من (ضرب) على أصله ؛ لأن الفرع الذي هو المثَالُ من (ضرب) ليس فيه ما يوجب التغيير كما هو في الأصل لصحةِ حروفِه، فأتوا بمثَال منه على أصل مثال الأصـل وهيئِته ، فقالُوا: (مضربي) بوزن (محيي) في الأصل، واما الياءُ التي هي لام (محْيـي) فإنها تحذف في الفَرع كما حذفتْ في الأصل لاجتماع الياءات ، وهذا على قول الأكثَر.

وأما على مذهبِ أبي علي ، فإنه يأتي بالمثَال من (ضرب) على مثَال الأصل المَلفوظِ به الآن بعد التغيير ، وتغير الفَرع لتغير الأصل ؛ لأنّ الحذف الواقع في الأصـل قياسـي ، فيقول في المثَال المذكُور : (مضرِي) كما تقول (محوِي) .

وأما قـولُ الآخرين فيقولون كذلك ؛ لأنهم يحذفُون الفرع كـ ـحذفِ الأصـل قياساً أوْ غيره[2].

وإذا قيلَ لك : كيف تبِني من (دعا) مثالَ (اسْم) ، فتقولُ على المَذهبِ الأول : (دِعْوٌ) بضم الدال وكسرها على ما تقرر في أصل (اسْم) ، هل هو (سِمْوٌ) كـ (قِنْوٍ)[3] أو (سمْوٌ) كـ (قُفْلٍ)[4]، ولا تغيرْ من الفرع شيئًا ، إذْ لا موجب فيه يقتضِي التغيير .

وتقولُ على مذهبِ أبي علي كذلك؛ لأن الحذف في الأصل الذي هو (اسمٌ) لـيس قياسياً،وإنما يغير أبو علي الفرع بتغيير الأصل إذا كان الحذف في الأصل قياسياً كما قررناه.

وأما على مذهب الآخرين فيغيرون الفرع لتغيير الأصل قياساً أو غير قياس ، فيقولُون في هذا : (ادْع) مثل (اسْم) بلفظِه ؛ لأنهم يحذفُون في الفَرع ما حذف في الأصل ، وهو لام الكَلمِة وحركةُ الفَاء ، بأنْ نقلتْ إلى العين وأتوا مزِة الوصل فقالوا: (ادْع)[5] اهـ .

قلت [202]: وهذا صحيحٌ بالنسبةِ إلى حذفِ اللاّم وحذفِ حركَةِ الفَاء ، وأمـا قوله بأنْ نقلتْ إلى العين فغير سائغٍ ؛ لأن الواقع في العين حركةُ الإعراب لا حركةَ الفَـاء ، وإلا لزمتْ حالةً واحدةً لأنا كذلك كانتْ في الفَاء فاعرفْه .

---

(1) قبلها .
(2) شرح الشافية للإسترباذي : 296/3 .
(3) م : أضاف (أو سمو كنو) .
(4) الإنصاف في مسائل الخلاف : 6/1-16 ، واللسان (سما) :401/14 .
(5) شرح الشافية للإسترباذي : 296/3 .

وإذا قِيلَ لك كيف تبني من (دعا) مثلَ (عَدٍ) ؟ قلت: (دعْوٌ) علـى القَـولين لأن أصلَه (عَدْوٌ)[1] ، والحذف الذي فيه ليس بقياس فيوافق أبا علي[2] في عدم تغـيير في القَرع أيضاً ، ويقولُ الآخرون : (دعٍ) بلفظ (عَدٍ) لأنهم يحذفُون الفرع بحذف الأصـل قياساً أوْ غير قياسٍ ، وقد أطلنا النفس في هذا المَحلّ لصعوبةِ مدركِه ، ونبوه على الأفهـام ولعل بعد هذا إنْ شاءَ الله نسرد شيئاً من المَسائل حتى يكونَ ا الطّالب ذَا فطنةٍ وتهـذيبٍ ذَهنٍ ، ومشاركةٍ في فك ما استغْفَلَ من فُروعها ، والله المُوفّق للصوابِ .

363 - إِنْ تَبنِ مِنْ لَفْظٍ كَلَفْظٍ اجْتِلِبْ لِلْفَرْعِ ما فِي الأَصْلِ مِنْ حكْمٍ تصِبْ[3]

ش :هذا كَقَاعِدةٍ كليةٍ تنبئُ عنْ حكمِ هذا الباب ، وذلك أنـك إذا أردت أنْ تلحق لفظاً بلفظٍ في بنيته ، بأنْ يقالَ لك : كيف تْبني لفظَ كذَا من لفظِ كَذَا، فأعطِ للفَرع كل ما للأصل من أحكَام فيه، تكنْ في ذلك مصيباً في فعلِك .

فإنْ قلت: ظاهر كلام الناظِم مخالفةُ الأكثر؛ لأنه ذكر أن الفرع يجتلب له كل ما في الأصل من حكمٍ، وهذا شاملٌ لماَ إذا كان في الأصل تغييرٌ مقيسٌ أوْ غير مقيس، فيأتي منه مذهب أبي الحَسن وغيره، وليس المشهور هذَا بينهم.

قلت : لا إشكالَ في أن قوةَ لفظِه يشملُ هذا الأمر ، إلا أنه لا يظن بالناظم إرادته ينبغي أنْ يخص كلامه بما سيذكُره بعد هذا من الأحكام ، فالأبيات التي بعده تفيد عموم كلامِه هنا .

364- ص: فَإِنْ يكُنْ أَصْلُ مفُوقٍ لاَحِقاً[4] بِفَائِـقٍ فَاللاَّم كَـررْ وأَنطِـقَا

365- بِزائِدٍ إِنْ كَانَ فِي الأَصْلِ أتى مقَابِلاً فِي الْفَرْعِ حيْثُ ثَبتـا

366- وإِنْ تبن زِيادةٌ فِي الْفَرْعِ لاَ فِي الأَصْلِ جردْنه مِنْها واعْدِلاَ[5]

ش : هذه الأبيات تفيد عموم ما وقع في البيتِ الأول ، فبين أن مراده بما في الأصل من الحُكمِ هو كما إذَا كانَ فائقاً ، أعِني زادتْ أصولُه عن أصول الفَرع ، فإنـك لا

---

(1) المقتضب : 153/3
(2) ق ، م : أبو علي .
(3) ق : 203 ، م : 14ب ، الأرجوزة : 11 أ .
(4) الأرجوزة 11أ : لحقا .
(5) ق : 203 ، م : 13أ ، الأرجوزة : 11 أ .

بد أنْ تأتي بتكرير لامِ الكلمةِ حتى يلتحق الفرع بالأصل ، ويكونَ ما في الفَرع في الأصـل كما سيمثّله بعد ، وكذَا إنْ كان في الأصل حرفٌ ، زائدٌ فلا بد منْ أنْ تأتي بذلك الحَرف الزائدِ في الفَرع مقابلاً لِما في الأصل حتى يستوي المِثَالان في الحَرفِ الزائدِ كما اسـتويا في الحَرفِ الأصلي .

وقولُه: (حيْثُ ثَبتا)، أي: في موضِعه الذي هو الأصل يكونُ في الفـرع كـذلك وكذاً إذا كانَ الأصلُ خاليا من الحرف الزائدِ الذي في الفَرع فلا بد من حذفِهِ من الفَـرع حتى يماثلَ الأصلُ الفَرع ، والفرع الأصلَ في الحروفِ أصولاً و زوائدا .

وفُهم من قول الناظم : (وإنْ تِنْ زِيادةٌ) ، أن الأصلي لا يجـرد منـه ، وهـو كـذلك[203] وقد تقدم الكلام في بناء الفَائق من المفُوق ، فراجعْه .

وقولُه : (واعْدِلاَ) إشارةٌ إلى تحقيقِ المُماثلةِ بين اللفظـيْن ، واسـتعمال العـدْل في الحكم بينهما ، بأنْ تثبت للفَرعِ ما ثَبت في الأصـل ، ولا تـشْطِطْ في المُماثلـةِ بـأنْ تضع في أحدِهما ما ليس ف الآخر .

367 - ص : وإنْ تصغْ كَجعْفَرٍ مِنْ فَرج فَجِيءْ بِمِثْل فَعْلَلٍ كَفَرْجـج

368 - وإنْ تِردْ صوْغَ مِثَال ضْيغمِ مِنْ صلمٍ فلاَ تحِدْ عنْ صْيلَمِ[1]

ش : المثالُ الأولُ راجعٌ إلى قولِهِ : (فَاللاّم كَرِّرْ وأنطِقَا)، وذلك أنه إذا قيلَ لك: كيف تْبِني منْ (فَرج) مثالَ (جعْفَر)، فإن الفرع هنا ناقصٌ عن[2] أصول الأصلِ فلا بد لك أنْ تأتيَ بلامٍ أُخرى تلحق ا الفرع بالأصل[3]، فتقولُ: (فَرْججٌ)، أُولَى الجيمين هي لام الكلمةِ الأصليةِ ، والثانيةُ للإلحَاق ، ولهذا وجب فكها ولم تدغمْ فيهـا الأولى ؛ لـئلا تفوت فائدةُ الإلحاق .

وقولُـه : (وإنْ ترِدْ صوْغَ مِثَال ضْيغمِ) - وهو الأسد - هو راجعٌ لقـوله أولاً : (...وأنطِقَا بزائِدٍ إنْ كَانَ فِي الأَصْل) ، وذلك إذا قيلَ لك : أبْن لِي مثالَ (ضيـغم) منْ (صلَم) ، فتقول : (صيْلَم) ، فتأتِي بحرفِ الياء الزائدةِ في الفَرع في مكانَا من الأصل

[1] ق : 204 ، م : 13أ ، الأرجوزة : 11 أ .
[2] م : على .
[3] شرح الملوكي :508-513 .

و(الصّيلم) : الداهيةُ ، و(الصلْم) : قطع الأذن وغيرها منْ أصلِه[1] ، والناظم حرك لامه ضرورةً ؛ لأن قياسه السكونُ ، إذْ هو مصدر (صلَم) مفتوح العين ، إلاّ أنْ يكونَ ماضيه : (فَعِلَ) المكسور العين ، فيكونُ (الصلَم) مصدره على القياس ، وقد جـاء (الأصْـلَم) بوزن (أفْعل) ، وهو من الشعر ضربٌ من السريع[2] .

ولمْ يمثّل الناظم لمَا إذا كانتِ الزيادةُ في الفَرع دونَ الأصل، ومثالُها ما إذا قِيلَ لك: ٱبنِ لي منْ (جِيْئَل) مثلَ (جعْفَر)، فتقولُ: (جأْلَلٌ)، فتسقطُ الزائد من الفَـرع؛ لأنـك أردت مثلَ (جعْفِر) وهو خالٍ منْ ذلك الحرفِ الزائدِ ، وكانَ الناظم تركَه لوضوحه، ولوْ قيلَ لك: ٱبن منْ (مسْتغْفِرٍ) مثلَ (جِذْع)، لقلت: (غِفْر) بإسقاطِ الميم والسين والتـاءِ لأنها كلّها زوائد، وكذا لوْ قيلَ لك: ٱبن من (الخُروج) مثلَ (ضارِب)، لقلت: (خارج) .

369 - ص : وما اعْترى اللفْظَ مِن الأحْكَامِ   فَلْتحْكِمْنها غَايةِ الإحْكَام[3]

ش : يعِني أنه إذَا وقع في اللّفظِ الملحق منِ الأحكَام التي اقتضاها التـصريف أتِقْنها في تلك اللفظَةِ غَيةَ الإتقَـان ، والعدولُ عن الحكمِ الجَاري فيها خطـأٌ في اللفـظِ و(الأحكَام) في كلامِه أولاً جمع (حكْم) وهو بفتح الهمزةِ ، والثّاني بكسر الهَمزةِ بمعنـى الإتقَان، من (أحْكَمْت الشيءَ) إذا أتقنته، ولما كانتْ تلك الأحكَام في لفظِه مجملةً بينها.

370 - ص : كَالنقْل والْقَلْبِ وحكْمِ الْحذْف   وسائِرِ الإعْلاَل دونَ خلْفِ[4]

ش : يعِني أن الأحكَام الّتي تعتري اللّفظَ الملحق ، هي مثلُ النقل في الحَركاتِ ومثلُ القَلبِ في حروفِ العلةِ ، ومثلُ [204] الحذفِ فيما يقتضِي التصريف ، ولما كانـت الأحكام أكثر من الّذي ذكره ، قال : (وسائِرِ الإعْلاَل) ، ويعِني غير ذلك ممـا تقتـضيه صناعةُ التصريفِ من الإعلاَل دونَ مخالفَةٍ لمَا تقرر في التصريفِ ، واقتضتْه[5] طريقةُ الألفاظِ العربيةِ ، فلا يجوز العدولَ عنها ، ويحتملُ أنْ يريد بقولِه (دونَ خلْفِ) : دونَ خِلافٍ بين

[1] اللسان (صلم) : 340/12
[2] وفي العروض أن يكون آخر الجزء وتدا مفروقا. القاموس المحيط : 141/4
[3] ق : 204 ، م : 13ب ، الأرجوزة : 11 أ .
[4] ق : 204 ، م : 13ب ، الأرجوزة : 11 أ .
[5] ق ، م : اقتضاه .

النحويين في مراعاةِ هذه الأمور في اللفظِ المُلحق ، ويكونُ فيه إشارةٌ إلى الخُلفِ الذي قدمناه في مراعاة ذلك في المُلحق ، فتأمْله ، وهذا أمس بالمَقام .

فإنْ قلت : ما فائدةُ قوله : (وسائِر الإِعْلاَل) بعد قوله : (كالنقْل والْقَلْبِ وحكْمِ الْحذْف) ، إذِ المُحتاج إليه هنا ما نص عليه .

قلت : بقي له الإبدالُ والإدغَام فيما يصلُح للكلمة ، والتصحيح فيما لا يليق إعلالُه إلا لَه وغير ذلك من الجُزئيات التي تقع للبنيةِ .

371- ص : وإنْ تصغْ كَملَكُوتِ مِنْ بنى قَقُلْ إذَنْ فِيهِ بنوتٌ معْلِنا[1]

ش : هذَا شروعٌ في بيان ما أجملَ في قوله: (كالنقْل والْقَلْبِ وحكْمِ الْحذْف) فذكر مثالَ (ملَكُوت) من (بنى) محتويا على القَلب والحذفِ ، فإذَا قيلَ لك : أبْـنِ لي مثالَ (ملَكُوت) من (بنى) ، فإنك تقولُ : (بنوتٌ) بفتح الباء والنون وواو بعده ثمّ تاء ، وهذَا المثالُ هو مثالُ (ملَكُوت) بعدما أتقن أحكَامه ، وأصلُه (بنيوتٌ) بوزن (ملَكُوت) ، لكن تحركت الياءُ وانفتح ما قبلَها ، فاقتضى التصريف قلبها ألفاً ، فلم قُلبتْ ألفاً اجتمع ساكنان ، هو ساكنةٌ والواو بعدها ساكنةٌ ، فحذفَت الألف فبقي (بنوتٌ) ، فقد وقـع في هذا المثَال القلب والحذف[2] .

وقولُه : (معْلِناً) أي : لا تنطقْ في الإعلاَن باللّفظِ به إلا (بنوتٌ) ، وأما الأَصـلُ فيه فإنه يقالُ في التقدير (بنيوتٌ) .

372 - ص : وإنْ تصغْ مِثْلَ لَفْظِ أَحْوِر كَجمـلِ وعضـدٍ ونمِـر

373 - فَكُلها حارٍ بِلَفْظٍ واحِـدِ واخْتلَف التقْدِير فِي المَقَاصِدِ[3]

ش : هذَا مِثالٌ وقع فيه القلب فقط ، وذلك أنك إذا قيلَ لك : أبنِ لي مـنْ لفْظِ (أَحْور) مثلَ (عضدٍ) ، ومِثَالَ (نمِرٍ) ، ومثالَ (جمل) ، فكلها تقولُ : (حارٍ)

[1] ق : 305 ، م : 13ب ، الأرجوزة : 11 أ .
[2] شرح الكافية الشافية : 2207/4-2208 .
[3] اق : 205 ، م : 13ب ، لأرجوزة : 11 أ .

وذلك أنك تسقطُ الزائد في اللفظِ المُلحق وهو الهمزةُ ، فتبقَى أصولُه ثلاثةً ، فإذا بنيت منها مثالَ (عضدٍ) ، فتقولُ : (حوِر) بضم الواو ، ومثالَ (جمل): (حور) بفتحها ، ومثالَ (نمِرٍ): (حوِر) بكسرها، فيلزم في جميعِها قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح مـا قبلَـه، فيفضِي الأمر إلى قولك : (حار) ، فاللّفظُ به في جمِيعها[1] واحـدٌ ، والتقـدير مختلـفٌ فـ(عضدٌ) قُلبتِ الواو عن ضمةٍ ، و(جملٌ) عن فَتحةٍ ، و(نمِرٌ) عن كسرةٍ ، وهـذَا معنى قولِه : (واخْتِلَف التقْدِير ِفي المَقَاصِدِ) ، و(الأحْور) هو من الحَور، وهو شدةُ بياض بياض العين ، وشدةُ سوادِ سوادِها[2] .

374 - ص : وفِي مِثَال عضدٍ قُلْ ِمنْ دعا دعٍ كَذَا ِفي فُعلٍ يأِتي دعا[3]

ش : هذا المثالُ جاء فيه قلب الحَركةِ والحَرف بجعل الواو يـاءً ، والحـذف وذلك إذَا قيلَ لك ٱبنِ لي منْ (دعا) [205] مثالَ (عضدٍ) ، فإنـك تقـول : (دعٍ) منقُوصاً ، ووزنه (فَعٍ) ، والأصلُ (دعُوٌ) ، لكن الواو آخراً قبلها ضمةٌ لا توجد في كلام العرب في المُعربات إلا نادراً[4] ، فلا بد من قلبِ الحَركةِ كسرةً ليتوصل إلى الإعلال في الواو ، فلما قُلبتْ كسرةً قُلبتِ الواو ياءً لأنها متحركةٌ لا تجامع الكسرةَ وهي متطرفةٌ لمَـا مـر فصار (دعٍ) فهو مثالُ (عضدٍ) .

ومثالُ (عضدٍ) منْ (غَزا)، تقولُ: (غَزٍ) ، والكلام فيه والذي ذكره الناظم سواءٌ .

وقولُه : (كَذَا ِفي فُعلٍ يأِتي دعا) هذا المثالُ ذكر الناظم فيه الوزنَ لا المَـوزونَ ، وينبغي في مثل هذا الظبطُ حتى يكونَ الصائغُ له على بصِيرةٍ فيما صاغَ ، وهو هنا يحتمـلُ لأن يكونَ (فَعلَ) بفتح الفَاء والعين كـ(جمل)، ولأنْ يكونَ (فُعل) بفتح الفَاء وضم العين كـ(صردٍ) ، ولأنْ يكونَ (ِفعل) بكسر الفَاء وفتح العين كـ(عِنبٍ) ، أما كونه كـ(جمل) فلا يصح إيراده هنا ؛ لأنا قد شرطنا في ذلك اختلاف الـصيغتين واللفظـين وهنا لوقيلَ لك كيف تبني منْ (دعا) مثلَ (جمل) ، لقلت (دعى) فاللفظان متحـدان في الصيغةِ واللفظِ ، فلم يبق إلاّ أنْ يكونَ أراد بـ(فُعل) نحو (صرد) ، أو (ِفعل) نحو

---

(1) ق ، م : بجميعها .
(2) ينظر ص : 196
(3) ق : 205 ، م : 12أ ، الأرجوزة : 11 أ .
(4) شرح الشافية الكافية : 2201/4 .

(عِنب) ، وفي هذين يجيءُ على الأول أنْ تقولَ : (دعى) بضم الدال ، وأصلُه (دعـو) فقُلب الواو ألفاً فصار(دعى) . ويجيء على الثّاني (دِعى) بكسر الدال ، وأصلُه (دِعو) ففُعلَ بلامِه ما فُعلَ أولاً من قلبِها ألفاً فصار (دِعى) ، فيجوز لك في قراءتِه الوجهان : ضم الدال وكسرها ، وكان ينبغي له إنْ أرد الأولَ أنْ يمثّلَ بنحو (صرد) ، وإنْ أراد الثّاني أنْ يمثّلَ بنحو (عِنب) ، وكلاهما لا ينافيه الوزنُ فاعرفْه ، وهذا المثالُ جاء فيه القلب خاصةً .

375 - ص : وفي مِثَال صِيغةِ السلْهبِ مِنْ   قَرأ قَرْءًا فَتَثَبتْ إذْ تزِنْ[1]

ش : (السلْهب) هو الطويلُ[2]، وهذَا المثالُ ذكره الناظم لمَا وقع فيه الإبدالُ والقلب ، وذلك أنك إذا قيلَ لك ٱبن لي منْ (قَرأ) مثالَ (سلْهب) ، فتقولُ : (قَرْأيٌ) وأصلُه (قَرْأأٌ) ، لكن قد تقدم أن العرب تستثقلُ اللفظَ ـمزتين فتبدلُ الأخيرةَ ياءً ، فيصير (قَرْأيٌ) ، فتنقلب الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلَها ، فيصير اللفظُ (قَرْأى) ، فإنْ قلت : هلا قلبت الأولى دونَ الثّانية ، والمُرجح لقلبِ الهمزةِ ياءً دونَ قلِبها واواً ، قلت : هـذان السؤالان أوردهما بعض الفضلاء في شرح تصريف ابن مالك في بناء (قِمطْر) من (قَـرأ) ونقلَه الجَاربردي ، وجوابهما أن الأخيرةَ لامٌ ، واللام أوْلى بـالإعلال مـن العـين ، ولأن الطرف بالتغيير أولى ، وكان القلب إلى الياء دونَ الواو ، ولأن الياءَ أغلب في الـلاّم ، ألا ترى أن الواو متى وقعتْ رابعةً فصاعداً قُلبتْ ياءً كما في (أغْزَيْت) ، و(اسْتَغْزَيْت) ، قال : ولذا قال التصريفيون إن الألف إذا كانتْ لاماً وجهلَ أصلها حملتْ على الانقلاب عـن الياء ، بخلافِ ما إذا كانتْ عيناً فإنها تحملُ على الانقلاَب عن الواو[3] اهـ .

قلت : أقوَى ما[206] اعتمده قولُ التصريفيين ؛ لأنهم القدوةُ في هذا ، وقد سبروا الألفاظَ واختبروها ، فوجدوا الغالب[4] على اللاّماتِ الياءُ ، فحملُوا ما لمْ يظهرْ فيه اشتقاقٌ على الغالبِ ، وأما استدلالُه بنحو (أغْزَيْت) ، و(اسْتَغْزَيْت) فهو ضعيفٌ ؛ لأن الكلمـةَ إذا زادتْ على الأربعةِ ثقُلتْ فلا تحملُ ثقلَ الواو، فلذَا خففُوها بالياء وإنْ كانَ أصلُها الواو والّذي يظهر لي في سر كون الغالب على اللام الياءُ أنّ الكلمةَ إنما تثقلُ[5] بآخرِها ، فـإذا

---

(1) ق : 206 ، م : 12أ ، في الأرجوزة 11 أ : الصلهب .
(2) اللسان (سلهب) : 474/1 .
(3) شرح الشافية للجاربردي : 369/1 .
(4) سقط (الغالب) من م .
(5) م : إذا ثقل .

كان الواو عيناً لم تزل الكلمةُ في بساط الخفةِ لأنما حرفان ، فإذا ترقّتْ للآخر خرجتْ عن ذلك البساطِ إلى بساطِ الثلاثَةِ فخففُوها بالياء - لأنها أخف من الواو- طلباً للتخفيفِ ما أمكن ، وهذا وإنْ كانَ الثلاثي خفيفاً في جوهرِه تتضاعف خفته باعتبار ما صاحبه من الحُروف الخَفيفةِ ، ويسلك في سمط الثّقل بالنسبةِ إلى نوعِه بمصاحبِته الحروف الثّقيلةِ ، فلذا حكموا على اللاّم عند الجَهل بالأصل أنها ياءٌ ، جرياً على سنن القومِ في انتحالهم التخفيف ما وجدوا إليه سبيلاً ، فتأملْ ذلك منصفاً ، فإنه شيءٌ لم أره لغيري .

فإنْ قلت : هلا أدغموا الهمْزتين بعد نقْل حركَةِ أولاَهما إلى الواو ، واستغنوا عن القلبِ كما أدغموها إذا كانا عينين نحو(سأال) ، و(لأال)[1] ؟

قلت : أجابوا عن مثل هذَا بوجهين :

أحدهما : أن أبا عثمان المازني سأل أبا الحسن عن ذلك فأجابه بما معناه أن العينين لا يكونان إلا بلفظ واحدٍ[2] ، وأما اللامان فقد يكونان مختلفين كـ(دِرْهم) ، و(جعْفَر) أو متفقِين كـ(جِلْباب) ، ولذلك افترقتِ الحَالُ بينهما .

الثّاني : أنه يجوز في الحَشو ما لا يجوز في الطّرف، فيتبين لك من هذَا أن قلب الهمزةِ الثّانية واجبٌ ، وقد تقدم مثلُ هذَا في اجتماع الهمزتين وقلبِ الأخيرةِ ياءً في ما سلَف ، فراجعْه .

وقولُ الناظم : (فَتثَبتِ إذْ تزِنْ) ، إرشادٌ منه إلى استعمال الذهن واستحضار الفِكر حين إرادة وزن بناء بِبناء ؛ لأنه مسلكٌ صعبٌ وطريقٌ مزْلقَةٌ.

376 - ص: وإن بنْيت مِنْ وأى كَإِجْرِدِ[3] فَجِيءْ بإيىءٍ وتصرفْ تهْتدِ
377 - والأَصْلُ إوْإيٌ ولَكِنْ صيرا بالْحذْفِ والْبدلِ مِثْلَ ما ترى[4]

ش : (الْوأْي)[5] : الوعد ، يقالُ : (وأْيت وأْياً) ، أيْ ضمِنْت له على نفسِي عِدةً[6] فإذا قيلَ لك : ابْنِ لي من (وأى) مثلَ (إجْرِد)[7] - وهو نبتٌ أو بقلةٌ[8]

---

(1) بائع اللؤلؤ .
(2) الممتع : 633/2 .
(3) ق ، م : إجود .
(4) ق : 207 ، م : 12ب ، الأرجوزة : 11 أ .
(5) م : الرأي .
(6) اللسان (وأى) : 376/15 - 377 .
(7) ق ، م : إجود .
(8) اللسان (جرد) : 119/3.

- فإنك تقولُ فيه : (إِيءٌ) منقوصاً ، والأصلُ : (إِوْئي) ، فقُلبتِ الواو ياءً لأنها ساكنةٌ فلا تجامع الكسرةَ قبلَها ، فتقلب منْ جنسِ تلك الكَسرة كما تقدم في (مِيزان) ، و(مِيعاد) ، وحذفتِ الياءُ الأخيرةُ كـ (قَاضٍ) ، و(رامٍ) ، فقيلَ : (إِيءٍ)[1] .

وقولُه : (تصرفْ تهْتدِ) ، يعني أنك إذا تصرفت في الكلمةِ على المنهج المتقدم تحصلْ لك الهدايةُ ، وبلوغُ القَصدِ ، والعثور على المُرادِ .

وقولُه : (والأَصْلُ إِوْإِيٌ) نطق بالضمةِ على الياء وأظهر الواو ساكنةً بعد الكسرةِ ، كل ذلك [307] لضرورة التعليم وبيان الأصول .

وقولُه: (ولَكِنْ صيرا بِالْحذْفِ والْبدل)، أراد بالحَذفِ حذف[2] الكلمةِ، وهو الياءُ الأخيرةُ؛ لأنه منقوصٌ كما تقدم ذكره منْ حذفِ ياء (قَاضٍ)، و(رامٍ)، وأراد بالبدل بدل[3] الواو ياءً لانكسار ما قبلَها وسكُونها، وهذا المثالُ ما اجتمع فيه البدلُ والحذف .

378 - ص : وقُلْ إِذَا بِنْيت مِثْلَ ثُرْتمِ أَأَةٍ أُوءٍ كَعُوعٍ فَافْهمِ

379 - وإِنْ تخففْ همْزه فَقُلْ أُوي فَجاءَ باقِي لَفْظِهِ مِثْلَ عوِي[4]

ش : (الآءَةُ) : شجرٌ ، والجمع (آءٌ) ، قالَه الزبيدِي[5] ، وعينها واوٌ ، وأصلُها : (أَوأةٌ) ، فقلبتِ الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلَها ، فصارتْ (آءَةً) ، فإذا بنيت منها مثالَ (ثُرْتم) بالثاء المثلثةِ بعد الراء ، وهو ما فَضلَ من الطعام في الإناء[6] ، فإذا قيلَ لك : كيف تبني من (آءَةٍ) مثالَ (ثُرْتم) ، فتقولُ : (أُوءٌ) منقُوصاً ، ومثّله بـ (عوعٍ) ، وهو يحتملُ أنْ يكونَ هو(أُوءٌ) بعينِه إلا أنه أُبدلَ همزتْيه عيناً توضيحاً للنطق ، وكثيراً ما يبدلُون من الهمزةِ عيناً فيقولُون في (إِن زْيداً قَائِمٌ) : (عِن زيدٌ قَائِمٌ) ، وهي عْنعنةُ تميم[7] وكذلك يفعلُ قبائل من قيس[8]، وذكر النظر بن شميل عن الخَليل أن الهمزةَ تبدلُ عندهم من العين ، وتبدلُ العين منها ، فيقولُون: (نزأه) بمعنى (نزعه) ، وقالُوا في (إِن): (عِن)[9]

---

[1] المنصف : 297/2-298 ، و سر صناعة الإعراب : 658/2 ، وشرح الشافية :299/3 .

[2] ق ، م : بالحذف هو حذف .

[3] ق ، م : بالبدل هو بدل .

[4] ق : 208 ، م : 12ب ، الأرجوزة : 11 ب .

[5] تاج العروس (آء) : 41/1 . وينظر اللسان (أوأ) : 24/1 .

[6] اللسان (ترثم) : 77/12 .

[7] سر صناعة الإعراب :229/1-230 ، والخصائص : 11/2 ، ومغني اللبيب : 199/1 .

[8] الإبدال : 24 .

[9] كما قالوا : (السأف ، والسعف) ، و(آمنوا ، وعامنوا) ، و(هذا خباعنا يريدون خباؤنا) . ينظر: الأمالي لأبي العالي القالي :78/2-79 ، والجمهرة : 237/1 ، واللهجات العربية في التراث : 365-370 .

ويحتملُ أنْ يكونَ أراد بـ(عوعٍ) بناءَ (تُرْتم) منْ (عوعى) مضعف الثنـائي ، فانـك تقول فيه : (عوعٍ) منقوصاً أيضاً ، فكأنه يقولُ : كـ(عوعٍ) مثْل (تُرْتم) منْ (وعْوع) ، و(الوعْوعةُ) زجر الضأن[1] ، والوجهان صحيحان للتمثيل .

وقولُه : (وإنْ تخففْ همْزه فَقُلْ أُوي) ، بين أن هذا البناءَ يدخلُه التخفيف بعـد تصويره ، فإنك إذا قلت فيه : (أُوء) تخفف همزته بنقْل حركتِها للساكين قبلها[2] وهـو الواو ، فتسقطُ الهمزةُ بعد نقل حركتِها ويبقى اللّفظُ (أُوٍ) بضم الهمزةِ وكسر الواو ، وهو مثالُ (عوٍ) منْ (عوعٍ) المُتقدم و هذا معنى قوله : (فَجاءَ باقِي لَفْظِهِ مِثْلَ عوِي) ، وهذا يدل على أن مراده بـ(عوعٍ) المشبه به أولاً هو المثالُ نفسه ، أُبدلَ مـن همزتْيـه عينـاً توضيحاً للبناءِ ، وإلا فلا وجه لجعْل (عوعٍ) (عوِي) ، فاعْرفْه .

380 - ص : وقِسْ علَى ما قُلْته ما شِئْت مِنْ وزْنٍ وراعِ كُل ما لَه زكِنْ[3]

ش : أشار إلى استعمال القياس في هذَا الباب ، وإحكام قواعِده ، ومراعـاة الكيفيةِ التي ذكرها وعلمتْ بين أهل هذَا الفن .

وقولُه : (زكِنْ) ، أيْ : عِلِم .

ولابد من ذكْر نبذَةٍ من هذَا الباب من المعتلّ ، والمُضعف ، والمَهموز، والصحيح ، ليتفطن الطّالب لاستعماله ، ويتهذب ذهنه في تردادِها عليه وإتقانِها ، فنقـول- ومـن الله أستمد المَعونةَ والتوفيق- :

إذا قيلَ : ابْن منْ (ضرب) مثالَ (غَضْنفَر) ، فتقولُ : (ضرنْببٌ) ، فتأتي بالحَرف الزائد الذي في الأصل[208] في مكانِه من الفَرع .

وإنْ بنْيت منْ (ضرب) مثلَ (جْيئَل) ، فتقولُ : (ضْيرب) فلا بد من اليـاء في الفَرع لأنها في الأصل .

وإنْ بنيت من (ضرب) ، و(قَتلَ) مضعفين مثلَ (جعْفَر) ، قُلت : (ضـرْببٌ) و(قْتلَلٌ) ، فتسقطُ إحدى الرائين وإحدى الّلامين ؛ لأن الأصلَ خال من ذلك ، وتقـدم مثالُ (جْيئَل) .

---

(1) يقال في دعاء الضأن : حاحا ، والمعز : عاعا . أوضح المسالك : 90/4 .
(2) ق : قلبها .
(3) ق : 208 ، م : 11أ ، الأرجوزة : 11 ب .

وإنْ بنيت من (ضرب) مثالَ (مكْرِمٌ)، أوْ (مُنْطَلِقٌ)، قلت: (مضْرِبٌ)، و(مُنضرِبٌ) ؛ لأن الزيادةَ في الأصل فلا بد منها في الفَرع .

فإنْ قيلَ : ٱبن منْ (عِلم) مثلَ (مصْطَفَى) ، فتقولُ : (معْتلَم) ، فتأتِي بالتاء على أصلِها غير مبدلةٍ[1]؛ لأن المُوجب لإبدالِها في (مصْطَفَى) لم يكـنْ في مـادةِ (عِلـم) والمُوجب هو مجاورةُ الصاد .

وإنْ قيلَ: ٱبن لي مثالَ (محْوِي) من (عِلم)، فتقولُ: (معلمِي) ؛ لأنّ أصلَ (محْوِي): (محْووِيٌ)، فاقتضى الإعلالُ قلب الواو ياءً وإدغامها في الياء وقلب الضمةِ كسرةً حتى صار إلى (محْوِي)، وهذا لم يكنْ في الفَرع ما يوجبه لصحةِ حروفِه ، فأتِـا على أصلِها .

وإنْ قيلَ: ٱبن من (الصفْو) مثالَ (مقْتدِر)، فتقولُ: (مصْطَفٍ) منقوصاً ، وأصلُه: (مصْتفَى) ، فحذفَتْ ياؤه الأخيرةُ كحذفِها في (قَاضٍ) ، و(داعٍ) لنقصِه ، وقُلبتْ تاؤه طاءً لمَاورةِ الصاد ؛ لأنها في الأصل لا موجب لقلبِها ، واقتضى التصريف في الفَرع إعلالُها بالبدل ، فصار: (مصْطَفٍ)[2] .

وإذَا قيل : ٱبن لي مثالَ (حمصِيةٍ) من (رمْيت) ، و(الحَمصِيـصةُ) بقْلـةٌ دونَ الحُماض في الحُموضة[3]، فتقولُ : (رموِيةٌ) ، والأصلُ: (رمِيية) ولكنهم كرهوا هنا مـا كرهوا في (رحيي) حيثُ نسبوا إلى (رحى) فقالُوا : (رحوِي) ؛ لأنّ الياء التي بعد المِيم لو لمْ يكنْ بعدها شيءٌ كانتْ كياء (رحى) في الاعتِلاَل ، فما كانتْ كذلك قد تعتـل ، وكان البدلُ أخف عليهم ، وكرهوها وهي واحدةٌ - كانوا لها[4] في توالِي الياءات والكسرة فيها أكْره ، فرفضوها ، فإنما أمرها كأمر (رحي) في الإضافةِ[5]، يعني النسب في (رحِيي) أن الياءَ تقلب ألفاً ، أعني الأولَى ، ثم تقلب واواً ، فتقولُ: (رحوي) على ما تقرر في بابِه ، وكذلك (رمِيةٌ) ، فلما حذفتِ الياءُ الأولَى لاستثقَال كَثرةِ الياءات بقي اللفظُ (رمْيية) كـ (رحْيي) ففُعِل به ما فُعلَ بـ (رحي) من قلبِ الياءِ ألفاً ثم قلبها واواً ، فصار(رموِيةً) .

وكذلك في (الْحلَكُوكِ) وهو الأسود[6] إذا بنيت منْ (رَمْيت) مثالَه ، تقـولُ : (رموِي) ؛ لأنك تقلب الواو ياءً فيصير إلى مثل (فَعليل)[7] .

---

[1] شرح الكافية الشافية : 2195/4 .
[2] شرح الكافية الشافية : 2195/4 .
[3] اللسان (حمص) : 17/7 .
[4] م : كان والها .
[5] الكتاب : 406/4 ، والمنصف : 272/2 .
[6] اللسان (حلك) : 415/10 .
[7] ق ، م : فعلول . ينظرالكتاب : 406/4 .

وإنْ بنيت مثالَ[1](بهْلُول) وهو الضحاك[2] من (رمى) فتقــولُ : (رمْيِــي) ، وكان أصلُها (رمْيويٌ) ، ولكنك قلبت الواو ياءً وأدغمت ، وثبت الياءَ الأولَى؛ لأنك إذَا نسبت إلى ما هذا مثلُه نحو: (ظَبْي)، و(رمْي) فلا تحذف، فتقولُ: (ظَبْيِي)، و(رمْيِي).

وكذلك إلَى (فِعْلِيلٍ)[3] بكسرِ الفَاء ، نحو (قِنْدِيل) ، فإنك تقولُ : (رِمْيِــي) بكَسرِ الراء .

وإذَا بنيت مثالَ (قِنْدِيل) منْ (غَزا)، قلت: (غِزْوِي)، وأصلُه: (غِزْوِيوٌ) ، ولكنك تقلب الواو ياءً لسكون الياء قبلها ، فيدغم فيها ، فيصير إلى (غِزْوِي) .

وإنْ بنيت مثالَ [209] (بهْلُول) بضم الباء منْ (غَزا) لقلت: (غُزْوي) أيضاً ؛ لأنّ أصلَه (غُزْووٌ) بثلاث واوات، زنة (فُعْلُول) ، لكن العرب تكره اجتماع ثلاثِ واوات مع الضم، فقلبوا الأخيرةَ ياءً، ثم أبدلُوا الواو قبلَها لاجتماعِها مع الياء وهي ساكنةٌ قبلها ، ثم أُدغمتْ في الياء ، فقالُوا : (غُزْوي)[4] ، وتقدمِ نظير هذا في الإبدال في بناء (مفْعول) من (قَوِي) ، وهذا من المُعتل كافٍ لمَنْ له فطنةٌ وجودةُ فكْر.

وأما المُضاعف ، فإذا قيلَ : أبْن منْ (رد) مثالَ (صرِدٍ) ، فتقولُ : (ردِدٍ) ، وإنْ قيلَ لك : أبْن منْ (مد) مثالَ (عِنبٍ) ، فتقولُ : (مِددٌ) ، وإنْ قيلَ لك : أبْن منْ (قَر) مثالَ (عنقٍ) ، تقولُ : (قُررٌ) ، ولا تدغم هذه الأمثلةُ لأنها ليستْ على وزن مــنْ أوزان الفِعل[5] ، وكذلك إذا كانتْ مشبهةً لها بصدورها[6] ، فإذا بنيت من (الرد) (خشْشاء) لعظم خلْف الأذُن[7]، فتقولُ : (ردداء)[8]، وإنْ بنْيت منه مثالَ (سلْطَان) بضم اللاّم، لغةٌ فيه ، قلت : (ردْدان) ، وإنْ بنْيت مثالَ (حِبيةٍ) جمع (حب) ، وهو الخَابيةُ[9] فيما قاله أبو حيان ، فإنك تقولُ : (رِددَة) ، فهذه ماثَلَتْ بصدورها فكأنها ثلاثيةٌ[10] .

وإنْ بنْيت مثالَ (فَعلاَن) كـ (عَطَفَان) قلت: (رددان) في مذهب الخَليل وسيبويه وخالفَهما الأخفش فقال : (ردان) بالإدغام ، ووجه الأول أنه شابه بـصدْره (لَبـب)

---

(1) ق : مثل .
(2) وقيل غيره . اللسان (بهل) : 73/11 .
(3) م : فعلل .
(4) الكتاب : 407/4 ، والممتع : 745/2 .
(5) الكتاب : 427/4 ، والممتع 644/2 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 107/6 .
(6) م : بمصدرها .
(7) اللسان (قوب) : 693/1 .
(8) الكتاب : 427/4 .
(9) اللسان (حبب) : 295/1 .
(10) توضيح المقاصد والمسالك : 106/6 .

فكما لا يدغم (لَبب) فكذَا ما شابهه بصدْره ، وهذا هو الصحيح ، ووجه الأخفَـش أنّ الزيادةَ التي في آخره ازداد بها ثِقَلاً فأُدغم[1] .

فإنْ قلت : لأي شيءٍ لم يعتبر الأخفش زيادةَ ما سبق في الثقل واعتبرها هنا ؟

قلت : لأن الزيادةَ التي في (ردَدان) انضمتْ إلى مشابهةِ الفِعل في الوزن ، فـأثرتْ في الثقل كموازِنها ، بخلافِ ما سبق فإنها من أوزان الأسماء ، وهي خفيفةٌ ، فكذَا ما وازنها فلم تؤثِّرْ الزيادةُ التي في الأخير فيها ثقلاً ، فاعْرِفْه .

وإنْ بنْيت منِ (الرد) مثالَ (سفَرجل)، فتقولُ: (رددى)؛ لأنك تبدلُ الدالَ الأخيرةَ ياءً لتوالي أربع متماثلات ، وتقلب الياءَ ألفاً، [وتقولُ] في مثَال (عثَوْثَل): (ردَوْدٍ)[2].

فإنْ قيلَ لك : ابْن لي من (قَرأ) مثالَ (دحْرجْت) ، فتقولُ : (قَرْأيت ، والأصلُ (قَرْأأت) ، قُلبت الثانيةُ ياءً لاجتماع الهَمزتين ، وكانَ القياس قلبها ألفاً ؛ لأنها سـاكنةٌ ، وقبلَها[3] فتحةٌ ، لكن لما اتصلَ بها تاءُ المتكلم، وهي لا يكونُ قبلها ألفٌ ، وجب قلبها ياءً.

وإذا بنيت مثالَ (سِبطْر) منْ (قَرأ) ، قلت : (قِرأيٌ) ، والأصـلُ : (قِـرأأٌ) قُلبت الثانيةُ ياءً[4].

وإذا بنيت من (قَرأ) مثالَ (يطْمِئن)[5] ، قلت : (يقْرئيءُ) ، والأصلُ (يقْرإأ) بثلاث همزات كما هو الأصلُ في (يطْمِئن) ؛ لأن أصلَه (يطْمأِنن) فنقلت حركةُ النـون الأولَى إلى الساكن قبلها وهو الهمزةُ وأُدغمتْ النونُ في النون فصار (يطْمـئِن) ، فكـذا الأصلُ (يقْرأإأ) بثلاث همزات كما ذُكر[210] ثمّ نقلتْ حركةُ الهمزِةِ الثانيةِ إلى الأولَى ، وقُلبتْ ياءً لكسر ما قبلَها فصار (يقْرإا) ، ولم يقولُوا (يقْرأا) بإبدال الأولَى ألفاً من جنسِ حركةِ ما قبلَها ؛ لأنه لما نقل في (يطْمِئن) حركةُ اللام الأولَى إلى ما قبلها ، فعلُوا بمماثِلـه فعلَه ما أمكن ، ولمْ يدغموا في (يطْمِئن) ؛ لأن الهمز في مثِله لا يدغم .

وإذا بنيت مثالَ (صحائِف) من (دعا) ، فتقول : (دعايا) ، والأصلُ (دعاِئوٌ) فأُبدلت الواو ياءً لانكسار ما قبلها ، فصار (دعاِئياً) ، فاستثقلَ ذلك ، ففُتحتِ الهمـزةُ ، فأُعلت الياءُ لانفتاح ما قبلَها ، فصار(دعاءا) ، فاستثقلَ وقوع همزةٍ عارضةٍ في جمعٍ بـين

---

[1] توضيح المقاصد والمسالك : 106/6 .
[2] الكتاب : 428/4 .
[3] م : قلبها .
[4] الممتع : 765/2 .
[5] المنصف : 262/2 ، وشرح الشافية للإستراباذي : 306/3 .

ألفين ، وهي من مخرج الألفِ ، فكان ذلك كتوالي ثلاثِ ألفَاتٍ ، فقلبـتْ يـاءً ، فـصار (دعايا)، وقد تقدم نحو هذا في البدل .

وإذا بنيت مثالَ (عُنْسل)[1] من (باع)، و(قَالَ)، قلت: (بُنْيعٌ) ، و(قُنْولٌ)[2] بالتصحيح وإظهار النون ، فالتصحيح لسكون ما قبلَ حرفِ العلّةِ ، وإظهار النون خـوف اللبس بـ (فَعلَ)[3] .

وإذا بنيت من (عمِلَ) مثالَ (قِنْفَخر) ، وهو التار الناعم[4]، قلت : (عُنْمـلل)[5] بلامَين ؛ لأن القياس إذَا بنيت رباعيا أو خماسيا من الثلاثي أن تكرر اللام .

وإذَا بنيت منْ (باع) ، و(قَالَ)[6]، قلت : (بِنْيع)، و(قِنْول) بالإظهار فيهن لـئلا يلتبس بـ (عِلكْدٍ)[7] وهو البعير الغليظُ الشديد العنق[8]، فإنك لوْ قلت: (عمل)، و(بيـع) و(قَول) لمْ يدر أهو مثلُ (قِنْفَخْر) : (قِنْعل) وأُدغم ، أمْ مثلَ (عُلُكْكٌ): (فَعل) في أصلِه .

ولا يبنى من (كَسرْت)، ولا منْ (جعلْت) مثالَ(جحَنْفَل)؛ لأنك لو بنيتـه لقلـت: (كَسْنرر)، و(جعْنلَل)، فلو لمْ يدغمْ لزم الثقلُ، ولو أدغمْته يلزم اللِبس بـ (فعللَ) الأصلي[9].

وإذا بنيت مثالَ (أُبلُم)-وهو خوص المُقل- منْ (وأَيت) من الوأي وهو الوعْد، قلت: (أُوْإٍ) ، والأصلُ (أُوْأُي)، قُلبتِ الضمةُ[10] كسرةً كما قُلبتْ في (الترامِي)، و(التـداعِي) فصار (أُوإِيٌ) ، ثمّ أُعل إعلالُ (قَاض) ، فقيلَ : (أُوإٍ) [11] .

وإذَا بنيت من (أَويْت) مثلَ (إجْرِدٍ)، قلت: (إِأْوِي)، قُلبت الهمـزةُ يـاءً وجوبـاً لسكُونها ، ووقوعِ همزةٍ مكسورة قبلها، فصار (إِيوِي)، فيجب قلب الواو ياءً وإدغام الياء فيه ، فيصير (إِيي) بثلاث ياءات، وقياس ما اجتمع في آخِره ثلاثُ ياءت أنْ تحذف الأخيرةُ حذفاً غير إعلالِي على الأكثر، ويعرب الاسم إعرابه لو لمْ يحذف منه شيءٌ، فبقي (إِي)[12]

---

(1) ق ، م : (عُنْسل) بضم العين والسين .
(2) ق ، م : (بُنْيع) بضم الباء والياء ، و(قُنْول) بضمّ القاف والواو .
(3) الأصول في النحو : 355/3 ، وشرح الشافية للإستراباذي : 297/3 .
(4) التارةُ : امتلاءُ الجسْم من اللّحم وريّ العظم . ينظر : اللسان (ترر) : 90/4 ، و(قفخر) : 112/5 .
(5) ق ، م : عنْملل .
(6) مثل (قِنْفَخْر) أيضاً .
(7) شرح الشافية للإستراباذي : 297/3 .
(8) اللسان (علكد) : 302/3 .
(9)) شرح الشافية للإستراباذي : 297/3 .
(10) الضمةُ التي قبلَ الياء .
(11) المنصف : 296/2 ، وشرح الشافية للإستراباذي : 298/3-299 .
(12) المنصف : 297/2 - 298 ، وشرح الشافية للإستراباذي : 298/3-299 .

فتقولُ: هذَا إي، ومررْت بإي ، ورأيت إيا ، هذا على مذهبٍ منْ يحذف الأخيرةَ حذفاً غير إعلالي منْ مثِله ، كما تقولُ : (هذَا أُحي) ، و(مررت بأُحي) بالإعراب على الياءِ لفظاً وأما منْ يحذفُها حذفاً إعلاليا فيقولُ: (هذَا أُحي) ، و(مررْت بأُحي) ، فتقولُ هنا : (هذَا إي) ، و(مررت بإي) ، ويلزمه أنْ يقولَ : (رأيت إيياً) ، كما يلزم أنْ يقولَ في النصبِ: (رأيت أُحيا) .

ولوْ بنيت منْ (وأيت) مثالَ (إوزةٍ)، وهو طير الماء[1]، لقلت : (إيئاةٌ) ، والأصلُ (إوْأيةٌ) بوزن (إفْعلَةٌ) ، وهو وزنُ (إوزة) في الأصل ؛ لأن أصله [211] (إوْززةٌ) فنقلتْ حركةُ الزاي إلى الواو وأُدغمتِ الزاي في الزاي فصار (إوزة) ، فلوْ بنيت المثالَ المَذكور منه قلت : (إوْأيةٌ) كما ذُكر، ثم يدخله الإعلالُ فتقلب واوه ياءً لسكُونا وانكسار ما قبلَها ، فيصير (إيْأيةً) فتتحرك الياءُ وقد انفتح ما قبلَها ، فتصير ألفاً فتبقى الكلمةُ (إيْئاةً) [2] .

ولوْ بنيت مثالَ (إوزةٍ) منْ (أوْيت)، قلت: (إياةِ) مدغماً، والأصلُ (إئْويةٌ) فأُبدلتِ الهمزةُ الثانيةُ ياءً من جنس حركةِ ما قبلَها، ثم أُدغمتْ في الواو بعدها بعد قلبها ياء لسكُونها، ثمّ قُلبتِ الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلَها، فيصير إلى ما ذكرنا، وهو(إياةُ)[3]

وإذَا قيلَ لك : ابْنِ لي مثالَ (اطلَخم) منْ (وأيت) ، فتقولُ : (إيأيا) ، والأصلُ في ا(اطْلخم) : (اطْلَخْمم)[4]، فيكونُ الأصلُ في فرعه (إوْأَيي) بثلاث ياءَات ، فتبدلُ الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلَها ، ثم تدغم الياءُ في الياءِ ، وتقلب الياءُ الأخيرةُ ألفاً لتحركِها وانفتاح ما قبلَها ، فيصير (إيأيا)[5] ، ويقالُ : اطْلَخم الليلُ : إذَا أظلم[6] .

وإذَا بنيته منْ (أويت) قلت : (إيويا) ، والأصلُ : (إئْويي) بثلاث ياءَات أيضاً ، أُبدلتْ الهمزةُ ياء لسكُونا وانكسار ما قبلَها ، وأُدغمتِ الياءُ في الياءِ الثانيةِ ، وقُلبتِ الأخيرةُ ألفاً لتحركِها وانفتاح ما قبلَها ، فصار (إيويا) .

فإنْ قلت : لأي شيءٍ صححتم هذا المثالَ ، ولمْ تقلبوا الواو ياءً لاجتماعِها مع الياء الساكنِةِ قبلَها ؟

---

(1) اللسان (وزز) : 429/5 .
(2) الممتع : 767/2-768 ، وشرح الشافية للإستراباذي : 299/3 .
(3) شرح الشافية للإستراباذي : 299/3 .
(4) م : والأصل في أطلخمم .
(5) شرح الشافية للإستراباذي : 299/3 .
(6) اللسان (طلخم) : 369/12 .

قلت : أُجيب بأن الهمزةَ هنا ليستْ أصليةً ، وإنما هي همزةُ وصل ، فلوْ أُدغمـتِ الياءُ في الواو بعد قلبِها لرجعت إلى أصلِها عند الوصل في نحو (قَالَ ائْوِيـا)[1] ، فلـذا لم تدغمْ في الواو لعروض القلبِ في الياء وعدم ثباتِه .

ومثالُ (عَنْكبوت) منْ (باع): (بيْععوت)[2] إذَا قلنا إن وزنه (فَعْلَلُوت) ، وإذا قلنا إنّ وزنه (فَنعلُوت) ، فالجَاري عليه أنْ يقالَ (بَنيعوت)، والـصحيح الأولُ[3] ؛ لأن زيادةَ النون ثانيةً ساكنةً قليلةٌ كما تقدم .

ومثالُ (اطْمأن) منَ (البَيعِ) : (ابْيعع) بتشديدِ العين الثانيةِ وتصحيحِ الياء ؛ لأن أصلَ (اطْمأن): (اطْمأنن)، نقلتْ حركةُ النون إلى الهمزةِ، وأُدغمتْ النونُ في النون ، فإذا بنيـت مثلَه قلت: (ابْيَعْعع)، فتدغم العين الثّانيةَ في الثّالثةِ بعد نقل الحَركةِ كما في مماثِله، فيصـير (ابْيعع)، ولا تقلب الياءَ ألفاً لوقوعِها بين ساكنين، كـ (اسْود)، وذلك مانعٌ من الإعلاَل[4].

ومثالُ (اغْدَوْدنَ) من (البَيع) ، و(القَول): (ابْييع)، و(افْوولَ)[5]، واصلُهما: (افْووْولَ)، و(ابْيوْيع)، فأُدغمتِ الواو الثّانيةُ من (افْووْولَ) في الثّالثةِ لسكونِها ، وحركت الثالثةُ فصار (افْوولَ) ، وقُلبتِ الواو في (ابْيوْيع) ياءً لسكونِها قبلَ الياء ، ثم أُدغمـتْ في الياء ، فصار إلى (ابْييع[6]) ، وخالف أبو الحسن في (افْوول) ، فقالَ فيه (افْويلَ) بقلب الواو الثّالثةِ يـاءً لضعفِها[212] بتطرفِهـا، وكراهة الاستثقَال بثلاَث واوات ، فصـارتْ (افْووْيلَ) ، ثم قُلبت الواو الثّانيةُ ياءً لوقوعِها ساكنةً قبل الياء ، وأُدغمتْ في الياء لاجتماع الواو والياء وسْبق أحداهمَا بالسكون ، فصار إلى (افْويلَ)[7] .

ولوْ بنيت مثـالَ (مضْـروبٍ) من (القُوةِ) ، لقلت : (مقْوي) ، والأصـلُ : (مقْووُوٌ) ، قُلبتِ الواو الأخيرةُ ياءً لاجتماع الواوات ، ثم قُلبتِ الثانيةُ ياءً لَمَا عِلمت مـن اجتماع الواو والياء وسبق[8] أحداهمَا بالسكون ، ثم أُدغمت الياء في الياء ، ثم أُبدلَت الضمةُ كسرةً ، فصار (مقْويا)[9].

---

(1) شرح الشافية للإستراباذي : 300/3 .
(2) ق ، م : بيعوت .
(3) الكتاب : 292/4 والمنصف : 258/2-259 ، والممتع : 750/2 .
(4) شرح الشافية للإستراباذي : 303/3 .
(5) ق ، م : افْوولَ ، وأبييع .
(6) وهو رأي سيبويه ، ينظر : الممتع 747/2 .
(7) عرض ابن جني الرأيين في المنصف : 33/2-34 ، و 243/2-244 ، ورجح قولَ أبي الحسن بقوله : (والظاهر من المـذهبين قولُ الأخفش) ، أما ابن عصفور في الممتع 749/2 فقد أيد سيبويه قائلا : (والصحيح عندي ما ذهب إليه سيبويه) .
(8) ق ، م : سبقية .
(9) المنصف : 277/2 ، وشرح الشافية للإستراباذي : 304/3 .

وإذَا بنيت مثلَ (عصْفُور) من (الْقُوةِ) ، قلت : (قُوي) ، والأصلُ : (قُوْووٌ) بأربع واوات ، الأولَى عينٌ ، والثّانيةُ لامٌ ، والثّالثةُ هي الزائدةُ في (عصْفُور) ، والرابعةُ لامٌ مكررةٌ ، قلبوا الأخيرةَ ياءً لَمَا مر ، ثم أدغموا التي قبلَها فيها بعد قلِبها ياءً لَمَا قد تقرر عندك في مثِله ، ثمّ أدغموا الواو في الياء ، فصار (قُويا) ، ثم أبدلُوا الضمةَ كسرةً لتجانس اليـاء فصار(قُوِيا)[1] .

وإنْ قيلَ لك : اْبن (قُذَعْمـِلَةً) وهو الضخم من الإبل منْ (قُضيةٍ) ، فتقـول : (قُضيةٌ) ، والأصلُ (قُضْيِيةٌ) بثلاث ِياءات ، الأولى : لام الكلمِةِ ، والثّانيةُ والثّالثةُ : لامٌ مكررةٌ ، فحذفتِ الأخيرةُ كما في (معْيِيٍ) تصغير معاوية ، عند اجتماع ثلاثِ ِياءات ، ثم أُدغمتِ الياءُ الأولى في الياء الثّانيةِ .

وكذَا إذا بنيت (قُذَعْمِيلَةً) ، فتقولُ : (قُضويةٌ) ، والأصلُ : (قَضْيِيِيةٌ) بـأربع ياءات ، الأولى : لامٌ ، والثّانيةُ : لامٌ مكررةٌ ، والثّالثةُ زائدةٌ ، والرابعـةُ لامٌ مكـررةٌ ، ثم أُدغمتِ الِياءُ الأولَى في الثّانيةِ ، والثّالثة في الرابعةِ ، فصار(قُضييةٌ) ، فكرهـوا اجتمـاع الياَءات كما كَرهوا في (أُميي) في النسبِة ، فحذفُوا الياءِ الأولَى ، وقلبوا الثّانيةَ واواً كمـا فعلُوا في (أُموِي) فصار (قُضويةً)[2] .

ومسائلُ هذا النوع كثيرةٌ ، وقد أطلنا فيها النفس ، وأرخينا فيها العنانَ ، كل ذلك حرصٌ منا على ذيبِ الْمتعلمِ ، وإدخاله في بسائط النظر والبحثِ ، والله الْموفّق للصـواب وإليه الَمرجع والَمآب .

---

[1] الممتع : 761/2 ، وشرح الشافية للإستراباذي : 304/3 .
[2] شرح الشافية للإستراباذي : 304/3-305 .

[الإدغـــام]

381- ص: الْــقَوْلُ فِيما لاَق مِنْ إِدْغَامِ بِعِلْمِ تصْرِيفٍ لَدى الأَعْلاَمِ[1]

ش : هذا الباب عقده الناظم لمعــرفَة الإدغَام[2].

و(الإدْغَام) لُغةً : الإدخالُ ، أيْ : إدخالُ الشيء في الشيء ، يقــالُ : أدْغَمْــت الثِّياب في الوعاء ، إذَا أدخلتها فيه ، ومنه : حِمارٌ[3] أدْغَم وهو ذُو لَونين ، بــين الزرقَــةِ والخُضرةِ ، فكأنهما قد امْتزجا[4].

و(الإدغَام) بالتشديدِ : افْتِعالُ منه . وقالَ ابن يعيش: (الإدغَام) بالتشديدِ مــن ألفَاظ البصريين ، و(الإدْغَام) بالتخفيفِ من ألفَاظ الكُوفيين[5] .

وحده اصْطلاحاً : أنْ تأتي بحرفَين ، ساكِنٌ فَمتحركٌ من مَخرَج واحدٍ بلاَ فَصل[6].

فقوله[7] : (أن تأتيَ بحرفين) ، احترز به من الحَرف الواحدِ .

وقولُه : (ساكنٌ [213] ومتحركٌ) ، احترز بِهِ مما إذَا كانا متحركَين ، أوْ كــانَ المُتحرك قبلَ الساكن .

وقولُه : (منْ مخْرجٍ واحِد) ، احْترز بِهِ مما إذَا كانا منْ مخرجَيْن ، نحو: (فِلْس).

وقولــُه : (بِلاَ فَصْلٍ) ، احترز بِهِ مما إذَا كانَ الفَصلُ في ذَلك نحو: (رَبْــرب)[8] (وقَدْ قَدْ)[9] ؛ لأن الفصلَ إما أن يكونَ بحرف كما تقدم من(رَبْربٍ)، وإما بنقل اللسان من محلّ ثمّ إليه ، نحو: (قَــدْد) بفكه كما تقدم ، فإنه تلفظٌ بالحَرفين برفْع اللسان مرتين

والغرض من الإدغَام : طلب التخفيفِ ؛ لأنه ثَقُل عليهم التقَاء المُتجانسين لمَا فيه من العودِ إلى حرف بعد النطق به[10]، ولهذا قالَ بعضهم: التباعد المُفرطُ بين الحَرفين يجعــلُ اللفظَ ما بمنــزلة الوثبةِ ، فلذَلك أُجيز الإبدالُ ، والتقَارب المفرطُ يجعلُ اللفظَ ما بمنــزلةِ

---

(1) ق : 213 ، م : 9أ ، الأرجوزة : 11 ب .
(2) الكتاب : 404/2 - 411 ، والممتع : 631/2-718 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 103/6-120 ، وشــرح الــشافية للإستراباذي : 239/3-250 .
(3) م : خمَار.
(4) التعريفات : 29/1 ، وشرح المفصل : 121/10 ، واللسان (دغم) : 203/12 .
(5) شرح المفصل: 121/10.
(6) وهو تعريف ابن الحاجب للإدغام. ينظر شرح الشافية : 233/3-234 ، وفيه (من غيرفصل). وفي الممتع 631/2 : (الإدغام هو رفعك اللسان بالحَرفين رفعةً واحدةً ، ووضعك إيّاه ما موضعاً واحداً..) .
(7) المقصود ابن الحَاجب .
(8) رَبْرب الرجلُ إذَا ربى يتيماً ، وقيل : الرَبْرب : جماعةُ البقر ما كانَ دون العشرةِ . اللسان (ربرب) : 405/1-409
(9) (قِدْقِد) بالكسر والتكرير: جبيل قرب مكة . معجم البلدان : 311/4 .
(10) الممتع : 631/2 .

حجلاّن المُقيد، وشبهه بعضهم بوضع القَدم ورفعِها في موضع واحدٍ ، وبعضهم بإعادة الحَديث مرتين، وكل ذلك مستكرهٌ ، ومن أجْل هذَا كانت الحُروف المُتباعدةُ المَخرج أحسن في التأليفِ ، وأسهلَ مما تدانتْ مخارجه[1] ، ألاَ ترى إلى ثِقل قَول الشاعر:

و قَبر حرْبٍ بمكانٍ قَفْرٍ   و ليْس قربَ قَبرِ حرْبٍ قَبْر[2]

حتى لا يكاد ينشده منشدٌ ثَلاثَ مراتٍ ولا يتعثر لسانه فيه ولا يتلَعثم ، وإنما ذلك لقُرب المَخرج .

وإلى خِفةِ قَول الآخرِ :

يذَكّرنيك[3] الخَيْر والشر والذِي   أخاف و أرْجو الذِي أتوقع[4]

وذلك لاختِلاف مخارج حروفه ، وبُعْد بعضِها عن بعض .

وقولُ الناظم : (فيما لاق) ، أراد أن المراد هنا بالإدْغَام : الإدغَام اللائق بالتصريف كما قيده في الكَافية[5]، ومراده بالإدغَام اللائق : هو ما لَوْ لمْ يدغمْ لَوقع في الخَطإ ، أو خالف الأكثر كما قالُوه في الإبدال ، واحترز به من نحو: (جعلَ لَكُمْ) و (دار راشِدِ) مما كانا في كلمتين ، و(اُبعِدْ سالِما) ، و(ابْعِدْ تاجِرا) ، ونحو ذلك من إدغَام المُتقَاربين فإنه جائزٌ لا واجبٌ .

وهذا الباب هو آخر ما يتكلم فيه من عِلم التصريف ، إذْ قد مضى القولُ في الزيادة ، والبدل ، والقَلب، والنقل ، والحَذف .

382 - ص: إنْ يسْكُن الأولُ من مِثْلين فَأوْجِبِ الإدْغَام دونَ مَيْن
383- ما لمْ يكُنْ همْزًا ولا مدا ولاَ ها سكْتٍ أوْ همْزًا جوازاً أُبدِلا
384 - إلاّ كَرءاسٍ[6]وسأّالٍ وما   أشْبه هذَين فحتْماً أدْغما[7]

ش : الإدغام كما يكونُ في المِثْلين يكونُ في المُتقَاربين ، وهذَا بحسب الأصْل ، وإلاّ فلا يدغمان إلاّ بعد التماثُل بالإبدال إلى المُماثل ، وكما يكونُ الإدغَام في كلمةٍ ، يكونُ في كَلمتين ، وهو بابٌ متسعٌ ، واقتصر الناظم هنا على ذَلك ، وهو إدغَام المِثْلين في كلمة .

---

(1) الممتع : 631/2 ، و شرح الشافية للجاربردي : 327/1 .
(2) البيت مجهول القائل ، ينظر البيان والتبيين : 37/1 ، وشرح الشافية للجاربردي : 327/1 برواية : (تذَكرْنيْلَ الخَير) ، وشرح شواهد الشافية : 487/4 .
(3) م : يذكرونيك .
(4) نسب لمسلم بن عقيل في محاضرات الأدباء : 372/1 ، وبلا عزو في : 61/2 ، والبيان والتبيين : 163/1
(5) شرح الكافية الشافية :2175/4 .
(6) م : كرأبين .
(7) ق : 214 ، م : 9أ ، الأرجوزة : 11 ب .

ولابد من تتمِيم الفَائدة باستِقَاء الكَلام على إدغَام المِثْلين في كلمـةٍ أوْ في كلمـتين وذلك : أنه إذَا التقى المِثْلان فإما[1] :

[القسم الأولُ][2]: أنْ يسكُن أولُهما ويتحرك ثانيهما ، نحو: (اضْرِبْ بكْراً) فهذا يجب إدغامه بثلاثةٍ[3] شروطٍ نبه عليها بقوله :

(ما لَمْ يكُنْ همْزاً ولاَ مدا ولاَ ها سكْتٍ)

الأولُ : أنْ لا يكونَ همزةً [214] ومـراده بالهَمزةِ : المُنفصلَةِ عن الفاء[4]، نحـو: (اِكْلأْ أحْمد) ، وبناء (قِمطْرٍ) منْ (قَرأَ)، فتقول : (قِرأْيٌ) ، والأصلُ: (قِرأْ أٌ) ، فتبدلُ الأخيرةُ ياءً ولا تدغم ، وكذلك لاَ يجوز الإدغَام في : (اِكْلأْ أحْمد)، بلْ هو رديءٌ عند منْ يحقق الهَمزتين[5]، وإ نما اللائق تخفيف إحدى الهمزتين ، إما بنقل حركـةِ الثانيـةِ إلى الأولَى فتسقطُ ، فتقولُ : (اِكْلأَ حْمد) ، وإما بإبدال الأولَى ألفاً من جِنسِ حركةِ ما قبلها فلا يبقَى في الوجهين همزتان ، وإنما قُلنا : إن مراده بالهمزة المُنفصلةِ عن الفَاء ؛ لأنهـا إذَا اتصلتْ بالفَاء وجب الإدغَام[6] نحو: (سأَّال) ، و (دأَّاثٍ)[7] .

فإنْ قلت : أطلق الناظم في محل التقِييدِ ، فكانَ الواجب التصريح ـذَا القَيـد ، وإلاّ فَسد الكلامُ .

قلت : يفْهم له من قوله :

إلاّ كَسأَّالٍ ورءاسٍ ومـا أشْبه هذْين الخ..

فإن الهمزةَ في هذِه الأمثلةِ متصلةٌ بالفَاءِ .

فإنْ قلت : ما فائدةُ قوِله : (أوْ همْزاً جوازا أُبدِ لاَ) ، بعد إطلاَق قوله : (مـا لمْ يكنْ همزاً...) ، فإن نفْي الأعم يلزم منه نفْي الأخص ؟

قلت : هو شرطٌ في وُجوبِ إدغَام المِـثْلين ، وهو: ألا يكونَ أولُهما مبدلاً من همزٍ جوازاً ، نحو: (رِيْـيا) من قوله تعالى: [**أَثَاثاً[8]ورِئْياً**][9] فإن الوقف فيه لحَمزة[10] يبدلُها

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك :103/6

(2) زيادة يقتضيها السياق .

(3) ق ، م : بثلاث .

(4) التسهيل : 320 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 104/6 .

(5) الكتاب : 548/3-549 .

(6) العينان أبدا في كلام العرب لا يكونان إلاّ مثلين . ينظر الممتع: 633/2-634 ، وشرح الكافية الشافية :4 /2175 .

(7) (سأَّال) : للمبالغ في السؤال، و(دأَّاثٌ) منْ دأثَ الطعام دأْثاً : أكله ، والدأْثُ: الدنس وقيلَ: الثقلُ والجمع أدْآثٌ، و(دأَّاثٌ) : اسم موضع . معجم البلدان : 416/2 ، ولسان العرب (دأث) : 147/2 .

(8) ق : اثثا .

(9) مريم ، الآية : 74 .

(10) حمزة بن حبيب التيمي، أحد القراء السبعة، مات بحلوان سنة 158هـ. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار : 111/1 ولأعلام : 277/2 .

ياءً[1]، وهو بدلٌ جائزٌ غير لازمٍ ، وعبر في التسهيل عن هذا الشرط بقوله : أوْ مبدلة مـن غيرها دونَ لُزوم، بعد أنْ شرطَ: أن لا يكون مدةً في آخر[2]. و(ريا): المَنظر الحَسن[3] ومثلُه: (توْوى) من الإيواء ، وهو: الضم ، فإن هذين الحَرفين إذا خففتْ همزتهما يصيران واواً ، أوْ ياءً عارضين فلا يلزم[4] فيهما الإدغام ، وإنْ جاءَا بصورة المِثْلين لعـروضِ أحـدِ المِثْلين وهو الياءُ في : (رِيا)، والواو في: (توْوى) ، بلْ يجوز الإدغام والإظهار فيهما[5].

وليس قولُه ـ أعنِى الناظم : (أوْهمْزاً جوازاً أُبدِلاَ) منْ تتمة الكَلام علـى الهَمـز حتى يتوهم ما ذَكر ، نعمْ هو شرطٌ رابعٌ في وجوبِ الإدغَام ، ومنِ اقتصر علـى الثالـث يدخل هذا في عموم المد كما ننبه عليه .

الثاني : ألا يكون[6] أولُ المِثْلين هاءَ سكْتٍ ، وهو المُراد بقوله: (ولاَ ها سكْتٍ) ، فإنه لاَ يدغم ؛ لأن الوقف على الهَاء منوي ولوْ وصلت، والابتداءُ بما بعده منوي وقـد روي عن ورش[7] إدغامه في: [مالـيهْ هلِك][8] ، وهو ضعيفٌ من جهةِ القياس والقياس عدم الإدغَام[9] وهو وجه من لمْ يدغم من القـراءِ[10].

الثاّلث : ألاّ يكونَ مدةً في الآخر[11]، ولا مبدلةً من غيرها دونَ لُزوم ، فإن كان[12] مدةً في الآخر لمْ يدغمْ [13] نحو: (يعْطى ياسِرٌ) ، و(يغْزو واقِدٌ) لئلا يذهب المد بالإدغَـام فإنْ لمْ يكنْ في آخِر وجب الإدغَام، نحو: (مقْرو)، وأصـلُه : (مقْـرووٌ) علـى وزن: (مفْعول) ، واغتفر ذهاب المد في هذَا لِقوة الإدغَام[14] .

فإنْ كانَ أ ولُ المِثْلين مبدلاً من غيره دون لُزوم، لمْ يجبِ الإدغَام، بلْ يجوز إنْ لمْ يلِبسْ كما تقدم لنا منْ (رِيا)، في وقْف حمزةَ ، و(توْوى) منْ (أوْيت)،وهذَا هو الذي وعـدنا التنبيه عليه في كلاَم الناظم منْ[215] أنه داخلٌ في شرط مبد لٍ منْ غيره بدلاً جائزاً.

---

(1) ارتشاف الضرب: 337، وعن ابن مجاهد أن القراءةَ فيها على ثلاثة أضرب: (ورِئْيا)، (ورِيا)،(وزِيا).المحتسب : 44/2 .
(2) التسهيل :320 . قرئت :رئيا بوزن رِعيا ، وقرئت: ريا .
(3) اللسان (روي) : 347/14 .
(4) ق ، م : يلزم .
(5)ارتشاف الضرب :339/1
(6) ق : أن لا يكون .
(7) عثمان بن سعيد بن عديّ ، من كبار القراء ، لقب بورش لشدة بياضه، أصله من القيروان، مات في مصر سـنة :197هـ ـ . معرفة القراء الكبار : 152/1-155 ، والأعلام : 205/4 .
(8) الحاقة ، الآيتان : 28 ،29 .
(9) توضيح المقاصد والمسالك : 103/6 .التصريح : 398/2 .
(10) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمر وابن عامر هذه الحروف كلها بإثبات الهاء في الوصْل ، وكان حمزة يحذفهن في الوصل . كتاب السبعة في القراءات 188/1 ، وحجة القراءات : 719/1 .
(11) ق ، م : آخر.
(12) ق : كانت .
(13) ق ، م : تدغم .
(14) الممتع : 653/2 ، والمساعد على تسهيل الفوائد :251/4 ، والتصريح :398/2.

فإذَا كانَ الإدغام يوقع في اللبس في هذِه المَسألِةِ ، امتنع ، نحو: (قُـوولَ) مبينـا للمفعول من (قَاولَ) ، فإنك إذَا أدغَمته صار (قُو ل) بتضعيفِ العين ، فلاَ يدرى أهـو من المُضاعفِ أصلاً ، أوْ هو من قَاعلَ[1] .

فإنْ كانتْ الهمزةُ مبدلةً من غيرها إبدالاً واجباً ، وجب الإدغَام نحو: (أُوّب) مثَالُ: (أُبلُم) من (الأَوْبِ) ، أصلُه : (أُأْوب) فقُلبتِ ثانيةُ الهَمزتين واواً لسكونها ، ثم أُدْغـم وجوباً للُزوم البدل[2].

القِسم الثاني منْ أقْسام اجتِماع المِثْلَين : أنْ يتحرك أولُهما ويسكن ثاَنيهما ، فهذَا لا يجوز فيه إدغامٌ ؛ لأن شرطَ الإدغَام تحرك المُد غَم ِفيه ، ومثَالُ ذلك في كلمة : (ظَلِلْت) وفى كلمتين[3]: (رسولُ الْحسنِ)[4] .

[القِسم][5] الثالثُ: أنْ يتحركا، فإنْ كانا من كَلمتين جاز الإدغَام بشرطَين:

ـ أحدهما : ألاّ يكونا همزتين ، نحو: (أ قْرأْ آيةً) ، فإن الإدغَام في الهَمزتين رديءٌ كما سبق إلاّ ما استثني .

ـ والثاِني: ألا يكونَ الحرف الذِي قبلَهما ساكناً غير لين ، نحو: (شهْر رمـضانَ) فإن هذَا لاَ يجوز إدغَامه عند جمهور البصريين[6]، وقد روي عنْ أِبي عمرو[7] الإدغَام مـنْ ذلك كَثيراً، نحو: [الشمْس سِراجا][8]، و [شهْر رمضانَ] [9] [والعـفْو وأْ مرْ][10] و [ذِكْر رحْمة][11] وتؤول على إخفَاء [الحركة][12]، ورده أبو حيان بأنه إدغـامٌ حقيقة[13]، وأبو عمْرو منْ رأس البصريين ، ولمْ يقرأْ إلا بما رواه ، وإنْ كانَ قليلاً لم يحفظْه غيره مـن البصْريين.

---

(1) ارتشاف الضرب : 337 ، والمساعد :252 .
(2) ارتشاف الضرب : 337 ، والتصريح : 398/2 .
(3) ق ، م : كلمة .
(4) الممتع : 654/2 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 104/6 .
(5) زيادة يقتضيها السياق .
(6) الممتع : 654/2 ، والتصريح :2 /399 .
(7) أبوعمرو بن العلاء بن عمار المازني النحوي المقرئ ، أحد القراء السبعة المشهورين ، إمام أهل البصرو النحو واللغة ، توفي سنة 154هـ ، وقيل 159 هـ . طبقات النحويين :35-40 ، و بغية الوعاة : 367 .
(8) نوح ، الآية : 16 . (وجعلَ الشمْس سِراجًا) .
(9) البقرة ، الآية : 185 . (شهْر رمضانَ الذي أُنزلَ فيه القُرْآنُ) .
(10) الأعراف ، الآية : 199 . (خذِ الْعفْو وأْمرْ بِالْعرْفِ) .
(11) مريم ، الآية : 2 . (ذِكْر رحْمةِ ربك عْبده زكَرّياء) .
(12) ق : وتؤول عن الإخفاء.
(13) كما أجازه الفراء ، ينظر : توضيح المقاصد والمسالك :105/6 ، والتصريح : 399/2 .

وأما إنْ كانَ الساكن ليناً ، فإنه يجوز فيه الإدغَام ، نحو: (دار راشِـدٍ) ، و(دور راشِدٍ) ، و(غِير رشِدٍ) ، و(ثَوْب بكْر) ، و(جِيب بكْر).

وإن كان المِثْلان[1] المُتحركان منْ كَلمةٍ ، فسيتكلم عليهِ الناظم .

تنبيـه : قَولُ الناظم : (ولا مدا[2]) ، ليس على إطلاقِه ؛ لأن المُشترطَ نفيه هو المد في الأخِير، أو المُبدل من غَيره إبدالاً غير لازمٍ كما تبين لك تقريره.

فإنْ قلت قولُه : (أوْ همْزاً جوازاً أُبدِلا) يبينه .

قلت : إنما يدل قولُه هذَا على المُبدل من همزةٍ إبدالاً غير لازم ، وما عداه من القُيودِ المَذكورة لمْ يلم ا ، فتأملْه .

385 - ص : وادغـم الأول إنْ تـَحركا ... فِي كلمةٍ ما لَمْ يكُنْ كَاسْحَنْكَكا

386 - أوْ صدراً كَددن أوْ وصِـلا ... بِمـدْ غَـمٍ قبْلُ كَمِثْل عـُللا

387 - أوْ جاء بعْد حرْفِ إلْحاقٍ كما ... في نحْوِ هَيْلَلَ فَفَـك حتمـا[3]

ش : يعنِي أن أولَ المِثْلين إذَا كانَ محـركاً في كَلمةٍ واحدةٍ ، يجب إدغامه بشروطٍ أشار إلى :

الأول منها بقوله : (ما لَمْ يكُنْ كَاسْحَنْكَكا) ، وأراد به ألا يكونَ أولُ المِثْلين في كلمةٍ مثلَ (اسْحَنْكك) ، وهو ما إذَا كانَ للإلحَاق ، فإنه يجب فكه لئلا تفـوت فائـدةُ الإلحَاق[4]، وهذَا الذي مثل به ملحقٌ بـ(احْرَنجم)، ولاُ يفهم من كلامِـه أن مـا كـانَ للإلحَاق على غير هذه الصورة لا يكونُ فيه هذَا الحكم من الفَك لِقصره على نحو مثَاله، بلْ مهما ما وقع أولُ المِثْلين المُحركَين في كَلمةٍ ملحقةٍ، فإنه يمتنع فيه الإدغَام سواءٌ كانَ علـى ذَلك الوزن ، أوْ علَى غيره، فيدخلُ فيه (قَرْدد)، و(جلبب)، مما أُلحق بـ(دحْرج) [216] و(أَلَنْدد)[5]، ونحوه مما أُلحق بـ(سفَرْجل)، وعلى هذَا يجب أن يحملَ كلامَه على عمـوم ما وقع فيه الإلحَاق، فيشملُ ما مثل به مما وقع الإلحاق بأحدِ المِثْلين وغيرهِ ، ونحوه : (قَرْدد) مما وقع فيه بأحدِ المِثْلين فقَط ، ونحو: (أَلَنْدد) مما كانَ الإلحاق بزائِدٍ غير أحدِ المِثْلين ، فإنه ملحقٌ بـ(سفَرْجل) كما ذكرنا ، وهذَا صحيحٌ إلاّ أنه يعكر عليهِ ما سيذكره بعد مـن

(1) في ق ، م : المثالان .
(2) ق ، م : أو مدا .
(3) ق : 216 ، م : 8أ ، الأرجوزة : 11 ب .
(4) الممتع : 635/2 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 108/6 .
(5) الألَدّ : الخَصِم الجَدِلُ الشحيح الذي لا يزيغُ إلى الحق . اللسان (لدد) : 390/3 .

نحو(هَيْلَلَ) ، فإنه خصه بالذكر، ولوْ أراد العموم لمَا احتـاج إلى ذِكره ، وإلاّ فهو ضـائعٌ لا فَائدةَ فيه[1] .

فإنْ قلت : فَعلَى ماذَا يحملُ كلامه إذنْ ؟

قلت : أولَى ما يحملُ عليه كلامه أنْ يريد بقوله : (كَا سْحَنْكَك) ما كان الإلحَاق فيه بأحدِ المِثْلين سواءٌ كان علَى وزن (اسْحَنْكَك) ، أوْ علَى وزن دونَ غيره ، نحو: (قَرْدد) ، و(جلْبب) ، ويكونُ حينئذٍ أراد بقولِه : (هَيْلَلَ) ما صرح به منْ وقوع الإلحَاق بزائـدٍ قبلَه ، فيدخلُ فيه (أَلَنْدد) ونحوه ، وهذَا التِماسٌ وإلاّ فمثَالُ (اسْحَنْكَك) شاملٌ للجميع .

الثاني: ألاّ يكونَ أولُ المِثْلَين المُحركين صدراً[2]، نحو: (ددن) وهو اللعب واللهو[3] وعليه نبه بقولِه : (أوْ صدراً) ، وحرك الدالَ ضرورةً ، وإنما لاَ يجوز إدغامه ؛ لأن إدغامه يؤدي إلى تسكين أوله ، والعرب لا تبتدئ بساكن فيتعذر النطق .

وأطلَق الناظم في لفظَةِ (الصدْر) وهو مـقيدٌ بما إذا لمْ يكنْ أولُهما حرف مضارعةٍ فأما إذَا كانَ، فقد يدغم بعد مدة أوْ حـركةٍ، نحو[قـوله تعالى] : [ولا تيمـموا][4] و[تكَاد تميز مِن الْغَيْظِ][5] .

ويجوز أيضاً الإدغـام في الفعل المَاضي إذَا اجتمع فيه تاءَان والثانيةُ أصليةٌ ، نـحو: (تتابع) ويؤْتى[6] همزة الوصل ، فيقالُ : (اتابع)[7] ، فتأملْه.

الثالثُ : ألا يتصلَ بأول المِثْلين مدْغَمٌ فيه ، وعلَى هذا نبه بقوله : (أوْ قَدْ وصِلاَ بمدْغَمٍ) ، أي : وصلَ أولُ المِثْلين بمد غَم ، نحو: (عللَ) ، فإن أولَ المِثْلين وصلَ بمـد غَـم ، ففكه يفوت[8] الإدغَام الذي قبلَه ، ونحو مثَالِه : (ردد) ، و(يردد)[9] .

الرابع :علَى ما ذكره ، ألا يأتي بعد حرفِ الإلحَاق ، ومثله بـ(هَيْلَلَ)، فـإن أولَ المِثْلين جاءَ بعد حرف الإلحَاق وهو الياءُ ، وهو ملحقٌ بـ(دحْرج) ، و(هَيْلَلَ) : إذَا قَال لاَ إلَه إلا اللهُ ، وهذَا الشرطُ قد تقدم الكلام فيه ، وغيره عبر عن هذَا الشرط بأنْ لا يكونَ

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك : 108/6 . والتصريح : 399/2 .
(2) توضيح المقاصد والمسالك : 105/6 .
(3) اللسان (ددن) : 151/3 .
(4) البقرة الآية : 267 . أصلها : ولا تتيمموا .
(5) الملك ، الآية : 8 . أصلها : تكاد تتميز .
(6) ق ، م : تؤتى .
(7) توضيح المقاصد والمسالك : 105/6 . وشرح التصريح : 399/2 .
(8) ق ، م : يفيت .
(9) توضيح المقاصد والمسالك : 107/6 وشرح التصريح : 399/2 .

ما همَا فيه ملحقا بغيره[1] فشملَ النوعين : ما إذَا كَـان الإلحَاق بغيرهمَا كـ (هْيلَـ ـلَ) و(أَلْندد) ، وما إذَا كانَ الإلحَاق بأحدِهما كـ (جلْبب) ، و(قْردد) .

وجعل المرادي في شرح التسهيل: (اسْحْنكك) مثالاً لما وقَع فيه الإلحاق بأحدِهما[2] وعلى طَريقِته درج الناظم بالتمثيل به .

وقولـه : (فَفكه قَدْ حتما) ، أي : وجب الفَك فيه لمَا ذَكرناه من فَوات المَقصودِ من الإلحَاق .

تنبيـه :

إدغام المِثْلين المُحركين يكُون في الأفْعال والأسماء ، فمثُالُه في الأفعال نحـو: (رد) و(ظَن) ، و(لب ّ)[3]، وأصلها : (ردد) ، و(ظَنن) ، و(لبب) ، فالأولان بالفَتح في العين ؛ لأنهم قالُوا في مضارعهما : (يرد) ، و(يظُن) ، فانتفَى في عينِهمـا الكَـسر في المَاضي، وقالُوا في اسم فاعلهما: (راد) ، و(ظَان)، فانتفَى في عـين ماضـيهما الـضم [117] وأما الثالثُ فهو بضم العين ؛ لأنهم قالُوا في اسمِ فَاعله: (لَبِيب) .

ومثالُه في الأسماء : (طَب) ، و(صب) ، وأصلُهما: (طَبِبٌ)، و(صبِبٌ) بوزن: (فَعِل)، كـ (فَرِح)؛ لأنهم قالُوا في ماضيهما: (طَبِب)، و(صبِب)، (فَرِحِ)[4]، و(الطب) هو العالمُ ، وقيلَ الحَاذق[5] .

والناظم أطلق في غَيره قولَه : (وادْغِم الأولَ إنْ تحركَا) ، فشملَ النوعين بالشروط المُقررة في ذلك .

388 - ص : أَوْ عرض[6] التحْريك في ثَانِ اشْددِ   أَوْ كَانَ مِثْلَ عددٍ وعددِ

389 -   وكِلَلٍ وذُلُلٍ[7]...............   ....

ش : هذَان شرطان من شروط وجوب الإدغَام :

أولُهما : ألا تكونَ حركةُ الثاني عارضةً، نحو: (ارْدُدِ الرجلَ)، فإن الأصلَ: (ارْددْ) بسكون الأخير، لكنه لما لقيه ساكنٌ ، وهو لام التعريف في(الرجـل) ، كُـسر وحـرك

---

(1) **ارتشاف الضرب : 339/1 ،توضيح المقاصد والمسالك : 108/6**

(2) **مثال المرادي (هْيلَلَ) وليس (اسْحِنكَك) ، توضيح المقاصد والمسالك : 108/6 .**

(3) **لبب : صار لبيبا أي تام العقل.**

(4) **الممتع : 654/2 ،**

(5) **اللسان (طبب) : 554/1 .**

(6) **الأرجوزة :عارض .**

(7) **ق : 218 ، م : 8ب ، الأرجوزة : 11 ب .**

بالكَسرةِ فِراراً من اجتماع الساكنين ، فلاَ يدخلُ في المِثْلين المَحركين حتى يلزم إدغامه لأن ذلك في الحَركةِ اللازمةِ وهذه عارضةٌ لا يعتد ا. وقد مثل الناظم لهذَا بـ(اشْددِ) إلاّ أنه لمْ يأتِ بموجب الحَركةِ ، وهو التقَاء الساكنين بعده ، والمُراد ما قلناه ، ونحوه: (ارْدِدَ أباك) فإن تحريك الدالَ الثانيةَ بحركةِ الهمزة لنقْلها إليه ، ولاَ يعتد بتلك الحَركةِ لعروضِها؛ لأنهـا حركةُ النقل[1].

الثاني : ألا يكونَ المِثْلان في كَلمةٍ توازنُ ما ذَكره من الأمثِلة[2] :

- أولُها : ألا تكونَ مثل لفظِ (عددٍ) بوزن: (فَعل) بفَتح الفَاء والعين .

- الثانية : ألا تكونَ بوزن (فُعلٍ) بضم الفَاء وفَتح العين ، وهو الّذي مثل لــه بـ(عددٍ) جمع (عدةٍ) .

- الثّالثةُ : ألا تكونَ بوزن : (فِعلٍ) ، وقد مثل له بـ(كِلَل) جمع (كِلة)[3].

- الرابعةُ : ألا تكونَ بوزن : (فُعلٍ) بضم الفَاء والعين ، وقد مثل له بـ(ذُلُـلٍ) بالذال المُعجمةِ ، جمع (ذَلُولٍ) .

فإنْ قلت : ما السبب في منْع إدغَام هذه الأوزان ؟

قلت : الأوزانُ الثلاثةُ الأخيرةُ مخالفةٌ لأوزان الفِعل ، والإدغَام فرع الإظهار، فجعل للفِعل ؛ لفَرعيته تخصيصاً له بمناسبِه ، والوزنُ الأولُ مشتركٌ بين الأسماء والأفعال ، فإنه كما يكونُ في الأسماء نحو: (حجرٍ) ، و(جملٍ) يكون في الأفعال ، نحو: (ضرب) ، و(قَعد) ونحوهما ، لكنه لخفتِه لمْ يدغم ، لأنه جعل منبهةً على الأصل ، وهو فرعيةُ الإدغَام في الأسماء ، وأصالةِ الإظهار فيها حيثُ أُدغم ما وازنَ الأسماءَ من الأفعال ، ليعلم ضعف سبب الإدغَام في الأسماء وقوته في الأفعال[4] .

وفُهم من كلام الناظم أن هذه المُوازنةَ كما تمنع في جملةِ الاسْم تمنـع في الـصدر لتعليقِه الحكم على الوزن ، وهو كذلك، فيمتنِع الإدغَام في نحو: (خششاء)[5] ، ونـحو: (رددان) ، ونحو: (حِببةٍ)[6] ، ونحو: (الدجحان)[7] فإنها موازنةٌ بـصدورها لتلـك الأمثِلةِ وقد تقدم هذا فلا معنى لإعادته.

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد : 254/4 .
(2) وتوضيح المقاصد والمسالك : 105/6-106
(3) سترٌ رقيقٌ يتوقى به من البعوض ، وٌيعرفٌ بالناموسيةِ . اللسان (كلل) : 595/11 .
(4) الممتع : 644/2-645 ، و شرح الكافية الشافية : 2180/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 105/6-106 .
(5) الخُششاء والخُششاء : العظم الدقيق العاري من الشّعر النّاتيء خلف الأذن. اللسان (خشش): 296/6-297.
(6) ق ، م : حّبة . و(حِببة) جمع (حب).
(7) الدجحان: الدبيب في السير ، وهو من دج بمعنى (دب) . اللسان : (دجج) :264/2 .

تنبيـه :

يستدرك على الناظم مثالَ: (إِبِلٌ) إذَا بنيته منْ: (الـرد) فتقـول: (رِدِدٌ) ولاَ تدغمه للعلة المذكورة ، ويمكن أنْ يجاب عنه بأنه بناءٌ لمْ يكثُرْ في الكلامِ [218] ولمْ يسمعْ في المُضاعف فلذَا تركَه ، وإنْ كانَ حكمه حكم الأمثلةِ الأربعةِ في عدم الإدغَام ، وقدْ نبـه عليه ابن مالك في بعض نسخ التسهيل[1].

389 - ص :................وفي لَبِبْ شذُوذُ فَك وكذَاكَ فِي دِبِبْ

390 - وصكِك الفَرس شذ وأَلِلْ ولَحِحتْ وعزِزتْ فِيما نقِلْ[2]

ش : بين هذَا الكلام ألفاظاً وردتْ مفكوكةً وكانَ من حقها الإدغَام ، فجاءَ فكها في نثر الكَلام شاذا ، والقياس الإدغَام فيها، وهي ألفاظٌ مسموعةٌ ذكر بعضها[3] فقَال: (وفي لَبِب شذُوذُ فَك) ، يعني أنه جاءَ في (لَبِبٍ) الفَك شاذا ، وقياسه الإدغَام .

الثاني : (دبب الإنسانُ) إذَا كثُر الشعْر فِي جبِينه[4] .

الثالثُ : (صكِك) ، يقالُ : صكِك الفَرس إذَا اصْطَك عرْقُوباه[5].

الرابع : (أَلِلَ) ، وفَكه شاذ ، يقالُ : أَلِلَ السقاءُ : إذَا تغيرتْ رائحته ، والأسْنانُ : إذَا فَسدتْ[6] ، والأذنان إذَا رقتا.

الخامس : (لَحِحتْ)، والأصلُ فيه الإدغَام ، يقال : لَحِحتِ الْعيْن إذا التصقت[7].

السادس : (عززت) ، وقياسه الإدغام ، يقالُ : عززت الناقةُ إذَا ضاق حلا ا[8].

وقولُه : (فِيما نقِل) ، أشار إلى أن العمدةَ فيها السماع ، وأنها مروية لا قياسيةٌ .

ومن الألفاظِ المَنقولةِ : (مششِتِ الدابةُ) : إذَا شخص فِي وظِيفِهـا حجْـمٌ دونَ صلاَبةِ الْعظْمِ[9]، و(الْوظِيف) : لكُل ذاتِ أربع ما فَوق الرسغ إلى الساق ، و(الرسـغُ): مفصلُ ما بين الكّف والساعد و الساقِ والقَدم .

(1) التسهيل : 321 .
(2) ق : 219 ، م : 7أ ، الأرجوزة : 11 ب .
(3) ينظر : الممتع : 252/2 ، وارتشاف الضرب : 338/1 ، وشرح الكافية الشافية : 2181/4 - 2182، وتوضيح المقاصـد والمسالك :108/6-109.
(4) اللسان (دبب) : 373/1 . اللسان (صكك) : 456/10 .
(5) اللسان (صكك) : 456/10 .
(6) اللسان (ألل) : 25/11 ، 577/2 .
(7) اللسان (لحح) : 577/2 .
(8) في اللسان (عزز) : 377/5 (ضاق إحليلُها) .
(9) اللسان (مشش) : 347/6 .

ومن الألفَاظ المَنقولةِ : (ضِبِب المَكَانُ) : إذَا كَثُرتْ ضِبابه[1] ، وهو جمع (ضب) للحيوان المَعروف ، وهذه أفعالٌ جاءتْ بالإظهار لبيان الأصل كـ (القَود) في الإعلال[2] .

391 - ص : وورد الْفَك ضرورةً كمـ ـا جا ضِننوا[3] في شعْرٍ منْ تقَدما

392 - العذْر في قَوْل أَبي النجْمِ جِلي في الحَمْد للّهِ العلي[4] الأَجْلَـلِ[5]

ش : لما بين الألفاظَ التي شذ فكها في سعة الكَلام ، اتبعه بالكَلام على ما جاء فكه ضرورةً ، فقالَ :

……………كَما جا ضِننوا فَي شِعْر منْ تقَدما

وأشار به إلى قَول الشاعر[6]:

مهْلاً أعذِلَ قَدْ جربْتِ مِنْ خلُقِي إني أجود لأ قْوامٍ وإنْ ضِننوا[7]

يريد : ضنوا ، أيْ : بخلُوا ، فأظهر التخفيف ضرورةً .

ومنْ ذلك قولُه :

إن بنـ ـ ـي لَلِئـامٌ زهـ ـدهْ ماليَ في صدورِهِمْ مِنْ موْدِدهْ[8]

وقول زهير:

ثُم اسْتمروا وقالوا إن مشْربكم ماءٌ بشرْقي سلْمى فْيد أَوْ ركَك[9]

وهي من قَصيدِته التي أولُها :

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَمْ يَأْوُوا لِمَنْ تَرَكُوا وَزَوَدُوكَ اشْتِيَاقاً أَيةً سَلَكُوا

فأظهر الإدغام في (ركَك)، وحرك أولَ المِثْلين ضرورةً ، وأصلُه : (رك) وهو اسـم ماء فيما رواه المبرد عن أبي عثمان عن الأصمعي، قالَ: سألت أعرابيا ما الموضع[10] الـذي

(1) اللسان (ضبب) : 539/1 .
(2) شرح الكافية الشافية : 2181/4-2182 .
(3) ق ، م : ظننوا .
(4) الأردوزة : الملك .
(5) ق : 219 ، م : 7أ ، الأرجوزة : 11ب
(6) هو قعْنب بن أم صاحب .
(7) الكتاب : 29/1 ، 535/3 ، والمقتضب : 253/1 ، والمنصف : 339/1 ، والخصائص : 160/1 ، واللسان (عبـل) : 420/11 ، (ضنن) : 261/13 .
(8) ق ، م : وددهْ . درة الغواص في أوهام الخواص : 102 . اللسان (ودد) : 454/3 .
(9) ديوانه : 167 ، والمنصف : 309/2 ، الممتع : 643/2 ، واللسان (ركك) : 432/10 .
(10) معجم البلدان : 63/3 .

ذَكره زهير، فقلت: أين ركّك ؟ فَقَالَ: لاَ أَعْرِفُه، ولكنْ هاهنا ماءٌ يقَالُ لَه: (رك)[1] فَفك الإدغام ، وحرك العين ضرورةً[2] .

وقولُ الناظم : (والْعذْرِ فِي قَوْل أَبِي النجْم جلي...)[3] الخ ، أراد بالعذر عذر الضرورةِ ، والقياس : (الأجلّ) بالإدغَام ففكّه ضرورةً .

وقد شذ الإظهار[219] أيضاً في كلمات من الأسماء ، نحو قولهم : (رجلٌ ضفِف الْحال)[4] ، أيْ : شدِيده[5] ، و(محْببٌ)[6] ، وحكى أبو زيد : (طَعامٌ قَضِضٌ) ، إذا كَانَ فيه يبْسٌ[7] ، ولا يجوز القياس على شيءٍ من هذه المَفكُوكَات[8] .

393 - ص : وانقلْ لِما يقْبلُ مِنْ مسكنٍ حركَةً كَمن فِي لَفْظِ امْننِ[9]

ش : يعني أن حركةَ أولَ المِثْلين إذَا كَان ما قبلَه يقبلُ الحركةَ ، فإن تلك الحَركة تنقلُ إلى ذلك الساكن ويدغم المِثْلُ في المِثْل ، وذلك كما مثل به من لفظ (امْنن) ، إن ضمة النون تنقلُ إلى الساكن الذي قبلَها ، وهو الميم ، وتسقطُ همزةُ الوصل لعدم الاحتياج إليها ، وتدغم النونُ في النون ، فيصير (من) ، وهذا معنى قوله : (كَمن فِي لَفظِ امْنن) .

وفُهم من قوله: (لمَا يقْبلُ) ، أن الساكن إذا كَان لاَ يقبلُ الحركةَ فلا يجوز النقل إليه ، وهو كذلك، نحو الألِف ، والواو المَضموم ما قبلَها[10]، والياء المَكسورة ما قبلَها ، فإنك لا تنقلُ الحركةَ إلى ذلك ؛ لأن الألف لا تقبلُ الحركةَ ، والواو والياءَ المَزيدتين يشبهانِه .

فمثالُ الألف (راد) ، وأصلُه : (رادِدٌ) فلاَ تنقلُ حركته إلى ما قبلَه ؛ لأنه لا يقبلُ الحركةَ ، وإنما تحذف ويدغم الحرف في الحَرف ، ومثالُ الواو (تمود) ، والأصلُ :

---

(1) في المقتضب 200/1-201 : (حدثني أبو عثمان المازني عن الأصمعي قال : رأيت أعْرابيا بالمَوضع الذي ذكَره زهير في قوله :

ثُم اسْتمروا وقالوا إِن مشْربكم ماءٌ بِشرْقِي سلْمى فَيد أَوْ ركَك

فقلت : أين ركك ؟ قال : هذا رك فاعلَم) . وينظر : أصول النحو : 407/3 .

(2) أي : الشاعر .

(3) والمقصود به قول أبي النجم العجلي :

الْحمْد للهِ الْعِلي الأَجْلَلِ

المقتضب : 142/1 ، والمنصف : 332/1 ، والخصائص : 87/3 ، 93 . والممتع : 649/2 ، والمقرب : 513 ، وشرح شواهد الشافيةللإستراباذي: 491/4 ، اللسان (جلل) : 116/11 .

(4) الكتاب : 420/4 والمنصف : 301/2 .

(5) وقيل : ازدِحام الناس على المَاء ، وقيل : كَثرةُ العيال . اللسان (ضفف) : 207/9-208 .

(6) الممتع : 649/2 .

(7) المساعد : 252-253 ،وفي اللسان (قضض) 220/7: (طعامٌ قَضِضٌ): إذَا كَانَ فِيه حصًى أوْ تراب فوجِد ذلك في طَعمِه .

(8) المنصف : 302/2 ، وتوضيح المقاصد والمسالك 109/6 ، وشرح الأشموني : 663/4 .

(9) ق : 220 ، م : 7أ ، الأرجوزة : 11 ب .

(10) ق ، م : قبلهما .

(تمودد) من قولهم : (تمادد) بوزن : (تفَاعلَ) ، فبني للمفعول[1]، فلا تنقـلُ أيـضاً حركته ، بل تحذف وتدغم الحرف في مثِله.

ومثالُ الياء : (تظْلِميِني) ، فتقولُ : (تظْلِميني) منْ غير نقلٍ ؛ لأن الياءَ بتلـك الحَالة لا تقبلُ الحركةَ ، وإنما تحذف الحركةُ ويقع الإدغام[2] .

وفُهم من قوله : (مسكن) أن الحرف الذي قبلَ المُدغَم إذَا كانَ محركاً فلا ينقلُ إليه ، وهو كَذلك ، نحو : (رد) وأصلُه : (ردد) ، فإن حركةَ أول المِثْلين تحذف ولاَ تنقـلُ لتخص الحرف الذي قبلَه بحركِته[3] .

وفُهم من قوله: (لمَا يقْبلُ) دخولُ ياء التصغير في ذَلك نحو: (دوْيبٍة)، و(شوْيبٍة)[4] وهو كَذلك ، إذْ لا فرق بينهما وبين غيرهِما مما تقدم.

وهذَا الفرع الذي ذَكره الناظم هو كقَول ابن مالك في التسهيل : وتنقـلُ حركـةُ المُدغَم إلَى ما قبلَه إنْ سكَن ولمْ يكنْ حرف مد أوْ ياءَ تصْغِيرٍ)[5] اهـ .

394 - ص : وإنْ يك الأولُ تاءَ افْتعلاَ   فَفِيِه وجْهان كَمِثْل افْتتلاَ[6]

ش : إذَا كَان أول المثلين تاءَ الافتعال[7] نحو: (اسْتتر) وما مثل بـه مـن لَفظ: (افْتتلَ) فَفيه وجهان :

[الأولُ][8]: الفَك ، وهو قياسه لبقَاء ما قبلَ المِثْلين على السكون .

والآخر: الإدغَام بعد نقل حركةِ الأول من المِثْلين إلى الساكن قبلَه ، فتسقطُ همـزةُ الوصل فيصير :(ستر) ، (يستر) ، (ستاراً) .

فإن قلت : إذَا أُوثر أحد الوجهين ، وهو وجه الإدغَام على صاحِبه يـصير اللفـظُ بتلك الكلمة كاللفظ بـ(ستر) الذي وزنه : (فَعل) بتضعيفِ العين ، فيؤدي إلَى اللبس وعدم بيان أحدِهما من الآخر .

---

(1) الكتاب : 437/4 ، وشرح الشافية : للإسترباذي : 220/2 .
(2) الكتاب : 438/4 .
(3) الممتع : 645/2-646 . شرح الشافية للإسترباذي : 246/3 .
(4) شرح الشافية للإسترباذي : 246/3 ، والمساعد في تسهيل الفوائد : 256/4 .
(5) التسهيل :321 .
(6) ق : 220 ، م : 7ب ، الأرجوزة : 11 ب .
(7) الممتع : 638/2 - 643، وارتشاف الضرب : 341 -343 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 112/6 - 113.
(8) زيادة يقتضيها السياق .

قلت : يتضح أحدهما من الآخر بالمُضارع والمَصدر ، فإن مضارع المْبـدوء همـزة الوصل : (يستِرُ) بفَتح حرف المُضارعةِ ، ومصدره يأتِي على: (ستار) ، و(قتـال) ، ومضارع (فَعل) مضعف العين يأتِي مضارعه بضم [220] حرف المُـضارعةِ ، ويـأتِي مصدره على (تفْعِيل) ، فتقولُ : (تسْتِيرٌ) ، و(تقْتِيلٌ) .

تنبيهات :

[الأولُ][1] يجوز في (اسْتتر) ، و(اقْتتلَ) ونحوهما إذَا أُدغما وجهٌ آخر وهـو أنْ يقالَ : (تسِتر) بكَسر فَائِه على أصل التقَاء الساكنين ، وذلك أن الفاءَ ساكنةً ، وحين قُصد الإدغام سكنتْ التاءُ الأولَى ، فالتقَى ساكنان فكُسر أولُهما على أصل الِتقَاء الساكنين .

ويجوز علَى هذه اللغةِ كسر التاء اتباعاً لفَاء الكلمة ، فتقولُ : (قِتل) بكَسر القَافِ والتاء ، والمُضارع واسم الفَاعل واسم المَفعول مبنيةٌ[2] على ذلك إلا أن اسم الفَاعل يـشتبِه بلفظِ اسْم المَفعول على لُغةِ من كَسر التاء اتباعاً فيصير مشتركاً كـ(المُخْتار) ، ويحتـاج إلى القَرينةِ، وقياس المَصدرمن ذِلك : (سِتير) ، قالَه ابن عصفور وقالَ مرةً: لا يقـالَ لـئلا يلتبس بالوصفِ كـ(شِريف) [3] .

قلت : وفي قولهم- إن كَسْر الفَاء على أصل الِتقَاء الساكنين وتعليلهم ذلـك بمـا ذكروه من التسكين للتاء حين الإدغَام- نظرٌ لا يخفَى ؛ لأن التسكين إنما كانَ بعد النقـل للحركةِ إلى الساكن قبلَه ، فإذَا تحرك لمْ يجتمعْ ساكنان ، اللهم إلاّ أنْ يقالَ : إنها حذفتْ من غير نقل فيصح ، إلا أنه ليس جار على المَنهج المُقرر في هذَا الباب من النقل للـساكن للحركة[4]، فتأملْه.

الثاني : النقلُ للإدغَام ، خاص بالكلمةِ الواحدِة ، فأما منْ أدغَم في (ثّوْب بكْـر) ، و[في قوله تعالى] : [الرعْب بما][5]، فإنما ذلك بغير نقل . وقد ينقلُـون في المنفَـصل شذوذاً ، ذكره الفراءُ[6] في قولهم : (عْبدِ شمْس) ، قالُوا : (عبشمْس) ، فأدغَموا الدال في الشين ، وتقلت الحَركةُ إلى البا ء .

---

(1) زيادة يقتضيها السياق .
(2) ق ، م : مبني .
(3) الممتع : 642/2-643 .
(4) ذكر ابن عصفور في الممتع: 639/2 ذلك ، فقال : (أنْ تحذف الفْتحةُ مِنْ تاءِ " افْتعلَ " فتلتقِي ساكنةً مع فَاء الكلمةِ ، فتحرك الفاءُ بالكسر علَى أصل الِتقَاء الساكنين....)
(5) آل عمران ، الآية : 151 . (سنلْقِي فِي قُلوبِ الذين كَفَروا الرعْب بِما أشْركُوا باللّهِ) .
(6) وذكره الفارسي في التكملة : 274-275 .

وقال البصريون في معنى (عبشمس) : ضوءُ الشمْس ، وأصلُه : (عبْءُ الشمْس) ثُم حذفت الهمزةُ بعد نقل حركتِها ، وأُدغمتْ لام التعريفِ في الشين[1].

الثالث : يصح في احْووى) من (الحَوةِ)[2] كالحُمرةِ ما يصح في (اسْتتر) ، و(أقتتل) من الإدغَام وحذفِ همزةِ الوصل وكسر الفَاء، وأصلُ (احْووى) : (احْووو) ، فتقلب الأخيرةُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلَها، فيصير: (احْووى) خلافاً للكُوفيين في الإدغام فيقولُون : (احْوو) بوزن : (افعل)، وإذَا أسندْت (احْووى) إلى الضمير فتقولُ: (احْوويْت)؛ لأن الواو لا تثبت فيما زاد على الثلاثةِ ، والمُضارع منه: (يحْووى)، واسم الفَاعل: (محْووٍ) منقوصاً ، وكذا اسم المَصدر، والمَصدر منه : (اِحْوِواءٌ) بوزن : (افْعِلال) فيجوز أنْ تعامله معاملةَ (اسْتتر) في الإدغَام والنقل ، فتقولُ : (حوى) ، والمُضارع (يحوى) بفتح الأول والثاني ، واسم الفَاعل : (محوى) ، واسم المفعول : (محوى) ، واسم المصدر مثلُه ، والمصدر: (حِواءٌ) بكسر الحَاء كـ (سِتار) ، و(قِتال)[3] .

395 - ص : كَذَاك أيضاً إنْ يك الأول يا قَحِيي افْكُكْ وادغِمْ مسوياً[4]

ش : يعني أن أولَ المِثلين إذَا كانَ ياءً ، نحو: (حيِي) فإنه يجوز فيه وجهان أيضاً ، الفك والإدغَام[5] .

وقولُه : (مسوياً) ، أيْ : الوجهان مستويان في الجَواز ، ومعناه : سو بينهما في ذلك[221].

وهذا الذِي ذكره من التسويةِ بخلاف الأكثَر فيما نص عليه النحويون أنّ الفك هو الأكثر، وإنْ كانَ كلا الوجهين صحيحٌ ، قُرئ بهما في المُتواتر[6].

ووجه الإدغَام دخولُ هذا النوع في ضابط ما يستحق الإدغَام ؛ لأنهما مثْلان متحركَان ، حركةُ الثاني لازمةٌ . ووجه الفك شبه حركةِ الثاني بالعارض ؛ لأنها إنما تكونُ في المَاضي دونَ المُضارع والأمر، والعارض لا يعتد به .

---

(1) في اللسان (عبأ) 118/1 : قال الأزهري وروى الرياشي وأبو حاتم معا ، قالا اجتمع أصحابنا على عبّ الشمس أنه ضوءُها .
(2) الحُوة : سوادٌ إلى الخضرة ، وقيلَ : حمرةٌ تضرب إلى السوادِ . اللسان (حوا) : 206/14 .
(3) الكتاب : 403-404 ، والمساعد على تسهيل الفوائد : 260/4 .
(4) ق : 221 ، م : 6أ ، الأرجوزة : 11 ب .
(5) الكتاب : 403/4 ، والمنصف : 188/2 ، والممتع : 577/2 .
(6) قرأ نافع والبزي وأبو بكر الآية : 42 من سورة الأنفال : [ويحْي منْ حيي عنْ بينةٍ] بيائين ، وقرأ الباقون (حي) بالإدغَام . حجة القراءات : 310/1 .

فإن قلت :حركةُ (لَنْ يحْيِي)، و (رأيت محْيِيا)، هلْ هي منْ هذا القَبيل فيجوز الوجهان ، والأكثر الفك أمْ لاَ ؟.

قلت : هي من قَبيل العارض لوجودِها في حالةِ النصب فقَط ، فلاَ يجـوز الإدغـام لتحقق عروضها[1] ، وأما قولُ الشاعر:

وكأنها بْين النساءِ سبِيكَةٌ   تمْشِي بِسدةِ بْيتِها فَتعي[2]

فشاذ لا يقاس عليه ، وأجازه الفراءُ[3].

و(السدة) في بيتِ الشاعر: الباب[4]، و(تعِي): مضارع أعْييتِ الْمرْأةُ إذا كلتْ[5] .

396 - ص : وإنْ بتاءْين بدأت فَاقْتصِرْ   وإنْ شِئْت عنْ أوْلاَهما وذَا شهرْ[6]

ش : وإذا اجتمع في أول المُضارع تاءَان جاز حذف أحدِهما[7] ، نحو قولك : (تبين الْعِبر)[8]، وأصلُه (تتبين) ، الأُولى تاءُ المُضارعةِ والثانيةُ تاءُ (تفَعل) ، وعلةُ الحَذف أنه لما ثَقلَ عليهم اجتِماع المِثْلين ولمْ يكنْ سبيلٌ إلى الإدغَام لما يؤدي إليه من اجتلاب همزة الوصل ، وهي لا تكونُ في المُضارع ، عدلُوا إلى التخفيفِ بحذَف إحدى التاءَين .

فإنْ قلت: ما قررته من امتناع اجتلاَب همزة الوصل في المُـضارع عنـد إدغَامِـه، مخالفٌ لتمثِيل ابن مالك في شرح الكافيةِ، حيثُ قالَ إذَا أدغمْت فيما اجتمع في أوله تاءان ، زدْت همزةَ الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالتاء الساكنة للإدغَام، فتقولُ في نحو: (تتجلى) (اتجلى) [9] اهـ .

قلت: هذَا الذي ذَكره قد انتقده عليه غيره بما ذكرناه من أن اجِتلاَب همزةِ الوصـل لا يكونُ في المُضارع[10]، وكلام النحويين في المَاضي المُفتتح بتائْين، نحـو[11]: (تتبـع)

---

(1) المنصف : 191/2 .
(2) البيت مجهول القائل.اللسان (عيا) : 112/15 ، والمساعد على تسهيل الفوائد : 260/4 ، والهمع: 214/1 .
(3) توضيح المقاصد والمسالك : 110/6-111 .
(4) وقيل : السدة في كلام العرب الفناء . اللسان (سدد) :209/3 .
(5) اللسان (عيا) : 111/15-112 .
(6) ق : 222 ، م : 6 ، الأرجوزة : 11 ب .
(7) ما لم تكن الثانية أصلية ، فإن كانت أصلية نحو تتابع فلا يجوز حذفها.
(8) من قول ابن مالك في ألفيته ص:131 :

وما بتاءْين ابْتـدِى قَدْ يقْتصرْ   فِيهِ على تـا كَتبين الْعِبرْ

(9) في شرح الكافية الشافية : 2185/4 . بالتاء المُسكنةِ .
(10) جاء في التصريح : (إنه لم يخلُق الله أحداً من الفُصحاء فيما نعلم أدخلَ همزةَ وصل في أول الفِعل المُضارع ، وإنما إدغام هذَا النوع في الوصل دونَ الابتداء . قال الحُوفي: فإن وقف ابتدأ بالإظهار ، ولا يجوز إدخالُ ألف الوصل عليه ؛ لأن ألف الوصل لا تدخلُ على الفِعل المُضارع) .
(11) سقط (نحو) من م .

و(تتابع) ، فتقولُ فيهما : (اتبع ، واتابع) ، وأما المُضارع فلاَ سبيلَ فيه إلى الإدغَام ، وإن ٱبتدئ بذلك ، لمَا يلزم من اجتِلاَب همزةِ الوصل ، وهي لاَ تكونُ في المُضارع ، وإنما شأنه التخفيف [بحذف][1] إحدى التائين كما تقدم بيانه[2] .

تنبيهات :

الأولُ : ما ذكره الناظم من أن المَحذوف هو ثاني التاءين هـو مـذهب سـيبويه والبصريين ، ووجهه أن الاستثقالَ إنما حصلَ بها ؛ ولأن الأولَى جِئَ بها لمَعنى وهو المُضارعةُ ، وحذفُها ينافي ما جئ بها لأجِله ، ومذهب هشام[3] من الكُوفيين ونقلَه غـيره عنـهم أن المحذوفَةَ هي الأولَى[4].

الثاني: أُبهم في قوله : (وذَا شهرْ) ، فلاُ يدرى هلْ راجعٌ لإثبات الأولَـى كمـا قررناه من مذهب سيبويه والبصريين ، أوْ هو راجعٌ إلى قوله : (إنْ شِئْت) ، على معنى أن المَشْهور[222] جواز الحَذف ، وإنما ينبغِي ، بلْ يجب حملُ كلامِه علَـى الأول ليوافـق المَنقولَ دونَ الثاني لعدم مساعدِته فاعرفْه.

الثالثُ : ظَاهر عبارتِه وقوع هذَا الحكْم في المَاضي والمُضارع لإطلاقِـه الحكـم في المُبتدإ بتاءين ، وهو شاملٌ للنوعين، وليس كذلك ، بلْ هو خاص بالمُضارع ؛ لأنه هو الذي يتعذر فيه الإدغَام ، وأما المَاضي فلا يتعذر فيه الإدغَام ، نحو: (تتابع) .

فإنْ قلت : ما ذَكرته من تعذر الإدغَام في المُضارع مخالفٌ لعبارةِ ابـن مالـك في شرح الكَافيةِ : من أنه مستثقَلٌ لا متعذرٌ قائلاً : قَدْ يقَالُ فِي (تتعلم) : (تعلم) اسْـتثقَالاً لتوالِي المِثْلَيْن متحركَيْن ، وللإِدْغَام المُحوج إلَى زيادةِ همزةِ الوصل[5] ، فهذا يفهم منه جواز وقوعِه ، وإنما تنكبوه استثقالاً لا تعذراً ، ونحوه عبارةُ : (ولَده هربا) إمـا مـنْ تـوالي متحركين ، وإما منْ إدغَام محوج إلى زيادة همزة الوصل .

قلت : تجوز في العبارة ، وإنما مراده التعذر ، وقد صرح به في التسهيل رافعاً لهـذا التوهم ، فقالَ : وقَدْ يحذَف تخْفِيفاً المُتعذر إدغامه لسكون الثـاني كـ (اسْـتخذَ) في

---

(1) زيادةٌ يقتضيها السياق .
(2) الممتع : 2/635-638 .
(3) هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوي الكوفي ، أحد أعيان أصحاب الكِسائي، له مقالةٌ في النحو تعزى إليـه ، صـنف مختصر النحو ، والحُدود ، والقياس ، توفي سنة : 209هـ . الفهرست لابن النديم :104/1 ، وبغية الوعاة : 409 .
(4) التسهيل : 324 ، أوضح المسالك : 410/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 113/6-114 .
(5) شرح الكافية الشافية : 2187/4 .

الأظْهر، أوْ لاستثقَاله بتصدر الأول،كـ (تنزلَ) ، و[نزلُ الْملاَئِكَةُ][1] اهـ[2]. ومقابـلُ الأظهر أن السين في (اسْتخذَ) بدلٌ من التاء ، وأصلُه : (اتخذَ)على وزن (افْتعلَ) .

الرابع : قدْ يفعلُ هذَا التخفيف بالحذفِ فيما تصدر فيهِ نونان ، ومن ذَلك ما حكَاه أبو الفَتح من قراءة بعضِهم[3] : [وننزلُ المَلاَئكةَ تنْزيلاً][4]، وجعلَها ابن مالك دليلاً علـى أن المحذوف منْ تائيْ (تتنزلُ) هي الثانيةُ[5].

قلت : قدْ يدعى أن الأولَى هي المَحذوفةُ كقَول هِشام والكُوفيين ، وحرك الثـاني بحركةِ الأول دفعاً للالتباس بِفِعْل الأمْر، وليكونَ دلالةً على أنه مضارعٌ حذف أحد المِـثْلين منه ، فانْظرْه بتأمل .

397 - ص : ويغْلِب الإعْلاَلُ إدْغَاماً كَما   إذَا بنْيت كَاحْمررْت مِنْ رمى[6]

ش : هذا كقوله في التسهيل : ويعل ثَانِي اللامْين فِي (افْعل) و(افْعال) منْ ذَواتِ الياء و[الْواو][7]، فلا يلتقي المِثْلان فيحتاج إلى إدغَام خلافاً للكُوفيين في المَسألتْين[8] ومعناه أنك إذَا بنيت منْ (رمى): (افْعل)، و(افْعال) من ذَواتِ الياء، أو بنيتهما مـن ذَوات الواو فإن ثَاني اللامين يعل ؛ لأن اللامين إذَا تكررا كانَ أولُهما بمنزلةِ العين وثَانيهما بمنزلـةِ اللام ، فَتعل اللاّم لطَرفِها، فتقولُ في (افْعل) من (الرمْي): (ارْميا)، وفِي (افْعال) منه: (ارْمايا) ، فالأولُ بمنزلةِ : (هوى)، و(غَوى) فتتحرك الياء وقد انفتح ما قبلَها فتقلب ألفاً ، وكذَا في (افْعال)، أصلُه : (ارْمايي) تحركت الأخيرةُ وانفتح ما قبلَها فتقلب ألفـاً ، وتقـولُ في الواوي: (اغْزوى)، و(اغْزاوى)، والأصلُ: (اغْزوو) في الأول، و(اغْزاوو) في الثاني، فاقتضى الحُكم بإعلاَل ثَاني المِثْلين، فقيلَ في ذلك ما ذكرناه، وهذا هو مذهب البصريين، وخـالف الكُوفيون في المَسألتين، أعْنِي: مسألةَ اليائِي والواوي ، فقالُوا في (افْعل): (اغْزو) ، و(ارْمي) بالإدغَام ، وفي (افْعال) [223] منهما : (اغْزاو) ، و(ارْماي) بالإدغَام أيضاً[9] .

---

(1) الفرقان ، الآية : 25 .
(2) التسهيل : 324 .
(3) المحتسب : 120/2 ، ونسبها إلى ابن كثير وأهل مكة ، وكذلك خارجة عن أبي عمر .
(4) النور ، الآية : 25 .
(5) شرح الكافية الشافية : 2187/4 .
(6) ق : 223 ، م : 6ب ، الأرجوزة : 11 ب .
(7) زيادة من التسهيل.
(8) التسهيل : 322 .
(9) المساعد : 261/4-262 .

وحجةُ البصريين النقلُ والقياس ، أما القياس فما قدمناه من وجودِ سبب الإعـلال وأما النقلُ فلقَوْل العرب : (ارْعوى) ، و(اقْتوى) ، و(ارْعوى) مطاوع (رعوْته فَارْعوى) و(اقْتوى) : (افْعل) بالتضعيفِ من (القْتو) ، و(القَتو) : الخدمةُ ، يقالُ : (اقْتـوى) أيْ : خدم وساس[1] ، ولوْ كانَ على مذهب الكُوفيين لقِيلَ : (ارْعـو) ، و(اقْتـو) [2] وإلى هذَا أشار الناظم : (كَاحْمررْت) مِنْ (رمى) ، فـ (احْمررْت) مثـالُ (افْعـل) كـ (احْمر) ، لكنه إذا أُسند إلى الضمير رجع إلى أصلِه ، وهو : (افْعلَلَ) ، فإذَا بنيتـه منه تقولُ : (ارْمييْت) ، وأصلُه : (ارْميي) أُعلت الأخيرةُ وانقَلبتْ ألفاً ، فلما أُسـند إلى الضمير رجعتْ ساكنةً ؛ لأن ما قبلَ تاءَ الضمير لا يكونُ إلا ساكناً .

وقولُه : (ويغْلُب الإعْلاَلُ إدْغَاماً) ، يعِني أنه إذَا اجتمع موجب الإعلاَل وموجب الإدغَام ، يغلب جانب الإعْلاَل وينتفِي الإدغَام بسبِبه كهذه الأمثلَةِ المذكُورة .

فإن : (ارْميي) وهو بناء (افْعل) من اليائي ، و(اغْزوو) وهو بناؤه من الـواوي اجتمع فيهما موجب الإعلاَل – وهو تحرك حرف العلِةِ وانفتاح ما قبلَه ، وموجب الإدْغَام وهو اجْتماع مِثْلَين متحركين – فغلب جانب الإعلاَل ، فأُعل بقلبِ الثـاني ، فلـمْ يبـق للإدغَام علةٌ تقتضيِه

فإن قلت : ما المُوجب لتغليبِ الإعلاَل علَى الإدغَام ؟

قلت : الإعلاَلُ أخف عليهم من التضعيفِ ؛ لأن الألف هوائي، فهو أخف ، بخلافِ التضعيف فإن فيه اجتماع المِثْلَين ، واجتماعهما يثقلُ ، وإنْ لم يكونا حرفيْ علِةٍ ، أحْرى مع كونِهما حرفيْ علِةٍ .

فإنْ قلت : إنما مثل الناظم لليائي ولمْ يتكلم على الواوي .

قلت : همَا في ذلك أُسوةٌ ، واقْتصر علَى أحدِهما ، والمراد العموم ، كما اقتصر على بناء (افْعل) ، والمُراد هو، وبناءُ (افْعال) سواءٌ في هذَا المعنى من الواوي واليائي ، وقـد أوضحنا تقريرهمَا .

---

(1) اللسان (فتا) : 169/15 .
(2) **الخصائص : 104/2 ، و المساعد على تسهيل الفوائد : 261/4-262 .**

حكاية ذكرنيها بناءُ (افْعل) من (غَزا) ، وذلك أنها من المَسائِل التِي وقعتْ بين أَبِي العباس بن ولاد[1] ، وأبِي جعفَر بن النحاس[2]، فقَال أبو جعفَر: كيف بناءُ : (افْعلَلْت) منْ (رجا) ؟ فقَال ابن ولاد : (ارْجووْت) ، فقالَ أبو جعفَر هذَا خطأٌ ؛ لأنا لا نعلـم خلافاً، أن الواو إذَا وقعتْ طرفاً فيما زاد على الثلاثةِ أنها تقلب ياءً ، نحو: (اغْزيْـت)[3] والوجه عند أبِي جعفر: (ارْجوْيت) ، وأجاب عنه محمد بن بدر البغدادي[4] بأن قولَ أبي العباس جاءَ على الأصل ، وسبيلُ كل تمثيلٍ أنْ يتكلم بالمثَال على الأصل ثم ينظر في إعلاله، ألاَ ترى أنهم قالُوا في: (كَينونةٍ): (فَيعلُولَةٍ)[5] على الأصل، ومن قالَ (فَيلُولَة) علـى الفَرع ورد بأن التمثيلَ بالأصل فيما لم يصح تمثيلُه بالفَرع ، وتمثيلُهم بالأصل فِي (كَينونةٍ) لأنهم نطقُوا به في قَولهم حتى يعود الوصلُ (كَينونة)[6].

وأما نحو[224] (عِدة) ، فإنهم قالُوا في وزنه : (فِعْلَةٌ) ، ولمْ يقولُوا ، (عِلـةٌ) وكذَا في (غَدٍ) يقالُ فيه : (فَعْل) ولا يقالُ : (فَع) ، علَى أن أبا جعفر لمْ يسألْه عـن الأصل ، وإنما سأله كيف ينطق بِهِ ، فترك الجواب علَى الذِي ينطق به وأجاب عن الأصل.

قلت : ذكر أبو بكر الخياط[7] أنه يجوز أنْ يقالَ في (ارْعوى) : (افْعلَلَ) و(افْعـل) و(افْعَلَلَ) علَى الأصل ، و(افْعل) على الفَرع . قالَ وذكْر الأصل أقْيسٌ ، فأدغَم في (احْمر) وأُعلّ في (ارْعوى) اهـ .

فاتضح من هذا أنه يجوز في اللفظ بالكَلمةِ الموزونةِ أو المُمثل ا رعايةُ الأصل فينطق بِهِ ، ورعايةُ الفَرع فينطق به ، ويبين الأصلُ فيها كما يبين الفَرع في الأصـل ، ثم هـذَا لا يجدِي نفعاً في الجَواب عن تخطِئَة أبِي جعفر لابن ولاد ؛ لأن المَسؤولَ عنه كَيفيـة النطـق فيجب إجابته على مقتضاه ، فاعرفْ ذلك .

---

(1) أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد ، نحوي ، أصله من البصرة ، له من الكتب : انتصار سيبويه على المبرد ، والمقصور والممدود ، توفي سنة: 332 هـ . بغية الوعاة : 169 ، والأعلام : 207/1 .

(2) أحمد بن محمد ، أبو جعفر النحاس ، مفسر ، وأديب ، مولده ووفاته في مصر ، من مصنفاته : تفسير القرآن ، وإعراب القرآن ، ومعاني القرآن ، وشرح المعلقات السبع ، توفي سنة 338هـ . وفيات الأعيان : 29/1 ، الأعلام : 208/1 .

(3) الأشباه والنظائر : 160/3 .

(4) محمد بن أحمد بدر الدين العيني ، أصله من حلب ، عالم بالعربية ، نحوها وصرفها ، من كبار المحدثين ، له جملة من المـصنفات ، نذكر منها في علم العربية : المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (الشواهد الكبرى) ، وفرائد القلائـد في مختـصر شرح الشواهد (الشواهد الصغرى)، وملاح الألواح في شرح مراح الأرواح. توفي سنة 855هـ . بغيـة الوعـاة: 376، والأعلام :163/7 .

(5) الأصل هو : (كَيْونونة) ، اجتكمعت الواو والياءُ وسبقت الأُولى بالسكون ، فقُلبت الواو ياءً ، فصارت (كَينونة). المنصف: 10/2 ، والممتع : 502/2 .

(6) م : فكّينونة .

(7) محمد بن أحمد أبو بكر بن الخياط ، نحوي ، من شيوخ أبي علي الفارسي ، اصله من سمرقند ، أقام في بغداد من مصنفاته : معـاني القرآن ، والموجز ، والمقنع ، والنحو ، توفي سنة 320هـ . البلغة : 186 ، بغية الوعاة : 19 ، والأعلام : 308/5 .

وقصدنا من هذه الحِكايةِ حث الطالبِ علَى الاعتناء بالعِلم وإيصال أخبار العلماء في اهتمامهم بكيفيةِ النطق بالمَسائل وإيضاح الحق من معنى ومن كَلمٍ ، مع ما فيها من إيـراد فوائد علمت منها ، وإلاّ فالتطويلُ ليس هو القَصد في هذه العجالةِ ، ومع إبداء العذر يرتفع الملاَم ، وبالله التوفيق .

398 - ص : والْفِعْلُ إنْ أُدْغِم فَككُه إذَا ألْحقْته ضمِير رفْعٍ وكَذَا

399 - إنْ كان ذا تعجبٍ كَأحْبِبِ وادْغِمنْ فِيما أحب تصِبِ[1]

ش : ذكر الناظم في هذين البيتين مسألتيْن يجب فك الإدغَام فيهما :

الأُولَى: إذَا سكن آخر الفِعل المُدغَم فيهِ لاتصاله بضمير الرفع وجب فَكه ؛ لأن ثَانيَ المِثْلين قدْ سكن فتعذر الإدغَام . والمُراد بضمير الرفع هو (نا) ، و(نونُ الإنـاث) ، و(تـاء الضمير) ، نحو: (ردَدْنا) ، و (ردَدْنَ) ، و (ردَدْت)[2] .

وفُهم من قوله: (ضمِير رفْعٍ)، أنه إذَا كانَ ضمير نصب لاَ يفك له ، وهو كذَلك ؛ لأنه ليس له من شدة الاِلتصاق ما لضمِير الرفع حتى عد كالجُزء منه .

وما ذكره الناظم من الفك واجبٌ عند جمهور العرب ، ونقلَ سيبويه عن الخَليل أن أناساً من بـكر بن وائل يدْغمون قبلَ الضمير المَذكور، فيقولُون: (ردنَ) ، و(مـدنَ) و(ردت)[3] ، وهي لغةٌ ضعيفةٌ ، ولذلك قالَ ابن مالك في التسهيل[4] : والإدْغـام قبـلَ الضمير لُغيةٌ[5] اهـ .

ووجه ما ورد من ذلك : كأنهم قدروا الإدغام قبلَ اتصال الضمير فابقُوا اللفظَ على حالِه عند اتصالِه هكذا قالوه. وذكره المُرادي في شرح التسهيل وغيرِه[6]، وهو تقديرٌ لِمَا هو كذَلك ؛ لأن الإدغَام كانَ قبلَ اتصال الضمير وتلك حالته الأُولى ، إذِ التركيب فرعٌ عـن الإفْراد ، فلمْ يقدروا إلاّ ما هو كَذلك ، فتأملْه.

وحكَى بعض الكُوفيين في (ردن) : (ردنّ) بزيادة نون ساكنةٍ قبلَ نون الإناث ، ويدغمها فيها ؛ لأن نونَ الإناث لا يكونُ ما قبلَها ساكنٌ .

---

(1) ق : 225 ، م : 5ب ، الأرجوزة : 12 أ .
(2) شرح الكافية الشافية : 2189/4-2190 ، توضيح المقاصد والمسالك : 115/6 .
(3) الكتاب : 535/3 .
(4) التسهيل : 321 .
(5) ق ، م : لغة .
(6) الممتع : 660/2 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 115/6 .

وحكى بعضهم في (ردت) : (ردات) ، وهي في غايةِ الشذوذِ ، ووجه شذوذِه: أن هذه التاء لا يكونُ ما قبلَها إلاّ ساكناً، وحافَظَ على بقَاء الإدْغَام فزاد الألف قبلَها[1].

وقولُه: (وكَذَا إنْ كَانَ ذَا [225] تعجبٍ كَأَحْبِبِ...الخ)، هي المَسألةُ الثانيةُ، وذَلك أنهم فَكوا إدغَام فِعْل التعجب الذِي هو علَى صيغةِ: (افْعِلْ) بكَسْر العينِ وسكُون اللام، ولذَا مثل به في قولِه: (كَأَحْبِبْ)، وحكى ابن مالك في شرح الكافية الإجماع على فكه[2]، وانتقده المُرادي بأنه إنْ أراد إجماع العرب فإنه لمْ يسمعْ منهم إلاّ مفكوكاً كقوله[3] :

وقَالَ نبِي المُسْلِمين تقَدموا وأَحْبِبْ إلَيْنا أن تكُون المُقَدما[4].

وقولُ علي ابن أبي طَالب[رضي الله عنه] : (أَعْزِزْ علي أبا اليقْضان أنْ أراك طريحاً مجدلاً)[5].

قالَ : وإن أراد إجماع النحويين ، فَليس كذِلك ؛ لأن بعض النحويين حكى عن الكِسائي إجازةَ إدغَامِهِ[6] .

قلت : إنما أراد - والله أعلم - الأولَ وهو إجماع العرب ، وكأنه أشار إلى الاستظهار على من أدغَمه ، وإلا فما وقع للكسائي من جواز الإدغَام يمنع من إرادةِ الثاني ويبعد عدم اطلاع ابن مالك عليه ، إذْ قولُ الكِسائي لا يخفَى على مثْله ، فتأمله .

وقولُه : (وادْغِمْنْ فِي ما أَحب تصِبِ) ، هو تصريحٌ بما أفهمه المثالُ من قصره على صِيغةِ (أَفْعِلْ) ، فَذَكر تصريحاً أن صيغةَ (ما أَفْعلَ) يجب إدغامه.

وقولُه : (تصِبِ) ، أيْ : تكنْ مصيباً في فعْلِك .

فإنْ قلت : ما السر في فَكه منْ صيغةِ (أَفْعِل) بكسْر العين ، وبقَائِه في صيغةِ (ما أَفْعلَ) ؟

قلت : لُزوم فك (أَفْعِلْ بِهِ) ؛ لأن ثانيه ساكنٌ ، ولابد في إدغَام المِثْلين منْ تحريكِ الثاني بخِلافِ (ما أَفْعلَ) ، فتأمله.

ولذلك كانَ من حقهم ألا ينبهوا على فكه لدخوله في الضابط ، إلا أنه لما كان شبيهاً بالأمر في الصيغةِ ، وقد علم في الأمر جواز الوجهين ، نبهوا عليه بالخُصوص ؛ لئلا

(1) توضيح المقاصد والمسالك :115/6 .
(2) شرح الكافية الشافية : 2192/4 .
(3) البيت للعباس بن مرداس أحد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم .
(4) توضيح المقاصد والمسالك : 118/6 ، وشرح ابن عقيل : 157/2 .
(5) في اللسان (عزز) : 375/5 أنٍ علياً حين وقف على طلحة وهو قتيلٌ ، قال : أَعْزِزْ علي أبا محمد أن أراك مجدلاً تحت نجوم السماءِ .
(6) توضيح المقاصد والمسالك : 118/6 .

يتوهم منْ شبهه به في الصيغةِ أن يحكم له بما حكم لِفعل الأمْر ، فتأملْه ، فإنه شيءٌ لمْ أره لغيري مسطوراً ، إلا يقالُ يلزم مثلُه في الأمر من المُضاعفِ كـ (ارْددْ) ونحوه مع جـواز إدغَامه ؛ لأنا نقولُ إدغامه بعد نقْل حركتِه ، وهنا-أعِني في صيغةِ التعجبِ-لو فُعِلَ ذالـك لذَهبتْ صيغةُ التعجب ، فحافظُوا عليها للدلالةِ كما حافظُوا على زنة المُلحق ففكوه[1].

400 - ص : وكُل أمْرٍ ومضـارعٍ جـزِمْ كا شْددْ ولمْ يرْددْ[2] بِوجْهيْنِ عِلمْ

401 - فَلِلْحِجازي علَى الفَكِ اقْتصرْ وللتمِـيـمِيين إدْغَـامٌ شهِـرْ[3]

ش : يعِني أن ما كَان من صيغةِ الأمْر مضاعفاً ، وكذَا ما كَان من المُضارع مجزوماً من المُضاعف أيضاً فِفيِه وجهان :

- فكه : وهو لغةُ الحِجازيين ، وإدغَامُه : وهو لغةُ التميميين[4].

فمثالُ الأمْر: (احْلُلْ) ، و(حل) ، وما مثل به من قوله (اشْددْ) بالإظهار، وكذَا (شد) بالإدغَام .

ومثالُ المُضارع : (لَمْ يحْلُلْ) ، و(لمْ يحل) ، وما مثل به منْ قوله : (لمْ يـرْددْ) بالإظهار ، وكذَا (لمْ يرد) بالإدغَام .

وما ذكره الناظم من الإدغَام لبني تميم هو المَنقُول عند الأكثَر، ونقلَ بعضهم أنه[5] لغةُ غير أهْل الحِجاز[6] ، وبنو تميم إنما أدغموا إذَا تحرك الساكن في بعضِ الأحوال ، نحو: (ارْددِ القَوْم) ، و(لم يرْددِ القَوْم) [226] وأشار إلى هذَا القَول بقولِه : (شهِرْ) .

وفُهم من كَلام الناظم نِسبةُ الفك إلى الحِجازيين أنه هو الفَصيح ، فهو يشير بـه إلى أن ما ذكره من الوجهْين إنما هو في مطلق الجَواز ، وإلا فالصحيح الفَك ؛ لأنه لغةُ أهـل الـحِجاز، وبه جاءَ القـرآنُ غالباً[7] كقولـه[تعالى]: [إِنْ تمْسسْـكُمْ حسـنةٌ][8] و [ومنْ يحْلِلْ عليْهِ غَضِبي][9]، و[ولاَتمْننْ][10]، و [واغْضضْ من صوْتك][11].

---

(1) م : ففكه .
(2) سقط (ولمْ يردْ) من م .
(3) ق : 226 ، م :4أ ، الأرجوزة : 12 أ .
(4) الكتاب : 4/417-418 ، والممتع : 2/656 - 657 ، شرح الكافية الشافية : 4/2190-2191 .
(5) أي : الفك .
(6) توضيح المقاصد والمسالك : 6/115 .
(7) شرح الكافية الشافية : 4/2190 .
(8) آل عمران ، الآية : 120 .
(9) طه ، الآية : 81 .
(10) المدثر، الآية : 6 .
(11) لقمان ، الآية : 19 .

وجاءَ على لغةِ بني تميم قِراءةُ ابن كثير، وأبي عمرو، والكوفيين :[ومنْ يرْتد][1] في المائدة[2]، وقرأ السبعةُ : [ومنْ يشاق اللهَ] في الحَشر[3] بالإدغام[4] .

تنبيهان :

الأولُ : لمْ يبين الناظم كيفيةَ النطق بالأمر على لغةِ بني تميم في الإدغَام ، والحكـم في ذلك طَرح همزةِ الوصل ، ولم ينقلْ لعدم الاحتياج إليها خلاف ما حكى الكسائي أنـه سمع من عبد قَيس : (ارد) ، و(اغُض) ، و(افِر) بهمزة الوصل والإدغَام ، ولمْ ينقلْـه أحدٌ من البصريين[5]

الثاني : إذَا اتصـل بالمُدغم فيهِ واو جماعةٍ نحو: (ردوا) ، أوْ ياء مخاطبةٍ ، نحـو: (ردي)، أوْ نونُ توكيدٍ ، نحو : (ردن) ، أدغَم الحِجازيون وغيرهم من العرب فيما نقلُوه وعلل ذلك بأن الفعْل والحالةُ هذه مبني على هذه العلامات ، فليس تحريكُه بعارضٍ .

فإن اتصل به ضمير غائبةٍ ، التزم المدغِمون فتحه ، نحو: (ردها) ، و(لمْ يردهـا) كما التزموا ضمةً قبلَ ضمير غَائب ، نحو: (رده) ، و(لمْ يرده) ، وعللوا ذلك بأن الهاءَ خفيةٌ ، فلم يعتدوا بوجودِها ، فكأن الدال قدْ ولىَ الألف والواو ، نحو: (ردا) ، و(ردوا) ، وفي هذَا لغاتٌ أخر أضربنا عن ذكْرها خوف المَلَل والسآمةِ .

فإنْ لمْ يتصلْ بالفِعل هاءُ الغائبةِ ، أوْ هاءُ الغائب ، أوْ الساكن ، فلك فيـه الفَـتح مطلقاً، نحو: (رد) و(فِر) ، و(عض) ، والإتباع لحَركة الفَاء ، وهو أكثر كلامِهم[6].

402 - ص : كَذَا هلُم الْتزمْ ادْغَامَهْ ولاَ تفَككْه تكُنْ علامهْ[7]

ش : إدغَام (هلُم)[8] واجبٌ بإجماع، ولهذَا قالَ: (الْتزمْ إدْغَامـه) ، وأعقبـه بالنهي عن الفَك.

واختلف العرب في (هلُم) هلْ هي اسم فِعل ؟ وهو عند أهل الحِجاز ، أوْ هي فِعلُ أمر ، وهو عند التميميين ، إلا أنهم لا يقولونَ بتصريفِه فلزم إدغامه ، وقد اسـتعملَ لهـا

(1) ق ، م : ومنْ يرد .
(2) الآية : 54 .
(3) الآية : 4 .
(4) النشر في القراءات العشر : 191/1 . شرح الكافية الشافية : 2191/4 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 115/6-116 .
(5) وتوضيح المقاصد والمسالك : 116/6 .
(6) وهناك وجه ثالث لم يذكْره الشارح ، هو الكسر مطلقاً ، نحو (رد) ، و(فِر) ، و(عض) ، وهي لغةٌ نسبت لكعب ونمـير . ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : 117/6 .
(7) ق : 227 ، م : 14أ ، الأرجوزة : 12 أ .
(8) الممتع : 659/2 ، والمسائل السفرية : 32-40 .

مضارعاً من قالَ : (لا أُهلم) عندما قيلَ له : (هلُم)[1]، والقَائلُون بأنها اسم ِفعل معناها: أقْبلْ أوْ أحْضر.

وفُهم من كلام الناظم أن فتحها[2] ملتزمٌ ؛ لأنه كذلك في لفظِه ا على مـا هـو الظاهر، وحكى الجَرمي فيها الفتح والكسر عن بعض بِني تميم ، فإنْ اتصلَ ا هاءُ غَائـب نحو: (هلمه) ، أوْ ساكنٌ نحو : (هلُم الرجل) فُتحتْ .

فإنْ قلت : مذهب بِني تميم فيها أنها ِفعلٌ ، ومنْ شأن الِفعل اتصالُ الضمائر بـهِ فهلْ هي كذلك عندهم أم لا ؟

قلت : هو كذَلك فتتصلُ ا الضمائر المَرفوعات البارزة ، وتؤكد بنـون التوكيـد فيقالُ : (هلُما)، و(هلُموا)، و(هلُمِي) بضم المِيم قبلَ الواو، وبكَسرها قبلَ الياء[227].

وإذَا اتصل ا نونُ الإناث فالقياس (هلْممْن). وزعم الفراءُ أن الصواب: (هلمن) بفْتح المِيم وزيادة نون ساكنٍة بعدها ، ثم تدغم النونُ الساكنةُ في نون الضمير[3].

تنبيهان :

- الأولُ : نقلَ عن بعضهم الإجماع على أن (هلُم) مركبةٌ ، ونقـلُ الإجمـاع في البسيط بنقِله عن بعضِهم أنها ليستْ مركبةً ، وعلى القَول بالتركيب اختلفُوا في كيفيته ؟

فقالَ البصريون: مركبةٌ من هاء التنبيه ، ومنْ (لُم) التي هي ِفعلُ أمْر من قَولهـم : (لم اللهُ شعثَه)[4]، أيْ : جمع ، فكأنه قيلَ : اجمعْ نفسك إلينا ، فحذفتْ ألفُها تخفيفاً .

وقالَ الخَليلُ : ركبا قبل الإدغَام ، فحذفتِ الهمزةُ للدرج إذَا كانتْ همـزةُ وصـل وحذفت الألف لالتقَاء الساكنين ، ثم نقلتْ حركةُ المِيم الأْولَى إلى اللام وأُدغمتْ .

وقال الفراءُ : مركبةٌ من (هلْ) الِتي للزجر، و(أُم) بمعنى : اقْصِدْ ، فخففتِ الهمزةُ بإلقَاء حركِتها على الساكن قبلَها ، فصار: (هلُم) ، ونسب هذا القولُ للكُوفيين ، وقولُ البصريين أقرب للصواب فيما ذُكر.

-ذهب بعضٌ إلى أن (هلُم) في لغِة بِني تميم اسمٌ لاَ فعلٌ ، إلا أنه غلب جانـب الِفعليِة ، واستدل على ذَلك بالتزامهم فتح ميمِها وإدغامِها ، ولْو كانتْ فعلاً لجَرتْ مجرى (رد) في جواز الضم والكَسر والإظهار.

---

(1) سر صناعة الإعراب : 234/1 .
(2) (ميم هلم) .
(3) توضيح المقاصد والمسالك : 118/6 .
(4) اللسان (هلم) : 618/12 .

وأُجيب : بأن التزام أحدِ الجَائزين في كَلامِهم كَثيرٌ، وهو لا يخرجها عن الفِعليـةِ وقد تقدم الكلام على اتصـال الضمائر بها، وهي لا تتصلُ بغير الفِعل، وكذَا منْ جعـلَ منها مضارعاً.

فائدةٌ : اقتضى ذكرها[1] هنا الكلام على (هلُم) ، وهو أنه كَثُر في عِبارة الفُقهـاء والنحويين (هلُم جر)[2] ، ومدرك معناها وأصلِها صعب المُرتقَى ، وأردنا التنبيه على ذلك زيادةً في الفَائدةِ ، وكَشفاً عنْ حقيقتِها ، وإيضاحاً لمعناها.

فذكر ابن الأنباري[3] أن معنى (هلُم جر) : سيروا علَى هينتِكُمْ[4] ، أيْ : تثَبتوا في سْيركم ، ولا تجهدوا أنفسكم ، قالَ : وهومأخوذٌ من الجَر ، وهو أنْ تترك الإبلُ و الغـنم ترعى في السير[5]، ومنه قولُ الشاعر:

لَطَالَما جررْتكُـن جرا حتى نوى الأَعْجف واسْتمر[6]

و (الأعْجف) : هو الهزيل[7]، و(وى): صار له نيٍ بفَتح النون وتشديدِ الياء: وهو الشحم ، وأما (النيئُ) بكَسر النون وبالهمزة: فهو اللحم الذي لم ينضج[8]، و(اسْـتمر) كأنه (اسْتفْعلَ) من المِرة[9]، وهو: القوةُ ، ومنه قولُه تعالى : [ذُو مِرةٍ][10] .

واعترض ما ذَكره أبو بكر من معناها من وجهْين :

أحدهما : أن فيه إثبات معنى لـ (هلُم) ، وهو ما ذكره من قولـه : تثَبتـوا فـي سْيركُم ولاَ تجْهدوا أنفُسكُم ، فإنه إثباتٌ لمعنى (هلُم) لم ينبه عليه أحدٌ .

الثانِي أن هذا التفسير لا ينطبق على المُراد بهذَا التركيب ، وإنما[228] يـراد بـه اسْتمرار ما ذكره قبلَه من الحُكم ، فلهذَا قالَ صاحب الصحاح : (وهلُم جر إلَى الآن) .

والذي اختاره ابن هشام في معناها أن (هلُم) هـذِه هـي (هلُـم) القَاصـرة التي بمعنى: (ايتِ وتعالَ) ، إلا أن فيها تجوزيْن :

---

(1) أي : هلم جر .
(2) المسائل السفريات : 32 .
(3) ابن الأنباري هو محمد بن القَاسم من المُتبحّرين بعلوم القُرآن والحَديث واللغة والنحو والأدب ، أشهر كتبِه: الزاهر، والمُـذكر والمُؤنث، و شرح القَصائد السبع الطّوال، والأضداد ، وإيضاح الوقف والابتداء . توفي سنة : 328هـ . بغية الوعـاة : 91 ، والأعلام :334/6 .
(4) م : هيئاتكم .
(5) اللسان (جرر) : 131/4 .
(6) البيت مجهول القائل . ينظر اللسان (جرر) : 131/4 ، والمسائل السفريات : 32 .
(7) اللسان (عجف) : 234/9 .
(8) اللسان (نوى) : 349/15 .
(9) اللسان (مرر) : 168/5 .
(10) النجم ، الآية : 6 .

- الأولُ : أنه ليس المُراد بالإتيان هنا المشيُ الحسي ، بل الاسْتمرار على الشيء والمُداومةِ عليه ، كما تقولُ : امْشِ عِلى هذَا الأمر، وسِرْ علَى هذَا المِنْوال ، ومنه قولُه تعالَى : [وانطَلَق المَلأُ مِنْهمْ أنِ امْشوا واصْبِروا علَى آلِهتِكُمْ][1] ، فالمُراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي بل انطلاق الألسنةِ بالكَلام ، ولهذَا أعربوا (أنْ) تفْسِيرية[2] ، وهي إنما تأتي بعد جملةٍ فيها معنى القَول، كقوله تعالى: [فَأَوْحَيْنا إِلَيْهِ أَنْ اَصْنعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُننا][3] كما أنْ ليس المراد بالمَشي : المَشي بالأقدام ، بل المُراد : الاسْتمرار والدوام ، أيْ : دوموا على عِبادةِ أصنامِكم ، واحْبسوا أنفسكم علَى ذَلك .

- الثاني : أن الطلب ليس المُراد به حقيقته ، وإنما المُراد الخبر، فعبر عنه بصيغةِ الطلب كما في قوله تعالى: [ولْنحْمِلْ خطَاياكُمْ][4]، و [فليمْددْ لَه الرحْمن مدا][5].

و(جرا) مصدر جره إذَا سحبه ، وليس المراد به الجّر الحِسي ، بل المراد التعميم كما استعمل الانسحاب بهذَا المعنى ، فإنه يقالُ : هذا الحكم منسحبٌ على كذَا أيْ : شاملٌ له .

فإذَا قيلَ : كانَ ذلك عام كذَا وهلُم جرا ، فكأنه قيلَ : واسْتمر الأمر على ذلك في بقيةِ الأعوام اسْتمراراً ، فهو مصدر : اسْتمر يستمر ، فهو حالٌ مؤكّدة . وكذلك (ماشٍ) في جميع الصور ، وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذَا الكلام .

قالَ ابن هشام : وبهذَا التأويل ارتفع إشكَال العطف، فإن (هلُم) حينئذٍ خبرٌ، وإشكَالُ التزام إفرادِ الضمير، إذْ فَاعلُ (هلُم) هذِه مفردٌ أبداً كما تقولُ: واسْتمر ذلك، واستمر ما ذكرته، ثم استدرك على نفسِه كَثرةَ ما وقَع له في هذِه اللفظةِ من التوجيهاتِ، وكَثرة التقادير الواقعةِ فيها ، والتأويلات المُتعقدة ، ولمْ يعهدْ في كلام النحويين مثلُ ذلك ، وأجاب بأن مورد ذلك لمْ يقفْ لهم على الكَلام على مسائل متعقدة مشكلة اجتمعتْ في مكَان واحد ، ولو وقف لهم على ذلك لوجد لهم مثل ذلك وأمثالَه[6] . اهـ .

---

(1) ص ، الآية : 6 .
(2) معاني القرآن للنحاس : 6/78-79 .
(3) المؤمنون ، الآية : 27 .
(4) العنكبوت ، الآية : 12 .
(5) مريم ، الآية : 75 .
(6) المسائل السفريات : 40 .

403 - ص : وما أَرَدْنا جَمْعه قَدْ كَملاَ   علَى فُصولٍ جمةٍ مشْتمِلاَ[1]

ش : أخْبر الناظم أن ما قَصد جمعه من مسائل عِلم التصريفِ وما صرف وجهتـه إليه منْ مهماته قد تم وانقضى ، وقد اشتمل على فُصول كثيرة ، كل فَصل منـها يحتـوي على لَطائف وتنِقيحات من العلم المَذكور خالصةً من شوائب التطويل المُمل ، والاختـصار المُخل ، ولقدْ قالَ - رحمه الله - [229] فأجاد وعن طريق جده ما حاد ، فلله دره مـن إمام في هذِه الصناعةِ ، وما يجهلُ هذَا من كلاَمه إلا منْ بضاعته في هذَا العِلم مزجـاةٌ ، أوْ ليس له في هذَا العِلم بضاعةٌ .

404 - ص : أبياته إنْ كُنت عادا[2] محْصيهْ   تِسْعةُ أبياتٍ وأَرْبع ميهْ[3]

ش : ذَكر عدد أبيات هذَا التأليفِ وأنه أربع مائَةِ بيتٍ وتسعةِ أبيات فـ (عدا) معمولٌ لـ (محْصيهْ) ، فقُدم على عامِله ، وسـهل الناظم همزةَ (مائَة) ياءً ليـوافِق ياءَ (محْصيهْ) وحذف فاءَ الجَواب ضرورةً ، وحذف صدر الجملةِ الجَوابيةِ ، وهي جملةٌ مـنْ مبتدأ وخبر حذف مبتدؤها، و(تِسعةُ أبيات) هو الخَبر ، والتقدير: إنْ كنت محصيا عـدد أبيات التأليف فهي تِسعةُ أبياتٍ وأربع مائَة بيتٍ

405 - ص : حوى جمِيع مالَه قَصدْنا   فَتم لَكِنْ فَوْق ما أَرَدْنا[4]

ش : نبه في هذَا البيت علَى أن هذَا التأليف أشتملَ على كل مـا أرده مـن مهمات هذَا الفن ، فَجاء علَى مقتضى البغيةِ ، وتم علَى نهج المُراد ، بلْ زاد على ما قـصده من ذلك وفَاق .

وقولُـه : (لَكِنْ فَوْق ما أَرَدْنا) يحتمِلُ أمرين :

إما أنْ يكونَ فوقَه في التنقيح وسبكِ العبارة وعذوبتِها ، ووجازة اللفظ ، ويكونُ لم يشعرْ مما هو عليه الآن إلاّ بعد خروجِه لدائرة الوجود ، ويحتملُ أنْ يكونَ في اشتمِاله على مسائل هذَا العِلم وجمِعه لَهَا وازنه بحالِته الآن وليس منعقداً عليه عزمه فطغى به القَلم واللفظ

---

(1) **ق : 229 ، م : 3أ ، الأرجوزة : 112 أ .**
(2) **م ، الأرجوزة : عدا .**
(3) **ق : 230 ، م : 3أ ، الأرجوزة : 12 أ .**
(4) **ق :230 ، م : 3أ ، الأرجوزة : 12 أ .**

يجمع أكثر مما كانَ يريده ، وهذا وإنْ كانَ يصلح له اللفظُ إلاّ أنه يبعده أنه وصفَه في ابتدائِه بهذَا الوصف حيثُ قالَ :

ضبطْت فِيهِ كُل ما جل وما خققْت ..الخ[1]

إلا أنْ يقالَ لمْ يضعْ هذه المُقدمة صدر كتابه إلا بعد فَرغِه منه وكمالِه ، علَى أنــه يبعد القصد إلى الشيء ، وهو غير مستحضر لمَا يقولُه وينْويهِ ، والاحتمالُ الأولُ أقرب لأن جريان العِبارة علَى اللسان ، لا يستحضر إلا عند وقوعِها في القَلب أو قبله بيسير عند التأمل لما يتلفظُ به ، واستحضار جميع التأليفِ لجَميع عِبارتِه في الذهن وتنقيحِها مما لا يكاد يوجد ، فإن أودعه في خِزانةِ الحِفظ واستخرجه منها بتلك العِبارة ، فهو من قَبيل المُؤلف ، ووضعه في الأوراق ليس شرطاً في الإطْلاَق .

406 - ص : فَأَحْمد اللّه علَى تمامِهِ وما تولِني مِنْ إِنعامِهِ[2]

ش : لمّا كانَ هذا التأليف من النعم التي تفضلَ المولَى على العبدِ بها ، وكـانَ شكْر النعمةِ واجباً ، حمِد اللهَ على تلك النعمةِ التي أهله لها ، ويسرها عليه ، وأجراها علـى لسانه وقلبِه .

وقولُـه : (علَى تمامِه) إما[230] لأن الحمد على البداءةِ قد وقع له أولاً ، فلـم يبق إلاّ الحمد على النهايةِ ، فأوقعه بقوله : (فَأَحْمد اللّه علَى تمامِهِ) ، وإما أنْ يكونَ أراد بـ(تمامِه) إنشاءَه له وتأليفِه ، وعبر بـ(التمام) لتحقق الوقُوع ، والكلام على الحمْدِ قد تقدم ، فأغنى عنْ إعادِته .

وقولُـه : (وما تولِني مِنْ إِنعامِهِ) ، هو منْ عطفِ العام على الخَـاص ؛ لأن مـا تولاّه اللّهُ تعالى به من النعم أكثر من نعمةِ التاليفِ ، وإنما هي جزئيةٌ بالنسبةِ إلى عموم النعم [وإنْ تعدوا نِعْمةَ اللهِ لاَ تحْصوها][3]، فلما كان قولُه : (أَحْمد اللهَ) على تَمامه حمـداً قاصراً علَى نِعمةٍ خاصةٍ ، استشعر بالتقصير فيما وجب[4] من الحَمْدِ علَى جملةِ النعم فأتى باللّفظِ لمَا أنعم المولَى عليه.

---

(1) مر في الصفحة :
(2) ق : 230 ، م : 3ب ، الأرجوزة : 12 أ .
(3) إبراهيم ، الآية : 34 ، والنحل ، الآية : 18 .
(4) سقط من (أحمد اللهَ على تمامِه) حتى قوله : (فيما وجب) من م .

407 - ص : ثُم صلاَته علَى خَيْر الْبشَرْ   محمدٍ ما نم ِفي الروْضِ الزهِرْ

408 - وآلِهِ وصحْبِهِ الْجمِيـ ـ ـعِ   أُوْلي الْعلَى والْمنْصِبِ الرفِيعِ[1]

ش : لمَّا حمِد اللهَ تعالى على ما منحه من النعم ، أعقبه بالصلاةِ على رأس النعمةِ وأكملِها ، وأشرفِ المَخلُوقَات وأفضلِها ، وتقدم الكلام على الصلاةِ على هذا النبي الشريف ، وأتى ا جملةً ابتدائية ، إشارةً إلى دوامِها واستمرارِها ، وعطف هذه الجُملةَ الاسمية علـى الجُملةِ الفعليةِ التي هي (فَأَحْمد) ، إما على إضمارِ القول ، وحذفُه كـثيرٌ في كلامهـم ، ويكونُ التقدير : ثم أقولُ صلاته علَى محمدٍ ، وإما أنْ يكونَ عطفاً على الجُملةِ الأولى مـن غير تقدير ، وهو جائزٌ ؛ لأنه من عطفِ الجُمل .

فإنْ قلت : الجملةُ الأولَى قصد ا إنشاءَ الحَمدِ ، والثّانيةُ خبريةٌ ، فكيـف يعطـف الخبر على الإنشاءِ ؟

قلت : تقدم الكلام علَى مثل هذَا أولاً ن وعطف الخبر على الإنشاء والعكس واقعٌ في كلام العرب ، أوْ تصرف الوجْهةَ[2] لتأويل إحدى الجُملتين بمعنى الأخرى ، فيتفق الأمر في ذلك .

و(خَيْر) : أفعل تفضيل ، وأصلُه (خير) ، وتقدم بيانه ، و(البشـر) : الإنـسانُ ولا يثنى ولا يـجمع ، قاله الزبيدي[3]، و(البشـرةُ) : أعلَى الجلدِ ، والجمع (بشـرٌ) و(أبشار)[4] ، و(محمدٌ) : هو علمٌ علَى سيدِنا ومولانا محمدٌ صلى اللهُ عليـهِ وسـلّمِ تسليماً ، وتقدم الكلام عليه .

وقولُـه : (ما نم) ، (ما) هنا ظرفية مصدرية ، و(نم) بمعنى (نما) ، يقـالُ: (نم ينِم نما) ، و(نمى تَنْمِيةً) ، و(الروض) : معروفٌ ، ويقالُ : (اسْتَرْوض المكَان) صار (روْضةً) ، و(الزهر) هو النور، وزهر كل نبات هو نوره ، و(آل) النبي صلى اللهُ عليهِ وسلّمِ تسليماً قد تقدم ذكرهم ، وكذا الصحابةُ ، وأكد (الصحب) بالجميع تصرحاً بإرادةِ عمومهم ، وكذا (الآلُ) ، وحذف منه ما أثبته في (الصحْبِ) ، و(أُولِي الْعلَى) بمعنى أصحاب العلَى ، و(العلَى) [231] هو الرفعةُ وسمو القدر ، ووصفهم بأنهم أصحاب المَنصِب الرفيع ، وهو كذلك ؛ لأنهم جاوزوا الكمالَ الدنيوي والأُخروي بمتابعـةِ سـيدِ

(1) ق : 231 ، م : 3ب ، الأرجوزة : 12 أ .
(2) م : الوجهة .
(3) تاج العروس (بشر) .
(4) اللسان (بشر) : 4/59-60 .

المُرسلين ، وإمام المتقين ، قاموا[1] بنصرة الدين حتى علتْ كلمةُ الإسلام ، واندحضتْ حجةُ المشركين ، ويكفيك في علو منصِبهم ورفعةِ قدْرهم قوله تعالى : [محمدٌ رسولُ اللهِ والذِين معه أشِداءُ علَى الْكُفار رحماءُ بيْنهمْ][2] وقولُه صلى اللهُ عليهِ وسلّمِ : ((الله الله فِي أصْحابِي لا تتخِذُوهمْ غَرضاً بعدِي ، فمن أحبهم ، فقدْ أحبنِي ، ومنْ أبغضهمْ فقدْ أبْغضنِي))[3]، وقالَ : ((لَوْ أنفَق أحدكُمْ مثلَ أُحدٍ ما بلَغَ مد أحدِهِمْ ولا نصْيفَه))[4] .

وهذا آخر ما سمح به الحَالُ ، وجرى به المَقَالُ ، مع شغْل البال ، ومنابذَةِ البحثِ والانتقَال ، وقصدْنا طلب الأجْر من ذِي الجَلاَل ، وأنْ نكونَ ممْن نتلقاه وألْويةُ الرضى علينا والإقبال ، فإنه الكَريم البر الرحيم ، يعاملُ على النيات ، ويغفر الجَرائم والسيئات .

وأختم كتابي بالحمدِ لله الْعلى الكَبير، وأُصلي علَى عروس المَملَكةِ البشير لنذير، وآلِه وصحابِته ، ما أشرقتْ شمسٌ على ثَبِير[5] .

قال مؤلفُه : وقد فرغت من مسودته غير مراجع لها ، ولا ناظر في مرقُومِها في يوم الأحد أوائل صفر الخير من عام ثَمانيةٍ وأربعين وألفٍ ، فمنْ تأملها ووجدفيها خلَلاً ، فلا يعذلُ[6]منْ أبدى عذره ، وخصوصاً من عدم مطَالعتي لمَا كُتب ، فقلما ينجو مصنفٌ من الهَفَوات ، ، ولعل حسنةً فيه[7] تكفر ما عسى يعرض من العثرات .

وآخر دعواي أن الحَمد لله رب العالِمين ، وصلى الله على سيدِنا ومولاَنا محمد خاتِم النبيئين ، وإمام المُرسلين ، وآله وصحبِه أجمعين .

تم - بحمْد الله ذِي الآلاءِ والإنعام ، على عباده والفضْل والإكرام ، المُوفق لمَنْ شاء هدايته لصراط السعادةِ باتباع إمام الأنبياء ، وسيد السادةِ ، عليه وعلَى آلِهِ أزكى الصلاة والسلام من المَلك القدوس السلام ، وسائر أتباعِه إلى يوم يبعثُ اللهُ الأرواح والأجسام

(1) م : أقاموا .
(2) الفتح ، الآية : 29 .
(3) جاء في سنن الترمذي : الله الله فِي أصحابي، بعدي لا تّتخذوهم غرضاً بعدِي ، فمنْ أحبهم فبحبي أحبهم، ومنْ أبغضهم فببغضِي أبْغضهم، ومنْ آذَاهم فقدْ آذَاني، ومنْ آذَاني فقد آذَى الله، ، ومنْ آذَى اللهَ يوشك أنْ يأخذَه .
(4) جاء في غريب الحديث لابن سلام 2 /164 : (قال أبو عبيد في حديث النبي عليه السلام لا تسبوا أصحابي فإن أحدكم لوْ أنفق ما في الأرض ما أدرك مد أحدِهم ولاَ نصيفَه) .
الله الله فِي أصحابي، بعدي لا تّتخذوهم غرضاً بعدِي ، فمنْ أحبهم فبحبي أحبهم، ومنْ أبغضهم فببغضِي أبْغضهم، ومنْ آذَاهم فقدْ آذَاني، ومنْ آذَاني فقد آذَى الله، ، ومن} آذَى اللهَ يوشك أنْ يأخذَه .
(5) ثبير : جبل بمكة. معجم البلدان :233/2 .
(6) م : خللاً يعذر من..
(7) سقط (فيه) من م .

خصوصاً الأئمة المتهدين ، والعلماء الأعلام ، ورثَة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام - كتاب فتْح اللطيف على منظومةِ العالِم العلم ذي المعارف والفتح الودودي ، أبي زيد عبد الرحمان بن علي بن صالح المكودي لمؤلفهِ العالم العلامة النحرير سيدي عبد الكـريم الفكـون ذي المواهبِ والفضل الشهير ، رقمه بأناملِه الفانيةِ ، ذو التقصِير في مأمورات اللطيف الخَـبير، الفَقير اللاجئ من ذَنِبه إليه ، وهو العالمُ بما لدْيه ، ذُو الزلاّت والذّنب الظاهر ، عبيـد بـن محمد الطاهر، نسبه الدراجي، كان الله له فيما يناجِي آمين .

وكانَ الفراغُ من كتابِته ضحوة يوم الاثنين بمعون رب الخَافقين في ذِي الحِجة الحَرام بعد انْصرام اثنْي عشر يوماً ، رفقنا اللهُ التوفيق إلى أقوم طريق دوماً ، إنه سبحانه وتعالى ولي الإنعام ، سنةَ تسعةَ عشر وثَلاثُمئة وألْف)[1] .

(1) جاء في نهاية النسخة م : (قدْ تم بحمْد الله ذِي الآلاءِ والإنعام ، على عباده والفضْل والإكرام ، المُوفق لمَنْ شاء هدايته لـصراط السعادةِ باتباع إمام الأنبياء ، وسيد السادةِ ، عليه وعلى آلِهِ أزكى الصلاة والسلام .... كتاب فتْح اللطيفِ على منظومـةِ العالِم العلم ذي المعارف والفتح الودودي ، أبي زيد عبد الرحمان بن علي بن صالح المكودي لمؤلفهِ العالم العلامة النّحرير سـيدي عبد الكريم الفكون ذي المواهبِ والفضل الشهير ، قدْ تم بحمدِ الله المالكِ الوهّاب على يدِ العبد الفَقير ، الراجي عفو ربهِ القَدير ، محمد الطاهر بن محمد السعيد بن إسماعيل، الزواوي أصلاً، البجائي داراً ، غفر الله له ولوالديه ولمشائخه ولأحبتـه ولجميـع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات ، آميـن يارب العالمين . وكان الفراغ منه صباح يوم الأحد الخامس عشر جماد الأولى عام 1353 ثلاث وخمسون وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية ، عليه أفضل السلام ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين) .

الفهـــارس الفنيـــة

1 – فهـرس الآيات القرآنية .
2 – فهـرس الآحـــاديث .
3 – فهـرس الأشعـار .
4 – فهـرس الألفـاظ .
5 – فهـرس الأبنيـة .
6 – فهـرس الأقـوال الأمثـال .
7 – فهـرس القبائـل .
8 – فهـرس الأعلام .
9 – فهـرس الكتب الواردة .
10 – فهـرس المصادر والمراجع .
11- فهـرس المحتويات .

1 – فهرس الآيات القرآنية :

[والذِين جاهدوا ِفينا لَنهْدِينهمْ سبلَنا]	العنكبوت	69	109
[واغْضضْ من صوْتك]	لقمان	19	474
[وقرْنَ ِفي بيوتكُن]	الأحزاب	33	391
[يا أَيها الّذين آمنوا صلوا علَيهِ]	الأحزاب	56	99-89
[اصْطَفَى الْبنات علَى البنين]	الصافات	153	253
[وانطَلَق الْملأُ منْهمْ أَنِ امشوا واصْبِروا] [علَى آلِهتكُمْ]	ص	6	478
[اهْدِنا إِلَى سواءَ الصرط]	ص	22	113
[أَهمْ يقْسِمونَ رحْمت ربك]	الزخرف	32	398
[وإِن شجرةَ الزقومِ]	الدخان	43	398
[ويوْم يعرض الذِين كَفَروا علَى النار]	الأحقاف	20	402
[محمدٌ رسولُ الله والذين معه]	الفتح	29	428
[لاَ تقدموا بيْن يدي اللهِ ورسولِهِ]	الحجرات	1	114
[ولاَ تنابزوا بالأَلْقَاب]	الحجرات	11	406
[والسماء ذَاتِ الحِبك]	الذاريات	7	131
[ذُو مِرةٍ]	النجم	6	477
[ِقسْمةٌ ضِيزى]	النجم	10	317
[براءَة]	القمر	43	295
[ِفي جناتٍ ونهرٍ]	القمر	54	96
[ومنْ يشاق اللَّهَ]	الحَشر	4	475
[تكَاد تميز مِن الْغيْظِ]	الملك	8	458
[والشمْس سِراجا]	نوح	16	456
[ولاَتمْننْ]	المدثر	6	474
[أَيحْسب الإنسانُ أَنْ يتْرك سدى]	القيامة	36	207
[ِلكُل امرِئ ِمنْهمْ]	عبس	37	245
[ارْجِعِي إِلَى ربكِ راضيةً مرْضِيةً]	الفجر	28	361

2 – **فهرس الآحـاديث النبويـة :**

3 – فهرس الأشعــار

القافية	البحر	قائله	الصفحة
		- ب -	
مؤْزنــَبٌ	طويل	ليلى الأخيلية	385
	- ت -		
شيراتٍ	طويل	أم الهيثم (عثيمة)	333
	- ج -		
زبرْدج	طويل	--	403
	- ر -		
فيخصر	طويل	عمر بن أبي ربيعة	375
	- ض -		
أرْضِي	طويل	طرفة بن العبد أو الحكم بن عبدل	231
أمْضِى	طويل	طرفة بن العبد أوالحكم بن عبدل	231
أتوقع	طويل	--	453
	- ع -		
الْيتقَصع	طويل	ذو الخرق الطهوي	291
يسمع	طويل	الأعلم بن جرادة السعدي	295
	- ق -		

واسْتمر	رجز	- -	477
قَـ ـبْر	رجز	الجن	453
قَفْرِ	رجز	الجن	453
أباعري	رجز	جندل بن المثنى	271
الدوائر	رجز	جندل بن المثنى	271
تَاغِرِى	رجز	جندل بن المثنى	271
ـِبالعواور	رجز	جندل بن المثنى	271
	- ض -		
مضى	رجز	ابن مالك	290
معْرضا	رجز	ابن مالك	290
	- ف -		
أِلف	رجز	ابن مالك	260
	- ق -		
تلقْ	رجز	القلاخ بن حزن أو الشماخ	200
	- ل -		
علّلاَ	رجز	ابن مالك	425
الأجلل	رجز	أبو النجم العجلي	462
خليلي	رجز	- -	418
عَلِيلِي	رجز	- -	418
	- م -		
أمْ	رجز	ابن مالك	285
يـ ـؤكْرما	رجز	أبو حيان الفقعسي	385
الْبنـَـام	رجز	رؤبة بن العجاج	377
زمامِها	رجز	- -	222
زمامِها	رجز	- -	222
	- ن -		
يؤثفْين	رجز	خطام المجاشعي	385
	-هـ -		

- الألف -

4 – فهرس الألفـاظ

- أ -

- ب -

- ح -

- خ -

- د -

- ذ -

- ر -

- ش -

- ض -

- ط -

- ن -

- ي -

5 – فهرس الأبنيـة :

6 – فهرس الأقوال والأمثال :

- أ -

- م – ن -

- هـ -

- و -

- ي -

7 – **فهرس القبائل :**

8 - فهرس الأعـلام

9 – فهرس الكتب الواردة

10- فهرس المصادر والمراجع :

أولا : المخطوطات والرسائل الجامعية :

1. البسط والتعريف في علم ما جل من التصريف (الأرجوزة) . أبو زيد عبد الرحمن المكودي، مخطوطة خاصة مصورة من الخزانة الملكية بالمغرب رقم: ص136.
2. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. محمد بن أبي بكر الدماميني ، مخطوطة خاصة مصورة من جامعة أم القرى ، رقم: نحو 1010.
3. فتح المالك على لامية ابن مالك ، عبد الكريم الفكون ، مخطوط خاص
4. ما لم ينشر من شرح الجمل لابن عصفور- باب التصريف- وردة امسيلي رسالة ماجيستير2001م .

ثانياً : المطبوعات :

5. أبجد العلوم .صديق بن حسن القنوجي ، تحقيق : عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية ، بيروت ،1978م .
6. إرتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : الدكتور مصطفى النماس ، ط : 1 ، مطبعة النسر الذهبي ، 1984م .
7. أسرار العربية .أبو البركات الأنباري، تحقيق: الدكتور فخر صالح قدارة، ط: 1 دار الجيل ، 1995 .
8. إعراب القرآن .أبو جعفر إسماعيل النحاس ، تحقيق: زهير غازي زاهد ، ط: 3 عالم الكتب لبنان 1988م .
9. ألفية ابن مالك في النحو والصرف مع إعراب مفردا ا .ابن مالك، ط:1 دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع المملكة العربية السعودية 1414هـ
10. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات . أبو البقاء العكبري، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض ، المكتبة العلمية ، باكستان .
11. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.جمال الدين بن هشام،تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت.
12. الإبدال لابن السكيت. تحقيق : الدكتور حسن شرف ، القاهرة ، 1978م

13. الأشباه والنظائر في النحو.جلال الدين السيوطي ، ط : 1 ، دار الكتب العليمة بيروت ، 1984م .
14. الإصابة في تمييز الصحابة . ابن حجر العسقلاني، ودار إحيـاء التـراث العـربي ط:1 1328هـ .
15. الأعلام . خير الدين الزركلي ، ط : 7 ، دار العلم للملايين ، 1986م .
16. الأفعال .أبو القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطـاع ، ط : 1 عـالم الكتب ، بيروت ، 1983م .
17. الإقتراح في علم أصول النحو .جلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور : أحمد محمـد قاسم .
18. الإقناع.محمدلشربيني الخطيب ، دار الفكر ، بيروت ، 1415هـ .
19. الأمالي .أبو علي القالي ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، 1980م .
20. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . أبو البركات الأنباري ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط: 4 ، دار إحياء التراث العربي 1961م.
21. الإيضاح في شرح المفصل .ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر) . تحقيق : الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد .
22. الإيضاح في علوم البلاغة .الخطيب القزويني ، تحقيق : ـيج غـزاوي ، ط : 4 دار إحياء العلوم ، بروت ، 1998م .
23. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة .محمد بن يعقوب الفيروزابادي ، تحقيـق : محمـد المصري ، ط : 1 ، جمعية إحياء التراث ، الكويت ، 1407 هـ .
24. البيان والتبيين . أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، دار الكتب العلمية بيروت
25. التبيان في إعراب القرآن .أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : علي محمـد البجاوي ، عيسى الباب الحلبي .
26. التصريف الملوكي .أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد سعيد النعسان ط:1 مطبعة شركة التمدن ، مصر .
27. التصريف موضوعاته ومؤلفاته .الدكتور مختار بوعناني ، ط : 2 ، 1998م
28. التعريفات . علي بن محمد الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، ط : 1، دار الكتاب العربي بيروت ، 1405هـ .

29. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب. فخر الدين الرازي، ط: 2 ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ، 1983م .
30. التكملة الجزء الثاني من الإيضاح العضدي .أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي تحقيق : الدكتور حسن شاذلي فرهود، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1984م
31. الجامع لأحكام القرآن .أبو عبد الله محمد الأنصاري القرطبي ، تقديم : مصطفى السقا .
32. الحدود .أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ، تحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان .
33. الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة .زكريا بن محمد بن زكريـا الأنـصاري تحقيـق: الدكتورمازن المبارك ، ط : 1 ، دار الفكر المعاصر بيروت ، 1411هـ .
34. الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق : محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
35. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون .شهاب الدين أبو العباس ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض وآخرون ، ط : 1 ، دار الكتب العليمة ، بيروت 1994م
36. الدر المنثور. جلال الدين السيوطي ، دار الفكر، بيروت ، 1993م
37. السبعة في القراآت ، أبو بكر أحمد بن مجاهد التميمي . تحقيق : الدكتور شوقي ضيف ، ط : 2 ، دار المعارف القاهرة ، 1400هـ .
38. السيرة الحلبية .علي برهان الدين الحلبي ، دار المعرفة ، بيروت ، 1400هـ .
39. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها.أبو الحين أحمد بن فارس تحقيق: مصطفى الشويمي مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت 1964م
40. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية).إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، ط: 2 ، دار الملايين بيروت ، 1979م .
41. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع .شمس الدين بعد الرحمن السخاوي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .
42. الطبقات الكبرى .محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري ، دار صادر بيروت.
43. الفائق في غريب الحديث .محمود بن عمرو الزمخشري ، تحقيق : علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط : 2 ، دار المعرفة ، لبنان .
44. الفهرست .لابن النديم ، دار المعرفة ، بيروت ، 1978م .
45. القاموس المحيط .الفيروز آبادي ، دار الجيل ، بيروت .

46. الكامل في اللغة والأدب .أبو العباس المبرد ، مكتبة المعارف بيروت .
47. الكتاب .سيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط : 2 ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، 1982 م .
48. الكشاف .للزمخشري، ط:1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1977 م .
49. اللامات .أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ط: 2 ، دار الفكر ، دمشق ، 1985م .
50. اللباب في علل البناء والإعراب. أبو البقاء محب الدين عبد الله ، تحقيق : غازي مختـار طليمات ط : 1 ، دار الفكر دمشق 1995م .
51. اللهجات العربية في التراث .الدكتور أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ، 1978م
52. المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني تحقيـق : علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ،لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، 1386هـ .
53. المخصص . ابن سيدة ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان .
54. المزهر في علوم اللغة وأنواعها .جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1987م
55. المسائل البغداديات.أبو علي الفارسي، تحقيق:صلاح الدين السنكاوي بغداد 1973م .
56. المسائل السفرية. ابن هشام ، تحقيق : الدكتور حاتم الضامن ، ط:1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1403هـ .
57. المستطرف من كل فن مستطرف.شهاب الدين الإبشيهي، تحقيق : مفيـد محمـد قميحة ، ط:2 ، دار الكتب العليمة ، بيروت ، 1986م.
58. المستقصي من أمثال العرب .أبو القاسم محمود بن عمـر الزمخـشري، ط: 2، دار الكتب العليمة بيروت 1987م.
59. المصباح المنير. أحمد بن محمد الفيومي ، مطبعة نويلس .
60. المصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية عبر القرون، الـدكتور: مختـار بوعنـاني، دار هوما2001م .

61. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .محمد فؤاد عبد الباقي ،دار إحيـاء التـراث العربي ، بيروت .

62. المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم .أبو منصور الجواليقي تحقيـق : محمد أحمد شاكر، مطبوعات مركز تحقيق التراث ونشره .

63. المقتضب .أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة عـالم الكتب ، بيروت .

64. المقرب .علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد .

65. الممتع في التصريف .أبو الحسن علي بن مؤمن بن عـصفور الإشـبيلي، تحقيـق : الدكتور فخر الدين قباوة ، ط: 3 ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، 1978م .

66. المنتخب من غريب كلام العرب .علي بن الحسن، كراع النمل ، تحقيق : الدكتور محمد بن أحمد العمري ، جامعة أم القرى ، ط : 1 ، 1989م .

67. المنصف -شرح تصريف المازني -أبو الفتح عثمان بن جـني ، تحقيـق : إبـراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، ط : 1 ، مطبعة الحلبي ، مصر ، 1373هـ .

68. المنظومة النحوية للخليل بن أحمد الفراهيدي ، التعريف ا والتحقق من نـسبتها ، الدكتور : أحمدعفيفي ، بحث منشور على الأنترنات.

69. المنهج الصوتي للبنية العربية -رؤية جديدة في الصرف العربي .الدكتور عبد الصبور شاهين ، مطبعة جامعة القاهرة ، والكتاب الجامعي 1977م .

70. الموطأ .أنس بن مالك ، ط : 1 ، دار القلم ، دمشق ، 1991م .

71. النشر في القراءات العشر لابن الجزري، خرج آياته: مخمد زكريا عمـيرات ط: 2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2002م.

72. النهاية في غريب الحديث .أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ، تحقيق : طـاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، 1979م .

73. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة .جلال الدين السيوطي ، دار المعرفة بيروت

74. تاج العروس .محمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق : الدكتور عبد العزيز مطر ،مطبعـة حكومة الكويت ، 1970م .
75. تاريخ الأدب العربي .كارل بروكلمان ، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار جامعة الدول العربية ، دار المعارف ، القاهرة
76. تاريخ الجزائر الثقافي .الدكتور أبو القوسم سعد الله ، دار الغرب الإسلامـي ط : 1 بيروت ، 1998م .
77. تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر . عبد القـادر العيدروسـي ، ط : 1 دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1405هـ .
78. تاريخ بغداد .الخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
79. تحرير ألفاظ التنبيه .يحي بن شرق النووي ، تحقيق : عبد الغني الدقر، ط: 1 دار القلم ، دمشق ، 1408هـ .
80. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.جمال الدين محمد بن مالك الطائي، تحقيـق : محمـد كامل بركات دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1968م .
81. تعريف الخلف برجال السلف.أبو القاسم الحفناوي ، تحقيق : محمد أبو الأجفان وعثمان بطيخ ، ط : 1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1982م
82. تفسير أسماء الله الحسنى .أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، تحقيق : أحمد يوسف الدقاق ، دار الثقافة العربية ، دمشق ، 1974م .
83. ذيب الأسماء . أبو زكـريا محي الدين بن حزام ، ط: 1، دار الفكر بيروت 1996م
84. ذيب التهذيب .أحمد بن علي بن حجر العـسقلاني ، ط:1 ، دار الفكـر بـيروت 1984م .
85. ذيب اللغة . للأزهري ، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين ، القاهرة، 1964م .
86. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. للمرادي ، المعروف بابن أم قاسـم، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، ط : 1 ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، 1976م .
87. ثلاثة كتب في الأضداد .لـ(الأصمعي والسجستاني وابـن الـسكيت) . نـشرها د.أوغست هفنر، دار الكتب العلمية ، بيروت .

88. جمهرة اللغة.ابو بكر بن دريد ، تصحيح : أبي عبد الله محمد بن يوسـف الـسورتي ، والسيد زين العابدين الموسي ، مطبعة مجلس دائرة المعارف ، حيدر آباد الدكن ، دار صادر ، بيروت ، 1344 هـ .
89. حاشية إعانة الطالبين ، علي أبو بكر عثمان شطا ، ط :1 ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ،1995م .
90. حجة القراآت .أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق : الـدكتور سـعيد الأفغاني ، ط : 2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1982م .
91. حواشي الشرواني على تحفة المحتاج، عبد الحميد الشرواني ، دار الفكر ، بيروت
92. خزانة الأدب ، للبغدادي ، بولاق ، 1299هـ .
93. درة الغواص في أوهام الخواص .القاسم بن علي الحريري ، تحقيق : عرفات مطرجي ، ط : 1 مؤسسة الكتب ، بيروت ، 1998م .
94. ديوان الأخطل برواية السكري عن محمد بن حبيب .تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، ط : 2 ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت 1979م.
95. ديوان جرير. تحقيق : الدكتور نعمان طه ، القاهرة ، 1972م .
96. ديوان حسان بن ثابت .ضبط وتصحيح :عبد الرحمن البرقوقي ، ط: 3 ، دار الأندلس ، بيروت ، 1983م .
97. ديوان ذي الرمة.شرح الإمام : أحمد بن حاتم الباهيلي ، تحقيق : الدكتور عبد القدوس أبو صالح ط : 2 ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، 1982م .
98. ديوان رؤبة بن العجاج ضمن أشعار العرب).نشره: وليم ألورد البورسي برلين 1903م
99. ديوان طرفة بن العبد .شرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق : درية الخطيب ولطفي الصقال ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1975م
100. ديوان قيس بن الخطيم .تحقيق : الدكتور ناصر الدين الأسد ، القاهرة 1962م.
101. رحلة العياشي .أبو سالم العياشي ، ط : المغرب ، 1899م .
102. زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال .بدر الدين محمد ابن الناظم تحقييق: الدكتور ناصر حسين علي ، ط: 1 المطبعة التعاونية ، دمشق ، 1992م .
103. سر الفصاحة .محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي، ط : 1 ، دار الكتب العلمية بيروت ، 1982م .

104. سر صناعة الإعراب .أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : الدكتور حسن هنداوي ط : 1 ، دار القلم دمشق ، 1985م .
105. سنن أبي داود . سليمان بن الأشعث أبو داود تحقيق :محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر .
106. سنن الترمذي . محمد بن عيسى الترمذي ، تحقيق : محمد شاكر وآخرين، دار إحيـاء التراث العربي ، بيروت .
107. سير أعلام النبلاء .محمد بن أحمد بن عثمان بن قايمـاز الـذهبي ، تحقيـق : شـعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، ط: 9، مؤسسة الرسالة،بيروت، 1413هـ .
108. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية .محمد بن محمد مخلوف، دار الفكر بيروت
109. شذرات الذهب في أخبار من ذهب .عبد الحي بن أحمد العكري ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
110. شرح ألفية ابن مالك .بدر الدين بن مالك -ابن الناظم - تحقيق : الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت .
111. شرح ابن جماعة من مجموعة الشافية ، ط: 3 ، عالم الكتب ، بيروت، 1984م .
112. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. ط : 1، دار إحياء الكتب العربية ، مصر.
113. شرح التصريح على التوضيح .خالد بن عبد الله الأزهري ، مطبعة الإستقامة القـاهرة 1954م
114. شرح الشافية .الرضي الإسترباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمـد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العليمة ، بيروت ، 1982م .
115. شرح الكافية الشافية ، جمال الدين محمد بن مالك الطائي ، تحقيق : الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .
116. شرح المفصل. موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت مكتبة المتنبي القاهرة.
117. شرح الملوكي في التصريف. موفق الدين ابن يعيش ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، ط : 1 ، المكتبة العربية ، حلب ، 1973م .
118. شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، لأبي العلاء المعري ، تحقيق : الدكتور أحمد عبد الـيـد دياب ، دار المعارف ، القاهرة .
119. شرح مختصر التصريف العزي .سعد الدين التفتازاني ، تحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، ط : 1 ، ذات السلاسل ، 1983م.

120. شيخ الإسلام ، عبد الكريم الفكون ، داعية السلفية ، الدكتور: أبو القاسم سعد الله ط : 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1986م .
121. صحيح البخاري.محمد بن اسماعيل البخاري ، تحقيق : الدكتور مصطفى ديب البغا ، ط :3 ، دار ابن كثير ، بيروت 1987م .
122. صحيح مسلم.مسلم بن الحجاج النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث ، بيروت .
123. ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، ط : 2 دار الأندلس ، بيروت ، 1982م .
124. طبقات الحفاظ.جلال الدين السيوطي ، ط:1 ، دار الكتب العلمية بيروت 1403هـ .
125. طبقات المفسرين.جلال الدين السيوطي،تحقيق:علي محمد عمر، ط:1،مكتبة وهبة، القاهرة 1396هـ
126. غريب الحديث. محمد بن محمد الخطابي البستي ، تحقيق : عبد الكريم إبراهيم العزباوي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، 1407هـ .
127. فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ، أبو يحي زكريا الأنصاري ، تحقيق : محمد علي الصابوني ، ط : 1 ، عالم الكتب ، 1985م
128. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الفكر ، بيروت .
129. فهرس الشواهد العربية .عبد السلام هارون ، ط: 1، مكتبة الخانجي، القاهرة 1972م .
130. فيض القدير، شرح الجامع الصغير ، عبد الرؤوف المناوي . ط : 2 ، دار المعرفة ، بيروت ، 1391هـ .
131. كتاب الصناعتين -الكتابة والشعر -، أبو هللا العسكري ، تحقيق : علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت 1986 هـ .
132. كتاب العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي .
133. كتاب المصنوع في معرفة الحديث الموضوع.علي القاري الهروي المكي ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، ط : 4 ، مكتبة الرشد الرياض ، 1404هـ.

134. كتاب عزي ضمن مجموعة رسائل في علم التصريف .ط :1، المطبعة الخيرية القـاهرة 1321هـ .
135. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون .مصطفى بن عبد الله الهير بحاجي خليفـة ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
136. لسان العرب لابن منظور، ط: 1 ، دار صادر، بيروت ، 1955 م.
137. ليس في كلام العرب . ابن خالويه، تحقيق: أحمد عبـد الغفـور عطـار، ط: 2، دار الملايين، بيروت 1979م .
138. مجمع الأمثال .أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت.
139. مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، يحتوي :(مـتن الـشافية للجـاربردي ، وحاشية الجاربردي لابن جماعة) ، ط : 3 عالم الكتب ، 1984م .
140. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء .أبو القاسم الحسين اللأصفهاني تحقيـق : عمر الطباع ، دار القلم ، بيروت ، 1999م.
141. مسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : محمد خـير الحلواني ، ط : 1 ، دار الشروق ، بيروت ، 1992م .
142. مسند أحمد بن حنبل .أحمد بن حنبل الشيباني ، مؤسسو قرطبة ، مصر .
143. مسند الشافعي.محمد بن إدريس الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
144. مشـاهير علماء الأمصار، محمد بن حبان أبوحـاتم التميمي البـستي ، تحقيـق: م . فلايشهمر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1959م .
145. معالم السنن للخطابي .تحقيق : محمد حامد الفقي ، مكتبة السنة المحمدية .
146. معاني القرآن .أبو زكريا يحي الفراء ، ط : 2 ، عالم الكتب، بيروت ، 1980م
147. معجم البلدان ، ياقوت بن عبد الله الحموي ، دار الفكر ، بيروت .
148. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة . عمر رضا كحالة ، : 2 ، 1978م .مؤسـسة الرسالة ، بيروت .
149. معجم ما استعجم .عبد الله بن عبد العزيز البكري، تحقيق: مـصطفى الـسقا، ط:3 عالم الكتب ، بيروت ، 1403هـ .
150. معرفة القراء الكبار . محمد بن أحمد بن قايماز، تحقيق : بشار عواد معروف وآخرون ، ط : 1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1404هـ.

151. معرفة علوم الحديث .محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، تحقيق السيد معظم حسين ، ط: 2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1977م.
152. مغني اللبيب من كتب الأعاريب ، لابن هشام ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط : 5 ، دار الفكر، بيروت ، 1979م.
153. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج.شمس الدين الشربيني ، تحقيق: علي محمـد معوض وعادل أحمد عبد الجواد ، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت 1994م .
154. مفتاح العلوم .يوسف بن أبي بكر السكاكي، تحقيق : نعيم زرزور، ط : 1 دار الكتب العلمية بيروت ، 1987م.
155. منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية . عبد الكريم الفكون تحقيـق : الدكتور أبو القاسم سعد الله ، ط : 1 ، دار الغرب الإسلامي ، 1987م .
156. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، أحمد بن محمد المقـري التلمـساني تحقيـق الدكتور إحسان عباس ، دار صادر، بيروت ، 1388 هـ .
157. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخبار ، عي بن محمد الشوكاني ، مكتبة دار التراث ، القاهرة .
158. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع .جلال الدين السيوطي ، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكركم ، دار البحوث العليمة ، 1980م. .
159. وفيات الإعيان لابن خلكان ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافـة بـيروت 1968م.
160. يتمة الدهر ، عبد المالك بن محمد الثعالبي ، تحقيق : الدكتور : مفيد محمد قميحة ط : 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1983م .

11 – **فهـرس المحتويات :**